

دراسات في
تاريخ مصر الحديث والمعاصر
(١٩٥٢ - ١٩١٧)

الأستاذ الدكتور
محمد عبد العزيز محمد
أستاذ التاريخ الحديث
وعميد كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٩م - ١٤٠٩هـ

دار المعرفة الجامعية
٤ - ش. سويت - الإسكندرية

الى مهندس الخالدة

رمز الحب والوفاء والعطاء ...

مقدمة

يتناول هذا الكتاب مرحلة مهمة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر تبدأ بمجيء العثمانيين الى مصر عام ١٥١٧ وتنتهي بقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . فبعد ما يقرب من ثلاثة قرون من السيطرة العثمانية ، واجهت مصر وشعبها وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على البلاد في العصر الحديث ، وانكسر للصرة الأولى جدار العزلة التي فرضت عليها . وافتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الانجليزي - الفرنسي على مصر انتهت بالاحتلال البريطاني لها في عام ١٨٨٢ . وقد غالى البعض في تقييم النتائج الأخرى للحملة الفرنسية ، وخيل اليهم أن حوكمة العجديد والتغيير قد بدأت في مصر أثناء وجود الحملة . ولكن ما يمكن أن نتصوره هو أن الحملة الفرنسية قد ضعفت البنى الاجتماعية القائمة ، وهزت المفاهيم الفكرية والاجتماعية التي كان المجتمع المصري يخضع لها . فلم يكن في إمكانها ، بسبب قصر المدة التي قضتها في البلاد ، أن تحدث تغيرا جوهريا في حياة المجتمع وتطوره ، كما أن الحواجز التي تفصل المصريين عن حكامهم الفرنسيين المخالفين لهم في اللغة والدين والقيم الاجتماعية قد حدت من تفاعلهم بالموثرات الغربية . وإن المتتبع لكتابات المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي ليبرك أن أوضاع مصر العامة في السنوات القليلة التي تلت الحملة لا تكاد تختلف عن أوضاعها العامة في السنوات السابقة للحملة .

أما حركة الـ "Westernization" أو الاقتباس من الغرب فقد بدأت في الحقيقة عندما استقر حكم محمد علي في البلاد ، ووقع المجتمع المصري تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والاقتصاد وأساليب التنظيم الحديثة . ومما ساعد محمد علي على تحقيق ذلك أنه قضى على المؤسسات الوطنية القديمة وأحل محلها قوة الدولة الحديثة بجيشها الجديد وأنظمتها الجديدة . وفي ظل الدولة الحديثة التي أنشأها محمد علي ذابت الحواجز التي كانت قائمة بين طوائف المجتمع ، ونما بينها الشعور بالتضامن ، أو ما نسميه بالوعي ، وحل ولاء الانتماء للأمة الواحدة محل ولاء الانتماء للطائفة . وهكذا تعتبر ألوان النشاط التي شهدها عصر محمد علي أول استجابة لاحساس المصريين بالغرب . فغير محمد علي معالم مصر بحيث اختلفت اختلافا أساسيا عما كانت عليه في أوائل حكمه ، فاختلف الانسجام القائم بين الأيديولوجية الإسلامية والواقع . ولكن محمد علي عندما فتح أبواب مصر أمام المؤثرات الغربية ، لم يدرك أنه بذلك قد فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق الطوفان الذي دمر الأسس التقليدية التي كان يقوم عليها المجتمع المصري ، مما أدى إلى اضمحلال ثم انهيار النظام السياسي القديم وتفكك القوالب الاجتماعية والثقافية القديمة .

ولا تقتصر هذه الدراسات على إبراز تلك الجوانب وحدها ، وإنما تتعرض كذلك لمناقشة الآثار السياسية التي ترتبت على انفتاح مصر على الغرب . فلقد وقفت بريطانيا أمام استقلال مصر ، وكانت هي المسئول الأول عن التسوية الدولية عام ١٨٤٠ / ١٨٤١ التي فرضت على البلاد نوعا من الوصاية الدولية . وأوجدت هذه الوصاية فرصة واسعة لتدفق النفوذ الأوروبي ،

الانجليزى والفرنسى ، حينما توترت العلاقات بين أبناء محمد ، علي والباب العالي بسبب المحاولات المتكررة لارجاع مصر الى حظيرة الدولة العثمانية . وفى النهاية استطاعت أوروبا - صاحبة المؤثرات الغربية - أن تتغلغل وتتدخل فى مصر ، وما لبثت مصر أن وقعت تحت صدمة الاحتلال البريطانى فى بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر . غير ان هذه الصدمة قد ساعدت على تقبل الأفكار الغربية على نطاق أوسع بحكم أنها هزت اعتقاد المصريين فى تفوقهم ، على الأقل فى المجال المادى . وبذلك كان الجيل الجديد الذى نشأ فى عهد الاحتلال البريطانى أقرب الى قبول المدنية الغربية من آباءه ، كما كان أشد وعياً وتنبيهاً . ونتج عن هذه التطورات صراع بين فكرين : فكر متحمس للأخذ عن الغرب ونظمه وثقافته باعتبارها وسيلة الى نهضة الشعب وحصوله على استقلاله ؛ وفكر مدافع عن تراثه باعتباره بؤرة الكيان الذاتى ومنبع المقومات الأصيلة . وقد انعكست هذه التيارات فى برامج الاحزاب السياسية التى ظهرت فى مصر فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٤ .

وبعد اعلان الحماية البريطانية على مصر ، ركزت الحركة الوطنية جهودها ضد الحماية - وليدة الاحتلال - لازالتها ولارغام بريطانيا على الجلاء . وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩ ، استيقظت الحركة الوطنية التى تجسدت فى ثورة ١٩١٩ ضد الحماية والاحتلال . وكان هدف ثورة ١٩١٩ - أول ثورة تحريرية فى العالم بعد الحرب العالمية الأولى - هو الحصول على الاستقلال التام لمصر استقلالاً مجرداً من التبعية لتركيا أو الرضا بأى نفوذ بريطانى . وقد استندت ثورة ١٩١٩ الى الوعى الثورى فى أقوى

مظاهره ، فظهرت الوحدة الشعبية المتكاملة بين عناصر الأمة على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الدينية . وتمثل ثورة ١٩١٩ مرحلة جديدة أكثر نضوجا وتطورا من كل جانب وأكثر ملاءمة للظروف الدولية التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى . فيسعد زغلول يخلف مصطفى كامل فى الزعامة ، والوفد المصرى يخلف الحزب الوطنى فى القيادة ، وجماهير الشعب تنتقل من العمل تحت راية الحزب الوطنى الى راية الوفد المصرى .

ومنذ ثورة ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٤ لعبت المفاوضات المصرية - البريطانية دورا فعالا فى تاريخ مصر السياسى . وفى أول الأمر عملت بريطانيا على ابعاد سعد زغلول عن الحياة السياسية ، وانشاء نظام مصرى يقوم على ملكية دستورية . فأصدرت تصريح ٢٨ فبراير المشهور ، وصحب ذلك نفي سعد زغلول الذى وضع فى غيبته النظام الدستورى المصرى . ولكن الوفد انتقل منذ ابريل عام ١٩٢٤ الى هيئة موكلة عن الشعب لأداء مهمة معينة الى حزب سياسى ، ولو أنه احتفظ بجوهره الأسمى من حيث شعبيته وتصديه لقيادة الثورة الشعبية . وفى عام ١٩٣٦ أسهمت الظروف الخارجية والداخلية فى الوصول الى تسوية المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، ولكنها لم تكن فى الحقيقة تسوية فى صالح القضية الوطنية رغم ما أضفى عليها من نعوت الشرف والاستقلال . ولقد تطور الموقف السياسى فى مصر منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٢ بصورة أبرزت التناقضات بين الثورة الشعبية وبين الثورة المضادة ، الأمر الذى جعل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتمية تاريخية ، لحسم تلك التناقضات بين قوى الشعب من جهة وبين القوى المعادية للشعب

من جهة أخرى • وفى الواقع كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نتيجة
تطور حتمى لحركة التاريخ المصرى بصفة خاصة ولحركة التاريخ
العربى بصفة عامة •

وأخيرا أرجو أن يسهم هذا الجهد المتواضع الذى أقدمه فى
هذه الدراسات فى إبراز بعض الجوانب الهامة من تاريخ مصر
الحديث والمعاصر •

والله ولى الهدى والتوفيق •••

عمر عبد العزيز عمر

الفصل الأول

دراسة عن بعض مصادر تاريخ مصر الحديث

- ١ - بعض المصادر العربية عن تاريخ مصر العثمانية .
- ٢ - بعض مصادر التاريخ المصرى فى القرن التاسع عشر .

١ - بعض المصادر العربية عن تاريخ مصر العثمانية :

أسباب إهمال دراسة تاريخ مصر العثمانية :

تقتصر الغالبية العظمى من دأري تاريخ مصر الحديث على دراسة تاريخ مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر فقط ، وأصبح هناك شبه إجماع ضمنى فيما بينهم على هذا التحديد . وعلى ذلك فإننا نلاحظ أن معظم الدراسات التى ظهرت حتى الآن تبدأ عرضها لتاريخ مصر الحديث بمجىء الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨ أو بتولى محمد على مقاليد الحكم فى عام ١٨٠٥ ، وتفغل تماما الفترة المعروفة فى التاريخ المصرى الحديث باسم « مصر العثمانية » وهى الفترة الممتدة من عام ١٥١٧ - أى منذ السنة التى فتح فيها سليم الأول مصر حتى عام ١٧٩٨ . وهناك أسباب قوية حالت دون أن ينال العهد العثمانى فى مصر عناية كاملة من جلفب المشتغلين بدراسة التاريخ الحديث . فلقد نظر البعض إلى تلك الفترة على أنها امتداد للمصور الوسطى وأن عهد التجديد فى مصر لم يبدأ إلا بمقدم الحملة الفرنسية . وحيث أن العصر العثمانى اتسم بالجمود والركود فهو لذلك أقرب فى نظرهم إلى طبيعة المصور الوسطى فى أوروبا التى تميزت بنفس المظهرين إلى جانب التخلف الفكرى والغضوع المطلق للسلطة . لذلك رأى البعض أن أوائل القرن التاسع عشر فى مصر كانت بداية ما يشبه عصر النهضة فى أوروبا . فلقد بدأت مصر منذ بداية القرن التاسع عشر مرحلة هامة من مراحل التطور الإدارى والاجتماعى والاحتكاك بالفكر الغربى (أو ما يعرف

باسم حركة الاستغراب أى الانبساط من الفسرب) عن طريق البعثات العلمية التى أخذت مصر توفدها الى مختلف دول أوروبا ، والاهتمام بترجمة الكتب الأوروبية فى شتى فروع المعرفة الى اللغة العربية . ولقد أدى ذلك الى حدوث اختلاف كبير بين الحياة التى عاشتها مصر فى القرن التاسع عشر والحياة التى عرفتھا فى أيام على بك وعبد الرحمن الجبرتي .

ومن الناحية السياسية اعتبر المشتغلون بالدراسات التاريخية ان الحملة الفرنسية كانت أول اعتداء أوروبى على الولايات العربية الخاضعة لحكم الامبراطورية العثمانية ، وكان مجيئها بداية مرحلة من الصراع والسيطرة الاستعمارية الأوروبية استمرت لمدة قرن ونصف قرن من الزمان وظهر الى حيز الوجود ما أصبح يعرف باسم « المسألة المصرية » . كما كان تولى محمد على الحكم هو أول خطوة فى سبيل استعادة والى السلطان لنفسه وسيطرته فى داخل مصر بعد ان استحوذ ضباط الحامية العثمانية والبيكوات المماليك على السلطة ما يقرب من قرنين من الزمان كما سنوضح فيما بعد . وبالإضافة الى ذلك نجح محمد على فى إقامة حكم وراثى شئ أسرته استمر حتى قامت الثورة عام ١٩٥٢ وأعلنت الغاء الملكية وقيام الجمهورية فى عام ١٩٥٣ .

ودراسة تاريخ مصر على هذا النحو لها ما يبررها دون شك ، ولكن تكمن وراءها خطورة اعمال تطوّر واستمرار حركة التاريخ المصرى . فلقد وجهت الحملة الفرنسية أنظار الاستعمار الأوروبى الى مصر ولكنها لم تحقق تغييرات دائمة فيها . فهى لم تحطم كلية مجتمع ما قبل الحملة فى مصر بل زعزعت فقط الدعائم العسكرية والسياسية للنظام الموجود فيها ، وهزت المفاهيم

الفكرية والاجتماعية التي كان المجتمع المصرى يخضع لها (١) .
كما أطلق المؤرخون على محمد علي لقب « مؤسس مصر الحديثة » (٢) ، وكان محمد علي هو آخر حكام السلطان المحليين الذين ثاروا عليه وحصلوا على استقلال ذاتى خلال فترة الضعف الطويلة التي مرت بها الامبراطورية العثمانية . والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو هل كان من الممكن فهم كل هذه التطورات تلقائيا . وهل كان من الممكن للتاريخ المصرى - منذ مطلع القرن التاسع عشر - أن يقصص عن مضمونه ويفسر بعضه بعضا ؟ فى الواقع ، لا نستطيع أن نفهم تطور التاريخ المصرى وبكويين المجتمع الجديد خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين دون أن ندرس بالتفصيل أحوال المجتمع التقليدى فى مصر وتقلباته السياسية خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر .

ومسألة تحديد العصر الحديث فى تاريخ مصر هى مسألة تقريبية وغير طليعية ، فمن البديهي أن الفتح العثمانى لمصر فى عام ١٥١٧ لا يعتبر مرحلة فاصلة أو حاسمة فى حركة استمرار التاريخ المصرى . اذ لم يؤد الفتح العثمانى الى عثمانة الولايات العربية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية ، أى صبغها بالطابع العثمانى . فاذا دققنا النظر فى دوافع الفتح العثمانى يتضح انه

(١) أحمد عزت عبد الكريم ، حركة التحول فى بناء المجتمع القاهرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى : مجلة المجلة ، العدد ١٤٩ ، القاهرة (مايو ١٩٦٩) ، ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) انظر :

H. H. Dodwell, The founder of modern Egypt. Muhammad Ali, Cambridge, 1951

كان نتيجة للموقعة التي دارت في شمال سورية بين سليم الأول وقنصوه الفوري . شعر السلطان سليم الأول بعد موقعة مرج دابق (١٥١٦) بأنه حقق أهدافه ، وفي مثل هذه الحالة لا نستطيع أن نرجع أسباب تقدمه نحو مصر الى أهداف عسكرية بحثة (١) . ويبدو أن السلطان سليم قد وقع تحت تأثير خاير بك حاكم حلب المملوكي - وهنا واجهت سليم ظاهرة متأصلة في سياسات المالكي وهي انقسام الصفوة المملوكية الحاكمة الى جماعات (أوبيوتات) متصارعة . كانت الجماعة الأولى هي جماعة السلطان طومان باي وأتباعه ، والجماعة الأخرى تزعمها خاير بك الذي كان يسعى الى الاستفادة بأكبر قدر ممكن من التدخل العثماني في مصر . وبتحالف سليم مع إحدى الجماعات المملوكية المتنافسة وبتورطه في ذلك الصراع الدائر بينهم اضطر الى المحافظة على النظام المملوكي . وبعد رحيل سليم عادت الأمور في مصر الى ما كانت عليه من قبل ذلك واستمر الصراع بين الجماعات المملوكية . ويمكننا بشيء من التجاوز أن نقول ان الفتح العثماني كان حادثة من حوادث الصراع الحزبي المملوكي . وبالإضافة الى ذلك اتبعت الدولة العثمانية في مصر نفس المبدأ الذي سارت عليه في كل ولاياتها تقريبا وهو أن تترك العناصر الأصلية في حكم البلاد المفتوحة مع تعديلها التعديل الذي يضمن لها بقاء السيادة والسيطرة وتقاضي ثمنهما (٢) . ولكن على الرغم من

(١)

P. M. Holt . The pattern of Egyptian political history from 1517 to 1798, p : 80 in Political and social change in modern Egypt, ed . P. M. Holt, London, 1969.

(٢) انظر : محمد انيس : مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني : معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٣ : محمد رفعت رمضان ، علي بك الكبير ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ٦ .

تقريبا فى كل من القاهرة واستانبول . وما تزال الاتصالات الشخصية والرسمية بين السلطان وحكومة مصر التى استمرت حتى عام ١٩١٤ تحتاج بالتاكيد الى المزيد من الدراسة والبحث .

وهكذا تركزت دراسات جمهرة المؤرخين حول تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر وبخاصة حول تاريخ أسرة محمد علي . ولقد شجعت الملكية المصرية السابقة فى اواخر العشرينات وفى الثلاثينات من القرن الحالى عددا من المؤرخين الأجانب (مثل الايطاليين والفرنسيين) على دراسة تاريخ الأسرة العلوية للدفاع عن سلوكها ، وقام هؤلاء الأجانب بنشر أبحاثهم ودراساتهم تحت اشراف « الجمعية الجغرافية الملكية » (١) . وهكذا أهمل المؤرخون المصريون والغربيون على السواء دراسة العصر العثماني نتيجة للاعتقاد الشائع عن ندرة وقلة مصادر هذا العصر ، ولكن المصادر متوفرة فى دور الوثائق والمكتبات المختلفة . وما ينبغي أن نقوله بالفعل هو ان دراسة تاريخ تلك الفترة تحتاج الى معرفة جيدة باللغة التركية حتى يتسنى للباحث قراءة الجزء الأكبر من الوثائق الخاصة بها والتي كتبت باللغة التركية . ولما كانت الغالبية العظمى من الباحثين ليست لها دراية كافية باللغة التركية فانها

(١) انظر على سبيل المثال :

G Douin . Mohamed Aly, Pacha de Caire (1805 — 1807) .
Société royale de géographie d' Egypte Publications spéciales,
Cairo, 1830; E. Driault, La formation de l' empire de Mohamed Aly
de l' Arabie au Soudan (1814 — 1823), Société royale de géographie
d' Egypte, Cairo . 1927 ; A Smmarco, Il regno di Mohammed. Ali
nei documenti diplomatici italiani inediti, vol. VIII : Genesi e
primo svolgimento della Crisi egiziana — orientale del 1831 —
1833 (gennaio 1831 — gennaio 1832), Société royale de géographie
d' Egypte Rome, 1931

أهملت تماما دراسة تاريخ العصر العثماني أو اعتمدوا في دراستها على بعض المصادر العربية والمخطوطات الموجودة في المكتبات المختلفة . ولا شك ان الاعتماد على المصادر العربية خطبة هامة لامة اللثام عن حقائق تلك الفترة . واكتنفا لا تكفى بغير الرجوع الى الوثائق والمصادر التركبة المعاصرة . ولقد أكد أحد المؤرخين المصريين أهمية الوثائق التركبة وقال ان معلوماتنا عن تلك الفترة الطويلة مستظل قاصرة وناقصة حتى يوجد من يتعلم قراءة خط القسيرة ، ويتمكن من دراسة ما تتضمنه مخطوطاته من معلومات . وخط القسيرة هو أحد الخطوط التي كتبت بها الوثائق العثمانية ، وهو معقد كثير الزوايا والثنايا ، ويمكن أن تكتب به معلومات كثيرة في حيز ضيق فضلا عن الأرقام الخاصة به . ولقد أوجده العثمانيون لتحرير الشؤون الادارية والمالية ، ولكي يحيطوا محفوظاتهم بالكتبان والسرية (١) .

الدراسات المنشورة عن مصر العثمانية :

على أن السنوات الأخيرة بدأت تشهد فعلا اهتماما بالغا من جانب قلة من أشهر أساتذة التاريخ في مصر والغرب وجهوا الأنظار الى تلك الفترة المهمة من تاريخنا وقدموا دراسات رائدة في هذا الميدان . ومن هؤلاء :

(١) فيرمة من قيرمق التركية ، بمعنى النني والكسبر ، وشاع استعمال هذا الخط في مصر ابتداء من القرن ١١ هـ . (انظر : حسن عثمان ، منهج البحث التاريخي ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٢٦ - ٢٧) .

١ - د محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني ،
معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

ويهتم الدكتور أنيس في بحثه بتقسيم مصادر تاريخ مصر
العثمانية المعاصرة الى أنواع ثلاثة وهي الوثائق الرسمية
(الوثائق المصرية والتركية والأوروبية) (١) . والكتابات
المعاصرة وهؤلاء ينقسمون الى مجموعتين : مجموعة الرحالة
الأجانب الذين زاروا مصر خلال العصر العثماني وكتبوا عن
أحوالها (٢) ، ومجموعة المؤرخين المصريين المعاصرين . والجانب
الأكبر من بحث الدكتور أنيس يقدم حصرا شاملا لهذه الكتب
كمكمل تمهيدى لجمعها والقيام على نشرها . ثم يعود المؤلف في
بحثه الى الحديث عن هؤلاء المؤرخين والتعريف بهم وبمؤلفاتهم
ويقسمهم الى ثلاثة أقسام :

أ - مجموعة المؤرخين الذين ظلوا في كتاباتهم لتاريخ مصر
العثمانية متأثرين بمدرسة التاريخ الاسلامي مثل ابن أبي
الجبرتي وغيرهم .

ب - مجموعة المؤرخين الذين اعتنوا بكتابة السير وينتسبون

(١) قام الدكتور محمد أنيس بدراسة الارشيف الانجليزي في العصر
العثماني وكتب رسالة للدكتوراه بعنوان :

The development of British interests in the Late 18 th
Century, Ph. D. Thesis, Liverpool. 1951 :

كما قام بدراسة وثائق المحكمة الشرعية وكتب مقالا بعنوان « حقائق
جديدة عن عبد الرحمن الجبرتي مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية » في
المجلة التاريخية ، ١٩٦٢ .

(٢) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصري ، ص ١٨ .

الى هؤلاء على القرنين المعاصر والعينى وفى القرن الحادى عشر المحبى
ثم الزبيدى والجبرتى فى القرن التالى له .

ج - مجموعة المؤرخين الأجناد ، هؤلاء لم يكونوا ممن
يشغلون بالعلم أو ممن كانت صناعتهم كتابة التاريخ ، وانما
كانوا من الأجناد الذين مارسوا كتابة التاريخ كنوع من الهواية .
وكانت هذه المجموعة من الكتاب الاجناد تبتعد كثيرا عن مدرسة
الكتاب العلماء فى فهمها للتاريخ وفى طريقة كتابته . ويمثل
هؤلاء الكتاب ابن زنبيل الرمال فى القرن العاشر الهجرى ثم
الدمرداش كتبخدا عزبان ومصطفى ابن الحاج ابراهيم فى القرن
التالى .

٢ - د . محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، القاهرة ،
١٩٥٠

والكتاب فى الأصل رسالة قدمت الى كلية الاداب (بجامعة
القاهرة) لنيل درجة الماجستير . وهو يعالج فترة غامضة حقاً
من تاريخ مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فيلقى
الضوء على لون من ألوان الحكم المملوكى تحت السيادة العثمانية
ويبين كيف استفحل نفوذ على بك الكبير فى مصر على حساب الدولة
العثمانية الضعيفة ، ويوضح أثر ذلك فى أحوال مصر السياسية
والاقتصادية وعلاقاتها الخارجية عندما تطلع الى ضم العجاز
وشرع فى غزو سورية بالتحالف مع صديقه ظاهر العمر . ولقد
بحث المؤلف فى مقدمة كتابه نشأة البيوت المملوكية فى العصر
العثمانى ، ثم اختتم بحثه بمناقشة العوامل التى أدت الى فشل
الحركة وعودة مصر ترزح تحت عسف المالك وأطماع
العثمانيين حتى دخلها نابليون بونابرت . ولقد لخص الدكتور

رمضان تلك العوامل فيما يلي : دسائس الدولة العثمانية وغدر المماليك وأخطاء على بك نفسه وعدم كفاية مدد ظاهر العمر وتأخر المساعدات الروسية . أما الشق الثانى من خاتمة هذه الدراسة الموضوعية فيتناول أثر حركة على بك فى تاريخ مصر . ويقول المؤلف فى هذا الصدد « وفى عهد على بك أصبحت لمصر شخصية ممتازة ، ولأول مرة فى العصر العثمانى الأول اتصلت مصر مباشرة بالسياسة الخارجية ، وعلى هذا الأساس حاول على بك عقد معاهدات سياسية مع روسيا وجنهورية البندقية ، كما نتج : فى عقد اتفاقات جمركية مع الانجليز . وتطلع حاكم البنغال وارن هستنجنس الى عقد معاهدة تجارية مع مصر لمصلحة التجارة الانجليزية (١) » .

أما الأهمية الثانية لهذا البحث القيم فتتمثل فى استغلال الباحث لمصادر كثيرة ترجع الى أصول مختلفة أهمها : الوثائق الرسمية والنقوش التاريخية (الموجودة فى داخل القبة الرئيسية بمسجد الامام الشافعى وعلى مقبرة على بك) والمخطوطات والمطبوعات العربية والتركية ثم المطبوعات الانجليزية والفرنسية . ولقد اعتمد الباحث اعتماداً كبيراً على وثائق العصر العثمانى الموجود فى « المخزن التركى » بدار المحفوظات العمومية بالقلعة . ولقد اعترضت الباحث صعوبات جمة فى جمع ملته مثل تشتت كثير من وثائق العصر ، وعدم وجود بعض أنواع من « الدفاتر » سنة أو سنتين منها وفقد أنواع بأكملها من تلك السجلات وصعوبة قراءة خط « القيرمة » ولكنه تمكن من التغلب عليها واستعان بأهم وثائق دار المحفوظات التى تتلخص فى الآتى :

(١) رفعت رمضان . على بك الكبير ، ص ٢٣٢ .

أ - دفاتر التزامات الولايات القبلية والبحرية للفترة من ١٧٥٦ م الى ١٧٧٤ م التي ألقت الضوء على نظام الالتزام في العصر السابق لعلى بك وفي أثناء عصره وفي الفترة اللاحقة به .

ب - مجموعات من الفرمانات الصادرة « من الباب العالي لمصر المحروسة » وهي خاصة بالمسائل المالية فقط والتناسيط (١) الديوانية (أى تقاسيط الالتزام) وتذاكر المرتبات التي مكنت بياناتها من تصحيح آراء المؤرخين فيما يتعلق بسياسة على بك في صرف رواتب رجال الأوجانات العثمانية ، وغير ذلك من الشؤون المالية لتلك الفرق .

ج - « دفاتر مرتبات مردان القلاع التابعة لمحروسة مصر » وتشتمل على بيانات تفصيلية دقيقة عن كل ما يتعلق بالقلاع المصرية وخاصة في عهد على بك مثل اسم القلعة ومكانها وعدد رجال حاميتها والفتات التي تتكون منها الى آخره (٢) . وأثبتت هذه الدفاتر للباحث وجود أوجاق « متفرقة » في عهد على بك .

د - دفاتر جراية وعليق وهي خاصة بالجراية والعليق الذي يحصل عليه بعض فئات من « خدمة الديوان » والتي كانت قاصرة في السنوات الأولى للعصر العثماني على الطوائف العسكرية ولكن انضمت اليها فئات مدنية مختلفة بطرق شتى حتى أصبح من يتقاضى الجراية من العسكريين فمنهم قضاة ومماليك وأمراء جراكسة . وهكذا أثبتت الوثائق التركية - على عكس ما يدعيه

(١) حجة إيجار أو سند .

(٢) رفعت رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ - ١٠٩ .

المؤرخون - وجود الأوجاقات في عهد على بك وان لم تكن في شكل قوى منظم (١) - واستطلاع الباحث عن طريق هذه الدفاتر إن يتبت وجود أوجاق عزبان - ولكن مما لا شك فيه هو تناقص عدد رجال الفرق تدريجيا بدليل وجود كثير من الهيئات غير العسكرية تشارك رجال العسكرية في رواتبها -

هـ - دفاتر مسموح ومرتببات بدل مسموح عن محلول مقاطعة دباغ خانة التي تثبت وجود اوجاق جاويشان (٢) ، وتوضح بالاضافة الى ما سبق مدى اضعاف على بك لأوجاقات الحامية العثمانية وسياسته نحوها -

و - « دفاتر ساليانات أمراء محافظين ولايت محروسة مصر » وهي تشتمل على رواتب يكوات الممالك السنوية (ساليانات) التي كانوا يتقاضونها نقدا بخلاف الجراية والعليق التي كانوا يأخذونها عينا (قمحا وشعيرا) كل شهرين -

ز - دفاتر التزامات الجمارك وتذكر بالتفصيل والدقة عدد الجمارك المصرية والالتزامات المتعلقة بها وايرادات كل جمرک سنويا والشخص أو الهيئة التي تتولى التزامها -

كما اعتمد الباحث على بعض المخطوطات التركية ولكنه استعملها بشيء من الحذر لنعصب الكتاب الترك لدولتهم - ومن أهمها تاريخ شمعدانى زاده المشهور بمرعى التواريخ وهو مخطوط تركى (٣) - ويبحث المخطوط « وقائع الدولة العلية من

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٤ -

(٢) نفسه ، ص ١٠٥ -

(٣) رقم ٧٥٨١ تركى بمكتبة جامعة القاهرة -

سنة ١١٦٧ هـ الى ١١٩١ هـ . وقد كتب هذا المؤرخ فصلين هامين عن على بك أولهما حوادث سنة ١١٨٠ هـ بعنوان « تفصيل أحوال مصر وظهور على بك ووالى راقم :أشا » ، والآخر عام ١١٨٧ هـ بعنوان « مصر دن على بك خروجى وطنيان » أى « طفيان على بك وخروجه من مصر » . والمطلوب الآخر هو خلاصة الاعتبار لأحمد بن ابراهيم المشهور برسسمى كريدى المتوفى عام ١١٩٧ هـ (١) وتعرض لعلى بك وحركته فى الفصل السادس فى بيان حوادث عام ١١٨٨ هـ . ومن المخطوطات العربية التى اعتمد عليها المؤلف أجوبة حسين افندى عن ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية والتى سياتى ذكرها عند الحديث .
المؤرخ محمد شفيق غربال . ولم يقتصر جهد الباحث على ذلك فقد استخدم أيضا مؤلفات الرحالة الأجانب لاهميتها فى دراسة تاريخ مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وقدم عرضا طيبا للرحالة المعاصرين لفترة بحثه مثل جيمس بروك . كما وضع قائمة بأسماء الرحالة السابقين لعصر على بك وناريخ زيارتهم لمصر . ومن هؤلاء جان دى تيفينو الفرنسى الذى زار مصر من عام ١٦٥٧ الى عام ١٦٥٩ ثم فى عام ١٦٦٣ (٢) ، وفانسليب الألمانى الأصل والفرنسى الجنسية وقد زار . - فى خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر (٣) . وبالإضافة الى هذه القائمة الطويلة من المصادر احتل كتاب « عجائب الآثار فى

(١) وهو مخطوط بفلم الرثمة مدطره ١٧ . رقم ٧٨٨ تركى بمكبة جامعة القاهرة .

(٢) Jean Thevenot The travels of Monsieur de Thevenot into the Levant, 3 Parts, London 1987

(٣) Vansleb, Nouvelle relation en Forme de Journal d' un voyage fait en Egypte. Paris, 1672

التراجم والأخبار » للجبرتي مئانا بارزا بين مصادر هذا البحث لما له من أهمية بالغة في دراسة العصر العثماني في مصر. وفي صدد الحديث عن المصادر التاريخية التي تتحدث عن بلوت قبان على بك اشتمل كتاب الدكتور عبد الكريم رافق الذي صدر حديثا بعنوان « ولاية دمشق ١٧٢٣ - ١٧٨٣ » على قائمة كاملة بالمصادر السورية واللبنانية التي تعالج مسألة تدخل على بك في شؤون سورية .

٣ - د . حسن عثمان ومحمد محمد توفيق : تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) نشر في كتاب المجلد في التاريخ المصري ، القاهرة ، ١٩٤٢ (ص ٢٣١ - ٢٨٤) .

وقد اعتمد المؤلفان على بعض الوثائق التركية ، اذ قام المرحوم محمد محمد توفيق بترجمة مجموعة قيمة من الوثائق التركية الموجودة في دار المحفوظات المصرية تتعلق بصفة خاصة بتاريخ الادارة العثمانية . وقام الباحثان بفحص بعض السجلات الموجودة مثل «دفاتر كشيدة مصر» (أى دفاتر قيد ديوان مصر) ، وهي تحتوى مثلا على صور الفرمانات السلطانية الصادرة الى باشوات القاهرة لحكم هذه البلاد . كما مكنتهما الوثائق الموجودة في دار المحفوظات مثلا من تحديد عدد وحدات الحامية العثمانية في مصر في ١٦٦٤ م (١) . واستعانا أيضا ببعض دفاتر القيد الخاصة بالفرمانات والأوامر الباشوية الصادرة من الباشا التركي في القاهرة الى حكام الأقاليم . وساعدتهما دراسة تلك الوثائق من

(١) انظر . حسن عثمان ، تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) ، في كتاب المجلد في التاريخ المصري ، نشر حسن ابراهيم حسن ، القاهرة ، ١٩٤٢ ، ص ٢٥٥ .

ناحية أخرى في تحديد اختصاصات كل من الباشا العثماني وأعوانه من الموظفين ، واختصاصات هيئة الماليك المصريين ، واختصاصات الحامية العثمانية والأوجاقات السبعة (١) . ولقد قام الأستاذ محمد توفيق - الذى كان يعمل مفهرا ومترجما للوثائق التركية بنار المحفوظات المصرية بالقلمة فى أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من القرن الحالى - بدراسات هامة فى هذا الميدان ولكن الجهات المعنية بالدراسات التاريخية لم تهتم بهذا النوع من الدراسة فتوقف عن متابعتها . وتخصص الجهود التى قام بها محمد توفيق فيما يلى :

أ - مقال فى مجلة الهلال عدد مايو ويونيو ١٩٤١ عن « الحلقة المفقودة فى وثائق تاريخ مصر الحديث » . وقدم فى هذا المقال موجزا عاما من مضمون هذه الأصول التاريخية .

ب - نشر كتيباً عن « الغاء نظام الالتزام فى عهد محمد علي الكبير » فى القاهرة ، عام ١٩٤١ واعتمد فيه على الوثائق المحفوظة بالقلمة .

ج - وضع رسالة بعنوان « مصطلح وثائق تاريخ الحكم الحكم العثماني فى مصر » ، فضلا عن قاموس خاص بمصطلحات الموضوع ، ونال بها درجة الماجستير فى الآداب من كلية الآداب بجامعة القاهرة فى عام ١٩٤٣ ، ولكنها لم تنشر لعدم الاهتمام بمثل هذه الدراسات ، كما أشرت الى ذلك سابقا .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٦٣ . أوجدت جميع أوجاق وهى الدرجة بمعنى الموقد واسمعت بمعنى فرق العسكر .

٤ - محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق، ١٧٩٨ -
١٨٠١ ، رسالة حسين أفندى الروزنامجى (المقالة الأولى)
- مجلة كلية الاداب - القاهرة - المجلد الرابع - الجزء الأول
مايو ١٩٣٦ (ص ١ - ٧١) - ومزلف المخطوط الذى قام الأستاذ
غربال بنشره هو حسين أفندى ، وعنوانه ترتيب الديار المصرية
فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية
الروزنامة فى مصر العثمانية - وقد ألقى عليه استيف مدير
المالية فى عهد الاحتلال الفرنسى عدة أسئلة لمعرفة أحوال مصر
الادارية والمالية فى العصر السابق للتملكة - وقد تولى حسين
أفندى الاجابة عليها ، ونظم اجاباته فى ستة عشر بابا وجررها فى
اواخر مايو ١٨٠١ م ، أى قبل خروج الفرنسيين من مصر .

وقد قام أيضا أحد المهتمين بدراسة العصر العثمانى فى مصر
وهو الدكتور ستانفورد شو Stanford Shaw الأمريكى
بتحقيق هذا المخطوط ونشره فى عام ١٩٦٤ فى كتاب بعنوان
Ottoman Egypt in the Age of French Revolution
ومقدمة كتاب شو تعالج التكوين الادارى والاجتماعى لمصر
العثمانية فى نهاية القرن الثامن عشر ، ثم يشير المؤلف بعد ذلك
الى الاحتلال الفرنسى لمصر ويناقش شو فى نفس المقدمة شخصية
حسين أفندى ويرى انه لم يكن واحدا من المماليك أو أصدقائهم ،
ويتعرض لمناقشة التقرير ويبين ان حسين أفندى تحدث فى بعض
الأحيان عن الوضع الذى آلت اليه أنظمة مصر الادارية والمالية
فى العصر العثمانى فى نهاية القرن الثامن عشر - ثم قام شو
بترجمة التقرير واتبعه بتعليق واف عن كل الموضوعات التى
وردت فى التقرير ونذكر منها على سبيل المثال :

أ - وصف ترتيب القاهرة ونظامها وأمرائها .

- ب - وصف صناىق مصر وعدتهم وخدمتهم •
- ج - تنظيم الأوجاقات السبعة وأسمائهم •
- د - تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره
- هـ - تعريف الأفندية واختصاصاتهم •
- و - تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية •
- ز - تعريف التزام الملتزمين •

وقد نظمت هذه الموضوعات وغيرها فى ستة عشر فصلا •

هـ - كما أعد شو Shaw رسالة للاكتوراه عن « النظام المالى والادارى وتطور مصر العثمانية من ١٥١٧ - ١٧٩٨ » •

The financial and administrative organisation and development of Ottoman Egypt 1517 - 1798 (Princeton, N. J. 1962) :

وهذا الكتاب عبارة عن دراسة وافية للنظم الادارية فى العصر العثمانى ، ولقد تولت جامعة برنستون نشر هذه الرسالة • وفى سبيل اعداد تلك الرسالة زار شو مصر والشام وتركيا خلال أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، وأفاد كثيرا من خبرة محمد ، محمد توفيق المصرى بالوثائق العثمانية فى مصر • وتقديرا لجهود محمد توفيق وعرفانا بالمساعدات القيمة التى قدمها له كتب شو اهداء كتابه

(Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution

الى محمد توفيق ووصفه بقوله « آخر الروزنامجية » - ولقد كشف كتاب النظام المالى والادارى النقاب عن وثائق محفوظة فى السجلات الباقية من العهد العثمانى ، وظهر بفضل هذا الكتاب تاريخ مصر العثمانية فى ضوء جديد • ولم تقف جهود شو عند

هذا الحد بل استمر فى بحوثه القيمة عن مصر العثمانية ووثائقها
فكتب مقالا بعنوان :

" Archival Sources for Ottoman History : The Archives of Turkey.
in Journal of the American Oriental Socie ty "

كما كتب عن ارشيف القاهرة مقالة أخرى بعنوان :

" Cairo' s Archives and the History of Ottoman Egypt , Report on
Research, Spring, 1956, Middle East Institu te, (Washington, D.
C. 1956) , 59 — 72 .

هذا بالاضافة الى مقال آخر بعنوان :

" The Ottoman Archives as a Source for Egyptian History ",
in JAOS, vol. LXXXIII (1963) , 447 — 52 .

واستمرت جهود شو الخاصة بالعصر العثمانى فتقدم الى
مؤتمر تاريخ مصر الحديث الذى عقد بمديرسة الدراسات الشرقية
والافريقية بجامعة لندن فى عام ١٩٦٥ بمقالتين هامتين عن تلك
الفترة - ولقد نشرت المقالتان فى كتاب جمع كل المقالات التى
قدمت الى هذا المؤتمر ، وأشرف على جمعه وتحقيقه الأستاذ بـمـ
هولت (P. M. Holt) أستاذ التاريخ العربى بجامعة لندن
والشرف على المؤتمر - والمقال الأول يعالج أيضا مسألة المصبادر
التركية الخاصة بالعصر العثمانى وهى بعنوان :

" Turkish Source — materials for Egyptian History , in P. M.
Holt , ed., Political and Social change in Modern Egypt, London,
1968, PP. 28-48:

أما المقال الثانى فيعالج أحد جوانب التاريخ الاقتصادى فى

مصر العثمانية بعنوان

Landholding and tax Revenues in Ottoman Egypt in
d pp 91 102

ولا يفوتنا قبل أن ننهي الجزء الخاص بدراسات شو أن نشير
الى المزيد من أبحاثه: ننتي أمدتنا بمعلومات مفيدة عن تاريخ تلك
الفترة واخصر يا كرسقالت بعنوان

'The land law of Ottoman Egypt Con (960 - 153). A con tribution
to the study of landholding in the early years of Ottoman rule in
Egypt, in Der Islam, vol: xxxviii (1962) , PP 106-137

وقام أيضا بنشر وترجمة وثيقة تركية هي تقرير كتبه أحمد
الجزار ونشر هذا التقرير في كتاب بعنوان :

Ottoman Egypt in the eighteenth century. Cambrige (Mass) 1962.

٦ - أما المؤرخ الآخر الذى أمدنا بمجموعة هامة وقيمة من
الأبحاث والمقالات فهو البروفسور بيتر م . هولت - فبعد أن أنهى
دراسته عن المهديّة فى السودان ونال بها درجة الدكتوراه من
جامعة أكسفورد أخذ يهتم بتاريخ العصر العثمانى فى مصر لأن
المؤرخ الناجح فعلا هو الذى يبحث عن الموضوعات غير المطروقة
ويحاول أن يضيف جديدا الى الدراسات التاريخية ويسد الثغرات
الموجودة فيها - ولقد مكنته معرفته الجيدة باللغة العربية من
الاطلاع على المخطوطات العربية الموجودة فى المتحف البريطانى
بلندن ومكتبة البودليان بأكسفورد 'Rodleian ، والـ
Bibliothèque Nationale بباريس والـ Nationalbibliothek
بفيينا وغيرها من المكتبات الأخرى - ويؤمن هذا المستشرق

الانجليزى ايماننا قويا بحاجة تلك الفترة الى المزيد من الدراسة والبحث وخاصة ان الغالبية العظمى من دارسى التاريخ المصرى قد ركزت على دراسة تاريخ القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، أما سلة، جزءا مؤلما من التاريخ المصرى . ولقد بادر بالدعوة الى عقد مؤتمر تاريخ مصر الحديث - الذى سبق ذكره - واهتم اهتماما بالغا هو ونجبة من المؤرخين (من بينهم شو) بدراسة ذلك العصر سواء من ناحية مصادره التاريخية أو من ناحية تطوراته السياسية والاجتماعية (١) . ولقد ناشد أساتذة التاريخ المصريين الذين شاركوا فى هذا المؤتمر أن يوجهوا طلاب التاريخ المصرى الى الاهتمام بتلك الفترة ، وحتى يتسنى لهم ذلك أكد على ضرورة تدريس اللغة التركية بحيث يستطيعون الاطلاع على الوثائق التاريخية الهامة الموجودة فى كل من القاهرة واستانبول . ولقد نادى بعض الأساتذة المصريين بنفس الفكرة منذ عدة سنوات لأنهم أيقينوا أيضا ان المهمة الأولى للباحثين اليوم فى التاريخ العثمانى يجب أن تتجه الى نشر كل هذه المخطوطات التاريخية ، فبدونها لا يمكن أن يكتمل بناء التاريخ المصرى فى العصر العثمانى (٢) .

ويتبقى الآن أن نشير الى الأبحاث والمقالات التى كتبها

(١) من أهم الدراسات التاريخية عن الحياة الفكرية والثقافية فى مصر فى القرن الثامن عشر تلك الدراسة التى قدمها الدكتور جمال الدين الشيال بعنوان :

" Some aspects of intellectual and social life in eighteenth century Egypt " in Political and social change in modern Egypt ed. P. M. Holt . PP. 111 - 132:

(٢) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى ، ص ٥٨ .

البروفسور هولت والتي تعتبر عملا جديدا مدعما بالمصادر ،
يظهر فيه الجهد والمثابرة على تتبع الأحداث واعطاء صورة مفصلة
عن ظروف هذا المجتمع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو
اجتماعية . وفيما يلي بيان بهذه الأبحاث التي قام بنشرها في
مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية

Bulletin of the School of Oriental and African studies (BSOAS)

أ - the exalted Lineage of Ridwan Bey — some observations —
on a seventeenth - century Manluk genealogogy BSOAS , xx:i /
2, 1959 , (PP , 232 - 30)

وهي وثيقة رضوان بك الفقاري أمير الحج في القرن السابع
عشر ، عن أصل المماليك الجراكسة .

ب - والمقال الثاني عن « الباكوية في مصر العثمانية في
القرن السابع عشر » .

The beylicate in OttomanEgypt during the seventeenth century,
BSOAS, xxiv / 2, 1961, (PP 214 - 48 .)

أما الجزء الأول من المقال فيستهله بمقدمة بيولوجرافية عن
المصادر الهامة في العصر العثماني (ص ٢١٤ - ٢١٦) ، ثم يلي
لك عرض مختصر لتاريخ مصر السياسي في العهد العثماني
خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (ص ٢١٦ - ٢١٩) .
يتحدث على الصفحات التالية من مقالته (ص ٢١٩ - ٢٢٧)
عن الباكوية في مصر العثمانية . ثم يختتم هذا الجزء بملحق عن
الولاة العثمانيين في مصر في القرن السابع عشر ، ويذكر
المصادر التي اعتمد عليها في تحديد بداية فترات حكمهم
وانتهائها . والملحق يبدأ بالوالي محمد الثاني (شوال ١٠٠٤ /
يونية ١٥٩٦ - ذى الحجة ١٠٠٦ / يوليو ١٥٩٨) وينتهي بالوالي

على (وهو الوالى السابع ممن عينوا بهذا الاسم شعبان ١٢١٨هـ /
نوفمبر ١٧٠٦ - رجب ١٢١٩هـ / سبتمبر ١٧٠٧) .

أما الجزء الثانى من المقال فهو عبارة عن قائمة تراجم لحياة
صناجق مصر البكوات فى القرن السابع عشر وبلغ عددهم ١١١
صنجاقا وتحديث عن كل واحد منهم بالتفصيل (ص ٢٢٩ - ٢٤٨) .

ج - وكتب مقالا آخر عن حياة كوتشك محمد ، وهو أحد
رجال الحامية العثمانية فى مصر -
The Career of Kuçuk
Muhammad (1676-94) , BSOAS, xxvi / 2, 1963, PP. 21 - 28

والمقال يلقى بعض الضوء على تفقد وتداخل الصراع من أجل
السلطة فى مصر العثمانية . ويتبع المؤلف المنهج العلمى السليم فى
اعداد المقال ، فيشير أولا الى مصادر البحث وعلاقة هذه المصادر مع
بعضها ، ثم يمهد للموضوع بعرض مختصر للموقف السياسى فى
مصر فى اواخر القرن السابع عشر .

د - واهتم هولت أيضا بدراسة المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي
فى مقال بعنوان :

AL Jabarti' s introduction to the History of Ottoman Egypt , BSOAS,
XXV / I, 1962, PP. 38-51 .

ويهتم هولت فى هذا المقال بتحليل ما جاء فى الجزء الأخير
من مقدمة الجبرتي (ص ٢٠ سطر ٢٣ الى ص ٢٤ سطر ٤) وهو
الخاص بالعصر العثمانى فى مصر منذ أن فتح السلطان سليم
الأول مصر حتى القرن الثانى عشر الهجرى . واهتم المؤلف بما
ذكره الجبرتي (ص ١٦ سطر ١٩ - ٢٤) عن أهم المصادر التى
اعتمد عليها فى جمع مادته عن العصر العثمانى بعد أن بحث

زمنًا طويلًا عن مصادر يؤرخ منها للعصر العثماني . فكتب الجبرتي يقول . « ولما عزمنا على ما كنت سودته أردت أن أوصله بشيء قبله . فلم أجد بعد البحث والتفتيش إلا بعض كراريس سودها بعض العامة من الأجناد ، ركيكة التركيب مختلة التهذيب والترتيب ، وقد اعتراها النقص من مواضع في خلال بعض الوقائع ، وكنت ظفرت بتاريخ من تلك الفروع ، لكنه على نسق في الجملة مطبوع ، لشخص يقال له أحمد جلبى بن عبد الغنى . مبتدئًا فيه من وقت تملك بنى عثمان للديار المصرية ، وينتهي كغيره ممن ذكرناه إلى خمسين ومائة وألف هجرية (١١٥٠ هـ) » . ولكن الجبرتي يذكر أن أحد أصحابه استعار الكتاب الأخير فأضاعه . ويخرج هولت من هذا إلى تحديد نوع المصادر التاريخية التي كانت موجودة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ويقسمها إلى قسمين : القسم الأول وهي المصادر العلمية الأدبية التي كتبت بأسلوب يدل على ثقافة لغوية مكنت المؤلف من الكتابة بأسلوب سليم . ويشير هولت في هذا المجال إلى مصدر عرفه الجبرتي هو « كتاب أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول » لمحمد عبد المصطفى الاسحاقى ، ويخالف في ذلك رأى الأستاذ أياالون الذى يقول فيه ان الكتاب لم يكن ذا فائدة تذكر بالنسبة للجبرتي (١) . ويرى هولت انه من المحتمل أن يكون الجبرتي قد اطلع على نسخة منقحة من كتاب الاسحاقى لم تنته تفاصيلها في عام ١٦٢٣ - ١٦٢٤ كما هو فى النسخة المطبوعة بل استمرت إلى فترة متأخرة عن ذلك . ومما يؤكد استعمال الجبرتي لكتاب الاسحاقى ما ذكره هو نفسه عن بعض فقرات من

David Ayalon , The historian al - Jabarti and his background , B.S. O. A S., xxxiii 2, 1060, P: 222, n: 3-

(١)

مقدمته تتناول محاولة شمس باشا المعجمى لاضفاف الدولة العثمانية فى عهد السلطان سليم الثانى عن طريق « قبول الرشا من أرباب الولاة والعمال » بأنها مأخوذة من ذلك المصدر ، فيقول الجبرتى عند حديثه عن هذا الموضوع « وما يحسن ايراده هنا ما حكاه الاسحاقى فى تاريخه (١) » .

أما القسم الثانى فهو كتب العامة التى ألفها أشخاص بفرض التسلية . وكتبوا هذه الكتب باللغة العامية . لأنهم لم يحصلوا على نصيب وافر من تعلم اللغة . وقد أرخت هذه الكتب جميعها فى القرن الثامن عشر ، ولها قيمة كبيرة فى بعض النواحي غير أنه لا يمكن الاعتماد عليها كلية فى دراسة تاريخ القرن الثامن عشر مثل كتب القسم الأول . وكتب الأجناد هذه كتبت لتسلية زملائهم ولذلك فانها تتحدث عن البكوات الممالك والأوجاقات السبعة والحامية العثمانية ، وهو موضوع محدد عن تلك الموضوعات التى تعرضت اياها الكتب السابقة . ولكنها مهمة من ناحية انها تعطى صورة حقيقية عن أهداف رجال العامية أو غيرهم فى الصراع الذى ساد مصر فى ذلك الوقت . ومن أهم هذه الكتب كتاب أحمد الدمرداش وكان يشغل منصب كخيا أوجاق العزبان . وينتمى الى هذه المجموعة أيضا مصطفى بن ابراهيم المداح القينالى ، الذى يقول عن نفسه انه من أتباع حسن الدمرداش أغا العزبان . ويبدو أن الجبرتى قد تأثر بكتب الأجناد لأنه بدأ روايته التاريخية المفصلة منذ بداية القرن الثامن عشر .

ولم تقف جهود الأستاذ هولت عند هذا الحد بل قدم الى

١١١ عبد الرحيم الجبرتى . عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ١ ،

ص ٢١ .

مؤتمر تاريخ مصر الحديث بحثا عاما بعنوان الشكل العام لتاريخ
مصر السياسى منذ عام ١٥١٧ الى ١٧٩٨ (١) . The Pattern of
Egyptian Political History from 1517 to 1798.

وهناك مظهر بارز فى تاريخ تلك الفترة يركز عليه الباحث فى
مقالته هو ظهور سطوة الصفوة الشركسية من جديد ، تلك
الصفوة التى مثلت الأساس العسكرى الذى اعتمدت عليه سلطة
المماليك قبل الفتح العثمانى ، فاستمر نظام تجديد المماليك ومهد
هذا لمظاهر الاستقلال الذاتى التى ظهرت مؤخرا فى مصر .
ويضع هذا البحث الخطوط العريضة للتطورات السياسية فى مصر
منذ الفتح العثمانى حتى مجيء الحملة الفرنسية نتيجة للدراسة
الطويلة التى قام بها الباحث فى هذا الميدان . وتلخص هذه
المقالة الدراسة التفصيلية الشاملة التى قدمها الأستاذ هولت فى
كتابه « مصر والهلل الخصب ١٥١٦ - ١٩٢٢ » (٢) . وللكتاب
ميزة هامة وهى انه يناقش التطورات السياسية الهامة فى المنطقة
فى اطار التاريخ العثمانى على أساس أنها كانت داخلة فى نطاق
الامبراطورية العثمانية . ويجمع الأستاذ هولت فى هذا الكتاب
أهم ما كتبه فى المقالات الكثيرة التى أشرت إليها ، أو التى قام
بنشرها فى دائرة المعارف الاسلامية (٣) ، ويقدم لنا صورة
واضحة عن تاريخ العهد العثمانى فى مصر معتمدا فى ذلك على

(١) انظر :

Political and social change in Modern Egypt , PP. 79-90 .

(٢) انظر :

Egypt and the Fertile Crescent 1516 - 1922 London , 1966 .

Encyclopaedia of Islam, 2nd. edn. Leiden, 1960 . (٣)

وقد نشر فى الجزء الثانى مقالات عن الفغارية .

نخبة من المصادر العربية الهامة مثل بدائع الزهور لابن اياس
وكتاب أخبار الأول لعبد المعطى الاسحاقى وكتاب عجائب الآثار
للجبرتنى ، وعلى بعض المصادر الحديثة مثل شو Shaw
وتعتبر أبحاث ودراسات هولت نقطة تحول هامة فى دراسة
تاريخ مصر العثمانية فقد فتحت آفاقا جديدة أمام الباحثين
ويسرت البحث والتنقيب عن خفايا تلك الفترة .

٧ - محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ، ثلاثة
أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

والأجزاء الثلاثة دراسات فى تاريخ الجبرتنى ، نال بها
المؤلف جائزة مجمع اللغة العربية لمليحوت الأدبية عن عام ١٩٥٦ ،
وقام المؤلف بتلخيص ما كتبه الجبرتنى عن تاريخ مصر وتراجم
رجالها وأهم أحداثها ، ومظاهر حياتها الاجتماعية والفكرية .
ويبحث الجزء الأول فى موضوعين هامين : الأول عن عبد الرحمن
الجبرتنى وحياته ومؤلفاته ، والثانى عن الحياة الفكرية
والاجتماعية فى مصر خلال القرن الثامن عشر .

ويقول الشرقاوى : « وقد سجل الجبرتنى هذه الصفحات من
حياة مصر الاجتماعية والأدبية ، فى ثنايا هذه الحوادث التى دونها
يوما فيوما ، أو بين تراجم الذين ترجم لهم فى وفياته التى كان
يخصص لها غالبا الفصول الأخيرة من ختام السنة التى يؤرخ
أيامها وما كان فيها من حوادث ووقائع » (١) - وتكلم المؤلف عن

(١) محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ،
١٩٥٥ ، ج ١ ، ص ٤٧ .

الحياة الفكرية وحياة الفن وعن أيام أهل القاهرة وأخلاق الجند
والحكام . ويذكر المؤلف فى نهاية الجزء الأول الآثار الفكرية
والاجتماعية للحملة الفرنسية وقد أدركها الجبرتى وسجلها . أما
الجزء الثانى فهو خاص بأيام المماليك ومظاهر حياتهم وأخلاقهم ،
وتراجم كبارهم . ويتناول الأزهر والعلماء ويشرح فى مقدمة
هذا الفصل شيئاً من ملامح هؤلاء العلماء الذين عاشهم الجبرتى
وخالطهم وعرف سيرهم أتم معرفة . والجزء الثالث يتناول تاريخ
الكفاح الذى قام به شعب مصر ضد ظلم حكامه من الأتراك
والمماليك ، ويتناول كفاحه للاحتلال الفرنسى والغزو الانجليزى ،
ومعه صفحات من سيرة محمد على . وكتاب الجبرتى وموضوع
الدراسة التى قام بها الشرقاوى سنتعرض لها بالتفصيل عند
عرضنا للمصادر التى تتعلق بالعهد العثمانى فى مصر .

عرض وتعليل لبعض المصادر العربية :

وبفضل هذه الدراسات التى قدمنا لها ظهر تاريخ مصر العثمانية فى شكل جديد بعد أن ظل مهملا فترة طويلة .
فالمؤلفات العامة التى عالجت تاريخ مصر قبل ذلك لم تخصص لتلك الفترة الا فصولا هزيلة تتحدث عن تاريخ مصر من القرن السادس عشر الى الثامن عشر . كما أن حديث تلك المؤلفات كان يجرى ، فى عمومها ، من زاوية لا تقدم عن هذه الفترة سوى لمحة سريعة غير مشجعة . ولكن تلك الأبحاث وعلى رأسها أبحاث الأستاذ هولت تعتبر دراسات رائدة حقا فى هذا الميكان فهد وجهت الانظار الى حقائق تاريخية كثيرة ظلت غامضة أو مهمة لفترة طويلة من الزمن . وحيث ان دراسة تاريخ مصر العثمانية لم تستكمل فى مصر ، فعلى الباحثين أن يتخذوا من تلك البحوث نقطة انطلاق لهم للقيام بالمزيد من الدراسة الشاملة للعهد العثماني حتى يلقوا المزيد من الضوء على بعض الموضوعات الهامة مثل تكوين المجتمع المصري فى العصر العثماني ، وظهور طبقة المماليك قوة سياسية هامة فى مصر العثمانية ، والى أى حد قامت الادارة العثمانية بانتهائها . دراسة محافظة فى مصر ، وما اختصاصات كل طبقة من الطبقات الموجودة فى داخل المجتمع المصري وهى طبقات : رجال الحكم والعلماء والتجار والحرفيين والزرايع وأهل الذمة والعبيد ، وما الصعاب العديدة التى وضعت فى طريق الوالى لكى تحول بينه وبين ممارسته لأى شكل من أشكال الادارة المباشرة ؛ وما العلاقة بين الباشا (الوالى) وقوات

الحامية العثمانية في مصر • وعلى الباحثين أن يوضحوا أيضا كيف قيدت سلطة اوالى على الوجاقات العسكرية ، وأن يقدموا لنا صورة واضحة عن القوانين التي خصصت واجبات وحقوقا محددة لأوجاقات خاصة ولفتة معينة من النباط •

وعلى ذلك فان الهدف الأساسي من هذا العرض هو تعريف الباحث ببعض المصادر العربية التي يمكن الرجوع اليها لاعادة كتابة تاريخ مصر في العهد العثماني • فان اغلب المصادر التاريخية المصرية المعاصرة لهذا العصر ما يزال مخطوطا بسبب اهمال المؤرخين لتلك الفترة التاريخية (١) ، فلم تعتمد على هذه المصادر الخطية الا أبحاث قليلة جدا • ولقد كان الاعتقاد السائد هو أن مصادر هذا العصر قليلة اذا قورنت بالعصر المملوكي (٢) ، ولذلك نجد في كتابات الجبرتي اشارات متعددة الى الأسباب التي أدت الى تدهور علم التاريخ في العصر العثماني مثل نقل الكتب الى استانبول بعد الفتح العثماني مباشرة بالاضافة الى تسربها تدريجيا الى أوروبا وشمال افريقيا والسودان وتلف مكاتب المدارس والجوامع خلال فترات الاضطرابات والفتن التي شهدتها مصر (٣) • ولكن على الرغم من ذلك لا يمكننا القول بأن الحكم العثماني كان مسؤولا مسؤلية كاملة عن تدهور الحياة العلمية والفكرية في مصر ، لأن تلك الحياة قد تعرضت لأزمة في نهاية العصر المملوكي قبل دخول العثمانيين • « فالاحتلال العثماني » كما يقول الدكتور أنيس ، « ليس وحده المسؤول عن

(١) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصري ، ص ١١ •

(٢) المرجع السابق ، ص ١١ •

(٣) D Ayalon, al - Jabarti, B. S. O. S. , xxiii - 2, 1960, 218 :

ضعف الحياة الفكرية وانما النقلية والمحافظة وانكماش روح الابتكار والخلق هي السبب وراء هذا الانكماش الفكرى « (١) .
ولذلك فالصورة النى قدمها الجبرتى عن موقف الدراسات التاريخية فى مصر مبالغ فيها الى حد بعيد ، اذ يبدو أنه لم تكن لديه صورة كاملة عن الكتابات التاريخية السابقة له وخصوصا بالنسبة للقرنين العاشر والحادى عشر . فلقد ظهر فى مصر فى العصر العثمانى عدد من المؤلفين كتبوا فى التاريخ ، وان كانوا فى مجموعهم لا يستطيعون أن يرقوا الى مرتبة مؤرخى القرن الخامس عشر أو القرون التى قبله . وعلى أية حال أهمل الباحثون تلك الكتابات التاريخية الكثيرة وقصروا اهتمامهم على كتاب الجبرتى وكتابات العلماء الفرنسيين الذين صحبوا الحملة الى مصر . وهذه التواريخ التى كتبها المصريون أو بعض المستوطنين فى مصر تزخر بكمية كبيرة من المعلومات عن تلك الفترة . ولكن يعيبها أو ينقصها عدم وجود كتابات تاريخية معاصرة لسترة السبعين عاما الممتدة من انتهاء تاريخ ابن اياس فى ١٥٢٢ م ، اللهم الا تلك الاشارات السريعة التى كتبها الكتاب المتأخرون عن تلك الفترة . وعدم وجود مصادر خاصة بتلك الفترة يبين انه لم تحدث خلالها تطورات سياسية خطيرة على الرغم من أنها شهدت بعض التغييرات الادارية الهامة ؛ وأيا كان الأمر فان عدم المامنا بهذه التطورات التى حدثت فى منتصف القرن السادس عشر يؤثر دون شك على فهمنا للأحداث فى الفترة التالية .

وبالاضافة الى ذلك فان المادة العلمية الموجودة فى تلك

(١) المرجع السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

المصادر تقتصر فى غالبيتها على مدييه القاهرة فقط وعلى الطبقة الحاكمة والصفوة العسكرية الموجودة فيها . حقيقة ان القاهرة قد سيطرت على الحياة السياسية فى مصر وار البهوات قد سيطروا على العاصمة ، الا أنه قد حدثت بعض التطورات الهامة خارج القاهرة ورغم ذلك لا نحصل الا على لمحات بسيطة عنها من المصادر . فمن الواضح مثلا ان الصعيد لعب دورا سياسيا بالغ الأهمية لما يقرب من ثلاثة قرون منذ الفتح العثمانى لمصر وتمتع هذا الاقليم خلال فترات طويلة باستقلال ذاتى تحت حكم القبائل العربية أو البكوات المماليك ، كما كان ملجأ يأوى اليه أعضاء البيوتات المملوكية المهزومة فى القاهرة . وبالنسبة لهذه المسألة الأخيرة فيمكننا أن نتتبع ذلك عن طريق المعلومات المتناثرة فى أماكن متفرقة من تلك المصادر . أما عن القبائل فيسوجد نقص كبير فى المعلومات التاريخية الخاصة بها رغم انها أنرت بشكل قوى فى تاريخ مصر السياسى . وعلى أية حال فان ذلك لا يقلل من أهمية هذه المصادر أيضا فى اعادة كتابة تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى فى تلك الفترة . ولكن الاعتماد على تلك المصادر وحدها لا يكفى لاعطاء صورة حقيقية عن التطورات الهامة التى مرت بها مصر ابان العصر العثمانى ، ولذلك فان المصادر التركية أيضا ضرورية بل لازمة لأنها تشتمل على بعض التفاصيل الهامة التى تساعد على اخراج دراسة متكاملة عن الموضوع . وعلاوة على ذلك فانها تكمل أوجه النقص الموجودة فى المصادر العربية كما سبق ان وضحت ذلك .

وفيما يلى بيان ببعض المصادر العربية الهامة التى يمكن الاعتماد عليها عند اعادة كتابة تاريخ مصر الحديث فى العصر العثمانى .

١ - محمد بن أحمد بن إياس المصرى الحنفى : يدائع الزهور
وقائع الدهور .

نشأ ابن إياس (١٤٤٨ - ١٥٢٤) فى بيئة مملوكية ،
واتصل بصلات المصاهرة والقرباة برجال الدولة فى عهد
السلطان الغورى . وكان لديه اقطاع وافر مكّنه من الانصراف
الى الكتابة والتأليف فى التاريخ . وشهرة ابن إياس تستند كلية
الى كتابه « يدائع الزهور » الذى جعله خليقا بمركب الرعاية بين
معاصريه من المؤرخين فى مصر فى أواخر القرن الخامس عشر
وأوائل القرن السادس عشر . ولقد بدأ ابن إياس تأليف كتابه
هذا حوالى عام ١٤٩٣ ، وظل معنيًا به حتى ألحقه
أيامه ، فجاء فى أحد عشر جزءا ، وكان فى عزه أن يضيف
اليه ليكتمل اثنى عشر جزءا ، لولا وفاته عام ١٥٢٤ . ثم تناول
النساخون هذا الكتاب ، فنقلوا منه نسخا بعضها كاملة وأقية ،
وبعضها مختصرة ناقصة ، والثانية هى أغلب ما بأيدينا حتى
الان ، ومن احدى هذه النسخ الناقصة نشر الكتاب فى القاهرة ،
فجاء بعيدا عن الأصل ، خلوا من أهم أجزاءه . وأدركت
هذا النقص جمعية المستشرقين الألمان باستانبول . فنشر الأستاذ
Kale واليدكتور محمد مصطفى ، وسوبر نهم
Sobörnheim ثلاثة أجزاء جديدة من هذا الكتاب (١) .

وكتاب ابن إياس هو المرجع الرئيسى لحوادث الفتح
العثمانى لمصر والتنظيمات العثمانية الأولى حتى وفاة خير بك ،

(١) انظر . محمد مصطفى زيادة ، المؤرخون فى مصر فى القرن
الخامس عشر ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٥٢ - ٥٣ .

أى منذ المحرم ٩٢٢هـ / فبراير ١٥١٦ الى ذى الحجة ٩٢٨هـ / نوفمبر ١٥٢٢ . وأهمية ابن اياس ترجع كذلك الى أنه كان على جانب من القدرة فى النقد ، فلم يقنع بسرد الحوادث والوقائع والوفيات على وتيرة أغلب السالفين من كتاب التاريخ ، بل وقف بين الحادثة والأخرى يشرح ويعقب ويفلسف ، مع شىء من القسوة فى الحكم ، والجراحة فى التقدير (١) . ولقد تناول ابن اياس الحكم العثمانى فى مصر بالنقد والسخرية أحيانا لاهمال رجاله مصالح المصريين ، وذلك برغم ما أحاط السيادة العثمانية من رهبة وخشية . والمتتبع لكتابات ابن اياس يلمس ان السلطان سليما لم يجعل مصر أقطاعا لخاير بك حتى موته ، بل بقى بالفعل يحكم مصر حتى وفاته فى عام ١٥٢٢ ، وكان يتانى فى كل سنة فرمانا من السلطان باستمراره فى حكم مصر (٢) . ويتضح من هذا من خاير بك لم يمين بموجب فرمان لمدى الحياة ، وانه كان مهددا دائما بعدم تجديد ولايته . وحين اعتلى السلطان سليمان الحكم فى عام ١٥٢٠ ، لم يرسل مباشرة فرمان الاستمرار فى الحكم الى خاير بك ، وكان من نتيجة ذلك ان ضعفت سلطة خاير بك فى مصر ، وطمع فيه كثيرون الى أن وصل فرمان الاستمرار بعد حوالى شهرين من اعتلاء السلطان سليمان الحكم (٣) . ونستشف من كتابات ابن اياس هذه ان نفوذ السلطان كان قويا على خاير بك يعزله أو يبقيه حسبما يريد . كما أن وجود قوات عثمانية فى مصر وتسليم قيادتها الى أمير عثمانى كان ضمانا أخرى للسلطة

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣ — ٥٥ .

(٢) ابن اياس . ج ٥ / ٢٤١ — ٢٤٢ ، ٣٥١ — ٣٢٢ .

(٣) ابن اياس . ج ٥ / ٣٧٥ — ٣٧٦ — ٣٧٧ .

العثمانية ضد خاير بك وضد المماليك الذين عادوا الى الظهور في مصر .

كما نستدل من كتابات ابن اياس على أن المماليك لم يكونوا جميعا مؤيدين للحكم العثماني ، كما لم يكن جميع المماليك الذين عينوا ، أو استمروا في مناصب مهمة في العصر العثماني مخلصين للعثمانيين . فبعد سيطرة السلطان سليم على بلاد الشام ومصر ، كثر عدد المؤيدين للعثمانيين - وهذا شيء طبيعي - وقل المعارضون ، ولكن نشاط بعضهم بقي مستترا . وفي عام ١٥١٩ . وردت أنباء الى القاهرة ان الأمير المملوكي اينال السيفي طراباي ، كاشف اقليم الغربية ، وجانم السيفي ، كاشف البهنسا والفيوم ، قبضا على اثنين من مشايخ البدو ، وهما حسن بن مرعي وابن عمه ، وقد سبق ان التجأ اليهما طومان باي ، حين هرب من وجه السلطان سليم ، ثم سلماه اليه ليقتله ، وثارا منهما ، وشرب المماليك من دمهما (١) . ويتبين للباحث من هذا الحادث ان اثنين من المماليك . من الموظفين العثمانيين ، قد ثارا لقتل السلطان المملوكي . وقد يمكن القول ان قضية الثأر هذه كانت شيئا طبيعيا في التقاليد المحلية الا أنه اذا أخذنا بعين الاعتبار منصبى اينال وجانم ، وأهم من ذلك الدور الذى لعباه بعد سنوات في الثورة على الحكم العثماني ، وجدنا ان ذلك كان أكثر من مجرد أمر طبيعي . ولو ربطت هذه الحادثة برد الفعل الذى حدث عند المماليك في مصر ازاء ثورة الغزالي في بلاد الشام لوجد أيضا ان الحادثين مترابطتان ، وتدلان على اتقسام في ولاء المماليك تجاه العثمانيين . وهكذا تظهر أهمية بدائع الزهور في دراسة الفتح

(١) ابن اياس . ج ٥ / ٢٩٥ - ٢٩٦ .

العثماني الا أن الكتاب من ناحية اخرى . لا يصور . حور . مجتمع
المصري من العصر المملوكي الى العصر العثماني لار الكتاب . ينهى
عند بداية الفتح العثماني .

٢ - أحمد بن زنبيل المحلى الرمال تاريخ غزوة السلطان سليم
خاني ابن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغوري سلطان مصر .

وهو سجل حافل بحوادث الحرب التي قامت بين المماليك
والعثمانيين منذ وقعة مرج دابق بالشام حتى هزيمة المماليك
والقضاء على سلطنتهم . ورجوع السلطان سليم الأول مظفرا الى
استانبول . ويعتبر ابن زنبيل أحد المؤرخين الذين ينتمون الى
مدرسة الأجناد . ولا تذكر المراجع عنه شيئا سوى انه كان موظفا
بديوان الجيش العثماني في وقت ما . وانه رافق جيش السلطان
سليم الأول أثناء الحروب التي أنهت دولة المماليك بمصر
والشام ، واستمر ابن زنبيل في وظيفته حتى توفي بعد عام
١٥٥٢ . ولكتاب ابن زنبيل مكانة كبيرة منذ تأليفه ؛ وتوجد منه

Bodleian

عدة مخطوطات ، أحدها في مكتبة البودليان
باكسفورد ، وثلاث مخطوطات في دار الكتب بالقاهرة .
[المخطوط رقم ٧٦ تاريخ تيمور ، وتاريخ الانتهاء من نسخة هو
شهر صفر ١٠٦٥ هـ ، والمخطوط رقم ٧١٤ (المكتبة التيمورية)
وتاريخ الفراغ من نسخة هو شهر رجب ١٢٠٩ هـ . أما المخطوط
الثالث فهو رقم ٤٤ (المكتبة التيمورية) وهو جزءان ضخمان
يحتوي الجزء الأول ٦٠٩ صحيفة ، والجزء الثاني ٢٠٦ صحيفة .
ويتفق المخطوط رقم ٣٧٦ مع مخطوط آخر موجود في مكتبة
جامعة الاسكندرية اشترى من الدكتور عزيز سوريال عطية في
كثير من النواحي ، وكذلك مع المخطوط ٧١٤ . ومنه مخطوط

آخر بعنوان تاريخ مصر فى المكتبة الوطنية فى ميونيخ بألمانيا
برقم Cod. Arab. 411 وتاريخ كتابة هذه النسخة ١٤
جمادى الأولى ١٠٣٤ هـ .

ولقد كتبت من هذا الكتاب نسخ شعبية ما برحت تسليية
المقامى بالقاهرة منذ القرن السادس عشر . وترجمة السهيل
الى التركية فى القرن السابع عشر ، ضمن كتاب له اسمه
الدرة اليتيمة فى تاريخ مصر القديمة ، واعتمد عليه أحد علماء
الحملة الفرنسية وهو مارسيل Marcel فى كتابه تاريخ
مصر الاسلامية (١) . ويذكر ابن زنبيل أحداث الفتح العثمانى
وبعض الأحداث المهمة فى عصر السلطان سليمان القانونى مثل
ثورات جان بردى الغزالى والكاشفين جانم واينال وكذلك أحمد
باشا الخائن . فيذكر ابن زنبيل مثلاً فى وصف معركة مرج دابق
أن « جليان السلطان الذين هم مشروعاته لم يتحركوا من مواضعهم
وسبب ذلك . . . أن الفورى أمر بأن أول من يخرج للحرب
القرانص لكون أنهم أعرف بالحرب من الجليان وكان قصده أن
تنقطع القرانصة ليكتفى شرهم خوفاً من مكرهم . . . فقدمهم
للحرب وآخر جليانه فعلموا مكره فتغيرت نياتهم » (٢) . ومما
سجله ابن زنبيل أيضاً يظهر كره المماليك للأسلحة النارية فى
محادثة جرت بين الأمير الشركسى كرتباى والسلطان سليم الأول
العثمانى اثر احتلال هذا الأخير لمصر . قال كرتباى ، وكان
أسيراً ، للسلطان سليم « . . . لو بلى واحد منا بعسكرك لافناه
وحده وإذا لم تصدق جرب أمر عسكرك أن يتركوا ضرب البندق

(١) محمد مصطفى زيادة ، المرجع السابق . ص ٧٦ - ٧٧ .
(٢) ابن زنبيل . (Munich 411) - ، ص ١٧ - ١٧ ب .

فقط ٠٠٠ « (١) وقال أيضا : « ٠٠ أنت أتيت لك عساكر من أطراف الدنيا من مصارى ومن روم وغيرهما وجئت بهذه الحيلة التى تعيلت بها الافرنج لما أن عجزا عن ملاقاته عساكر الاسلام وهى هذه البندقية التى لو رمت بها امرأة لقتلت بها كذا كذا انسانا ونحن لو اثترنا الرمى بها ما سبقتنا اليه ولكن نحن قوم لا نترك سنة نبينا محمد (ص) وهو الجهاد فى سبيل الله بالسيف ٠٠ « (٢) .

ويتحدث ابن زنبيل بالتفصيل عن وقائع الفتح العثمانى والمناقشات واللقاء الذى تم بين السلطان سليم وطومان باى ويمكن خلالها تفهم دوافع الفتح الحقيقية . فيقول السلطان سليم ردا على طومان باى : « أنا ما بحثت عليكم الا بفتوى علماء الأعصار والأمصار ، وأنا كنت متوجها الى جهاد الرافضة والفجار (الصفويين) فلما بنى أميركم وجاء بالساكر الى حلب واتفق مع الرافضة واختار انه يمشى الى مملكتى التى هى آباى وأجدادى ، فلما تحققت ذلك تركت الرافضة ومثيت اليه ، ونظر سلطانكم وعسكركم قوتنا وقوتكم ، وبعد حضورى الى الشام سمعت انك عملت سلطانا على الكيشة الأجلاف وأنت لست أهلا لها والسلطنة لا تكون ولا تليق الا برجل يكون أباه وأجداده سلاطين وأنت وقايتباى الذى هو أعظمكم والغورى ما أسماه آباءكم ، ومن أين لكم السلطنة ومن أين لكم الامارة ، كلكم أولاد نصارى وأنتم ممالك بلا عتاقة بقيتم من قلة عقلكم وقلة أدبكم تعملون الرجل منكم سلطانا تعزلونه وتقتلونه ٠٠٠ « (٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(٣) ابن زنبيل : كتاب تاريخ السلطان سليم خان . ص ١٠٤ - ١٠٥ .

٣ - محمد بن عبد المعطى بن الفتح أبى أحمد بن عبد الفنى ابن
على الاسحاقى : « لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر
من أرباب الدول » ، القاهرة ، ١٣١١ / ١٨٩٣ - ١٨٩٤ .

وينتمى الاسحاقى كما أشرنا قبل ذلك الى مجموعة المؤرخين
العلماء التى تضم ابن اياس والجبرتي وغيرهم . والاسحاقى من
رجال القرن الحادى عشر الهجرى (١٧ م) ، وترجم له المجبى عى
« خلاصة الآثار فى أعيان القرن الجادى عشر » فقال : انه كان
قاضيا عالما مؤرخا ، كثير النظم ، صحيح الفكرة ، وله تاريخ ،
لطيف ورسائل كثيرة ، قرأ ببلده على شيوخ كثيرين ، وكان يتردد
الى مصر ، وأخذ بها عن أكابر علمائها ، وتوفى فى نيف وستين
وآلف ببلده منوذا . وقسم الاسحاقى كتابه الى مقدمة وعشرة
أبواب . خاتمة ، وأرخ فيه لمن والى مصر من حكام منذ الفتح
العربى الى أوائل القرن الحادى عشر ، وانتهى من تأليفه عام
١٠٣٣ هـ / ١٦٢٤ م . وقد طبع هذا الكتاب فى القاهرة طبعت
مختلفة فى السنوات ١٢٧٦ ، ١٢٩٦ ، و ١٣٠٠ و ١٣١١ :
والفصل العاشر من الكتاب يتحدث عن ولاية مصر بالتفصيل بدءا
بخاير بك حتى ابراهيم باشا الذى استدعى من مصر فى رمضان
عام ١٠٣٢ هـ / يوليو ١٦٢٣ فيذكر تعيين وعزل كل باشا بدقة
واسحة وأهم أعمال التى تمت فى عهده . ومن أهم مميزات
كتاب الاسحاقى انه يهتم بذكر أسعار الحاجيات مما يساعد على
شرح الأسرار الاقتصادية فى ذلك الوقت ، كما يعطى صورة
واضحة عن تدهور الباشوية المصرية ، وهو بداية التطورات التى
شهدتها مصر وأدت فى النهاية الى سيطرة بكوات المماليك على
السلطة فى البلاد .

٤ - محمد بن محمد بن أبي السرور البكري :

عاش ابن أبي السرور في القرن الحادي عشر الهجري (١٧) م ، ولقد اختلفت الآراء وتضاربت الأقوال حول تاريخ وفاته . فيذكر بعض المؤرخين انه توفي في عام ١٠٨٧ هـ (١) .
اما الدكتور ستانفورد شو Stanford Shaw فيعدد في مقال بدائرة المعارف الاسلامية (٢) ان ابن أبي السرور البكري ولد في عام ١٠٠٥ هـ / ١٥٩٦ م وتوفي في عام ١٠٦٠ هـ / ١٦٥٠ م . ونشأ ابن أبي السرور في بيئة علمية (٣) ذات ثراء ، ويبدو ان ذلك كان له الفضل في أن المؤرخ كان على صلة بمجريات الأمور ، ولذلك جاءت كتاباته أكثر فهنا لتطور الأحداث السياسية من الاسحاقى (٤) . والبكري ينتمى الى نفس المدرسة التاريخية التي ينتمى اليها الاسحاقى ، فطريقتهما في الكتابة واحدة ، اذ تجمع صفة المذكرات الى جانب التاريخ ، ولكنه كتب بتفصيل أكثر من الاسحاقى وذلك لدرايته بأمور الباشوية أكثر من الاسحاقى .

ولابن أبي السرور البكري كتب تاريخية ما تزال مخطوطة (٥) ، ويعتقد البعض (٦) ان ابن أبي السرور البكري :
م. ت. ١٣٢٣

(١) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصري ، ص ٢١ ، جمال الدين الشبيل ، التاريخ والمؤرخون في مصر ، ص ٦ ؛ أنظر كذلك : محمد توفيق البكري ، بيت الصديق ، مصر ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٧٥ .

(٢) Stanford j. Shaw , Art in Encyclopaedia of Islam (٢) new ed , S. V. al-Bakri, b. Abi l-Surur.

(٣) محمد توفيق البكري ، بيت الصديق ، ص ٧٦ - ٨٠ .

(٤) أنظر : محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٥) يقوم حاليا الدكتور محمد أنيس بنشر هذا المخطوط .

(٦) محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ؛ جمال الدين الشبيل ، المرجع السابق ، ص ٦ .

هو الذى كتب كتاب « عيون الأخبار ونزهة الأبصار » ، (وهو تاريخ مختصر لمصر والدول التى تعاقبت على حكمها الى آخر عصر المماليك الجراكسة) . ولكن مؤلف هذا الكتاب فى الواقع هو محمد بن أبى السرور بن محمد بن على الصديقى المصرى (ت ١٠٢٨ هـ / ١٦١٩ م) ، والد ابن أبى السرور البكرى (١) . ومن المرجح أيضا ان كتاب « المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية » كتبه والد ابن أبى السرور مؤلف « عيون الأخبار » وليس الابن (٢) ، فالنسخة الوحيدة من هذا الكتاب موجودة فى دار الكتب وتنتهى عند عام ١٠٢٩ هـ . أى فى نفس الفترة التى توفى فيها والسيد ابن أبى السرور البكرى . ومن ناحية أخرى يذكر مؤلف « المنح الرحمانية » فى مقدمة كتابه بأنه كتبه بعد تأليفه لعيون الأخبار ، وهذا دليل قاطع على أن مؤلف الكتاب هو محمد ابن أبى السرور البكرى ابن على الصديقى المصرى والد ابن أبى السرور البكرى . وعلى أية حال فالكتاب يؤرخ لسلاطين آل عثمان ويتحدث عن ولاية مصر أيضا ، فيذكر فى الباب التاسع - عندما وصل الى السلطان سليم - ولاية مصر الذين حكموا فى عهد كل سلطان ابتداء من عام ١٥١٧ . حقيقة أن ما جاء عن ولاية مصر فى هذا لا يختلف فى كثير أو قليل عما كتب عن هؤلاء الولاة فى كتاب « الروضة الزهية » . ولكن يصعب علينا أن نستند الى هذا الدليل لكى نثبت أن ابن أبى السرور البكرى هو مؤلف كتاب المنح الرحمانية ، لأنه فى السنة التى انتهى فيها من تأليف هذا الكتاب كان ابن أبى السرور البكرى يبلغ من العمر أربعة عشر عاما وهذه سن لا تسمح له اطلاقا بتأليف مثل هذا الكتاب .

(١) Cf. Shaw, E. I., newed : كذلك راجع :

D: Ayalon, al-jabarti B. S. A: O. S. , xxiii -2, 1960, P. 217.

(٢) محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

أما بالنسبة لتاريخ مصر العثمانية ، فقد كتب ابن أبي السرور البكري عدة كتب تعتبر من أهم مصادر التاريخ المصري في القرن السابع عشر وهي :

أ - « الروضة [أو النزهة (١)] الزهية في ولاية مصر القاهرة المعزية » وهو مخطوط موجود في مكتبة البودليان Bodleian Ms. Pocock 80 ، والمخطوط عبارة عن وصف لحكام مصر منذ أقدم العصور ، ويفعل الجزء الأخير منه (من صفحة ٥٧ الى ٧٦) العصر العثماني حتى فترة ولاية خليل باشا التي بدأت في شهر ربيع الأول ١٠٤١ هـ / أكتوبر ١٦٣١ (٢) . فيذكر المؤلف تولية كل باشا وتاريخ عزله وما دار في عصره من الأحداث ، كما يهتم بذكر صفات الباشا وموقف المصريين منه . وبالإضافة الى ذلك سجل المؤلف أسماء قضاة مصر وتاريخ تعيينهم وعزلهم ولذلك فإن هذا المخطوط يعتبر من أهم المصادر في تاريخ القضاء في مصر في العصر العثماني (٣) .

(١) يشير الدكتور محمد أنيس في كتابه مدرسة التاريخ المصري (ص - ٢٢ - ٢٣) الى المخطوط الموجود في دار الكتب المصرية وهو « النزهة الزهية في ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية » ، ويستمر هذا المخطوط حتى عام ١٠٤٢ هـ ، ثم ينتهي بفصل عن « خصوصيات مصر وعجائبها وسرعاتها وما قيل فيها نظما وشعرا » .

(٢) C. Brockelmann, Geschichte der arabischen Literatur, ii, P. 383, suppl., ii, p. 409.

(٣) محمد أنيس . مدرسة التاريخ المصري . ص ٢٤ .

ب - « الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة » .

١٥١

وهو مخطوط في المتحف البريطاني بلندن تحت رقم
British Museum, Additional Ms. 9973 ، ويتطابق تماما
« الروضة الزهية » حتى عام ١٠٤١ - ١٦٣١ م .

وقال ابن السرور في مقدمة مخطوطه : « وبعد فلا خص
أحد جل ذكره ونفذ في الخلايق نهيه وأمره بضعة الديار المصرية
والقاهرة المعزية بفضايلها زاهية زهية لم توجد في غيرهما من
الأقطار بل ولا مصر من الأمصار ، خطر لي أن أجمع كتابا في
فضايلها ومآثرها وعجائبها مع ذكر ملوكها الأوابل والأواخر
وما خصت به من الخصائص والمفاخر ليس بالقصير المختل ولا
الطويل الممل . يتنزه فيه الناظر وينشرح بمطالعته الخاطر
وتنبسط النفوس بذكره في المجالس ويتفكه به السامع والمجالس
وسميته الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة » . وقد
اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وعدة أبواب ، أما المقدمة فكما
يقول البكري « آلت على سكنى الأمصار الكبار الترغيب فيها وحب
الوطن » . ولقد رتب أبواب مخطوطة التي بلغ عددها عشرين
بابا كما يلي :

الباب الأول : في ذكر مصر وأول أمر وما قيل

في سبب تسميتها بمصر .

الباب الثاني : في ذكر حدود مصر .

الباب الثالث : في ذكر ملوك مصر أعني قبل

الطوفان وفي الجاهلية الى زمن

الاسلام • ثم خلفاؤها ونوابها
وملوكتها ونوابهم الى سنة ستين
الف •

الباب الرابع : فى ذكر كور مصر وعدد قراها •

الباب الخامس : فى ذكر ما ورد فى فضل مصر •

الباب السادس : فى ذكر دعاء الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام نصر وأهلها •

الباب السابع : فى ذكر وصف العلماء لمصر
ودعايتهم لها واختيارها للصحابة
والملوك بعدهم والى وقتنا هذا •

الباب الثامن : فى ذكر من ولد بمصر ومن كان
بها من الأنبياء والحكماء والملوك
والعلماء والصديقين •

الباب التاسع : فى ذكر خبر فتوح مصر •

الباب العاشر : فى ذكر ما بها من ثغور مصر
الرباط والمساجد الشريفة
ومشاركة الحرمين وذكر فرضها
وجبلها المقطم والطور والوادي
المقدس •

الباب الحادى عشر : فى ذكر مصر من العلماء
والحكماء والملوك •

- الباب الثانى عشر : فيما حكى عن مقدار خراج مصر
فى الجاهلية والاسلام وانها أكثر
أرض الله مالا وكنوزا أو مطالب .
- الباب الثالث عشر : فى ذكر ما اختصت به مصر دون
غيرها من البلاد من ملبوس ومأكل
ومشروب وغير ما تقدم .
- الباب الرابع عشر : فى ذكر ما كان يعمل بأرض مصر
من حفر الترع وعمارة الجنور
وتحذ ذلك .
- الباب الخامس عشر : فى ذكر عجائب مصر وغرائبها
كالتيل والأهرام وغير ذلك .
- الباب السادس عشر : فى ذكر المقاييس .
- الباب السابع عشر : فى ذكر القاهرة بالخصوص وأول
أمرها .
- الباب لثامن عشر : فى ذكر محاسن ديار مصر الكلية
الجامعة التى تفضل بها على غيرها
على سبيل الاجمال .
- الباب التاسع عشر : فى ذكر ما أختصت به مصر
والقاهرة وأهلها من محاسن
وفضائل وما شاركهما فيه غيرها

وهو قليل بالنسبة ليهما على
التفصيل الأول .

الباب العشرون : في ذكر أخبار الاسكندرية والمنارة
وما فيها من العجايب .

ويقع هذا المخطوط في ١٢٢ صفحة من الحجم المتوسط .
والجزء الأخير من الباب الثالث (صفحات ١٢ الى ١٦٩) الخاص
بمخلفاء وملوك مصر ونوابهم منذ أقدم العصور يتعلق بتاريخ
مصر العثمانية حتى عهد الوالي محمد باشا (١٠٦٢هـ / ١٦٥١ -
١٦٥٢) (١) . فيتحدث عن من ولي مصر من البكر بكوات وقضاة
العسكر على عهد كل سلطان ابتداء من سليم الأول حتى عهد
السلطان العثماني محمد الرابع ويذكر تاريخ ابتداء الخدمة
وانتهائها سواء بالعزل أو القتل وما حدث في عهد كل وال من
الأحداث . وعندما يصل الى الوالي محمد باشا (٧ صفر ١٠١٦ هـ
/ يونيه ١٦٠٧ - ١٨ جمادى الآخرة ١٠٢٠ هـ / أغسطس ١٦١١)
يتحدث عن الثورة التي قامت في طنطا في عهد هذا الوالي
والمجهودات التي قام بها للقضاء عليها (ص ٢٥ ، ٢٦ من
المخطوط) . والمخطوط لا يقتصر على معالجة النواحي السياسية
فحسب بل يفرض أيضا للمشاكل والأزمات الاقتصادية التي
تعرضت لها مصر ، ومن أهم الأمثلة على ذلك ما ذكره عن خلو
مصر من النحاس منذ الحديث عن الوالي أحمد باشا (٢٢ رمضان

Brockelmann, op. cit , P. 214 , n: 4: 1

(١)

١٠٤٢هـ / ابريل ١٦٣٣ - ١٥ جمادى الأولى ١٠٤٥هـ / أكتوبر -
 نوفمبر ١٦٣٥) (١) وبالإضافة الى ذلك يحتوى المخطوط على
 معلومات فى غاية الأهمية لأنها تصور الموقف فى داخل المجتمع
 وتشرح مدى نفوذ الأوجاقات العسكرية - ويشير البكرى فى
 ص ٢٦ من الكواكب السائرة الى أنه كتب مخطوطاً آخر وسماه
 « تفريج الكربة فى رفع الطلبة » - وهذا البحث يتعلق بحوادث
 مقتل ابراهيم باشا (١٤ ذى الحجة ١٠١٢ هـ / مايو ١٦٠٤ م -
 أول جمادى الأولى ١٠١٣ هـ / سبتمبر ١٦٠٤) على يد أعضاء
 الأوجاقات والاضطرابات التى أدت الى الثورة التى سبق ان أشير
 اليها فى عهد الوالى محمد باشا (٢) .

٥ - أحمد الدمرداشى : كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة .

فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من التشنجات
 والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والتباين
 والكتاب مخطوط ضخم من جزئين بالمتحف البريطانى بلندن
 (British Museum Ms. Or. 1073-4) ويبلغ عدد صفحاته

(١) الكواكب السائرة . ص ٤٨ .

(٢) لم يعثر على هذا المخطوط حتى الآن (انظر : محمد أنيس ،
 مدرسة التاريخ المصرى ص ٢٣) - ويقول البكرى فى الكواكب (ص ٢٦)
 عن معنى الطلبة ان « الغز باتوا لكاشف الاقليم فيقولون له اكتب لنا على
 الناحية الفلانية كذا وكذا مما يريدون مثلا فيقول بأى طريق اكتب لكم ذلك
 فيقولون اكتب ان فلانا اشتكى فلانا من أهالى الناحية الفلانية فيامر الكاشف
 بكتابة ما يقولون ويكتب لهم حق الطريق بقولهم سواء كان له صحة او لا ،
 والغالب ان جميع ما يقع من مثل ذلك يكون لا أصل له بل الجميع لا أصل
 لها فهذا معنى الطلبة » .

الجزئين ٥٨٩ صفحة من الحجم الكبير ، وقد كتبنا بخط النسخ .
وينتمى الدمرداشى الى مدرسة الأجناد التى أشرنا اليها فى بداية
الحديث عن مصادر التاريخ المصرى ، وليست لدينا ترجمة له ،
ولكن يبدو أنه كان يشغل منصب كتخدا أوجاق العزبان . ولقد
كتب على الصفحة الأولى « كتاب الدرة المصانة ٠٠٠ تأليف الأمير
أحمد الدمرداش كتخدا عزبان » . والكتاب يتناول تاريخ مصر
السياسى من عام ١٠٩٩هـ / ١٦٨٨ م الى عام ١١٦٩هـ / ١٧٥٦ م .
وقال الدمرداشى فى نهاية الكتاب « وقد تمت تاريخى على ذلك
وان أعطاني الله عمرا زدته مما أراه عيانا والحمد لله » . وترجع
أهمية هذا الكتاب الى أن مؤلفه قد عاصر فترة الصراع بين
الأوجاقات العثمانية وانهار النظام الذى وضعه سليم وسليمان
والذى انتهى بسيطرة البكوات المماليك . كما يتميز مؤلف هذا
الكتاب بفهمه العميق للانقسامات والأحزاب العثمانية والمملوكية
لأنه شارك فيها . ولذلك فالكتاب على حد قول الدكتور محمد
أنيس « لا يمثل تاريخا عسكريا كما قد يتبادر الى الذهن بل
تاريخا سياسيا لأنه صراع حول السلطة ، فالنظام العثمانى كان
يقوم على قاعدة عسكرية (١) » . وبالإضافة الى ذلك يتناول هذا
الكتاب أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية فى العصر العثمانى ،
فيصور بدقة تركيب المجتمع المصرى ويذكر دائما أسعار الحاجات
فى ارتفاعها وانخفاضها . وهكذا يصور هذا الكتاب المظاهر
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها مصر خلال
تلك الفترة . فيتحدث مثلا فى كتابه عن بداية ظهور الانقسام

(١) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

الذى حدث داخل مصر بين الفقارية والقاسمية فى ذلك الوقت وسبب ذلك فيقول : « وكانت مصر فى وقته فى فرقتين سعد وحرام تبعى وكليبي ويزيدى الحسينى رايته بيضاء واليزيدى رايته حمرا واكرى (كذا) وقيس وكنا نعرف سعد وحرام من المواكب رمانة سعد بجلبة مدورة ومزراق نصف حرام بجلبة من غير رمانة ٠٠٠ » ويشرح الدمرداش سبب ظهور الفقارية والقاسمية فيقول :

« كان بعد فتح السلطان سليم خان طاب ثراه أمير الحاج زين الفقار بيك وكان الدفتر دار قاسم بيك له قاعة ليس لها نظير أنشأها ونمقها - لما انه تممها عزم فى الديوان على زين الفقار بيك ٠٠٠ واذا به أجاب على ذلك ٠٠٠ ثم ان زين الفقار بيك عزم على قاسم بيك يوم الاثنين ، أجابه على ذلك ٠٠٠ وفى يوم الاثنين ركب قاسم بيك بعشرة طوايف والسعاة والسراج ومملوكين وأتى بيت زين الفقار - طلع المقعد عند السنبق وجلسوا يتحدثوا ويتنادموا - فأتى الفطور فطروا وعملوا نوبة الآلاتية وقاموا صلوا الظهر - بعد حصة آذان العصر صلوه - واذا بالفراش أتى ليمد السباط وكانت كامل أعيان مصر فى ذلك الزمان لا يعرفوا صحن صحن بل اسطة وكبته خشب بيد طويلة

قدام المخدم يناول بها من الأطعمة الناشفة
 مثل الأرز المفلفل واللحم وغيره . فلما أعد
 السماط وتم وقال زين الفقار اندهوا اللذين
 برا ليدخلوا يأكلوا . واذا بهم دخلوا سناجق
 وأغوات واختيارية أوجاقات وواجب رعايا .
 هاروا من حول السماط . فقام زين الفقار
 وأخذ بيد قاسم بيك وأتى به على رأس
 السماط وجلس زين الفقار ، وقاسم بيك
 واقفا . فقال له زين الفقار بيك اجلس ،
 واذا به قال « لما يجلسوا اخواننا » واذا بزين
 الفقار بيك قال « دول يأكلوا بعدنا ، الكل
 ماليكي لما أموت يبقوا يترحموا علي وأنت
 قاعتك الذى بنيتها لم تنطق أنا هذه بنايتي .
 فحصل عند قاسم بيك من ذلك انحراف مزاج
 وأتى منزله وسمى من ذلك اليوم نصف
 سعد فقارى وسمى نصف حرام قاسمى » .

كما نجد فى هذا الكتاب بعض الأمثلة عن موقف الناس من
 الولاة فى بعض الأحيان وأثر ذلك فى عزلهم فيقول فى ذكر ولاية
 رجب باشا « انجمت عليه أولاد مصر فى بركة الفيل واتوا القاعة
 وصاروا يصرخوا ويقولوا :

باشا يا باشا	يا عين القملة
أيش قلك عقلك	تعمل دا العملة
باشا يا باشا	يا عين الير
أيش قلك عقلك	تدير دا التدبير

ونزل السلطان على رغبة الناس فعين لهم باشا يسمى محمده
باشا عن سنة أربعين وثلاثين ومائة ألف (١) .

وترجع أهمية الكتاب الى أنه يصور بدقة البناء العثماني في
مصر ، وتركيب المجتمع المصري في العصر العثماني ، فهو يشير
مثلا الى التكوين الطائفي للمجتمع عندما تحدث عن ابراهيم بك
أبو شنب الذي كان قائدا على حملة عسكرية طلبها السلطان
العثماني في ١١٠٥ هـ ، فقال :

« اتجهزت الألفين ، أوكب ابراهيم أبو شنب
بالسدارة وأصحاب الادراك الى يولاك ، نزل في قصر
الحلى وشيخ الشعاتين في ركابه مع طايفته وهم يصرخوا
ويقولوا الله يردك علينا يا بيبك سالم لأنك أبو الفقراء ،
لأنه كان يعرفهم بالواحد ، اذا أعطى واحد منهم نصيب
فضة وجرى ملع الرميعة من المظفر وقف قدأمة يقول له
أخذت نصيبك في الصليبية » .

وهذا النص وغيره من التصوص الأخرى تبين أن المجتمع
المصري انتظمت فيه جميع أفرادها على اختلاف حرفهم ومذاهبهم
وأخذ كل أصحاب حرفة مهما بلغت من الانحطاط مكانهم في
المجتمع واعترفت بهم الدولة واحترمتهم وتعاملت معهم على هذا
الأساس .

لقد كتب الدمرداش تاريخه هذا بدافع الهواية الشخصية ،

(١) الدرة المصانة ، Ms. Or. 1073 ، ص ٢٥٨ .

وليس بتكليف من أحد ، أو رغبة في التقرب من كبير أو عظيم
وذكر الدمرداش أنه كتب تاريخه هذا نزولا على طلب بعض
الاخوان ، فقال : « سألني بعض الاخوان عن وقائع مصر القاهر
بين الصناجق والأغوات ، واختيارية السبعة أوجاقات من عز
السلطان محمد خان طاب ثراه ، وتولية أخيه السلطان سليم
خان الى دولة السلطان دام نصره سنة ١١٦٨ هـ وما وقع في مـ
الباشوات المرسولة الى مصر من طرف الدولة العلية من سـ
١٠٩٩ هـ » .

كما تميز الدمرداش عن معاصريه بما فيهم الجبرتي بتقد
وصف دقيق شامل لما كان يدور في اجتماعات الديوان العالي (١)
ويمكن للباحث أن يستخلص من هذه المعلومات أشياء كثيرة
عضوية الديوان ، والمناقشات التي كانت تجري من أعضاء
وطريقة الدعوة لعقد الاجتماعات . كما سجل الدمرداش معلوما
مفيدة عن الناحية المالية ، ونظام وظروف فرض الضرائب

(١) كان الديوان العالي يمثل في مصر العثمانية المجلس الاداري
الأعلى في البلاد ، وفيه تدرس وتناقش كل شئون الحكم والادارة في ولايت
مصر ، وتصدر القرارات التنفيذية ، ومن أمثلة الموضوعات التي كانت تناقش
في الديوان : أوامر الباب العالي المرسلة الى مصر ، والشئون المالية في البلاد
وارسال صرة الحرمين وارسال الخزينة الارشالية للسلطان ، وموضوع
استقبال الباشا الجديد ، ومحاسبة الباشا المعزول من ولاية مصر ، واحتفالات
وفاء النيل وطلب ارسال فرق عسكرية لمساعدة الدولة في حروبها خارج
مصر وعلان تولية السلاطين الجدد ، وشئون مالية . وقد عرف هذا الديوان
باسم الديوان العالي أو الديوان الكبير تمييزا له عن ديوان آخر وجد في مصر
العثمانية وعرف بالديوان الصغير أو ديوان الباشا . وكان يمثل المجلس
التنفيذي في الولاية .

الاضافية ، كما أوضح حقائق كثيرة عن شخصية الروزنامجى ، تعيينه ، ومعاونيه ، ونظام بيع الوظائف . ومن الواضح أن الدمرداش لم يترك شيئاً فى عصره الا وسجله تسجيلاً دقيقاً ، فتحدث ، مثلاً ، عن فساد العملة وسريان الغش الى المواد التى تدخل فى تركيبها ؛ كما دون أيضاً أنباء النيل وفيضانه كل عام (١) وأثر زيادته أو نقصه فى حياة مصر . وتحدث الدمرداش كذلك عن الأوبئة التى كانت تجتاح البلاد وأسبابها كما ذكر فى أحداث عام ١١٠٧هـ / ١٦٩٥ م فقال : « فأخلى الفلاحون بلادهم ودخلوا مصر ، وصاروا يخطفون الخبز من الأفران والطوابين ففلوا وصارت الأغنياء تخبز عيشها فى البيوت ، والفقرا فطير على الربع ، حتى أكلوا سنتها القطط والرمم ، واذا بالطنن والطاعون ، وقد امتلأت الحارات والأزقة من الموتى وقع فيهم فى خمسين سنة سبعة ومائة وألف ثم وقع فى الامارة وتوايها » (٢) .

ومما يلاحظ أن أسلوب الدمرداش قد غلبت عليه العامية ، كما أنه اتبع فى كتابة مؤلفه نظام التاريخ بالحوليات ، غير أنه بدأ تاريخه بأحداث عام ١٠٩٩ هـ / ١٦٨٨ م دون مقدمات لا عن فضل علم التاريخ ، ولا عن تاريخ مصر منذ الخليقة ، كما فعل معظم مؤرخى الحوليات فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد أفاد الدمرداش من اتباعه منهج الكتابة المباشرة عن الأحداث التى يريد تسجيلها دون مقدمات ، فجاء كتابه ضخماً (٥٨٩ صفحة) بالرغم من قصر المدة التى أرخ لها ، فهى لا تزيد قليلاً

(١) الدمرداش ، ج ١ / ٤٠ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ / ٣٨ .

عن نصف قرن . وما لاشك فيه أن الدمرداش استفاد من الوظائف التي شغلها خبرة بدت واضحة فيما سجله عن شئون الإدارة المالية والفرق العسكرية ، ولذلك اشتمل مؤلفه « الدرة المصانة » على كثير من المصطلحات الإدارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية . ويعتبر هذا المؤلف - بحق - مقدمة لما كتبه عبد الرحمن الجبرتي الذي بدأ تاريخه كما بدأ الدمرداش منذ عام ١٠٩٩ هـ / ١٦٨٨ م ؛ ولكن الدمرداش يختلف عن الجبرتي في أنه لم يعن بالتراجم فقد قصر عمله على تدوين الأحداث .

١ - بعض مصادر التاريخ المصرى فى القرن التاسع عشر :

١ - عبد الرحمن الجبرتى ونقولا الترك : دراسة مقارنة

لقد عاصر الحملة الفرنسية على مصر وراقبها وسجل أحداثها بالتفصيل شاهدا عيان هما شيخ المؤرخين عبد الرحمن الجبرتى والمعلم نقولا الترك . ومن خلال مشاهدتهما التى تعتبر أقدم ما كتب باللغة العربية عن تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر ، يستطيع الباحث ان يستشف موقف المجتمع الشرقى المحافظ من حسارة الغرب ، وكذلك من الفلسفات السياسية والاجتماعية التى كانت تتصارع فى عصرهما ، لاسيما وأن مصر قد ابتعدت عن التيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى كانت تشع من الغرب ما يقرب من ثلاثة قرون . ويعطى كتاب الجبرتى - على وجه الخصوص - باهتمام بالغ ، فقلما يوجد كتاب فرنسى فى تاريخ الحملة الفرنسية لم يرجع اليه ولم ينقل عنه (١) . كما أن التساؤلات التى تدور حول أثر الحملة الفرنسية فى المجتمع المصرى وموقف المصريين من العلوم الوضعية والتكنولوجيا ومدى استجابتهم لها نجد لها تفسيراً وتحليلاً فى وصف هذين الكاتبين للاحلال العرسى لمصر . ونظرا لأهمية ما كتبه الجبرتى ومعاصره اللبناني نقولا

(١) David Ayslon. "The historian al-Jabarti and his background" School of Oriental and African Studies, vol. 2 (1980), pp 228 229 233 - 234

الترك من ملاحظات ومشاهدات عن الحملة . تهتم هذه الدراسة المقارنة
بنشأتها وببشئها ، وسنويها ومنهج كل منها ، والمؤثرات التي أثرت فيها ،
والدوافع التي دفعتها إلى كتابة التاريخ ، وموقفها من الحملة وأحداثها...
وتطوراتها ، ومدى التشابه والاختلاف في تصويرها للفريسيين وأهدافهم
وتنظيماتهم وعاداتهم وعلومهم وفنونهم التي استحدثوها .

ونبدأ دراستنا الآن بشيخ الز. بن عبد الرحمن الجبرتي الذي يُعتبر
أحد كبار المؤرخين في العالم الإسلامي في جميع أزمته ، هو بلا جدل
أعظم المؤرخين العرب في الأزمنة الحديثة. والجبرتي هو عبد الرحمن بن حسن
بن برهان الدين الحنفي (١٧٥ - ١٨٢٥) انني ينتسب وأسرقه إلى
« جبرت »^(١) ، وهي إقليم ساحلي يقع إلى الغرب من ميساء زيلع بالحبيشة
بالقرب من مدخل البحر الأحمر . وقد كتب الجبرتي عن موطن أجداده
فقال « وبلاد الجبرت... بلاد معروفة تسكنها هذه الطائفة وهم المسلمون...
ويتنزهون بذهب الحنفي والشافعي... وينسبون إلى سيدنا أسلم بن عقيل
بن أبي طالب... وهم قوم يظلم عليهم التقشف والصلاح ويأتون من بلادهم
بقصد الحج والمجاورة في طلب العلم ، ويحجون مشاة ولم يروا مالمدينة
النورة ، ورواق بمكة الشرفة ، ورواق بالجامع الأزهر بمصر »^(٢) . وفي
أوائل القرن العاشر الهجري (أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن
السادس عشر الميلادي) نزح الجد السابع للجبرتي ، واسمه عبد الرحمن ،
من جبرت إلى مكة فالمدينة حيث مكث بها سنتين قضاهما في الدراسة ،
ثم ارتحل إلى مصر ، واستقر بها ، واتصل بالعلماء إلى أن اختير شيخاً
لرواق الجبرت^(٣) . وتولى مشيخة الرواق ثلاثة قرون متوالية أولاد الشيخ
عبد الرحمن هذا حتى انتقلت عنهم بوقاة الجبرتي .

(١) انظر : محمد محمود السباد : جبرة وجبرت ، ص ٨٣ - ٥٢ ، في كتاب عبد الرحمن
الجبرتي - دراسات ونجوت ، إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، الهيئة المصرية
للغة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ولاق ، ١٢٩٧ / ٨ - ١٨٧٩ -
١٨٨٠ م ، ج ١ ، ص ٣٨٥ . (٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٨٨ .

ونشأ الجبرتي في أسرة اشتهرت بخدمة العلم ، فكان والده الشيخ حسن الجبرتي (١٦٩٨ - ١٧٧٤) عالماً من أكبر علماء عصره في العلوم الشرعية والرياضية والتوقيت . ولقد اختلفت في الشيخ حسن الجبرتي ، الذي كان من ثروة الأزهريين ، شخصية العالم بشخصية رجل الأعمال ، فمع اشتغاله بالعلم كان يعاني التجارة والبيع والشراء والمشاركة والمضاربة والمقايضة ..^(١) . وكان في الوقت نفسه أستاذاً في الأزهر ولم يقصر اهتمامه على تدريس الفقه وعلوم الدين ، بل وجه نفسه إلى دراسات أخرى متعددة ؛ فتعلم اللغتين التركية والفارسية وأجادهما ودرس الرياضيات ، والهندسة ، والجبر ، والمساحة ، والجغرافية ، والفلك ، وحل الرموز وقام بتدريسها ، ووافقت إليه الرياسة في الصناعة ، وأذعنت له أهل المعرفة بالطاعة . وتجاوزت شهرته حدود مصر والبلاد الإسلامية ، فحضر إليه طلاب من الأفرنج ليتعلموا عنده علم الهندسة ، وأهدوه من صنائعهم وآلاتهم أشياء نفيسة^(٢) . وقد جمع حسن الجبرتي الكتب النادرة . وأنفق في اقتنائها مالا كثيراً ، وأفرد في بيته مكاناً خاصاً وضع فيه الكتب المتداولة بين علماء الأزهر في التوحيد والحديث والتفسير والفقه والمنطق والاستعارات والمعاني والبيان^(٣) .

ولكن اهتمامات حسن الجبرتي لم تشمل دراسة التاريخ ، إذ ليس من المؤكد أن مكتبته الخاصة التي كان العلماء يستعبرون منها قد ضمت أعمالاً تاريخية . وعلى ذلك ، فإن اهتمام المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي بدراسة التاريخ وكتابته لم ينتقل إليه عن طريق والده ، ولكن نشأته في بيت والده - الذي أصبح مركزاً للعلم والبحث - قد أثرت دون شك في تحديد نظراته التاريخية وخلقت لديه وعياً بالتاريخ وفلسفته . فلقد نشأ الجبرتي بين علماء الأزهر الذين خالطهم فيه أو في بيته ، وسمع بأخبارهم جيلاً بعد جيل من أبيه ، وكذلك بين المالك والكشاف والصانق لكثرة ما

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩١ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩٦ .

(٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩٧ .

كان أبوه يروي عنه من آثارهم وأخبارهم. وهو يروي عنه في سنن الأئمة - من الشيعين كما يقول - ابن الملقين هاشم بن عتبة وأبو بصير. أحدهما قوامه العلم والدين، والآخر قوامه السياسة والحرب، والآخر بسة والمال. وهكذا أثرت هذه الظروف التي سببها فيها التي في إمرائه ملكة التاريخ عنه (١).

وبعد وفاة والده، سرى إلى الرحمن الجبرتي نفسه. ثم ظهر وشبهه به، يحضر دروسهم فيه، يروونه في بيته. ولما كبر وأجازته شيوخه أخذ يلقي دروساً في الأزهر، بعض المساجد، وفي بيته. وكانت من بين العلماء الذين اتصل بهم عبد الرحمن الجبرتي ولازمهم وقرأ عليهم وأخذ العلم منهم العالم اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي (١٧٣٢ - ١٧٩١)، صاحب المعجم المشهور «تاج العروس» من شرح جواهر القاموس. وكان الزبيدي، وهو من علماء اليمن أصلاً، عالماً من أعلام الفكر والعلم لا في عصر وحدهما، بل في جميع أنحاء العالم الإسلامي (٢). وفي حوله، في ١٧٨٩ عرض الزبيدي على تلميذه عبد الرحمن الجبرتي أن يعاونه في توسيع تراجم عن أعلام القرن الثاني عشر (الثامن عشر الميلادي) من مصريين وحجازيين دون أن يُعترفه بالقصد من جميعها. فاستجاب الاقتراح وأخذ يعد البطاقات بالأعلام والحوادث المسماة، وكان يسميها «طيارات» ويحشد فيها كل ما تذكره من أحاديث والده عن العلماء والحكام. والجبرتي يعد «الطيارات» ويدون الكواريس ويعرضها على الزبيدي حتى توفي الأخير عام ١٧٩١ (٣).

(١) "The life and work of al-Jabarti and his background", BSOAS, XXIII 2 (١) ١٩٦٠, pp. 266-77.

(٢) عجائب الآثار ج ٢ ص ١٦٦. وفي نسخة أخرى: «الشيخ الجبرتي كان يروي عنه في سنن الأئمة - من الشيعين كما يقول - ابن الملقين هاشم بن عتبة وأبو بصير. أحدهما قوامه العلم والدين، والآخر قوامه السياسة والحرب، والآخر بسة والمال. وهكذا أثرت هذه الظروف التي سببها فيها التي في إمرائه ملكة التاريخ عنه (١)».

(٣) عجائب الآثار ج ٢ ص ١٦٦.

وبعد موت الزبيدي اكتشف عبد الرحمن الجبرتي سبب تكليفه له يجمع هذه التراجم ، إذ جاءت رسالة من الشيخ محمد خليل المرادي ، قاضي دمشق ومؤلف كتاب « سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر » ، يطلب فيها إليه أن يوافيه بكل ما قد أعد هو وأستاذه من أوراق وجمع من وقائع . وهنا أدرك عبد الرحمن الجبرتي أن ما طلبه الزبيدي إنما كان بتكليف من المرادي ، وحاول أن يظفر بأوراق أستاذه من ورثته . وعندما باعت أرملة الزبيدي تركته بما فيها من « الكتب والدثنيات » بالزاد ، اشترى الجبرتي منها ما يريد وكان من بينها عشر كرايس من التراجم مدونة بقلم الزبيدي وسماها « المعجم المختص »^(١) . ولما تصفحها الجبرتي وجدها عديمة القيمة لأنها كانت تتناول سير « أفاقيون من أهل المغرب والروم والشام والحجاز بل والسودان » ، والذين ليس لهم شهرة ولا كثير بضاعة من الأحياء والأموات . وعندما لاحظ عبد الرحمن الجبرتي ذلك وتحقق من رغبة المرادي ، قام يجمع ما كان قد سوده وزاد عليه ، إلا أنه بلقته في تلك الأثناء (أكتوبر عام ١٧٩١) نبأ وفاة المرادي . ففترت همته وطرح تلك الأوراق في زوايا الإمال مدة طويلة حتى كادت تتناثر وتضيع إلى أن حصل عندي باعث من نفسي على جمعها ، كما يقول^(٢) .

ورغم أن المرادي كان هو « السبب الأعظم » الذي دعا عبد الرحمن الجبرتي إلى جمع تاريخه على هذا النسق^(٣) ، فإن تأثيره المباشر عليه ليس ملحوظاً . فالجبرتي لم يحظ بلفائه قط ، كما أنه لم يطلع على مؤلفه « سلك الدرر » ، ولم تستمر المراسلات بينها أكثر من نصف عام ، وهي الفترة الواقعة بين وفاة الزبيدي والمرادي^(٤) . أما تأثير أستاذه الزبيدي عليه فكان كبيراً ، إذ يطاق عليه الجبرتي في مؤلفه « شيخنا » . وبما لا شك

(١) عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٣) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٤) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

فيه ان اتصال الجبرتي بعلم مثل الزبيدي، كان يتميز بسعة المعرفة ووفرة الانتاج، أو على حد قول الجبرتي نفسه «علم الأعلام»، والساحر اللاعب بالأفهام، قد أثر تأثيراً عميقاً فيه. ولذلك فالزبيدي يحتل المرتبة الثانية بعد والد الجبرتي في تأثيره عليه ومساعدته في الحصول على معلومات كافية عن الشخصيات والجمتمع الذي قام بوصفه في كتابه. وإذا كان الزبيدي لا يُعتبر أستاذاً للجبرتي في دراسة التاريخ، إلا أنه كان له بعض الفضل عليه في هذا الميدان. ورغم أن مؤلف «تاج العروس» لا يمكن أن يُوصف بأنه مؤرخ، إلا أنه وضع تسع مؤلفات في التاريخ: ما بين كتاب ورسالة^(١). ومن المؤكد أن يكون عبد الرحمن الجبرتي قد تعلم بعض الشيء من منهج الزبيدي التاريخي أثناء عملها المشترك بناء على طلب المرادي. ويذكر الجبرتي نفسه المناقشة الطويلة التي دارت بينه وبين أستاذه عندما أطلعه على جزء مما جمعه فيقول: «جمع الحقيق [يقصد الجبرتي نفسه] ... ما تيسر جمعه وذهبت به يوماً وعنده [يقصد الزبيدي] بعض الشاميين فأطلعته عليه فسرّ بذلك كثيراً وطارحتني وطارحته في نحو ذلك بمسمع من المجالس»^(٢).

وعلى أية حال، توقف عبد الرحمن الجبرتي عن متابعة بحثه حين وصله نبأ وفاة المرادي، كما أن بحثه من الناحية التاريخية حتى ذلك الوقت لم يعتمد بمص التراحم. وهكذا انقطع الجبرتي عن كتابة التاريخ بعد عام ١٢٠٦ هـ (١٧٩١ م)، ولم يعد إليها في شكلها الجديد وهو المذكرات اليومية إلا في عام ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) عندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر^(٣). فلقد شجعه نجاح الحملة الفرنسية على معاودة الكتابة من جديد لتأريخ أحداث الحملة، فكتب مخطوطاً بعنوان «تأريخ مدة الفرنسيين بمصر» يؤرخ فيه للشهور السبعة الأولى للحملة ابتداء من ١٠ محرم عام

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠٥؛ جل الدين الشيال: الحركات الإصلاحية، ص ٧٥.

(٢) عجائب الآثار، ج ٢، ص ٢٣٤.

(٣) محمد أنيس: مدرسة التأريخ المصري في العصر العثماني، معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ٣٤ - ٣٥.

١٢١٣ هـ (٢٥ يونيو ١٧٩٨ م) حتى نهاية شهر رجب من نفس العام (ديسمبر ١٧٩٨ م)^(١). واعتمد الجبرتي فيما بعد على هذا المخطوط في إعداد كتابيه «مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين» و«عجائب الآثار في التراجم والأخبار» بعد أن حذف الآراء الصريحة والأخبار التي تسيء إلى سمعة بعض الأشخاص. ويشير الجبرتي نفسه إلى هذا الأمر في مقدمة «مظهر التقديس» فيقول: «ولقد كنت سطرت ما حصل من الوقائع من ابتداء تلك الفرنسيين لأرض مصر إلى أن دخلها مولانا الوزير في أوراق غير منظومة... وكثيراً ما كان يخطر ببالي، وإن لم يكن ذلك من شأن أمثالي، أن أجمع افتراقها، وأكسبها بالترصيف اتساقها، ليكون ذلك تاريخاً مطعماً لليب عن عجائب الأخبار وغرائب الآثار، تذكره بعدة لكل جيل»^(٢).

وفي أعقاب خروج الفرنسيين من القاهرة في ١٤ يوليو عام ١٨٠١، دخلت القوات العثمانية القاهرة بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا، وعبادت مصر مرة أخرى إلى حكم العثمانيين. وقد ابتهج الجبرتي كفرية من المصريين بهذا الأمر ابتهاجاً عظيماً، وسجل هذا الشعور في كتاب اشترك في تأليفه معه صديقه الشيخ حسن المطار ومحمياه «مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين». وبدأ في تأليف هذا الكتاب في شهر صفر عام ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م) وانتهى منه في شهر شعبان من نفس السنة، أي في مدة ستة أشهر فقط. ويبدو من إهداء الكتاب إلى الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا أن الكتاب قد ألف بتكليف منه، وهو بذلك يمثل التاريخ الرسمي للحملات الفرنسية. وبدأ الكتاب، بعد الممدلة، بمدح الدولة العثمانية الخاقانية، ولام المماليك على تهاونهم في تحسين الثغور والمثانة بعدة الحرب ورجالها، وسلوكهم مع أهل مصر، ثم ذكر السلطان سليم الثالث

(١) S. Moreh, "Reputed autographs of Abd Al-Rahman Al-Jabarti and related problems", BSOAS, vol. XXVIII.3 (1965), pp. 524 — 540.

(٢) «مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين — يوميات الجبرتي»، جزماني، نشر محمد عطا (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ٢٠.

المعاني (١٧٨٩ - ١٨٠٧) وتداركه مصر بتخليتها من الفرنسيين . وذكر صدره الأعظم يوسف ضيا بأوصاف لا تسكاد تنتهي من المدح والتعظيم والإشادة والتعظيم^(١) . كما وضحت في هذا الكتاب فكرة التمسك بالدولة العثمانية وللتحريض بعودة جيشها إلى مصر ، واعتبار هذا بداية لانبات عهده الجديد زاهر ، ونهاية حكم الفرنسيين الذين كان يشير إليهم في مواضع كثيرة من الكتاب بأنهم « الكذبة » و « عصابة الكفار » و « دولة الكفر » . ولقد أحسن يوسف ضيا باشا استقبال الكتاب لأنه بدأ عرقلته إلى استانبول أطلع السلطان سليم الثالث عليه فأمر كبير أطبائه مصطفى بهجت بنقله إلى التركية ففرغ من ذلك عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٣ م)^(٢) ، وأصبح عنوان الكتاب المترجم « ارناد مصر من الفرنسيات »^(٣) .

وهكذا قام الجبرتي حتى عام ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م) بعملين علميين هامين هما تراجع متائرة لأعيان القرن الثاني عشر الهجري ، ومذكرات يومية لأحداث مصر في ظل الاحتلال الفرنسي . وفي عام ١٢٢٠ هـ / ١٢٢١ هـ بدأ الجبرتي في كتابة مؤلفه الشهير « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » كتابة منظمة مستمرة . ويبدو أن الدافع الرئيسي الذي دفع الجبرتي إلى كتابة مؤلفه هذا هو خيبة الأمل التي أصابته بعد عودة العثمانيين ، فأدرك أن الحكم العثماني لم يكن خيراً من الحكم الفرنسي بل ربما كان الحكم الفرنسي يفضل من بعض الوجوه^(٤) . ويقع « عجائب الآثار » - الذي يعتبر مصدراً من أهم مصادر تاريخ مصر الحديث ، وسجلاً حافلاً جامعاً دقيقاً لحوادث السنين التي أرخ لها - في أربعة أجزاء . ويقول الجبرتي في مقدمة كتابه :

(١) محمود الشرقاوي : دراسات في تاريخ الجبرتي - مصر في القرون الثامن عشر ، الجزء الأول (القاهرة ١٩٤٧) - ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) محمد أنيس : الجبرتي بين مظهر التدريس وعجائب الآثار ، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مجلد الثامن عشر - الجزء الأول (مايو ١٩٥٦) ص ٦٥ .

(٣) محمود الشرقاوي : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٤) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٦٤ .

« إني كنت سودت أوراقاً في حوادث آخر القرن الثاني عشر وما يليه ، وأوائل القرن الثالث عشر الذي نحن فيه ، جمعت فيها بعض الوقائع إجمالية ، وأخرى محققة تفصيلية ، وغالبها نحن أدر كناها ، وأمور شاهدها ، واستطردت في ضمن ذلك سوابق سمعتها ، ومن أفواه الشيوخ تلقيتها ، وبعض تراجم الأعيان المشهورين من العلماء والأمرء المتبرين ، وذكر المصنف من أخبارهم وأحوالهم ، وبعض تواريخ مواليدهم ووفياتهم فأحببت جمع شملها ، وتقييد شواردها في أوراق منسقة النظام ، مرتبة على السنين والأعوام ، ليسهل على الطالب النبيه المراجعة ، ويستفيد ما يرومه من المنفعة ، ويمتدح المطلع على الخطوب الماضية ، فيتناسى إذا لحقه مصاب ، ويتذكر أولو الألباب [وسميته] عجائب الآثار في التراجم والأخبار »^(١).

وطبع كتاب الجبرتي لأول مرة في عام ١٨٧٨ عندما قام أديب اسحق بنشر الجزء الثالث الذي كتبه الجبرتي عن الحملة الفرنسية مستقلاً بعنوان « تاريخ الفرنسيين في مصر » في جريدة مصر بالاسكندرية^(٢). وكان المسيو كـردان ، مترجم انقنصلية الفرنسية في الاسكندرية ، قد ترجم هذا الجزء إلى اللغة الفرنسية وطبع بباريس عام ١٨٣٨^(٣). وفي عام ١٢٩٧ هـ / ١٨٧٩-١٨٨٠ م ، أي بعد تولي الخديو توفيق عرش مصر مباشرة ، طبع الكتاب لأول مرة بالمطبعة الأميرية ببولاق ، وطبع أولاً الجزءان الثالث والرابع ، وفيه بعض من تاريخ محمد علي ، ثم تلاهما الجزءان الأول والثاني^(٤). وترجم « عجائب الآثار » إلى اللغة الفرنسية ، ونشر في تسعة أجزاء وطبع بالمطبعة الأميرية بين عامي ١٨٨٨ و ١٨٩٦^(٥). وذكر المترجمون وهم شفيق

(١) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢ - ٣ .

(٢) محمد الشرفاوي : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٣) Alexandre Cordin, *Journal d'Abdurrahman Gabarti pendant l'occupation française d'Egypte, suivi d'un précis de la même Campagne par Mou'allelem Nicolas el-Turki secrétaire du prince des Druzes*, Paris, 1838

(٤) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢ من المقدمة .

(٥) *Merveilles biographiques et historiques ou chronique du Cheikh Abd-El-Rahman El-Djaharti*.

بك مصور يكن ، وبعد العزيز كميل بك ، وجبرائيل نقولا كميل بك ،
واسكندر عمون أفندي ، في مقدمتهم للترجمة الفرنسية أن نور باشا هو
الذي أوحى إليهم بفكرتها ، وأن يعقوب أرتين باشا كان ممعنا لهم في
القيام بالمسروع .

وقد اتبع الجبرتي في كتابة تاريخه طريقة اليوميات والحوليات ، فجاء
سجلا حافلا بالأحداث ، ولذلك كآب لهذا الكتاب شأن كبير كشأن
الجريدة المحصورة لأنه دون فيه كل الحوادث التي شاهدها . وامت الجبرتي
في الجزئين الأولين بتراجم الرجال وسير الممالك والعلماء وغيرهم ، أما في
الجزئين الآخرين فقد ازدهبت عنايته بتسجيل الأحداث والوقائع . ومن
الأهمية بمكان أن نلاحظ أن تراجم الجبرتي يروي الكثير من المعلومات
المتعلقة بالحوادث حتى التي لم ترد في سياق الأخبار نفسها . ولذلك فمن
الخطأ أن يقتصر البعض على الأخبار دون الاستعانة بالتراجم في فهم هذه
الأخبار نفسها . ومن الواضح أيضاً أن الجبرتي دون تاريخه هذا دون أن
يظهر أية عاطفة فيما يكتب . ففي الجزء الثالث - على سبيل المثال - سجل
الجبرتي بأمانة وإفاضة حوادث الحملة الفرنسية ، ومقاومة المصريين لجنود
نابليون في صفحات طويلة لا يستين فيها القارئ أي لون من ألوان
العاطفة . ويتضح من أسلوب الجبرتي في كتابه أنه كان يكتب حسبا يلي
عليه اعتقاده ، ولم يفته أن يذكر للفرنسيين ما فعلوه من خير ، فمدح
اعتدالهم وعدالتهم ، وذكر الإصلاحات التي أحدثوها في مصر ، وعدّد
مساوئ الحكم العثماني كما ذكر مساوئ الحكم الفرنسي . ولم يتحيز الجبرتي
في كتابه لطائفة أو لنزلة أو لأي إنسان مها عظم نفوذه ، فأورد الحقائق
دون أن يتأثر بحياء من يكتب عنهم . وأكد الجبرتي على هذا الاتجاه في
كتابه بقوله : « ولم أقصد بجمع خدمة ذي جاه كبير ، أو طاعة وزير
أو أمير ، ولم أداهن فيه دولة بتفاق ، أو مسح أو ذم مبادئ للأخلاق ،
لميل نفسي أو غرض جسماني » .^(١)

(١) عجائب الآثار ج ١ ص ٦ .

وهو يبرهن مساهمة الجبرتي في الكتابة والتأليف بالدقة في استقصاء الحوادث ،
وبالموضوعية التي نستشفها من تأكده أنه كان يكتب للحقيقة والتاريخ .
وأدرك الجبرتي أهمية الاستعانة بالوثائق في كتابة التاريخ ، فأورد العديد
منها وضمنها تاريخه مثل منشور نابليون ، والنص الكامل لمحاكمة سليمان
الخليفي ، والأوامر والقوانين التي كان يصدرها حكام مصر من عثمانين وبماليك
وفرنسيين^(١) . ويتمشى هذا الاتجاه إلى حد كبير مع الدقة التي تميزت بها
كتابات . كما اتبع الجبرتي في جمع مادته التاريخية وترتيبها وتبويبها منهجاً
علمياً حديثاً إذ استخدم طريقة « الطيارات » أو ما نسمي الآن بالبطاقات .
ولنا الآن أن نقسّم عن مفهوم الجبرتي عن علم التاريخ وفائده وأهدافه .
يتناول الجبرتي نفسه : « ان التاريخ علم يبحث فيه عن معرفة أحوال
الطوائف ، وبلدانهم ، ورسومهم ، وعاداتهم ، وصنائعهم ، وأنسابهم ، ووقايئهم ،
وموضعه أحوال الأشخاص الماضين : الأنبياء ، والأولياء ، والعلماء ،
والحكام ، والشعراء ، والملوك ، والسلاطين ، وغيرهم . والغرض منه الوقوف
على الأحوال الماضية من حيث هي ، وكيف كانت ، وفائده العبرة بتلك
الأحوال ، والتنصح بها ، وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات
الزمن ، ليعتد العاقل عن مثل أحوال الهالكين ، من الأمم المذكورة
السالفين ، ويستجلب خييار أفعالهم ، ويحذنب سوء أقوالهم ، ويזהد في
الفاني ، ويحتشد في طلب الباقي »^(٢) . ومنهج الجبرتي هذا وفهمه للتاريخ
يؤكد حقيقة انتمائه إلى مدرسة المؤرخين الاسلاميين التقليديين ، فكانت
يرى - مثلهم - أن من أهم فوائد التاريخ العبرة بما جرى للفاشرين والتنصح
بأحوالهم .

ولمهور مؤرخ كعبد الرحمن الجبرتي يعتبر ظاهرة من الظواهر التاريخية
التي ليس لها تفسير واضح ، لاسيما وأن الكتابة التاريخية قد تدهورت

(١) جمال الدين الشيال : التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر . (القاهرة ،

١٩٥٨ ص ٢٠ .

(٢) عجائب الآثار ج ١ ص ٣ .

في تلك الفترة ، وتسربت الكتب التاريخية خارج البلاد . ويذكر الجبرتي بعض الأسباب التي أدت إلى تدهور الكتابة التاريخية فيقول : « فإما لم نر من ذلك كله [أي كتب التاريخ] إلا بعض أجزاء مدشنة بقيت في بعض خزائن كتب الأوقاف بالمدارس مما تداولته أيدي الصحافين ، وباعها القومة والمباشرون ، ونقلت إلى بلاد المغرب والسودان ، ثم ذهبت بقايا البقايا في الفتن والحروب ، وأخذ الفرنسيين ما وجدوه إلى بلادهم » (١) . ولكن الجبرتي أول دراسة التاريخ اهتماماً بالغا ، واختلف عن معاصريه الذين نبذوا التاريخ « وأغفلوه ، وتركوه ، وأملوه ، وعدتوه من شغل البطالين ، (وقالوا أساطير الأولين) » (٢) . وخطا الجبرتي خطوة كبيرة في إحياء الكتابة التاريخية وبعثها من جديد ، وعلل نجاحه هذا بقوله : « كان علم التاريخ علماً شريفاً ، فيه العظة والاعتبار ، وبه يقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله في هذه الدار ، وقد قص الله تعالى أخبار الأمم السالفة في أم الكتاب ، فقال تعالى (لقد كانت في قصصهم عبرة لأولي الألباب) » (٣) ، وجاء من أحاديث سيد المرسلين كثير من أخبار الأمم الماضية كحديثه عن بني إسرائيل ، وما غيروه من التوراة والإنجيل ، وغير ذلك من أخبار المعجم والعرب ، مما يقضي بتأمله إلى العجب ، وقد قال الشافعي رضي الله عنه : « من علم التاريخ زاد عقله » (٤) .

ورغم دقة الجبرتي وكفايته في تدوين الحوادث ومداومته على البحث والاستقراء ، لم يكن أسلوبه يسير على نسق واحد ، بل كان مصرياً عاماً كثير الأغلاط في المفردات وفي العبارة . ولم يلتزم الجبرتي السجع ولكنه أحياناً يتفصح به في غير موضعه فيبدو ظريفاً مضحكاً . وقد اعتذر الجبرتي في مؤلفه عن ضعف أسلوبه ، وتقصيره ، وأخطائه بقوله : « هذا

(١) عجائب الآثار ، ج ١ ص ٦ .

(٢) عجائب الآثار ، ج ١ ص ٥ : وآخر ما جاء بالنص من سورة الفرقان ، الآية رقم (٥) .

(٣) سورة يوسف ، الآية رقم (١١١) .

(٤) عجائب الآثار ، ج ١ ص ٤ - ٥ .

تغييراً موضوعياً في تفكير الجبرتي السياسي^(١). ونلاحظ عند المقارنة بين بعض النصوص الواردة في مظهر التدريس وعجائب الآثار بمدار انتباهين في عاطفة الجبرتي وموقفه المعدل؛ ففي «مظهر التدريس» حمل الجبرتي حملة شديدة على الفرنسيين والماليك، ولم ينظر إلى الحوادث نظرة مجردة من العاطفة الدينية، وأكد التمسك بالتبعية العثمانية والترحيب بعودة العثمانيين. أما في «عجائب الآثار» فقد غيّر الجبرتي آراءه وحمل على الدولة العثمانية وأثنى على الفرنسيين في عدة مواضع، وبذلك نظر الجبرتي إلى الأحداث بعين الناقد الموضوعي، فليس كل ما هو غير إسلامي سيئ، وليس كل حكم إسلامي طيباً. وبما لا شك فيه أن الجبرتي عندما قام بإعادة كتابة تاريخ الحملة الفرنسية في الجزء الثالث من عجائب الآثار، قد برزت صفته كمؤرخ أكثر منه كاتب مذكرات، فقام بفحص أحداث الحملة وتقييمها بعمق ودقة^(٢). ولا يوجد مؤرخ غير الجبرتي كتب عن أحداث الحملة يمثل أسبابه وتحقيقه، فلقد مكنته عضويته في الديوان الذي أنشأ الجنرال ميتو، وصلته القوية برجال الحملة الفرنسية، وصداقته الوطيدة للشيخ اسماعيل الخشاب - أمين محفوظات الديوان - مكنته من معرفة دقائق الأسرار^(٣). ومن ناحية أخرى، أيقظت الحملة الفرنسية عقول بعض علماء مصر ومن بينهم الجبرتي، فكانت كتابته «في تاريخه بعد الحملة أدق وأكثر تقدماً لسير الحوادث وربالها مما كانت عليه قبل الحملة.....»^(٤).

أما المؤرخ الثاني الذي كتب عن الحملة الفرنسية باللغة العربية بعد عبد الرحمن الجبرتي، فهو المعلم^(٥) نقولا بن يوسف بن ناصيف أغا الترك

- (١) محمد أنيس: الجبرتي بين مظهر التدريس وعجائب الآثار، ص ٦٣-٦٤.
- (٢) المرجع السابق، ص ٧٠.
- (٣) جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة في عهد الحملة الفرنسية (القاهرة، ١٩٥٠)، ص ٢٣/٢٧.
- (٤) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي (القاهرة، ١٩٣٨)، ص ٢٤.
- (٥) المعلم لقب لشخص وجيه متميز، وهو مستمد من الإنجيل لأن السيد المسيح عليه السلام كان يتخذ لنفسه لقب «المعلم» وكان يناديه الناس بالمعلم وقد رفض أي لقب آخر. وكان وصف نقولا «بالمعلم» دلالة على ممارسته تعليم القراءة والخط لبعض أبناء الأسر الأرستقراطية.

(١٧٦٣-١٨٢٨) ، الذي وضع كتاباً عن تاريخ الحملة في مصر والشام اسمه « ذكر تلك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية » . ويتنسب نقولا الترك إلى أسرة يونانية الأصل من القسطنطينية تحولت إلى المذهب الكاثوليكي في أوائل القرن الثامن عشر. وارتحل والده إلى دير القمر، عاصمة لبنان في ذلك الوقت ، حيث ولد له نقولا الذي نبغ في الأدب شعراً ونثراً. وعندما نزلت الأسرة ديالقمير نسبها الوطنيون إلى « التركية » وعلق لقب « الترك » بنقولا^(١). ولسنا نعرف الكثير عن نشأة نقولا الترك وحياته سوى ما نعرفه عن اتصال والده بالشهابيين على عهد الأمير يوسف الشهابي (١٧٧٠-١٧٨٨) ، واختصاصه بأبنائه وكاخيتهم أبي عتاف جرجس باز وقيامه بالمهمات الدقيقة في سيلهم . وظل نقولا يتردد على قصر الأمير بشير الكبير (١٧٨٨-١٨٤٠) ويقوم بمهامه في بلاطه رغم أنه قتل والده يوسف الترك في عام ١٨٠٧ « لأنه كان متقدماً [كذا] عند جرجس باز ويسمى كلامه »^(٢). وعلى أية حال كان نقولا شاعراً مبكراً في بلاط الأمير بشير ، وكان يتفق عليه وتلقى أمرته بسخاء .

وكان نقولا الترك قد زار مصر في سبتمبر عام ١٧٨٩ ويظهر ذلك من إحدى قصائده التي امتدح فيها اثنين من الشاميين اللقبين في مصر^(٣) . وأمام :، الديار المصرية فترة من الزمن ، وكان مقيماً في « مصر القاهرة » عام ١٧٩٣^(٤) ، وربما عاد إلى لبنان في العام التالي بعد أن أسس علاقاته بليبية بأوساط الشوام المهاجرين إلى مصر من التجار وكتبتاب الدواوين

- (١) ديوان الملم نقولا الترك ، منشورات الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات الأدبية / ٤ ، ضبط نصوصه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرايم البستاني، الجزء الأول (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ١ .
- (٢) « إن جرجس باز قد تنامى في الجبل ولم عاد حسب إلى أحد حساب وأودا به الفروع إلى أحوال أشيا كثيرة في البلاد من دون شور الأمير بشير وخاطره » ، وكان يحثر التغلب عدياً لحه ل السرير منه كلام على من هو أكبر منه » : انظر سيدر أحمد الشهابي : لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، منشورات الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات التاريخية / ١٧ ، القسم الثاني ، نشر وتعليق أسد رستم وفؤاد البستاني (بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٥١٣ - ٥١٤ .
- (٣) ديوان الملم نقولا الترك ، ج ١ ، ص ٢٠ .
- (٤) المصدر السابق ، ص ٩٧ .

المنتسبين إلى طائفة . اللاأوليئك مثله^(١) . ويتضح من هذا أن نقولا
الترك كان على معرفة ودعاية بشؤون مصر وإمكاناتها الحربية والاقتصادية ،
وهذا ما دفع الأمير بشير الشهابي إلى إفادته إلى مصر لمراقبة الحائز العامة
إبان الاحتلال الفرنسي لها وإطلاعه على أخبارها ربما يفي إليه أطباع
الفرنسيين . ويذكر دي فوربن أن «لثة بوثورت على مصر لأن من شأنها
أن يتجاوز تأثيرها تلك الحدود إلى الأرائمي المقدسة» ، بسبل إلى لبنان
نفسه . وان «النتين ألقاً من الدور» : الذين كانوا ينتظرون سقوط عكا
لينضموا إلى الجيش الفرنسي ما كانوا ليتورطوا في هذه المغامرة إلا بعد
أن يعرف أميرهم بشير الثاني ، حق المعرفة ، مقدرات هذا الجيش وإمكانات
المقاومة في الحامية المصرية^(٢) . ويقول الكسندر كردان في هذا المصدد
أيضاً . «كان في استطاعة الحملة الفرنسية أن تترك أثراً ظاهراً في حياه
الدور الذين يزعمون أنهم منحدرون من أصل فرسي . فكان من الأهمية
الكبرى لدى زعيم هذه الأمة الحربية [أي الأمير بشير الثاني] ، أن يقف
على كل صغيرة وكبيرة تتصل بحوادث مصر . وعلى ذلك أصدر أمره إلى
المعلم نقولا بالتوجه إلى دسباط والإقامة فيها ، وهي أفضل بقعة لمراقبة
الحوادث بين مصر وسوريا^(٣) . وكانت رسائل نقولا الترك إلى الأمير

(١) المصدر السابق ، ص ٢٠ - ٢٤ .

(٢) انظر : De Forbin, *Voyage dans le Levant*, Paris, 1819.

(٣) Cardin, *Expédition française en Egypte*, par Moutallem Nicolas El-Turki, Paris, 1838, p 2.

حاول كردان الربط بين الزعم القائل بأن الدور ينحدرون من أصل فرسي وبين إفاد
نقولا الترك في مهمة خاصة إلى مصر . وكان قد أشيع عن الدور أنهم يلتسبون إلى القائد
لفرنسي الصليبي دورو Dreu . وقد ذكر هذا الرأي كثير من الكتاب الفرنجة منهم :
الأب أوجين دوجيه الفريسيكالي في تاريخه «الأرض المقدسة» ، والكاتب الروسي باسيلي
في كتابه «سورية وفلسطين» ، ورسل هير في كتابه «التقاليد» . وتطرق هذا الاعتقاد
إلى كثير من المؤرخين العرب مثل جورجى يني في «تاريخ سورية» وجورجي زيدان في
الحلال . ولكن السير بييجيه دى سان بيير (Puget de St. Pierre) فقد هذا الزعم في كتابه
(تاريخ الدور في لبنان) وأثبت أن المنتسبين عرب . (انظر : عيسى اسكندر المعلوف
تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني ، بيروت ١٩٦٦ ، حاشية ٢ ص ٣٤ - ٣٥) .

بشير الشامي - في طريقه إلى لبنان ، بمنطقة أحمد باشا الجزائر ، مما عرض حاملها للخطر . ويذكر كردان أن إحدى تلك الرسائل وقعت في يد الجزائر ، أدى إلى تزول الكوارث بأحد إخوة المعلم نقولا القاطنين في عكا .

ولم يفادر نقولا الترك مصر مع رجال الحملة كما اعتقد البعض ، بل ظل مقبلاً بها حتى عام ١٨٠٤ حين غادرها عائداً إلى دير القمر حيث استأنف التدريس وقرض الشعر من جديد . وانصرف حتى وفاته عام ١٨٢٨ إلى وصف عصره وبيئته ، وأصبح ديوانه من المصادر المهمة التي لا يستغنى عنها في تاريخ الحقبة الممتدة من عام ١٧٩٠ إلى عام ١٨٢٥ . ويعتبر هذا الديوان صورة صادقة لحياة الشاعر مثل أسفاره بين مصر ولبنان ، وإقامته في دير القمر ، وتنقلاته في المدن والقرى اللبنانية ، وزياراته الأمير بشير^(١) . وفي أواخر أيامه ، فقد نقولا الترك بصره ، وكانت ابنته الشاعرة وردة تكتب ما يعليه عليها من أشعاره^(٢) . ولقد استطاع نقولا الترك - خلال السنوات الثلاث التي قضاها في مصر لمراقبة الجيش الفرنسي وتحركاته - أن يجمع المعلومات والملاحظات التي كوَّنت كتابه الضخم عن الحملة الفرنسية . وقد ظهرت أول طبعة لكتاب نقولا الترك في عام ١٨٣٨ في باريس ، وهي عبارة عن ترجمة فرنسية قصيرة لتسع وستين صفحة قام بها الكنتير كردان ونشرها في ذيل ترجمته لكتاب الجبرتي : (Journal d'Abdurrahman Gabarti) ^(٣) . وفي العام التالي نشر قسماً من هذا الكتاب في باريس ، مع ترجمته الفرنسية ، المستشرق الفرنسي ديجرانج أنه^(٤) . وكان ديجرانج قد قابل نقولا الترك

(١) ديوان المعلم نقولا الترك ، ج ١ ، المقدمة ص د - و .

(٢) عيسى اسكندر الملوغ : «تواريخ الامبراطور نابوليون بونابرت باللغة العربية ولا سيما تاريخ

نقولا الترك المبني منها» ، مجلة الشرق ، ٢٩ / ١٩٣١ ، ص ٢٨٨ .

(٣) A. Carlin. op. cit.

(٤) *Histoire de l'expédition des Français en Egypte. Par Nakoula El-Turk, Publiée et traduite Par M. Des-granges Aine, Secrétaire interprète du Roi. Paris. Imprimée par autorisation du Roi à l'Imprimerie Royale, M DCCC XXXIX.*

في دير القمر وتعرف به . كما نقل هذا الكتاب نقلاً يكاد يكون حرفياً
الأمير حيدر أحمد شهاب (١٧٦٣ - ١٨٣٥) في تاريخه المشهور «الغرر
الحسان في أخبار أبناء الزمان»^(١). وعنوان محتاب نقولاً الترك الذي
نقله حيدر في تاريخه - وهو «ذكر ما حدث إلى الفرنساوية من الانشقاق
والنفاق والحصام وخروجهم إلى الديار المصرية وما تم لهم بذلك الأمصار.
بنوع الاختصار. والحمد لله العلي الجبار الذي أراح منهم هذه الديار» -
يختلف عن عنوان النسخة التي نشرت في ديوانج و. «ذكر تلك جمير
الفرنسية الأقطار المصرية رائبلاد الشامية»^(٢). وفي عام ١٩٤٨ امتت
مكتبة الملك السابق فاروق من إحدى مكتبات القاهرة مخطوطاً يقع في
٢٥٩ صفحة ، وقد جاء غفلاً من العنوان واسم المؤلف ، وهو ملصق
بخط غير متغير ، فيما خلا بضع صفحات في آخره لم تلق الناية الكافية
في نسخها . وبعد أن تحقق جاستون ثبيت - في ضوء ترجمة كردان - من
أن المخطوط هو نفسه تاريخ نقولاً الترك ، قام بنشره وترجمته إلى الفرنسية
والتعليق عليه ؛ وطبعه المعهد الفرنسي للأثار الشرقية بالقاهرة في عام
١٩٥٠ تحت عنوان «مذكرات نقولاً ترك»^(٣). وهي طبعة أوفى من
طبعة ديوانج ، إذ تلتها حوادثها إلى أغسطس عام ١٨٠٤ وتتحدث عن
مقدمات حكم محمد علي . وقد عزز جاستون ثبيت الترجمة بشروح وافية
لكثير من الكلمات الأجنبية - من تركية وفارسية وإيطالية وفرنسية -
جرى كتاب ذلك العصر على استعمالها .

ويرى البعض أن نقولاً الترك كان واضح الميل بل التعصب للفرنسيين

(١) George M. Haddad, The Historical work of Niqula El-Turk 1763 - 1828, *Journal of the American Oriental Society*, vol. 81, No. 3 (Aug. Sept. 1961), pp. 247 - 251.

(٢) انظر : طبعة أسد رستم وفزاد البستاني (بيروت، ١٩٦٩)، القسم الثاني، ص ٢١٣ / ٣٤.

(٣) Nicola Turc, *Chronique D'Égypte 1798 - 1804*, éditée et traduite par Gaston Wiet (Le Caire, 1950).

وسنستند في بحثنا هذا على هذا الكتاب وسوف نشير إليه في الموائج بعنوان «مذكرات
نقولاً ترك» . ولن نلتق على الأخطاء النحوية أو اللغوية التي لا تخفى على القارئ .

لما له من شعر في مدح نابليون ورتاء الجنرال كليبر . وتذلل يقول محمود الشرقاوي إن « لشهادته ... قيمة كبيرة ، فيما يتعلق بثقاومة المصريين لنابليون وحملته ، واستبسالهم في هذه المقاومة . لأنها شهادة ليس من الذين عليه الاعتراف بها »^(١) . ويقول جبريل جيار أيضاً : « إن كتم سر الأمير بشير أو بالأحرى جاسوسه صاحب الشعر الفناني في بونابرت ، كان ككثير من أهل المشرق في ذلك الوقت ، يميل إلى الفرنسيين »^(٢) . وفي الواقع ، اتصل نقولا الترك بالفرنسيين مثل غيره من المسيحيين الشوام وترجم لهم^(٣) ، وهذا ما دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بتعصبه لهم وتعاطفه معهم . وكان عدد كبير من « الشوام » المسيحيين قد نزح إلى مصر في أوائل القرن الثامن عشر ، واستقر في المدن المصرية الكبرى ذات الصدارة في المجالين التجاري والصناعي مثل القاهرة ، ودمياط ، والاسكندرية . وتتابع هجرة مسيحي الشام إلى مصر بعد أن وصلت أخبار نجاح المهاجرين إلى إخوانهم في سوريا ولبنان ، وطفوا على طائفتي اليهود والأقباط اللتين كان لهما احتكار الوظائف المالية في مصر منذ عهد طويل^(٤) . وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ، استعان انفرنسيون بمن فيها من مسيحيين وخاصة السوريين لمعرفتهم باللغة العربية ، وباللغتين الفرنسية والإيطالية ولاتفاق الطائفتين في اعتناق دين واحد ، ومذهب واحد^(٥) . ولما غادرت الحملة مصر ، تركها « جماعة كثيرة من القبط والمترجمين وكثير من

(١) محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ، الجزء الثالث (القاهرة ، ١٩٥٦) ، حاشية ١ ص ٤٠ .

(٢) G. Guémard. *Histoire et bibliographie critique de la Commission de sciences , arts et de l'Institut d'Égypte* (Le Caire, 1936), pp. 111-112.

(٣) عيسى اسكندر الملوغ : « تواريخ الامبراطور نابليون بونابرت باللغة العربية المربية » الشرق ، ٢٩ / ١٩٣١ ، ص ٢٨٧ .

(٤) بولس قرألي : السوريين في مصر ، الجزء الأول (مصر ، ١٩٢٨) ، ص ٨٢ - ٨٥ ؛ عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٣٠٩ ؛ انظر أيضاً : مذكرات نقولا ترك ، ص ٣٣ - ٣٥ ، ٦١ - ٦٣ .

(٥) بولس قرألي : المرجع السابق ، ج ١ ص ٩٠ ؛ عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٣٠٩ ؛ مذكرات نقولا ترك ، ص ٣٣ - ٣٥ ، ٦٢ - ٦٣ .

نصارى الشام والأروام...»^(١) ، وكان من بينهم القس جبرائيل الطويل الذي عثى فيما بعد أستاذاً للغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية في باريس^(٢) . ولقد ظن البعض أن نقولا الترك غادر مصر أيضاً مع رجال الحملة ، بيد أن هذا الظن يفتقر إلى دليل مادي . ومن المنطقي أن يتعاطف نقولا الترك مع الفرنسيين كغيره من بقية « الشام » المقيمين في مصر^(٣) ، ولكن ذلك لم يؤثر على الآراء والاحظاظ التي دونها في تاريخه . وكل ما طبع من شعره الغنائي في بونابرت لم يكن سوى قصيدة واحدة أمتها الظروف . وقد نشرت هذه القصيدة وترجت في الكتاب الذي أصدره ديحرانج ، ومطلعها^(٤) :

لله عصر قد زها	فلك السعادة غيه دار
وجمال كوكب دولة الـ	جيش الفرنساوي أثار
يا حسننا من دولة	بالافتخار لها اشتهار
مقدمها ذو سطوة	تهدي الملوك له الوقار
الشهم بونابرتة	ليث الوغا والاقتدار
من فاق قدراً وارتمى	أوج العلا وسماء الفخار
ندب توحده بالورى	بشامة ذات اعتبار
قهر الممالك جنة	وغزا البلاد مع الديار
وأنا لنا يحافل	ومراكب طوت البحار
وتملك الاسكندريـ	ة بسرعة دون اعتبار

(١) عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ١٨٧ .

(٢) قسطنطين الباشا : محاضرة في تاريخ طائفة الروم الكاثوليك في مصر (ألقاها في النادي الكاثوليكي في القاهرة في ٢٧ شباط ١٩٣٠) ، حريصا ، ١٩٣٠ ، ص ٣٩ .

(٣) بعد أن ترك الترك مصر بعدة أعوام بلغه أن « أحد أحبائه المدعو باسيلي فخر قنصل دولة قرنة وركيل غيرها من الدول » قد اشترى قصراً في مدينة دمياط ، فأمداه أبياتاً من الشعر استمد فيها ذكرى الليالي الخوالي من شفاف الليل . (انظر : ديوان نقولا الترك ، ج ١ ، ص ١١٨) .

(٤) Desgranges, Histoire de l'expédition des français en Égypte, pp. 281 - 282 :

ديوان نقولا الترك ، ج ١ ، ص ١٨٠ - ١٨٢ .

حول الكثافة واستدار	وملأ الأراضي عكراً
يوم القتال له اضطبار	من كل صنديد فقى
وفنون حرب واختبار	صف الصفوف بحكمة
وعلى جيوش الغز غار	وسطى بشدة عزمه
د الهول فيه العقل حار	وأراغم خطباً شديداً
يوم تشيب به الصغار	وأثر نار الحرب في
لله درك من نهار	يوم يقال به له
صاح الهزيمة والفرار	فهناك جيش الغز قد
قد أمطرت جمرات نار	ورأوا النية فوقهم
طلب النجاة وبه استجار	ذو البطش منهم والفق
هبر العديدة في القفار	وتبددت تلك الجما
وغدت بذل وانكسار	وتشتت أرواهما
صفر وأمر الله صار	وقسوح مصر كان في
ارتخت تم الانتصار	في يوم سبت فيه قد.

حقيقة أن هذه القصيدة توحى بميل نقولا الترك إلى محاكاة الفرنسيين ، ولكننا إذا أمعنا النظر في كتابه يظهر لنا عكس ما يقصده البعض . فقد أعجب نقولا الترك بالشجاعة الحربية في أي معسكر كانت ، فأشاد بذكرها عند الفرنسيين ، كما نوه بها لدى المماليك . وما نستطيع أن نوضحه في هذا المجال أن نقولا الترك كان يفيض الأثر (١) .

وقد اتبع نقولا الترك الطريقة التقليدية في كتابة تاريخه ، إذ أخضع تأريخه للأحداث بطريقة اليومية والحواليات . وما أضفى على كتابه قيمة تاريخية أنه كان على اتصال بكبار القوم ، من وطنيين وأجانب ، حكاماً وولاة ووظفين وتجاراً ، ووقف على أحوالهم وأعمالهم وأرخ أهم أحداثهم . وما أنه اقتبس في تاريخه على تسجيل الأحداث ولم يمتد ذلك إلى التعليل

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٥ من المقدمة .

والنقد ، فإنه امتاز بدقة في النظر ، وصواب في الحكم ، وتحرر لبعض المعلومات ، ولباقه في الوصف أعجب بها ديكرانج فنسبها إلى ألفن^(١) ، وربما لا تبعد كثيراً عما كان يقرأه نقولا الترك في «سيرة خنزة» . ولكنه كتب تاريخه بلغة عامية ذات عبارات ركيكة ، يشط في أسلوبه عن قواعد النحو والصرف ، واهتم فقط بتحقيق الفكرة التي يرمي إليها في تاريخه يحمل مسجوعة . وهكذا بيده الفرق الكبير بين أسلوب نقولا الترك ومعاصره الجبرتي ، ورغم ما شاب أسلوب الجبرتي أيضاً من ضعف وتقصير وأخطاء إلا أنه أفضل بكثير من أسلوب نقولا الترك الذي لم يلتزم إطلاقاً بقواعد النحو والصرف والإملاء . والجبرتي ، على أية حال ، قد تلمذ في الأزهر ، وتلقى العلم على يد نخبة من علمائه الكبار في ذلك الوقت ثم أصبح عالماً من علمائه . وليس من المستبعد أن يكون الجبرتي — كما وضعنا من قبل — قد مات عن مسودات كتاب لم يطل به العمر لتتبعها وتهذيبها^(٢) . أما نقولا الترك فيبدو أن أسلوبه كان ضعيفاً وركيكاً بطبيعته ، ويظهر هذا جلياً في ديوان شعره الذي لم يسم في شيء فوق آثار التقليد النظمي المتتابع في عصور الانحطاط ، بل كان يقل عنها في قوة السبك وشدة الضبط . وبذلك يبدو أن «لغة العرب لم تكن تماماً لفهيد اليونان . فظل» شاهد عصر جليل ، دقيق النظر ، مرهف الشعور ، صائب القياس ، بصير الحكم ، ولكنه مبيء التعبير^(٣) .

وإذا كان الجبرتي قد كتب يهدف «التنصح ... والوقوف على تقلبات الزمن»^(٤) ، فإن نقولا الترك دون تاريخه أيضاً يهدف انتفاع الطلاب ، فهو يحدد هدفه ومنهجه في مقدمة كتابه في قوله :

«... قد جرت عادة الأوائل، بتأليف الكتب والرسائل؛
وتاريخ ذكر ما يمر عليهم من الحوادث الكونية، والحركات

(١) Desgranges, op cit., p. VII.

(٢) انظر ما جاء هنا من قبل : ص ١٦

(٣) ديوان نقولا الترك ج ١ ص ١٠١ . (٤) عجائب الآثار ج ١ ص ٣ .

الكلية ؛ كقيام دولة على دوله ، واشتهار الحروب الموهله ؛ وما يتعلق بها من المواقع المرميه ، والامور الفظيحه ؛ فحق لنا ان نذكر في هذا الكتاب ، لانتفاع الطلاب ؛ ذكر ما اجرته يد الاقدام ، بهذه الامصار ؛ منذ اذ بتت العزه الالهيه ، بظهور المشيخه الفرنساويه ، وما تاتى بسببها من الفتن في البلاد الافرنجيه ؛ حتى عمت ساير الأقطار ، وشملت كامل الامصار ؛ وقتل سلطانهم ، وخراب بلدانهم ؛ وانتشار شانهم ، وربحهم بعد خصرانهم ؛ وذلك بظهور فرد افرادهم ، وقايد اجنادهم ؛ البطل الصنديد ، ذو البطش الشديد ؛ الأمير بوناورته . وذكر الحروب التي ثارت في تلك الممالك ، ووقوع الشر والمهالك ؛ وقهر تلك البلاد التي اتصلوا اليها ، والانتصارات العظيمة التي حصلوا عليها ؛ وانتقامهم المجيب من الغرب إلى الشرق ، مرور اسرع من البرق ؛ ونزولهم على جزيره مالطا ، كالصواعق الساقطه ؛ وتوجههم فخر الاسكندريه ، واستيلائهم على الأقطار المصريه ، والتغدير عما وقع لهم من التمليك ، وحروبهم مع دولة الفز المماليك ؛ وركوبهم على الأقطار الشاميه ، وحصارهم لمدينه عكا القويه ؛ ورجوعهم إلى أرض مصر ، وجميع ما تم لهم في ذلك العصر ؛ وحروبهم مع الدولتين العظيمتين الدوله العثمانيه ، والدوله الانكليزيه ؛ وملاقاتهم للمساكر البحريه والبريه ، ومصادماتهم مع التيجاريده الهابويه الحنكاريه ، وخروجهم من القاهره بالتسليم ، من بعد حروب وافره وهول عظيم ؛ من بعد مكثهم بالكثانه ثلثة أعوام بالتام ابتداوها شهر محرم سنة ١٢١٣ واورها شهر صفر سنة ١٢١٦ ؛ وكانت ترا اعجب المعجايب ، وأغرب الغرايب ، وفي هذا الكتاب أيضا ذكر دخول الدوله العثمانيه ، من بعد خروج الدوله الفرنساويه ، وذكر ما تم لهم مع دولة الفز الحمديه ؛

وذلك من بعد تملكهم دار الكنانة ، فتقول وبالله القوة
والاستعانة^(١).

وبدأ نقولا الترك مذكراته عن الحملة الفرنسية بالمقدمة سريعة عن
التطورات التي حدثت في فرنسا من الثورة إلى قيام الجمهورية . يستدل من
هذا على أن نقولا الترك كان ملماً بتاريخ الثورة الفرنسية وثوراتها ؛ فهو
يشير إلى ثورة الشعب الفرنسي على الملك^(٢) ريس السادس عشر ونظام
القديم ، ومحاولة هروب الملك إلى النمسا ، باقتفاء تلك المحاولة بالفشل
وإعدام الملك هو وزوجته . ولا تقتصر رواية نقولا الترك على هذا الحد ،
بل إنه يتطرق إلى الحديث عن موقف الدول الأوروبية من الثورة الفرنسية
وتكوين التحالفات الدولية ضدها ؛ فيذكر أن ملوك أوروبا وقامت كلها
على ساق وقدم ، وقالوا لانفسهم لمحارب هذا الشعب الهائج العاصي ،
ونريد ذكره من العالم ، لكي لا تتشبه به باقي شعوب العالم ، ويقوموا
على ملوكهم ويقتلهم ، ويخرجوا نظير هؤلاء الخارجين ، فبدوا الملوك
يعيشوا عليهم . فاول من تحرك لقتالهم الانباطور ملك النمسا ، وبملكة
اسبانيا ، والانكليز ، والفلنك ، وباقي سلاطين بلاد ايطاليا ، وبالجملة كامل
بلاد أوروبا قامت ضدهم ، وتعرت مشيخة فرنسا من صعبة وصداقة
كامل البلاد الافرنجية^(٣) . ثم تعرض نقولا الترك بعد ذلك إلى انتصارات
الفرنسيين وهزائمهم عسكرهم الكبير بونابرت في ايطاليا حتى تم إعداد
الحملة الفرنسية وإقلاعها من طولون إلى الاسكندرية والأقطار المصرية .
وهكذا قدم نقولا الترك للحملة الفرنسية بمعلومات عن البلاد التي خرجت
منها وخط سيرها ، مما يدل على أنه كان مطلعاً على أسباب الثورة الفرنسية
وأهدافها ومبادئها .

ويختلف نقولا الترك في ذلك عن معاصره عبد الرحمن الجبرتي ، الذي
يبدو أن معلوماته عن الثورة الفرنسية وتطوراتها كانت منعدمة . فقد

(١) مذكرت نقولا ترك ، ص ١ - ٢ . (٢) مذكرات نقولا ترك ، ص ٤ - ٥ .

استهل عدنررحن الجبرتي روايته عن سنة ١٢١٣ هـ - وهي سنة نزول
الحملة أرض مصر - بقوله : « وهي أول سني الملاحم العظيمة ، والحوادث
الجسيمة ؛ والوقائع النازلة ، والتوازل الهائلة ؛ وتضاعف الشرور ، وترادف
الأمور ؛ وتوالي المحن ، واختلال الزمن ؛ وانعكاس المطبوع ، وانقلاب
الموضوع ؛ وتتابع الأحوال ، واختلاف الأحوال ؛ وفساد التدبير ، وحصول
التدمير ؛ وعموم الخراب ، وتواتر الأسباب ؛ وما كان ربك مهلك القرى
بظلم وأهلها مصلحون » (١). ونستشف من ذلك أن الجبرتي لم تكن لديه
- مثل معاصره نقولا الترك - صورة واضحة عن أحوال أوروبا السياسية
والخصارية في تلك الفترة ؛ فهو لم يتبين ما وراء الغزو الفرنسي من أهداف
سياسية واقتصادية ، واقتصر تعليله على أنه فتح ديني قام به النصارى ،
وهو يعبر بذلك عن رأيه ورأي معاصريه من المسلمين ، الذين كانوا يرون
أنه إذا انهزمت جيوش السلطان واستباح جند النصارى أرضه فقد اختل
ميزان الحياة واضطرب أمرها . ولذلك نظر الجبرتي إلى خضوع المصريين
المسلمين الحكم الفرنسي على أنه شر لا يوازيه عسف ابراهيم بك أو ظلم
مراد بك ، أو شرور المماليك والعثمانيين مجتمعة . وقال المغفور له الأستاذ
محمد شفيق غدا ، في تفسيره لهذا الأمر - أن الحكم الفرنسي « كان
انتقاماً من : م . ثم يعرفه المصريون ، إذ لما زال حكم مراد و ابراهيم حل
خلفها بونابير . ولم يكن مسلماً ولا مملوكاً ، ومها قيل في تدين الفرنسيين
في تلك الأيام فهم خير مسلمين ، قد تعل بهم الضرورة الحربية - أو ما
ظنوه ضرورة حربية - إلى انتهاك الحرمات الإسلامية » (٢). ولذلك جاءت
مقدمة الجبرتي عن الحملة الفرنسية تعبيراً لمفهوم هذا العصر عن حقيقة
الصراع بين الشرق والغرب ، وهو أمر يختلف فيه تماماً مع نقولا الترك .

(١) عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ٢ . وآخر ما جاء بالنص استشهاد من سورة هود . الآية
د (١١٧) .

(٢) انظر : محمد شفيق غريال : الجزائر يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر في
سنة ١٨٠١ القاهرة ، ١٩٣٢ .

ومن خلال مردهما لأحداث الحملة الفرنسية ، تعرض الجبرتي وتقولاً
الترك لآهم تطوراتها ولسياسة نابليون بونابرت الإسلامية وموقف المجتمع
الشرقي الإسلامي من التقاليد والعادات الغربية ، فالتقت وجهة نظرهما إلى
حد كبير . فقد تطرق الاثنان - مثلاً - إلى الروح الإسلامية السائدة في
ذلك الوقت وإلى المازل الديني الذي كان يفصل بين الشعب المصري وبين
الحكم الفرنسي . ورغم أن نقولاً الترك كان مسيحياً كاثوليكياً إلا أنه أكد
- مثل الجبرتي - أهمية هذا المازل وأثره في قيام ثورة القاهرة الأولى .
ويشير نقولاً الترك إلى هذه الروح الإسلامية عندما يتحدث عن هزيمة
القوات العثمانية في موقعة أبي قير البرية (٢٥ يوليو عام ١٧٩٩) فيقول :

« إن العساكر الفرنسية رجعت إلى مصر بنصر عظيم ،
ورجع أمير الجيوش وصحبه مصطفى باشا كوساً مع ابنه
وبعض إتباعه ، وحصل قهراً عظيماً عن ذلك عند المصريين
بانكسار هذه الممارسة .

فعرف ذلك أمير الجيوش بونابرت ، وحين دخلت العسا
عليه لكي يهنوه بقدمه .

فقال لهم ، كنت أظنكم أيها المصريون انكم تحبوني ، وتقرحوا
بنصري ، وتحزنوا لحزني ، والآن رايتكم بضد ذلك ، فأنا
قدمت لكم كل محبة ، وقلت لكم انني أنا احب النبي محمد ،
وذلك لكون انه بطل صنيدي نظيري ، وصاحب فتوحات ،
فذاك غزى عشرون غزوة ، وأما أنا غزوت ، وأمامي
غزوات كثيرة ، وسوف تشاهدوا وتسمعوا ، والان انتم
متضجرين من الفرنسية ومقربين ، فسوف يأتيكم زمان
الذي به تفتشون على عظام الفرنسية .

وتبكون عليها ، ومثل هذا الكلام وغيره كلهم به
عدة أمرار . وكان في مدة اقامته في مصر دائماً يكلمهم

باللسان ، ويكتب لهم أوراق ، ويملفها على حيطان المدينة
بالأسواق ، لكي يقرأها الشارد والوارد ، وكان يرددهم بالاسلام ،
وبناية جامع باسمه ، وبكل خير يتعلق بالامة الاسلامية .
وأما هم فكانت قلوبهم غير امنه ولا مطمئنه ، وكانوا يقولوا
كل هذا خداع وغثاثة ليسنا يتملك ، وأما هو نصراني
ابن نصراني ،^(١) .

وتعتبر هذه الفقرة التي سجلها نقولا الترك بشكل واضح عن نظرة
المجتمع المصري الديني إلى بونابرت ، فلم يصف المصريين بونابرت بأنه أوروبي
ابن أوروبي ، ولم يقولوا عنه إنه فرنسي ابن فرنسي ، بل اتخذوا من الدين
معياراً لتقييمه . ويؤكد نقولا الترك في أماكن متفرقة من مذكراته ، أنه
كان يحز في نفوس المصريين خضوع بلادهم لحكم أوروبي مسيحي ، لأن
مصر بلد إسلامي منذ أن فتحها عمرو بن العاص ، ولأنها ظلت على هذا
الوضع الإسلامي على توالي الأدهر والمصور ، كما أن هذا الأمر يصعب
على أهل مدينة مثل هذه لها في يد الإسلام من ظهور النبي ، وفي القديم
قصدوا النصارى الأفرنج الاستيلاء عليها جملة أمور ، فما قدروا وآخرهم
السلطان لويس الترنساوي الذي انكسر في المنصورة ، كما تخبر التواريخ .
فلهذا السبب صعب جداً دخول الأفرنج على المصريين إلى هذه الديار .^(٢) .
وهكذا كان الشعب المصري يردد أن بلاده كانت حصناً حصيناً للإسلام ،
ومركزاً مرموقاً للثقافة الدينية العلمية الإسلامية . ويخلص نقولا الترك من
وصف مشاعر المصريين إلى القول بأن محاولات الفرنسيين اكتساب قلوب
المصريين قد أخفقت ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك ، فقرر أن قبولى
المصريين للحكم الفرنسي إنما هو أمر ضد الطبيعة .

ولقد أشار الجبرتي إلى الروح الإسلامية التي تمثلت بشكل قوي في
ثورة القاهرة الأولى (أكتوبر ١٧٩٨) والتي يحلو لبعض الباحثين المحدثين

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٥٩ - ٦٠ . (٢) مذكرات نقولا ترك ، ص ٣٠ - ٣١ .

إضفاء الطابع القومي عليها . ولا يغيب عن الذهن في هذا المجال أن المجتمع المصري في القرن الثامن عشر كان مجتمعاً دينياً خالصاً غلبت عليه الثقافة والآراء الدينية ، فكانت الهناتات التي ردها الثوار هناتات دينية بحجة ، لا تمت بأية صلة إلى الشعارات أو المفاهيم القومية . ويصور الجبرتي الموقف عند بداية ثورة القاهرة فيقول : « وأصبحوا [أي العامة] يوم الأحد متحزبين ، وعلى الجهاد عازمين ؛ وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح ، وآلات الحرب والكفاح ، وحضر السيد بدر وصعبته حشرات الحسينيه ، وزعر^(١) الحارات البرانيه ؛ ولهم صياح عظيم ، وهول جسم ؛ ويقولون بصياح في الكلام : نصر الله دين الإسلام »^(٢) . وتتفق رواية الجبرتي مع رواية نقولا الترك في تأكيد هذا الشعور الإسلامي ، فيقول الترك في مذكراته عن بداية الثورة : « وأهل مصر حين نظروا أن أهل المنصوره قاموا ضد الفرنساوية ، وقتلوا الذين كانوا عندهم ، ولا جرى عليهم خلاف ، وكذلك أهل إقليم دمياط ، ولا جرى عليهم شيء ، فدبروا أهل مصر هذا التدبير الآتي ذكره ، وهو انه في ذات يوم نهار الأحد ، في عشرين ربيع آخر ، نزل أحد المشايخ الصغار ، وكان من مشايخ الأزهر ، وبدا ينادي في المدينة ، ان كل مومن موحد بالله عليه يجامع الأزهر ، لان اليوم ينبغي لنا أن نغازي في الكفار ، وكان اغلب أهل البلد معهم الاس بذلك »^(٣) . ومن الجدير بالذكر أن نقولا الترك لم يتحرج عندما أطلق لفظه « الكفار » على الفرنسيين ، فلقد كان يصف مشاعر الناس وأحاسيسهم وصفاً دقيقاً ، كما كان مدركاً أن مصر كانت جزءاً من أرض السلطان ، زعيم الإسلام والمسلمين في ذلك الوقت .

(١) يعني أنما نوي شرمة ، والفرد (زعرور) أي . بي . الخلق كما جاء في الفيروزايدى (مجد الدين) ؛ العاموس المحيط مادة (زعرور) ، العامة الخامسة ، شركة فن الطباعة .

القاهرة بدون تاريخ ؛ وانظر أيضاً : Ozy, R., Supplément aux dictionnaires Arabes, 3ème édition, I, 592, Leyde, Paris ؛ فقد فسر الزاعر - أو الزعرور -

يعني الخسيس الدنيء (vaurien) أو الشاطر أي الخبيث الفاجر (filon) .

(٢) عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٢٥ . (٣) مذكرات نقولا ترك ، ص ٢٨ .

ويستخلص الباحث من روايتي الجبرتي ونقولا الترك ثلاث اتجاهات حددت موقف سكان القاهرة من هذه الثورة :

أولاً : إن الدعوة إلى الاشتراك في الثورة كانت مقصورة على « المؤمنين الموحدين بالله » وهو وصف ينطبق على سكان القاهرة دون سواهم .

ثانياً : إن الجامع الأزهر كان مكان حشد التجمعات الإسلامية تتلقى فيه الأوامر ، أو الأسلحة ، أو الذخائر من قادة الثورة .

ثالثاً : إن الحرب التي خاضها أهل القاهرة المسلمون ، كانت حريب جهاد ديني ، استهدفت الانتصار لدين الاسلام ، ولم يطلق فيها الثوار الهتافات التي عرفتها مصر في القرن العشرين ؛ فلم يهتفوا بالاستقلال أو بحياة زعيم الثورة ، لأن أي زعيم مصري مهما بلغت مكانته ومهيبته ونفوذه في نفوس المصريين ، كان يتضاءل مركزه إذا قورن بسلطان الدولة العثمانية ، على أساس أنه سلطان المسلمين . ويؤكد هذه الحقيقة اثنان من المؤرخين الذين عرف عنهم سلامة الحكم والتقدير ؛ فيقول الأستاذ محمد شفيق غربال : « إن التاريخ الصحيح لا يجد في الفتن الشعبية بالقاهرة والأقاليم ، إلا باعثاً إيجابياً واحداً ، هو الرغبة في العودة لما ألفه الناس ، ولا يمكن تسمية ما ألفوه استقلالاً ، وإنما اسمه الوحيد حكم المماليك تحت السيادة العثمانية »^(١) . أما الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، فهو يقول عن ثورة القاهرة الأولى : « ظل الفرنسيون يحكمون البلاد نحو ثلاث سنين ، تحقق الشعب خلالها أن هؤلاء المغيرين يخالفونه في الدين ، ويخالفونه في اللغة ، ويخالفونه في الحياة الاجتماعية التي يحياها : رأهم يحتمون عليه أموراً لم يألّفها »^(٢) . وهكذا أدت عوامل كثيرة إلى قيام الثورة ضد الفرنسيين ، وإلى زيادة الهوة بينهم وبين المصريين من بينها اختلاف الدين والزي واللغة والتقاليد . وقد عبر الجبرتي ونقولا الترك عن هذه العوامل مجتمعة بمبارات تنسم بالوضوح والندقة .

(١) محمد شفيق غربال : المنزلة يعقوب والفارس لاسكارس ، ص ١٥ .

(٢) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التلم في عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ٢١ .

ولم يقف الجبرتي ونقولا الترك عند موضوع الجهاد الديني والروح الإسلامية المنتشرة في ذلك الوقت فحسب، بل تعرضا لمشكلة أخرى هامة ظهرت إبان الاحتلال الفرنسي لمصر، وهي مشكلة التحرر النسائي. فلقد انتشر أثناء الحكم الفرنسي نوع من التحرر النسائي لم يتقبله مجتمع القاهرة، بل نظر إليه على أنه إباحية وفوضى خلقية لا تتماشى مع التقاليد الإسلامية، التي كان الحكم العثماني يحرص على احترامها حرصاً بالغاً. فقد اصطعب بعض الضباط الفرنسيين زوجاتهم أو عشيقاتهم إلى مصر، ويقدر بعض المؤرخين عددهن بثلاثمائة سيدة تقريباً^(١). وقد عاشت تلك الزوجات أو العشيقات في مصر حياة متحررة من قيود مجتمع شرقي إسلامي محافظ، وكن يشبعن ما كانت تهفو إليه نفوسهن من كل ما هو جديد وطريف. وكتب الجبرتي عن الحرية التي مارستها السيدات الفرنسيات في شوارع القاهرة، وعن ملابسهن، وعن مداعبتن للعامة وهن يركبن الخيول، فراح يقول: «ومنها تهرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء، وهو أنه لما حضر الفرنسيين إلى مصر، ومع البعض منهم نساؤهم، كانوا يشون في الشوارع مع نساؤهم وهن حامرات الوجوه، لابسات الفستافات، والمناديل الحرير الملونة، ويسدلن عسلى مناكين الطرح الكشميري والمزركشات المصبوغة، ويركبن الخيول والخيول، ويسوقونها سوقاً عنيفاً، مع الضحك والقهقهة، ومداعبة المكارية معهم، وحرافيش العامة...»^(٢). وبالإضافة إلى هذا، كانت السيدات الفرنسيات يراقصن الرجال في ميدان الأزبكية في أثناء المهرجان الكبير الذي أقامه الجيش احتفالاً بذكرى قيام الجمهورية.

أما العنصر الثاني من النساء المتحررات في مصر فكان يتمثل في السيدات التركيات واليونانيات والأرمنيات ومن إليهن، وقد كن زوجات أو مستولدات أو جوارى للأسراء المالك والكثاف، جيء

(١) محمد فؤاد شكرى: عبدالله جحاك ميتو وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة، ١٩٥٢.

ص ٥٧٢.

(٢) عجائب الآثار، ج ٣، ص ١٦١.

بين إلى مصر وأقن في قصور كانت غاية في الروعة والبهاء ، وعشن حياة مترفة ناعمة باذخة ، وارتدين أرقى أنواع الملابس الحريرية المستوردة من مصانع ليون ، والملابس الصوفية وغيرها ، وقد قتل عدد كبير من أزواجهن أو أسياذهن في المعارك التي خاضوها ببالة ضد الفرنسيين ، وارتفع عدد القتلى منهم في معركة امبابية ، وتشقت شمل العائلات المملوكية ، وانطلقت السيدات إلى حياة التحرر ، بعد أن كن يقضين أحلى سنوات العمر وراء التبريات ، لا يراهن أحد من الأفراد سوى الأغوات الطواشية الذين يقومون على خدمتهن . وقد عاشت تلك السيدات بعد زواجهن من الفرنسيين حياة أوروبية مترفة منعمة ، وخرجن سافرات في صحبة أزواجهن ، وكن يذهبن معهم إلى منتدى الجيش الفرنسي المسمى تيفولي (Tivoli) (١) في ميدان الأزبكية وإلى غيره من أماكن اللهو والتسلية .

كما كانت الإماء (الجوارى السود) عنصراً ثالثاً متحرراً إلى أبعد حدود التحرر في مدينة القاهرة ، وكن أيضاً يعشن في قصور الأمراء المماليك والكشافة ، وانطلقن من إisar الرق ، وكن أوفر عدداً ، وأكثر بهراً في نظير أسلوب حياتهن . وقدم الفرنسيون لهن الملابس الأوروبية مارديبا ، وقدموا لهن الخيول فركبها ، وكن يغادرن منازلهن في أي وقت ، ويطلقن بسوارع القاهرة ، سافرات الوجوه ، تبدو عليهن الأناقة في ملابسهن وزينتهن ومشيتهن وحركاتهن . ويصور نقولا الترك هذا الوضع تصويراً دقيقاً ، فيقول : « وفي خمسة وعشرين ربيع ، عمل لهن مولد النبي بشنك عظيم ، بزيادة عما كان يصير في مدة الغزو . وكانت في كل مواسم الإسلام والأعياد والمولد وجير بحر النيل ، تصنع الفرنساوية احتفالاً عظيماً ، وتضرب مدافع كثيرة ، وحراقات عظيمة ، التي كانت تصير في مدة الاسلام ، وكل ذلك لكي يجذبهم إلى محبتهم . وأما ما كنا أشرنا . أبقى ، كانت قلوبهم بافرت منهم ، مع أن غالب الفرنساوية وأكثرهم

(١) ح . لويستوفر ميرواد : بونايرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، القاهرة . ١٩٦٧ ، ص ٢٢١ .

كانوا أشهروا ذواتهم بالاسلام ، وبدوا يتعلموا العربية ، ويدرسوا الكتب والقران الشريف ، وكانت بيوتهم مشعونة من بنات الاسلام ونسائهم ، لا سيما من الجوارى البيض ، الذين كانوا في بيوت الفز المالك . وأما الجوارى السود ، فكانوا بزياده ، وكانوا يلبسوم مكسم بلاد الافرنج ، ويركبوم الخيل ويدوروا في المدينة مكشوفين الوجوه جهاراً . وكانت حريت مطلقة إلى جنس أنثى والبنات ، وخرجت النساء من بيوتهم خروجاً عظيماً ليكون أن المجلس الفرلساوي له مداخلة وموانسة ومسايرة مجلس النساء بنوع آخر على باقي الجنوس الموجوده في العالم بأسره .^(١) ويتفق الجبرتي في روايته عن الإمام مع نقولا الترك إذ يقول « وأما الجوارى السود فإنهن لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى ذهبن إليهم أفواجا ، فرادي وأزواجاً ، فنظن الحيطان ، وتسلقن إليهم من الطيقان ، ودلوم على مخبات أسيادهن ، وخبايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك »^(٢) .

ثم جاء عنصر رابع هو زواج الفرنسيين من المصريين المسلمات . ويكشف الجبرتي عن التبرج والفساد ودوافع هذا الزواج في قوله :

« فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر وحاربت الفرلنيس بولاق وفتكوا في أهلها ، وغنموا أموالها ، وأخذوا ما استعمنره من النساء والبنات ، صرن مأسورات عندهم ، فربهن بذي نسايتهم ، وأجروهن على طريقتهن في كامل الأحوال ، فخلق أكثرهن نقاب الحياء بالكلية ، وقد داخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر ، ولما حصل بأهل البلاد من الذل والهوان ، وسلب الأموال ، واجتماع الخيرات في حوز الفرنسيين ومن والام ، وشدة رغبتهم في النساء وبخسوعهم لهن ، وموافقة مرادهن ، وعدم مخالفة

(١) مذكرات نقولا ترك . ص ٦٠ .

(٢) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

هواهن ، ولو شتمته أو ضربته بغاسومتها ، فطرحن
الحشمة والوقار ، والمبالاة والاعتبار . واستملن
نظراءهن ، واختلسن عقولهن ليل النفوس الى الشهوات
وخصوصا عقول القاصرات . وخطب الكثير منهم بنات
الأعيان ، وتزوجوهن رغبة فى سلطانهم ونوالهم ؛
فيظهر حالة لمقد الاسلام ، وينطق بالشهادتين لأنه ليس
له عقيدة يخشى فسادها ، وصار مع حكام الأخطاط
منهم النساء المسلمات ، متزيات يزيهن ومشوا معهم فى
الأخطاط للنظر فى أمور الرعية . والاحكام المادية ،
والأمر والنهى والمناداة ، وتمشى المرأة بنفسها أو معها
بعض أترابها وأضيافها على مثل شكلها ، وأمامها
القوامة والخدم . وبأيديهم العصي يفرجون لهن الناس
مثل ما يمر الحاكم ، ويأمرن وينهين فى الأحكام» (١) .

ومكذا نظر الجبرتي وسكان القاهرة الى هذا الزواج
المختلط ، والى تحرر المرأة المسلمة على أنها نوع من الرذيلة . وقبيل
شاركهم نقولا الترك هذا الرأي ، فعبر فى مذكراته عن الاستياء
الشديد الذى عم المصريين بسبب حياة الخبلاعة فى القاهرة .
وسمى أولئك المصريات « نساء كثيرات من الإسلام » ، وقال
« خرجت النساء خروجا شنيعا مع الفرنسيين ، وبقيت مذبذبة
مصر مثل باريس فى شرب الخمر والمسكرات والأشياء التى
لا ترضى رب السموات » (٢) . ويقول نقولا الترك فى مجال

(١) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ١٦٢ .

(٢) مذكرات نقولا ترك ، ص ٣١ .

آخر - وهو فى هذا يتفق فى الرأى مع الجبرتى - ان المصريين لم يهتموا اطلاقا وجود الفرنسيين فى القسامة ، ولا سيما اذا كانوا يرون نسايم وبناتهم مكشوفين الوجوه . مدلوكن من الاقرنج ، جهارا ماشيين معهم فى الطريق . ناءين قاعدين فى بيوتهم ، فكانوا يكادوا أن يموتوا من هذه المناظر . وناهيك تلك الخماير التى اشتهرت فى كامل أسواق المدينة جهارا حتى وفى بعض الجوامع أيضا ، هذا الرويا والمنظر كانت تجعل الاسلام يتنفسوا الصعداء ، ويطلبوا الموت فى كل ساعة . ولكن فى مدة الفرنسيات كانت الناس الدون فى أحسن حال من يباعين . وشيالين ، وأرباب صنایع ، وحمير ، وسياس ، وقوادين ، وسأ خوارج . وبالنتيجة الاناس الأديا كانوا منشرحين ، وسبه كان اطلاق الحرية (١) .

واذا كان هناك اتفاق فى الرأى بين الجبرتى ونقولا الترك حول بعض القضايا الدينية والاجتماعية ، الا أننا نجد ههما يختلفان فى تفسيرهما أو نظرتهما لبعض الأمور السياسية . ونسوق فى هذا المجال مثلين للدلالة على الاختلاف فى وجهات النظر بينهما : يتعلق الأول بوساطة العلماء لدى نابليون أثناء ثورة القاهرة الأولى : ويرتبط الثانى برأيهما فى محمد على . وفى خلال ثورة القاهرة ، تملك نابليون بوناپرت رغبة قوية فى الانتقام من الجامع الأزهر ومن رجاله ومن يلوذ به . فأصدر أمره فى ٢٣ أكتوبر عام ١٧٩٨ بتحطيم بعض أعمدة الجامع

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٣٦ .

الأزهر أثناء الليل فى محاولة منه لهدمه - وقد دفع بونايرت الى اتخاذ مثل هذا القرار ذلك الدور القيادى البارز الذى كان يضطلع به الأزهر فى الحياة المصرية السياسية والدينية ، اذ كشفت هذه الثورة لتابليون مدى قدرة الأزهريين على تحريك الجماهير ثوريا ودينيا - الا أننا نلاحظ أن الأزهر لم يتم هدمه ، ونلاحظ أيضا أن المصادر الفرنسية والعربية قد التزمت الصمت ازاء هذا الأمر الحربى الذى أصدره نابليون بونايرت - ونرجح أنه راجع موقفه بعد أن هدأت هواجسه قليلا ، بالاضافة الى ما تجدد من عوامل خففت الى حد ما من فورة غضبه ، منها سعى كبار علماء الأزهر أعضاء الديوان الى مقابله فى مقر قيادة الجيش الفرنسى -

وبعد أن سيطر الفرنسيون على الموقف فى الأزهر ومنطلقاته ، استقبل بونايرت المشايخ أعضاء الديوان ، والبنى فيهم خطبة طويلة جمع فيها بين التقريع واللوم ، وعلان الصفح عن سكان القاهرة ، وكان مما جاء فى كلمته أنه علم أن الموقف معظم المشايخ كان يتسم بالضعف ، ثم قال : انه يجب أن يمتثل أن أعضاء الديوان لم يشاركوا مشاركة فعالة فى اشغال الثورة ، ثم مضى يقول لهم ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يمتثل بمقتضى شديدا اثاره الفتن ونكران الجميل - وطلب منهم أن يذهبوا الى الجامع ويعملوا على تنظيقه - ورد اليهم المصاحف التى استولى عليها الفرنسيون وأعلن أنه لا ينبغي الانتقام من سكان القاهرة - واستلم المشايخ المصاحف لاعادتها الى الجامع الأزهر ، وحمل كل شيخ مجموعة منها ، وذهبوا الى الجامع الأزهر ودخلته معهم

الجماهير ، ورفعوا منه الجثث . وبعد أن تم تنظيقه صعد الشيخ عبد الله الشرفاوى المنبر وخطب فى الجماهير ، ونقل اليهم تصريحات بونابرت ، وتتفق رواية بونابرت (١) فى اطارها العام مع رواية عبد الرحيم الجبرتي ، اذ يقول الجبرتي

« وأصبح يوم الأربعاء (الموافق ٢٤ أكتوبر عام ١٧٩٨) فركب فيه المشايخ أجمع ، وذهبوا الى بيت صارى عسكر وقابلوه . وخاطبوه من العفو ولاطفوه؛ والتمسوا منه أماناً كافياً ، وعفوا ينادون به باللغتين شافياً . لتطمئن بذلك قلوب الرعية ، ويسكن روعهم من هذه الرزية ؛ فوعدهم وعداً مشوباً بالتسويق ، وطالبهم بالتبيين والتعريف؛ ومن تسبب من المتعممين فى إثارة العوام، وحرضهم على الخلاف والقيام؛ فبالطوه عن تلك المقاصد، فقال على لسان الترجمان نحن نعرفهم بالواحد ؛ فترجوا. عنده فى اخراج العسكر من الجامع الأزهر ، فأجابهم لذلك السؤال ، وأمر بإخراجهم فى الحال ؛ وأبقوا منهم السبعين ، أسكنوهم فى الخططة كالضابطين ؛ ليكونوا للأمر كالراصدين وبالأحكام متقيدين .» (٢) .

أما نقولاً الترك ، فيذكر رواية تتعارض مع ما جاء فى كل

(١) Napoléon Ier - Guerre d' Orient . Campagnes d' Egypte et de Syrie, 1798-1799 . Mémoires pour Servir à l' histoire de Napoléon dictées par lui-même à Sainte Hélène et publiées par le général Bertrand, Paris, 1847, PP : 255-256

(٢) مذكرات نقولاً ترك . ص ٢٩ - ٣٠ .

من مذكرات بونايرت ويوميات الجبرتي ؛ فيقول عن وساطة :
العلماء :

« فقامت العلما ، وجات لعند أمير الجيوش ، ودخلوا
على يديه ورجليه ، وترجوه أن يسمح لهم بقيام المعسكر
من الجامع المذكور ، فلم قبلت رجاواتهم ، ووبخهم التوبيخ
الكلي ، فهم انكروا ان ليس عندهم علم ولا خير بالذي
حصل ، فما امكن ان يقبل رجاؤهم فراحوا وارسلوا له
الشيخ محمد الجوهري ، فهنأ الشيخ ، كان من العلما الكبار ،
ولكن كان متعبد متوحد ، وفي كل حياته ما قابل احد
من الحكام ، ولا يقبل رشوة ، ولا هدية من حاكم ، وفي
مده الغز قط ما قابل احد منهم ، بل كانوا يطلبون رضاه
ودعاه وهو في بيته . فهذا الشيخ توجه بذاته وقابل
امير الجيوش . »

وقال له انا قط في حياتي ما ترجيت حياكم . ولا
قابلت ظالم ، والان اتيت اليك ، فلاجل باخري افرج عن
الأزهر لكي ارضا عليك وادعيلك . فانشرح منه امير
الجيوش ، وامر برفع المعسكر من الأزهر ، وخامس يوم
اطلق المنادى بالامن والامان ، وفتحت البلد ثانية ٠٠٠» (١)

الا أنه يبدو لنا صعوبة الأخذ برواية تقولا الترك عن وساطة
الشيخ محمد الجوهري ، فقد كانت تربط هذا الشيخ الوقوف

(١) مذكرات تقولا ترك ، ص ٢٩ - ٣٠ .

بالجبرتي أو ثقب الصلوات والمعدنية وإزالة سائر ما كان عليه . وذكر
الجبرتي في وفياته عام ١٢١٥ هـ ترجمة حافية (١) وذكر
مناقبه وأشاد بامتيازاته الفاضلة وعلمه ورشده . ولما لم يثر
— لا من قريب أو بعيد — الى وساطته لدى بونابرت . من اجل ذلك
الجامع الأزهر من الجنود الفرنسيين وإعادة فتح أبوابه للعلماء
والمجاورين . نرى انه هذا " "ة له كانت صحيحة لما تردد
الجبرتي في ذكرها بإحدى ابرازها ابرازا قويا خاصة وأن
الجبرتي سجل للشيخ الجوهري مواقف هامة ومشرفة تتصل
بمشيخة الأزهر ، وكل ما سطره الجبرتي عن حياة الشيخ
الجوهري خلال الحكم الفرنسي لا يتعدى قوله : « ولم يزل وافر
الحرمة ، معتقدا عند الخاص والعام ، حتى حضر الفرنسيون
واختلت الأمور ، وشارك الناس في تلقي البلاء ، وذهب ما كان
له بأيدي التجار ، ونهب بيته وكتبه التي جمعها ، وتراكت
عليه الهموم والأمراض ، وحصل له اختلاط ، ولم يزل حتى توفي
يوم الأحد حادي عشرين شهر القعدة سنة تاريخه ، بجوار براجون ،
وصلى عليه بالأزهر في مشهد حافل » (٢) . ومن الملاحظ أن
بعض الذين كتبوا في تاريخ مصر الحديث قد أخذوا برواية
نقولا الترك بشكل حرفي من غير أن يعنوا بمناقشة جوانبها
المختلفة ، ونرى أن مجرد ترددهم لوساطة الشيخ محمد الجوهري

(١) عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٦٤ — ١٦٦ .

(٢) عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

لا يعبر تلك الواقعة ما لم تقم أسانيد قوية لتأييدها (١) .

أما عن رأى نقولا الترك والجبرتى فى محمد على وحكمه ، فقد عبر كل منهما عن وجهة نظر متعارضة تماما مما يكسب التاريخ المصرى الحديث صبغة هامة . فالجزء الذى كتبه نقولا الترك مكملًا للحملة الفرنسية ويصل بالقارىء الى شهر أغسطس عام ١٨٠٤ يمكن الباحث من الوقوف على معلومات تتصل بأوائل ظهور محمد على ، وفيه يبدى نقولا الترك تفاؤله وحسن ظنه به . بل ان العبارات التى كتبها عنه تتسم بالمدح المتزايد . والتفخيم المتناهى فيقول مثلا : « وأما ما كان من أمر السارى ، عسكر محمد على ، صاحب المقام العلى ، والكوكب الجلى ، فانه : تمكن من مصر ، وساعده النصر ، ونال مرامه ، وقهر اخصامه ، وكان رب مكيدته ، وامراه سيده . فهذا ما تم بتقدير المزين .

(١) مما يضعف رواية نقولا الترك ويثير حولها المزيد من الشكوك ، ان علماء الأزهر أعضاء الديوان أذاعوا فى نفس اليوم الذى قابلوا فيه بوناپرت بيانا الى سكان القاهرة ، فرروا فيه أن بوناپرت استجاب لشفاعتهم وطلبوا من السكان الاخلاص الى السكينة ، تجنباً لسفك مزيده من الدماء وحفظاً لعائلاتهم ، وابقاء على دينهم ، انظر : غرائب الآثار ، ج ٣ ، ط ٣ ، ورائجع أيضا هذا المنشور فى : عبد الرحمن الرحمن ، تاريخ الحركة الأثارية ، ١٤ / ٣٨٠ .

La Jonquière C, L' Expédition d'Eg-pte. 1798-1801. Paris : 1907, P. 285.

وبما هو جدير بالذكر أن هذا البيان قد كتب بإيحاء من بوناپرت شأن كل البيانات التى أذاعها علماء الأزهر أعضاء الديوان سواء على عهد بوناپرت أو كليبر أو مينو .

المعلم ، (١) - والواقع أن نقولا الترك لم يشهد من حكم محمد على شيئا فهو لم يمكث بمصر بعد عام ١٨٠٤ إذ غادرها عائدا الى لبنان ، ولم يشهد أو يدرك التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي حدث في البلاد خلال عهده . ولكن نقولا الترك - قبل أن يعود الى لبنان - أسس في مصر علاقات طيبة في أوساط « الشوام » وأكثرهم من التجار وكتاب الدواوين ، فبقى على معرفة بشؤون البلاد وامكانياتها الحربية والسياسية والاقتصادية . وهكذا كان نقولا الترك يميل الى محمد علي ويقدره حق قدره ، وربما أدى ذلك - على الأرجح - الى ميل الأمير بشير الشهابي الثاني الى محمد علي واستعداده للجوء اليه والاعتماد عليه (٢) .

لقد شهد نقولا الترك فترة المراع التي أعقبت خروج الحملة الفرنسية من مصر ، فتحدث عن المماليك ومحاربة محمد على لهم ، وكان وصفه ينبض بالتعاطف والتأييد للجهد الذي قام به محمد على . ونسوق في هذا المجال فقرة من الفقرات الكثيرة التي كتبها حول هذا الموضوع فيقول :

« وفي أربعة عشر يوم من هذا الشهر نهار الأحد ، تقدمت الفز البحريين ، وسارى عساكرهم الامير ابراهيم بيك ، وعثمان بيك البرديسى ، وباقي السناجق والكشاف والمماليك

(١) يذكريات نقولا ترك ، ص ١٨٩ .

(٢) أسد رستم : بشير بين السلطان والعزيز . القسم الاول ، الطبعة الثانية - بيروت ١٩٦٠ ، ص ١٥ .

مع طموش العربان ، فخرج لهم ذلك الهمام السارى عسكر
محمد على ، وهو كالاسد الدرغام ، وساقى الارناؤوط ،
والسكمان ، ونشر الاعلام ، واصطفت الرجال للقتال ، ونسق
غراب الوبال ، وتقدمت الفرسان للميدان ، وظهرت الشجعان ،
وبرزت الغزا ، والجهاد والحرب والجلاد على الخيول الجياد ،
وانطلقت المدافع ، واشتدت المعامع ، وتلاطما الفريقان ،
وامتزجا العسكران ، ولعب الهندوان ، ولعلع الزال ،
وتناثرت الجماجم من العرب والأعاجم ، وسال الدماء على
الرمال ، وزاد النكال واشتد الجدال وامتد القتال ، واتصل
الضرب والطعان ستة ساعات من الزمان ، وكان يوما يققع
المرارة من شدة الحرارة ، لانه كان واقعا فى عاشر يوم من
شهر تموز (يوليو) والشمس قد يبست الماء فى الكوز
وضاقت النفوس ، وكل من الحرب كل قرم عبوس ، وتزاحمت
الارناؤوط . وتجمعت جمعا غير مفروط ، الى ان بلغ حجمها
اربعة الاف مقاتل ، وكان الغز مقدار الف فارس غير
القبائل ، فلم تستطع الثبوت أمام هؤلاء الرثوث ، فولوا
منهينين ، وسعوا راجعين ، الى ارض بهتيين ، من بعد ما
فقد منهم عدة من الفرسان ، ولم تنفعهم من هذه الحرب
طموش العربان » (١)

• 117. 110, - . 2. 2 1 (1.1. 1)

فى عبارات تؤكد ما سبق أن أوضاعه وهو ميد وتقديره لمحمد على . فيقول : وفي ٢٤ شهره من بعد رحيل المر رحل السارى عسكر محمد على بجميع العساكر الى القاهرة بيمين ظافرة ومعصية وافرة وامن واطمينار وعر وسلطان وانفتحت الطرقات الامنية وانكشفت الغمة من المدينة . وتواردت الفلاز الى القاهرة من البلاد القريبة ، (١) . وهكذا لم يشهد نقولا الترك احداث مصر بعد عام ١٨٠٤ . فتوقفت روايته عند فترة الفوضى والاضطراب والصراع والتي انتهت بتولى محمد على حكم مصر فى عام ١٨٠٥ .

اما رواية عبد الرحمن الجبرتى عن حكم محمد على فهى اعمق واشمل لاسيما وانه عاصر ما يقرب من النصف الاول من حكم محمد على . واذا كان نقولا الترك قد قدر محمد على كل التقدير ، فان الجبرتى قد وقف من حكم محمد على موقف المأوضة . فلقد استند حكم الجبرتى على ما شهدته من عصر محمد على على أساس اخلاقى ، ومن منطلق انتمائه الى الفئات التى مستهتأ اجراءات محمد على الصارمة كالملتزمين وكبار حائزى الاراضى وأثرياء المشايخ والماليك . فالجبرتى - مثلا - كان ميالا للماليك وكان يحترم الكثير منهم ، وبخاصة ابراهيم بك ومحمد بك الالفى . وأبلغ ما يصور أخيه لمحمد الالفى وكرهه لمحمد على تلك العبارة التى أجراها على لسان محمد الالفى عندما اشتد به المرض فيقول : « لم يزل [الالفى] سائرا حتى وصل الى

(١) مذكرات نقولا ترك . ص ٢١٧ .

٢ - قاطر شبرامنت ، فنزل على علوة هناك ، وجلس عليها .
 ٣ - به لهاجس والقهر ، ونظر الى جهة مصر وقال : يا مصر
 اعلى الى اولادك وهم حولك مشتتين ، متباعدين ، مشردين ،
 واستوطنك أجلاف الاتراك واليهود ، وأراذل الارنؤد ، وصاروا
 يقبضون خراجك ، ويحاربون اولادك ، ويقاثلون أبطالك ،
 ويتأومون فرسانك ، ويهدمون دورك ، ويسكنون قصورك ،
 ويفسقون بولدانك وحورك ، ويطمسون بهجتك ونورك . ولم
 يزل يردد هذا الكلام وأمثاله ، وقد تحرك به خلط دموى ، وفجئ
 الحال تقايا دما وقال : قضى الأمر ، وخلصت مصر لمحمد على ،
 وما ثم من ينازعه ويغالبه ، وجرى حكمه على المماليك المصرية ،
 وما أظن أن تقوم لهم راية بعد اليوم » (١) . لقد دافع الجبرتى
 عن المماليك الذى لقبهم « بالامراء المصرية » واعتبر محمد على
 ورجاله دخلاء على البلاد . كما أنه لم ينع على الألفى اتصاله
 بالانجليز . بل انه « عندما سافر الى بلادهم تهذبت أخلاقه
 بما اطلع عليه من عمارة بلادهم وحسن سياسة أحكامهم وكثرة
 أموالهم ورفاهيتهم وصنائعهم وعدلهم فى رعيتهم مع كفرهم » (٢) .

وهكذا لم يحفل الجبرتى بالتغيير وبواعثه ، بل أخذ يقيس
 الامور بمقياس الاخلاق وحدها . لقد تغنى الجبرتى بالمعدل ،
 أى اقامة الشريعة والرفق بالرعية ، وماجم ظلم الحكام . فلم
 يقدر الجبرتى كنه هذا التغيير ومغزى السياسة التى اتبعها محمد

(١) عجائب الآثار - ج ١ - ص ٢٨ .
 (٢) المصدر السابق - ج ١ - ص ١٢ .

على فلقد وقف تاريخه عند عام ١٨٢١ ولم تكن سياسة محمد علي قد اتصحت ابعادها واثارها بعد . فاتهم محمد علي بأنه قد اعتدى على « مساتير الناس وأخلق البيور المفتوحة لار في طبعه داء الحقد والشرة والطمع والتألع لما في ابرى الناس وأرزاقهم » . فكان يعتقد ان الشغل الشاغل لمحمد علي هو « تحصيل المال والمكاسب وقطع ارزاق المسترزقين والحجج والاحتكار لجميع الاسباب . ولا يتقرب اليه من يريد قربه الا بمساعدته على مراعاته ومقاصده ، ومن كان بخلاف ذلك فلا دخل له مطلقا . ومن تجاسر عليه من الوجهاء بنصح او فعل مناسب ، ولو على سبيل التشفع حقد عليه . وربما أقصاه وعاداه معاداة من لا يصفو أبدا » . وعرفت طباعه وأخلاقه في دائرته وبطائنه فلم يمكنهم الا الموافقة والمساعدة في مشروعاته اما رهبة أو خوفا على سيادتهم ورياستهم ومناصبهم ، واما رغبة وطمعا وتوصلا للرياسة والسيادة » .

ولا غرو فقد شمت الجبرتي في النهاية التي آل اليها السيد عمر مكرم ، اذ اعتبر ذلك عقابا سماويا له لأنه لعب دورا أساسيا في تولية محمد علي الحكم ، ثم فقد ساعد على تولية « ظالم » فاستحق بذلك العقاب . وأوضح الجبرتي أن محمد علي عمل بذكاء وحذر شديد لاستمالة عمر مكرم نحوه ، ويذل له الوعود الخلافة بأنه اذا أتيح له حكم مصر فسيكون حريصا على التزام العدل والبعد عن المظالم . ويعبر الجبرتي عن خداع محمد علي بعبارات قوية اذ يقول : « وانتصر محمد علي بالسيد عمر مكرم النقيب والمشايع والقاننى ... » ومحمد علي يدهن السيد عمر

سرا ، ويتملق اليه ، ويأتيه ، ويراسله ، ويأتي اليه في أواخر الليل وفي أوساطه ، مترددا عليه في غالب أوقاته ، حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاودة والأيمان الكاذبة على سيره بالمعدل ، وإقامة الأحكام والشرائع ، والاقلاع عن المظالم ، ولا يفعل أمرا الا بمشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه ، وأخرجوه ، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن ، فيتورط المخاطب [أى عمر مكرم] بذلك القول ، ويظن صحته ، وأن كل الوقائع زلايية » (١) .

وهكذا رسم الجبرتي صورة صادقة الى حد كبير عن محمد على في هذه السنين الأولى من حكمه . ورغم أن عاطفة الجبرتي نحو محمد على لم تكن عاطفة المحبة والتقدير ، الا أن أمانة المؤرخ لم تمنعه من الإشارة الى ما ذبل من عمل صالح أو نافع ، بل من الثناء عليه في بعض المواقف أيضا . فبرغم تسجيله لما حاق بالفلاحين من ظلم أثناء حفر ترعة المحمودية التى ذهب ضحيته أنكشرون ، فانه لا يتردد فى الاشادة ببعض الأعمال الجليلة التى قام بها محمد على ، فمن ذلك - مثلا - حديثه عن دار الصناعة وانشائها فقال فيها انها « دار صناعة عظيمة » (٢) . كما سجل لمحمد على أنه أصبح منطقة فسيحة من الأراضى فى مديرية الشرقية ، تعرف باسم رأس الوادى ، ونقل كثيرين من فلاحى هذه المديرية ، الذين لا يملكون أرضا ، فاستوطنوا هذه

(١) عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٣٢ .

(٢) عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٢٩١ .

الأرضى المستعملة وزرعوا أشجار النوت وإقاموا فيها أكثر من
الف. اقية الميرى . وما ذكره البرقي من السمات القابلة التي
سجلها لمحمد على تشجيعه أبناء مصر وفتح أبواب التعليم أمامهم ،
فلقد علم محمد بن علي أن مصر يا « دن أولاد البلاد » يدعى حسين
شلبى عبوة . اخترع آلة لضرب الأرز وتبييضه لا تحتاج الى جهد
كبير . فتأمله اليه وأعطاه مالا وأمره بأن يسير الى دريا. ليقوم
مصنعا تستخدم فيه هذه الآلة التي اخترعها . وأمر بأن يسلم
اليه ما يحتاجه من الأخشاب والحديد وأدوات البناء . فلما أقامه
حسين عجوه ونجحت آله ، أمر بإقامة مصنع آخر فى رشيد وأنعم
عليه بمال مكافأة له . ثم سب محمد بن علي لا عهد المصريين من قدرة
ونشاط ، فأمر بإنشاء مدرسة فى فناء قصره ، جمع فيها طائفة
من الصبية المصريين ومن مماليكه ، وخصص لهم معلمين ، بعضهم
من الأوروبيين . وأحضر لهم الأدوات الهندسية من انجلترا ،
وخصص لكل صبي راتبا شهريا وكسوة . وكانت هذه بداية
مدرسة « مهندس خانة » . وهكذا نجد أن الجبرتي لم يظلم محمدا
عليا ، ولم يغمطه قدره ولم ينشر شروره ويطلو خيره ، بل كان
منصفا أميناً ، يذكر ما له وما عليه . ولقد وصف محمد بن علي بأن
له « مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان فلو وفقه الله
لشئ من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة لكان
أعجوبة زمانه وفريد أوانه » .

ويتضح من هذه الدراسة المقارنة أن هذين المصدرين
يعالجان مرحلة هامة من مراحل التاريخ المصرى فى مطلع القرن

التاسع عشر . فقد عاصرا فترة الحملة الفرنسية وغطيا أحداثها المتلاحقة ، وانعكاساتها المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية على المجتمع المصري ، مما يجعلهما أهم مصدرين لا غنى لأى باحث عن الرجوع اليهما والاعتماد عليهما فى رسم الصورة الحقيقية لتاريخ مصر فى تلك الفترة . كما أوضحنا أثناء معالجتنا لهذا الموضوع الأهداف التى دفعت كلا من عبد الرحمن الجبرتي ونقولا الترك الى الاقدام على كتابة تاريخيهما ، وأوضحنا بالمثل مفهوم كل منهما عن التاريخ ومنهجه ، وأثر البيئة التى عاشا فيها على تفسير الاحداث التاريخية التى كتبها . ولقد اتبع عبد الرحمن الجبرتي ونقولا الترك طريقة تكاد تكون متقاربة فى كتابة التاريخ وهى طريقة اليوميات والحوليات ، الا أن الجبرتي اهتم أيضا - بالاضافة الى سرد الاحداث التاريخية - بتراجم الشخصيات البارزة فى المجتمع فى كل عام . وقد أوضحت هذه الدراسة أنه برغم اتفاق الجبرتي ونقولا الترك حول بعض المسائل الدينية والاجتماعية التى نتجت عن مجيء الحملة الفرنسية ، الا أنهما اختلفا فى تفسير بعض الأمور السياسية ، وقد عرضنا لبعض الأمثلة للدلالة على ذلك . ومن أهم النتائج التى أبرزتها هذه الدراسة المقارنة هو أن مؤلفي الجبرتي ونقولا الترك يعتبران مصدرين وثائقيين عن أحداث التاريخ المصري إبان الحملة الفرنسية . وفى ضوء هذه الأهمية ركزت هذه الدراسة على مقارنة مقتطفات نصية من المصدرين لتفسير رأى كل من الكاتبين فى الأمور والقضايا التى طرأت على التاريخ المصري فى تلك الفترة ، وما سجله من حقائق هامة بالنسبة للمهتمين بدراسة تاريخ مصر فى تلك المرحلة .

٢ - أوراق يوسف حكيكيان :

جاءت اول اشارة الى ما يعرف باسم « اوراق حكيكيان » فى كتاب جمال الدين هيورث دن (١) . ولم يلق هذه الاوراق بعد الاهتمام الكافى . ولم تقيم التقييم الموضح لأهميتها ، اذ انها تلقى أضواء جديدة على أحوال مصر خلال فترة لم تلق اهتمام المؤرخين من قبل ، وهى الفترة الممتدة من ١٨٤٠ الى ١٨٦٣ . كما تتضمن هذه الأوراق نشأة حكيكيان وانطباعاته الشخصية عن الفترة التى قضاها فى انجلترا فيما بين ١٨١٨ و ١٨٣٠ . ومن هذه الناحية مثلا ، يمكن مقارنة حكيكيان برفاة رافع الطهطاوى الذى كتب ذكرياته عن الفترة التى قضاها فى باريس ، أو أحمد فارس الشدياق الذى سجل هو الآخر انطباعاته عن زيارته لانجلترا فى فترة لاحقة . وتشتمل أوراق حكيكيان كذلك على معلومات قيمة تتصل بأعمال التنقيب الأثرى الذى نفذ فى مصر باشراف الجمعية الملكية البريطانية .

ولد يوسف حكيكيان بك فى استانبول عام ١٨٠٧ تقريبا وانحدر من اسرة أرمنية كاثوليكية . ومنذ طفولته ، كان أبوه يراوده الأمل فى ان يحصل على قسط وافر من التعليم وقد أتاحت له فرصة ايفاد ابنه يوسف الى انجلترا، وسنحت هذه الفرصة عندما قدم الى مصر وعمل مترجما فى خدمة محمد على . وفى عام ١٨١٧

An Introduction to the history of Education in Modern Egypt, London, n. d. (١)

قرر محمد على إرسال عدد كبير من أبناء العاملين في ادارته لدراسه في باريس ، ولكن حكيكيان طلب من الباشا إرسال ابنه يوسف الذى كان مقيما مع أمه في استانبول الى انجلترا ، ووافق الباشا على مطلبه هذا . وعندما وصل حكيكيان الى دوفر لم يكن يعرف سوى اللغة التركية ، وكان متطلعا شغوفًا يسيطر عليه الاحساس الذى يحس به الشاب الشرقى عند أول زيارة يقوم بها لانجلترا . وكان يشرف عليه في انجلترا مستر صمويل بريجز (Samuel Briggs) ، قنصل بريطانيا السابق في مصر ، الذى اختار له كلية (Stonyhurst) بسبب عقيدته الكاثوليكية . وحتى عام ١٨٢٤ ، ظل حكيكيان يدرس اللغة الانجليزية بالاضافة الى اللغتين اللاتينية والفرنسية وهو ما كانت تفرضه أصول دراسة اللغات الحية في ذلك الوقت .

وبعدما أتمن حكيكيان دراسة اللغة الانجليزية ، تلقى في ١١ ديسمبر عام ١٨٢٤ تعليمات من بوغوص بك ، وزير التجارة والشئون الافرنكية ، يطلب منه فيها - بناء على رغبة محمد على - ان يكرس اهتمامه في دراسة آلات النسيج نظريا وتطبيقيا ، وكذلك انشاء وبناء الطرق والكبارى والقنوات والجسور ، وبالنعل بدأ حكيكيان في الايام بهذه التخصصات اعتبارا من شهر مايو ١٨٢٥ ، وقبل عودته الى مصر ، رؤى أنه من الأنسب ان يقوم بزيارة مصانع القطن في جلاسجو لمشاهدة الطرق المستخدمة فى الغزل والنسيج فى اسكتلندا وكذلك فى مانشستر . وخلال اقامته فى مانشستر وجلاسجو لم يكل من جمع المعلومات المفيدة حول موضوع صناعة القطن .

وفي خريف عام ١٨٣١ عاد حكيكيان الى مصر وكان قد نسي تماما لغته الاصلية وخصص محمد على له مترجما ليساعده في اعماله التي عانى الشيء الكثير في سبيل تنفيذها طبقا للأفكار والدراسات الاصلية التي حصل عليها في بلد الصناعة . وعين حكيكيان « أوسطى » في محالج القطن في العروض المرصود والخرنفش ويولان والمبيضة . وخصص له تشرون طالبا من كلية القصر العيني ليتعلموا مبادئ الهندسة والحساب والآلات عن طريق مترجم عينته ادارة محمد على خصيصا لهذا الغرض .

وفي عام ١٨٣٤ افتتحت مدرسة الهندسة ببولاق ، وفي عام ١٨٣٥ أنضمت اليها مدرسة الهندسة بالقناطر الخيرية التي ضمت ثلاثين طالبا وكذلك مدرسة المناجم بنصر القديمة . وقد عين حكيكيان مديرا لمدرسة الهندسة الجديدة وأصبح عضوا رسميا في مجلس التعليم الذي افتتح عام ١٨٣٦ . وفي أواخر الثلاثينات عين حكيكيان مديرا لمدرسة العمليات ؛ وعلاوة على ذلك كان أحد مؤسسي الجمعية المصرية التي تكونت عام ١٨٣٥ وكان من أهم أهدافها تقديم الخدمات اللازمة للرحالة الاجانب الذين يمرون بمصر ، وكان بها مكتبة أيضا اتخذت مركزا رئيسيا لعقد اجتماعات أعضاء هذه الجمعية . وكان حكيكيان أكثر من مدير للجمعية التي جمعت عددا هائلا من الكتب ، وكان يهتم اهتماما خاصا بالشرق وتاريخه وجغرافيته وبلاده وعاداته ، وقامت هذه الجمعية فيما بعد بنشر الكتب ذات الاهتمامات الخاصة .

وفيما بين عامي ١٨٤٤ و ١٨٥٠ راس حكيكيان ثلاث بعثات

للبحث عن الفحم فى أجزاء مختلفة من الصحارى والجبال المصرية . وفى عام ١٨٤٩ - ايان حكم عباس حلمى الاول - عين حكيكيان رئيسا لمجلس الصحة بيد أن السرمد المزمع أرغمه على التقاعد من الخدمة فى عام ١٨٥١ ، رغم أنه فى شهر مارس من السنة ذاتها تلقى أوامر شفوية من عباس باشا بتنفيذ أبحاث علمية معينة فى وادى النيل لصالح الجمعية الملكية بلندن . وفى شهر أبريل من العام نفسه ، سعى حكيكيان الى الحصول على الحماية الانجليزية لحمايته من « العنف المحتمل وتقلب حكم الطغاة المتهور ، حيث علم أن أفرادا عديدين من كلا الجنسين قد اختفوا بفتة ولا يعلم أحد بنصيرهم » . وقد دفعته حالة الفزع هذه وارتباطاته الأسرية بأرتين بك - الذى كان محل شك الباشا - دفعته الى قضاء ساعات قلقة اضطرت الى طلب الحماية البريطانية .

وأيما ما كان الأمر ، فلم يكن لهذه المخاوف ما يبررها ، فقد واصل عمليات التنقيب عن الآثار مع المستر ليونهارد هورنر (Leonard Horner) ممثل الجمعية الملكية البريطانية حتى نهاية عام ١٨٥٦ ، عندما أتم تقاريره النهائية وجمع الديناميت اللازمة والرسوم . وعلاوة على ذلك ، فقد كان حكيكيان مشغولا فى الفترة ما بين ١٨٥٤ و ١٨٦١ بأبحاثه الخاصة التى صاغها فى مجلد واحد ، وود لو نشر كتابه فى انجلترا ، بعد ان شجعه عديد من رجال العلم الذين كان يتناقش معهم بين الفينة والأخرى . والتمس من باشا مصر - محمد سعيد باشا - أن يساعده فى مواجهة نفقات اعداد ونشر وطباعة مائتى نسخة من

الذكريات الخاصة • ووافق سعيد على دفع مبلغ ٥٠٠ جنيه ونشر
الكتاب في لندن بعنوان

"A treatise on the chronology of Siriadic movements"

ووزع على عدد معين من الاشخاص • ولم يحدد حكيكيان شيئاً عن
وضعه الاجتماعى فى مقدمة الكتاب سوى « أنه حكيكيان بك من
القسطنطينية . وسابقاً فى الخدمة المصرية » • وقد قدم ابنه
تيتو حكيكيان - فيما بعد - أوراقه الخاصة وصحفه ومراسلاته
ومذكراته ورسوماته إلخ • وهما عن الفترة ما بين ١٨٣٩ و ١٨٧٤ ،
ومعظمها بالانجليزية الى المتحف البريطانى . بلندن •

ونفع مذكرات حكيكيان فى أربع وعشرين مجلداً مصنفة
كالاتى : -

- الجزء الاول : (مخطوط ٣٧٤٤٨)

مسودات ورسوم ومذكرات عن الفترة من ٢٥ ابريل ١٨٢٩
الى ٢٢ اغسطس ١٨٤١ •

- الجزء الثانى : (مخطوط ٣٧٤٤٩) •

مجموعة من المذكرات عن الفترة من اكتوبر ١٨٤١ الى ابريل
١٨٤٤ •

- الجزء الثالث (مخطوط ٣٧٤٥٠)

استمرار الجرائد ١٨ شوال ١٢٦٠ هـ (٣١ اكتوبر ١٨٤٤)
- ١٣ محرم ١٢٦٧ هـ (١٦ نوفمبر ١٨٥٠) •

= الجزء الرابع : (مخطوط ٣٧٤٥١)

الجرائد ، ٦ فبراير - ١٤ ابريل ١٨٤٦ •

— الجزء الخامس : (مخطوط ٣٧٤٥٢)
استمرار الجرائد مع سجلات حول أعمال الحفائر الانريية
والجيولوجية وهى :

أ — جريدة ٢٢ فبراير — ١٦ اغسطس ١٨٥١ (ورقة ١) .

ب — جريدة أعمال الحفر ، ١٠ مايو — ٤ يونيو ١٨٥٣ بالالمانية
حفظها "Baron d' Erben" الذى عمل مساعدا لحيكيكان بك
(ورقة ١٠٦) .

ج — ملاحظات حول الصحراء المصرية وطبوغرافيتها (ورقة
١٧٤) .

د — وصف تفصيلي لأعمال الحفر فى ١٨٥٢ و ١٨٥٤ (ورقة
١٩٨) .

هـ — جريدة أعمال الحفر ، ١٥ ابريل — ٢٦ يوليو ١٨٥٤ (ورقة
٣٤٠) .

— الجزء السادس : (مخطوط ٣٧٤٥٣)
استمرار الجرائد وهى جريدة أعمال الحفر وملحق .

— الجزء السابع : (مخطوط ٣٧٤٥٤)
مذكرات ميدانية وكراسات رسم .

— الجزء الثامن : (مخطوط ٣٧٤٥٥)
وصف عام لأعمال الحفائر ١٨٥٢ — ١٨٥٤ .

— الجزء التاسع : (مخطوط ٣٧٤٥٦)

الجرائد عام ١٨٦٢ وهى : —

١ — جريدة الرحلة بالنيل فى فبراير ١٨٦٢ .

ب — كرة اسة رسم للرحلة ذاتها .

ح — جريدة رحلة الى انجلترا فى ١٦ مايو — ٢٢ اكتوبر ١٨٦٢ .

— الجزء العاشر : (مخطوط ٣٧٤٥٧)

رسوم للآثار التى تم الحفر بها عام ١٨٥٤ والحق بها جداول
لمناسيب مياه النيل

— الجزء الحادى عشر : (مخطوط ٣٧٤٥٨)

رسوم (بعضها بالالوان) وخطط وجداول عن الآثار المصرية
وأعمال الحفر .

— الجزء الثانى عشر : (مخطوط ٣٧٤٥٩)

مراسلات حكيكيان بك مع "L: H:,, وآخرين حول
موضوع حفائره ، ١٨٣١ — ١٨٦٤ .

— الجزء الثالث عشر : (مخطوط ٣٧٤٦٠)

كتاب رسائل حول نفس الموضوع ١٨٥١ — ١٨٥٤ .

— الجزء الرابع عشر الى السادس عشر : (مخطوط ٣٧٤٦١ —

٣٧٤٦٣)

مراسلات عامة باللغات الغربية ١٨٢١ — ١٨٧٤ .

— الجزء السابع عشر : (مخطوط ٣٧٤٦٤)
جداول المناسيب والتفائر وغيرها من مواد جيولوجية باللغة
العربية ١٨٥١ — ١٨٥٤ .

— الجزء الثامن عشر : (مخطوط ٣٧٤٦٥)
مجموعة المراسلات والذوايق الرسمية باللغتين التركية
والعربية ١٨٢٦ — ١٨٦٨ . وهي تشمل المراسلات التي تتعلق
بالصراع العثماني — المصري (١٨٣٨ — ١٨٣٩) ومراسلات
أخرى كانت قد تبودلت مع حكيكيان بصفته مديرا لمدرسة الآداب
والصناعة .

— الجزء التاسع عشر : (مخطوط ٣٧٤٦٦)
مجموعة الأوراق والتقارير الرسمية المتعلقة بالمسائل
المصرية حوالى سنة ١٨٣٨ الى سنة ١٨٢٩ الخ ٠٠٠ وهي أساسا
باللغة الفرنسية وتشمل :

أ — الامتيازات التي تحكم علاقات الدولة العثمانية بفرنسا
وغیرها من الدول .

ب — قواعد وزارة الحرب الفرنسية التي وضعتها لمدرسة
"Ecole d' application du corps royal d' état-major"
٢٤ نوفمبر سنة ١٨٢٨ .

ج — تقرير عن المعادن ٠٠ الخ فى السودان

— تقرير روسيجيه (Rosseger) عن الرصيرص على
النيل الأزرق ، ٢٠ فبراير ١٨٣٨ .

— تقرير لبورياني (Bureaui) عن الرمال التي تدر
ذهبا في داربرته .

— تقرير دارنو (d'Arnaud) عن أجهزة غسل الذهب ،
٢١ - ٢٢ مايو ١٨٢٩ .

— تقرير جيل بولان (Jules Poulain) الى السوالى
« حول غزل ونسج القطن » . ويكتب عليه ارشادات لحكيكيان بك
عن طريق ارتين بك (١٨٤٣) .

— بيان احصائى بخصوص مديرية الدقهلية بالايطالية
(١٨٤٥ - ١٨٤٦) .

— تقرير لحكيكيان عن تعليم صغار الضباط المصريين فى
باريس (٢١ مارس ١٨٤٩) ، وتسبقه أوراق أخرى حول نفس
الموضوع .

تقرير من كليرى (F: Cléry) الى ارتين بك ،
ناظر الخارجية حول وسائل الترانزيت فى مصر .

— ترجمة المناقشات التى دارت بين الأمير بشير الشهابى
والدروز بجبل لبنان .

— الجزء العشرون - الثانى والعشرون : (مخطوط ٣٧٤٦٧
٣٧٤٦٩)

مذكرات كتبت فيما بين ١٨٦٨ - ١٨٧٢ عن بعض المواد
الأثرية والملاحظات .

– الجزء الثالث والعشرون : (منطوط ٣٧٤٧٠ – ٣٧٤٧١)

ثلاث كتب أو مسودات عن نظام التاريخ المصرى المقدس القائم على الصلة النظرية بين المقياس المصرى القديم وذبذبات مستوى السطح فى مصر .

ولكى نقيم البيانات الواردة فى أوراق حكيكيان وأهميتها فيما يتعلق بتاريخ مصر الحديث ، فمن الضرورى أن ندرس أفكار الرجل وفلسفته وأنشطته . لقد كان حكيكيان مهندسا أتاحت له فرصة الاتصال بحريم القصر ، كما كانت له اتصالات واسعة مع عدد من الاصدقاء فى كل من مصر وأوروبا وبخاصة فى انجلترا . كما قام برحلات مختلفة الى مختلف أجزاء مصر ، وألم تماما بالحياة الاجتماعية فى صحراء مصر وريفها ومدنها ، وساهم فى المناقشات الرسمية لاسيما فى عصر عباس حلمى الأول (١٨٤٨ – ١٨٥٤) ، ووفرت له وظائفه الرسمية وتعليمه دراية كاملة بظروف مصر والاضاع الدولية التى عاصرها . ولقد عمقت معرفته بنات كثيرة (منها الانجليزية – الفرنسية – الالمانية – التركية – الايطالية – العربية – الفارسية) وخبراته الشخصية ، عمقت أفكاره وأثرت ملاحظاته ؛ كما جعلت هذه الظروف من حكيكيان شخصية عالمية . وبالرغم من أن حكيكيان كان من رجال العلوم التطبيقية الا انه تمتع بحاسة التدقيق الأدبى وكان يشغل نفسه بأحوال البشرية بصفة عامة .

لقد أمضى حكيكيان اثنتى عشرة سنة فى انجلترا شهد خلالها تطور الثورة الصناعية وظهور مبادئ التجارة الحرة

والليبرالية • وأدرك حكيكيان أهمية التعليم والتجارة الحرة
بالنسبة للناس اذ أنهما يساعدانها على حكم أنفسهم بالتأكيد •
وهي وجهة نظر عبر عنها فيما بعد في مجلس رأسه عباس الاول ،
وحضره نوبار وآخرين • وقد أيد حكيكيان تكوين مؤسسات
عامة تمكن النقرء والاغنياء ، والوضيع والنبيل ، وحتى أبناء
الباشا من تلقى تنس التعليم ، وأن يستمتعوا بامتيازات متساوية
مع أقل الافراد مكانة • ورأى كذلك أن توضع هذه المؤسسات
تحت رعاية واشراف الحكومة وتستفيد من الضرائب التي تفرض
على الامة بأكملها • ويذكر حكيكيان في هذا المجال : (١)

« ان الزراعة والصناعة هما المواد الاساسية للتجارة •
فنحن ننقل ناتج أحد أطراف الدنيا •• الى الطرف الآخر
حيث تتحول الى هذه الصيغ التي تعاد بها ويستفاد منها اما
على أنها تميل الى توفير حاجتنا الملحة •• أو تعطيم رفاهيتنا •
ويجب أن تكون كل الامم أسرة واحدة وأن تساعد بعضها البعض
بالتبادل ، وعندما تندمج مع بعضها بهذه الطريقة
يتحقق ذلك الهدف العظيم للطبيعة وهو ما يميل اليه كل تحسين
يتم في مختلف أجزاء الارض بشكل متباين •• »

وبالاضافة الى ذلك أيد حكيكيان اقامة نظام دولي للتعليم ،
يعم فيه التعليم الاخلاقي ، ولا يسمح لأي نظام جديد تنقصه
لافاة الكافية للجنس البشرى • غير أن الظروف في الشرق في

مثل هذا الوقت لم تكن معدة لمثل هذه الافكار التقدمية . لقد
اقتنع حكيكيان بأن ديكتاتورية محمد على تعتبر ديكتاتورية
مستنيرة ، الا أنه كان ناقدا لطبيعة الحكم الشرقى فيقول :

« نادرا ما يتستع الغاصبون فى الشرق بالملكية الوراثة
لأراضيهم ، لأن أطفالهم لم يلقوا الرعاية التى حظى بها
أطفال الاسر القديمة التى تمتعت بالسيادة المطلقة » .

ثم يقول مرة أخرى : « تتسم الدبلوماسية الشرقية بالتمثيل
والخداع المسرحى أكثر من الدبلوماسية الاوروبية ..
ولا يوجد هناك شىء معقول يمكن اتيانه أكثر من تحطيم
انسان ووصمه بالعار . وتاريخ الشرق يزخر بمثل هذه
الامثلة منذ عهد قريش . والصعوبة الوحيدة التى تعوق
طريق أى انسان يؤدى دوره بكفاءة واقتدار هى الشعور
بالبليلة .. » (١)

وهكذا فان هذه النظرية توضح ان حكيكيان كان يستنكر
الطغيان الذى يمارسه مشايخ القرى على صغار الفلاحين -
الامر الذى اضطرهم الى هجرة أراضيهم - والدخول فى خدمة
البدو أو العمل فى مجتمع المدينة كخدم وما الى ذلك . لقد
ناهض حكيكيان « الطغيان » وبخاصة طغيان عباس الأول الذى
شعر حكيكيان نفسه فى عهده بفقدان الأمان مما دفعه الى طلب

العماية البريطانية كما سبق الإشارة الى ذلك . لقد أكد هذه
الإوتوقراطية السائدة آنذاك فى مصر رجل الشارع العادى ،
فعندما سأل حكيكيان حوزيا عن رأيه فى عباس قال أنه (أى
عباس) حاكم خامل وقاس مع الفئراء : ينفقهم الى العمل الشاق
فى الصحراء ولا يدفع لهم شيئا وقال « ان كثيرا من
مواطنيه كانوا يموتون كل يوم اثناء العمل فى بء قصور
الباشا . وكان لدى هذا الحوزى احساس بضرره ان يفكر سموه
فى انفاق المال على تحسين القاهرة أفضل من البناء فى الصحراء » .
وقال « انه اذا ما أُلغيت الجباية فلسوف يخفف الوالى من خطايا
المتضاعفة ، فقد كان من مظاهر الظلم والقسوة ان يصرم الاب
من خدمات ابن وحيد كان على استعداد لان يدفع له ألف فرس
بدلا من ان يفتقد الى مساعدته فى أعمال الزراعة » (١) .

وهكذا فان الملاحظات الاجتماعية التى احتوتها مذكرات
حكيكيان تتميز بقيمة علمية هامة لأنها توضح الظروف
الاجتماعية والسياسية السائدة فى مصر فى ذلك الوقت ، حيث
أن حكيكيان نفسه كانت لديه الفرصة للقيام بالاسفار الى مختلف
أجزاء البلاد واتصل بطبقات سكانها المختلفة مما مكنه من ان
يرسم هذه الصورة الواقعية .

وكانت لحكيكيان اتصالات بالبدو مما ساعده على اعطاء
وصف دقيق لأحوالهم فى عهد عباس الاول ، فيقول : « ان عباس
باشا كان يفضل البدو على ما عداهم ، وكان يفضى الطرف عن

أعمال التخريب والسلب التى ارتكبوها فى حق الفلاحين ، ومع المعروف ان الامير طحاوى كان قد سرق حصانا لطيفا يخص شيخا ثريا فى اقليم البحيرة . وما يزال يمتطيه دون أدنى خجل . واشتكى الشيخ للحاكم ولكن دون نتيجة تذكر وأوضعت ظاهرة اعطاء الخلع بشكل مستمر ان عباسا قد ركز بشكل مؤكد على كسب ود البدو وعطفهم غير ان هذا الضعف من جانب السوالى دفع البدو الى استمرار حياة السلب والنهب . ومن ناحية أخرى ، رأى حكيكيان « أن مشايخ القرى سوف يقومون - ان عاجلا أو آجلا - بقطع الطرق وممارسة حياة السلب ، فالشيخ عباسه فى البحيرة يمكنه - كما يقول حكيكيان - ان يجمع حوله اثنى عشر جنديا لخدمته للقيام يمثل هذه الأعمال التى يعتقدون بأنها حق مكتسب لهم فى نطاق أراضيههم ، ولا سيما عادة فرض الاتاوات » .

كما شهد حكيكيان نوعا معينا من التحول الاجتماعى فيما يختص بالعلاقة بين المسلمين وأهل الذمة فى مصر ، فلاحظ أن الشعور الاسلامى ضد المسيحيين قد فقد حديثه المعتادة وحل محله احساس آخر أكثر حدة فى فعاليتيه « وهو احساس بالغيرة والخوف وكرامية الاوروبيين والطوائف التى يفترض انها تتعاطف معهم » .

وفى تقييمه للشخصيات ، لجأ حكيكيان للطريقة التحليلية التى تعطى وزنا للعوامل الاجتماعية والنفسية المتأصلة فى اللوحة التى يرسمها ومن ثم وصف عباس الاول بأنه « رغم امتلاكه لبعض الصفات التى تفيده هو وبلاده ، الا أنه بسبب التعليم

السيء الذى ناله . وبسبب حاشيته التى ضمت الجهلاء
والانانيين . قد اصبح طاغية ومخدونا كما يعطيان
وصفا دقيقا شاملا لرجل آخر وهو بوغوص بك الذى خدم محمد
على أكثر من ثلاثين عاما فيقول (١)

« كان بوغوص بك رجلا مازا بصفة خاصة . ولا يوجد
من يفضل في صفاته الوظيفية ، وربما تذكر انه عمل
في خدمة طاغية ، وربما يعد بين أعظم وزراء الشعب سرق
لانه استمر يتمتع بضاء الطاغية وبلاطه لسنوات عديدة
وكان السر في سياسته هو ألا يقوم بعمل شئ من تفكيره
التامس ، ولا يخاطر بأى شئ ، وألا يعطى رأيه بطريقة
خاصة للباشا ، وألا يعارضه علانية » .

وبالإضافة الى هذا كله ، فان مذكرات حكيكيان تشتمل على
رسومات وخرائط ومعلومات اجتماعية حول مساكن مختلف
القسام سكان مصر وملابسهم وعاداتهم . وأخيرا ، ينبغي ألا يغيب عن
الذهن أن حكيكيان كان أول موظف عمومي في الادارة المصرية في
القرن التاسع عشر يحتفظ بيومياته ومراسلاته . كما أن
حكيكيان كتب معظم مذكراته ويومياته بالانجليزية بسبب بقائه
في إنجلترا فترة من الزمن »

١ - نبذة عن حياته ونشاطه :

١ - نشأته وحياته :

في الرقة الذي بدأ محمد علي يفتح فيه ابواب مصر لتيارات الغرب الفكرية والحضارية والتقنية . ولد في قرية من قرى مصر طفل مصري كان له أكبر الأثر في افادة مصر افادة مثمرة من حضارة الغرب وعلمه . وبعدما اكتملت رجولته وعلمه ، قضى حياته كلها في العمل على نشر العمران والحضارة والتعليم في مدن مصر وقراها . وبعض الذين ترجموا لعل مبارك يضيفون الى اسمه « الرومي » وان كان جورجى زيدان يذكرها « الروجى » ولعله تصحيف ، وليس بإمكاننا أن نتخذ من نسبته الى « الروم » دلالة على أن في أصله دما غير مصرى أم لا . على أن كل الدلائل تشير الى أنه كان أصيلا في مصريته ، ليس في عروقه دم دخيل ، ولعل نسبة الرومي هذه جاءت من سفره الى الدولة العثمانية واقامته فيها زمنا . وكانت البلاد العثمانية وقتذاك ، تسمى أيضا بلاد « الروم » .

ولد علي مبارك في عام ١٢٣٩ هـ / ١٨٢٣ - ١٨٢٤ م بقرية برنبال الجديدة من قرى محلة دمنة بمديرية الدقهلية . وكان أبوه الشيخ محمد ، رجلا فقيها يعلم الناس بعض شئون دينهم ويفصل بينهم في الخصومات والتضاي . وكانت لهذا الشيخ وآبائه مكانة عند الحكام جعلتهم يخلصونهم ببعض « الرزق » أى المنحصات ، ولا يفرضون عليهم ما يفرض على الفلاحين عادة من الضرائب والمغارم . ولكن الايام لم تنك لهم هدوءهم هذا

ولا امنهم وقرارهم . فقد أصاب الناس فى بعض السنين ضر
اعجزهم عن فـلاحة الارض وعن دفع ما عليهم من الأموال
والضرائب حتى انكسر عليهم شىء كثير . فطلب بعض الحكام
الى عائلة مبارك ان يتولوا زراعة مقدار من الارض على أن يدفعوا
ما انكسر عليها من الضرائب . واشتدوا عليهم فى ذلك شدة
منكرة ذهبت ببعضهم الى السجن . وكان الشيخ مبارك وأسرته
لم يمتادوا ذلك ولم يالفوه . بل كانوا قوما فقهاء يعرفون شىئا
من العلم حتى كانوا يعرفون فى قريرتهم « بعائلة المشايخ » .
فباع الكبار من أسرة مبارك ما يملكون من البهائم وأثاث البيوت ،
فتفرقوا فى البلاد واستقر بهم المقام فى أطراف مديرية الشرقية
عند عرب « السماعنة » .

هرب على مبارك من أسرته بسبب سوء معاملة معلميه ، وبعد
عودته تعير أبوه وقرمه ماذا يصنعون بهذا الصبى الذى لا خير
فيه ؟ ولما عرضوا عليه مرة أخرى العودة الى التعليم قال لهم
« ان المعلم لا استفيد منه الا بالضرب » . والكتاب لا يفيدنى الا
الضياح والاذية ويستفيد منى الخدمة ثم رضى ما عرضه عليه
أبوه من العمل مع كاتب من الذين يمسحون الارض للفلاحين .
وبعد سنوات من حياة التشتت دخل الفتى على مدرسة القصر
العينى عام ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م . ومن عجيب الامر أن على
مبارك ، الذى كان أعظم المهندسين من المصريين بعد ذلك ، والذى
شاد فى مصر ما شاء من الاعمال الهندسية الرائعة ، كان فى صباه
ودرسه يجد أشق العلوم عليه واصعبها وابعدها عن فهمه وادراكه .

الهندسة والحساب والتحو أيضا - وفى عام ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م نقل على مبارك الى مدرسة « المهندسخانة » مع من اختير اليها من الطلبة الممتازين ؛ فظل يدرس فيها خمس سنين كان فيها أول فرقته كل سنة فدرس الميكانيكا والديناميكا ، والفلك والطبوغرافيا والكيمياء والجيولوجيا .

وأراد محمد على أن يرسل أولاده الى فرنسا ليتموا تعليمهم فيها ، فأوفد سليمان باشا الفرنساوى الى مدرسة المهندسخانة ليختار النجباء من طلبتها ليرافقوا أنجاله فى هذه البعثة . فكان الشاب على مبارك من بينهم . وسافر أبناء محمد على ومعهم على ، برك ، ومن وقع عليهم الاختيار للبعثة فى عام ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ م . ولما اتم على مبارك دراسته فى باريس ، اختير مع زميليه حماد وعلى ابراهيم لمدرسة المدفعية والهندسة الحربية فى كلية ميتز ، وتال عند ذلك رتبة الملازم الثانى ، ثم التحق على مبارك بفرقة المهندسين فى الجيش الفرنسى . وعندما تولى عباس الاول حكم مصر امر بأن يعود على وزميلاه اليها ، وبعد عودته انعم عليه برتبة اليوزياشى الاولى واسندت اليه وظيفة التدريس فى مدرسة طرة . ولكن هذه المدرسة بعد قليل ، استتفى تلاميذها حتى لم يبق منهم غير جماعة قليلة لا خير فيها ولا صلاحية للعلم لكبر سنها وكثرة رسوبها . وفى هذا الوقت اختاره عباس الاول هو وزميليه حماد بك وعلى باشا ابراهيم ليكونوا من رجال حاشيته ، وكلفهم بالانراف على امتحان المهندسين الذين يعملون بالريف . ووضع على مبارك بتكليف من

عباس قانونا للمدارس المصرية ، فأنعم عليه برتبة الاميرالاي واختاره ناظرا للمدارس ، وزيراً للمعارف « فكان أول وزير مضربى تولى أمر هذه الوزارة » واستمع سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) الى خصوم على مبارك وحاسديه فتناه عن نظارة المعارف ، وأراد أن يبعده أو ينهى حياته بطريق غير مباشر ، فأمر بأن يلحق بفرقة من الجيش كانت راحلة لمساعدة الدولة العثمانية فى حربها مع روسيا . وغاب على مبارك عن مصر ما يقرب من ستين ونصف ، عرف فيها بلادا لم يكن يعرفها ، وأقام أربعة أشهر فى الآستانة وتعلم فيها اللغة التركية ، وأقام عشرة شهور فى بلاد القرم أشرف فيها على شئون الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا . وعاد على مبارك من رحلته تلك ، ومن جهاده فى الحرب فكان جزاؤه أن فصل من خدمة الجيش والحكومة .

وعندما تولى اسماعيل حكم مصر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) الحق بحاشيته ، ثم وكل اليه أمر الاشراف على القناطر الخيرية . وقد عادت لعلى مبارك فى عهد اسماعيل مكانته كمهندس من أعظم من رأت مصر من المهندسين . مصريين وغير مصريين وتجدد بذلك نشاطه وقوى لحرته فى خدمة وطنه وقومه . وتدرج على مبارك فى عدة وظائف هامة ، فعمل وكيلا لديوان المدارس (١٨٦٧) . ومديرا للمهيك الحنيدية ومديرا لديوان المدارس . وديوان الأشغال ، ولم يكن على مبارك فى جهده وعنه مقلدا يسير على الحرب ، بل كان مفكرا مبتكرا مصلحا رأى أن مصر فى حاجة

لمن يجيدون اللغات الأوروبية - فأنشأ مدرسة نجد في تقرير له أنها كانت تضم عام ١٨٨٧ سبعة وثلاثين تلميذا ، وأنه كان يقدم لأكثريهم إعانة من وزارته - فوق مجانية تعليمهم - كان من هذا العدد ستة فقط بمصروفات وأربعة بالمجان ، واثنان عشر ينال كل منهم في كل شهر جنيهين - وفي عام ١٨٩٧ عين على مبارك وزيرا للأشغال وبعد خروجه من الوزارة عاد على مبارك إلى جهده في التأليف والترجمة ومعاونة القادرين على أن يؤلفوا ويترجموا - فأكمل بعد ذلك كتابا عن المقاييس والموازين والمكاييل ، وكلف صديقه حمدي بك بأن يترجم كتاب العالم الفرنسي « سيديو » عن خلاصة تاريخ العرب واشترى على طبع « داجع الكتابين » وفي هذه الفترة أيضا اتم تأليف كتاب عن الحضارة الإسلامية : « آثار الإسلام في المدينة والعمران » ، وكان هذا آخر ما ألفه على مبارك -

وقد جمع على مبارك بين صفات العالم وسمات الأديب وخصائص المؤرخ - فهو في حديثه عن الزراعة مثلا يذكر نشأتها وتطورها منذ كانت عملا بدائيا يقوم به الناس في العصور القديمة ويستعملون فيه أيديهم وأرجلهم ، وتلك الأدوات الساذجة البسيطة من الخشب والحجارة - ويذكر إلى ذلك احصاءات دقيقة عن تقدم الزراعة في فرنسا في شيء من الشجاعة العربية القديم - ولدينا الكثير من الروايات ذات الدلالات الكبيرة على اخلاص على مبارك لوطنه ، وعلى بعد نظره ، كما تدل على العقلية العلمية التي كانت تسيطر على تفكيره والتي كان يريد

أن تتقدم عن طريقها مصر . فروى الدكتور أحمد أمين هذه
القصة وقال ان المرحوم عبد العزيز باشا فهمى حدثه بها قال :
« كنت يوما فى بيت على باشا مبارك والناس تموج فى بيته ،
والبحر مزدحم الزوار ، وعلى باشا يتصدر حجرة منها . فحضر
مصطفى باشا رياض ، وكان ناظر النظار اذ ذاك - أى رئيس
الوزراء - فأخذ يخوض فى الناس حتى وصل الى على باشا مبارك
فقال له : « ما هذا يا باشا ؟ » فقال له : « يا دولة الرئيس
انا فى بلد يهاب الناس فيه أن يخاطبوا معاون ادارة أو أمور
مركز أو أى موظف حكومى . فاذا نحن جرأناهم علينا وخاطبتناهم
وخاطبونا امكتهم ان يخاطبوا الموظفين فى غير هئية ، وتعودوا أن
يطلبوا بحقوقهم ، وقالوا : اننا نجالس الناظر (الوزير)
ويخاطب ، فلم لا يخاطب من هو أقل منه منزلة ؟ » .

ومن ذلك يتضح أن على مبارك كان يتميز بصقات وخصائص
بارزة . فلقد بلغ أعظم ما يمكن أن يصل اليه انسان فى ذلك
الزمن ، بل بلغ مرتقى ما كان يعلم به مصرى . ولو انه شمع
واستعلى على قومه من المصريين لوجد أعذارا كثيرة تبرر عمله
الذى كان العرف يجيزه فى زمنه ، بل كان هو القاعدة الجارية .
ولكن على مبارك الذى بلغ ما بلغ من مجد وسؤدد ، لم ينس
مصريته وشعبيته وأته ابن ذلك الطين الأسود الذى أتبت هؤلاء
الشياب من قومه . فاذا قصد هذا الشاب بيته فهو يفتحه لهم ،
ويقلقهم ويجادلهم ويناقشهم ويرفع ما بينه وبينهم من حواجز
السن والمقام والجاه . فقد أراد على مبارك أن يربى نفوسهم على

الشجاعة ، ويعودهم عادة الحرص على الحقوق والشعور بالقيمة الذاتية ، والاعتزاز بالنفس . وبذلك كان على مبارك معلما لقومه فى كل حال .

٢ - مؤلفات على مبارك :

كتب على مبارك العديد من المؤلفات التى تناولت مواضيع مختلفة كالتاريخ ، والادب ، والهندسة العسكرية ، والطب والجغرافيا ، والحساب ، والحديث الشريف ، وشرحه ، والموازين والاقيسة ؛ وهذه المؤلفات تؤكد أن على مبارك كان رجلا موسوعيا متنوع الثقافة ، وكانت مصر تحتاج الى هذا النوع من الرجال فى تلك الفترة الحاسمة من تاريخها . وقد أورد يوسف سركيس فى « معجم المطبوعات العربية والمصرية » ببانا بمؤلفاته على النحو التالى :

— تذكرة المهندسين ، وتبصرة الراغبين . طبع سنة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م .

— تقريب الهندسة لاستعمال العسكرية المصرية . طبع سنة ١٢٩٨ هـ / ١٨٨٠ - ١٨٨١ م .

— تنوير الأفهام فى تغذى الأجسام . طبع فى مطبعة المدارس سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م ثم فى مطبعة الجمهور سنة ١٩٠٣ م .

— جغرافية مصر . طبع فى مصر سنة ١٨٩٤ م .

- حقائق الأخبار في أوصاف البحار ، ألفه لتلاميذ روض —
المدارس المصرية — طبع مطبعة وادى النيل سنة ١٢٨٧ هـ .
- خلاصة تاريخ العرب ، تهذيب ترجمة كتاب :العالم الفرنسي
سيديو . طبع فى مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٠٩ هـ .
- خواص الأعداد ، طبع فى مطبعة المدارس سنة ١٢٨٩ هـ .
- شرح الحديث الشريف « اعمل لدنياك كأنك تميش ابدا » .
طريق الهجاء والتمرين .

- علم الدين ، وهو مسامرات علمية أخلاقية عمرانية . طبع فى
مطبعة جريدة المحروسة سنة ١٢٩٩ هـ / ١٨٨٢ م .

- الميزان فى الأقيسة والمكايل والأوزان ، اثبت فيه أن أصل
الأقيسة والأوزان كلها مصرى . وان الأقيسة والأوزان
العبرية والرومانية مقتبسة من الأقيسة والأوزان المصرية
القديمة . طبع الجزء الاول فى مصر سنة ١٣٠٩ .

- نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر . طبع فى مطبعة وادى النيل
سنة ١٢٩٨ هـ . وفى آخره جدول يحتوى على غاية التخاريق ،
وزيادة النيل والصرف ، وتحوله الى أمتار من ابتداء سنة
٢٠ هجرية .

٣ — الخطط التوفيقية :

- ليس كتاب الخطط التوفيقية الجديدة (بولاق ، ١٣٠٤ —

١٣٠٥ هـ / ١٨٨٦ - ١٩٨٨ م ، ٢٠ جزءاً) هذا أهم وأعظم مؤلفات علي مبارك فحسب ، بل هو من أهم وأعظم ما ألف في اللغة العربية كلها ، في جميع العصور ، أراد به علي مبارك أن يكمل ما فات المقرئ في خططه ، وأن يسجل ما طرأ على خطط مصر وبلادها وقراها من تغيير بعد أن وضعها المقرئ ، وأن يترجم لمن لا نجد ترجمتهم في خططه ممن تركهم ، أو عاشوا بعده .

وخطط علي مبارك موسوعة كبرى في تاريخ مصر ، تضم إلى ذلك مئات من التراجم للأعلام من كل جنس وعصر ، ومئات من البلاد والمدن ، كما تضم سجلاً حافلاً بالحقائق التاريخية القديمة والحديثة وهكذا لم يقدم علي مبارك كتاباً ضخماً يزيد على ١٥ مليون كلمة فقط ، وإنما أيضاً كتاباً عظيماً فريداً من نوعه في الأدب العربي الحديث . ومع أن علي مبارك قد خصص الخطط التوفيقية ، كما أشار في مقدمته - لذكر خطط مصر وبلادها وقراها وتراجم رجالها ، فإننا نجد فيها أحاديث عن بلاد ليست مصرية ، اقتضى ذكرها سياق الحديث ، فهو يذكر مدينة مشهد وأم عبيدة ، من مدن العراق ؛ ويذكر جبل سرنديب الذي يقول أنه يوجد فيه قدم آدم عليه السلام ، ينقل ذلك عن رحلة ابن بطوطة ، ويتحدث عن أشياء واضحة الغرابة . كذلك الحديث الذي ذكر فيه العمال الذين أقاموا الأهرامات في الجيزة فقال : أنهم كانوا ثلاثمائة وستين ألفاً وأن قيمة ما أكلوه من البصل والكرات والثوم خاصة كانت ثمانية ملايين وستمائة وأربعين ألف فرنك (ينقل ذلك عن هيرودوت) .

مصادر الخطط التوفيقية :

١ - الوثائق الرسمية : قبل قيام مبارك بنشر خططه ، كان كل من : ريني (Regny) واميلى (Amici) ودور (Dor) قد نشروا بالفعل كتبهم السنوية الاحصائية ، كما كانت الحكومة قد اصدرت فى عام ١٨٨٤ تاريخ احصاء عام ١٨٨٢ . هذا بالاضافة الى ان على مبارك قد استطاع بالتاكيد الحصول على مادة احصائية اخرى غير منشورة ... نظرا لانه اثناء حياته الوظيفية كان مسئولاً عن نظارات او مصالح الوقف ، والتعليم والاشغال العمومية والسكك الحديدية . ولا يمكن القول بانه قد استخدم هذه المادة بطريقة منهجية . بل اننا نجده يعطى ارقاما سكانية عن القاهرة طبقا لاحصاءات عام ١٨٧٢ وعام ١٨٨٢ . ومما لاشك فيه انه لم يستخدم لهذا الغرض (احصاء عام ١٨٨٢) الذى وردت به ارقام تفصيلية فى شكل جداول عن كل مدينة وقرية ، ولذلك فانه يبدو أن ارقام على مبارك تتعلق بمنتصف السبعينات من القرن التاسع عشر على الأرجح ، وهى الفترة التى كتب فيها مبارك معظم خططه (١) .

استعان على مبارك فى خططه أيضا بوثائق رسمية أخرى مثل : سندات الملكية ومسح الارض . كما اعتمد على دفاتر المجلس البلدى فى اعداد قائمة بمبانى القاهرة طبقا لنماذجها

(١) يفهم من حديث على مبارك عن مدينه سيوط انه كان يشغل تاليف خططه فى عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م : انطريخ ١٢/١٠٥ .

المختلفة واستخداماتها وعدد مالكيها . الا أن أهم مصادر مبارك هي « الوقفيات » النى أمكنه الاطلاع عليها عندما كان ناظرا للأوقاف . وقد خدمت هذه الوثائق على مبارك فى تحديد مواقع المباني والشوارع والمؤسسات ، وفى اكتشاف الحقائق عن الاسعار والعملات فى القرن الثامن عشر (١) . وبالإضافة الى هذا نشر على مبارك بالكامل تقريبا سبعة « وقفيات » من القرن التاسع عشر ، وثلاثة عشر وقفية من القرن الثامن عشر ، علاوة على اثنين وثلاثين وقفية أخرى قديمة .

ب - الملاحظات الشخصية :

يؤكد كل من جولد زيهر (Goldziher) وبروكلمان (Brocklemann) أن معظم البيانات التى أوردها مبارك عن النواحي السكانية والطبوغرافية والاقتصادية والانثروبولوجية تقوم على الملاحظات الشخصية التى لاحظها خلال أسفاره الرسمية العديدة فى جميع أنحاء الدولة . ومن المؤكد ان تجسيرته الشخصية كانت مصدرا غاية فى الاهمية فى كتابه « الخطط » . ويتمثل الجزء الرئيسى من خططه القائم على التجربة الشخصية فى كتابته لسيرة حياته بشكل شامل (٢) . ويتضمن هذا الجزء ملاحظات شخصية غاية فى الاهمية تتعلق بأحوال سكان الريف فى عهد محمد على وبالتعليم والبعثات والنشاط الأدبى فى مصر

(١) انظر مثلا : ج٢ / ١٥٠ .

(٢) حوالى ١٧٠٠٠ كلمة انظر : ج٦ / ٢٧ - ٦١ .

والاعمال الهندسية والمواصلات والاقواف والجيش والبيروقراطية
والعلماء وموضوعات أخرى كثيرة .

ج - براهين غير مكتوبة :

ونلاحظ أن مبارك كثيرا ما يقص علينا ما سمعه من معاصريه
عن سير حياتهم مثل العلماء وضباط الجيش والاطباء وغيرهم .
وقد قدمت كثير من تراجم العلماء بمعرفة أبنائهم الذين كان
معظمهم من طلبة او مدرسى الازهر . ومن الواضح أن مبارك قد
حاول أن يعيد التقليد الشهير لادب السير (التراجم) العربية .
كما حاول ان يجمع بصفة خاصة سير حياة العلماء المعاصرين له
مستكملا بذلك المجموعات التى كتبها السابقون عليه مثل
السخاوى والشعرانى والجبرتى وغيرهم . علما بأنه كثيرا
ما يقتبس عنهم . ومما ذكره مبارك ، أن العلماء كانوا هم
المصدر الذى اعتمد عليه فى أوصافه عن الموالد . كما قام
القساوسة الاقباط بالرد على استفساراته ، فزوده بمعلومات عن
قبة الاقباط وكنائسهم وأديرتهم وما الى ذلك . وعلاوة على ذلك
كان مبارك يسأل سكان أحياء المدن والقرى عن أمور كثيرة
أثارت انتباهه .

د - مصادر عربية مكتوبة :

لم يتميز القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بوفرة الكتب
التاريخية والجغرافية المطبوعة . وبالرغم من ذلك كان باستطاعة
على مبارك استخدام مراجع عربية بأعداد كبيرة . فهو لا يذكر

كتاب نقولا ترك عن تاريخ الاحتلال الفرنسى (١) ، ولا كتاب
اسكندر ابكارىوس عن تاريخ ابراهيم باشا ، ولا كتاب محمد أمين
فكرى عن الجغرافيا . وحقيقة الامر ان مستوى جميع هذه الكتب
سالفة الذكر أقل بكثير من مستوى المؤلف الشهير فى تلك الفترة
ألا وهو كتاب « عجائب الآثار » للجبرتى ، والذي كثيرا ما يشير
اليه مبارك ويقتبس منه . ومن هنا فان عددا كبيرا من الفقرات
الماخوذة بالنص عن الجبرتى نجدناها متناثرة فى مواقع مختلفة
من « الخطط » ومن بينها عشرات من التراجم وخاصة تراجم
العلماء . كما اقتبس مبارك أيضا من كتاب « الاشعار » الذى
ألفه التونسى الكاتب العربى فى القرن التاسع عشر .

هـ - المؤلفات باللغات الأجنبية :

يحتل كتاب « وصف مصر » الصدارة بين المراجع الأدبية
التي استخدمها مبارك من أجل وصفه لمصر الحديثة ، وهو يسميه
« خطط فرنساوية » أو « كتب فرنساوية » أو « كتاب الجمعية
الفرنساوية الخاص بكتابة التاريخ » . وكثيرا ما اقتبس مبارك
من هذا المرجع فيما يتعلق بالطبوغرافيا والأوضاع الاقتصادية
للمدن والقرى المصرية فى فترة الاحتلال الفرنسى . كذلك
استخدم مبارك مؤلفات كتبها موظفون أوروبيون كانوا يعملون
فى خدمة أسرة محمد على ، مثال ذلك الدكتور كلوت بك الذى

(١) طبع فى باريس عام ١٨٣٩ .

(٢) نشر فى القاهرة قبل طبع الخطط بست سنوات .

أنشأ مدرسة طبية فى عهد محمد على ووضع أسس الخدمات الصحية فى مصر ، فاقتبس من كتابه « لمحة عامة » دون أن يذكر أنه استقى هذه البيانات منه . كما لم يشر إلى الكتاب الذى وضعه لينان دى بلفون (Linan de Belle Fonds) - الذى كان يعمل مديرا للأسغال العمومية فى مصر فى عهد محمد على ، والذى وضع التصميمات الأولى لقناطر الدلتا - الا نيسا يتعلق بموضوعات طوبوغرافية مختلفة ، ولم يستخدم هذا الكتاب فى المسائل المتعلقة بالاسغال العامة والرعى . وهناك اثنان من الموظفين الأوروبيين اقتبس منهما على مبارك فى موضوعات تتعلق مباشرة باهتماماتها فى مصر ، أولهما هو هامون (Hamont) ، مدير الأراضى الخاصة للمملكة لمحمد على ، وقد اقتبس مبارك من كتابه « مصر فى عهد محمد على » (١) المسائل التى تدخل فى صلب الموضوع فقط وهى المتعلقة بتربية الخيول والأغنام . أما الموظف الأوروبى الثانى فهو كايو (Cailliaud) الذى عهد إليه محمد على بإرتياد الصحراء الشرقية بحثا عن الزمرد ، ويترجم لنا مبارك وصفه لهذه البعثة . كما استشهد مبارك بكتب الرحالة الأجانب أمثال بروس (Bruce) وسافارى (Savary) الذى قام بأسفار ورحلات فى مصر فى عام ١٧٧٦/١٧٧٧ . وأول رحلة أوروبى فى القرن التاسع عشر يشير إليه مبارك فى الخطط هو

(١) نشر فى باريس عام ١٨٤٣ .

« الدوق راجوسى » ، وهذا الشخص ما هو الا المارشال أوجست مارموف دوق راجوسى الذى قام برحلات فى عام ١٨٤٣ فى أوروبا الشرقية وجنوب روسيا والدولة العثمانية ومصر ، ويقتبس منه مبارك ما يتعلق بالينابيع والأديرة القبرية من السويس . ومعركة شبراخيت (١٧٩٨) ، ومدرسة المدفعية بطرة .

٤- تقييم شامل لخطط مبارك :

لم يختلف على مبارك فى ترتيبه للمادة العلمية الهائلة الموجودة بالخطط عن التقليد الذى اتبعته كتب العصور الوسطى العربية ، فهو يتناول كل مدينة أو قرية مصرية وفقها للترتيب الأبجدي باستثناء القاهرة والاسكندرية . ومن المؤكد أن مبارك قد جمع مادة هذا الكتاب بالاستعانة بعدد هائل من مجموعة بطاقات م فهرسة تشتمل على معلومات شتى فى موضوع ما ، ولكنه لم يرتب مادته طبقا للموضوعات - باستثناء بعض أجزاء من المجلدات التى تتناول القاهرة والمجلدات الثلاث الأخيرة التى تتناول على التوالى : النيل ، والقنوات ، والعملات ، والنقود .

وهكذا نرى ان قدرا كبيرا من المعلومات الهامة متناثرة هنا وهناك فى أرجاء مجلدات « الخطط » . ومن هنا فانه من المستحيل فى كثير من الأحيان أن نخمن المكان الذى يمكن العثور فيه على هذه المعلومات . ولا يوجد بالطبع فهرس « للخطط » وهذا قصور شديد سبق أن اشتكى منه جورجى زيدان فى كتابه « تاريخ آداب

اللغة العربية ، - حقيقة أنه يوجد فى بداية كل عشرون مجلد جدول بالمحتويات مفصل للغاية ويحتوى على أسماء المدن والقرى التى يرد وصفها فى المجلد علاوة على التـراجـم والموضوعات الأخرى التى يتم تناولها من حيث علاقاتها بوصف الأماكن المختلفة ، إلا أنه ليس من السهل دائما استخدام محتويات هذه الجداول ، ومن المؤكد أنها لا تعوضنا عن عدم وجود الفهرس .

وتوجد بالخط كثر من الأخطاء الطبوغرافية والجغرافية التى لا يمكن اعتبارها أخطاء مطبعية ، ويتعلق أكثرها بالتحديد الخاطئ لموقع مكان بالنسبة للأماكن الأخرى . كما أن الكثر من البيانات المتعلقة بالمسافات بين القرى غير صحيحة . وأخيرا فهناك على الأقل خطأ واحد جسيم يتعلق بعدد سكان إحدى المدن اذ يقول مبارك أن المحلة الكبرى يسكنها حوالى ٥٠ ألف مواطن ، وأنها أكبر مدن مصر السفلى بعد الاسكندرية (١) ، ولا يمكن أن يكون ذلك صحيحا . فطبقا لإحصاء عام ١٨٨٢ كان يوجد بالمحلة الكبرى ٢٧٨٢٢ نسمة ، كما أن عدد سكانها فى إحصاء عام ١٨٩٧ الذى كان أكثر دقة لم يزد على ٣١٠٠٠ نسمة .

ومن ناحية أخرى ، يوجد بالخط قدر كبير من المادة عن التاريخ الاقتصادى ، وإن كانت هذه المادة غير موزعة على الأقسام الفرعية بدرجة متماثلة . كما أن مبارك يتناول قدرا ضئيلا من

(١) انظر : ج ١٥/ ١٨ .

المسائل المالية باستثناء العملات والنقود . وفي مقابل هذا ، نجد ان « الخطط » حافلة بالمعلومات عن الزراعة وحيازة الأراضي والملكية والتجارة فى الريف والحرف المعينة التى تمارس فى كثير من القرى والمدن والأحياء فى مصر . وكذلك تتناول الخطط التجارة والنقل والمواصلات بالتفصيل ، ولكن التجارة الداخلية والطرق التجارية تحظى بقدر كبير من المعلومات الوفيرة فى حين أن النقل والتجارة الداخلية لا تنال سوى قدر ضئيل نسبيا من المعلومات .

وتقدم « الخطط » معلومات جوهرية عن البناء الاجتماعى للقرى والمدن المصرية فى القرن التاسع عشر . وأكثر الأمور تهمنا هى المادة التى كتبها مبارك عن الجماعات والطبقات الاجتماعية المختلفة فى مصر فى القرن التاسع عشر . إذ نجد فى « الخطط » وصفا فريدا عن قبائل مصر وعملية استيطانها ، وعن عائلات ريفية وأعيان من الريف ، وعن تجار وموظفين وضباط جيش وأطباء ومهندسين ، وعن علماء بصفة خاصة . ومن المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية التى تناولها مبارك : الجماعات الدينية ووضع ومكان المرأة والأوضاع الصحية ، ثم التعليم بصفة خاصة . ففىما يتعلق بالتعليم نجد أيضا معلومات هامة عن التطور الثقافى والادبى ، فيورد مبارك نصوصا لعدد من القصائد التى كتبها معاصرون له . ومن ناحية أخرى ، فإن الوصف الذى يقدمه مبارك عن طقوس الزواج ومراسيم الجنائزات

وعن الاطعمة والازياء واستقبال الضيوف والمعدات والتقاليد المختلفة يعتبر اضافة جوهريه لكتاب ادواردلين (E . W . Lane)
« عادات وتقاليد المصريين المحدثين » وكتاب « وصف مصر » .

وتكمن الأهمية الكبرى « للخطط » في المعلومات السوفيرة الهامة والشيقة عن المظاهر المختلفة للحياة الدينية في مصر في القرن التاسع عشر . فمن خلال وثائق الوقف ومن خلال تجارب مبارك الشخصية كناظر للأوقاف ، تحصل على صورة واضحة من موقف ومشكلات هذه المؤسسة في ذلك الوقت ، كما أنه قد ورد في الخطط فصل عن الأزهر يلقي قدرا عظيما من التوضيح ويتضمن أمورا عديدة منها : وصف للحياة الاجتماعية في هذه المؤسسة ، والاحوال المالية لطلبة الأزهر، والعلاقات بين المجموعات المختلفة من الطلبة . هذا علاوة على أن « الخطط » تشتمل على قدر كبير من المعلومات المفيدة عن مؤسسات دينية أخرى في مدن وقرى مصرية مثل ، المحاكم الدينية والمساجد والاديرة . ومن ذلك كله يتضح أن « الخطط التوقيفية » تتركز في مجال التاريخ الاجتماعي ، وتعتبر مصدرا فريدا لا غنى عنه في دراسة التاريخ الاجتماعي لمصر في القرن التاسع عشر .

الفصل الثاني

المجتمع المصري في العصر العثماني

١٥١٧ - ١٧٩٨

تدهور حكم الممالك فجأة بعد عام ١٣٤٠ ، وتعرضت مصر خلال عهد دولة المماليك الجراكسة أو البرجية (١٣٨٢ - ١٥١٧) لأزمات مالية صحتها انحلال في النظم المملوكية . وترجع هذه الازمات المالية إلى تدهور الصناعة في ذلك الوقت ، واسراف السلاطين المماليك في فرض الرسوم على تجارة الشرق ، واضطراب الأمن في المدن التجارية بسبب تطاحن المماليك المستمر داخلها . وترجع أسباب تلك الأزمة كذلك إلى سبب آخر هام يكشفه عنه ابن إياس في كتابه « بدائع الزهور في وقائع الدهور » حين يشير إلى ما أثارته أجيال وصول البرتغاليين إلى طريق رأس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر ، في الأسواق المصرية من جزع شديد . ولقد كانت الماتهر الشرقية تسلك طريقين إلى أوروبا ، أولهما طريق الخليج العربي حيث كانت سفن المسلمين تحصل المتاجر إلى البصرة ، ثم تنقل براً إلى بغداد حيث تعبر نهر الدجلة فالفرات ومنه تتجه القوافل غرباً نحو نفور الشام . أما الطريق الثاني فكان طريق البحر الأحمر الذي تمر به السفن حتى السويس ، ثم تنتقل المتاجر عبر الصحراء إلى القاهرة ومنها إلى الاسكندرية ودمياط ، ومن موانئ الشام إلى المدن الإيطالية . وتمكنت جمهورية البندقية - بفرضها على علاقاتها مع سفن المماليك - أن تحتكر معظم البضائع الشرقية الواردة إلى مصر عن طريق البحر الأحمر . وحصل المماليك وتجار البندقية على أرباح باهظة من هذه التجارة غير أن المماليك اشتطوا في القرن الخامس عشر في تقدير غرائبهم حتى رآها البنادقة أنفسهم قد جاوزت كل حد . وقد هدد البنادقة المماليك بسحب تجارتهم من الاسكندرية وقطع علاقاتهم التجارية مع مصر .

ولقد شهد القرن الخامس عشر أيضاً ظهر قوة البرتغال بعد أن تحررت من الحكم الإسلامي في الأندلس ، وأخذ ملاحوها بتشجيع من الأمير هنري الملاح يستكشفون الشاطئ الأفريقي من المحيط الأطلنطي . ولقد ساعدت عدة عوامل على ظهور حركة الكشف الجغرافية وتنشيطها ، وكان على رأس تلك العوامل محاولة التخلص من الرسوم الجمركية الفادحة التي كان يفرضها سلاطين الممالك على المتاجر الشرقية عند مرورها في الأراضي المصرية والشامية . كما أراد البرتغاليون مواصلة عمل الصليبيين بمحاولة الالتفاف حول « ديار الإسلام » وحصرها من الوجهتين البحرية والتجارية ، مع انتزاع تجارة الذهب وغيره من حاضلات أفريقيا الغربية من يد المسلمين . وهكذا تطلع البرتغاليون إلى كشف طريق بحري متصل إلى الهند بالدوران حول أفريقيا دون الحاجة إلى توسط المسلمين وأهل البندقية في نقل التجارة الشرقية إلى أوروبا . واستعان البرتغاليون باليهود للحصول على المعلومات التي توصل إليها العرب في فنون الملاحة البحرية ، وحصلوا عن طريق هؤلاء الجواميس على معلومات مما أدى إلى كشف طريق رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨ . وهكذا تحولت تجارة الشرق إلى أيدي البرتغاليين الذين أخذت سفنهم تنقل أكاداس البضائع من الهند وفارس وسيلان وجاوة وملقا والصين .

وبالإضافة إلى ذلك أدى حكم دولة المماليك الثانية (أو المماليك الجراكسة) إلى كثرة الفتن والثورات الداخلية ، ولكن في غبار هذه الفتن برز دور الشعب بطبقاته المختلفة ، بروزاً ملحوظاً ، فعبّر بوسائله الخاصة عن سخطه أو رضاه ، وأدرك السلاطين والأمراء أهمية هذا السخط أو الرضا . وما يلفت النظر في ذلك انصر تلك العناصر الدينية التي تشهدنا بكثرة إلى جانب السلاطين حتى دخول العثمانيين مصر . فكان رجال الدين (العلماء أو الصفوة المثقفة) يتمتعون بنفوذ وامتيازات

واسعة ، ويحبسون استعمال السلاح ويشتركون في الحروب ، بل انهم كانوا ينهرون السلاطين والأمراء حتى دخول نابليون مصر ، كما ان السلاطين والأمراء كانوا يجلبونهم ويقدمونهم على أنفسهم ويقبلون قدم من يعتقدون في ولايته (مكدته الدينية) منهم . كما ان ارباب الحرف كانوا يسبون الـ لاطين في الطرق ، ويشورون على الأمراء ويمنعونهم من الزيادة في الضرائب بل ويحملونهم على إلغائها . وكانوا في أول أيام المماليك يستنكرون صعودهم إلى مراكز الحكم جهاراً ، ويدون في ذلك روحاً من الدعاية أبعد ما تكون عن الاستكانة والخضوع .

ويعطينا التاريخ كذلك أمثلة حية عن شجاعة أهل المدن وبسالتهم . فكانوا يصنعون أنواع السلاح جميعاً ويشتركون في حروب المغول والصليبيين ، ولقد امتد أهل الاسكندرية مثلاً على أيام ابن بطوطة مشروعات كبيرة تزخر بأنواع السلاح ورفضوا أن يقوم السلطان بالدفاع عن المدينة من دونهم . ولقد كان أبناء البلاد جميعاً يجتمعون في ذلك الوقت في نقابات حرفية لها قوانينها وتقاليدها ورؤساؤها ، وتمتع إزاء أعضائها بسلطة إدارية - قضائية - مالية واسعة تجعل منها وحدات حكومية قائمة بذاتها تعترف بها الدولة وتعتمد عليها ويجب حسابها إلى حد بعيد . وكذلك شهد العصر المملوكي ثورات شعبية كان السبب غير المباشر لها هو الوضع الاجتماعي الذي انحدرت إليه طبقات الشعب ، فقد كان المجتمع اقطاعياً ، يضمين معظم أنواع السيف والقهر للطبقات الدنيا . وفي الوقت الذي بدأت فيه مظاهر الإعياء والضعف تظهر على سلطنة المماليك في مصر ، أخذت قوة الأتراك العثمانيين في الظهور والنمو . وقد حرص سلاطين العثمانيين على تعريف المسلمين في البلاد الأخرى بقيامهم بواجب الجهاد المقدس ونشر أخبار انتصاراتهم ، فكلما انتصروا على دولة

مسيحية فتحوا مدينة في البلاد الأوروبية ، كانوا يرسلون السفراء
 وافرود لإبلاغ الأمر إلى حكام المسلمين . فدارت المراسلات - التي
 كتبت باللعه العربية حتى عهد السلطان سليم - في هذا الشأن بين
 كل من السلطان محمد الفاتح و السلطان مصر المملوكي إيتال شاه بمناسبة
 مع انمظنطينية في عام ١٤٥٣ . واستمرت العلاقات الودية ووقف
 لعثمانيون بجانب سلاطين الممالك للدفاع عن دار الإسلام عندما عجزت
 قوة ممالك مصر عن دفع سفن البرتغاليين وغاراتهم على السواحل العربية
 ومعمل اسجارة بينها وبين الهند . غير أن هذه العلاقات الودية التي قامت
 على المجاملة والمؤازرة وتبادل الوفود والهدايا وما إلى ذلك ، ما لبثت أن
 تدهورت . ففي أواخر القرن الخامس عشر كان العثمانيون قد توسعوا
 في الأناضول جنوبا حتى البحر المتوسط وجبال طوروس ، بينما كانت دولة
 المماليك قد استولت على قليقية ، فأصبحت الدولتان متاخمتين ، وكان
 طبيعيا أن يحدث بينهما نوع من الاحتكاك والصدام . وأدت هذه
 المناوشات المستمرة إلى انسياج العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول
 العثماني في العالم العربي . فنشبت بين القوتين المملوكية والعثمانية معركة
 مرج دابق قرب حلب في ٢٤ يناير عام ١٥١٦ ، حيث انتصر العثمانيون على
 المماليك انتصارا باهرا . وما لبثت سورية بأسرها أن وقعت في أيدي
 العثمانيين ، ومن ثم زحفوا جنوبا إلى مصر فاحتلوها في سهولة عام ١٥١٧ .
 وفتحت مصر بعد ذلك ولاية عثمانية تابعة للدولة العثمانية ، بعد أن فقدت
 في هذا النضال استقلالها ، وانقسمت عرى الوحدة التي كانت قائمة بين
 مصر والشام ، وزالت تبعية الحجاز لمصر بعد أن تحول شريف مكة بولائه
 نحو الدولة العثمانية .

العثمانيون في مصر

وحيثما دخل العثمانيون مصر لم يمسوا نظم الحكم القائمة بها إلا
 من حيث تزويدها بما كان يقتضيه دخولها نطاق امبراطوريتهم من أجهزة

تنفيذية جديدة ، وبما تضمن بقاءها ولاية عثمانية . وتمثل ذلك في إيجاد هيئات متعددة متباينة تشترك معا في شئون الحكم ويوازن بعضها بعضا حتى لا تنفرد بالحكم هيئة دون الهيئات الأخرى ، واستمر هذا النظام متبعاً من عام ١٥١٧ حتى عام ١٧٩٨ . وتكونت هذه الهيئات من الوالي أو الباشا (١) وهو نائب السلطان العثماني في حكم مصر ورئيس السلطة التنفيذية بها . وكان مقره القلعة ، واختصاصاته عديدة متنوعة ، ولكن كان يغلب على معظمها الطابع الرئاسي فقط ، فلم يكن مطلقاً التصرف في المسائل الهامة ، بل كان عليه أن يحيلها إلى الديوان في القاهرة ليتخذ فيها قراراً . وتتراوح مدة بقاء الوالي في منصبه بين سنة وثلاث سنوات ولا تزيد عن هذه الفترة إلا نادراً جداً . أما الهيئة الثانية فكانت الحامية الشامية أو جيش الاحتلال العثماني الذي تركه سليم بها بعد مغادرته مصر . وتألقت الحامية العثمانية من عدة فرق مثل المشاة والمدفعية والفرسان موزعة بين القاهرة والمدن الكبرى ، وكانت تقوم بحفظ النظام والدفاع عن الولاية . وكان يرأس كل فرقة الأغا ، أما نائبه فكان يسمى الكخيا أو الكتخدا ، وكان رؤساء الحامية يحضرون اجتماعات ديوان القاهرة . ولهذا الديوان سلطة كبيرة في إدارة الحكومة لأن الوالي لا يستطيع أن يبرم أمراً إلا بموافقة أعضائه . وبعد وفاة سليم الأول أنشأ ابنه سليمان المشرع (القانوني) ديوانين ، الأول الديوان الكبير ، والثاني الديوان الصغير . وكان للديوان الكبير سلطة البت في شئون الحكومة الرئيسية ونقض أوامر الوالي ، أما الديوان الصغير فكان ينعقد يومياً في مقر الوالي وينظر فيما تحتاج إليه البلاد . وقد استقرت الحامية في مصر انتظماً فيها كثير من المصريين فأصبح لها صبغة محلية لا سيما أن توقفت الدولة العثمانية عن إرسال جنودها إليها .

(١) يقال عادة أن هذه الكلمة كانت اختصاراً للكلمة الفارسية بادشاه أو سيد . وقد تكون هذه الكلمة مستقاة عن الكلمة التركية باشا التي استعملت بمعنى (الخ كبير) .

العثمانية بسبب ضعفها عن إرسال جنود إلى مصر. وتبثلت الهيئة الثالثة في الماليك وهم بقايا سلطنة المماليك السابقة . وقد أبقاهم العثمانيون لحفظ التوازن بين الوالي ورؤساء الحامية . واختير منهم حكام المديرات أو الصناجق وبعض كبار موظفي الحكومة مثل الكخيا ^(١) ، والدفتردار ^(٢) ، والروزنامجي ^(٣) وأمير الحج ، والخزنة دار ^(٤) . وكان زعيم المماليك يعرف بشيخ البلد ومقره القلعة وهو ثاني شخصية في مصر بعد الباشا العثماني .

وقد استمر هذا النظام معمولاً به طويلاً بقيت الدولة العثمانية قوية مهابة الجانب ، ولكن بعد أن ضعفت وأصابها الانهيار انعكس ذلك على مصر وتطاحن الولاة ورؤساء الحامية ، واتهم المماليك هذا التنافس وتمكنوا من السيطرة واستعادة نفوذهم ، وأصبح بكوات المماليك القوة السياسية المسيطرة على مصر في القرن السابع عشر . ونتيجة لضعف الولاة وكثرة تغيرهم استكثر المماليك من الجند والاتباع ، وتركزت السلطة المدنية والعسكرية في أيديهم ، وصار لرعيهم وهو شيخ البلد نفوذ واسع ، كـ

(١) نائب الوالي .

(٢) المختص بحفظ الدفاتر أو السجلات ولو أن قسم هذه السجلات الواقع تحت إشراف الدفتردار كان يبين الموارد التي تدخل إلى الخزنة العامة سواء أكانت نقداً أم عيناً، وما يتصرف منها وفقاً للضرورة ، والمحافظة على ما يفيض واستعماله، وكيفية الحصول على موارد أخرى حين يطراً حرج .

(٣) المشرف على لمري وضبط حساباته . والروزنامة التي يشرف عليها الروزنامجي عبارة من كلمة فارسية من مقطعين : روز = يوم ، ونامة = كتاب أو وثيقة أو خطاب بمعنى كتاب يومي أو جريدة . وهو في المادة سجل يومي للدخل والتصرف .

(٤) أمين الخزنة .

صارت مشيخة البلد بمثابة إمارة مصر . ونتيجة لذلك تصدع نظام الحكم الذي وضعه العثمانيون لحكم مصر . وقد شهد القرن الثامن عشر تزايداً كبيراً في سلطة بكوات الممالك ، فكانوا يتمتعون عن إرسال الجزية إلى السلطان ويعزلون الوالي إذا غضبوا عليه ، وأصبح الوالي اسماً ورمزاً لا حقيقة لحكمه ولا هيبة له .

ورغم هذه القوة والسيادة التي أحرزها المماليك في داخل المجتمع المصري ، فانهم لم يتمكنوا من الانفصال عن الدولة العثمانية بسبب انقسامهم وتطاحنهم وتنافسهم في شوارع القاهرة وفي قرى مصر . وقبل حاول أجد البكوات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو علي بك الكبير (١٧٦٨ - ١٧٧٣) الاستقلال ، ولكن الدولة العثمانية أوقعت بينه وبين قائد قواته وهو محمد بك أبو الذهب وانقض على سيده وهزمه . ولكن أبو الذهب لم يستقر في حكم مصر لفترة طويلة إذ مات في عام ١٧٧٥ ، وتخلص الأمر في النهاية لمراد وإبراهيم اللذين عانا في مصر فساداً ، واتهموا إلى كوارث وأحداث وحروب ، وضع الناس من هذا البلاء الذي لم يسبق له مثيل حتى وصلت أصواتهم السلطان العثماني في استانبول ، وأحست كل طائفة من الشعب المصري وبال حكم هذين الطاغيتين ، ولا سيما التجار العامة . فقاوموا هذا الحكم وقامت الثورات في الريف وفي القاهرة . وتعددت وسائل الثوار : فبعضهم كان يتخذ وسيلة الاحتجاج واللجوء إلى المحاكم لرفع المظالم ، وبعضهم كان يتخذ وسيلة العداة والمقاومة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت مظالم إبراهيم ومراد إلى الأجانب المقيمين في مصر وكانت غالبيتهم من الفرنسيين ، فلبأوا إلى حكومة الثورة في فرنسا يطلبون الحماية . واستجابت فرنسا للنداء وأرسلت حملتها المشهورة في عام ١٧٩٨ ، ولكن الطائفتين فراً ، فراحا أحدهما عند أمبابة في الغرب ، وهرب ثانيهما من القاهرة نحو الشرق إلى

الثام ، وتركاً بمصر وشعبها يواجهان وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على مصر في العصر الحديث .

أما النظام المالي في مصر فلم يكن أحسن حالاً من النظام السياسي، فقد اعتبر سليم الأول نفسه مالكا لأراضي مصر ، وعلى هذا كان صاحب الأرض لا يملك رقبته بل حق الانتفاع بها . وكانت الأرض عند وفاة صاحبها تؤول إلى الحكومة غير أن لورثته ردها إلى حوزتهم إذا دفعوا مبلغاً معيناً من المال . وعندما زاد نفوذ البكوات المماليك تصرفوا في الأرض كيفما شاءوا وقسمت معظم أراضي مصر بينهم وآلت إليهم ملكية ثلثي ما يزرع من الأراضي، ووزع الباقي بين الفلاحين والمترمين والأوقاف . ولما ضعفت سلطة الدولة العثمانية في مصر، وازداد نفوذ المماليك ولم يتمكن والي العثماني من جباية الأموال والضرائب من البصريين لارسالها إلى السلطان لجأت الحكومة إلى نظام الإلتزام . وقد تبنى الإلتزام طبقة من الأثرياء وهم البكوات المماليك (وإن كان بعض المصريين في أواخر الملتهد الاقطاعي قد اشتغل بالإلتزام) . وكان هؤلاء يتعهدون بجمع الضرائب من الفلاحين نيابة عن زمام معين قد يكون قرية أو عدة قرى ، فيدفع للحكومة الضريبة كلها أو بعضها مقدماً ويتولى هو جمع الضرائب من الفلاحين بمساعدة سلطات الحكومة وهذه الضريبة هي التي يطلق عليها « الميري » (وهي ضريبة الخراج المخصصة للسلطان) .

على أن الملتزم بالإضافة إلى ذلك، كان يجمع ضريبة لنفسه تسمى « الفائض » أو فائض الإلتزام . وقد تطور نظام الإلتزام بمرور الوقت حتى أصبح الملتزم هو المتحكم في الأرض الواقعة في إطار التزامه تحكماً مطلقاً ، فلم يعد الأمر مقصوراً على وظيفه جمع الضرائب ، بل تطور إلى تحكم كامل في الفلاحين والأراضي ، وهكذا كوّن الملتزمون الطبقة

الاقطاعيه في مصر قبل القرن التاسع عشر .

وبصور المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » حالة الفلاح المصري في أواخر القرن الثامن عشر فيقول : « وكان إذا تأخر الفلاح في دفع الضريبة جرّوه من شنبه وبطحوه وضربوه بالنبات رجال الملتزم هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف النصراني من مطاطة في استخراج ورقة الخلاص ^(١) ، وكذلك الشاهد والشاويش الذين كانوا يسومونه أنواع العذاب » . ومن ذلك نرى كيف سيطرت الطبقة الاقطاعية في مصر على الفلاحين وهي قوة اجتماعية في مصر لها أهميتها . وقد عانى الفلاح المصري من بعض المظاهر الأساسية التي تميز بها النظام الإقطاعي في مصر وعلى رأسها نظام السخرة ، فكان للدولة الحق في جمع الفلاحين للعمل بالسخرة في المشروعات العامة واستمر هذا النظام لفترة طويلة خلال القرن التاسع عشر . وفي خلال القرن الثامن عشر كانت السخرة لا تقدم للدولة فقط ، بل كذلك لطبقة الاقطاعيين من الملتزمين . فقد كان على الفلاح ان يعمل سخرة ودون أجر في أرض الملتزم وهي « الوسيه » بعض أيام الاسبوع . ويتضح لنا من هذا العرض الموجز أن المجتمع المصري اعتمد بصفة رئيسية على الزراعة هم الانتاج الزراعي الذي يستنفذ للاستهلاك المحلي ، والفلاحون المنتجون له عبيد في الأرض لطبقة من الملتزمين هم طبقة المماليك الحاكمة الغريبة تماماً عن المجتمع .

وإذا كنا قد أشرنا إلى الفئات الاجتماعية التي سيطرت على المجتمع المصري في العصر العثماني من أتراك ومماليك في سياق حديثنا عن أحوال مصر السياسية والاقتصادية في تلك الفترة فيجدر بنا أن نشير إلى الفئات الأخرى أو الفئات الشعبية التي أكملت الشكل العام للمجتمع في

(١) الورقة التي تشت دفع الفلاح للضريبة .

مصر . فمن أهم الطبقات الموجودة في المجتمع المصري طبقة التجار وهي قطاع من البرجوازية المصرية النامية . فلقد شغلت هذه الطبقة حيزا كبيرا في المجتمع ، وكانت أغنى طبقات الشعب ، لأن طبقة الفلاحين - كما لاحظنا - كانت أكثر تعرضا لمظالم الحكام وفداحة الضرائب . وبلغ بعض التجار درجة عظيمة من الثراء والجاه واتسعت تجارتهم واستفادوا من مركز مصر التجاري . وعلى الرغم من تحول تجارة الهند إلى طريق رأس الرجاء صالح ظلت مصر في العصر العثماني سوقا للمتاجر الواردة إليها من الشرق والغرب . ولقد شجعت هذه الطبقة المجهادات التي بذلت لاعادة فتح طريق تجارة البحر الأحمر عبر مصر إلى الاسكندرية في عهد علي بك الكبير ومحمد بك أبي الذهب ، ومن أبرز البيوتات التجارية المصرية بيت الشرايبي الذي كان عظيم الثراء ، كما اعتبر المحروقي نموذجا لهذا القطاع من البرجوازية المصرية .

أما بالنسبة للفتات الأخرى فكانت توجد الطوائف الحرفية (Guilds) . وكان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون طائفة ، لها شيخ تخضع لسلطته ، وينوب عنها لدى الحكومة ، ويتولى شئونها ، ويدافع عنها ، ويقوم بفض المنازعات بين أفرادها ، ويماقب من يخالف منهم العرف والتقاليد ، ويحصل ما تفرضه الحكومة على أفراد الطائفة من ضرائب أو قروض اجبارية ، ويوزعها عليهم بنسبة مقدرة كل منهم على الدفع . وكان منسوب شيخ الطائفة وراثيا في بعض الأمر ، بحيث يستمر فيها ما دامت مشغلة بالصناعة . وكان لمشايخ الطوائف نواب أو وكلاء يعرفون باسم "نقباء" ، يختارهم حكام المدن التي يسيرون فيها أو السلطة العليا . وكان "نصنع يعرف باسم المعلم أو « الأسطى » وحق به عددا من الصبيان لتعلم "حرفة والوقوف على أسرارها . وإذا أراد الصبي المتعلم أن يصير معلما ، بعد أن يصل إلى درجة كافية من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص ،

ذهب إلى شيخ الطائفة مصحوباً بمعلمه ، فيقول المعلم للشيخ ان صبيه قد تعلم الصنعة وأحكمها وأنه يرغب في أن يصير معلماً وأن يمارسها في مصنع خاص ، فيدني الشيخ الصبي منه ويخزمه بحزام خاص عنده ، وينادي به عضواً من أعضاء الطائفة . وكان يسمى هذا الاحتفال الرسمي باسم « شد الولد » أي دخول الولد الطائفة .

ومن المظاهر البارزة التي يلمسها الدارس لنظام الطوائف الحرفية هو أن ولاء الفرد في داخل المجتمع كان موجهاً نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذي ينتمي إليه ، فاخفت فكرة المواطنة (ولاء الفرد نحو الدولة) في مثل هذا الوضع . وانقسم المجتمع الاقطاعي في مصر على هذا النحو إلى « طوائف » مما أضعف من مقومات القومية الموجودة عند المصريين وأفقدها فاعليتها . وعندما ينهار النظام الاقطاعي وتتقدم وسائل الاتصال في مصر بين هذه المجتمعات الصغيرة خلال القرن التالي ، سيتحول المصريون من مجموعة من الطوائف إلى أمة ذات قومية متكاملة . (١) -

مر لعمرك من لسي
وكان أهل الذمة أو العناصر غير المسلمة من الفئات المكونة للمجتمع المصري في تلك الفترة . حقيقة أن هذه الألقاب عاشت على هامش الحياة الفكرية والسياسية في داخل المجتمع ولكنها ~~لم تكن~~ مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية . فلقد تخصص الأقباط في الأعمال الحسابة والمالية ، إذ كلفهم بكوات الممالك بتحصيل الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأطيان والحاصلات . وتمتعوا في هذا المجال بسلطة مطلقة لأرقابة عليها وكان رؤساؤهم يسمون « المباشرين » وهم وكلاء الممالك وكبار الملتزمين ، أما رئيسهم فكان يسمى « كبير المباشرين » وتنتج بنفوذ عظيم حصل عليه

(١) محمد البس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، ص ١٦ - ١٧ .

عن طريق اتساع أعماله وظيفته وسيطرته على رؤسائه من الباشاشرين والصيارفة والكتبة والمساكين . كما تقلد أهل الذمة بعض المناصب الهامة ، فالمعلم رزق مثلاً كان كاتب سر علي بك الكبير ومدير حسابات الحكومة في عهده ، كما تولى أبراهام كاسترو اليهودي إدارة دار السكة في مصر في عهد السلطان سليمان القانوني . ولقد أتاح تحول المجتمع المصري من الانقطاع إلى الرأسمالية القرصة أمام هذه العناصر لأن تنصر في الأمة المصرية وتكون جزءاً أساسياً فيها .

أما أهم الطبقات الموجودة في داخل المجتمع الانقطاعي المصري فكانت طبقة العلماء أو رجال الدين لما كان لها من تأثير عظيم في نفوس الناس ، وكانت تمثل قطعاً هاماً من البورجوازية المصرية النامية داخل ذلك المجتمع ، بل وشكلت في الواقع القطاع المثقف من تلك الطبقة . ولقد ازداد نفوذ العلماء بسبب وجود الأزهر (الجامعة الإسلامية) العريقة ودوره مصر في المأكلين الإسلامي والعربي . فكان الأزهر بمثابة المأمن الذي قصده شعب مصر حينما ضاقت به السبل ، وكان يؤرث للثورة على الطغاة والمستعمرين فكان العلماء والمختطرون يستمعون إلى الشعب عندما يلجأ إليهم فيغضبون على من أوقع بالناس الظلم . وكان غضبهم في أحيان كثيرة ، كافياً لأن يرجع الظالم عن ظلمه بل نجد في بعض الأحيان ، أن الحاكم الظالم كان يعلن عن توبته أمام العلماء ، ويماهد الله معهم على أن يعدل . فكان الأزهر بالإضافة إلى رسالته العلمية والدينية بمثابة « البرلمان » ، ونستطيع أن تبين ذلك مما كتبه الجبرتي في أماكن متفرقة من كتابه . فالعلماء كانوا حماة للشرع والعدل ورقباء على صلاح الحكم وتوجيه الحاكم ، فعندما ضمنت الامبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر قادة العلماء حركات المعارضة ضد الولاة العثمانيين لأنهم استطاعوا أن يبقوا على ثروتهم ومركزهم الاجتماعي تحت حماية النظام الديني ، وأصبحت

لهم زعامة تقليدية تستمد مقوماتها من روح الاسلام ومن الشريعة. فكانوا عبارة عن حلقة الوصل الفعلية بين الطبقة الحاكمة والحكومة ، أي أنهم قاموا بدور الوسيط بين الشعب والحكام واكتسبوا بذلك نوعا من الزعامة في داخل المجتمع . (١) فيقول الجبرتي في عجائب الآثار «وركب ابراهيم بك وذهب الى الشيخ البكري وعيّد عليه ، ثم إلى الشيخ الروسي والشيخ الدردير ، وصار يحكي لهم ، وتصغر في نفسه جدا ، وأوصاهم على المحافظة وكف الرعية عن أمر يحدثوه أو قومة أو حركة في مثل هذا الوقت ، فانه كان يخاف ذلك جدا ، وخصوصا لما أتيه أمر الترميمات التي أرسلها الباشا للمشايخ وتسامع الناس بها» (٢) .

وفي ذلك الوقت أيضا كان الوعاظ يتقدون مجالسهم في المساجد ويلقون فيها دروسا في معاني العدل وواجبات الحكام وحقوق المحكومين ، وهكذا كانوا يقومون خلال تلك الدروس بنقد الحكام . ولعل أول من نبغ من هؤلاء الوعاظ هو « الشيخ الحنفى » الذي كان يعاصر علي بك الكبير ، ولقد قال عنه راجب باشا ، أحد ولاة مصر : إن الشيخ الحنفى سقّف على أهل مصر ، يمنع عنهم نزول البلاء (٣) . كما قال عنه الجبرتي: « إنا كنا قطب رحى الديار المصرية لا يتم أمر من أمور الدولة إلا بإطلاعه ومشورته » . وكان لا يتردد في ابداء نصحه صريحا قويا وإن كره أهل الحكم رأيه وصراحته . وبالإضافة إلى ذلك كان الشيخ الحنفى عضوا

(١) A. L. El-Sayed, the rôle of the «Ulama» in Egypt during the early nineteenth century, in P. M. Holt, ed. Political and Social change in modern Egypt, pp. 264 - 270.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١١١ .

(٣) محمود الشرقاوي: مصر في القرن الثامن عشر، ج ٢ ، ص ١٥٧-١٥٩ .

في ديوان الحكومة ، ولم يكن يتردد أثناء مناقشاته في الديوان أن يهدد
الحكام باسم الشعب . فعارض في إحدى المرات إرسال حملة حربية
لاخضاع بعض الأمراء الخارجين في الصعيد وقال بأن تلك الحملات تضر
بالناس وصاح قائلاً « والله لن نسمح أن يسافر أحد وان سافرت الحملة
فلن يحدث خير أبدا » . وبعد وفاة الشيخ الحنفى خلفه في زعامة النقد
شيخ آخر يعرف باسم النقيب ^(١) . وقد سأله مرة محمد بك أبو الذهب
عما وجده في استانبول عند زيارته لها فرد بقوله : « لم يبق باستانبول خير
ولا بمصر كذلك خير ، فلا يكرم بهما إلا شرار الخلق » . وعاصر ابن
النقيب شيخ آخر هو الشيخ علي الصعيدي الذي وصفه الجبرتي بأنه
«شيخ مشايخ الاسلام» ، وكان شديداً في تقده الأمراء وذوي النفوذ .
وكان المظلومون وأصحاب الحاجات يقصدونه ، فيتوجه به ظالمهم وحاجتهم
إلى محمد أبي الذهب فلا يخالفه في شيء منها . فكان الشيخ الصعيدي
من الدولة بمثابة النائب الشعبي الذي يسعى لمصلحة الناس عند أهل
الحكم . (٢)

وهكذا لم يقبل الشعب المصري الظلم والعت الذي تعرض له خلال
القرنين السابع عشر والثامن عشر بل لجأ إلى القوة والثورة ، وصفحات
التاريخ مليئة بصور مشرفة لكفاح المصريين الذين لجأوا إلى مشايخهم،
وققهاهم يطلبون منهم التوسط لدى الحكام المستبدين لرفع المظالم عنهم.
وفيما يلي بيان ببعض الانفجارات الثورية التي تدخل فيها العلماء لمساعدة
الشعب على رفع المظالم التي أثقلت كاهله :

١٧٨٥

١ - ثورة قام بها الفقراء والنساء والشحاذون في عام ١٦٩٥ ، فلقد حلت

(١) محمد فريد أبو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٤١ .

(٢) محمود الشراوي : نفس المصدر ص ١٢٨ - ١٢٩ .

تلك السنة وكانت مصر تعاني غلاء شديداً ومجاعة ، ونزح أهل القرى إلى مصر حتى امتلأت بهم الأزقة وأكل الناس الجيف وملت الكثير من الجوع . وخلت القرى من أصحابها وخطف الفقراء الخبز من الأسواق . ويصف الجبرتي هذه الحالة فيقول : « وفي منتصف المحرم ... اجتمع الفقراء والشحاذون ، رجالا ، ونساء ، وصبيانا وطلعا إلى القلعة ووقفوا بحوش الديوان وصاحوا من الجوع فلم يجبه أحد ، فرجموا بالأحجار فركب الوالي وطردهم فنزلوا إلى الرملة ونهبوا حواصل القلة التي بها ، ووكالة القمح ، وحاصل كتبخدا (١) وكان ملائ بالشعير والفل . وكانت هذه الحادثة ابتداء الغلاء حتى بيع الارdeb القمح بستمائة نصف فضة والشعير بثلاثمائة والفل بأربعمائة وخمسين والأرز بثمانمائة نصف فضة ٥٥٥٥ وحصل شدة عظيمة بمصر وأقاليمها وحضرت أهالي القرى والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة ٥٥٥٥ وخطف الفقراء الخبز من الأسواق ومن الأفران ومن على رؤوس الخبازين . ويذهب الرجلان والثلاثة مع طبق الخبز يحرسونه من الخطف وبأيديهم العصي حتى يخبروه بالقرن ثم يعودون به ٥٥٥ . وأدى غضب الشعب هذا إلى عزل الوالي الظالم علي باشا خازن دار وعين مكانه وال آخر فجمع الفقراء والشحاذين ووزعهم على الأمراء والأعيان ٥٥ واختص هو والأعيان بفرق منهم وعين لهم ما يكفيهم من الخبز والطعام صباحا ومساء حتى انقضى الغلاء ٥٣ .

٢ - كما ثار الشعب المصري بعد ذلك بمستين (أبريل ١٦٩٧) اذ طلب من سياف اليهودي - ملتزم دار صك النقود - بالسفر إلى استانبول .

(١) نائب الوالي .

وعندما سأله الباب العالي عن أحوال مصر وعن امكانية زيادة الضرائب المفروضة على أهلها أجاب بأنه من الممكن قبل ذلك والتم بتحصيل ذلك . فكتب له الباب العالي الفرمانات والأوامر السلطانية اللازمة وعاد إلى مصر وقرئت في الديوان ووافق الوالي على تنفيذها ونادى رجاله بذلك على الناس في الطرقات والشوارع . ويصف الجبرتي موقف المصريين من ذلك فيقول : « فاعتم الناس وتوجه التجار وأعيان البلد إلى الأمراء وراجعوهم في ذلك فركب الأمراء والصناع وطلعوا إلى القلعة وفاوضوا الباشا فجاءوهم بها لا يريدون فقاموا عليه قومة واحدة وسألوه أن يسلمهم اليهودي فامتنع من تسليمه . فأغلظوا عليه وصمموا على أخذه منه . فأمرهم بوضعه في الفرقات (السجن) ولا يشوشوا عليه ، حتى ينظروا في أمره . ففعلوا به كما أمرهم . فقامت الجند على الباشا وطلبوا أن يسلمهم اليهودي المذكور ليقتلوه ، فامتنع . فمضوا إلى السجن وأخرجوه وقتلوا به ما ذكر . » وقام الشعب بعد ذلك بجمع الحطب وحرقه . وفي هذا المجال يسجل الجبرتي شعراً لشاعر معاصر هو الشيخ حسن الحجازي فيقول :

بمصر حل يهودي	أخنى عليه الاله
فظ غليظ ، عنيف	سوء ، كربه لقاءه
بعشر صوم أنا	له جواد علاه
والناس تشتد سعيه	أمامه ووراه
ومنه أمر وفيه	ماقاده لرداه
فحين قص عليهم	ما قص ، قصوا ققاءه
بصارم ذي صقال	أزال عا عناه

٣- وفي عام ١٧٠٤ لحق « أهل الأسواق » غبن من تزييف النقود وطلبوا من علماء الأزهر التدخل في الأمر ، ويتحدث الجبرتي عن هذه الحالة فيقول : « في سنة ثمان ومائة وألف وفي سنة اثنتي عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة فشا أمر الفضة المقاصيص والزئوف وقل وجود الديواني ، وإن وجد اشتراه اليهود بسعر زائد وقصوه قتلغ بسبب ذلك أموال الناس . فاجتمع أهل الأسواق ودخلوا الجامع الأزهر وشكوا أمرهم للعلماء ، وألزموهم بالركوب إلى الديوان في شأن ذلك فكتبوا عرضحال وقدموه إلى محمد باشا ، فقراه كاتب الديوان على رؤوس الاشهاد . فأمر الباشا بعمل جمعية في بيت حسن أغا (المستحفظان) بإبطال الفضة المقصوفة وظهور الجدد وإدارة دار الضرب وعمل تسعيرة وضرب فضة وجدد نحاس . فيكون ذلك بحضور كتخدائية وكامل الأمراء الصناجق والقاضي والأغوات ونقيب الأشراف وكبار العلماء ، وأثنوني بجواب كاف وأعطاء ليد كتخدا الجاويشية . فأرسل التناية مع الجاويشية تلك الليلة ، واجتمع الجمع في صبحها بمنزل حسن أغا بلفيه ، وانفقوا على إلغاء المقاصيص بالوزن من الصيارف وشرط عليهم إبطال الحمایات وعدم معارضته في شيء وكل من مسك ميزانا فهو تحت حكمي ، وكذلك الخصاصة وتجار البن والصابون ، ويركب باللازمين ويكون معه من كل وجاق جاويش بسبب أنقار الابواب . وأخبروا الباشا بما حصل ، وكتب القاضي حجة بذلك وكتب المشايخ عليها ، وكذلك الباشا ، وأعطوها لعلني أغا فطلع إلى الباب وأحضر شيخ الخبازين وباقي مشايخ الحرف . وأحضر أردب قمح وطحنه وعمل معدله على الفضة الديواني خمسة أواق بجديدين والبن باثني عشر فضة الرطل والصابون بثلاثة وحصل ذلك بحضرة مشايخ الحرف والمغاربة .

وأرسل الأغا ققل الصاغنة ومسبك النحاس وأمر باحضار الذ
والفضة المتباعة والنحاس لدار الضرب وأحضر شيخ الصيارفة وأمر
باحضار نذهب والريالات... وهكذا رأينا أنه بعد أن تدخله
أمر الباشا بمقد اجتماع عام يحضره البكوات الماليك والفا
التركي وقواد الفرق العسكرية وتقيب الأشاف وكبار العلماء و
المجتمعون في الأمر واستقر رأيهم على خطة محددة تحفظ مصلحة
الناس وتزيل أسباب شكواهم .

٤ - كما يذكر الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » أن السلطان أُر
إلى مصر في عام ١٧٣٥ أمراً خاصاً ببعض الشؤون المالية منها «
ميرقات أولاد وعيال ومنها أبطال التوجيهات ، وإن المال يقبض
الديوان ويصرف من الديوان وإن الدفاتر تبقى بالديوان ولا
بها الافندية (١) ، إلى بيوتهم » . واجتمع الديوان لتلقي ذلك
فلما قرئ المرسوم السلطاني قال القاضي العثماني : « أمر الس
لا يخالف ويجب طاعته » ، فانبرى له أحد الأعضاء المصريين
الشيخ سليمان المنصوري فقال « يا شيخ الاسلام . هذه المرتبة
(كانت) من فعل نائب السلطان وفعل النائب كفعل السلطان .
شيء جرت به العادة في مدة الملوك المتقدمين وتداوله الناس ور
على خيرات ومساجد وأسبلة (جمع سبيل) ولا يجوز ابطال ذا
جـ وإذا بطل بطلت الخيرات وتعطلت الشعائر المرصد لها ذلك .
يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يطله ، وأن أمر ولي الله با
لا يسلم له ويخالف أمره ، لأن ذلك مخالفة للشرع ولا يسلم لا

(١) كان لقب افندي خاصاً بوجه عام برنال القلم سواء من ال
أو سكرتيري الحكومة .

في فعل يخالف الشرع ولا لنائبه أيضا » . وكان موقف الشيخ المنصوري هذا سببا في عدول الحكومة عما كانت عليه ، ويدل هذا على مدى مهنة العلماء المصريين وتبنيهم إلى المحافظة على الشرع والحقوق العامة ، وتقدير الحكام لأرائهم .

• وفي يناير عام ١٧٨٦ قام بعض سكان القاهرة بثورة لرد عدوان الظالمين ووجدوا في ذلك تأييدا من علماء مصر لا سيما من الشيخ أحمد الدردير مفتي المالكية . فلقد قام حسين بك (المعروف بشفت أي اليهودي وكان من كبار المماليك) ومعه طائفة من جنوده قاصدا منطقة الحسينية ، وهجم على دار رجل يدعى أحمد سالم الجزار ، كان رئيسا على دراويش الشيخ البيومي ، ونهبه « حتى مصاغ الزمان » الفرائش ، ورجع والناس تنظر اليه . وفي صباح اليوم التالي نازح بساعة من أهل الحسينية ، ونهبوا إلى الجامع الأزهر ومعهم ملبول ، وشكوا أمرهم إلى الشيخ أحمد الدردير فشجهم ، وكما يروي الجبرتي « ساعدهم بالكلام وقال لهم أنا معكم . فخرجوا من نواصي الجامع وقللوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول وانتشروا بالأسواق وأغلقتوا الحوائط . وقال لهم الشيخ الدردير في غد نجتمع أهالي الأطراف بالحارات وبولاق ومصر القديمة ، وأركب معكم ونهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، نذرت شهداء أو ينصروا الله عليهم » (٢) . وبعد ساعات قليلة أرسل إبراهيم بك ، شيخ البلد وكبير المماليك ، ونائبه ، أميرا آخر إلى الشيخ الدردير وتكلموا معه ، وخافوا من تضاعف الحال ، وقالوا للشيخ اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتي بها من محل

(١) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .

ما تكون ، وانفقوا على ذلك وقرأوا الفاتحة » . (١)

والشيخ الدردير موقف مثابه في نفس العام عندما حضر الاحتفال بالمولد الأحمدى بطنطا وفي أثناء ذلك جاء كاشف الغربة من قبل ابراهيم بك وفرض على الناس مغارم كثيرة « وأغار أعوان الكاشف على بعض الاشراف وأخذوا جمالهم » فذهبوا إلى الشيخ الدردير وشكوا إليه ما حل بهم ، فأمر الشيخ بض أتباعه بالذهاب اليه فخشوا بطشه ولم يذهبوا . فركب الشيخ بنفسه ومعه كثير من العامة . فلما وصل إلى خيمة كتحدا الكاشف دعاه فحضر إليه « والشيخ راكب على بغلته فكلمه وويخه وقال له أتم ما تخافوا من الله . ففي أثناء كلام الشيخ لكتخدا الكاشف هجم على الكتخدا رجل من عامة الناس » ، وقامت فتنة بينهم وبين الجند ضرب فيها وأسر واحد من أتباع الشيخ . وذهب كاشف المنوفية وكاشف الغربة بعد ذلك يعتذران إلى الشيخ . ولما عاد إلى القاهرة قدم ابراهيم بك بنفسه إلى منزله معتذراً ومعه كبار المماليك .

٦ - وعندما اشتد طغيان ابراهيم بك ومراد بك ، اتخذ المصريون خطوة حاسمة للمحافظة على حريتهم وبحقوقهم ، وارغام الحكام على الإصلاح . وكان العلماء دائما يشعرون وهم يمثلوا الشعب - أن واجبهم بتاديبهم بالمحافظة على القانون والحق ، ولم يترددوا لحظة بل هبوا لنداء الواجب . وفي الواقع لم يتهاون شعب مصر في حقوقه ، بل حافظ عليها بشتى الوسائل كلما اشتهم رائحة الاستهانة بكرامته أو الاعتداء على حرمانه أو اشتداد وطأة المماليك . ففي عام ١٧٩٥ أسرف محمد بك الأتقي في فرض ضرائب جزافية على سكان إحدى القرى القريبة من بليس عاصمة

(١) الجبرتي ، ح ٢ ، ص ١٠٣ .

مديره الشربة في ذلك الوقت • وكان للشيخ عبدالله الشرقاوي شيخ
الجامع الأزهر حصن في أرض تلك القرية فاستغاث به أهلها • واتصل
الشيخ الشرقاوي بإبراهيم بك ومراد بك لوقف هذه المظالم ولكن أعرض
كل من هذين الأميرين ونأى بجانبه ، وثارت نائرة الشيخ الشرقاوي وعزم
على القيام بحركة شعبية كبيرة يهتز لها - في ظنه - مركز هذين الطاغين ،
فذهب إلى الجامع الأزهر وجمع إليه المشايخ وأمر باغلاق أبواب الجامع
إذنا بأن أمرا إذا قد ارتكبه الحكام الطغاة • وانطلق المنادون يأمرون
بغلق الحوانيت وهجر الأسواق • وفي اليوم التالي كانت جموع الشعب
تتجه من كل حذب وصوب إلى الجامع الأزهر • واكتظ المسجد والحي
بالحشود الشعبية وركب الشرقاوي والمشايخ العلماء كل منهم بعلمته وتقدموا
المواكب النعبية الصاخبة وذهبوا إلى دار الشيخ محمد السادات • ووقع
اختيارهم على هذه الدار لأنها كانت تعلو مقربة من دار إبراهيم بك حتى
يرى هذا الأخير غضبة الشعب على حكومته •

وقد نجح هذا التدبير إذ لما شاهد الأمير هذه الحشود المتراسة من
الجماهير ولها عجيح وضجيج بعث من قبله أيوب بك الدفتردار « فحضر
إليهم وسلم عليهم ، ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم • فقالوا له
نريد العدل ونرى الظلم والجور واقامة الشرع وابطال الحوادث والمكوسات
التي ابتدئتموها واحدستموها • فقال لا يسكن الاجابة إلى هذا كله ، فانا
ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات • فليل هذا ليس بعذر عند
الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء الممالك؟
والأمير يكون أميرا بالاعطاء لا بالأخذ .. » • (١) وقد وعدهم أيوب بك

(١) الجبرتي ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ •

الدفتردار بالعودة إليهم بعد عرض مطالبهم على إبراهيم بك . ويتضح لنا من خلال هذه التطورات أن المسألة خرجت من مجرد حركة فردية تستهدف المطالبة بوقف اعتداءات محمد بك الألفى على إحدى قرى مديرية الشرقية إلى حركة شعبية تنادي بضرورة وضع حد للمظالم التي يتعرض لها الشعب ومطالبة الحكومة بضغط الممرقات والحد من الإسراف في استيراد الممتلكات وتأمين الأثراد على أموالهم وأرواحهم .

ولكن أيوب بك الدفتردار لم يعد كما وعد ، فانقض المجلس «وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد ، وأرسل إبراهيم بك إلى المشايخ يعرضهم ، ويقول لهم أنا معكم ، وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي . وأرسل إلى مراد بك يخفيه عاقبة ذلك » ، ونزل مراد عن غلوائه ، أو يبدو أنه تظاهر بذلك ، وطلب أربعة من المشايخ ، عينهم بأسمائهم . فذهبوا إليه بالجيزة فلاقهم والتمس منهم السعي في الصلح . وفي اليوم الثالث من قيام هذه الثورة ، حضر البابا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع البكوات هناك ، ثم طلب حضور المشايخ ، فحضر وفد عنهم مكون من خمسة أعضاء هم : الشيخ السادات ، والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف والشيخ عبد الله الشرفاوي شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ خليل البكري شيخ السجادة البكرية ، والشيخ محمد الأمير ، والأخير من صفوة كبار العلماء اشتهر بجراته وشجاعته وإخلاظه القول للأمراء المماليك . وأرادت جموع الشعب أن تسير وراءهم إلى مكان الاجتماع فنضمهم المشايخ وطلبوا منهم الانتظار في الأزهر ، وطالت الجلسة وقرر البكوات في نهايتها « أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ، ويطلقوا رفع المظالم الحديثة والكشوفيات والتفاريذ والمكوس ما عدا ديوان

بولاق ، وأن يكفوا اتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا
صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا في الناس
سيرة حسنة » (١) . وكان القاضي حاضرا بالمجلس ، فكتب حجة عليهم
بذلك وفرض (أي وقع) عليهما الباشا وختم عليها إبراهيم بك ، وأرسلها
إلى مراد بك فختم عليها أيضاً وانجبت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل
واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب
مارسهم سادتنا العلماء بأن جميع الحوادث والمظالم والمكوس بظالة من
مملكة الديار المصرية . وفرح الناس وظنوا صحته . وفتحت الأسواق
وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مباحا ذكر وزيادة . ونزل
عقيب ذلك مراد بك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير
ذلك » (٢) .

وبعد هذا العرض الخاص بالانتفاضات أو الحركات الشعبية وأسبابها
يتضح أن سلالة الكومات المماليك بدأت تظني بشكل ملحوظ في النصف
الثاني من القرن الثامن عشر واستطاع هؤلاء أن يحصلوا على هذا النفوذ
بسبب أحوال الوجود في نظم الحكم العثمانية التي وضعت لإدارة تلك
الولايات ، فالحكم العشائري كان بصفة عامة عمليا ولم يكن عنيقا ، فقد
كانت القاعدة أن كل باشوية (ولاية) تعيش على دخلها الخاص وتدفع إلى
خزانة الدولة قدراً معقولاً جداً من الجزية . كما استطاع العشائيون أن
يدفعوا عن الشرق العربي أخطار الاستعمار الأوروبي حتى أواخر القرن
الثامن عشر . ولكن من ناحية أخرى اتصف هذا الحكم بالرجعية ، إذ
أبقت النظم العثمانية على الحالة كما كانت قبل الفتح العثماني وأوجدت
بعض القوى (كالديوان والأوجاقات العسكرية) التي كانت تحد من

(١) الجبرتي ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) المصدر السابق .

سلطة الباشا العثماني وتقيدها . وعن طريق هذا القصور الموجود في النظم العثمانية وانعدام مقاييس محدودة للعدالة استفاد موظفو الدولة من وقوع الظلم على الرعية . ولم يقبل المصريون - كما وضحت - الخضوع للظلم أو التراخي في حقوقهم ، فلجأوا إلى طبقة العلماء التي لعبت دوراً كبيراً في الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الموجودة في مصر . وتدخلت لدى الطبقات الحاكمة من عثمانين ومماليك ، واستطاعت في حالات كثيرة أن ترفع الظلم عن كاهل المصريين .

ولقد أثبتت تلك الحركات الشعبية مدى تأصل روح المقاومة عند المصريين ضد الظلم والاستبداد ، ولكن هذا لا يدفعنا إلى حد الأسراف في تقسيم تلك الحركات الشعبية كما حاول بعض المؤرخين عندما أطلقوا على « الحجة » أو الوثيقة التي وقعها إبراهيم ومحمد اسم « الماجنا كارتا » المصرية ، وفي بعض أحيان أخرى اسم « الوثيقة الأساسية الكبرى »^(١) ، فهذه الحركة ومثيلاتها التي حفل بها تاريخ الشعب المصري إبان القرن الثامن عشر لم تستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية أو التخلص من حكم البكوات المماليك . فلقد كانت الفكرة السائدة في العالم الإسلامي هي أن السلطان العثماني هو خليفة المسلمين وزعيم العالم الإسلامي . ولقد أشع بأن الخلافة العباسية انتقلت بعد سقوط القاهرة في أيدي العثمانيين إلى استانبول ، وهذا ما لم يحدث بالفعل . وعلى ذلك فلم يناقش العرب في ذلك العصر العثماني الأول أحقية السلاطين العثمانيين في الخلافة ، بل اعترفوا بها وظلوا ينظرون إلى السلطان على أنه خليفة رسول الله في حكم المسلمين^(٢) .

(١) أنظر : محمد فريد أبو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٦٠ .

(٢) محمد أنيس : العالم العربي الحديث ، كتاب المجتمع العربي ، مكتبة

الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٤٢

وعلى هذا النحو فالنضال الشعبي الذي شهدته مصر خلال العصر
العثماني لم يتعد العمل على رفع ظلم الحكام . وهكذا انبثق النضال دفاعا
عن مقومات حياة الشعب المصري في إطار الفكرة الإسلامية . ومما يدعم
هذا الرأي ما ذكره أحد المؤرخين بأنه « إذا كان هذا اللون من النضال
يعتبر في جوهره ، كفاحا من أجل الحقوق الطبيعية للفرد ، فإنه كان يمضي
ويتهيئ بسياسة عصره وفي إطار الفكرة الإسلامية » . (١) وهكذا انصرف
الشعب المصري خلال تلك الفترة وقبل نزول الحملة الفرنسية أرض مصر
إلى مقاومة الظلم الداخلي واستبداد المماليك الأمر الذي دفع أحد العلماء
بالصراخ في وجه طائفة منهم قائلا : « لعنك الله ولعن اليسرحي الذي جاء
بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميرا » . وكان الأزهر طوال هذه
الفترة هو ملاذ المظلومين ونقطة تجمع أكثر حركات الاحتجاج على الظلم .

وإذا رجعنا إلى ما كتبه أحد الرحالة المعاصرين الذين زاروا مصر في
تلك الفترة لأمكننا فهم الدوافع الحقيقية وراء تلك الانتفاضات والثورات .
فلقد كتب فولني Volney (١٧٥٧ - ١٨٢٠) في كتابه « أطلال
الحضارات القديمة أو تأملات في ثورات الامبراطوريات » يقول :

« كل ما يقع في مصر تحت البصر أو السمع يدل
على أن هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد -
فأنك لا تسمع حديثا إلا وله صلة بفتنة أهلية أو
فاقة عامة أو ابتزاز مال أو اغتصاب حق أو
تعذيب بالضرب أو افاضة لروح . فالأمن فيها
على الأرواح والأموال مفقود ودم الإنسان يهدر

(١) عبد العزيز الرفاعي : الكفاح الشعبي في مصر الحديثة، ص ١١ .

كدم الحيوان . والقضاء نفسه يسفك الدم في غير
صورة قضائية وعسس الليل والشرطة يتولون ،
في جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الأمن
والنظام ، الفصل في الخصومات بين الناس وينطقون
بالاحكام على الفور وينفذونها في اقل من لمح البصر
بدون أن يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف . وترى
الجلادين لهذا انسيب يطاون مواقع الجند ويراقتونهم
ابان يذهبون ويلازموهم حيث يحلون ، فما هي
الا اشارة من احدهم حتى ترى رأس مظلوم وقد
هوت إلى قاع كيس من الجلد .

ويا ليت خطورة الذنب نفسه تسوغ تعريض
المدنب لمثل تلك العقوبة ، فانك كثيرا ما تجد ان
الباعث على السير بين الناس بمثل هذا التصرف
شره في نفس عظيم من ارباب الشوكة والجاد او
وشاية من عدو بفيض ، وهو ما ينجم عنه أن يرى
الرجل المشتبه فيه بأن عنده مالا إلى الثول بين
يدي البيك فيطالبه بمبلغ معين . فاذا أنكر أن عنده
مالا يفي بالمطلوب طرح أرضا وجلد على قدميه مائتي
جلدة او ثلثمائة ، وكثيرا ما يفضي هذا الضرب إلى
موته ، فتعسا تعسا لمن يشتبه فيه أنه على شيء
من السر والرخاء ، إذ ما من أحد اتجهت إليه هذه
الشبهة إلا وقد كانت العيون مبيوثة حوله للتجسس
عليه ، فلا يلبث أن يبلغ أمره إلى ذوي الشأن .

« وليس بمسيور لأحد أن ينقل نفسه من شر
اعتداء الأقوياء على ماله إلا اذا تظاهر بالفقر المدقع
وليس للمسكنة والزراية لبوسها » (١) .

(١) نقلا عن ا . ب . كلوت : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ،

ج ٢ ، ص ٧٦٢ - ٧٦٥ .

ولهذا كله قامت الثورات المتعددة ، وكانت أهمها تلك التي قامت في عام ١٧٩٥ ، واستخلص فيها المصريون « حجة » مكتوبة ومهورة يتعهد فيها الحاكم أمام الرعية بإبطال الضرائب الجديدة وإبطال أعمال النهب ودفع الرواتب للعلماء وإرسال صرة الحرمين ولكنها سرعان ما أصبحت حبراً على ورق . ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال هو خلو تلك الحجة تماماً من ذكر أية مبادئ أو ضمانات تشريعية تؤدي إلى تغيير نظام الحكم المعمول به في مصر أو إلى تغيير سلطة الحاكم بقوة القانون ، بإشراك العلماء المصريين في السلطة أو بأية وسيلة من الوسائل . ولقد أجهضت هذه الثورة الشعبية بسبب قلة التضج السياسي في ذلك الوقت عند الشعب المصري وقادته الذين قنعوا بالتعهدات الأدبية ، ولم يطالبوا بالضمانات العملية للمشاركة في حكم مصر . ولم يظن قادة الشعب من علماء الأزهر إلى ذلك لعدم دراباتهم بالنواحي السياسية « إلا أن الضمانين الحقيقيين لأي «حجة» أو ميثاق هي المشاركة في أداة الحكم من ناحية وإقامة تنظيم سياسي «مهي» يكون الدرع الواقى لحقوق الجماهير من ناحية أخرى . وبغير هذين الضمانين يصبح أي صاك يوقعه الحاكم للمحكوم حبراً على ورق » .

الفصل الثالث

مصر في النصف الاول للقرن التاسع عشر

١ - نتائج الحملة الفرنسية على مصر .

٢ - تولي محمد علي الحكم وتأسيس باشوية وراثية

٣ - جهود محمد علي في إعادة تنظيم مصر

٤ - اثر حكم محمد علي في المجتمع المصري

٢ - نتائج الحملة الفرنسية على مصر

رغم أن الاحتلال الفرنسي كان قصيراً وغير ناجح ، فقد كان حادثة مهمة مشحونة بنتائج كثيرة بالنسبة لمصر . فحتى وقت مجيء الحملة الفرنسية ، لم تتعرض الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني لاعتداء سافر من جانب القوى السياسية في أوروبا . ولكن انتهت هذه العزلة التي عاشها الشرق العربي ، وأصبحت هذه الأراضي مجال تنافس بين الدول الأوروبية الكبرى . إذ أظهرت الحملة الفرنسية منقطة الشرق الأوسط ، مصر خاصة منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للقوى العظمى . وأيقنت الحكومات البريطانية في 'قرن التاسع عشر' بأنه من الضروري أن يسيطر على مصر حاكم تربطه بالإنجلترا روابط الصداقة حتى لا تترك مصر بأي ثمن للفرنسيين . وبذلك افتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الأجلو - فرنسي على مصر اختتمت بالاحتلال البريطاني لها في عام ١٨٨٢ . وبعد أن فشلت حملة فرير على مصر في عام ١٨٠٧ ، ظلت بريطانيا تقف أمام استقلال مصر ، وعارضت مشروعات محمد علي ، ووقفت أمام أطباعه ، لأنها شعرت بأنه مصدر تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة ولا سيما بالنسبة لخطوط مواصلاتها التي تربطها بالهند والشرق الأقصى . فأجبرته عام الانسحاب من المناطق التي استولى عليها ، كما كانت هي المسئول الأول عن معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة الدولية التي فرضت على مصر نوعاً من الوصاية الدولية ، ووضعت هذه التسوية حدوداً وأبعاداً للباشوية المصرية ، وحددت وضع مصر الدولي حتى إعلان الحماية

البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ . فقد ربطت التسوية مصر بالامبراطورية العثمانية من جديد ، ولو أنها ميزتها من الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثياً في أسرة محمد علي طبقاً لقاعدة الأرشد فمن يليه . ولقد أملت الدول الأوروبية الكبيرة التسوية وضمنت استمرارها . وخلقت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتغلغل النفوذ الأوروبي ، الإنجليزي والفرنسي ، حين عمد أبناء محمد علي إلى الوقوف أمام محاولات الباب العالي لجعل مصر ولاية عادية في نطاق الامبراطورية العثمانية ، وذلك بتطبيق التنظيمات الخيرية في مصر ، وهي المشكلة التي قامت بين عباس حلمي الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) والسلطان العثماني . ويشمل عصر عباس حلمي الأول فترة تفوق النفوذ الانجليزي ، ولا سيما عندما توطدت علاقات الصداقة بينه وبين قنصل بريطانيا العام في مصر وهو شارل مري (Charles Murray) . وحصلت بريطانيا على موافقة عباس على إنشاء سكة حديدية في مصر لكي تخدم المصالح البريطانية وتساعد على سهولة وسرعة نقل التجارة والجنود البريطانيين بين إنجلترا والهند .

أما عصر محمد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) فيمثل فترة التفوق الفرنسي . فقد كان من الفرنسيين رفاق صباه ومعلموه ، لهذا منح فرديناند دي ليسبس في نفس عام توليته الامتياز الأول لقناة السويس . وقد عارضت إنجلترا فكرة حفر القناة منذ مطلع القرن التاسع عشر ، وخبت بناء الخط الجديد الذي تم فعلاً بين القاهرة والسويس في عام ١٨٥٨ . كما كانت ترى أن مشروع القناة سيؤدي إلى وضع حاجز من المياه بين مصر وسورية يفصل مصر فصلاً تاماً عن الدولة العثمانية بحيث يمكنها إعلان استقلالها متى شاءت . ولقد رأت إنجلترا في اكتمال مشروع القناة مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية وإذا ما نشبت الحرب بين إنجلترا وفرنسا استطاعت الأخيرة في الحال احتلال مداخل القناة والتحكم

في التجارة الانجليزية شرقي رأس الرجاء الصالح .

أما عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) فيمثل التفوق الفرنسي أولا ثم الانجليزي ثانياً . وكان إسماعيل ، بعكس عباس وسعيد ، ذا طموح وإرادة وإتجاهات خاصة ، ولكن ذلك ركلفه من الأموال أكثر مما تحصل مآلية مصر ، فاستدان من الدول الأوروبية ، وتغلغل النفوذ الأجنبي السياسي والمالي حتى انتهى الأمر باشتراط ثلث أجناب في مجلس النظار المصري . وعندما حاول إسماعيل إيقاف النفوذ الأجنبي وتحريك عوامل الثورة الوطنية المصرية ، ضمنت إنجلترا وفرنسا على الباب العالي حتى عزل إسماعيل في ١٨٧٩ . وقد بنى النفوذ الأجنبي في مصر غايته بالاضلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، وبذلك خرجت مصر من الناحية الفعلية عن السلطنة العثمانية واستقر الاحتلال نهائياً بالاتفاق الودي (Entente Cordiale) بين إنجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ ، فأطلقت فرنسا بمقتضاه يد إنجلترا في مصر ، كما أطلقت إنجلترا يد فرنسا في مراكش . وظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ . وقد ظلت تركيا ترفض الاعتراف بالحماية حتى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها وسيادتها في الشرق العربي ومن بينه مصر .

ومن ناحية أخرى مهد الاحتلال الفرنسي الطريق لحدوث تغييرات جذرية في شكل مصر في خلال القرن التاسع عشر . وليس من الصواب أن تنسب إلى الاحتلال الفرنسي مباشرة تلك الميول الفرنسية القوية التي أثرت في الثقافة المصرية ، والتي برغم التقلبات السياسية المختلفة ما تزال نلاحظها حتى الوقت الحاضر . فالأدباء والعلماء الذين صحبوا بونابرت جاءوا إلى مصر ليتعلموا أكثر من أن يعلموا ، كما أن بحوثهم التي نشرت

في كتاب وصف مصر (Description de l'Egypte) كانت أساس البحث العلمي الحديث في كل ما يخص التاريخ والمجتمع والاقتصاد المصري^(١). ودأب هؤلاء العلماء عقب مجيئهم إلى مصر على بحث ودراسة أحوال مصر من جميع النواحي ، فقلوا بدراسة التربة والمناخ والمنتجات الزراعية والمعدنية وإمكانات مصر المختلفة وما ضمت من آثار .. الخ . وكان الهدف من نشر هذا الكتاب هو نشر المعرفة ورفع اسم فرنسا ، وظهر أول أجزاء الكتاب في عام ١٨٠٩ وكتب الاهداء باسم الامبراطور نابليون . أما آخر الأجزاء فقد ظهر في عام ١٨٢٢ ، وبدأت الطبعة الثانية من الكتاب في عام ١٨٢١ وانتهت في عام ١٨٢٩ . وكان يقابل هؤلاء العلماء في مصر المشايخ وعلماء الدين ، وقد حاول العلماء الفرنسيون استمالتهم وإطلاعهم على ما حوته أبنية الجمع العلمي المصري (Institut d'Egypte) الذي أسسه بوناپرت ، ولكنهم لم يتقبلوا هذا التقدم العلمي وحركة الاستنارة بل أعرضوا عنها .^(٢) بما ساعد على ذلك أيضا إيمانهم بأن الثقافة الأوروبية قد جاءت مع جيش غاز كافر . ومن ناحية أخرى ظل سواد القاهرين يسيئون الظن بالعلماء ويشكون في نواياهم ولا يفرقون بينهم وبين سائر الفرنسيين .

وعلى ذلك فإن الفرنسي الحقيقي للثقافة الفرنسية في مصر يمكن إرجاعه إلى عصر محمد علي . إذ دخلت أفكار فرنسية كثيرة إلى مصر في خلال حكمه على أيدي رجال من أمثال دروفتي (Drovetti) قنصل فرنسا

(١) J. Heyworth-Dunne, An introduction to the history of education in modern Egypt, p. 96.

(٢) قام الجبرتي بزيارة المجمع العلمي وسجل وصفا دقيقا محتما له في كتابه مجانب الآثار ، ج ٣ ، ص ٢٤ - ٢٦ .

في مصر ، ومنجان (Mengin) والضباط الفرنسيين الكثيرين الذين بقوا في مصر بعد انسحاب الفرنسيين أو عادوا إليها فيما بعد أثر سقوط نابليون، خاصة وأن ضباطاً آخرين مثل كولونيل سيف (Sève) سليمان باشا الفرنسي (١٧٨٧ - ١٨٦٠) وغيره من أنصار نابليون قد اضطروا لمغادرة فرنسا ليجربوا حظهم في مكان آخر . كما أتت المؤثرات الفرنسية إلى مصر في عهد محمد علي مع البعثات التعليمية إلى فرنسا التي كان يشرف عليها جومار (Jomard) أحد علماء الجامعة الفرنسية . وكانت جماعة السان سيمونيون (Saint-Simonians) الذين دأبت أحلامهم فكرة المزوجة بين الشرق والغرب بإنشاء قناة عبر برزخ السويس هم ورثة مهندس الحملة الفرنسية الذين قاموا بعمليات مسح دقيقة لمصر . (١) وهكذا فإن الحملة الفرنسية أكدت الاهتمام الفرنسي بمصر أكثر من الاهتمام المصري بها ، أي أن ما حققه الباحثون هو تقديم مصر للغرب، أكثر من التأثير في المصريين .

وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت حالات فردية تمثل مقدار الاهتمام بتقديم أوروبا وتختلف الشرق . ويمثل هذه المجموعة الشيخ حسن بن محمد العطار (١٧٦٦ - ١٨٣٥) ، الذي كان يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاماً عند دخول الفرنسيين إلى مصر . فالتقى بنفسه في أيدي العلماء الفرنسيين بدون تحفظات ، وعلموه في مقابل دروس اللغة العربية فنون بلادهم . وتعود أن يقول بعد الانتهاء من هذه الدروس « أن بلادنا لا بد أن تتغير ولا بد أن تأخذ عن أوروبا العلوم التي لا توجد هنا » . (٢) ولما عجز عن

Rivlin, The agricultural policy of Muhammed (١)
All in Egypt, p. 14.

J. M. Ahmed, Intellectual Origins of Egyptian (٢)
Nationalism, p. 5.

إحداث أي تأثير عام بسبب موقف علماء الأزهر من هذه الحضارة الجديدة عكف على ترقية تعليمه ، وتحول من دراسة العلوم التقليدية مثل الفلسفة والدين إلى الأدب ولا سيما الأدب العربي في أسبانيا الذي استحوذ على تفكيره .

لقد أحدث الغزو الأجنبي صدمة عنيفة دون شك للنظام الاجتماعي في مصر . فلقد كونت مصر العثمانية في القرن الثامن عشر - رغم الصراع الحزبي - مجتمعا مستقرا في جوهره ، تسيطر عليه الصفوة العسكرية (المماليك) والعلماء في تحالف ضمني مع طبقة من الصناع والتجار تدافع عن امتيازاتها عن طريق طوائفها الحرفية بالمدن وارتباطاتها بالوجاقات العسكرية . ويرتكز على فئة كبيرة من طبقة المزارعين أو الفلاحين وهم عبيد في الأرض لطبقة من الملتزمين . أما الطوائف غير المسلمة في المجتمع المصري ، وهي الأقليات المسيحية وغير المسيحية ، فكانت تعيش على هامش الحياة الفكرية والسياسية في حياة المجتمع المصري وإن كان لها دور كبير في الحياة الاقتصادية . فلقد تخصص الأقباط في الأعمال الحسابة والمالية ، فعهد إليهم البكوات المماليك والكشاف بـ تحصيل الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأطيان والحاصلات . وكانت لهم في هذه الناحية من إدارة الحكومة سلطة مطلقة لا رقابة عليها .

ولقد قضى مجيء بوناپرت على البناء الأساسي للوظائف وعلى المصالح والحقوق المكتسبة . ففقدت الصفوة العسكرية القديمة - وكان معظمها يتكون من المماليك - موضعها وزال حكم إبراهيم ومراد وحل محلها عساكر الجمهورية الفرنسية . وهكذا وجهت حروب الفرنسيين مع المماليك ضربة قاتلة لقوة المماليك وهي القوة العسكرية الإقطاعية في مصر ، فأدى هذا إلى تخلخل النظام الإقطاعي في مصر من أساسه . وبزوال هذه الصفوة

العسكرية ازداد نفوذ العلماء ومكاثتهم وهم العنصر الآخر في المشاركة التقليدية . وكانت طبقة المشايخ أو العلماء من أخصب وأنشط الطبقات المصرية في القرن الثامن عشر . فلم تكن طبقة فكرية منعزلة عن الحياة العامة ، وإنما لعبت دوراً كبيراً في الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الأخرى ، لأن رجال الدين في ذلك الوقت كانوا موضع تقدير العالم الإسلامي كله . ومنخفضت أحدات الحملة الفرنسية دون أدنى شك عن نمو نفوذ العلماء أو المشايخ الذين أتيح لهم أن يلعبوا دوراً أكبر إبان الحملة الفرنسية . فقد فطن بونايرت إلى أهمية الدور الذي لعبوه في العصر السابق ، فرأى - جرياً وراء السياسة الإسلامية والوطنية التي اتبناها - الاعتماد عليهم في إقناع الشعب بقبول الحكم الفرنسي . كما حاول بونايرت تملقهم ولكن لا بد أن أساليب بونايرت قد بدت بالنسبة لهم أساليب سخيفة وصيانية ؛ لقد قبلوا أوامره ونياشينه ، ووقعوا الوثائق التي أعدت ليوقعوها ، ولكنهم ظلوا غير ملتزمين في قلوبهم كلية للنظام الجمهوري أو فرنسا أو نابليون بونايرت . واشترك كثير من العلماء في حركات المقاومة المسلحة وفي ثورة القاهرة الأولى على وجه الخصوص ضد الفرنسيين .

ولقد تجسدت محاولة بونايرت في إقامة تآلف مشترك بين الفرنسيين والعلماء (المشايخ) بدلا من التآلف القديم بين المماليك والعلماء - في الدواوين التي أقامها في مصر ؛ فحين انتهت المفاوضات بتسليم القاهرة دخلها أولا الجنرال ديوي (Dupuy) على رأس طلائع الجيش الفرنسي في ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونايرت بجيشه في اليوم التالي ، ونزل بقصر محمد بك الأتلي بالأزبكية ، وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصدر في ٢٥ يوليو مرسوماً بتأليف ديوان القاهرة (أو أول وزارة مصرية) من تسعة أو عشرة أعضاء كلهم من المشايخ . وكان لديوان القاهرة - الذي تقرر

أن يجتمع ظهر كل يوم - حق تعيين اثنين من الأغوات (رؤساء الجند) لإدارة البوليس ، وعليه أن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة . وهكذا كان الديوان مستولاً أساساً عن حكومة القاهرة المحلة . وبناء على ذلك كان الديوان بدعة جديدة في مصر إذ لم تعرف المجالس البلدية في ذلك الوقت ، فلم يكن للطبقة البورجوازية في المدن العربية خلال العهد العثماني أي نصيب رسمي في الحياة السياسية أو السلطة التنفيذية . ولم تنشأ مجالس المدن في أي جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية حتى اقتبست هذه التنظيمات عن النظم الأوروبية في القرن التاسع عشر . (١) وكان ديوان القاهرة يعمل تحت إشراف وسيطرة فرنسية دقيقة ، ولكن رغم سلطاته المحددة فقد كان تجربة مهمة لأنه منح السلطة السياسية الفعلية لرجال كان دورهم في الدولة هو أن يكونوا وسطاء ومصلحين وأصحاب نفوذ أكثر من كونهم سلطة تنفيذية .

وفي الدواوين الأخرى أعطى بونايرت للعلماء نصيباً أقل . ففي ٢٧ يوليو عام ١٧٩٨ أصدر بونايرت مرسوماً بإنشاء دواوين الأقاليم أو مجالس المديريات ، ونص المرسوم على أن يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يقومون على مصالح المديرية ويعرضون على بونايرت كل الشكاوى التي تصل إليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . كما نصت المادة الثانية على أن يعين في كل مديرية أغا « رئيس » الانكشارية ويتصل دائماً بالقومندان الفرنسي ، ويكون تحت إمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة . كذلك نصت المادة الثالثة على تعيين مباشر (مدير زرائب) في كل مديرية لجباية أموال الميرى والضرائب وإيراد

Holt, Egypt and the Fertile Crescent, p. 161.

(١)

أملاك الممالك ، في كل صنفية ، وحل مجلس المديرية محل الصنف في كل اختصاصاته وحل رأي الجماعة محل رأي الفرد ، وهي تجربة في ديمقراطية الحكم المحلي لم تكن معروفة في عهد العثمانيين والمماليك .

أما الديوان العام الذي انعقد في الفترة من ٥ إلى ٢٠ أكتوبر عام ١٧٩٨ وعمل مجلس استشاري (جمعية تأسيسية استشارية) فقد هتكون من مندوبين من جميع أنحاء مصر بقصد استشارته في النظام النهائي للمجالس التي أسسها بونايرت وفي وضع النظام الإداري والمالي والقضائي في مصر . ولقد تكون كل وفد في هذا المجلس من ثلاثة من العلماء، وثلاثة من التجار وثلاثة من مشايخ البلد أو مشايخ العرب . وهكذا تألف الديوان في صورته التأسيسية الأولى من ١٨٠ عضواً ، فكان نواب القاهرة ثلاثة أمثال كل مديرية (٢٧) ، أما نواب كل من الشرقية والمنوفيه فكان ضعف عدد كل مديرية (١٨) ، وأما باقي المديريات فقد مثل كلا منها تسعة أعضاء . أما طريقة اختيار هؤلاء المندوبين فلم يعرف أكاث بتعيينات فرنسية أم أنها قامت على شيء قريب من البيعة . وقد أصدر بونايرت عند إنشاء هذا الديوان مرسوماً مهماً سمي « بفرمان الشروط » (١) يحدد فيه اختصاصات هذا البرلمان الذي أنشأه ، من حيث صفته التشريعية الاستشارية ويحدد أنواع مشروعات القوانين التي يمكن أن يوصي بها فيصدرها بونايرت . وطلب من الديوان أن يبدي رأيه في أربع مسائل محددة وهي :

أولاً : ما أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات ؟ وما المرتب الذي يجب تحديده للأعضاء ؟

(١) سمي بفرمان الشروط لأن هذا الاصطلاح كان ترجمة لكلمة شارت Charte وهي الميثاق باللغة الفرنسية .

ثانيا : ما النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي ؟

ثالثا : ما التشريع الذي يكفل ضبط الموارث ومحو أنواع الشكوى والإجحاف الموجودة في النظام ؟

رابعا : ما الاصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب ؟

وكانت إجابة الديوان على اثنتين من هذه المسائل تلخص الاختلاف في وجهة النظر بين المصريين والفرنسين . فعندما سئل الديوان عن النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي ، أعلن معارضته لأي تغيير في نظام القضاء أو في تنظيم المحاكم ، ورأى الإبقاء على النظام القضائي المعمول به على حاله مع تحديد رسوم التقاضي بما من حيث رأيه في التشريع الذي يتعلق بالموارث ، فقد تمسك أعضاؤه بحكم الشريعة الإسلامية في توريث الذكور والإناث . وهكذا ظلت قوة الشريعة الإسلامية وهي المأمن الرئيسي لكل الطبقات في مصر خلال قرون من الحكم الأجنبي . وفقد العلماء من أعضاء الديوان الثقة في سياسة الإصلاح التي فرضت عليهم فجأة . وأما في شأن نظام الملكية فقد أدخل بونايرت نظام الشهر العقاري الإجباري لتسجيل مستندات الملكية تسجيلا إجباريا مقابل رسوم قدرها ٢٪ ، وجعل الرسوم ذات أثر رجعي مع مصادرة كل أطياف أو عقار لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسية . فاحتج أعضاء الديوان ، وتراجع بونايرت وأصدر مرسوما في ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وبفرض رسوم على الشهادات الحكومية وأدخل نظام الضريبة التصاعدية على الأملاك والعقارات مقدرة على أساس تقسيم الأملاك إلى ثلاث شرائح والبيوت إلى أربع . وقد قوبل فرض هذه

الضرائب والرسوم الجديدة بسخط عام وكان أعضاء الديوان في مقدمة
الساخطين ، ولكنهم لم يوقفوا إلى تخفيضها ، وقد انتهى الصراع بين البرلمان
وبونابرت بأن عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام الموسع المكون من
١٨٠ عضوا في ٢٠ أكتوبر وأحل محله الديوان العام المصغر المكون من
٢٥ عضوا ولكنه أعاد فتح الديوان في ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بعد أن ظل معطلا
شهرين وجعل أعضاءه ٦٠ عضوا معينا بدلا من ٢٥ ، ويتكون من هيتين ،
الديوان العمومي والديوان الخصوصي . ولقد ظل الديوان يجتمع من
ديسمبر ١٧٩٨ حتى ٢٤ يناير ١٨٠٠ عندما وقعت معاهدة العريش ، واستمر
معطلا تسعة أشهر حتى أعاده عبدالله جاك مير بقصد التقرب من المصريين .
فاستغنى عن الديوان العمومي واكتفى بديوان خصوصي اختزله إلى تسعة
أشخاص . ولقد انفض الديوان بطبيعة الحال بعد جلاء الفرنسيين عن
مصر ، وتعرض كل من اشتركوا في الحكم من الملأ والأعيان في عهد
الحملة الفرنسية لاتهامات بالخيانة أو بالتعاون مع الاستعمار الفرنسي .
ولكن الذي لاشك فيه ، هو أن إقامة هذه الواجهة المصرية للحكم
الفرنسي وإجراء هذه التجربة الأولى في الحكم النيابي ، بعد أن كان
المصريون معزولين تماما عن أداة الحكم في البلاد ، وبعد أن كانوا خاضعين
تماما للحكم الشخصي أيام العثمانيين والمماليك ، كان بمثابة إنقاذ لهم
وتنبيه إلى حقهم في مزاوله السلطة في بلادهم وبمشابة تدريب لهم على
مسئوليات الحكم الديمقراطي . ولقد أثبتت الحوادث بعد خروج
الفرنسيين كيف استطاع المصريون أن يقرروا مصيرهم بصورة عملية
في عام ١٨٠٥ .

لقد أشرنا إلى أثر الحملة على تاريخ مصر السني وتكوينها
الاجتماعي ، ويبقى أن نبحث عن النتائج الاقضية لاحتلال الفرنسي ،
فبعد الاحتلال الفرنسي ، عادت مصر إلى الحكم العثماني وساد فيها النظام

الاقتصادي السابق لمجيء الحملة الفرنسية . وعلى الرغم من ذلك ، فإن بعض المؤرخين ينظرون إلى الحملة الفرنسية على أنها نقطة تحول في تاريخ مصر الاقتصادي . فلقد أضعف الفرنسيون النظام الإقطاعي بإضعاف قوة المماليك ، إذ أبعدوهم عن الحكم ، وصادروا أطياف الملتزمين منهم . ولكن ذلك العمل لم يحدث تحولا كبيرا في تاريخ مصر الاقتصادي . فلقد فشل الفرنسيون في هدم المجتمع الإقطاعي في مصر وإقامة مجتمع رأسمالي تابع لفرنسا . والسبب في ذلك أن الحملة لم تنح لها فرصة القيام بذلك لأنها شغلت منذ نزولها بمصر بشورات المصريين المتعددة في القاهرة والأقاليم ، ومن ناحية أخرى كانت الأساطيل البريطانية تفرض حصارا اقتصاديا على الشواطئ المصرية لمنع اتصال الفرنسيين بالخارج . وكذلك وضع الفرنسيون مشروعات للإصلاح الاقتصادي في مصر لإزالة مظهر مهم من مظاهر الأوضاع الإقطاعية في الزراعة وهو تعدد الضرائب المفروضة على الفلاح بجمع هذه الضرائب في ضريبة واحدة وهو المشروع الذي عرف باسم « المشروع العظيم » . وكان المشروع يهدف أيضا إلى منع الملتزمين من تصل الأموال ومن التدخل في شئون القرى ، ولكن لم يقدر له النجاح بسبب ظروف الحملة الفرنسية السيئة في مراحلها الأخيرة . ومع ذلك فقد مهدت تلك المشروعات الطريق للإصلاح ووجهت الأنظار إليه ، حتى نفذ فعلا في القرن التاسع عشر . أما بالنسبة للتجارة الخارجية ، فقد حاول بوناپرت أن يبعث فيها النشاط ، ففكر في حفر قناة السويس ، ولكنه عدل عن ذلك لاعتقاد علماء الحملة الفرنسية بتفاوت مستوى المياه بين البحرين الأحمر والمتوسط . وكانت هذه التجارة ضعيفة وتتنج بصفة أساسية إلى السودان وشبه الجزيرة العربية وتركيا وجنوب أوروبا . ولكن لفتت الحملة نظر إنجلترا إلى أهمية طريق مصر البري لنقل المسافرين والبريد والسلع بينها وبين الهند ، فزادت حركة التجارة العابرة (Trade

Transit فآدى هذا إلى إنشاء الخط الحديدي من الاسكندرية إلى القاهرة ثم من القاهرة إلى السويس ، فزادت حركة مرور المسافرين والبريد والسلع ، حتى انتهى الأمر بحفر قناة السويس وفتحها للملاحة البحرية في عام ١٨٦٩ . ولقد أثر ذلك على موقف بريطانيا السياسي من مصر كما أوضحت قبل ذلك .

٧ - أتولى محمد على الحكم وتأسس باشوية وراثية

كان الانهيار السريع في قوة المماليك في مصر من أهم النتائج السياسية للحملة الفرنسية . ولم يحدث هذا الانهيار بسبب الهزائم المتوالية التي ألحقها الفرنسيون بالمماليك فحسب ، بل بسبب الظروف التي اتت فيها الاحتلال الفرنسي أيضاً . فعند جلاء الفرنسيين نهائياً عن مصر استمر التنافس القديم بين المماليك ، فبعد وفاة مراد بك في مصر العليا في أبريل عام ١٨٠١ استمر الانقسام بين أنصار إبراهيم بك وخلفاء مراد بك . وعاد إبراهيم بك مع الصدر الأعظم إلى مصر وعاش فترة طويلة ولكن رانحصرت المنافسة على الزعامة في ذلك الوقت بين اثنين من مماليك مراد بك هما عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي . وبالإضافة إلى ذلك اختلفت وجهة نظر المماليك السياسية ، فمحمد بك الألفي كان يعمل للحصول على حماية الإنجليز ، أما عثمان بك البرديسي فكان يفضل الاستنجاد بفرنسا . وكان هناك فريق ثالث بزعامة عثمان بك حسن يرى الوقوف على الحياد وتأييد العثمانيين . ولقد تكاثفت هذه العوامل على إضعاف قوة المماليك والتمهيد للإطاحة بهم نهائياً خلال السنوات القليلة التالية .

وعلى أية حال ، لم يعد للمماليك مجال مفتوح يتصارعون فيه من أجل السيطرة على مصر ، فلقد احتلت القوات البريطانية والجيش العثماني مصر ، وعملت الحكومة العثمانية على استخلاص مصر لنفسها وعزمت على الحيلولة دون انتعاش قوة المماليك ، وقررت وضع مصر تحت سيطرة وال

عثماني • وفي بادئ الأمر كان حلفاؤهم البريطانيون أقل تحمسا لذلك ، ولكن تغير ذلك الموقف بعد أن شعرت الحكومة البريطانية بأهمية مصر الاستراتيجية ، وفضلت إعادة نظام الحكم المملوكي لأنه سيكون أكثر خضوعا للنفوذ البريطاني من أي وال أو نائب عن السلطان • ولقد أظهر اهتمام بريطانيا بالممالك تلك الزيارة التي قام بها محمد الألفي للندن في عام ١٨٠٢/١٨٠٤ • ولقد طالب الألفي - أثناء وجوده في لندن - الحكومة البريطانية بتأييد الوعود التي أعطاها لهم الجنرال هتشنسون بإعادة حقوقهم السابقة إليهم • وفي رد الحكومة البريطانية على خطاب الألفي في ١٥ ديسمبر ١٨٠٣ قالت إنه « يسرها كثيراً أن تؤكد له اقتناعها العام بالمسلك السليم الذي سلكه البكوات والخدمات التي أسدوها بإخلاص عند اتجادهم في العمل مع القوات البريطانية في مصر ، وإن جلالة الملك سيقوم فوراً بالسعي لدى الباب العالي واستخدام نفوذه من ضريقتي سفيره بالقسطنطينية حتى يصل إلى صلح بين البكوات وبين صاحب السيادة الشرعي عليهم سلطانهم (العثماني) حليف (انجلترا) الصادق الأمين ، وأن يذلل (جلالة الملك) قصارى جهده لإعادة تأسيس مصالح البكوات في مصر ، على أساس يكفل لهم وضعاً لا يقل في مزاياه عن الوضع الذي كان لهم وقت غزو الفرنسيين للبلاد » • (١) وعلى أية حال لم تكن السيطرة الدائمة على مصر هي هدف بريطانيا ، على أنها ما طلت في الجلاء عن مصر طبقاً لمعاهدة أميان (Amiens) في ١٧ مارس ١٨٠٢ ، وأرسل نابليون أحد رجاله إلى مصر وهو الكولونيل سباستيان (Sebastiani) ليتعرف على نيات الإنجليز ، وطالبهم بالجلاء • وأخذ نابليون يطالب إنجلترا بالجلاء عن مصر إلى أن تم انسحاب القوات البريطانية في مارس عام ١٨٠٣ •

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ج ١ /

وبعد انسحاب الإنجليز لبث العثمانيون والمماليك يتنافسون على السلطة في مصر . وكان العثمانيون قد نصبوا من قبل محمد خيرو باشا واليا على مصر ، وهو أول وال عثماني بعد خروج الفرنسيين من البلاد . وقد باشر خيرو عمله في يناير عام ١٨٠٢ وظل في مصر نحو عام ونصف ؛ ولكنه فشل في مهمته . فلقد دار الصراع بين قواته والمماليك الذين ركزوا أنفسهم في مصر العليا ، ولم يستطع إعادة تنظيم شئون الإدارة المالية . وثار جنده عليه بسبب تأخير رواتبهم ورفضوا التوجه إلى الصعيد لمحاربة المماليك ، وكان أشد الجثود ثورة عليه طائفة الأرنؤود (الألبانيين) بقيادة طاهر باشا فاستولوا على القلعة وهرب خيرو إلى دمياط ، وسيطر طاهر باشا على القاهرة ؛ وفي ٦ مايو ١٨٠٣ أعلن العلماء (المشايخ) اختيار طاهر باشا قائما ، ولكنهم لم يظل طويلا في هذا المنصب إذ اغتاله الإنكسارية في ٢٦ مايو عام ١٨٠٣ . وهكذا يتضح أنه بعد انسحاب الإنجليز بقليل ظهر حزب ثالث اشترك في الصراع من أجل السيطرة على مصر ، تمثل في قوة الحامية الألبانية ، التي جاءت إلى مصر في بادئ الأمر لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم منها . ولقد خلف طاهرا في قيادة القوات الألبانية ضابط في الثلاثين من عمره يدعى محمد علي بك ، وهو الذي تمكن في خلال السنوات القليلة التالية من أن يصبح واليا على مصر . وقبل أن تنشب الصراع العنيف الذي شهدته مصر في السنوات القليلة حتى عام ١٨٠٥ نود أن نشير إلى قوة أخرى أصبحت يوما صوته مسموع في مصر وهي قوة العلماء ، ولقد ساعد ضعف المماليك والعثمانيين بسبب تنافسهم المستر على ازدياد نفوذ العلماء ، وقدر لهم أن يلعبوا دورا بارزا وحاسما خلال أحداث هذه الفترة .

وكان تولي محمد علي قيادة الحامية الألبانية في مايو عام ١٨٠٣ الخطوة الأولى نحو الحصول على السيادة المطلقة في مصر ، فأقام لنفسه

حكماً وراثياً استمر في أسرته التي أصبحت الملكية المصرية في القرن العشرين ، وظلت تحكم إلى أن قضت عليها الثورة في عام ١٩٥٣ . ويشي محمد علي إلى طراز من الحكم كان مألوفاً في القرن الثامن عشر ، وهو طراز الحاكم العثماني الذي حاول أن يؤسس في ولايته حكماً ذاتياً وراثياً . ونجاح محمد علي في هذا المجال جدير بالاهتمام لأنه حدث في نفس الوقت الذي أعادت فيه الحكومة العثمانية فرض سيطرتها المركزية مرة أخرى على الولايات التي تسلك التركية وولايات الهلال الخصيب . وسنشير فيما بعد إلى أسباب هذا النجاح ، أما الآن فينبغي علينا أن نجعل سيرته .

ولد محمد علي بمدينة قولة المقدونية في عام ١٧٦٩ . وكان والده - ويحتمل أنه من أصل ألباني - قائداً للجنود غير النظامية ، وتوفي عندما كان محمد علي صغيراً في السن . وقد جاء إلى مصر مع قوة صغيرة جُست من قولة لمحاربة الفرنسيين في مصر . ورفي محمد علي يسرعه فائقة لدرجة أنه بعد سنتين وجد نفسه في قيادة أقوى الفرق الحاربة في مصر . ويمكننا أن نقسم حياة محمد علي إلى أربع مراحل رئيسية (١) ففي الفترة ما بين ١٨٠٣ و ١٨٠٥ كان محمد علي واحداً من بين المتنافسين على السلطة في مصر . وبالحصول على الولاية في العام التالي نال محمد علي بذلك سيطرة إسمية ، ولكنه أخذ يدعم قوته على أساس متين بالتخلص من منافسيه وإنشاء قوة عسكرية فعالة يمكن الاعتماد عليها . واستغرق تنفيذ هذا العمل العقدين التاليين ، ولقد اختبرت هذه الإنجازات اختباراً دقيقاً خلال حرب المورة وما بعدها . أما المرحلة الثالثة من تاريخه فتبدأ في عام ١٨٣١ عندما قام بغزو سورية . وانهى الصراع بين الوالي وسيدته بمآله من نتائج مهمة وانعكاسات على الدبلوماسية الدولية رسمياً في عام ١٨٤٠ (٢) وتلت ذلك سنوات قليلة أخيرة من المجهود التراخي والشيخوخة

المترايدة حتى توفي في عام ١٨٤٩ •

وفي الفترة الأولى (١٨٠٣ - ١٨٠٥) كانت مصر في حالة من الفوضى • وفي بادئ الأمر رأى محمد علي من مصلحته التحالف مع عثمان بك البرديسي للتخلص من الحاكم العثماني الجديد (أحمد باشا) والزعيم المملوكي المنافس محمد بك الألفي ، الذي عاد من إنجلترا في فبراير عام ١٨٠٤ • وبهذا التحالف تمكن محمد علي من طرد الوالي أحمد باشا بعد أن حكم يوماً واحداً وليلة • وبدأت سلطة محمد علي تظهر في الميدان • وبعد حوالي شهر اختلف محمد علي مع البرديسي الذي أحدث فداحة ضرابه ثورة في القاهرة على المماليك • واحتشد الناس في الشوارع حاملين الرايات والدفوف والطبول وأخذت جموعهم تنادي : « إيش تأخذ من قفليسي يا برديسي » • (١) واتهم محمد علي هذه الفرضة لخدمة برنامجه ، فانضم إلى المشايخ واتصل بالجماهير وكسب بذلك عطف الشعب وثقة علمائه ، وأمر محمد علي جنوده بمهاجمة المماليك الموجودين بالقاهرة ، فأخرجوا من المدينة وذهبوا إلى الصعيد ونجح محمد علي بعد ذلك في تعيين خورشيد باشا محافظ الإسكندرية والياً على مصر ، وكان خامس من تولى ولاية مصر في خلال ستين • واستمرت الحرب بعد ذلك سجالاً بين المماليك وجنود الوالي ومحمد علي إلى أن ارتدوا عن القاهرة وانسحبوا مرة ثانية إلى الصعيد • وبعد مطاردة المماليك إلى مصر العليا، انهار التحالف القائم بين محمد علي وخورشيد الذي حاول إبعاد محمد علي عن مصر • وفي ذلك الوقت عمل محمد علي لينال تأييد العلماء وخاصة قيب الإشراف السيد عمر مكرم على الوالي خورشيد • وما إن علم لعلماء بوصول فرمان يقضي بعودة الألبانيين ورؤسائهم إلى بلادهم حتى

(١) الزافعي : ح ٢٩٠ / ١

طلبوا من محمد علي البقاء في مصر لما عهدوه فيه من العدل والاستقامة وقد قبل محمد علي ذلك . وبذل خورشيد ، ساعيه مرة أخرى لإقضا محمد علي عن مصر ، وأصدر السلطان فرمانا بتعيينه واليا على جدة ، ولكن خورشيد لم يوفق في مسعاه هذا .

وفي ١٢ مايو عام ١٨٠٥ توجه العلماء إلى دار المحكية الكبرى (بيت للقاضي) ورفعوا شكواهم إلى القاضي من استغلال خورشيد وسوء سلوك قواته . واستدعى القاضي وكلاء الوالي ليحضروا مجلس الشرح الذي عرض عليه العلماء المطالب الآتية (١) :

١ - ألا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلماء وكبار الأعيان .

٢ - أن تجلو الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة إلى الجزيرة .

٣ - ألا يسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملا سلاحه .

٤ - أن تعاد المواصلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي .

وفي اليوم التالي (الإثنين ١٣ مايو) أجمع العلماء على عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي واليا مكانه وامتنع محمد علي في بادئ الأمر حتى لا ينسب إليه أنه المحرض على هذه الثورة ، ولكن السيد عمر بكسرم والشيخ الشراوي قلداه خلعة الولاية . غير أن محمد علي أظهر التمتع

(١) G. Douin, Mohammed Aly, Pacha du Caire.

وثيقة رقم ٢٦ ؛

A. de Vaulabelle, Histoire moderne de l'Egypte, t. IX.

pp. 210 — 211

وقال « أنا لا أصلح لذلك ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة ، وكان هذا القول رياء وتفاقا من محمد علي حتى تميمك الحاضرون به . » وفعلا قالوا جميعا قد اخترناك لذلك برأي الجميع والكافة ، والمعبرة رضا أهل البلاد . وجهروا بخلع خورشيد أحمد باشا من الولاية . وإقامة المذكور في النيابة حتى يأتي المتولي أو يأتي له تقرير بالولاية . ونودي في المدينة بعزل الباشا وإقامة محمد علي في النيابة . » ومن خلال هذه التطورات تتضح الحقائق التالية .

١ - أن السيد عمر مكرم هو الذي تزعم « انقلب » مايو ١٨٠٥ ، كما كان صاحب الاقتراح الخاص بعزل خورشيد وتولية محمد علي بدلا منه .

٢ - قرر المصريون مبدأ دستوريا هاما عندما قرر قادة الشعب برعاية عمر مكرم حق الأمة في اختيار وتعيين حاكمها .

٣ - أن عمر مكرم كان يرى أن والي مصر يجب أن يكون عثمانيا .

٤ - أن تعيين محمد علي كان بصفة قائمقام (وال بالنيابة) حتى يصدر السلطان العثماني فرمانا بتعيينه أو تعيين عثمان آخر واليا على مصر .

٥ - قبل محمد علي الشروط التي رفضها خورشيد من قبل ، كما أقر الرجوع إلى هؤلاء الزعماء في شئون الدولة ، ويقول الجبرتي في هذا الشأن : « تم الأمر بعد المعاهدة والمعاهدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمرا إلا بمشورته ومشورة العلماء وإنه متى خالف الشروط عزلوه » . وهكذا لم يفوض العلماء إلى محمد

علي السلطة المطلقة وإنما اختاروه واليا « بشروطنا » .

ويعتبر هذا « الانقلاب » حدثاً فريداً وربما مشهوداً في تاريخ كفاح الشعب المصري ويقول الرافعي عن هذا اليوم بأن مصر وضعت فيه « أساس حريتها واستقلالها ، وأعلنت عن حقها في تقرير مصيرها » . ولم يقنع العلماء بالدور التقليدي الذي كانوا يقومون به من قبل وهو بئدل الوساطة بين الحاكم والشعب بل « تزعموا المحكومين وخطبوا الحاكمين بلهجة شديدة الجرأة بعيدة المعنى » . وتتمثل روعة هذا الحدث في أنه كشف عن طبيعة الشعب المصري الأيية ، فلم يجبن أمام استبداد الولاة العثمانيين ولم يتقاعس بل كافح وأظهر روح العزة والكرامة المتأصلة فيه ، وليس أدل على ذلك مما قاله عبد الرحمن الجبرتي : « وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحة » . كما أدت هذه الأحداث إلى زيادة نفوذ العلماء وعلو شأنهم ، فأبموا وعلى رأسهم السيد عمر مكرم في مواجهة ومعالجة الأزمات الخطيرة التي تلاهقت بعد ذلك مثل أزمة نقل محمد علي إلى سالونيك والحملة البريطانية على مصر عام ١٨٠٧ والوساطة التي طلبها محمد علي منهم لإنهاء خصومة المماليك إليه . ومن ناحية أخرى ، عندما حاول محمد علي التخلص من الالتزام الذي يقضي بطلب المشورة من الزعماء والرجوع إليهم في شئون الحكم ، تسك عمر مكرم بميثاق ١٣ مايو عام ١٨٠٥ ، وأدى ذلك إلى حدوث صراع حول هذا المبدأ بين عمر مكرم ومحمد علي انتهى بالصدام بينهما .

وعندما علم خورشيد بهذا الانقلاب ، ثارت ثأثرته ووقف بموقف العناد والتخدي ورفض أن يخضع لرغبة الشعب وقال للرسل الذين حملوا إليه ما اتفق عليه العلماء : « لقد ولاني السلطان فلن يعزلي الفلاحون » . وقرر خورشيد المقاومة واعتصم بالقلعة وسارع إلى اتخاذ تدابير عسكرية

وسياسية متحدية شعور المصريين • ولم يكن هناك بد من أن ينزله هؤلاء « الفلاحون » بالقوة من القلعة ، وهكذا بدأ النضال الذي استمر شهرين وكان زعيمه وموجهه هو السيد عمر مكرم • فطاف بأحياء القاهرة لتعبئة المشاعر ودعوة الشعب إلى تأييد الثورة والانضمام إليها ، ويتحدث الجبرتي عن ذلك فيقول : « واجتهد السيد عمر أفندي النقيب وحرض الناس على الاجتماع والاستعداد ، وركب هو والمشايع إلى بيت مجاهد علي ، ومعهم الكثير من المشايخ والعامة والوجاقلية • والكل بالأبلحية والعصي والنباييت ، ولازموا السهر بالليل في الشوارع والحارات وسرحوني أحزاباً وطوائف ، ومعهم المشاعل ويطوفون بالجهات والنواحي وجهات السور » • (١) وفي ٢٤ مايو عام ١٨٠٥ شن جنود خورشيد هجوماً مفاجئاً على متاريس الثوار ولكنهم استطاعوا أن يردوا هؤلاء الجنود على أعقابهم خاسرين • « افتقر عزيمة الشعب المصري أو القائد ، ففقد في اليوم التالي (٢٥ مايو) اجتماع هام بين السيد عمر مكرم وعمر بك الأرثوذكسي أحد مستشاري خورشيد باشا ، دار فيه نقاش طويل حول حق الشعب في منزل الحاكم الظالم ومحاربه • وقال عمر بك معترضاً على تلك القرارات. « كيف تعزلون من ولاء السلطان عليكم ؟ وقد قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »

فأجاب عمر مكرم : « أولو الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل ، وهذا رجل ظالم ، وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلاد يعزلون الولاة ، وهذا شيء مألوف من زمان ، حتى الخليفة والسلطان إذا سار في الناس بالجور فإنهم يعزلونه ويظلمونه » • فقال عمر بك : « وكيف تحصى وننا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا ؟ ونحن

(١) الجبرتي : ح ٣/٣٢٠ •

كفر حتى تفعلوا معنا ذلك؟ فرد عمر مكرم : «قد أفتى العلماء بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة» (١). وقد وضع من هذا الحوار عمق إيمان عمر مكرم بقضية الشعب وشجاعته في الحق حين قرر بصريح العبارة وجوب عزاء السلطان نفسه إذا حاد عن العدل. وما تجدر ملاحظته هنا هو أن السيد عمر مكرم كان ينشد الحاكم العادل ولم يذكر قط عبارة الحرية أو الاستقلال عن دولة الإسلام الكبرى ، فهو كما يقول أحد المؤرخين الذين كتبوا عن « الزعيم ذو النزعة الإسلامية ، لا يكاد يرى الأمان إلا في ظل سبطه من المسلمين ، ولم يكن يترامى فكره السياسي إلى الآفاق والمفاهيم التي تزدحم بها أفئدة الثوار المناضلين في أيامنا هذه . والحق أن الوجدان الديني والفكر السياسي كانا يلتحمان بعضهما مع بعض في نفس الزعيم عمر مكرم : فهو يردد في حديثه مع عمر بك الألباني نظرية إسلامية سياسية مهمة هي حق الشعب في عزل حكامه إذا أساءوا الحكم ، وهو يصر على نقل هذه النظرية إلى مجال التطبيق العملي » . (٢)

وطال الحصار بخورشييد ، وأوشك أن يفتك به وبقومه الجوع والعطش ، فأرسل كتاباً إلى بعض أنصاره في قليب ، يطلب إليهم أن يخرجوه من حصار « الفلاحين » » صياغة لعرض السلطنة وناموس الدين ، ولكنهم خشية من غضب الشعب ، بعثوا برسالة إلى السيد عمر مكرم . وأبقى الشعب على حصاره لخورشييد ومن معه في القلعة حتى ضاق به وبهم الحال . وكان بعض رجاله يتسلل إلى خارجها لينال شيئاً من طعام أو ماء ، فكان الناس يأخذونه أميراً ، أو يقتلونه . وأصبح عمر مكرم

(١) الجبرتي : ج ٣ / ٣٢١ .

(٢) عبد العزيز الشاوي : عمر مكرم ، ص ١١٩ .

القائد الأعلى ، فكافت الأوامر تلقى باسمه ، ويمر المنادي في المدينة كل يوم يذيع في الناس ما ينبغي أن يقوموا به ، وما يجب عليهم أن يتبعوه ، وكان النداء يبدأ «حسبما رسم السيد عمر أفندي والعلماء لجميع الرعايا» . ولقد حارب الجنود الألبانيون بفتور إلى جانب المصريين لأن غالبية الجنود الذين مع خورشيد كانوا من جنسهم ، كما أن محمد علي لم يدفع لهم مرتباتهم المتأخرة . فتقاعسوا عن القتال وانطلقوا ينهبون الأموال من الشعب استيفاء للمرتبات التي عجز محمد علي عن دفعها لهم . ووقعت مناوشات بين الشعب والجنود الألبانيين سقط فيها قتلى من الفريقين . ولقد قتل من الألبانيين ما يقرب من ستين جندياً . وظهر في ذلك الوقت مصري من عامة الشعب (الذين نطلق عليهم اسم أولاد البلد) ويدعى حجاج الخضري وقام بذبح الجنود الألبانيين الذين يعتدون على الشعب . وكان حجاج الخضري هذا شيخاً لطائفة الخضري في القاهرة ، ويقع في حي الرملة (الرفاعي) ، فجمع من أهل هذه المنطقة جماعة قوية تأتمر بأمره وتخضع لتوجيهات السيد عمر مكرم . وذهب محمد علي إلى منزل السيد عمر مكرم يرجوه مطالبة الشعب بالكف عن الاعتداء على جنوده وأعلن محمد علي أن كل جندي يعتدي على أحد من الأهالي يضرب عنقه فوراً .

واتفق خورشيد مع علي باشا السلحدار قائد الجيش العثماني في المنيا والذي جاء إلى القاهرة وعسكر في مصر القديمة على أن يقوم كل منهما في وقت واحد بهجوم مفاجئ على مواقع المصريين فتتار مقاومتهم وتنتهي الثورة . ولما علم عمر مكرم بهذه المؤامرة أصدر نداء عاجلاً إلى الثوار يأمرهم بالتيقظ والاستعداد وعدم مبارحة مواقعهم وقام حجاج الخضري ورجاله في ذلك بمراقبة الجبل من ناحية القلعة ، فرأوا جماعة من الجنود وغيرهم يتجهون صعوداً إلى القلعة ومعهم قافلة من الجمال ،

حاربوهم حتى استولوا على القافلة ، وكانت محملة بالذخائر • وحضر الثوار بالأسرى ورءوس القتلى إلى منزل السيد عمر مكرم • وبعد أن انكشفت خيوط المؤامرة ، اندفع خورشيد اندفاع اليأس في قتاله ، فتتابعت المعارك عند أبواب المدينة وعلى أسوار القلعة ، وما كان يمر يوم بغير موقعة في أحد الجانبين أو كليهما • وكان شعب مصر يخرج في كل تلك المواقع متصراً تزيد ضحاياه شجاعة واستبسالا • واستمر القتال بين الشعب وخورشيد حتى حضر إلى القاهرة يوم ٩ يوليو عام ١٨٠٥ رسول يحمل مرسوماً سلطانياً « ومضمونه الخطاب لمحمد علي باشا وإلى جده سابقاً ووالي مصر حالاً ابتداء من عشرين ربيع أول ١٢٢٠ (١٨ يونيو ١٨٠٥) حيث رضى بذلك العلماء والرعية ، وأن أحمد باشا معزول عن مصر ، وأن يتوجه إلى الإسكندرية بالإعزاز والإكرام حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى بعض الولايات » • ولكن خورشيد رفض الإذعان وبقي في القلعة مصراً على عناده ، ولم ينزل منها إلا بعد أن هدده ر حول السلطان بالتخلي عنه وإعلان عصيانه على دولته ، فنزل مرغماً وخرج من القلعة في يوم الثلاثاء ٦ أغسطس عام ١٨٠٥ • وبرحيل خورشيد من مصر توج الشعب كفاحه بإعلاء كلمته وإملاء إرادته على الدولة العثمانية وانتصاره على أحمد خورشيد •

وهكذا استطاعت القوة البورجوازية الناشئة في مصر أن تنصب محمد علي والياً على مصر • ولكن الباحث في تاريخ مصر الحديث يجد لزماً عليه بعد دراسة تلك التطورات المهمة التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة أن يجيب عن سؤال هام قد يكون مثار تساؤل أو مناقشة • والسؤال هو : لماذا لم يطالب الشعب المصري مثلاً بسين السيد عمر مكرم — زعيم الثورة — أو أي زعيم مصري آخر والياً على مصر محل خورشيد ؟ ومن الأمور اللافتة للنظر أن زعماء الشعب اتجهوا إلى محمد علي بالذات ونادوا

به واليا على مصر وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة أيضا . والإجابة عن هذه المسائل لا تحتاج إلى غناء كبير إذا دققنا النظر في ظروف مصر وراثياتها بالإمبراطورية العثمانية . فالثورة التي تزعمها السيد عمر مكرم لم يكن القصد منها هو الاطاحة بحكم السلطان العثماني لأن الشعب المصري لم ينظر إليه على أنه حاكم أجنبي دخيل مستعمر ، بل كان السلطان في نظره هو سلطان الإسلام . والثورة التي قامت كانت تهدف أولا إلى التخلص من مساوي حكم خورشيد باشا دون المساس بسيادة السلطان العثماني على مصر . ويحلل أحد المؤرخين موقف عمر مكرم تحليلا دقيقا فيقول .

« لم يكن عمر [مكرم] سياسيا وإنما كان شيخا فقهيا متدينا لا قبل له بالسياسة ومناوراتها وتقلباتها القريية والبيدية ، وهو رجل شريف طاهر لا يريد إلا خلاص الناس من أي سبيل . إنه يقبض على زمام الشعب ويسيطر عليه تماما ولكن ما عساه أن يفعل إنه يرجو الخلاص من ولاة السلطان لا من السلطان نفسه ، إنه يسعى للانتقاذ ولكنه لا يريد أن يكون ملكا أو اميرا .. فليس هذا من خلق العلماء ولا حماة الشرع ولا رجال الدين ، إن عليهم أن يولوا على الناس أصلحهم ، وأن يشدوا أزر الصالحين ، ويحولوا بينهم وبين الظلم إذا مالت بهم نفوسهم إلى الطغيان . كان عمر يائسا من الولاة والباشوات والبنوات ، وكان يدور بعينيه باحثا عن رجل يعهد إليه بالتحكم ، رجل صالح قادر رحيم .. متدين .. وكان لا بد أن يكون تركيا ... فهذا منطق السياسة في هذه الأيام ... لا مفر من أن يكون الحاكم تركيا حتى لا يقضب السلطان خليفة المسلمين » (١)

(١) حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، ص ١١٥ -

ولا يعتبر هذا التفكير غريبا في العصر الذي عاش فيه السيد عمر مكرم ، فلقد ساعد الحكم العثماني « على تأكيد الحياة الدينية لسكان مصر وغيرها من الولايات العربية ، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبسبلها أساسا لحكم هذه الولايات مع الحرص على احترام التقاليد الإسلامية والمحافظة على إقامة الشعائر الدينية » . (١) وبالإضافة إلى ذلك لم يكن من المعقول أن يوافق السلطان العثماني على تعيين مصري واليا على مصر ، فلقد حرصت الدولة العثمانية منذ الفتح العثماني لص مصر على أن يكون واليها عثماني المولد واللسان والنشأة والعقيلة . وكان عمر مكرم يفهم ذلك تماما ويحرص كل الحرص على ألا يحدث تغييراً جوهرياً في نظام الحكم الذي فرضه العثمانيون على مصر . ونستدل على ذلك مما سجله الجبرتي في كتابه إذ يقول : « عقد السيد عمر مجلساً عند محمد علي ، وأحضر المشايخ والأعيان ، ذكر لهم أن هذا الأمر وهذه الحروب ما دامت على هذه الحالة لا تزداد إلا فشلاً ، ولا بد من تعيين شخص من جنس القوم للولاية . فانظروا من تجدوه وتختاروه لهذا الأمر ليكون قائم مقام حتى يتعين من طرف الدولة من يتعين . فقال الجميع الرأي ما تراه . فأشار إلى محمد علي » . (٢) ولم يكن الشعور بالولاء نحو الدولة العثمانية مقصوراً على تلك الفترة فحسب ، بل ظل هذا الشعور مسيطراً على أذهان المصريين حتى مطلع القرن العشرين ، ومن أمثلة ذلك الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغاني والزعيم مصطفى كامل . ومن ناحية أخرى نجح محمد علي في تملق السيد عمر مكرم والتودد إليه باعتباره زعيم الشعب . وحاول محمد علي أن يجذب إليه الأنظار في ذلك الوقت بإظهار عطفه على شعب مصر ، فأمر جنوده ألا يعتدوا عليهم وأن يتظاهروا بالغضب

(١) عبد العزيز الشناوي : نفس المصدر ، ص ١٤٣ .

(٢) الجبرتي : ج ٣٢/٤ .

على الباشا وجنوده . وهكذا عمل محمد علي بذكاء وحذر شديدين لاستمالة عمر مكرم نحوه ، وبذل له الوعود الخلافة بأنه إذا أتيح له حكم مصر فسيكون حريصا على التزام العدل والبعد عن المظالم ، وأنه يضع نفسه تحت رقابة دقيقة من زعماء الشعب فلا يتخذ قرارا إلا بموافقتهم . ويذكر الجبرتي ذلك فيقول : « ومحمد علي يداهن السيد عمر سرا ويتملق إليه ، ويأتيه ويراسله ، ويأتي إليه في أواخر الليل وفي أوساطه مترددا عليه في غالب أوقاته حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والأيمان الكاذبة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم ، ولا يفعل أمرا إلا بمشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه ، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن » . (١) وصدق عمر مكرم كل تلك الوعود الكاذبة ، ولا غرو فقد كان رجل دين وليس رجل سياسة ، فسلم عمر مكرم لمحمد علي كل مقومات الحكم « كأنه كان يشعر في قرارة نفسه أنه غير كفء له ولا قادر عليه » . (٢) واعتقد أنه أقام على مصر الحاكم الصالح العادل .

وفي بادئ الأمر لم يكن هناك ما يدعو إلى التفكير في أن باشوية محمد علي ستظل فترة طويلة من الزمن . ففي مصر كان محمد علي ، تواجهه قوة المماليك الذين سيطروا على مصر العليا ، وكانت الدعامة العسكرية الرئيسية التي اعتمد عليها هي الحامية الألبانية التي كانت تكون من قوات مشاغبة ، ولم تتخل الحكومة العثمانية عن رغبتها في استعادة سيطرتها الكاملة على إدارة مصر . ومن ناحية أخرى ، تجدد الصراع بين بريطانيا وفرنسا بعد معاهدة أميان قصيرة الأجل ، ومن الممكن أن تصبح مصر مرة أخرى ضرورة إستراتيجية لكل من المتنافسين . ولكن أمكن

(١) المصدر السابق .

(٢) حسين مؤنس : نفس المصدر ، ص ١٢٩ .

التغلب على هذه العقبات بالتدريج . فعزل السلطان المصلح سليم الثالث في عام ١٨٠٧ ، وبسقوطه توقفت إعادة تنظيم الامبراطورية فعلا لمدة عشرين عاما تقريبا ، ما عدا محاولة فرض السيطرة المركزية في الولايات في معظم أجزاء روميليا والأناضول . وعندما بدأ السلطان محمود الثاني في عام ١٨٢٦ فترة جديدة من الإصلاح والسيطرة المركزية ، كان لدى محمد علي الوقت الكافي لكي يدعم مركزه في ولايته ويعيد تنظيم مصر حتى يزيد من قوته الشخصية . ولذلك كان التهديد الناشئ من التنافس الإنجليزي الفرنسي أكثر شدة وسرعة . ففي عام ١٨٠٦ نجح بوناپرت - الذي بلغ أقصى مراحل تفوقه - في القضاء على التحالف الإنجليزي العثماني . وقد تطور الموقف السياسي والعسكري في أوروبا في غير صالح الإنجليز ، بسبب التقارب والتفاهم الذي حدث بين الإمبراطور نابليون الأول والسلطان سليم الثالث . ونجحت الدبلوماسية الفرنسية في إقناع السلطان بإعلان الحرب على إنجلترا وروسيا في ديسمبر عام ١٨٠٦ . ولذلك ردت الحكومة البريطانية على ذلك الموقف المتأزم في أوروبا بإرسال أسطول إلى الدردنيل والبسفور في فبراير ١٨٠٧ ؛ ثم بإرسال حملة فريزر إلى الاسكندرية في مارس من نفس العام . وكان الغرض من حملة فريزر احتلال الاسكندرية لمنع نزول الفرنسيين بها ، بالإضافة إلى تأييد الأحزاب الموالية للإنجليز من المماليك في مصر ، فكانت الحملة على هذا ترمي إلى ضمان قاعدة بريطانية في مصر . وقامت حملة فريزر بمحاولة غير ناجحة للاستيلاء على رشيد ، وحجزت الحملة في الاسكندرية إلى أن أفرج عنها بعد عقد معاهدة مع محمد علي . وكان من أهم النتائج المباشرة لحملة فريزر تمكين محمد علي من الاستيلاء على الاسكندرية ، التي كانت خارجة عن حكمه قبل مجيء الحملة .

أما المماليك فكانوا يمثلون مشكلة أصعب . فخبرتهم الطويلة عن

مصر وأسياليهم في اللجوء إلى الصعيد لجمع شملهم ، وسيطرتهم على إيرادات مصر بسبب نظام الإلتزام جعلتهم عدوا مخيفاً ومتناسكاً . وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي تحرك بعناية شديدة حتى بتفادى صداماً مباشراً معهم . وساعده على ذلك الخلاف الذي استمر بين البيتين المملوكيين الرئيسيين حتى بعد وفاة رؤسائهما . فقد مات عثمان بك في نوفمبر ومحمد الألفي في يناير ١٨٠٧ . وفي النهاية تخلص من البكوات بحركة غادرة تعرف باسم مذبحه القلعة . ففي أول مارس ١٨١١ دعا المماليك إلى القلعة لكي يحضروا الاحتفال بالرحلة المصرية المتوجهة إلى الحجاز للقضاء على الوهابيين . وعندما كان المماليك يسرون في الموكب أسفل مصر صخري ، أطلق الرصاص عليهم وعلى أتباعهم ، ونهبت منازلهم في نفس الوقت ، وطورد المماليك الباقون الذين لم يحضروا هذا الاحتفال . أما الجزء الأخير من قوات المماليك في مصر العليا فقد تحطم كله تقريباً خلال الأشهر التالية على يد إبراهيم ، أكبر أبناء محمد علي . وتمكنت مجموعة صغيرة من الهرب إلى ما وراء الحدود المصرية ، جنوب الشلال الثالث .

وكان تنصيب طوسون مقدمة لإرسال حملة ضد الوهابيين الذين احتلوا مكة والمدينة . ومنذ امتداد السيادة العثمانية على الأراضي العربية، عهد إلى حاكم مصر بالإشراف على شئون الحجاز نائباً لسلطين المماليك . وقد كان تكليف محمد علي بتنظيم حملة ضد الوهابيين يسير طبقاً لسابقة ثابتة . أما الاعتقاد بأن الحملة الوهابية كانت محاولة من جانب الباب العالي لإفهاك موارده وقواته فهو اعتقاد خيالي . ومن المحتمل أن الباشا وجد في الحملة وسيلة لشغل جنوده الذين قد يشيرون الشعب والاضطراب .

وتنقسم الحرب العربية إلى مرحلتين رئيسيتين . ففي المرحلة الأولى استولت القوات المصرية بقيادة طوسون على ميناء ينبع ١٨١١ ، كما

استولت على المدينة في عام ١٨١٢ ومكة في العام التالي • وأعيد تأسيس الأسرة الهاشمية وقيام محمد علي بالحج • وفي عام ١٨١٥ عقد طوسون هدنة مع الأمير الجديد ضمنت الوضع الراهن واحتفظ الوهايون بنجد وبعض أجزاء من الحجاز ، وسيطر رجال الباشا على الأماكن المقدسة ، وأكدوا سلامة الحج • وبعد موت طوسون استؤنفت الحرب في عام ١٨١٦ ، وتمكنت قوات محمد علي - بقيادة إبراهيم - من التقدم صوب نجد • وحاصرت هذه القوات قلاع الوهايين حتى سقطت في أيديهم واحدة فواحدة وفي النهاية تم الاستيلاء على الدرعية - العاصمة السعودية - في عام ١٨١٨ ، وأرسل الأمير عبدالله إلى استانبول حيث أعدم • وعلى الرغم من أن الحرب العربية كانت من أجل القضاء على قوة الوهايين وإعادة نفوذ السلطان ، فإنها تمخضت عن تكوين قوة لمحمد علي تعمل على الساحل الشرقي للبحر الأحمر • وقد ظهر في ذلك الوقت أن محمد علي قد يستولي على أجزاء أكثر من الجزيرة العربية ، فاحتل الأحساء على الخليج العربي • ولكن الدفاع عن هذه الفتوحات البعيدة لم يكن ممكناً ، ففي عام ١٨٢٤ ، أخليت نجد عندما استعاد تركي بن عبدالله بن سعود سلطته • واستمر الوالي في فرض حمايته على الحجاز وأراضي اليمن الساحلية حتى انهارت قوة محمد علي في عام ١٨٤٠ •

وبعد الحرب العربية ، قام محمد علي بحملة أخرى لم يكلفه السلطان بها ولكنه استطاع أن يحصل على اعتراف من الدولة العثمانية بفتوحاته • وكانت هذه الحملة - حملة النوبة وسنار وكردفان - هي التي وضعت أسس ما أصبح يعرف بالسودان المصري • وكانت سلطنة الفونج (Funj) بعد أن فرضت من عاصمتها سنار في القرن السادس عشر سيادة على القبائل شمالاً حتى الشلال الثالث ، قد بلغت مرحلة كبيرة من الضعف وسيطرت مجموعة من الأسر القبلية على ضفاف النيل • وكانت الأهداف العسكرية

هي الأهداف الحقيقية التي دفعت محمد علي لغزو هذه الأقاليم البعيدة التي لم تخضع من قبل للسيطرة العثمانية . فإرسال حملة إلى هذه المناطق قد يخلصه من جنده الألبانيين المشاغبين . ومن ناحية أخرى هددت بقية الممالك الهاريين من مصر والموجودين في دنقلة حكم محمد علي في مصر . وكان محمد علي قد أرسل في عام ١٨١٢ سفارة إلى سلطان التونج تحته على طرد الممالك من ممتلكاته ، ولكن السلطان كان ضعيفاً ولم يستطع تنفيذ ذلك المطلب . ولكن السفارة من ناحية أخرى ، أحضرت معها بعض الأخبار المهمة عن الوضع في أقاليم وادي النيل . أما هدف محمد علي الرئيسي من القيام بهذا الغزو فهو محاولة الحصول على عبيد لجيشه ، لأنه لم يعد يعتمد على جنده الألبانيين . فأراد محمد علي أن يكون جيشاً على النمط الأوروبي لكي يؤكد تفوقه على جميع منافسيه في الداخل (ومن المحتمل أنه أتى إليه في الخارج أيضاً) .

وإذا كانت المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث لإصلاح الجيش قد أدت إلى سقوطه ، فلقد قام الجند بثورة عسكرية في القاهرة أثناء الحرب الوهاية عندما علموا أن محمد علي يفكر في القيام ببعض الإصلاحات في الجيش . وكان تجنيد جيش من العبيد مسألة تقليدية اتبعها حكام المسلمين ، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم في إرسال إلى مركز القوة . ولم يقصد محمد علي بغزو المناطق الواقعة جنوب مصر أن يسترق المسلمين الأحرار في هذه الأماكن بل أراد الوصول مباشرة إلى مناطق الوثنيين في أقصى الجنوب وهي المناطق التقليدية التي تذهب إليها الحملات لجمع العبيد . وبما دفع محمد علي أيضاً لغزو السودان تقرير غير صحيح عن وجود الذهب في السودان . وقد أسند محمد علي قيادة الحملة الرئيسية إلى أحد أبنائه وهو إسماعيل كامل باشا ، وغادرت الحملة أسوان في صيف عام ١٨٢٠ ، ووصلت إلى

سنار في يونيو من العام التالي حيث أعلن آخر سلاطين الفونج خضوعه، ولكن مماليت دتقلة هربوا قبل وصول الحملة . وقامت حملة أخرى في نفس الوقت في عام ١٨٢١ بغزو كردفان . وبالرغم من أن الفتوحات الأولى كانت سهلة ، فإن استيلاء السودانيين من الحكّام الأجانب الجدد ومن ضرائبهم تمثّل في شكل ثورة مفاجئة بدأت بذيح إسماعيل باشا وحاشيته في سندي في أكتوبر أو نوفمبر عام ١٨٢٢ ، ولكن تمكن القضاء على هذه الثورة . وإلى وقت قيام الثورة المهدية بعد ذلك بسنين عاماً ظلت لأراضي السودانية خاضعة للحكم التركي المصري (١) .

وقد تلا غزو السودان مباشرتهم تنظيم جيش محمد علي الجديد من العبيد . وكان محمد علي يحتاج في بادئ الأمر إلى تكوين فرقة من الضباط بالجيش المصري فجمع حوالي ألف من المماليك الشبان ممن يمتلكهم الوالي وأعيان مصر في ذلك الوقت ، وكما يقول كلوت بك « ما من عظيم من عظماء القطر إلا وقدم عدداً من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفاً ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصري » ، في ثكنات حديثة البناء في أسوان . وقد تلقى هؤلاء تدريباً عسكرياً أوروبياً على يد ضباط جيش نابليون السابقين الفرنسيين والإيطاليين الذين اتهمت أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية فينا . وكان أشهر هؤلاء الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام وعرف في التاريخ المصري باسم سليمان باشا الفرنسي . أما بالنسبة للعساكر فكان الوالي في أول الأمر لا يريد اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤوط لجهلهم للنظام وكرههم لأحكامه ولم يجد باباً مفتوحاً أمامه إلا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار . وقد جند فعلاً منهم ثلاثين ألفاً في عام ١٨٢٣ ، وأرسلهم على الفور

(١) انظر :

P. M. Holt, A modern history of the Sudan, pp. 35-48.

إلى بني عدي بالشرب من منفلوط ، وعرف هذا الجيش الجديد باسم
النظام الجديد . وتكونت منهم ستة آليات بقيادة ضباط من المماليك .
وبعبارة أخرى كان محمد علي يخشى تجنيد المصريين في أول الأمر خشية
أن يقوموا بانقلاب عسكري يطيح به .

ولكن هذه التجربة لم يقدر لها النجاح ، فقد مات الكثير من الجنود
العبيد ، وأيقن محمد علي أنه من الأفضل أن يتجه إلى مكان آخر للحصول
على جند لجيشه . فلم يجد بداً من تجنيد المصريين ، وقرر أن يجند الفلاح
المصري وذلك عملاً بشورة القنصل الفرنسي في مصر . وكانت هذه
ال محاولة تجربة جديدة في مصر ، لأن قوة مصر الحربية قبل محمد علي كانت
تتمد على رجال من أجناس مختلفة ومن أماكن متفرقة ، فكانوا مزيجاً من
انترك (الألبانيين والمغاربة والدلاة (الأكراد) . (١) ولكن الفلاحين لم
تكن لديهم الرغبة في تأدية الخدمة العسكرية ، وكان تجنيدهم يتم بطرق
غير إنسانية . فهرب معظم الشبان من قراهم ، وتأثرت الزراعة إلى حد
كبير بذلك . ومما دعا إلى مقاومة الفلاح المصري للتجنيد تعلقه بأرضه
وقريته . وظهرت آثار المقاومة التي أبداه الفلاحون في تشويه أعضائهم ،
ولكن واجه محمد علي هذه المقاومة بقبول المشوهين بالجيش وأنشأ آليات
كاملاً يتألف من « مجندين مشوهين فقد كل منهم عينه أو إصبعه أو أسنانه
الأمامية » . ومن ناحية أخرى ، اتخذ محمد علي سبيلاً آخر غير الشدة
في ترغيب الأهالي في التجنيد ، فاستعان بالوعاظ في « تلقين الفلاحين وملء
أذانهم واستمرألك أذهانهم » . (٢) وكان التجنيد عاملاً من أهم العوامل
التي أدت إلى قيام الفلاحين بالثورات ضد محمد علي ، وكانت هذه

(١) محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع

مصر ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .

الثورات مظهراً عاماً من المظاهر التي تميز عصر محمد علي . (١) وأياً كان الأمر فقد استمر تجنيد الفلاحين . واستقر رأيه على أن يكون الجنود من المصريين والضباط من الأتراك أو الشراكسة (المالبسك) ، وكان هذا التقسيم هو نفس المنهج الذي سار عليه في تسيير دفة الحياة المدنية : فكان الأمور من المصريين ، والمديرون « المحافظون » من الأتراك . وقد حاول محمد علي بذلك إجهاض كل فاعلية حقيقية عند المصريين في التطلع إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحياة الدستورية . ولكن أوضح الذي أوجده محمد علي في الجيش أدى إلى قيام الثورة العرابية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . هذا ما حدث خلال العشرين سنة التي تلت عصر محمد علي . أما بالنسبة للفترة التي نعالجها من تاريخ مصر ، فلا شك أن محمد علي قد أنشأ جيشاً قوياً يفوق في تنظيمه وتسليحه وتدريبه كل الجيوش الموجودة في منطقة الشرق الأوسط ، واستطاع بهذا الجيش أن يحمي مركزه وأن يضمن استمرار حكمه في مصر . ولقد لجأ إليه السلطان العثماني محمود الثاني عندما احتاج إلى مساعدة مستند العسكرية للقضاء على الثورة اليونانية .

وقد قامت الثورة في اليونان ضد الحكم العثماني في عام ١٨٢١ ، ولم يكن هذا الوضع بهم محمد علي في قليل أو كثير بعكس الحال في غربي الجزيرة العربية ، فاليونان لم تكن في أي وقت داخل مجال النفوذ المصري التقليدي . وعلى أية حال ، عرض السلطان عليه في عام ١٨٢٢ باشوية كرمت في نظير إعادتها إلى حظيرة الدولة والقضاء على الثورة التي شبت فيها . وفي عام ١٨٢٤ - عندما نجح محمد علي في أداء هذه المهمة - عرض عليه السلطان محمود الثاني حكم شبه جزيرة المورة بنفس الشروط

السابقة • ولقد أتاح اشتراك القوات المصرية في حرب المورة الفرصة لمحمد علي بأن يختبر قوة جيشه الجديد ، أو النظام الجديد ، وقوة أسطوله الذي بدأ في جمعه وتكوينه قبل بضع سنوات • وفي يوليو عام ١٨٢٤ غادرت الحملة التي أعدها محمد علي الإسكندرية بقيادة إبراهيم باشا • ولقد عين السلطان العثماني خسرو باشا - الذي كان والياً على مصر في عام ١٨٥٣ وأول منافس تخلص منه محمد علي - قائداً للأسطول العثماني ، وبالرغم من الخلاف بين إبراهيم وخسرو ، تعاونوا للتغلب على اليونانيين • وفي عام ١٨٢٥ نزل إبراهيم بحملته في المورة ، وبدأ نجاح القوات المصرية يظهر بشكل واضح بمقارنته بفشل قوات السلطان قبل ذلك في مهمتها في هذه المناطق • وكان إبراهيم موفقاً للغاية ، وكان يرى أن يخسم هذه المشكلة بالطريق العسكري البحت وذلك باتخاذ إجراءات عنيفة ضد اليونانيين • ولم توافق الدول الأوروبية على هذه الأعمال • وكانت روسيا أسبق الدول الأوروبية إلى الرغبة في التدخل لصالح اليونان ، ولكن حالت الدول الأوروبية الأخرى دون ذلك حتى لا يقوى نفوذ روسيا في البلقان والشرق • وفي ٦ يوليو عام ١٨٢٧ اتفقت بريطانيا وفرنسا والروسيا في معاهدة لندن على فرض هدنة حربية وذلك بإرسال أساطيلهم إلى مياه المورة لمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول إلى شواطئ اليونان وإرسال المدد إلى الجيش المصري والعثماني بها • والتقت الأساطيل الأوروبية تحت قيادة الأميرال الإنجليزي كودرينجتون (Codrington) بالأسطولين المصري والعثماني في خليج نافارين (Navarino) في معركة بحرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ • وقضى على الأسطولين المصري والعثماني وتمت محاصرة قوات إبراهيم باشا البرية داخل المورة •

وأما التسوية التي تمت بخصوص المورة فلم ترتبط بالتاريخ المصري في ذلك الوقت • ولقد فقد محمد علي أسطوله الذي بذل جهداً كبيراً

وأتفق أموالا كثيرة في إنشائه ، ولذلك رأى أنه لا فائدة من مواصلة القتال . كما دفعه إلى اتباع هذه الخطة ما تلقاه من قناصل الدول في مصر عن تصميم الدول الأوروبية على تحرير اليونان ، واستهداف مصر للأخطار إذا هي استمرت في اتباع سياسة الدولة العثمانية . ولم يقيم إبراهيم باشا بعمليات حرية أخرى إلى أن تم الاتفاق بين محمد علي وكودرنجتون في ٦ أغسطس ١٨٢٨ فتمكن من سحب قواته من المورة . وكان كودرنجتون قد جاء إلى مياه الإسكندرية وهدد بتخريب المدينة إذا لم يسحب محمد علي قواته من المورة . فرتب محمد علي معه اتفاق الإسكندرية رآمر إبراهيم بالجلء . ونصت شروط الاتفاق على ما يلي (١) :

١ - يتعهد محمد علي بإعادة الأسرى اليونانيين وتحرير من يسع منهم في مصر .

٢ - يتعهد أمير البحر كودرنجتون بإرجاع الأسرى المصريين وإعادة السفن المصرية التي أسرت أثناء القتال .

٣ - يخطى الجنود المصريون المورة على سفن مصرية يرسلها محمد علي ويحرسها الحلفاء .

ولقد كان التدخل في حرب المورة مرحلة غير عادية في سياسة محمد علي لأنه لم يحقق أي استفادة من الاشتراك في هذه الحرب . أما العمل الذي قام به بعد ذلك فكان في سورية التي كانت تحظى باهتمام حكام مصر التقليدي . (٢) ولقد صمم محمد علي على الاستيلاء على سورية بسبب الدوافع الاستراتيجية التي تلخص في ضرورة إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في وادي النيل والمراكز القديمة للقوة العثمانية في الأناضول .

(١) Dodwell, The founder of modern Egypt, p. 22.

(٢) كلوت بك : لحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

يرجع اهتمامه بهذا الإقليم إلى عام ١٨٢١ - على الأقل - عندما قام
 لدور الوساطة لدى الحكومة العثمانية بالنيابة عن عبدالله باشا حاكم عكا
 بشير الثاني الشهابي أمير لبنان ، الذي كان قد هرب إلى مصر ولجأ إلى
 محمد علي ونشأت بينهما علاقات وثيقة . ووجد محمد علي في كل من
 عبدالله وبشير صديقين مخلصين له يشعران على الأقل بالجميل نحو الرجل
 الذي تشفع لهما عند السلطان . إلا أن محمد علي لم يتخذ في هذا الوقت
 أي إجراء بالنسبة لسورية . ولكن في نهاية هذا العقد أصبح احتلال سورية
 من الأمور الضرورية . فلقد استغل السلطان محمود الثاني موقف
 لانكشارية في حرب المورة وقضى عليهم في عام ١٨٢٦ وأخذ ينظم جيشه
 على أسس أوروبية حديثة . وقد تلت كارثة اليونان حرب أخرى مع
 روسيا في عام ١٨٢٨ ، لكن بتوقيع معاهدة أدريانوبل (Adrianople)
 في سبتمبر عام ١٨٢٩ استأنف السلطان مرة أخرى إصلاحاته العسكرية
 الإدارية . وفي هذا الوقت أصبح نفوذ محمد علي العسكري في خطر ،
 وزادت سياسة محمود الثاني المركزية ، التي قضت على أمراء الوديان
 وعلى المماليك في بغداد ، وعملت على الحد من استقلال محمد علي انذاتي
 في مصر . ووجدت بعض الاعتبارات الشخصية أيضاً ، فقد كان خسرو
 باشا - عدو محمد علي القديم - من المقرين إلى السلطان وقد شغل في
 الفترة من ١٨٢٧ إلى ١٨٣٦ منصباً جديداً هو منصب سر عسكر القوات
 العثمانية .

وحاول محمد علي في بادئ الأمر أن يستولي على سورية بالوسائل
 السلمية ، وتقدم بطلب ذلك إلى استانبول في عام ١٨٢٧ ، ولكن السلطان
 رفض طلبه . ولذلك حاول أن يجد مبرراً للتدخل في شئون سورية ؛
 ووجد ذلك في سلوك عبدالله باشا الذي لم يعد يهمه استمرار الصداقة مع
 الوالي ، فأوى الفلاحين المصريين الذين فروا من مصر تخلصاً من الخدمة
 العسكرية وامتنع عن إرجاعهم . وكان هذا هو السبب المباشر للحرب ،

وفي أكتوبر ١٨٣١ عبرت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا الحدود وتحركت نحو عكا ، ولقد استطاع محمد علي في الفترة التي تلت انسحاب قواته من المورة أن يبنى جيشه وأن يعيد تكوين أسطوله الذي تحطم في تقارين . وكان بشير الثاني من أهم حلفائه المخلصين ، وقدم أتباعه لمحمد علي خدمات قيمة في أثناء تقدم الحملة . ولم تكن هذه الحرب في بادئ الأمر أكثر من صراع بين حكام بعض الولايات المجاورة ولا يختلف عما كان يحدث خلال القرنين السابقين . ونتيجة للتغيرات الجديدة التي ظهرت في استانبول لم تتردد الحكومة العثمانية في أن تعلن خروج محمد علي عن سلطة السلطان . ووصلت أنباء إدانة السلطان لمحمد علي في أوائل ١٨٣٢ عندما كان إبراهيم يحاصر عكا . وهكذا بدأ الصراع يتخذ مظهراً خطيراً ، إذ استهزأ والي مصر بسيدته علناً . وفي مايو استسلمت عكا ، وفي الشهر التالي هرب حاكم دمشق ودخل إبراهيم المدينة دون مقاومة . وفي شهر يوليو زحف إبراهيم شمالاً وهزم قوة عثمانية بالقرب من حصص واستولى على حلب واتصر عند ممر يبلان بالقرب من الاسكندرونة على جيش عثماني قادم للدفاع عن سورية واستمر تقدمه نحو هضبة الأناضول ، وفي ديسمبر ١٨٣٢ هزم جيشاً عثمانياً يقوده الصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونية .

وفي هذا الوقت كان من المفروض أن يستمر إبراهيم في زحفه على استانبول ، أو أن يعلن والده حاكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية . ولكن محمد علي كان في غاية الحرص ، فبذل كل ما يستطيع لكي لا يتدخل الدول الأوروبية كما تدخلت في المورة وقضت على الأسطول المصري . ولكي ينتقم من السلطان محمود أعلن محمد علي أنه سيخلص الامبراطورية من السلطان الفاسد الذي قضى على التقاليد الإسلامية واتبع أساليب الحياة الغربية . ولقد أثار هذا القول دهشة بالغة لأن محمد علي نفسه كان قد بدأ برنامج الإصلاحات المبنية على الحضارة الغربية قبل محمود الثاني

وفي يناير عام ١٨٣٣ بدأت الاشاعات تتردد عن عقد محالفة تركية روسية . وكانت هذه الاشاعات سابقة لأوانها ، ولكن روسيا أرادت أسطولها إلى استانبول في شهر فبراير ، وفي أبريل قامت بإرسال قواتها البرية . ولقد كانت مصالح روسيا تقتضي بقاء الدولة العثمانية على حالها من الضعف ، فلما رأت جيش محمد علي يجتاح الشام ويشرف على جبال الأناضول ، تخوفت من مسيرته إلى القسطنطينية واستيلائه عليها ، والقضاء على مطامع روسيا فيها . (١) وقد أزعج بريطانيا وفرنسا أمر هذا التدخل ، وحاولتا إنهاء الخلاف بين الوالي والسلطان حتى لا تجد روسيا سببا للتدخل . وضغطت كل من الدولتين على محمد علي والسلطان ، فاستخدمت فرنسا علاقتها الودية مع محمد علي لإقناعه بتسوية الخلاف بينه وبين السلطان ، وأوفدت إلى استانبول الأميرال روسين (Roussin) سفيرا لها ليسيى في فض الخلاف بين الوالي والسلطان . ولم يوافق اللورد بامستون (Palmerston) أيضا على ترك الروس يسيطون حمايتهم على الدولة العثمانية . وفي هذه الفترة عين بامستون قنصلا جديدا في مصر هو المستر باتريك كامبل (Patrick Campbell) خلفا لقنصل بريطانيا السابق باركر (Barker) ، الذي كان يتحدث عن محمد علي بازدراء ويسميه الوال الثائر وخصوصاً بعد أن عزله السلطان محمود بعد قيام الصدام بينهما . ولقد عين بامستون كامبل لكي يعرف نوايا محمد علي وأغراضه ، ولما تبين محمد علي ذلك أسر إلى كامبل أنه لا ينبغي بالدولة شرا ، وإنما يرجو إنقاذها وإصلاح شأنها . (٢)

وأخيراً ، وبعد المفاوضات التي دارت بشأن هذا الموضوع ، تخلى

Driault, Question d'Orient, p. 141.

(١)

Dodwell, op. cit., pp. 112-113.

(٢)

السلطان محمد علي عن سورية وإقليم أدنه ، مع تثبيتته على مصر وجزيرة
كرت والحجاز ، مقابل أن يجلو الجيش المصري عن باقي بلاد الأناضول .
 وقام إبراهيم باشا بسحب قواته من الأناضول بعد أن تم تسجيل هذه
 المسائل المتفق عليها في صلح الكوتاهية (أبريل - مايو ١٨٣٢) . وهكذا
 سيطر والي مصر على كل سورية الجغرافية (أي الشام بجميع أجزائه)
 كما كان الحال في عهد سلطنة المماليك ، وقبل محمد علي أن يحكم
 الولايات السورية مدى الحياة فقط وتعهده بدفع الجزية السنوية إلى
 السلطان وبأن يظل تابعا له . وجار إبراهيم باشا - خلال السنوات الست
 التالية - حاكما عاما على الولايات السورية . ممثلا لوالده . وقام بتنظيم
 أحوال سورية الإدارية والسياسية وعنى بتوطيد مركز مصر في سورية ،
 فأمن حدودها الشمالية وعنى بتحسين مضائق جبال طوروس . واتخذ مقره
 العام في أنطاكية قربها من التخوم الشمالية ، وعن إبراهيم باشا حنا بك
 بحري أحد أعيان السوريين للإشراف على إدارة الشؤون المالية . كما ألف
 إبراهيم في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة مجلسا
 يسمى ديوان المشورة ، يتراوح عدد أعضائه بين ١٢ و ٢١ عضواً ينتخبون
 من بين أعيان البلد وتجارها ، وتنظر هذه المجالس في مصالح كل بلدة
 ومطلوبات الميرى . ولقد تمتع الأمير بشير الثاني الشهابي بسيادة مستقلة
 تقريباً في لبنان ، وعظم نتيجة لذلك شأن هذا الأمير . على أن الحكم
 المصري في سورية لم يلبث أن اصطدم بثورات محلية نشبت في مختلف هذه
 المناطق . فأباليب الحكيم المصري في التجنيد وجمع السلاح والمال ففرت
 عنه قلوب العامة . فلقد أصدر محمد علي إلى ابنه إبراهيم في أوائل عام
 ١٨٣٤ الأوامر التالية :

١ - احتكار الحرير في الولايات السورية .

٢ . أخذ ضريبة الرؤوس من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم .

٣ - تجنيد الأهالي .

٤ - نزع السلاح من أيديهم .

ومن ناحية أخرى كانو للديسائس العثمانية والإنجليزية شأن كبير في تحريك تلك الثورات . ولقد ساء رؤساء الإقطاع أيضا ضياع السلطة من أيديهم فحرضوا الأهالي على الثورة ضد الحكم المصري . وعقب أحد معاصري الحكم المصري في سورية على هذه التطورات فقال : « هذا النظام (المصري) وإن يكن عادلا وشريفا قد كان باعثا قويا على كره الأمراء والمشايخ للمصريين حيث كف يدهم وأوقف مطامعهم عند حد لا يمكن اجتيازه ، وأمات استبدادهم بالشعب ، وجعلهم أمام الشريعة وراء لا امتياز ولا فرق بينهم وبين أفراد الرعية ، فحنقوا على الدولة المصرية وودوا إزالتها وإرجاع الحكومة التركية » . ولذلك قامت في سورية ثورات « إقطاعية » ضد الحكم المركزي ، مثلا في الحكومة المصرية بالشام وحليفها الأمير بشير الشهابي .

وفي عام ١٨٣٩ تأزم الموقف بين الوالي والسلطان ، ففي داخل سورية كان الموقف يهدد بالانفجار ، أما الموقف الخارجي فكان أكثر خطرا من ذلك . ففي العام السابق اعترم محمد علي إعلان استقلاله ليقطع آخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية ، واستدعى قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا والروسيا وأخبرهم بذلك . وكانت ردودهم غير مشجعة : إلا أنه لم يتخل عن مشروعه هذا ، وفي نفس الوقت كان السلطان محبود يستعد للحرب . ولقد كانت الدولة العثمانية مصممة على استرجاع سورية عقب هزيمتها في قوتية ، وفي أبريل عام ١٨٣٩ عبرت القوات العثمانية الفرات وزحفنت على سورية . ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية ، إلا أن على سورية . ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية ، إلا أن السلطان أعلن في يوم ٧ يونيه أن محمد علي ما هو إلا خائن في نظره .

وبعد سبعة عشر يوماً انتصر إبراهيم باشا انتصاراً ساحقاً على قوات السلطان في موقعة نزيب (نصيبين) ، شمال شرقي حلب . ولقد حل بالعثمانيين بعد هذه الهزيمة كارثان كبيرتان ، ففي أول يوليو عام ١٨٣٩ توفي السلطان محمود قبل أن تصل إليه أخبار الهزيمة ، وخلفه طفلاً في السادسة عشرة من عمره يدعى عبد المجيد ليست له أي دراية بشئون الدولة . وكان أول صدر أعظم عنه عبد المجيد هو خسرو باشا ، وكان تعيينه في هذا المنصب معناه استمرار الحرب ضد محمد علي . ولكن تعيين خسرو سبب حدوث كارثة ثانية للدولة العثمانية ، فلما طلب من فوزي باشا ، قائد الأسطول العثماني الذي كان بينه وبين خسرو عداوة قديمة ، العودة إلى استانبول ، ظن أن هذا الاستدعاء لم يكن إلا لعزله أو قتله ، فمضى بأسطوله إلى الإسكندرية وسلمه إلى محمد علي . وكان لهذا الحادث أثر كبير في سير المسألة المصرية لأن تسليم الأسطول العثماني إلى مصر بعد انتصارها في موقعة نزيب جعل كفتها الراجحة على الدولة العثمانية في البر والبحر .

لقد أثار انتصار الجيش المصري إذن المسألة الشرقية ، ووقفت الدول الأوروبية مواقف مختلفة تبعاً لاختلاف أطرافها ومصالحها . فأما بريطانيا فقد يعن لورد بامستون سياستها في الرسالة التي بعث بها إلى باتريك كامبل - قنصل بريطانيا العام في مصر - في فبراير عام ١٨٣٣ ، ووضح فيها أن الحكومة البريطانية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، إذ أنها تعتبر بقاءها عاملاً لاغنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا . وكان ذلك أحد الدوافع التي دفعت بامستون إلى الوقوف ضد مصر ومحمد علي . وكان يتولى السفارة البريطانية في استانبول في ذلك الوقت أيضاً اللورد بونسبني (Ponsonby) ، وكان شديد العداء لمحمد علي وبذل جهداً كبيراً لإثارة المتاعب ضد الحكم المصري في سورية . وكانت

النمسا أيضاً تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تعطي الفرصة لروسيا للتدخل في شئونها وفرض حمايتها عليها ، وكذلك تدعيم مبدأ مترنيخ - المستشار النمساوي - في مقاومة الثورات التي تقوم ضد الحكام الشرعيين . وكانت روسيا أيضاً تريد الوقوف أمام محمد علي وإنقاذ الدولة العثمانية من سيطرة هذا الحاكم القوي . أما فرنسا - صديقة محمد علي - فكانت تميل إلى إقرار محمد علي في سورية وجزيرة العرب طبقاً لصلح الكوتاهية . ولهذا بدأ القلق يسود الحكومات الأوروبية بعد موقعة نصيبين .

وعندما تولى السلطان عبد المجيد الحكم في مثل هذه الظروف رأى ضرورة المفاوضة رأساً مع محمد علي لإنهاء النزاع بين الدولتين سلمياً ، وأرسل إلى محمد علي مندوباً خاصاً وهو عاكف أفندي يحمل كتاباً يخوله حكم مصر الوراثي . ولكن في ٢٧ يوليو ١٨٣٩ قدم سفراء الدول الخمس الكبرى وهمي إنجلترا وفرنسا والروسيا والنمسا وبروسيا مذكرة مشتركة إلى الباب العالي ، يطلبون فيها منه ألا يعقد أي اتفاق مع محمد علي دون موافقة الدول الأوروبية . وكان اشتراك فرنسا في المذكرة من الأمور الغريبة ، إلا أنها أرادت باشتراكها في المذكرة أن تمنع انفراد روسيا بحماية الدولة العثمانية . ولقد كان انضمام روسيا المفاجيء إلى جانب الدول بمثابة ضربة لفرنسا جعلتها تضطرب وتحارب في سياستها . وكانت فرنسا تعمل سراً وعلانية ضد سياسة روسيا . ولما لم تستطع الحكومة البريطانية أن تقنع فرنسا بما اعترفت منحه لمحمد علي من ولاية مصر وولاية عكا ، لجأت روسيا إلى إنجلترا وأظهرت أنها على استعداد للموافقة على هذا الحل . وأرادت روسيا بذلك أن تعزل فرنسا وأن تشترك الدول الأربع الأخرى في تقرير مصير هذا النزاع ، بعقد مؤتمر للدول الأربع الكبرى في لندن . وأجرت بريطانيا مفاوضات مع روسيا والنمسا وبروسيا وانهت

المفاوضات بعقد معاهدة (وفاق) لندن في ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ بين إنجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية . ولم تشترك فرنسا فيها ، وتمهدت الدل بمقتضى هذه المعاهدة بمساعدة السلطان فعلا في إخضاع محمد علي ، وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة المسائل التي تعهد السلطان بعرضها على محمد علي وهي أن يخول محمد علي حكومة مصر ورئاسة ولاية عكا طوال حياته ، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلي بقيود متينة تربطها بالدولة مثل الجزية وعدم تشيل مصر في الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح أنقاب وضرب النقود ٠٠٠ الخ ؛ فإذا لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا ، فإذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل كان للسلطان الحق في اتخاذ أي طريق تشير به عليه مصالحه الخاصة ونصائح حلفائه .

ولكي تضع الدول هذه التسوية موضع التنفيذ ، تحرك الأسطولان الإنجليزي والنمساوي في البحر المتوسط واستوليا على بيروت في ٩ أكتوبر . وفي ٣ نوفمبر سقطت عكا ، مفتاح فلسطين والشام ، وعلى إثر ذلك سلمت يافا ونابلس . وفي نفس الوقت قامت ثورة في لبنان بتحرير من ممثلي بريطانيا والدولة العثمانية ، وانفصل الأمير بشير انشهايي - حاكم لبنان - عن محمد علي لما رأى نجهه آخذاً في الأقول . وبعد أن تم للحلفاء احتلال الثغور السورية أرسل الأميرال استونفوردي (Stopford) القائد العام لقوات الحلفاء) بعض السفن الحربية الإنجليزية بقيادة الكومودور شارل ناييه (Napier) إلى الاسكندرية لتهديد محمد علي وإرغامه على قبول مطالب الدول . ولكن لما تبين ناييه أنه لا سبيل إلى إخضاع محمد علي بالقوة ، فضل الاتصال به . ولم يجد محمد علي بداً من التسليم وخاصة بعد أن تخلت فرنسا عنه وانهارت قواته المعنوية بعد سقوط عكا . فاتفق ناييه مع الحكومة المصرية على تسليم الأسطول

العثماني وإخلاء سورية مقابل أن تفسن الدول لمحمد علي حكومة مصر وراثية والا تس سواحل مصر بنوء ، وتم توقيع هذا الاتفاق في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠ . وقد رفض السلطان الاعتراف بنص هذا الاتفاق ، ولم يفره بولسني - سفير إنجلترا في استانبول - ولكن بامستون وافق عليه . وهناك أسباب دعت بامستون إلى أن يخفف من موقفه ضد محمد علي ، أولها أن ملكة بريطانيا كتبت إليه مرتين (في أكتوبر ونوفمبر) تطالب منه أن يخفف من حدته ، وثانيها حدوث تغير وزاري في فرنسا ومجيء جيزو (Gulzot) على رأس الوزارة الجديدة ، فأصبح من الواجب على الحلفاء مصالحة فرنسا .

ولقد تشجع الباب العالي بخضوع محمد علي وأخذ يبلي الشروط . فكتب رشيد باشا إلى المندوب العثماني في لندن يقول « كيف توفق الدول الأربع بين مبدأ المحافظة على كيان الدولة ومنح محمد علي حكومة وراثية » . وأرسل منه : - إنجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا مذكرة إلى الباب العالي في ٣ يناير ١٨٤١ يطالبونه فيها بالرجوع عن قرار عزل محمد علي الذي كان السلطان قد أصدره بعد أن رفض محمد علي قبول شروط معاهدة لندن . وفي هذا الوقت بدأ إبراهيم بناء على أوامر والده في الجلاء عن سورية ، ونتيجة لتدخل الدول أرسل السلطان إلى محمد علي فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ . وقد تقر فيه - لأول مرة - إعطاء محمد علي وأسرته حكومة مصر وراثية ، على أن يختار الباب العالي نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي الذكور خلفاً له ، ثم من يخلف هذا من بعده ، وهكذا حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور لا يكون « لأولاد نساء عائلته الذكور حق أيا كان في الولاية المذكورة » ، واختار الباب العالي لها من يشاء . ويكن هذا فرمان أن إعطاء محمد علي باشوية مصر وتقرير الحكم الوراثي بها بالصورة المذكورة إنما هو « منحة » من السلطان

العثماني . وتأكيذا لذلك نص فرمان على ما يأتي : « وحيث أن الامتياز (أو المنحة) المعطى وراثه ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه (وكانت هذه الشروط متعلقة بالجزية ، والإنفاق على الحرمين الشريفين ، وسك النقود ، وتحديد عدد الجيش (١٨ ألفا) ، والخدمة العسكرية ، والتعيين في الرتب العسكرية) فعدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز » . كما نص فرمان على أن المعاهدات التي أبرمها أو سيرمها الباب العالي وكذلك الخط الشريف المعروف بخط الكلخانة (٣ نوفمبر ١٨٣٩) والقوانين الأساسية للدولة العثمانية تنفذ في مصر . ولكن محمد علي اعترض على القيود التي جاءت في هذا فرمان ، وهي الخاصة بترتيب الوراثة ، وتقدير الجزية المطلوبة ، وكانت هذه قد قدرت بربع الإيرادات والتعيينات العسكرية أو الرتب في الجيش ، وتبذلت لتسوية هذه المسائل . جملة مذكرات بين الباب العالي والدول . وأسفرت هذه المساعي عن صدور فرمان أول يونيه ١٨٤١ الذي نص على ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة في الأكبر « الأرشد » فمن يليه من ذرية محمد علي - أي ابتداء حق الاختيار الذي كان للسلطان بموجب فرمان ١٣ فبراير ، ولكن علي شريطة أن تصدر التقليد بالولاية دائما من الباب العالي . حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي المذكور ، حق للباب العالي أن يعين شخصا آخر للولاية : « وليس في مثل هذه الحالة لأولاد بنات محمد علي حق أو وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالإرث » . كما نص أيضا على ضرورة تنفيذ خط شريف الكلخانة ، والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التي تبرم معها في المستقبل (١) .

هذه هي نهاية إمبراطورية محمد علي . فشلت مشروعاته الكبيرة في كل من اليونان وسورية لأنها لم تتفق مع سياسات الدول الأوروبية التي

بدأت منذ عام ١٧٩٨ تهتم بشرقي البحر المتوسط . وعلى الرغم من ذلك
فقد حقق محمد علي نجاحاً محدوداً . ففي عام ١٨٠٥ حصل على لقب
والي مصر ، وكان أول وال يمارس نفوذاً حقيقياً منذ قرنين من الزمان ،
فإنشأ قوة عسكرية استطاع بواسطتها أن يدعم مركزه لا أمام منافسيه
المرتقبين في مصر فحسب بل أمام السلطان العثماني نفسه . وفي داخل
إفريقيا ، التي لم تكن تأثرت آنذاك بمتغيرات الدول الأوروبية ، بنى
محمد علي إمبراطورية خارج الحدود التقليدية للنفوذ العثماني ؛ وكان
أول من أرسل حملات إلى النيل الأبيض مهدت الطريق للزحف التركي
المصري نحو خط الاستواء في الجيل التالي . وعلى الرغم من ذلك بدأ
نشاط محمد علي العيوي يتلاشى بعد ضياع سورية . فعاش تسع سنوات
أخرى ، لكنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بأعباء الحكم قبيل وفاته
إصابته بضعف في قواه العقلية . وظل كذلك إلى أن توفي في ٢ أغسطس
عام ١٨٤٩ بالاسكندرية ونقل إلى القاهرة ودفن بمسجده في القلعة .

٣٠ - جهود محمد علي في إعادة تنظيم مصر

تعتبر الأعمال التي قام بها محمد علي أعمالاً عظيمة بالنسبة للهدف الأول الذي كان يسعى لتحقيقه وهو العمل على تدعيم مركزه في البلاد .
وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد محمد علي بصفة أساسية على جيشه الجديد .
ولكي قبل أن يقوم بهذا العمل بفترة طويلة بدأ في إعادة تنظيم الأراضي الزراعية والنظم المالية حتى يصبح كل نوع من المصلحة ومركزها في يده شخصياً . وكان أول عمل قام به ضرورة تنفيذ فكرة القضاء على نظام الالتزام الذي كان سائداً في مصر العثمانية . وكان قانون « نامة مصر » الصادر في عام ١٥٢٥ قد أسند مهمة إدارة أملاك الدولة وحماية الضرائب المفروضة على أراضيها إلى « موظفي الحكومة » ، وبخاصة الكاشف ، أو « مشايخ العرب » الذين كانوا يسيطرون على مساحات واسعة في مصر ، أو « الوكلاء » الذين كانوا يختارون من بين الأشخاص الأغنياء الذين باستطاعتهم أن يدفعوا مالا للحكومة في مقابل ميزة العمل بالثيابة عنها .
ولا شك أن نظام الالتزام ، الذي ظهر في نهاية الأمر ، قد تطور عن عمل هذه الفئة الأخيرة (١) . وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت أراضي الدولة كلها تقريباً موزعة على شكل التزامات ووقعت في أيدي بعض الأفراد

Gibb and Bowen, Islamic society and the west, I/pt. 2, (1)
pp. 172-173.

الأغنياء والأثرياء مثل المالك أو رجال الأوجاقات (الوجاقلية) أو الموظفين أو التجار أو ضايخ العرب . وكان معظم الملتزمين من بتكوات المالك ، فن بين الملتزمين الذين بلغ عددهم ستة آلاف ملتزم ، قدر أن ثلاثة آلاف كانوا من المالك الذين يجوزون أكثر من ثلثي الأرض الزراعية في مصر . وكان الالتزام ضيقة تسجها الإدارة التي تولت تسجيل الأرض (الروزنامة) مدة سنة أو عدد من السنوات ، وكان يعطي لمن يتقدم بأكبر عطاء أو طبقاً لتربيات خاصة مع الإدارة وفي مقابل دفع الملتزم مقدماً قسطاً من المال يساوي حصة سنة من ضريبة الأرض المستحقة الدفع للحكومة من دخل الضيقة (الميري أو خراج الأرض الديوانية) كان يمنح حجة إيجار (تقسيط) وتوجه الروزنامة أيضاً خطاباً إلى أعيان وسكان الضيقة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم وأن يدفعوا له قيمة الضرائب المحددة في شروط الحجة .

وكانت الدولة تبقى في يدها ملكية رقبة الأرض ، بحيث لا يكون الملتزم سوى حق الانتفاع ، وهو حق كان يتقاسمه مع الفلاحين ، الذين كانوا يفلحون تلك الحصة من الأرض التي تخصص لهم (أرض الفلاح) والتي يدفعون عنها ضريبة للملتزم . وكان الملتزم يتلقى جزءاً من ربحه من الضرائب التي كان يحصلها من أرض الفلاح - « الفائض » ، وفي القرن الثامن عشر « المضاف » و « البراني » وكانت في بادئ الأمر ضرائب إضافية . ولكنها بمرور الوقت أصبحت تجبي بانتظام مع الضرائب المقررة ولكن كان معظم ربحه يتحصل عليه من استغلال أراضي الالتزام المخصصة لشخصه لاستغلالها وهي المعروفة باسم أرض الوسية . وقد استلغها الملتزم طوال احتفاظه بالالتزام لمساعدته على واجبات الالتزام ونفقاته من الصرف على المساجد والمدارس وإيواء المسافرين والموظفين وضيافتهم في دائرة التزامه . وكانت هذه الأراضي معفأة من الضرائب وفرض على

فلاحي الجهة أن يعملوا فيها مخره لا لزوم بلا أجر ولا جزاء ، وعلى الرغم من أن نظام الالتزام كان من الناحية القانونية مجرد امتياز مؤقت ينتص بحق جباية قدر من ضرائب الميري ، فمن الناحية الواقعية نجد أنه قد تولدت تدريجياً إجراءات اتخذت ، حكم العادة ، ومنحت ، للملزمين حقوقاً وامتيازات تكاد تشبه الحقوق المتعلقة بالملكية الخاصة ، ، ويمكننا في الواقع أن نجور على حقوق الدولة ، وقد عجل تدهور السيطرة السامية على مصر في القرن الثامن عشر بهذه العملية إذ تمكن البكراب ، والمالك بوجه عام ، من اغتصاب امتيازات خاصة برئيس الدولة ، وظهرت حقوق وراثته اتخذت حكم العادة ، فأصبح أبناء الملزم أو ممالئكة البيض أو أي شيء آخر يرد اسمه في وصية الميت إن وجدت ، يرثون حق الإيجار في مقابل أن يدفعوا للبasha - باعتباره ممثلاً للسلطان - ضريبة تسمى الحلوان كانت تصل إلى ما يزيد على فائض ثلاث سنوات ، وعند دفع تلك الإتاوة كانت الروزنامة تسجل التغيرات الطارئة في حيازة الأرض وتصدر «تقسيماتاً» جديدة للورثة ، وإذا مات الملزم دون أن يترك أبناء أو وصية ، أو إذا عجز الورثة عن دفع الحلوان كانت الأرض تعود إلى الدولة ، واكتسب الملزم أيضاً في القرن الثامن عشر أيضاً حق بيع أو منح حقوقه في أي جزء من الالتزام إلى ملتزم آخر ، وكان باستطاعة الملزم أن يسترد أرضه في مقابل رد ثمن الشراء ، وكذلك مارس الملزم سلطة مطلقة على الفلاح ، فكان له مثلاً حق انتزاع الأرض من يد الفلاح وإعطائها لفلاح آخر إذا ضاقت يده أو قصر في دفع الضرائب. ويتضح من كل هذه التطورات أن الملزم قد أصبح الحاكم الفعلي في إطار التزامه . (١)

أما العلماء فقد استفادوا أيضاً من النظام التقليدي المتبع وذلك

باستغلال الأراضي الموقوفة وهي المعروفة باسم « رزق الإحباسية » أي الرصدة على المساجد والسبل والخيرات . ووجد العثمانيون عندما فتحوا مصر هذا النوع من الهبات الدينية وهو لا يتنطب من الواهب أن ينقل ملكية العقار المطلقة إلى المؤسسة الدينية أو الخيرية التي تمت الهبة لصالحها . وكانت عائدات الأرض التي خضعت لهذا النظام تخصص باعتبارها معاشات أو « رزق » (المفرد رزقه) لأفراد أو مؤسسات دينية وخيرية ، على أن تدفعها خزانة الدولة إلى هؤلاء المستفيدين عينا وتقدا . وقد أقر العثمانيون الرزق واستمر دفعها بعد الغزو .^(١) وفي نهاية القرن الثامن عشر تحولت نسبة كبيرة من أراضي مصر الزراعية إلى أحباس لأن ذلك كان الوسيلة الوحيدة التي يأمن بها الملاك على أملكهم من عسف انساليك واستغلالهم لريعها وغلتها .

وقام محمد علي خلال السنوات الأولى من حكمه بإجراء بعض التجارب لإلغاء نظام الالتزام في الدلتا لأن الصعيد كان لا يزال تحت سيطرة المماليك . ولا شك أن الإصلاحات الزراعية التي قام بها الفرنسيون أثناء احتلالهم لمصر قد استرعت اهتمام محمد علي أوائل حكمه . وفي نفس الوقت كان محمد علي يعلم تمام العلم أن نظام حيازة الأرض الموجود في مصر لا يصلح أداة للحصول على الموارد المالية اللازمة لكي يحتفظ بولاء قواته ويبقى على إخلاص أصدقائه في استانبول . وفي بدء الأمر لم يحصل الباشا سوى الضرائب التي فرضها المماليك ، ولكن حين تبين في عامي ١٨٠٦ و ١٨٠٧ أنها لا تكفي قام بتحصيل نصف الفائض ، وهي الضريبة التي جرت العادة على أن يأخذها الملتزمون . وعندما انخفض فيضان عام ١٨٠٨ استبدل بعدد من الملتزمين الضعاف أفراداً من أسرته وحاشيته . وفي العام التالي حدثت بعض المشاكل في مديرية البحيرة بسبب

Rivlin, op. cit., pp. 31-35.

(١)

أحد المشروعات الجديدة التي أدخلها ، فقد أنشأ سجلاً جديداً خاصاً دونت فيه كل أراضي المديرية . وقام بفرض ضريبة المال الميري على الأراضي المعروفة باسم الرزق الأجاسية ، وطالب حجج من يتولون النظر عليها ، وأمر حكام الأقاليم (الكشاف) بالاستيلاء على تلك الأيمان إذا لم يقدم أصحابها إلى الديوان حجج إنشاء الوقف ، ومعنى ذلك تهديد السبيل لمصادرة معظم الأيمان الموقوفة . كما فرض الضريبة على أطيان الوسية ، وهي الأرض التي أعطيت للمتزمين وأعطيت أصلاً من الضريبة : وقرر مصادرة نصف الفائض ، أي أنه قرر بذلك مقاسمة المتزمين (وكان منظمهم في ذلك الوقت من المشايخ علماء الأزهر) في معاشهم . ولقد أثارت هذه الأمور في العلماء والمتزمين عاصفة من الاستياء والسخط ، فاتفقوا على مقاومتها ، وتزعّمهم السيد عمر مكرم .^(١) وذهب النساء والرجال إلى الأزهر يوم ٣٠ يونيو عام ١٨٠٩ ، فأبطل الشيوخ الدروس وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم ، وبعد أن تشاوروا في الأمر اتفقوا على الدفاع عن مصالح الأهالي وقرروا الاجتماع في اليوم التالي . وفي هذا الاجتماع أجمع العلماء على الاعتراض على المظالم الجديدة وهي فرض الضريبة على الأطيان الموقوفة وأطيان الوسية ومقاسمة المتزمين في إيراداتهم . وتعاهدوا وتعاهدوا على الاتحاد وترك المنافرة . ولكن غالبية القاهريين كانوا مرتاحين في قرارة أنفسهم لإجراءات محمد علي بمقاسمة المتزمين في فائضهم لأنها أزال الفوارق التي مكنت لفئة معينة من العيش في رخاء ، بينما عاشت الأكثرية في تقتير وحرمان وبؤس . وعلى أية حال نجح محمد علي في إحداث الفرقة بين العلماء ، وفي النهاية أصدر في ٩ أغسطس أمراً بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه إلى دمياط .

de Vulabellé, op. cit., t. IX, pp. 413-414.

(١)

ولقد أدى اتساع التجارة في عام ١٨١٠ و انتهاء سيطرة المالك في الصعيد إلى تزويد محمد علي بخوافز جديدة لتصفية الأوضاع القديسية نهائياً . فبدأ يراجع نظام جباية الضرائب ، وهو أمر يعني في الواقع إعادة النظر في نظام حيازة الأرض بأكمله ، وتنظيم إدارة البلاد ، وتوجيه زراعة المحاصيل بحيث تتدفق معظم منتجات البلاد الزراعية إلى مخازن الحكومة . وبدأ تطبيق السياسة الجديدة في الصعيد بعد أن خفف القضاء على المالك في عام ١٨١١/ ١٨١٢ فراغاً سياسياً في الوجه القبلي . فعين الباشا في عام ١٨١١ ابنه إبراهيم حاكماً للصعيد ، فقام أولاً بمد سلطة الحكومة المركزية إلى تلك المناطق التي ظلت خارجة عن نطاق سيطرتها عدة سنوات ، ثم أمر بمسح كل أراضي الصعيد ، وفيها أراضي المالك وأراضي المتزمنين من غير المالك ، ووضع معظم الأراضي تحت الإشراف المباشر للأجهزة الحكومية . ولم يقيم محمد علي بإجراءاً متشابهة في الوجه البحري حتى أواسط عام ١٨١٣ عندما تفرض لمشكلتين متشابكتين ، الأولى هي الأعباء المالية التي فرضتها الحرب الوهابية على الخزنة ، والثانية هي تعرض أرباح تجارة الحبوب التي دعت دخل محمد علي عدة سنوات للخطر بنسب فتح البحر الأسود واستئناف حركة التجارة بين روسيا وبرطانيا . (١) ولذلك قرر في سبتمبر عام ١٨١٣ اتباع الخطة التالية : (٢)

١ - زيادة المساحة المزروعة لحياض الباشا خصوصاً الأراضي التي عجز حائزوها عن زراعتها لافتقارهم إلى التمويل .

٢ - إلغاء الضرائب الإضافية التي كان يفرضها المتزمنون على الفلاحين وضمتها إلى الضريبة العادية على الأرض .

Rivlin, op. cit., p. 53.

(١)

Driault, Mohamed Ali et Napoleon, p. 231.

(٢)

٣ - إلغاء جميع الإعفاءات التي كانت تتم بها الأراضي المملوكة
للمساجد والمؤسسات الدينية .

٤ - إلغاء الامتيازات الخاصة التي تتضمن إعفاء أنصار محمد علي،
الذين كافأهم بإعطائهم أرضاً ، من الضرائب .

٥ - تصنيف كل الأراضي طبقاً لنوع وطبيعة المحصول المزروع
وتوحيد ضريبة الأراضي بالنسبة إلى كل فئة .

٦ - تبسيط نظام جباية الضرائب لضمان تدفق نسبة أكبر من الدخل
إلى الخزانة بدلاً من ذهابها إلى جيوب الكتبة الأقباط ومشايخ القرى ،
الذين كانوا يفيدون من النظام الشاذ المعقد القائم .

وكان من أهم مستلزمات تلك الخطة عملية مسح أراضي مصر كلها
مسحاً شاملاً . وكانت قد بدأت عملية مسح أراضي الصعيد في عام
١٨١٣ ، كما بدأ مسح أراضي الوجه البحري في أوائل عام ١٨١٤ . وقبل
ظهور النتيجة النهائية للمساحة في مايو عام ١٨١٤ ، صدر أمر محمد علي
في فبراير من نفس العام بمصادرة كل الالتزامات القائمة في الوجه البحري
على أن يستمر ملتزموها في الحصول على « الفايط » من الخزانة مدى
الحياة تعويضاً لهم عن أخذ حصص التزامهم . كما صدر محمد علي
الأراضي المعروفة باسم « رزاق الأقباسية » وهي الأراضي الموقوفة على
المساجد والأسبلة والخيرات وجهات البر والصدقات . وعلى أثر ذلك
ذهب وفد من المشايخ إلى نائب الباشا (الكخيا بك) وطلبوا منه تأجيل
تنفيذ فرمان الباشا ، ليتسنى لهم تقديم العرائض إلى محمد علي وكان في
الحجاز في ذلك الوقت ، ثم ذهب جمع كبير من النساء الملتزمات بعد عدة
أيام إلى الجامع الأزهر وطالبن بسحب قرار المصادرة . ورغم أن الكخيا

بك استدعى المشايخ واتهمهم بتدبير تلك المظاهرات خدمة لأغراضهم الخاصة ، فقد منح الملتزمين الحق في حصاد محاصيلهم القائمة على الأرض . (١)

وكان إلغاء نظام الالتزام انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً ، إذ شعر الفلاحون بأنهم تحرروا من « رق » الالتزام ، وحق لهم أن يقولوا للملتزمين « أتم أيش بقالكُم في البلاد ، قد اتقضت أيامكم ، إحنا صرنا فلاحين الباشا » . (٢) وبمقتضى هذه الاجراءات أصبح محمد علي « ملتزماً » أو مالكا لمعظم أراضي مصر ، ولم يسمح في بادىء الأمر بتكوين ضياع خاصة حتى لا يؤدي ذلك إلى قيام طبقة مالكة تتحدى سلطته ، ويظل محتفظا لنفسه بالأرباح الناتجة من الزراعة . ولكن الأمر لم يستمر على ذلك ، فبدأ محمد علي يعدل من سياسته هذه في أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر ، وسمح بتكوين طبقة مالكة وحاكمة من الأشخاص الذين ساعدوه وأخلصوا له ، وكان من بينهم أفراد أسرة الوالي نفسه . ولقد تأكد محمد علي من عدم صلاحية نظام الإشراف المباشر على الزراعة، واحتكار وتحصيل الضرائب على أيدي مندوبين حكوميين . كما أنه أراد أن يخفف من نظام الاحتكار - الذي استحدثه في عام ١٨١٢ - ويخضع قناصل الدول الأجنبية الذين ألحوا عليه في إلغاء ذلك النظام ، فقرر السماح بقيام نوع من الملكية الزراعية ، ومنح الأرض لأتباعه ولكنهم لم يمنعوا عنه محصول ضياعهم الذي كان يأخذه بالثمن الذي يراه . وانهى نظام الاحتكار على يد الحكومة ولكنه بقي بصورة أخرى . وبعد عام ١٨٤١ اهتم محمد علي وأفراد أسرته وبخاصة إبراهيم باشا بتكوين

(١) الجبرتي : ج ٢٠٤/٤ .

(٢) الجبرتي : ج ٢٠٧/٤ .

ثروات شخصية ضخمة . وهكذا منح محمد علي خلال العقدين الأخيرين من حكمه أفراد أسرته مساحات واسعة من الأرض سميت جفالك (أو شفالک في اللغة التركية ومعناها : مقاطعات . أو ملك) وأغفاها الباشا من الضرائب ؛ وكانت تعطي بهذه الأطنان تقاسيط (جمع تقسيط : هناك أو وثيقة) من مصلحة الروزنامة أو حجج تحرر بالمحاكم الشرعية . (١) أما عن إدارة تلك الشفالک فكان يجري - بعد الاستيلاء على القرى - حصر لكل رجالها ونسائها وأطفالها ومواشيها وأدواتها الزراعية ، ويمين أندويوان ناظراً يكون في العادة ضابطاً سابقاً في الجيش أو الأسطول أو الفرسان . وكان من سلطة النظار ومشايخ البلد تفتيش لقرى والمدن بحثاً عن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم ، وإجبارهم علي العودة . وعلى العموم كانت أحوال الفلاحين وخاصة في جفالك محمد علي بالغة السوء . (٢)

كما أنعم محمد علي على بعض القواد والموظفين والمقرين إليه بمساحات شاسعة من الأراضي البور (قدرها كلوت بك بحوالي ٢٠٠.٠٠٠ فدان) ، وسميت « أباعد » أو « أبعاديات » (سميت بهذا الاسم لأنها كانت مستبعدة من المساحة التي كانت قد عملت في عام ١٨١٣ - ١٨١٤ للأرض الزراعية فقط) ، وقد منحهم ملكيتها التامة وأغفاهم من ضرائبها ليشجعهم على استصلاحها . ولذلك كان يحتم عليهم ألا يؤجروها لغيرهم ، وأن يقوموا على زراعتها بأنفسهم . على أن هذه الملكية الفردية كانت محدودة، وكانت أكثر الأرض « خراجية » أو « ديوانية » أي ملكاً للحكومة ولا يملك الفلاحون الذين « يحوزونها » ويزرعونها سوى حق « منقعتها » . وكان محمد علي قد قسم الأراضي التي وزعت على الفلاحين في عام ١٨١٣ إلى ثلاثة أنواع على حسب خصوبتها أو سهولة ريعها أو قربها من العمران،

(١) الرافعي : عصر محمد علي ، ج ٤ / ٥٨٩ .

Rivlin, op. cit., pp. 68-69.

(٢)

ثم قدرت الضريبة عليها ولكنها عدلت عدة مرات . وتحت من زيادة الضرائب وافتقار الأراضي الزراعية إلى الأيدي العاملة بسبب نظام التجنيد أن تأخرت قرى كثيرة في أداء نصيبها في الضريبة . وفكر محمد علي في عدة وسائل للحصول على هذه الضرائب المتأخرة . وفي ٢٣ مارس عام ١٨٤٠ فكر محمد علي في نظام العهد (المفرد عهده وهي امتياز من الأرض تنزل عنه الحكومة لفرد يتعهد بجباية ضرائب الأرض) ، فهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية بأن يكون في عهدهم جباية ضرائب قرى بأجمعها على أن يتعهدوا بدفعها من مالهم الخاص إذا لم يجبوها . وفي عام ١٨٤٤ ، بلغت مساحة أراضي العهد ١٢٠٥٥٩ فداناً ، يخص محمد علي منها ١٢٠٠٠ فدان ، ويخص إبراهيم باشا ٩٨٠٠٠ ، ويخص غيرهما من أفراد أسرة الوالي ٧٥٠٠٠ فدان ، وأعطيت أراض مساحتها ٩١٢٥٥٩ فداناً للضباط الأتراك وكبار الموظفين والمحاسبين .^(١) وكان هذا النظام قريب الشبه بنظام الالتزام الذي ألغاه محمد علي قبل ذلك . ويتضح من ذلك أن التغييرات التي استحدثها محمد علي في حيازة الأراضي الزراعية لم تكن إصلاحات حقيقية ، لأنه استولى على الأرض من المجموعات المالكة السابقة وأعاد توزيعها على مؤيدي وأتباع النظام الجديد . ولقد ظهرت فئات عديدة من حائزي الأرض في نهاية عهد محمد علي مثل أفراد الأسرة الحاكمة ، والضباط الأتراك وكبار موظفي الدولة ، وعدد معين من الأجانب والفلاحين . وكان المتبع في ذلك الوقت هو إعطاء أفضل أراضي الدلتا وأصلحها لكبار حائزي الأرض ، أما الفلاحون فقد حصلوا على الأراضي التي لم تستفد من برنامج منشآت الري الذي نفذ في عهد محمد علي . وظلت الأراضي الممنوحة للفلاحين ملكاً للدولة ، ولم يحصل الفلاح على أية حقوق خاصة بالملكية من قانون الأراضي الذي أصدره محمد علي

في عام ١٨٤٦ (١) ، لأنه لم يضمن إلاحية الفلاحين من الإبعاد الدائم عن الأرض التي كانت في حالات كثيرة في حيازة أسرهم منذ أجيال . ونتيجة للسياسة التي تبناها محمد علي بشأن نظام حيازة الأراضي الزراعية ظهرت طبقة أرستقراطية جديدة دخل معها المصريون في معركة فاصلة إبان الثورة العرابية .

أما بالنسبة للتنظيمات الإدارية التي قام بها محمد علي في مصر ، فكانت معقدة وغامضة في كثير من النواحي . فلقد استحوذ محمد علي على السلطة بعد الفوضى التي سادت في مصر عقب خروج الفرنسيين في عام ١٨٠١ . وبعد أن تفرقت الصفوة الحاكمة القديمة من المماليك والعيسانيين ، تم تغيير كل النظم الإدارية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسي . ومما يلفت النظر بالنسبة لنظام محمد علي الإداري هو حدوث تغيير في الاصطلاحات الإدارية ، فلقد اختفت أسماء الإدارات والألقاب القديمة وحلت محلها أسماء ذات معنى جديد ، كما ظهرت كلمات جديدة اتخذت مكانها في اللغة . ومع اختفاء الطبقة القديمة الحاكمة من بكوات المماليك ، أصبح لقب « بك » ، كما كان الحال في الفترة الأولى من تاريخ مصر في العهد العثماني ، مجرد لقب فخري ، وفقد قيمته بسبب كثرة منحه . ولقد ظلت ألقاب ووظائف الكشاف والدفتردارين موجودة فترة من الوقت ولكنها أبطلت نتيجة لإعادة تشكيل النظام المالي والإقليمي . وتبنت التطورات التي أدخلت في إدارة الأقاليم في ظهور لقبين جديدين هما : لقب مدير أي رئيس المديرية وكان مسؤولاً عن تنفيذ أوامر الباشا في مديريته وبخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب والمتأخرات والمحافظة على الجسور والترع ، والإشراف على المصانع في المديرية ، وإصدار توجيهات

Baer, A history of Landownership in modern Egypt, pp. (١) 6-7.

فيا يتعلق بيدر المصايل وريها ، ولقب مأمور أي رئيس المركز ، وكان يضطلع بالمسؤولية الكاملة عن كل الأعمال في القرى الواقعة تحت إشرافه . كذلك استخدمت كلمة أخرى جديدة هي كلمة « مديرية » وحلت محل إنليم أو كاشفية . كما أدى استيلاء مصر على بعض المناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو لقب حكمदार ، وأضفي هذا اللقب على حاكم سورية المدني في عام ١٨٣٢ ، وعلى الحاكم العام للسودان المصري في عام ١٨٣٥ ، وكان حكمدار السودان يجمع في يده السلطة العسكرية والمدنية .

وفي عهد محمد علي ، أصبحت وظائف الحكومة أكثر تعقيداً واختلافاً عما كانت عليه في العهد السابق . فإن الإجراءات التي تمت بالنسبة للأراضي الزراعية حتمت ضرورة إحداث تغييرات في النظام المالي للحكومة ، كما تطلب تكوين الجيش الجديد إقامة نظام للإدارة العسكرية لم تعهده مصر من قبل ، ومن ناحية أخرى ، تطلب بناء الأسطول وتطوير مدارس الحكومة وتنمية التجارة والصناعة تأسيس جهاز حكومي يقوم بالإشراف على كل هذه المسائل . ولذلك فكر محمد علي في بادئ الأمر في تكوين بعض المجالس أو الدواوين ، فألف مجلساً للحكومة يسمى « الديوان العالي » ومقره القلعة ، وكان يتداول مع أعضاء في الشؤون المتعلقة بالحكومة ، ولقب رئيس هذا الديوان بلقب كتحدا بك أو كتحدا باشا . (أي وكيل الباشا) . ثم كون في عام ١٨٢٤/١٨٢٥ مجلساً سماه « المجلس العالي » وكان يتألف من نظار الدواوين و رؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر ، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة وغيرهم . (١)

(١) عبد الرحمن الرافعي : ج٣/ ٥٧٠ - ٥٧١ .

فما تجدر ملاحظته أن هذه المجالس لم تكن على درجة كبيرة من الرقي وحسن النظام ، كما أن رؤساء الدواوين والمجالس لم يتمنوا في جميعه الامر بداء واجبات ومسئوليات الوزراء . على أن محمد علي سرعان ما وجد أن مناقشة المسائل في المجالس قبل عرضها عليه أدت إلى تأخير البت في المسائل ومحاولة التملص من المسئولية ، فأمر بإلغاء أكثر هذه المجالس وتركيز العمل في الدواوين . ولهذا السبب ولتنظيم وضعه المالي ، أصدر محمد علي اللائحة الإدارية المعروفة بالقانون الأساسي أو قانون نامة في يونيو - يوليو ١٨٣٧ ، وأهم ما فيه بيان للدواوين واختصاص كل منها وفروعها ، أي أن الباشا أقدم على إعداد تنظيم الإدارة الحكومية . وقد ظل هذا القانون أساس التنظيم الحكومي في مصر طوال عهد محمد علي . ولقد حصر هذا القانون السلطة في سبعة دواوين هي (١) :

١ - ديوان الخديو (وزارة الداخلية) : كان هذا الديوان يختص بالشرطة والشئون القضائية التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الدينية أو التجارية ، كما يشرف على ١٩ إدارة منفصلة مسئولة عن مسائل كالأسواق ، وتموين الباشا : الشخصي والعام ، باستثناء الإمدادات العسكرية والمؤسسات الدينية ، وترعة المحمودية ، والبريد ودار سك النقود .

٢ - ديوان الإيرادات (وزارة المالية) : وقد انقسم إلى قسمين : أحدهما يختص بحسابات كل المديريات المصرية وجزيرة كريت والحجاز والسودان ، وثانيهما يختص بإيراد مدينتي مصر والاسكندرية والجمارك والمقاطعات والزمومات .

٣ - ديوان الجهادية (وزارة الحرب) : كانت تختص بواجبات

(١) انظر : احمد فتحي زغلول : المحاماة ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص ٦ - ٢٤ ؛ خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ص ٧٥-٤ .

التجديد وتدريب ونظام القوات وتوحيدها والإنفاق عليها ، وإدارة الخفنة
الطبية للجيش والمستشفيات العسكرية وصيانة أبنية الجيش ومخيماته
والإشراف على إمداد ورش الجيش ومخازنه .

٤ - ديوان البحر (وزارة البحرية) : كانت كل الشؤون البحرية
تقع تحت سلطة وزير البحرية ، ومن بينها الإشراف على قوات الأسطول
وأفراده وحوض السفن ، والمخازن ، ومستشفيات البحرية وخيانتها الطبية
وخزانة الأسطول .

٥ - ديوان المدارس (وزارة التعليم والأشغال العمومية) : كان
الديوان يتولى أمر المدارس الابتدائية والثانوية والفنية ، والمكتبات
ومخازن الأدوات ، والمتاحف ، وقناطر الدلتا ، ومطبعة بولاق ، والمطبعة
الرسمية (الوقائع المصرية) ، والهندسة ، ومزارع الاسطبلات في شبراخيت .

٦ - ديوان التجارة المصرية والأمور الإفريقية (وزارة التجارة
والشؤون الخارجية) : كانت تتولى العلاقات الدبلوماسية وإدارة وحراسة
مخازن الحكومة (الشؤون) وجباية الاتومات ، والجمارك ومبيعات
ومزادات منتجات الحكومة .

٧ - ديوان الفاوريات (وزارة الصناعة) : كانت مختلف المصانع
في القاهرة - كمصنع القوايين - وصناعات الأقاليم من اختصاص هذا
الديوان .

وطلب محمد علي من رئيس كل ديوان (وهو بلقب مدير) أن
يقدم للباشا تقريرا في كل أسبوع عن أحوال ديوانه وكشفها شهريا بحساباته
إلى تفتيش الحسابات وميزانية سنوية عن الإيرادات والمنصرف .

وهكذا كانت الظروف التي جاء فيها محمد علي إلى الحكم .

عليه أن يضع نظاماً إدارياً جديداً ، ولكن اختفاء الصفوة الحاكمة القديمة أدى إلى ظهور مشكلة وهي كيفية إيجاد الموظفين للجيش والإدارة المدنية وللخدمات الثانوية . فالتقى محمد علي من بين أقاربه المحدودين والأشخاص المقربين إليه من يحتاج إليهم لشغل المناصب الرئيسية في الإدارة المدنية . ولذلك شغل الأتراك المناصب العليا ، ولعب أفراد أسرة الباشا وخاصة إبراهيم باشا وعباس حلمي الأول دوراً مهماً في النواحي الإدارية . أما بالنسبة للفنيين المطلوبين للإشراف على كل التطور المدني والعسكري ، فقد استعان في بادئ الأمر بالفرنسيين وخاصة الفرنسيين والإيطاليين . ولكن الفساد استشرى في كل فروع الإدارة بسبب قصر نظر سياسة الباشا ، وقد قال الكولونيل دوهاميل Duhamel قسماً في روسيا العام في مصر (بأن أسوأ كارثة حلت بحكومة محمد علي هي الحاجة الماسة إلى استخدام موظفين أتراك لشغل الوظائف العامة . فمعظم الذين وفدوا إلى مصر من الأتراك قد جاءوا إليها جرياً وراء المناصب والإثراء . ولما فشل محمد علي في القضاء على جذور الفساد المتفشى في إدارته ، قرر استبدال المصريين بالأتراك . وفي عام ١٨٣٣ ، بدأ يستبعد الأتراك الذين كانوا يشغلون وظائف صغيرة في الإدارة المدنية ، عندما اكتشف أن مفاصل خطيرة قد زحفت إلى الإدارة في خلال انشغاله بالحرب السورية الأولى وصرح في ذلك الوقت بقوله : « لن يستطيع أحد أن يشكو بعد الآن ، والفلاحون الآن على قدم المساواة مع الأتراك » . (١) وبتعيين المصريين تمكن محمد علي من تخفيض نفقات إدارته ، لكنه زاد في أعباء الفلاحين ، لأن الموظفين الجدد أسرعوا بدورهم في مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين . ثم استخدم الباشا مزيداً من المصريين في المراكز الثانوية ليحلوا محل العدد الكبير من الموظفين الأجانب وخصوصاً الفرنسيين

والإيطاليين الذين طردهم في عام ١٨٤١ ، بعد أن قرر الاقتصاد في النفقاته
وبمضي الوقت تنخفضت هذه السياسة عن نتائج كبيرة بالنسبة لمصر - إذ
إنها أدت إلى قيام الطبقة البيروقراطية المصرية . وكان من أهم النتائج
الفرعية لتلك السياسة أيضاً فرض اللغة العربية بالتدريج على الإدارة
الحكومية . ولكن رغم ذلك لم يعتمد الجهاز الإداري على المصريين وحدهم
بل ظل الأجانب يشغلون مناصب هامة ، وظل أكبر موظفي الحكومة
يؤخذون من الطبقة التركية الحاكمة .

كما أدى احتياج محمد علي إلى موظفين مدربين إلى تأسيس أول
نظام تعليمي مدني في دولة إسلامية . فقبل تولية محمد علي الحكم لم يكن
بمصر نظام تعليمي بالمعنى الدقيق الذي يدل عليه هذا التعبير ، فلم يكن
سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب بالمدن والقرى ،
ولم تكن تتمتع بنظام يصل ما بينها ويجعل منها وحدة تعليمية ، ولم تخضع
لسلطان الحكومة ورقابتها . على أن الركود الذي ساد مصر في العهد
العثماني قد أثر على الأزهر ، فاقصرت الدراسة فيه على قراءة كتب الدين
واللغة وشرحها ، أما الكتاتيب فأنحصر نشاطها في تحفيظ القرآن وتعليم
الكتابة والقراءة . أما محمد علي فقد اهتم بتطوير نظام التعليم وتكوين
طبقة من المتعلمين لمواجهة احتياجات جيشه ونظامه الإداري الجديد (١)
ويبدو أن محمد علي قد خشي إثارة الشعور الديني بين جموع الناس
إذا هو حول الأزهر عن رسالته التي عكف على أدائها إلى العمل لمواجهة
متطلبات دولته الجديدة . فأنشأ عدداً من المدارس ، كانت أولها مدرسة
الهندسة التي أسسها في القلعة عام ١٨١٦ لتعليم الطلبة مساحات الأراضي

Safran, Egypt in search of political community, pp. 30-31. (١٠)

وقياساتها بالأقصاب . ويدل هذا العمل على مبلغ ارتباط هذه المدرسة
بسياسة محمد علي الخاصة بإعادة تنظيم الأراضي الزراعية . وعام ١٨٢٧
أسس محمد علي - بناء على اقتراح كلوت بك (Clot Bey) أحد مستشاريه
الفرنسين في مجال الطب - مدرسة الطب لتخريج الأطباء المصريين
للجيش . كما لعب الترجمة دوراً مهماً في نظام التعليم ، بنقل المحاضرات
التي كانت تلقى باللغة الفرنسية إلى العربية وتعريب الكتب الإفرنجية
في مجال العلوم والآداب . ويرجع الفضل في إنشاء مدرسة الألسن (أو
اللغات) إلى الشيخ رفاة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، مؤسس
نهضة مصر الثقافية في القرن التاسع عشر ، فبعد عودته من فرنسا اقترح
على محمد علي إنشاء هذه المدرسة ، وتم تنفيذ هذا الاقتراح في سب
١٨٣٦ ، وعرفت المدرسة في بادئ الأمر باسم مدرسة الترجمة . وفي العام
التالي عهد محمد علي بنظارتها إلى رفاة الطهطاوي . وفي مدرسة الألسن
درست آداب اللغة العربية واللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والتركية
والفارسية ثم الإيطالية والإنجليزية ، وعلوم التاريخ والجغرافيا ، والشريعة
الإسلامية ، والشرائع الأجنبية . (١) وهكذا يتضح أن المهمة الثقافية لهذه
المدرسة كانت أعم وأشمل مما يدل عليه الاسم الذي اختير لهذه المدرسة ،
لأنها كانت أكبر مدرسة لنشر الثقافة في مصر . وفي عام ١٨٤١ عهد إلى رفاة
أيضاً الإشراف على قلم الترجمة الذي ألحق بالمدرسة ، وقد قام هو نفسه
بتعريب الكثير من الكتب . وكان من المحتمل ألا يكون لحركة الترجمة
الواسعة التي ظهرت في هذه الفترة أي تأثير أو فائدة لو لم يقوم محمد علي
بانشاء مطبعة بولاق في عام ١٨٢٢ ، لأنها كانت الوسيلة العملية لنشر
العلوم والمعارف المختلفة ، واختار لتصحيح مطبوعاتها طائفة من علماء

الأزهر . ولقد طبعت في مطبعة بولاق أيضاً الوقائع المصرية ، وهي الجريدة الرسمية للحكومة وأول جريدة عربية صدرت في مصر ، وقد ظهر أول عدد منها في ٣ ديسمبر عام ١٨٢٨ . وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على تطور النهضة العلمية في مصر .

ومن ناحية أخرى اهتم محمد علي بإرسال البعثات العلمية إلى الخارج لإعداد خبراء وصناع مدربين في كل النواحي المختلفة . وكانت البعثات هي الوسيلة الوحيدة لكي ينقل إلى مصر خبرة علماء أوروبا ومهندسيها . وبهذا اهتم محمد علي بإرسال بعثات علمية إلى أوروبا في عام ١٨١٣ ، إذ أوفد إلى إيطاليا عدداً من الطلبة لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة وغير ذلك من الفنون . ولكن أول بعثة علمية كبيرة منظمة أرسلت إلى أوروبا كانت في عام ١٨٢٦ ، وسلاها فيما بين عامي ١٨٢٦ و ١٨٤٧ تسع بعثات ، وتكونت من ٢١٩ طالباً ، ذهب معظمهم إلى فرنسا ، واتجه الباقون إلى إنجلترا والنمسا . (١) ولقد بلغت قيمة ما أنفقته على هذه البعثات حوالي ٢٧٣٣٣٠ جنيهاً وأرسلت هذه البعثات لكي تخصص الطلبة في الهندسة والرياضيات والطبيعات ومختلف الصناعات والنظم الحربية والعلوم السياسية والطب والحقوق .

وبمقتضى التنظيم الإداري الذي أحاطه محمد علي في البلاد عام ١٨٣٧ ، قام بإنشاء إدارة خاصة للمدارس سميت باسم ديوان المدارس ، وهي أول وزارة للتربية والتعليم في مصر الحديثة . وقد ساعد على تنظيم هذه الإدارة تخرج أعضاء البعثات وعودتهم إلى مصر ، فرأى محمد علي أن يستفيد من خبراتهم ومواهبهم في تنظيم نهضة التعليم . وتحت إشراف ديوان المدارس ، اتسع نطاق التعليم وتأسست المدارس التجهيزية في

Dunne, op. cit., pp. 157-180.

(١)

القاهرة والاسكندرية والأقاليم ، وكانت هذه المدارس تقبل الطلبة من المدارس الابتدائية التي أنشأها ديوان المدارس . وكان الهدف من إنشاء المدارس التجهيزية هو امداد المدارس العليا المتخصصة ، مثل مدرسة المحاسبة ومدرسة العمليات ومدرسة القانون والإدارة وغيرها ، بالطلبة اللازمين . (١) وكان التعليم في مختلف هذه المدارس مجانا ، وكفلت الحكومة للتلاميذ حاجتهم من مسكن وغذاء وملبس ، وأجرت على كثير منهم الأرزاق والمرتبات . ولكن الكثير من هذه المدارس لم يستمر طويلا ، بسبب الصعوبات الكبيرة التي كانت تتعلق بالحصول على الموظفين اللازمين ، ولم يكن الأهالي راضين عن إدخال أبنائهم في هذه المدارس لاعتبارها نوعا من أنواع التجنيد . ولقد كانت سياسة محمد علي التعليمية تقوم في الواقع على اقتراع الطلبة من الأوساط التي نشئوا فيها واحتجازهم في المدارس واخضاعهم لنظام معين كان يصطبغ بالصبغة العسكرية ، وسار في هذا الاتجاه طبقا للخطوط التي سار عليها نابليون بونابرت في فرنسا ، إذ كان الطلبة يرتدون السترة العسكرية ويخضعون لنظام عسكري . كما تأثر نظام محمد علي التعليمي بالتسوية الدولية التي تمت بشأن مصر في عام ١٨٤٠/١٨٤١ ، والتي وضعت حدا لأطماعه ، فانكمش في داخل مصر وتقلصت حدود إمبراطوريته الواسعة ما عدا السودان . وقام محمد علي - بعد كل هذه التطورات التي طرأت على الموقف السياسي - بتسريح عدد كبير من الجنود والضباط . ولما كان النظام التعليمي مرتبطا - في مجبوعه - بالأغراض العسكرية ، فقد رأى محمد علي أنه من الضروري إعادة النظر في هذا النظام لمراعاة الأحوال الجديدة وأهمها الرغبة في الاقتصاد . ولذلك ألغى محمد علي في عام ١٨٤١ أكثر المدارس الابتدائية وأقص عدد طلبة المدارس الحربية والمدارس الخصوصية الأخرى ، وأقص مرتبات الطلبة ، ونظم قم الترجمة وديوان المدارس على نحو جديد .

٤ - أثر حكم محمد علي في المجتمع المصري

بغد أن استعرضنا سياسة محمد علي الخارجية والداخلية ينبغي على الباحث أن يقوم بتقييم وتحليل الأعمال التي قام بها ، وناقش إلى أي حد تنطبق عليه عبارة « مؤسس مصر الحديثة » The Founder of Modern Egypt التي استخدمها كثير من المؤرخين الأجانب والمصريين عند دراسة تاريخ مصر الحديث .

في أول الأمر ، بدأ محمد علي ، ذلك الضابط الألباني المغمور ، أداة طيعة لتحقيق الأهداف الكبرى التي كان يسعى إليها السلطان العثماني ، فخلص مصر من المماليك ، تلك الطائفة العسكرية المتردة التي طال تجاهلها. لالتزاماتها نحو الحكومة المركزية في الآستانة ، وساعد في إخضاع الوهابيين في شبه الجزيرة العربية بعد أن تحدوا سلطة السلطان باعتباره حامياً للحرمين . وفي النهاية ، لعب محمد علي دوراً له أهميته نحو السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية . ولقد أدرك محمد علي في ذلك الوقت أن الجيش العثماني أصبح عاجزاً أمام جيوش أوروبا الحديثة التي استفادت من التقدم الفني الذي أحرزه الغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأن قدرة الإمبراطورية العثمانية على تحدي الغرب تتوقف على قابلية الإمبراطورية لاستيعاب الأفكار الجديدة وعلى السرعة التي يتم بها

طبع الجيش العثماني بالطابع المصري • ولذلك أقبل محمد علي على الإصلاح ، وكان في الواقع أول موظف عثماني يدخل « النظام الجديد » في ولايته بقدر معين من النجاح • ولقد كان من الممكن أن يقوم محمد علي - إذا كان ضابطا عثمانيا وطنيا - بإفقاد الإمبراطورية العثمانية وبمساعدها على استعادة مركزها السابق كقوة عظيمة • ولكن باشا مصر انصرف كلية إلى تحقيق أطماعه ، وبدلاً من أن يتخذ الإمبراطورية جعل محمد علي ضعفها وانهارها أمراً مؤكدا • وربما كان القضاء على الإمبراطورية لا محالة من وقوعه ، فأنموامل التي ساعدت على الانهيار قد امتدت جذورها بالفعل بصلابة بحيث لم يكن من الممكن تغيير الاتجاه • وربما كان محمد علي داعياً من دعاة الوطنية يميل إلى وضع نعد الإمبراطورية العثمانية التي كانت تعلق على الشعور القومي والتي كان قد عفا عليها الزمن • ولكنه إذا كان داعياً من هذا النوع ، فلا شك أن تحوله إلى المثل الوطنية كان عن غير وعي بالتأكيد ، لأن محمد علي لم يكن وطنياً بالمعنى الحديث ، وقبل كل شيء لم يكن وطنياً مصرياً • فلقد اعتبر محمد علي نفسه تركيا ، وأعتقد بأن مصر ليست إلا ملكاً خاضعاً يتصرف فيه ويستغلة لصالحه ولصالح أسرته • فصراعه من أجل الاستقلال ، لم يكن صراعاً من أجل استقلال مصر ، بل كان من أجل ضمان ملك وراثي لأبنائه من بعده • ولقد نجح في تحقيق أهدافه ، وفتح آفاقاً جديدة لمصر ولكن بغير قصد حقيقي منه •

ولقد تطلبت التطورات المختلفة التي مر بها حكم محمد علي الكثير من الأموال والجنود ، ولذلك وضع الأساس الفعلي لتكوين سياسة مالية وعسكرية تحقق له هذين الأمرين • وتركزت سياسة محمد علي المالية في مسألة زيادة موارد المالية لمواجهة مطالب جيشه التي لا تنتهي • ولكي يصل إلى ذلك ، أحدث محمد علي انقلاباً في ملكية الأراضي الزراعية في مصر ،

ووجد الضرائب وعدل طريقة جمعها ، ونظم الإدارة المدنية لكي تنفذ
أوامره تنفذاً تاماً . وبالإضافة إلى ذلك أدخل بعض المحصولات الجديدة
مثل التبن طويل التيلة ، وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة ، كما وسع
زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها ، كما اهتم بنظام الري وعمل
على تحسينه ، واهتم محمد علي أيضاً بتصنيع مصر في عام ١٨١٧ لإنتاج
الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين وتجهيز الحاصلات الزراعية
للاستهلاك أو التصدير ، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدراً من
مصادر إيرادات الحكومة . ولقد أدت سياسة محمد علي في النهاية إلى
حدوث نتائج إيجابية وأخرى سلبية . ففي المجال الأول ، ساعدت هذه
السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية إلى
الأسواق الأوروبية المزدهرة ، وفتح بذلك آفاقاً جديدة للتجارب المصرية .
كما جذب إلى مصر عدداً من التجار الأوروبيين نقلوا معهم كثيراً من
المهارات الفنية الغربية والعلماء الغربيين ، ولقد غيرت هذه التطورات
الشكل العام لتجارة مصر كلية ، فارتبطت ارتباطاً وثيقاً بأوروبا . وبإدخال
مصر في فلك التجارة الأوروبية ، لم يكن هناك مفر أمام محمد علي من
اتصال مصر بالحضارة الغربية . ولقد استطاع محمد علي أن يؤسس فعلاً
الدولة الحديثة في مصر ، وكان ذلك يرجع دون شك إلى فتح مصر
للمؤثرات الغربية وإنعاش التجارة ، وتشجيع نمو المدن ، وإيجاد طبقة
بيروقراطية مصرية وإنشاء جيش مصري ، وتأكيد نظام الوراثة في أسرته .
وهذه في الواقع بعض الإنجازات المهمة التي كان لها أهمية كبيرة في تطور
مصر الحديثة .

أما بالنسبة للنتائج السلبية ، فلقد فتح محمد علي الطريق أمام التغلغل
الاستعماري الغربي . فاهتمام محمد علي بالأسواق الغربية وفتح الآفاق
الجديدة للتجارة قد زاد من اعتماد مصر على الأسواق الأوروبية وجعلها

سريعة التأثير بتقلبات الاقتصاد الأوروبي . كما أن تدفق التجار الأوروبيين جعل مصر عرضة للتدخل الأوروبي في شئونها الداخلية ، فزعمت الحكومات الأوروبية أن لها الحق في حماية تجارتها ومنحها التجارية بمقتضى معاهدات الامتيازات الأجنبية (Treaties of Capitulations) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن قضاء محمد علي على استئصال طبقة رجال الدين مثل حركة الطبقة الوحيدة القادرة على كبح جماح الطبقة الحاكمة وتطرفها . ولقد تفنن محمد علي في إيجاد الوسائل المختلفة للإطاحة « بالزعامة الشعبية » ، فأشاع الفكرة بين العلماء وضرب بعضهم ببعض ، وعمل على إفسادهم ، ولم يجد صعوبة بالغة في التخلص من تلك الزعامة لأسيطته . التدهور الذي أصابها والذي صورته الجبرتي تصويراً دقيقاً عندما تحدثت عن التنافر والتحاسد الذي ساد بين العلماء على الرياسة « وانتكأ على سفاسف الأمور ... وفراغ الأعين ، والتطلع للأكل في ولائم الأغنياء والفقر والمعاينة عليها إن لم يدعو إليها ... » (١) . وبإبعاد السيد عمر مكرم - الذي أراد أن يجعل للشعب حقاً في مناقشة حدود سلطة الباشا في فرض الأموال وصرفها - لم يعد محمد علي يخشى أي تهديد من جانب العلماء ، وصار السيد المطلق في مصر . وتقلص نفوذ طبقة العلماء تماماً واختفى دورها السياسي تقريباً من الحياة العامة ، ودالت دواتهم كما يقول الجبرتي بسبب « الخطوط النفسانية والحسد » مع أن السيد عمر كان ظلاً ظليلاً عليهم وعلى أهل البلد ، يدافع ويرافع عنهم وعن غيرهم ، ولم تقم لهم بعد خروجه من مصر راية ، ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض » . (٢) وعلى هذا النحو قضى محمد علي على قوة البورجوازية المصرية الناشئة التي كان في استطاعتها التصدي للاستعمار الأوروبي الذي

(١) الجبرتي : ح ٦٩/٤ .

(٢) الجبرتي : ح ١٠١/٤ .

غزاً مصر في القرن التاسع عشر . كما قضى كذلك على النظم التي ظلت
ترونا تحمي الشعب من الطغيان الذي لا يحده شيء دون أن يعمل على
تكوين قيادة جديدة ونظم جديدة يقوم عليها مجتمع سليم في مصر . وسلب
المصريين شيئاً ثميناً جداً هو القدرة على التجمع تحت هذه الزعامة الشعبية
لمقاومة مظالم الحاكمين ، وانصرف العلماء إلى « مشاركة الجهال في المآثم »
والمسارعة إلى الولائم في الأفراح والمآثم ، يتكالبون على الأسمطة للبهائم ،
فتراهم في كل دعوة ذاهبين وعلى الخوانات راكعين ، وللكباب وللمحمرات
خاطفين ، ولما وجب عليهم من النصح تاركين » . ولقد أضرت سياسة محمد
علي بحوي طبقة رجال الدين وحرمانها من موارد الأوقاف بالتعليم المصري ؛
فبرغم ضيق نظام التعليم التقليدي كان يوفر للأطفال المصريين بعض
التدريب الذهني ، ولم تستطع مدارس محمد علي الحكومية والبعثات
التي أرسلها إلى الخارج أن تحل محل نظام المدارس الأولية التي لم
يحسب لها محمد علي أي حساب في نظامه التعليمي الجديد . وفي الحقيقة
ألغى محمد علي كل مدارس الحكومة تقريباً بعد عام ١٨٤١ ، كما أشرنا
إلى ذلك سابقاً . ولكن مما لا جدال فيه أن سياسة محمد علي التعليمية
قد أدت إلى ظهور طبقة جديدة من المثقفين بالثقافة الغربية ولا سيما
الفرنسية من أمثال رفاعه رافع الطهطاوي .

ولقد قضى محمد علي كذلك على طبقة التجار وطبقة الحرفيين
المصريين ، ومنع بذلك تطور البورجوازية المصرية (أو الطبقة المصرية
المتوسطة) ونمو الصناعة المصرية . ولو لم يتبع محمد علي نظام الرأسمالية
الصناعية لتمكن طبقة الحرفيين المصرية أن تتحول في ظروف طبيعية إلى
بورجوازية تجارية وصناعية كما حدث في أوروبا ، ولكن محمد علي حولها
إلى طبقة من الأجراء فقدت حريتها في شراء المواد الأولية وتسويق منتجاتها .
كما أن استخدام طبقة الحرفيين لم يكن يتم على أساس التعاقد الحر برغم

دفع نوع من « الأجور » لهم ، بل اتبعت في إحضارهم واستخدامهم نفس الوسائل المتبعة في التجنيد للمخدمة العسكرية حتى يمكننا القول بأن الاستخدام في مصانع الباشا كان نوعاً من التجنيد الصناعي . ومن ناحية أخرى لم تكن الأجور المقررة تدفع بانتظام ، إذ درجت الحكومة على تأخيرها أو حجز جانب منها لضمان استمرار أفراد تلك الطبقة في العمل وتضييق فرص هربهم .^(١) وكثيراً ما كانوا يتلقون أجورهم عيناً بدلاً من الحصول عليها نقداً ، فضلاً عن ذلك ، فإن هدف محمد علي من الصناعة التي أقامها في البلاد كان إمداد جيشه وأسطوله بما يحتاجان إليه لتنفيذ سياسته ، فلما انهارت آماله في عام ١٨٤١ فشلت الصناعات التي أقامها . وأدت أسباب أخرى إلى فشل سياسة محمد علي الصناعية نذكر منها :

١ - لم يكن المديرون (أو النظار) مديرين بما يكفي لإدارة المصانع الحديثة .

٢ - استيراد الآلات إلى مصر دون مراعاة لأحوال البلاد النجوية ، فكان التراب يدخل في العجلات وغيرها من الأجزاء الدقيقة في الآلات مما جعل « العمال » يخصصون جزءاً كبيراً من وقتهم لتنظيف الآلات . وإلى جانب ذلك أهمل كثير من الآلات التي استوردت بتكاليف باهظة فور وصولها لأنه لم يكن هناك من يستطيع تجميعها .

٣ - الافتقار إلى القوى المحركة عاق تقدم الصناعة ، وقد حاول محمد علي التغلب على ذلك باستخدام الثيران ، لكن خطاها وحركتها غير المنتظمة كانت تهز الآلات وتسبب توقفها . وعندما أدخلت بعض الآلات البخارية جعل نقص الوقود تكلفة تشغيلها عالية .

Rivlin, op. cit., pp. 197-198.

(١)

وهكذا لم تجد الرأسمالية الأجنبية وهي تتسلل إلى مصر قوة في مواجهتها من البورجوازية المصرية أو طبقة الحرفيين ، بل وجدت السوق المصرية خالية تماماً لها . وإلى جانب ذلك أوجاه محمد علي طبقة جديدة من ملاك الأراضي الزراعية تتكون من أفراد أسرته ورجال حاشيته والمقرنين إليه ، بعد أن حصره التدخل العسكري الأوروبي خلال الأزمة المصرية في داخل حدود مصر ، وأجبرته الدبلوماسية الأوروبية على إلغاء نظامه الاحتكاري . وبهذه الطريقة أنشأ محمد علي نظام الملكيات الكبيرة في الأراضي الزراعية (طبقاً لقرار فبراير عام ١٨٤٢ الذي أصبحت بمقتضاه الأراضي الزراعية الواسعة التي منحها لأفراد أسرته ملكاً مطلقاً لهم) فعال دون ظهور طبقة مسئولة ومستقلة من صغار الزراع . ولقد ارتفع الدخل القومي في عهد محمد علي ، ولكن الباشا فشل في إصلاح أحوال الفلاح الذي أثقل كاهله بالأعباء الثقيلة والضرائب الفادحة ونظام السخرة (Corvée) . وفي حين وضع محمد علي أسس الدولة الحديثة في مصر وضع أيضاً أساس كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها مصر بعد انتهاء فترة حكمه وما زالت تصارعها .

وهكذا كان من الممكن أن تتطور القوة البورجوازية المصرية تحتل مكانها السياسي والاقتصادي لتواجه التغلغل الأوروبي الاستعماري في القرن التاسع عشر لو شاء محمد علي ومن معه من أثرياء الباشاين وشرائكة . لكن معمد علي لم يضع حداً لأطماعه الشخصية ، فلم يقيم بإصلاح أحوال المصريين الذين وقفوا بجانبه في عام ١٨٠٥ ، وطالبوا به والياً على مصر ، كما أنه لم يقيم بوضع نظم ثابتة محل النظم التي قضى عليها بقسوة بالغة . ولقد حقق محمد علي هدفه بإقامة حكم وراثي في أسرته ولكنه فتح الباب للتدخل الأجنبي قبل أن تتطور مصر نظماً التي كان من الممكن أن تساعد المصريين على مواجهة تحدي عصر جديد ، والدفاع عن استقلالهم

أمام هجمات الدول الأوروبية المتربصة • إن محمد علي قد أحدث تغييرات جذرية في المجتمع المصري وفي الحياة السياسية والثقافية ، ولكن هذه التغييرات كانت: كلها نتيجة أطماعه الواسعة • وأخيراً فإن أوضح وأعمق تفسير لحكم محمد علي في مصر قد عبر عنه ميثاقنا الوطني بقوله :

« وإذا كان هنا شبه إجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ... فإن الأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه ... ولقد ساق مصر وراءه إلى مقامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب » . (١)

(١) الميثاق الوطني ؛ ص ٢٢ .

الفصل الرابع

نمو الوعي القومي وقيام الثورة العراقية

١ - عوامل نمو الوعي القومي في مصر

٢ - الثورة العراقية

١ — عوازل نمو الوعي القومي في مصر

التغلغل الاستعماري الغربي في مصر :

شجعت سياسة محمد علي الأجانب على المجيء إلى مصر لأنه كان يستعين بالعملاء الأجانب لتصرف منتجاته في الأسواق الأوروبية . فعندما غزا يونانرت مصر في عام ١٧٩٨ ، كان في مصر أقل من مائة أوروبي أغلبهم تجار في مراكز مثل الإسكندرية ودمياط . وكانت التجارة الأوروبية مع مصر في السنوات التي سبقت الغزو الفرنسي تحتضر ، وبدأت الشركات الغربية تعلق متاجرها وتنقل تجارتها إلى أماكن أخرى . ولكن تغير الوضع في القرن التاسع عشر نتيجة لازدياد إنتاج القطن المصري واتساع كمية التجارة مع أوروبا . ففي عام ١٨٣٣ بلغ عدد الأجانب في مصر نحو خمسة آلاف وفي عام ١٨٣٧ ضمت الإسكندرية أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا .

وعندما تولى عباس حلمي الأول الحكم ، فقد الأجانب التشجيع الذي كانوا ياتونه في عهد محمد علي . وعند عباس — بسبب معاداته للغرب — إلى وقف التغلغل الأجنبي في مصر بعدما نزايد نتيجة لانتشار الانقلاب الصناعي في أوروبا واتجاه الدول إلى البحث عن مواطن جديدة للمواد الخام أو أسواق لتصرف منتجاتها . ولما كان عباس يخشى بصفة خاصة توطد النفوذ الفرنسي في مصر ، فقد طرد عدداً من الفرنسيين المشتغلين في المصانع والمعامل ، بلغ عددهم نحو ستمائة . ولكن بمجرد ذبوع نبأ وفاة عباس ، جاء إلى مصر من كل بقاع أوروبا المحتالون والباحثون عن الذهب

على حد قول الميسو ساباتيه ، قنصل فرنسا العام في مصر في ذلك الوقت .
وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة . وفي الفترة
التي بين عامي ١٨٥٧ ، ١٨٦١ دخل مصر حوالي ٣٠٠٠٠٠ أجنبي كل عام (١) .
وأدى إنشاء قناة السويس ورواج القطن المصري إلى ازدياد عدد الزاحين
إلى مصر حتى بلغوا ٨٠٠٠٠ في عام ١٨٦٥ ، واستمر ذلك حتى انهارت
أسعار القطن عام ١٨٦٦ فانخفض عددهم إلى ٥٠٠٠٠ (٢) .

وكان محمد سعيد مستولاً عن ذلك أيضاً بسبب حبة للأجانب
وتساهله معهم وحرصه على إرضائهم . ومن ناحية أخرى أصبحت خزانة
والي مصر هدفاً مغرياً للأجانب ، وتنافس قناصلهم في التقدم بأغرب
المشروعات غير المعقولة في نظير الحصول على عمولة أو نسبة من الغنيمة .
« وهكذا أصبحت مصر » ، كما يقول لاندز (Landes) في كتابه Bankers
and Pashas ، « ميداناً للنهب . فام يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح
عذراً للإغارة على خزانة الوالي . فإذا سرق شخص بسبب إهماله هو فإن
الحكومة هي المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والأمن ،
ثم يطالب بالتعويض . وإذا أبحر شخص بقاربه وتسبب باهماله في جنوحه
فإن الحكومة هي المخطئة لأنها تركت رمالاً على الشاطئ في تلك الجهة
ثم يطالب بالتعويض . وفي إحدى القضايا نجح أحد النبلاء التمسواوين
(واسمه كاستيلاني) بمساعدة حكومته في اقتراع مبلغ ٧٠٠٠٠٠ فرنك
على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقاً من شرايق الحرير قد تلفت بسبب
تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من السويس إلى القاهرة » . (٣)

(١) دافيد لاندز : بنوك ونبشوات ، ترجمة عبد العظيم انيس ، ص ٨٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٤ .

كان فشل محمد سعيد في مقاومة أصحاب الادعاءات في التعويضات
الجسيمة على الحكومة المصرية ، من أهم العوامل التي أدت إلى استفحال
الأزمة المالية . وعندها عجزت الحكومة المصرية عن دفع مرتبات موظفيها
المدنيين والعسكريين ، اضطر سعيد إلى عقد أول قرض له في باريس في ١٧
يوليو ١٨٦٠ بقيمة ٢٨ مليون فرنك . ثم عقد القرض الثاني مع بيت
فرونج - جوشن (Fruhling-Goschen) الإنجليزي - الألماني بلندن
في ١٨ مارس ١٨٦٢ بقيمة ٣٢٩٣٠٠٠ جنيه انجليزي ، وقبل وفاة سعيد
بأسبوعين بلغت ديونه السائرة والثابتة حوالي ٧٤٠٠٠٠٠ جنيه
انجليزي . (١)

وفي عهد الخديو إسماعيل إزداد تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر ، وأخذ
الكثيرون ممن وفدوا إلى مصر في استثمار أموالهم استناداً إلى الامتيازات
الأجنبية التي كانت تمنحهم من دفع الضرائب وتمنحهم الحق في أن يحاكموا
أمام محاكمهم الخاصة ، واستناداً إلى الوصاية الدولية التي بدأت بمعاهدة
١٨٤٠ . ولقد ظهرت في عهد إسماعيل تبعية مصر المالية والاقتصادية
للأجانب ، إذ أنهم جاءوا براءوس أموال استثمروها في إنشاء المتاجر
والبنوك والبيوتات المالية والشركات وما إلى ذلك . وبالإضافة إلى ذلك
استحكمت الأزمة المالية في عهد إسماعيل فأدى هذا إلى تدخل الدول
الأجنبية في شئون مصر المالية والسياسية . فاستمر إسماعيل في سياسة
عقد القروض حتى بلغت ديونها في عهده ٣٦٠٣٥٤٣٦٠ جنيه انجليزياً .
وفي عام ١٨٧٦ أفلس مصر وأصبحت ضحية سهلة للسيطرة الأجنبية ،
وكان إسماعيل من أقطع النكبات التي أصيبت بها مصر ، وصور
أحد الأجانب هذا الاسراف خير تصوير حين قال :

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥٥ - ٥٦ .

« كان إسماعيل يشتري المال من الخزائن العامة بكتلة يديه لا ليرضى امرأته الشخصية فـ... »
 ليسد نهم الطامعين الملتفين حوله ، لكم من
 فرنسيين وإيطاليين وإنجليز كانوا تـ... فـ...
 ثم نالوا بعد أن هبطوا عصر الرخاء والنـ...
 كان الخديو مستعداً على الدوام أن يـ...
 والقصور والمنح (البقائش) ، أو يعهد إليهم
 بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دعة
 السياح إذ يرون في القاهرة أو الاسكندرية جماعة
 من الأوروبيين ليس لهم من المزاي إلا مظهر الرجل
 الأنيق ، يقومون بـ...
 (الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحاً
 باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع
 الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء أثبت إحدى
 السرايات الخديوية ، أو توريد بعض ...
 التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا
 مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقرون في القاهرة
 ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين ،
 حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين » .

وابتدع إسماعيل الوسائل المختلفة للحصول على القروض من الأجانب
 والأهالي ، وساعده في ذلك أخوه في الرضاة ووزير ماليته إسماعيل باشا
 صديق (المعروف بالمفتش) . فعندما توقفت البيوت المالية عن الإقراض
 بسبب الحرب الفرنسية البروسية في عام ١٨٧٠ ، ابتدع له إسماعيل المفتش
 طريقة تعد بمثابة ضريبة تفرض على أطيان الأهالي وصدر بها القانون
 المعروف بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ . وكان هذا القانون
 يقضي بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست

(١) انظر: الرافعي : عصر اسماعيل ، ج٢/ ٤٨ :

سنوات مقدما أعنت الحكومة أطيافهم على الدوام من نصف المربوط عليها . وقد بلغت الديون حداً غير مقبول أدى في النهاية إلى التدخل الأجنبي وفقدان مصر لاستقلالها المالي . وأخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً في عام ١٨٧٥ ، عندما انتشرت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، وبذلك خطت إنجلترا أول خطوة نحو احتلال مصر . وفي العام التالي أصبح استقلال الخديو الذاتي مقيداً بسبب ازدياد سيطرة أصحاب الديون العالمين . ولما رأى إسماعيل أن حالة الخزنة قد ساءت بدرجة كبيرة ، طلب من إنجلترا أيضاً إيفاد موظف مالي لدراسة حالة الحكومة المالية ، ولبت الحكومة البريطانية نداء إسماعيل ، وأرسلت إليه بعثة مكونة من أربعة من موظفيها برئاسة ستيفن كيف (Stephen Cave) . وقد بين « كيف » في تقريره الذي وضعه أن أسباب سوء الحالة المالية هي فداحة الشروط التي عقدت بها القروض المالية ، وإلى الإسراف في مسائل غير ذات أهمية . وخافت فرنسا من أن تدخل إنجلترا بالنفوذ لدى إسماعيل ، ولذلك أرسلت هي أيضاً أحد موظفيها ، وهو الميسو فليليه (Villet) ليعاون إسماعيل في تنظيم ماليته . وعندما شعر إسماعيل بارتباك المالية المصرية ، أراد استرضاء الدائنين ، فاستجاب لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين وأصدر مرسوماً في ٢ مايو ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين (Caisse de la Dette Publique) وأن يكون من أربعة أعضاء ، عضو إنجليزي وعضو فرنسي وعضو نمساوي وعضو إيطالي . وكانت مهمة هذا الصندوق هي تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية . ولم تر إنجلترا في هذا الصندوق الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فرفضت أن تعين مندوباً عنها في صندوق الدين .

كانت إنجلترا تعمل على وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر أكثر خضوعاً للدول الأجنبية

في سياستها وتصرفاتها الداخلية • ونتيجة لضغط الدائنين الأجانب، أصدر الخديو مرسوماً في ١٨ نوفمبر يفرض الرقابة الأجنبية المصرية ، وأن يشرف عليها مراقبان أحدهما انجليزي (لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ويسمى مفتش الإيرادات) ، والثاني فرنسي (لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي) • وبصدور هذا المرسوم الخديوي تبدأ فترة جديدة في تاريخ مصر تعرف عادة باسم الحكم الثنائي أو الرقابة الثنائية (Dual Control) • وفي يناير ١٨٧٨ ، طلبت الحكومتان الفرنسية والانجليزية تشكيل لجنة عليا للتحقيق (١) • وقامت لجنة التحقيق العليا بفحص كل نواحي الإدارة المالية ، وقدمت تقريراً مبدئياً إلى إسماعيل شريح. فيه الحالة المالية وبينت عيوبها ، وذكرت ما تراه لإصلاحها واقرحت ما يلي : (٢)

١ - أن يسلم إسماعيل أراضي وأراضيه عائلته للدولة لسد عجز ميزانية الحكومة •

٢ - أن يتنازل الخديو عن الحكم المطلق •

٣ - أن يقبل مرتباً سنوياً •

٤ - وأخيراً أن يقوم بإجراء إصلاحات ثانوية في الإدارة المصرية •

وفي ٢٣ أغسطس قبل إسماعيل فضوى التقرير دون إبداء أي تحفظ ، وبعد خمسة أيام كلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة ، وأقر إسماعيل في

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٥٨.
(٢) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٧٩ •

نوبار مبدأ المسؤولية الوزارية ، بحيث يحكم عن طريق مجلس
بالاشتراك معه . وأشرك نوبار في الوزارة وزيرين أوزبيين
ولسن (Wilson) ، رئيس لجنة التحقيق الانجليزي ووزيراً
المسيو دي بلنير (De Blignières) ، العضو الفرنسي بصندوق
مجنة التحقيق ، وزيراً للأشغال ، ولقد كان لسياسة هذه الحكومة
في تطور الحركة القومية لأنها كانت وزارة أجنبية . وقد أقصت
ارة الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت بعضهم بمجنة
، وعينت بعض الأجانب في الوظائف المهمة بمرتبات كبيرة . وكان
يحظ هذه الوزارة ، أنها استهلت حكمها بمقد قرض جديد
مصحفة لم تخصص أرصده لأي غرض جاد في حين كان ولسون
ية المالية بالموظفين الإنجليز ، وأغلقت المدارس ، وقررت تسريح
١٠٠٠ من الجنود ، وإحالة ١٠٠٠ من ضباط الجيش إلى الاستبداد .

سكدا فشلت وزارة نوبار الأوروبية في تنفيذ برنامجها الإصلاحي
منحطاً واسع النطاق . وفي ١٨ فبراير ١٨٧٩ تجتمع نحو ٦٠٠
ساروا إلى نظارة (وزارة) المالية . وفي طريقهم إلى وزارة المالية
نوبار في عربته فأهانوه ، وهاجموا ولسن عندما تصدى للدفاع
ر ، وقاموا بحبس الاثنين في إحدى حجرات الوزارة . وتدخل
في هذه المسألة بناء على طلب القنصل البريطاني العام في مصر ،
م التالي قدم نوبار استقالة وزارته . ولقد اعتقد البعض أن
إسماعيل هو الذي دبر هذه الحادثة ، ولكن اللورد كرومر وسير
مالت (Malet) قنصل بريطانيا العام في مصر ، والقنصل الفرنسي
، أن حادثة قصر النيل لم تكن نتيجة أي تمييز أو تأمر . فالذين
في الخديو إسماعيل بمسئولية ما حدث لا يقيمون وزناً للرأي العام

المصري الذي نما بشكل بارز في تلك الفترة وأصبح عاملاً جديداً مستقلاً
عن الخديو .

وفي ٢٢ مارس عام ١٨٧٩ كلف الأمير محمد توفيق بتشكيل الوزارة الجديدة ، (وهي الوزارة الأوروبية الثانية) ، وذلك بعد المباحثات التي جرت بين لندن وباريس وتم الاتفاق فيها على عدم اشتراك الخديو في اجتماعات مجلس النظار (الوزراء) ، وتعيين محمد توفيق رئيساً للمجلس ، وإعطاء الوزيرين الأوروبيين (الانجليزي والفرنسي) في الوزارة حق الاعتراض (Veto) على اقتراحات مجلس الوزراء . ولم يلبث أن وقع الصدام بين الوزارة والخديو عندما أعلنت الوزارة أن البلاد في حالة إفلاس ، فاستقالت الوزارة في ٧ أبريل ، وشكلت في اليوم التالي الوزارة الوطنية « برئاسة محمد شريف باشا » وكان تأليف الوزارة الوطنية ، وإبعاد الوزيرين الأوروبيين منها مغناه انتهاء التدخل والنفوذ الأجنبي الذي فرضته الوصاية الدولية على مصر . وفي ٤ مايو عام ١٨٧٩ أخبر الخديو إسماعيل انجلترا وفرنسا ، أن الرأي العام المصري لن يسمح بدخول الأجانب في الوزارة .

وفي ١٧ مايو قدم محمد شريف باشا لمجلس شورى النواب (المجلس النيابي في مصر) لائحته الأساسية (الدستور) ، ولائحة الانتخاب الجديدة . وقد حولت اللائحة الأساسية المجلس سلطة البرلمانات الحديثة المثلة في حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، ومسئولية الوزارة أمامه . ولقد لقي هذا المشروع تأييداً كبيراً ، ولكن تصفيق الأعضاء لم يفعل شيئاً لتقوية مركز الخديو إسماعيل خارجياً ، إذ صنفت الحكومتان البريطانية والفرنسية على مطالبة الباب العالي بمؤله . وفي ٢٦ يونيو - أي قبل الفراغ من مناقشة اللائحة الأساسية - أرسل الصدر الأعظم

إلى إسماعيل البرقية التالية : « إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر بلغت من خطورة الشأن حداً يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ، ولما كان السبب العالي يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضي به فرمان الذي خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء باسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا » .

النهضة الثقافية والفكرية :

أخذ الوعي القومي ينمو في مصر نتيجة لانتشار الثقافة والاتصال بالحضارة والفكر الأوروبيين وحيوية الشعب المصري واستعداداته لمسيرة جزكة التقدم والرفق . ومن أوضح الشواهد على ذلك ماكتبه عبدالعزيز جاورش في مقال له نشره في صحيفة القلم عام ١٩١٠ وعنوانه « الحركة الوطنية في مصر » حيث يقول : « إن الشعور بالوطنية اصطلاح إفرنكي انتقلت بذوره إلى الشرق من مطاوي العلوم العصرية وأصول المدنية الحديثة التي اهتدى إليها أهل الغرب » (١) ولقد كانت البعثات العلمية التي ذهبت إلى أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر هي الوسيلة الوحيدة التي نقلت إلى مصر بقدوم أوروبا وخبرة علمائها . وتأثر أحد المصريين بالاتصال بأوروبا ، وظهر ذلك في اتجاهاته الفكرية فيما بعد ؛ فبدأ يقارن بين ما عندنا وما عند الغرب ويبحث عن أسباب التخلف والتأخر . كان هذا الشخص

(١) صحيفة القلم ، العدد الأول ٧ مارس ١٩١٠ ، واردة في محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، ج ١/ ٥٢ .

هو الشيخ رفاع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) الذي أضفى عليه مؤرخوه لقب : « زعيم النهضة الثقافية في مصر في القرن التاسع عشر » . نشأ الطهطاوي في الأزهر وتعلم العلوم الدينية كما تعلمها غيره ، ثم صحب البعثة العلمية الأولى إلى باريس في عام ١٨٢٦ إماماً لطالبة البعثة ، ثم منهم في البصالة وبعضهم وبريدهم . ولكن بمرتته الحضارة الأوروبية ، فعكف على دراسة اللغة الفرنسية من تلقاء نفسه ، ثم اتجهت ميوله بعد ذلك إلى دراسة التاريخ والجغرافيا ، والفلسفة والآداب الفرنسية ، وقرأ مؤلفات فولتير ومونتسكيو وجان جاك روسو وراسين . (١)

ولقد استفادت منه مصر بعد عودته من فرنسا في مجالات التعليم والترجمة ، وألف كثيراً من الكتب كان يختص فيها بالفصول الطوال للتحديث عن الوطن والوطنية . ومما أثار في نفسه هذه العاطفة أنه شاهد بعينه الثورة التي قام بها الشعب الفرنسي في عام ١٨٣٠ ، وكيف ضحى الفرنسيون بأرواحهم في سبيل وطنهم . وفي الواقع ، كان رفاع الطهطاوي هو أول من كتب - ثراً وشعراً - في معنى الوطن والوطنية . وحب الوطن في العصر الحديث ، ويعتبر كتاب رفاع الطهطاوي « مقدمة وطنية مصرية » هو أول كتاب من نوعه في مصر في الوطنية المصرية . ويجدد الطهطاوي في هذا الكتاب معنى الوطنية ، ويدعو إلى تمجيد الوطن المصري فيقول : « حب الوطن من الإيمان » . ومن طبع الأحرار إحراز الحنين إلى الأوطان . ومولد الإنسان على الدوام محبوب ومنشؤه مألوف له ومرغوب ، ولأرضك حرمة وطنها ، كما لو الدتك حق لبنها ، والكرام لا يجفؤ أرضاً . بهذا جوابه ، ولا ينسى داراً بها قياؤه . . . » (٢) ويناشد المربين في كتابه « المرشد الأمين للبنات والبنين » أن يفرسوا الوطنية في نفوس طلابهم

(١) رفاع الطهطاوي : تخطيط الأبريز ، ص ١٦٠ .
(٢) رفاع الطهطاوي : مقدمة وطنية مصرية ، ص ٣ .

لأن « الوطن هو عيش الإنسان الذي فيه درج ومنه خرج ومجمع أسرته ومقطع بصرته وهو البلد الذي نشأته تربته وغذاه هواؤه ورباه نسيبه وحلت عنه التباثم فيه... » (١) وللطهطاوي أيضاً شعر وطني زاهر بالنص المصري ، فيتغنى في قصيدته « المجد الأئيل » بمجد مصر وقوتها حين يقول :

أبناء مصر فحن موطننا أصيل
حسب عريق زاته مجد أئيل
وقضائنا في الكون جل عن المثيل
لرحابنا تطوى المهامة (٢) بالطلاح (٣)

ولقد طرح رفاعة الطهطاوي في كتابه « تخلص الإبريز إلى تلخيص باريز » بعض النظريات السياسية المهمة ، ومهد الطريق للتخلص من الولاء لسلطان الدولة العثمانية الذي كان في موضع العصمة عند المصريين ومائر أبناء العالم الإسلامي . ورأى الطهطاوي أن الولاء لسلطان الدولة العثمانية ليس قدراً على المصريين ، فلقد استطاع غيرهم من الأمم التخلص من ظلم حكامهم ، يقول في هذا الشأن : « وقد سبق للفرنساوية أنهم قاموا سنة ١٧٩٠ من الميلاد وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل ، ثم صنعوا جمهورية ، وأخرجوا العائلة السلطانية المسماة البريون من باريس وأشهرهم مثل الأعداء ، ولا تزال الفتنة باقية الأثر » . وهكذا أوحى رفاعة الطهطاوي إلى المصريين وإلى مجده علي نفسه بالتخلص من السيادة العثمانية ، ويعتبر

(١) رفاعة الطهطاوي : الرشيد الأمين للبنات والبنين . ص ١١٠

(٢) المهمة : المغارة والبرية القفر

(٣) الطلاح : الإبل الهزيلة ، والمعنى ان رحابنا مقصودة من اقصى الجهات يقدم إليها الإنسان فتعزق سطايها بطول المسافة

هذا الاتجاه في الواقع بمثابة رد على الرأي العام التقليدي وقياداته من المثقفين المحافظين الذين كانوا يومئذ يجدون غضاضة في الثورة على « الخليفة العثماني » .^(١) واستكمل الطهطاوي كل النظريات السياسية والاجتماعية التي ناقشها في « تخلص الإبريز » في كتاب آخر أصدره في عام ١٨٦٩ بعنوان « مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية » . ويعتبر هذا الكتاب هو أول كتاب ظهر في مصر في الفكر السياسي والاقتصادي المصري نظرياً وتطبيقياً ، فهو كتاب في الاقتصاد والسياسة ويشتمل كذلك على فصول تاريخية دعت الضرورة إلى إدماجها لتوضيح الفلسفة الاجتماعية التي كان رفاة الطهطاوي يعتنقها ، ويدعو إليها . ويرى بعض الكتاب أنه « إذا كان تخلص الإبريز في أساسه كتاباً عن الحضارة الفرنسية بقلم مفكر كان يعتقد أن بعث مصر لا طريق إليه إلا الأخذ بأهم مقومات الحضارة الأوروبية في زمنه ، فإن « مناهج الألباب » في أساسه محاولة مصرية لبناء المجتمع المصري على أسس الديموقراطية البورجوازية التي كان رفاة الطهطاوي يؤمن بها مع جنوح شديد إلى اليسار الليبرالي أو إلى اليمين البروليتاري أي إلى الراديكالية » .^(٢)

والأفكار التي بشر بها الطهطاوي في هذا الكتاب تنحصر في تثبيت فكرة القومية المصرية . وفكرة الدولة العلمانية (الزمنية) ، وتثبيت مقومات المجتمع البورجوازي سياسياً واقتصادياً . ومن الأفكار التقدمية التي ردها الطهطاوي مطالبته بتقويض الأركان الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي وتدخل الدولة لحماية العمال من الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال بفرض حد أدنى للأجور باعتبار أن العمل هو الأساس الأول للقيمة في الإنتاج ثم يليه رأس المال . وتدند الطهطاوي

(١) لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، ج ٢ / ١٣٢ - ١٣٣ ،

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

باستغلال الملاك للفلاحين ، ودافع في « مناهج الألباب » عن أصحاب الجلايلب الزرقاء ، فكتب يقول : « فحديث الزرع للزراع لا يدل على شيء من جواز استحواز المالك على المحصولات وعدم مكافأة العامل ، ولا يستند في غبن الأجير إلى أن المالك دفع رأس ماله في مصرف الزراعة والتزم الاتفاق عليها ، فهو الأحق بالاستحواز على المحصولات الجسيمة وأنه الأولى بربح أمواله العظيمة ، فهو الأصل في التبريح ، وأن عملية الفلاح إنما هي فرعية أتبعها وحسنها رأس المال ، فإن هذه التعديلات معض مخالطة .. فنواكسة المالك له في تقليل أجرته معض إجحاف به ووصفه استيلاك الأراضي والمصرف على الزراعة من رأس مال المالك لا يقتضي كونه يستوعب جل المحصولات ويخفف بالأجير نظراً إلى إزدحام أهل الفلاحة وتنقيصهم للأجر وسومهم على بعضهم بالمزايدات التنقيصية وهذا لا يشر محبة الأجير للمالك (من يزرع التوبك لا يحصد به عباً) ، فإن هذا فيه إيذاء بعضهم لبعض وهو ممنوع شرعاً » . (١)

ومن زعماء النهضة الفكرية الأدبية الذين دعوا إلى الفكرة القومية المصرية علي (باشا) مبارك (١٨٢٤ - ١٨٩٣) ، الذي عمل على مصانعة الوالي عباس حلمي الأول لينقذ البقية الباقية من المدارس التي تهددها عباس بالاغلاق ، كما استثمر غرور الخديو إسماعيل وطموحه في إصلاح التعليم والتوسع فيه وتهيئة وسائل الثقافة لمن ينشدها من الناس . وعاش علي مبارك في فترة شهدت فيها مصر أحداثاً سياسية مهمة ، فبعد أن أتم تعليمه في مدرسة المهندسخانة يتفوق بالغ ، اختاره سليمان باشا الفرنساوي في عام ١٨٤٤ فيمن اختارهم لدراسة الفنون الحربية في مدرسة خاصة أنشأها محمد علي بفرنسا وعرفت باسم « المدرسة المصرية الحربية يارنس » .

(١) رفاة الطهطاوي : مناهج الألباب ، ص ٩٥ - ٩٦ .

وعاد علي مبارك من البعثة عام ١٨٥٠ فلم يلحق بحكم محمد علي ولا يحكم إبراهيم القصير ، ولحق بحكم عباس وسعيد ، وإسماعيل ، وتوفيق . وشغل مناصب مهمة ، فكان وزيراً للمعارف والأشغال وأنشأ دار العلوم ودار الكتب . وكان علي مبارك يؤمن بالتعليم وبأثره في نهضة الشعوب وارتقاء الأمم ، وكان يحث عليه ويعمل على نشره ، ويرى أن تحرر المصريين لا يتم بدونه ، والتحرر كما كان يراه المصريون حينذاك « هو التحرر من الطغيان التركي وسيطرة الأتراك على أجهزة الحكم ومراكز السلطة في الدولة ، فإذا كان للأتراك من عصبية الحاكم ما يستندهم ويقومهم ، فلن يشاء ركنهم المصريون في التقدم واحتلال مناصب الحكم مالم يشعر الحاكم بحاجته إليهم » . (١) وكان علي مبارك مصرياً لم ينس مصرته فكتب يقول إن المصريين « أقرب الناس إلى الإصلاح وأسرعهم تقدماً في سبيل العلاج إذا وجدوا حاملاً على ذلك » . فجه مصر هو الذي دُفع إلى نشر التعليم وحمله على الكتابة والتأليف .

ففيما بين ١٨٨٧ ، ١٨٨٩ أصدر علي مبارك الأجزاء العشرين من كتاب « الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة » وهو من أروع آثاره . والخطط مجموعة من المعلومات والحقائق عن مصر : تاريخها القديم والحديث وجغرافيتها ومدنها وقراها وترعها وبخيراتها وشواطئها وسكانها وعاداتهم وتقاليدهم . وكان كتاب « الخطط » ولا يزال وسيظل مرجعاً لتراجم الرجال الذين صنعوا تاريخ مصر الحديثة ، وخاصة أولئك الذين عاشوا وبنوا تاريخها ونهضتها في القرن التاسع عشر . ويعد كتاب « الخطط » تكملة وتجديداً لخطط المقرئ ، ولكتاب تخطيط مصر الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية . ومن أهم مؤلفات علي مبارك أيضاً

(١) حسين فوزي النجار : علي مبارك ، ص ٢١١ .

قصة « علم الدين » ، التي تعتبر القصة الأولى في تاريخ الأدب المصري الحديث . « وعلم الدين » قصة خيالية في أربعة أجزاء يدور الحديث فيها بين عالم مصري من الأزهر وعالم أوروبي من إنجلترا ، ويبدأ الحديث في مصر فيقف العالم الإنجليزي موقف التلميذ يسأل الشيخ المصري عن حقيقة حياة كل ما يراه من مظاهر الحياة المصرية وتاريخها ، ثم يرحل الرجلان إلى أوروبا فينقلب الموقف ويتخذ الشيخ المصري موقف التلميذ يسأل رفيقه الإنجليزي عن كل غريب يراه . وبذلك ينطوي هيكل القصة الفني على بحث في الوطنية ، إذ يظهر اعتزاز المؤلف بمصر من أول القصة إلى آخرها . ويتنسب إليها جميع العلوم النافعة والفنون والعادات والقوانين والمدنيات ، ويقول إن مصر هي سبب كل تقدم وحضارة في العالم . وهكذا أطلق علي مبارك من هذه القصة إلى الوطنية المصرية وإلى وصف الوطن وصفاً يكاد يكون الأول من نوعه .

ولقد قام علي مبارك بتأسيس بعض المنشآت العلمية الهامة مثل مدرج المحاضرات في دار الكتب بسراي الجبازيز ، وعهد إلى بعض أساتذة المدارس بإلقاء المحاضرات فيه لتثقيف أذهان الطلبة . وكان ممن اشترك في إلقاء المحاضرات في عالم مصري له علاقة بتطور الفكرة القومية في مصر وهو الشيخ حسين المرصفي (ت ١٨٨٩) .^(١) وقد تولى المرصفي تدريس اللغة والآداب في دار العلوم وتعلم اللغة الفرنسية . وللمرصفي كتاب أسماه رسالة « الكلم الشأن » نشره في عام ١٨٨١ ، وهو دراسة في بعض الألفاظ التي ظهرت على بساط البحث لأول مرة في تاريخ مصر - منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر - مثل الوطن والحرية والأمة والعدالة

(١) Hourani, Arabic thought, p. 194; J.M. Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism, pp. 21-22.

والظلم والسياسة والحكومة والتربية . وقد اهتم المرصفي بالجركية القومية ، وظهر ذلك خلال تعريفه للفظلة أمة . ثم يتحدث أيضا في كتابه عن الوطنية ، ويدعو إلى خدمة الأمة . والوطن عند المرصفي - هو « تلك القطعة من الأرض التي تعمها الأمة » والحكومة هي « قوة تحصل من اجتماع طائفة من الأمة لإمضاء مقتضيات الطبيعة على وجه يقرب من رخاء الكافة » . ويتضح من هذه الأمثلة أن رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وحسين المرصفي هم أول من اهتموا في القرن الماضي بتحديد كلمة الوطنية وتعريفها . ولقد أسهم هؤلاء الرواد بجهد ملحوظ في نمو الوعي القومي في مصر حتى ظهرت بعد ذلك مدرسة الإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي التي تمخضت عن جهود جمال الدين الأفغاني وجهود تلاميذه التي سنشير إليها بعد قليل .

نشأة الصحافة المصرية :

وإذا كنا قد أشرنا إلى رفاعة رافع الطهطاوي على أنه في طليعة رواد النهضة الحديثة في مصر ، فإننا لا نغفل الدور الخطير الذي لعبه أيضا في حياة الصحافة المصرية . فالصحيفة الأولى التي عرفت بها مصر ، وهي « الكورير د'إيجيبت » (Courier d'Egypte) - أي بريد مصر - صدرت لأول مرة في ٢٩ أغسطس ١٧٩٨ بأمر بوناپرت ، واختفت بجلاء الحملة ، وكانت تصدر باللغة الفرنسية . والصحيفة الثانية كانت « لاديكاد إيجيبتيان » (Le Décade Egyptienne) وهي بالفرنسية أيضا ، وقد صدرت بأمر بوناپرت في أول أكتوبر ١٧٩٨ لنشر بحوث المجمع العلمي المصري . وبعد أن استقر الأمر لمحمد علي في حكم مصر أصدر الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » عام ١٨٢٨ لكي يطلع الشعب المصري على أعمال الحكومة ويقف على إصلاحاته . وكانت الوقائع تكتب أصلا باللغة

التركية - لغة مصر الرسمية في ذلك الوقت - ثم تترجم بعربية ركيكة . ودخلت « الوقائع » مرحلة جديدة من حياتها عندما عهد في ١١ يناير عام ١٨٤٢ إلى رفاعة رافع الطهطاوي برئاسة تحريرها . ووجد الطهطاوي أن المواد التركية كانت تشغل النصف الأيمن من صفحات الجريدة ، وأن المواد العربية تشغل النصف الأيسر منها ، فعكس الوضع بعد توليه رئاسة التحرير . كذلك خطا الطهطاوي خطوة مهمة بأن جعل المادة الأصلية تكتب أولاً باللغة العربية ثم تترجم إلى اللغة التركية . ثم أضاف خطوة ثالثة بأن جعل أخبار مصر تتقدم كل الأخبار ثم تأتي بعد ذلك الأخبار الواردة من الخارج ، ومنها أخبار الدولة العثمانية . ونجح الطهطاوي في أن يثبت هذا النظام مدة عام ، ولكن الطبقة الحاكمة التركية أرغته على التراجع عما أجرى من إصلاحات . واستمرت « الوقائع المصرية » وهي الصحيفة الحكومية في الظهور في عهدي عباس وسعيد ، وكانت تعبر عن حياة الدولة من ناحية وعن سياسة الحكام واتجاهاتهم من ناحية ثانية .

ولكن مصر شهدت في عصر إسماعيل مولد الصحافة الوطنية ، فظهرت الصحف العلمية والأدبية ثم السياسية . أما العوامل التي ساعدت على نمو الصحافة المصرية في عهد إسماعيل فتتلخص فيما يلي (١) :

- ١) بدأ الكيان الشعبي لمصر يتكون في ذلك الوقت .
- ٢) رغبة إسماعيل في الاعتماد على الصحافة الوطنية في الدفاع عنه ضد الباب العالي من ناحية وضد الأجانب المقيمين في مصر من ناحية أخرى وضد حكوماتهم .

(١) انظر : سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي ، ص ١٤ - ٢٣ .

٣) قيام الحرب بين الروس والعثمانيين (١٨٧٦ - ١٨٧٨) وعدم
رغبة إسماعيل في الاشتراك فيها دفعه إلى ترك الصحافة الوطنية تتحدث
عن الحرب بعريّة وطلاقة لم تكن موجودة من قبل • ولم تلبث الكتابة
عن الحرب أن تطورت من موضوع الحرب إلى معالجة المسائل السياسية
المعاصرة •

٤) أدى ظهور الحركة الفكرية في مصر إلى ظهور ما يعرف « بالرأي
العام المضري » الذي أخذ يناقش استبداد إسماعيل والديون التي اقترضها
والتدخل الأجنبي في شئون مصر •

٥) ظهور جبال الدين الأفغاني في مصر فجأة وإقامته فيها بعض
الوقت •

٦) هجرة العناصر السورية إلى مصر فراراً من اضطهاد الدولة
العثمانية ومشاركتهم في حركة النهضة الفكرية المصرية •

وعلى أية حال بدأت الصحافة الوطنية بداية مصرية بصحيفة « وادي
النيل » التي أنشأها الشاعر الناصر عبدالله أبو السعود (١٨٢٠ - ١٨٧٨)
في عام ١٨٦٧ وكان أول صحفي سياسي ظهر في مصر الحديثة • وظلت هذه
الصحيفة تصدر مرتين في الأسبوع حتى ألغيت بأمر الحكومة عام ١٨٧٠ •
وبعد عامين ظهرت صحيفة أخرى تسمى « نزهة الأفكار » أشرف على
إصدارها إبراهيم بك المولحي (١٨٤٦ - ١٩٠٦) أحد تلامذة جمال
الدين الأفغاني ومجهّد عثمان جلال (١٨٢٨ - ١٨٩٨) أحد تلامذة رفاعة
الطهطاوي • ولم يصدر من هذه الصحيفة إلا عددان ، ثم عطلها إسماعيل
بناء على مشورة شاهين باشا ناظر الحرية ، إذ حذرّه عواقب لهجتها وما

تؤدي إليه من إثارة الخواطر : (١)

وفي الفترة ما بين ١٨٧٥ و ١٨٨٢ ظهر عدد وفير من الصحف الوطنية منها صحيفة الأهرام التي قام بتأسيسها رجلان لبنانيان هما سليم وبشارة تقلا . ونشأت الأهرام أسبوعية بمدينة الاسكندرية حيث تقيم الجاليات الأجنبية وتروج الحركة التجارية . ثم انتقلت إلى القاهرة وأخذت تصدر أسبوعية . واشترطت نظارة (وزارة) الخارجية المصرية في ذلك الوقت على صاحبي الأهرام عدم الخوض في السياسة . وتم تنفيذ ذلك حتى قامت الحرب الروسية - التركية ، فتدخلت الأهرام في الشئون السياسية ، وعندما انتهت الحرب وأصبحت مصر مجالاً للمساومات السياسية بدأت الأهرام في مناقشة وضع مصر الدولي . وظهرت في عام ١٨٧٧ جريدة سياسية أسبوعية تسمى « الوطن » ، أنشأها ميخائيل أفندي عبد السيد ، واستمرت تصدر إلى ما بعد الاحتلال الإنجليزي . ولقد اشتركت جريدة الوطن أيضا في الحديث عن الحرب الروسية التركية ، وهاجمت الوزيران الأوروبيين ودافعت عن النواب المصريين في داخل مجلس شورى النواب . وظهر في نفس السنة جريدة أسبوعية أخرى هي « مصر » قام بتحريرها سوري يدعى أديب اسحق بوحى من أستاذه جمال الدين الأفغاني . وكان يشاركه في تحريرها صديقه سليم نقاش . وقد وجهت تلك الجريدة النقد للحكومة في أمور كثيرة من أهمها اعتماد الحكومة المصرية على الأجانب إلى درجة كبيرة . وقد وصف أديب اسحق ذلك بأنه « بربرية أوروبية لا يجوز السكوت عليها لأن القوم نازعونا الأرض التي جبلت بهم آبائنا ، وأصبحوا أمراء في بلادنا » . ودافعت جريدة مصر عن مصر دفاعاً قوياً تسبب في تعذيبها أكثر من مرة . ودافعت عن مجلس شورى النواب

(١) الرافعي : عصر اسماعيل ، ح ١/٢٤٨ .

وهاجمت الوزيران الأوروبيين • واشترك في تحرير هذه الجريدة كل من الأفغاني ومحمد عبده، ونشرا بها مقالات سياسية عبرت عن روح الأفغاني وكفاحه من أجل الحرية • وأصدر يعقوب صنوع في عام ١٨٧٧ صحيفة هزلية اسمها « أبو نظارة زرقاء » صور فيها الظلم الذي يعانيه الناس في أيام إسماعيل معتمداً في ذلك على فن المحاورات باللغة العامية • واتصل صنوع بالسيد جمال الدين الأفغاني ، وقيل إنه هو الذي أوعز إليه بإصدار تلك الجريدة لانتقاد سياسة إسماعيل • وقد لامت صحيفة «أبو نظارة» طبع العصر نفسه وجاءت في زمن تعددت فيه ألوان الحياة وبداية التفرج والأخذ عن الغرب، وهاجم صنوع في جريدته أيضاً جميع الأمراء والوزراء والموظفين الأجانب في الحكومة فنفاه إسماعيل من مصر فرحل إلى باريس واستأنف إصدار جريدته بأسماء مختلفة معارضاً الخديو متقدماً أعماله •

ولقد لعبت هذه الصحف الوطنية دوراً مهماً في تنمية التيار التحرري، إلا أن الحكومة قاومت هذا التيار بكل ما تملك من إجراءات وسلطات ، وأغلقت كثيراً من هذه الصحف الوطنية • ولم يؤثر ذلك في التيار الوطني القوي ، رغم ما قامت به وزارة شريف باشا ، في نوفمبر عام ١٨٨١ من وضع أول قانون للمطبوعات في مصر • فأصدر السيد عبدالله النديم (١٨٤٣ - ١٨٩٦) - خطيب الثورة العرابية الذي ترك مهنة التعليم إلى الصحافة - في مدينة الإسكندرية في يونيو عام ١٨٨١ صحيفة أسبوعية أطلق عليها اسم « التنكيت والتبكيت » ، وكتبها بالعربية الفصحى والعامية، ليقرأها الخاصة والعامية على السواء • وسماها بهذا الاسم لأن مقال النديم فيها كان ينقسم إلى قسمين ، أولهما « التنكيت » ، بمعنى السخرية من المجتمع المصري في طيب من عيوبه الاجتماعية ، وثانيهما « التبكيت » ، بمعنى تأنيب المجتمع على هذا العيب من عيوبه • ولقد برع النديم في عرض طرق الإصلاح الاجتماعي مما جعله ، بلا منازع ، صحفي القرن التاسع

عشر • فنشر أزعجاً اجتماعية في « التنكيت » نالت شهرة واسعة في ذلك الوقت ، فقال في الفرنجة والتقليد للغريين وبذ التقاليد المصرية والتعليم الأبر الذي جلب الخراب لكثير من الأسر التي غالت في هذا السيل ما يلي (١) :

أهل البثوكا والأطيان صاروا على الأعيان أعيان
وابن البلد ماشي عريان كَمَعَاه ولا حق الدخان
شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

يا ما نصحتك يا بنجر وقت لك أوعا بمنجر
فضلت تسكر وتنجبر لما صبح يتك خربان
شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

الحق عندك ياخوية يا لبي طليت وشك بوية
ولبت سروال أبو أوية ومشيت تقلدي النسوان
شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

وبعد أن انتقل عبدالله النديم إلى القاهرة غير اسم صحيفته إلى « الطائف » (تيمناً باسم البلدة المشهورة بحجاز) وأخرجها في ثوب

(١) علي الحديدي : عبدالله النديم ، ص ١١٦ - ١١٧ .

بخديد ، وتركزت سياستها في مواصلة الكتابة عن تاريخ الخديوي إسماعيل
والنقمة على الخديو توفيق بسبب اهتمامه بالدول الأوروبية واختماده عليها،
وشرح حالة البؤس التي يعيش فيها الفلاح المصري ودعوة الحكومة إلى
العناية ، والمطالبة بالإصلاح النيابي والدفاع عن الثورة العرابية . ومن
المساوىء الاجتماعية التي تعرض لها النديم في مقالاته مثلاً :- « الضرائب
والقسوة المتبعة في تحصيلها من حجز المواشي والضرب بالكرباج » ، بل إنه
سجل أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن
تدلي بالمكان الذي كان زوجها يضع فيه أمواله ، وكان مديناً للحكومة
بمبلغ ٤٠ قرشاً » . (١) وهكذا تغيرت أحوال المجتمع ، وأصبح المصريون
يقرأون في الصحف من يخاطبهم بأن « قد حان لكم أن تعلموا آف الراعي
لكم ولستم للراعي » . انبذوا الخوف جانباً وقاوموا سيوف الظلم ، ولا
تهابوا من يروم إبعاد الحق ، لا تخشوا سطوة مدير أو عامل أو حاكم . . . »
وبهذا ساعدت الصحف الوطنية التي برزت في النصف الثاني من القرن التاسع
عشر على نمو الرأي العام وتوعيته ، وتوجيه الأنظار إلى الإصلاح ، مما
أدى إلى قيام الثورة العرابية وتطور الحركة القومية في مصر ، وأصبح
شعار الأمة المضرة « مصر للمصريين » . (٢)

افكار جمال الدين الأفغاني :

لعب جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧) دوراً مهماً في ظهور
الصحف الوطنية في مصر في عام ١٨٧٧ ، وأثمرت دعوته في مصر أكثر مما
أثمرت في غيرها لأن التربة كانت مهيأة لتقبلها بفضل الجهود السابقة التي
قام بها رفاة الطهطاوي وعلي مبارك . وكان جمال الدين الأفغاني مصلحاً

(١) أحمد محمد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٨٣ .
(٢) Mac Coan, Egypt as it is, p. 85.

ديناً ، وفيلسوفاً حكيماً ، وزعيماً سياسياً ، ولقد خبر جمال الدين عن كتب
دسائس الاستعمار الأوروبي ومطامعه ، إذ نشأ في أفغانستان التي تنازعها
النفوذ الإنجليزي الروسي ، وعانى الآلام من الجهل المنتشر واستغلال
الغرب الذي لا يعرف غير مصلحته . ودعا الأفغاني إلى حركة الجامعة
الإسلامية التي هدف من ورائها إلى تخليص أمم الشرق الإسلامي من قيود
التسلط الغربي الأوروبي . ولم تكن أفغانستان وحدها هي مجال عمله
ونشاطه ، بل عرفته فارس والهند ، وخبرته مصر وتركيا ، وأفادنا من
نضجه السياسي ومن علمه وأفكاره . وزار مصر أول مرة في أوائل عام
١٨٧٠ ، ثم عاد إليها في ٨ مارس عام ١٨٧١ وأقام بها حتى أغسطس عام
١٨٧٩ . وبدأت تظهر على يديه في مصر نهضة علمية وأدبية ولكنها لم
تتطور إلى الناحية السياسية إلا في نحو عام ١٨٧٦ . وكان الأفغاني
« بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ،
رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكانت على مر الزمن من العوامل
التي ساعدت على التحول الذي بدأ على الأمة وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة
إلى المطالبة للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على
تدخل الدول في شئون البلاد » . (١) وفي الحقيقة بذر جمال الدين
الأفغاني بذور الثورة الوطنية ورعى جيلاً ثورياً متحرراً تدين له مصر
بالكثير من تطورها الحديث والمعاصر .

لم يحاضر جمال الدين الأفغاني في الأزهر خلال إقامته في مصر ،
وإنما كان أغلب لقاءه وتدرسه لمن التفوا حوله في منزله وفي المقاهي
والمنتزهات العامة . والتف حوله خيرة الطلاب من مجاوري الأزهر وبعض
علمائه وخلاصة المثقفين المصريين . وكانت الظروف التي تمر بها مصر في

(١) الرافعي : عصر إسماعيل ، ج ٢ / ١٣٤ .

ذلك الوقت تسمح بتقبل مبادئ الأفغاني أو « حكيم الشرق » ، إذ بدأ التدخل الأوروبي في شئون مصر ، فاشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، وجاءت بعثة كيف إلى مصر ثم تكون صندوق الدين في عام ١٨٧٦ . ومن أبرز مظاهر النهضة السياسية التي حدثت في أواخر عصر إسماعيل نشاط الصحف السياسية وإقبال الناس عليها ، وظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس شورى النواب (الذي كان إسماعيل قد أنشأه في نوفمبر عام ١٨٦٦) على يد نواب تلمذوا عليه وتأثروا به من أمثال عبد السلام بك المويطي . ولما أثارت أفكار الأفغاني إسماعيل ذا النزعة الاستبدادية ، خشي الأفغاني بطشه ولجأ إلى المحافل الماسونية ذات النشاط السري والملتزمة بالرعاية والحماية الأجنبية . وعندما ينس جمال الدين الأفغاني من المحفل الماسوني الاسكتلندي بسبب خوف أعضائه من بأس الحكومة ويطشها ، أنشأ محفلاً وطنياً جديداً قسمه شعباً ، شعبة مهمتها مراقبة الشؤون العسكرية لمطالبة ناظر الجهادية بإنصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا في الخدمة بالسودان الحد الذي تستوجبه القوانين ، وشعبة ثانية للحقانية وثالثة للمالية وأخرى للاشغال وبقية المؤسسات والمصالح الحكومية مهمتها المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بغير المصريين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة . وعن طريق هذه الهيئات الماسونية التي كانت تضم ممثلين للطبقة الحاكمة وللمثقفين تبودلت الأفكار بين أولئك الذين كانوا على صلة بالحياة السياسية وأسرار الحكومة ، فخلقت بينهم رابطة من التضامن ترجح نشوء « الحزب الوطني المصري » في هذه السنين . (١)

(١) Sabry, Episode de la question d'Afrique, l'empire égyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française (1863-79), p. 349.

كان الأفغاني يهاجم إسماعيل لاستبداده وإسرافه وتمكينه الدول الأوروبية من مصر فخطب مرة قبل خلع إسماعيل فقال : « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت ما تسد به الرمي وتقوم بأود العيال ، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك ؟ » . بهذه الجرأة كان جمال الدين يخطب ويتكلم ، وكان لكلامه أثر كبير في إيقاظ الناس وتنبيه المحكومين إلى حقوقهم قبل الحاكمين . من ناحية أخرى كان الأفغاني يتوسم الخير في الخديو توفيق ، إذ رآه وهو ولي للعهد ميالاً إلى الشورى ، يتتقد سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعاً في المحفل الماسوني ، وتعاهدا على إقامة دعائم الشورى . ولكن توفيق لم يف بعهدده بعد أن تولى الحكم ، وهاله أمر جمال الدين الأفغاني وطلب مقابلته فذهب إليه بعد مفاطلة أيام . وقال توفيق لجمال الدين : « إنني أحب كل خير للمصريين ويسهني أن أراهم في أعلى درجات الرقي ولكن أكثر الناس جاهل لا يصلح أن يلقي عليه ما تلقونه من الدروس والأقوال المثيرة للنفوس ، فيلقون أنفسهم والبلاد في تهلكة » . فأجابه جمال الدين الأفغاني « ليسمح لي سمو الخديو أن أقول في حرية وإخلاص إن الشعب كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفرادهم ولكنه ليس محروماً من وجود العالم والعامل . فالنظر الذي تنظرون به إلى الشعب المصري وأفراده ينظرون به إلى سموكم . فإن قبلتم نصيح هذا المخلص وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد حكماً شورياً ، وأمرتم بإجراء انتخاب نواب من الأمة تسن القوانين وتنفذ باسمكم وإرادتكم كان ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم » . وغضب توفيق أشد الغضب على الأفغاني وأسرهما في نفسه . ولما كان توفيق حاكماً ضعيفاً خائراً للإرادة ، تدخلت الحكومة البريطانية وطلبت إليه أن يبعد الأفغاني عن البلاد خشية تفاقم الحال ضدهم وضد الأوروبيين عامة . فأصدر توفيق أمره بنفي الأفغاني في أغسطس عام ١٨٧٩ .

وعلى الرغم من إبعاد جمال الدين عن مصر تركت مبادئه وأفكاره أثرها في المجتمع المصري ، وظلت النفوس تأثرة تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى . وجمال الدين الأفغاني من الوجهة الروحية والفكرية « أبو الثورة العرابية » ، لأن الثورة العرابية هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل في ظهورها في عهد إسماعيل ، وكان كثير من زعمائها من تلاميذه ومريديه . وقد اتصل بهم في مصر كثير من المصريين الذين لعبوا أدواراً مهمة في تاريخ مصر الحديث من أمثال محمد عبده وسعد زغلول . وكان أقربهم إلى نفسه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) لأنه لمس فيه حسن الاستعداد والحساسية للإصلاح . واستفاد الشاب الصوفي في ذلك الوقت الكثير من أستاذه ، فأنصرف عن ممارسة الزهد ، وعن اعتزال الناس ، وأخذ يتذوق الحياة العامة ، وأقبل على دراسة العلوم المختلفة التي خلت منها مناهج التدريس في الأزهر كالفلسفة وعلم الكلام والرياضيات والأخلاق والسياسة .

وبعد اتصال محمد عبده بالأفغاني بدأ يكتب في الأهرام في السنة الأولى من صدورها (عام ١٨٧٦) ، وكان مجاوراً ، قبل أن ينال شهادة العالمية . ثم اتصل بالصحافة اتصالاً قوياً بعد أن نال شهادة العالمية (١٨٧٧) ، وبعد أن نزل إسماعيل عن العرش ، وتولي توفيق ونفى أستاذه . وفي أكتوبر عام ١٨٨٠ عهد إليه رياض باشا برئاسة تحرير الوقائع المصرية ، وكان يعمل في ذلك الوقت محرراً بها ، فحول الجريدة من صحيفة بلاغات وقرارات إدارية إلى منبر للنقد والتوجيه والأدب . وقد أحصى تلميذه ومؤرخ حياته ، محمد رشيد رضا ، عدد المقالات الإصلاحية التي كتبها في الجريدة ، فبلغت ستاً وثلاثين . وتحدث تلك المقالات كلها عن وجوب إصلاح مصر على أسس وأعية متفتحة ، على غرار سبل الإصلاح

في أوروبا . وفيها نقد للمفاسد الاجتماعية والإدارية ، ودعوة لبناء نهضة
متدرجة متطورة ، ورفع مستوى التفكير الشعبي بترقية مناهج التعليم
ونشر وسائله ، وإقامة حكم دستوري يقيد سلطات الحكومة ويؤمن
الحريات للشعب . (١)

وقد مهد له هذا الاتجاه ليكون أحد رجال الثورة العرابية ، وإن
كان ظهوره لم يتضح إلا في المرحلة الثانية من الثورة . ويقول الأستاذ
أحمد أمين في كتابه « زعماء الإصلاح » إنه « إذا كان للثورة العرابية
أسباب ، فكان هو سبباً من أسبابها ، ولكنه سبب بعيد ، لا كعبدالله النديم
سبب قريب ، ثم انقلب الشيخ محمد عبده سبباً قريباً يوم حميت النار ،
فلئن اتهم بأنه من زعماء الثورة وحوكم عليها ، لقد كان ذلك حقاً » . (٢)
وحوكم محمد عبده بعد فشل الثورة العرابية ، ونفي إلى خارج مصر ثلاث
سنوات ، بعد أن سجن ثلاثة أشهر ، وتنقل في مدة النفي بين لبنان وفرنسا
وانجلترا وتونس ، ثم عاد إلى مصر بعد أن عفا عنه الخديو توفيق .
فانصرف إلى إصلاح الأزهر وإلى الدعوة لتطوير الفكر الإسلامي .
وانتصر في جهاده الفكري والاجتماعي حتى توفي في عام ١٩٠٥ .

وفي أثناء منفاه ، اجتمع محمد عبده بأستاذه الأفغاني في باريس حيث
أنشأ جريدة العروة الوثقى لإثارة العالم الإسلامي ضد الانجليز على
احتلالهم لمصر . وصدر أول عدد من هذه الجريدة في ١٣ مارس ١٨٨٤ ،
وكان لها تأثير كبير في مصر والعالم الإسلامي ، فمنعت من الدخول إلى

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ،

ج ٣٣٩/٢ ؛

J. Alexander, The truth about Egypt, pp. 1-3.

(٢) أحمد أمين : زعماء الإصلاح ، ص ٣١٢ .

مصر والسودان والهند ، ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها . ولقد أفردت المجلة بعض صفحاتها للكلام في الوطنية المصرية والحث عليها ، وفيها برزت آراء محمد عبده في الوطنية المصرية وإيمانه : « مرادفة للوحدة الإسلامية العثمانية » . وقد حدد محمد عبده القومية المصرية بقوله : « إن الشعب المصري لا يقني ولا يتدغم في غيره من الشعوب التي تغلبه على حكومته ، وقد يندغم الشعب المتغلب عليه فيه . ذلك بأن ذل الغلب وفقد الاستقلال لا يضعف حيويته ويقلل نسله كما وقع لشعوب أخرى ، بل يعيش في كل حال ، يأكل ويشرب ويلهو ويلعب ويتزوج وينسل ويحفظ شخصياته القومية » . والحكومات أعراض تزول وهو لا يزول » . وتوقعت جريدة العروة الوثقى عن الصادر بسبب موقف الحكومة البريطانية منها وعدم السماح لها بالدخول مصر والسودان والهند . وفي عام ١٨٨٩ ، عاد محمد عبده إلى مصر ، واعتزل منذ ذلك الوقت الحياة السياسية كلية وخصص جهوده للإصلاح الديني والاجتماعي .

ففي أواخر أيامه ، كان هدفه في جميع أعماله وكتاباته سد الثغرة القائمة في المجتمع الإسلامي ، والاعتراف بالحاجة إلى التغيير وربط هذا التغيير ببادئ الإسلام . ولذلك كانت المهمة التي اضطلع بها محمد عبده ذات شقين : أولاً ، إعادة تحديد ماهية الإسلام الحقيقي ، وثانياً ، النظر في مقتضياته بالنسبة إلى المجتمع الحديث . ويحدد محمد عبده هذين الهدفين في مطلع سيرة حياته فيقول :

« الأول ، تجريد الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل سهر الخلاف ، والرجوع في كسب معارفه إلى منابعها الأولى ، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري التي وضعها

الله لترد من شططه ، وتقلل من خطئه وخبطه ، لتتم
حكمة الله في حفظ نظام العالم الإسلامي ، وإنه
على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم ، باعثاً على البحث
في أسرار الكون داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة
مطالباً بالتعديل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل .
كل هذا أعدّه امرأً واحداً وقد خالفت في الدعوة
إليه رأى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما
جسم الأمة : طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ،
وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم .

« أما الأمر الثاني ، فهو إصلاح أساليب اللغة
العربية في التحرير . وهناك أمر آخر كنت من دعائه
والناس جميعاً في عنى عنه وبعد عن تعقله ، ولكنه
هو الركن الذي تقدم عليه حياتهم الاجتماعية ، وما
إصابتهم الوهن والضعف والذل إلا بخلو مجتمعهم
منه ، وذلك هو التمييز بين ما للحكومة من حق
الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على
الحكومة . نعم كنت فيمن دعا الأمة المصرية إلى
معرفة حقها على حاكمها ، وهي هذه الأمة لم يخطر
لها هذا الخاطر على بال من مدة تزيد على عشرين
قرناً . دمنوها إلى الاعتقاد بأن الحاكم وإن وجبت
طاعته هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم
وإنه لا يردّه عن خطئه ولا يوقف طغيان شهوته إلا
نصح الأمة له بالقول والفعل » . (١)

وكان من بين الذين تأثروا أيضاً بأراء جمال الدين الأفغاني عبدالله
النديم . فلقد بدأ حياته السياسية بالإقبال على حلقة الأفغاني ورفاقه ،
وعكس النديم أثر تلك الحلقة في عدة مقالات نشرتها له جريدتا « مصر »
و « التجارة » الوطنيتان . ثم أسس في عام ١٨٧٩ مع جماعة من الأدباء

(١) محمد رشيد رضا : المصدر السابق ، ح ١/١ .

جمعية سميت باسم « الجمعية الخيرية الإسلامية » وعين مديراً لمدرستها، وكان يث آراء الوطنية المصرية بين صفوف الطلاب وحلقات المعلمين . وقد شارك عبدالله النديم الأستاذ الإمام محمد عبده في آرائه السياسية والاجتماعية ، ولكنه كان أقرب إلى الوطنية المصرية منه إلى الفكرة الإسلامية ، وكان أكثر من زميائه محمد عبده انغماساً في السياسة والحزبية . وكان النديم أول أديب - بري يعالج مشاكل القومية المصرية بأسلوب شعبي في صحيفته « التنكيت والتبكيت » . كما يعتبر النديم من أعظم خطباء مصر في القرن الماضي ، وهو أول خطيب سياسي في تاريخها الحديث . فرأى فيه رعاء الثورة العرابية - طليفاً صادقاً ، ولقبوه بخطيب الثورة ، واتخذوا جريدته (الطائف) لساناً مطلقاً بدعوتهم وثورتهم .

وهكذا تولى النديم مهمة الإعلام للحركة الوطنية والدعاية لها ، وإرشاد الشعب إلى الطريق الصحيح إليها . فهو الذي حمل العريضة التي أعدها عرابي ليجمع عليها توقيعات عدد وأعيان الريف يعلنون فيها باسم الأمة تفويض عرابي في المطالبة بمطالبها . وظل النديم مع زعماء الثورة حتى حلت الكارثة الكبرى باحتلال إنجلترا لمصر ، فاختفى عشر سنوات في مصر ، ولم تستطع الحكومة ، خلال تلك المدة ، العثور عليه رغم أنها رصدت مكافأة قدرها ألف جنيه لمن يرشد عليه . فقد عرف الذين آووه وأخفوه التضحية في سبيل الوطن وقدموا نفوسهم من قبل قرباناً لوطنهم في ميدان القتال ، فلا أقل من أن يذلوا في سبيل من بث في قلوبهم هذا الشعور ، الشعور بالكرامة وبالغزة الوطنية . وبعد تلك المدة ظهر النديم من مخبئه ، فقبض عليه وحبس ثم نقل إلى يافا بفلسطين . وعندما تولى الخديو عباس حلني الثاني الحكم ، عفا عنه وعاد النديم إلى مصر ، ولكنه لم يند ذليلاً يدفع ثمن العفو عنه خضوعاً وخذعاً لذوي السلطان ، بل عاد كما خرج ثائراً . فأنشأ مجلة أسبوعية في عام ١٨٩٢ أسماها « الأستاذ » .

وكانت سياسة الأستاذ « ذات أهداف منها الإصلاح الاجتماعي ، وإصلاح التعليم والدفاع عن الشئق ضد أوهام الغرب ، والدفاع عن اللغة العربية باعتبار أنها اللغة القومية ، والدعوة إلى تدريس المواد كلها بالمدارس باللغة العربية » . ولقيت تلك المجلة إقبالا عظيماً دلّ على مكانة النديم في النفوس ، وتأثر به الشباب المصري فخرج في مظاهرات كبيرة على رأسها مصطفى كامل . ولكن الحكومة أغلقتها خوفاً من أثرها على المصريين ، وقررت إبعاده عن مصر ، فذهب إلى استانبول وظل بها حتى مات في عام ١٨٩٦ .

ظهور طبقة ملاك الأراضي الزراعية :

تعرض المجتمع المصري لحدوث بعض التطورات الهامة في الفترة الممتدة من أواخر عصر محمد علي حتى عام ١٨٨٢ . وبدأت هذه التطورات في مجال طبقة الفلاحين بظهور نظام الملكية الخاصة الذي تجسد في سلسلة من التشريعات واللوائح ، وكان أهمها اللائحة الأولى عام ١٨٤٦ التي أتاحت حرية التعامل بالأراضي ، وتوسعت في حقوق الملكية فسمحت لمستغلي الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع . ثم حدث في عهد كل من سعيد وإسماعيل تغييرات في نظام الملكية الزراعية في مصر ، إذ ساعد تأثير الأفكار الاجتماعية والقانونية الأوروبية ، وانتشار محاصيل جديدة (مثل محصول القطن) على قيام مجتمع زراعي مختلف ، واقتصادي فردي محل المجتمع التقليدي القديم في القرية . وأحدثت اللائحة السعيدية التي أصدرها سعيد في ٥ أغسطس عام ١٨٥٨ تطوراً خطيراً في نظام ملكية الأرض ، إذ أعطت هذه اللائحة لمستغل الأرض الحق في تأجيرها لمدة ثلاث سنوات ورهنها وبيع حقه في استغلالها وحق توريث الحق في الانتفاع . على أن الحكومة احتفظت ، رغم ذلك ، بملكية

الأرض ، ولم يكن للفلاح ، قانونا ، سوى حق الاتفاع بها . (١)

وتج من هذه اللائحة أن زادت قيمة الأرض ، وعلا سعرها ، واستقر الفلاح في أرضه . وقد استمر هذا الاتجاه في عهد إسماعيل ، فأصدر في ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ ما يعرف باسم « قانون المقابلة » لعلاج أزمته المالية . وقد نص على أنه إذا دفع مالك الأقطان عنها المقابلة وهي ستة أمثال ما عليها من الضرائب في السنة ، مرة واحدة أو في مدى ٦ سنوات ، تعفى أقطانه من نصف ضرائبه الحالية بصفة مستديمة (المادة ٣ من اللائحة) ، ولا تزداد ضرائبها في المستقبل ، وبذلك يمنح فيها حقوق الهبة والتوريث والإسقاط والوصية والوقف وقفا خيرا ، أو أهليا بعد الاستئذان والحصول على الأمر العالي ، كما يعطي له ثمن ما يؤخذ منها للمنافع العامة أو بدل عنه ، وتحرر له حجة شرعية بالأقطان التي دفع عنها المقابلة تثبت دفع المقابلة والحصول على الامتيازات المذكورة .

وتيجة لهذه التطورات ، ازداد ثراء وأهمية مجموعة صغيرة من الفلاحين وهم المعروفون باسم مشايخ القرى . وفي العقود السابقة تم تعيين مشايخ القرى بواسطة الملتزمين ، ولكنهم أصبحوا وكلاء عن الحكومة نتيجة لعودة محمد علي إلى نظام الملكية الفردية محل ملكية الدولة ، فالتد استمر وضعهم الاقتصادي والاجتماعي في النمو حتى وصل إلى الذروة في عهد إسماعيل ؛ إذ أصبحوا من ملاك الأراضي الأغنياء وتمتعوا بنفوذ سياسي كبير في المناطق التي كانوا يعيشون فيها . وكانت الحكومة في عهد سعيد قد اتخذت ضد هذه الفئة إجراءات كان لها نتائج مهمة . فبعد تولية سعيد العرش قرر في عام ١٨٥٥ - ١٨٥٦ جمع أولاد العمد (يظهر

(١) انظر نص اللائحة في محمد كامل مرسي : الملكية المقاربية في مصر ، ج ١٢٥ - ١٢٦ .

هذا اللقب في حوالي منتصف القرن التاسع عشر) والمشايخ وأقاربهم للتجنيد ، وسمى ذلك « بلمة العمد » . (١) وبذلك ألغى سعيد الإغفاء الذي كان يتمتع به أبناء مشايخ القرى ، وكان هدفه من ذلك هو أن يتساوى جميع المصريين في الخدمة العسكرية . وعلى أية حال ، فتح سعيد مجال الترقى إلى الرتب العسكرية العليا أمام الضباط المصريين الذين جندوا من بين أبناء هؤلاء المشايخ ، وكان من بينهم أحمد عرابي باشا ، الذي كان ابناً لأحد مشايخ القرى في الشرقية .

وكان تطور الزراعة ، كذلك من أهم العوامل التي أحدثت تغييراً اجتماعياً في ريف مصر . حقيقة كانت مصر تزرع القطن من قبل ولكنه كان قصير التيلة . أما القطن طويل التيلة فقد أمر محمد علي بزراعته في عام ١٨٢١ ، وأصبح من أهم حاصلات مصر الزراعية ، وخصصت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية للمحصول الجديد ، واستمرت زراعته بعد وفاة محمد علي . وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) اتجه أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى البلاد الأخرى بعد أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكي . واشتد الطلب على القطن المصري من البلاد الصناعية ، فارتفعت كمية القطن المصدر من ٣٥٠.٠٠٠ قنطار في عام ١٨٥٠ إلى ٢.٠٠٠.٠٠٠ قنطار في عام ١٨٦٥ ، كما ارتفع سعر القنطار إلى ٤٥ ريالاً في عام ١٨٦٤ بعد أن كان متوسط ثمنه ١٢ ريالاً في عام ١٨٦١ . وتسارعت الحكومة وكبار أصحاب الأطنان وصغارهم في بذل أقصى الجهود للإكثار من زراعة القطن فأصبح القطن يزرع في جميع مديريات الوجه البحري ، بعد أن كان من قبل يزرع في مديرتي المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفي مديرتي الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية . على أنه بنهاية

(١) محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر،

الحرب في عام ١٨٦٥ ، انتهى التوسع الكبير في زراعة القطن لأن الولايات المتحدة الأمريكية عادت إلى تصدير القطن بعد الحرب ، فانخفض سعره حتى بلغ متوسط ثمن القنطار $\frac{1}{2}$ ٢١ ريالاً في عام ١٨٦٦ . ولقد ابتغا الفلاح من ارتفاع أسعار القطن بسبب تلك الحرب ، ولكن هذا اليه ما لبث أن تبدل عسراً بعد أن هبطت أسعار القطن . وعلى أية حال استفاد منشاخ القرى من الأزمة المالية ، لأنهم كانوا يقرضون المال لجيرانهم المعسرين وترقب على هذه العملية مزايا كبيرة بالنسبة لهم .

كما ازدادت أهمية مشايخ القرى السياسية نتيجة للتطور الدستوري الذي قام به إسماعيل بإنشاء مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ . وتكون هذا المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديريات ، وحداثة الأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط . وكانت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس (٥٨ إلى ٦٤ في الدورات المختلفة) من بين مشايخ القرى . وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية أخذت تتجه بالنظام الزراعي نحو الرأسمالية ، وتعمل على تثبيت الملكية الزراعية من ناحية والمشاركة في الحكم من ناحية أخرى . وأضحى هذه الطبقة ذات مصلحة أناسية في سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية ، وبدأت تتحرك عندما اشتدت الأزمة المالية في أواخر أيام إسماعيل . وكانت الصحافة الوطنية تشجع أعضاء المجلس وتذكرهم بواجب الدفاع عن حقوق مضر وتخفيف بؤس الفلاح ، كما طالبت المجلس بأن ينزع المسؤولية عن الضرائب ويجعل الوزارة مسئولة أمامه ويفرض الضرائب على الأجانب وبخاصة الوزراء الذين كانوا يتقاضون راتباً سنوياً قدره ٦٠٠٠٠ جنيه . وعندما رأى الوزراء الأوروبيون موقف المجلس موثق المعارضة تجاه الوزارة الجديدة التي تكونت برئاسة محمد توفيق ، قرروا التخلص من المجلس ،

ووافقهما على ذلك رياض باشا - وزير الداخلية - لما عرف عنه من ميول استبدادية ، واعترض الأعضاء على طلب الحكومة فض المجلس ، وقدموا إلى الخديو إسماعيل في ٢٩ مارس ١٨٧٩ عرضة يحتجون فيها على امتياز الحكومة لحضور المجلس ، ويمارضون المشروع التالي الذي أعدته الحكومة لإعلان الإفلاس وإلغاء قانون المقابلة .

وواصل أعضاء المجلس العمل من أجل التخلص من التدخل الأجنبي ، فقدموا اجتماعات كثيرة كان من أهمها الاجتماع الذي عقد في منزل إسماعيل راعب باشا في ٢ أبريل عام ١٨٧٩ (وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول إنشائه) وأطلقت عليه الصحف اسم « الجمعية الوطنية » وأحياناً « الحزب الوطني » (١) . ووضع المجتمعون - وكانوا من ضباط الجيش وأعضاء مجلس شورى النواب وكبار الباشوات والزعماء الدينيين : مسلمين ومسيحيين فيهم - لائحة سميت باسم « اللائحة الوطنية » طالبوا فيها الخديو بانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها المجالس الأوروبية المماثلة ، وتشكيل وزارة مصرية خالصة مسئولة أمام المجلس ، وإبعاد الأوروبيين عن الإشراف على مالية البلاد ، وأخيراً الإبقاء على قانون المقابلة . وكان هذا المطلب الأخير تلبية لرغبة كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين حضروا الاجتماع . وقبض توفيق استقالته تمهيداً لفتح رغبة الأمة ، وبين أن سبب استقالته كان يرجع إلى أن الوزيرين الأوروبيين لم يستشيرا في شئون الوزارة . وقابل الخديو إسماعيل فواصل الدول الأوروبية ولخص لهم « اللائحة الوطنية » ، وأحبرهم ، كلف شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة التي تكونت

(١) الرافعي : قصر إسماعيل ، ج ١ - ١٨٠ - ١٨٣ ؛

J.M. Landau, *Parties and parties in Egypt*, pp. ٢٧.

من بعض الأعضاء الذين اشتركوا في مشروع اللائحة الوطنية . وحقق شريف باشا المطالب الوطنية بوضع دستور على أحدث المبادئ المصرية عام ١٨٧٩ ، ولكن الأزمة المالية التي اتمت بعزل إسماعيل حالت دون إصداره والعمل به .

وهكذا اشتركت الطبقة المالكة الجديدة في الحياة السياسية ، وكونت مع غيرها من العناصر الأخرى القائمة على سياسة رياض باشا مثل محمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا (الذي كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطنان) حزبا بئريا أسماه « الحزب الوطني » ، واتخذوا من مدينة حلوان مركزا له . وقام الحزب في ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ بإصدار أول بيان سياسي له يحدد فيه أهدافه التي تلخصت في إنقاذ مصر من التدخل الأجنبي والاستقلال الأوروبي والنهوض بالأمة المصرية عن طريق التعليم . وكانت صحافة هذا الحزب تتكون أساسا من جريدتي مصر والتجارة ، ولكن بعد أن ألقيتهما الحكومة أوفسد أعضاء الحزب أديب إسحق إلى باريس لإنشاء جريدة الأهرام هناك لمعارضة رياض باشا . وتعددت الاجتماعات السرية لهذا الحزب ، وكان من بين الذين حضروا تلك الاجتماعات أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي ومحمود سامي البارودي وبعض مديري المديريات مثل مدير مديرية الشرقية ومدير المنيا . وكان الهدف من ضم المديرين إلى الحزب هو نشر الدعاية له في الأقاليم . وقام الحزب أيضا بنشر عدة منشورات في الصحف الفرنسية عن تكوين الحزب الوطني حددت واجباته وطالبوا الحكومة بمراعاة مصالح مصر . وتمثلت سياسة الحزب الاقتصادية في النقاط التالية (١) :

١ - أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع أملاك الخديو .

(١) الراغمي : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ، ص ٧٢ .

٢ - أن يلغى النص التقاضي بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (في قانون التصفية) فإن لم يرض بذلك الدائنون من الإنجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

٣ - أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمتظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ .

٤ - أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية .

وأدى وجود جمال الدين الأفغاني في مصر إلى تطور الحزب الوطني نتيجة لامبادئ الثورية التي نشرها في مصر خلال تلك الفترة . ومن ناحية أخرى ، كان لظهور هذا الحزب أثر كبير في قيام الثورة العراقية ، إذ تألفت من طبقة ملاك الأراضي الزراعية وطبقة الموظفين - ولا سيما العسكريين منهم - نواة البورجوازية المصرية التي تصدت للتدخل الأجنبي السياسي والعسكري في عامي ١٨٨١ - ١٨٨٢ وهي الحركة المعروفة باسم الثورة العراقية .

٢ - الثورة العرابية

قيام الثورة :

تزعم الثورة الوطنية التي قامت في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر أحمد عرابي باشا (١٨٤١ - ١٩١١) وكان ابناً لأحد مشايخ القرى في مديرية الشرقية . ولما لم يتم دراسته بالأزهر - بعدما قضى به أربع سنوات - التحق بالجندية في عام ١٨٥٤ جندياً عادياً تنفيذاً لما قرره سعيد من تجنيد أولاد الغد والمشايع . وما لبث أن رقى بعد سنتين إلى ملازم ثان ثم إلى رتبة ملازم أول ثم إلى يوزباشي (نقيب) بعد سنة ، ولم يمر عامان بعد ذلك حتى وصل إلى رتبة قائمقام « عقيد » وكان أول مصري وصل إلى هذه الرتبة . وكان أحمد عرابي هو أول من ثار من أجل كرامة المصريين وأكد على أصله المصري واعتز به وهاجم الأرستقراطية التركية . وقد كون عرابي آراءه السياسية الأولى - كما يقول المستر بلنت (Blunt) (١) - أثناء صلته القريبة بسعيد باشا ، وكانت هذه الآراء تتمثل في المساواة بين طبقات الأمة ، وضرورة احترام الفلاح باعتباره العنصر الغالب في القومية المصرية . ويقول بلنت إن « هذا الدفاع عن حقوق الفلاح هو الذي جعل لعرابي ميزة بين مصاحي ذلك العصر فقد كانت حركة الأزهر ترمي إلى إصلاح حال المسلمين عامة بغير تمييز ، بينما كانت حركة عرابي في جوهرها قوامها الجنسية ، وقد جعلها هذا أوضح في معنى التومية ومن ثم قدر

(١) W.S. Blunt, The secret history of the English occupation of Egypt, p. 131.

لها أن تكون أكثر شهرة وذيوها » . وبدأت هذه الدعوة في النضج في عهد إسماعيل عندما عادت الخطوة في الجيش إلى العنصر الجركسي الدخيل . وفي أوائل عهد إسماعيل وقع خلاف بين عرابي وبين اللواء خسرو باشا الشركسي فقدمه إلى مجلس عسكري وتمكن من فصله من الجندية ، وظل عرابي ثلاث سنوات مبعداً عن عمله حتى عفا عنه إسماعيل بعد أن ظلت ظلامته لديه هذه السنوات الثلاثة مهمة في غير سبب ظاهر .

وهكذا تأصلت في نفس عرابي روح الكراهية لضباط الجيش من الشراكسة والترك الذين عارضوا تزقية الضباط المصريين ، إذ ظل عرابي نتيجة لهذه السياسة - برتبة قائمقام لمدة تسعة عشر عاماً . ويعتبر عام ١٨٧٥ نقطة تحول هامة في حياة أحمد عرابي ، فلقد ألحق عرابي بالخلعة الخيشية في تلك الحرب (١٨٧٥ - ١٨٧٦) التي قامت أضلا بناء على رأي الحزب الشركسي التركي في الجيش . ولم يكن عمل عرابي في تلك الحرب هو عمل الجندي المحارب بل كان « مأمور مهمات » بمصوغ . ولقد أغضبت هذه الحرب عرابي غضباً شديداً . إذ أيندت في أثناءها فرقة مصرية بأكملها بسبب الخلافات بين كبار الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين الذين استخدمهم إسماعيل في الجيش منذ عام ١٨٦٩ ، وكان من هؤلاء الجنرال وليم لورنج (Loring) الذي اتهم بأنه كان يتصل عن طريق أحد القساوسة بالأخباش ويطلعهم على كل شيء . وقم عرابي وكثير غيره من الضباط المصريين على الخديو ، وأيقن منذ هذه الحرب أنه لاصلاح لمصر إلا بالقضاء على الفساد من أساسه .

وعبر هؤلاء الضباط عن سخطهم بعد عودة حملة الجبهة بتأسيس جمعية « مصر الفتاة » السرية التي انضم إليها كذلك بعض الطلبة والإدباء وهي الجمعية التي أنشأها أضلا على الروبي وانضم إليها علي فهمي وأحمد

عرايى وعبد أعال حلمي • ولم يلبث أن أصبح عرايى عضواً بارزاً فيها • وكان هدف هذه الجمعية في ذلك الوقت ، إلى جانب التخلص من الطبقة التركسية التركية في الجيش وفتح باب الترقى أمام المصريين ، القضاء على حكومة إسماعيل وعزل الخديو نفسه بصفته مصدر الفساد في مصر • وازداد اتصال عرايى بالناقمين من العناصر المدنية من أعضاء الحزب الوطنى واقترح خلع إسماعيل ، لكن على حد قول عرايى « لم يكن يوجد يومئذ من يقود هذه الحركة ، ولذلك فإن مقترحي لم ينفذ وإن حاز القبول ، وقد ألقى عزل إسماعيل بعد ذلك عبئاً ثقيلاً عن كواهلنا وعم الفرح ، ولكن لو أننا فعلنا ذلك سنا لكان أفضل إذ إننا كنا نستطيع أن نتخلص من أسرة محمد علي كلها فإنه لم يكن فيها حاكم صالح إلا سعيد ، وكنا نستطيع أن نعلن إقامة جمهورية ، وقد اقترح الشيخ جمال الدين (الأفغانى) على الشيخ محمد عبده أن يقتل إسماعيل عند جسر قصر النيل ووافقه محمد عبده على ذلك » • واتخذ أعضاء جمعية « مصر الفتاة » من جريدة « أبو بضارة » لسان حالهم •

وعندما تولى محمد توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩٢) الحكم بعد عزل والده ، اعتقد المصريون أن الخديو الجديد سوف يحقق لهم الكثير من الآمال ، فقد سبق له الانضمام إلى المعارضة في عهد أبيه ، وكان من تلاميذ جمال الدين الأفغانى • ولكن توفيق كان ضعيف الشخصية ، ولقنه خلع والده درساً أثر فيه طيلة حياته ، إذ اقتنع بأن المحافظة على عرشه تقتضى الاعتماد على إنجلترا وفرنسا والانصياع لإرادتهما • ولقد أثبتت له إنجلترا وفرنسا أن في إمكانهما حماية عرشه ، وذلك عندما جاول السلطان العثمانى إلغاء بعض الامتيازات التى سبق أن منحها لخديو مصر بمقتضى فرمان الشامل الصادر في ٨ يولية عام ١٨٧٣ • فاعترضت الدولتان على إدخال أي تغيير جوهري في مركز مصر السياسى ، وما ثابرت إنجلترا وفرنسا

تهدفان من وراء ذلك صالح مصر أو محمد توفيق بل تدخلتا من أجل حماية مصالحهما الخاصة ، السياسية والتجارية والمالية في مصر . وأصرت الدولتان على أن يخالو فرمان إسناد الخديوية إلى توفيق من أي كلمة تحتل أكثر من معنى . وأخيراً أصدر السلطان في ٧ أغسطس فرمان الجديد الذي أكد سيادة السلطان العثماني ، وحدد عدد الجيش المصري بثمانية عشر ألف جندي ، كما نص على أن تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٧٥٠.٠٠٠ جنيه تركي ، وألا يعقد الخديو قروضاً جديدة إلا إذا كان الغرض منها إصلاح المالية المصرية وبشرط موافقة الدائنين أو ممثليهم الرسميين .

وما أن اطمان محمد توفيق بصدور فرمان السلطان حتى اتجه إلى الحكم المطلق وأظهر رغبته في التخلص من محمد شريف باشا ، رئيس الوزراء . وكان شريف باشا قد قدم استقالته من الوزارة عقب تولية توفيق الحكم ، ولكن الخديو طلب منه البقاء في الحكم ، وكلفه في ٢ يوليو ١٨٧٩ بتشكيل الوزارة الشرفية الثانية . وكان شريف ، كما سبق لنا الإشارة إلى ذلك ، من أنصار النظام الدستوري . وفي ١٧ أغسطس عام ١٨٧٩ قدم شريف استقالة وزارته وكان ذلك يرجع إلى تمسكه ببرنامجه الدستوري ، وعدم اطمئنان ممثلي إنجلترا وفرنسا إلى بقاءه في الوزارة لميوله الدستورية هذه . وألف توفيق وزارة برأسه هو نفسه في ٢٨ أغسطس . وحتى يجعل الوزارة المصرية خالصة ، ولا يغضب إنجلترا وفرنسا ، أصدر الخديو مرسومين في ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر عام ١٨٧٩ بإعادة نظام المراقبة الثنائية ، ووافقت إنجلترا على تعيين سير إيفلن بيرنج (Evelyn Baring) ، كما وافقت فرنسا على تعيين الميسو دي بلنيير (de Billignières) وسمح لهذين الممثلين بحضور جلسات مجلس النظار (الوزراء) على أن يكون رأيهما استشارياً ، ولكن أصبح لهما نفوذ كبير

في الحكومة بحيث لا يصدر أمر له علاقة بالأموال المالية دون موافقتها ،
وأصبحت منذ ذلك الوقت الحاكمين الحقيقيين لمصر ، وعلى أية حال لم تستمر
وزارة توفيق طويلاً ، إذ استدعى رياض باشا من أوروبا - بناء على
نصيحة كل من إنجلترا وفرنسا - وعينه رئيساً للوزارة في ٢١ سبتمبر
عام ١٨٧٩ •

اختار محمد توفيق مسندى رياض باشا (١٨٣٤ - ١٩١١) لما عرف
عنه من ميل للحكم المطلق ، ورغبة عن النظم الدستورية ، وإذعاناً للتدخل
الأجنبي • فلقد ظل رياض باشا يتعاون خلال الفترة التي شغل فيها منصب
رئيس الوزراء (٢٠ سبتمبر ١٨٧٩ إلى ٩ سبتمبر ١٨٨١) مع المراقبين
الماليين اللذين كانا يحكمان من وراء ستار • حقيقة إن رياض قد قام ببعض
الإصلاحات، إذ ألغى السخرة والضرب بالكراباج كما ألغى ما يقرب من ثلاثين
ضريبة من الضرائب البغيضة التي فرضت في عهد إسماعيل، ولكن كل ذلك لم
يغير من نظرة طبقة ملاك الأراضي الزراعية إليه لموقفه العدائي السابق من مجلس
شورى النواب ، ثم لإلغائه قانون المقابلة في ٦ يناير عام ١٨٨٠ • كما أعطى
رياض حكام الأقاليم سلطات واسعة فأرسلوا الناس إلى السجن وإلى
أقاصي السودان دون محاكمة • وبالإضافة إلى ذلك ، أصدر توفيق في ١٧
يوليو عام ١٨٨٠ قانون التصفية (تسوية الديون) الذي أصبح أساساً
لنظام مصر المالي حتى عام ١٩٠٤ • ولقد جاءت هذه التسوية نتيجة للسيطرة
الأجنبية على الحكومة المصرية التي أصبحت عاجزة عن التصرف في مصادر
دخلها • ولم يقابل المصريون قانون التصفية بشيء من الإرتياح ، بل اتهموا
الخدو و حكومته بالاستسلام للأجانب لأنه من غير المعقول أن يخصص
قانون التصفية نصف دخل الدولة لمصلحة الأجانب • ولم يحسب قانون
التصفية حساباً لحقوق أصحاب الديون من الإهالي ، فالغنى دين المقابلة،
وحدد مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه انجليزي تعويضاً يدفع على أقساط سنوية

لمدة خمسين سنة . وازداد سخط طبقة ملاك الأراضي إذ رأوا أنهم لم يفاوضوا التعويض الكافي نتيجة لإلغاء دين المقابلة . ومما زاد من تدهور الموقف أن رياض باشا كرم الصحف لأنها شنت هجوما عنيفا على سياسة حكومته وصادر الصحف الوطنية لنشرها مقالات ضد الحكومة ، ومنع بعض الجزائد مثل « أبو فسارة » من دخول مصر . وبذلك مهد السبيل لقيام الثورة وحدث نضال حاد ذي ثلاث شعب : « بين روح القومية الصاعدة ، والسلطة الخديوية المتهاوية ، والأجانب بنفوذهم القوي في البلاد » (١) .

ومما ساعد أيضا على ازدياد السخط العام في مصر ، سياسة عثمان باشا رفيقي ، وزير الحرية في وزارة رياض باشا . وكان رفيقي رجلا شركسيا متعصبا لبني جلدته يعمل على ترقية المناصب دون جدارة واستحقاق . ودفعه بغضه الأعمى وكرهه للضباط المصريين في الجيش إلى إصدار قرارات ٢١ يوليو عام ١٨٨٠ التي وجد فيها المصريون اضطهادا ظاهرا لهم ، فتلك القرارات التي أصدرها رفيقي حرمت المصريين حق الترقية في الجيش وقصرت الترقيات والتعيينات على الأتراك والشراسة الذين أراد لهم أن يظلوا العنصر السائد في الجيش . ولم تقتصر سياسة عثمان رفيقي على ذلك ، بل كان ينخر الجند في أعمال لا تمت بصلة إلى الجندية كحفر الترغ ومد السكك الحديدية وزراعة أراضي الخديو . وعارض الضباط الوطنيون هذه السياسة ، وتوالت اجتماعاتهم السرية ، وكان أهمها الاجتماع الذي عقد بدار أحمد عرابي في ١٦ يناير عام ١٨٨١ وحضره علي فهمي الديب ، قائد الحرس الخديوي ، وعبد العال لطفي ، وأحمد عبد التفار ، وعلي الروبي ومحمد عبيد . واختار المجتمعون عرابي زعيما لهم لكي ينوب عنهم في رفع شكائاتهم إلى الخديو . وروى عرابي ما حدث

(١) محمد مصطفى صفيوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر - ص ١٤-١٥ .

في هذا الاجتماع الذي تم فيه انتخابه زعيماً للحزب العسكري : « قالوا كلهم إنا فوضنا إليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت : كلا ، بل انظروا إلى غيري وأنا أسمع له وأطيع وأنصح له جهدي ، فقالوا إنا لا نبغي غيرك ولا نثق إلا بك ، فأبنت لهم أن الأمر عسير ، ولا يسمع الحكومة إلا قتل من يتصدى له ، فقالوا نحن نفديك ونفدي الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم : أقسموا على ذلك ، فأقسموا على السيف والمصحف » . (١) واختير عرابي لجرأته وصدقه ووطنيته ، وذهب وبرفقته زميلاه عبد العال حلمي وعلي فهبي لمقابلة رياض باشا ، ورفقوا إليه باسم الضباط عريضة طلبوا فيها عزل عثمان رفقي من وزارة الجهادية (الحرية) وإسناد هذا المنصب إلى وزير وطني ، كما طالبوا بإصلاح نظام الترقية في الجيش .

.. وحاول رياض إقناع الضباط بسحب العريضة ولكنهم رفضوا وأصرروا عليها . واجتمع مجلس النظار برئاسة الخديو واستقر الرأي على تقديم الضباط الثلاثة للمحاكمة أمام مجلس عسكري . واستدعى الضباط إلى وزارة الجهادية بقصر النيل ، وما كاد ثلاثتهم يدخلون الوزارة في أول فبراير عام ١٨٨١ حتى تم القبض عليهم ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري . ولما شاع ذلك النبأ في دوائر الضباط الوطنيين ، هجم الضابط محمد عبيد على رأس قوة من جنوده على قصر النيل ، وأخرجوا الضباط الثلاثة من السجن . وتوجه الجميع بعد ذلك إلى قصر عابدين وجددوا طلب عزل وزير الجهادية ، فاستجاب توفيق لمطلبهم ، وعزل عثمان رفقي وعين محمود سامي البارودي ناظراً للجهادية .

ولا شك في أن انتصار عرابي في هذه الجولة على الخديو توفيق قد

(١) الأرمي : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

أدى إلى ذبوع صيته في جميع أنحاء البلاد ، وأصبح موضع إعجاب الأعيان والفلاحين . ويرى بلنت أثر هذه الحركة على مركز عرابي وشعبيته فيقول : « أصبح مقامه في بضعة أسابيع مقام رجل ذي نفوذ وقوة في مصر ، أو على الأقل أصبح يعزى إليه القوة . وصارت تتقاطر عليه الظلمات من أناس عانوا الظلم ، ولقد أذاع صيته خارج القاهرة ظهوره بمظهر من يحمي الفلاحين من جور الحكام الشراكسة ، واتصل به كثيرون من الأعيان وأشياخ البلاد ، وكان يرد كلا بما يسعه من رد حسن أو بما يدخل في طوقه المحدود من عون ، وكان يؤثر في الناس تأثيراً حسناً أينما لقوه بحسن محضه وبإتسامته الجذابة وفصاحته في الحوار . ويجب أن نذكر أنه في تاريخ مصر لم يبرز في مدى ثلاثة قرون على الأقل فلاح بسيط إلى حد أن يصبح ذا مكانة سياسية لها خطرها ، أو إلى حد أن يصبح داعية إصلاح أو إلى أن يهمس بكلمة تدعو حقاً إلى الثورة » .^(١) وهكذا أصبح أحمد عرابي زعيم الحزب العسكري والمدنيين أو بالأحرى - كما يقول بعض المؤرخين - زعيم الحركة الشعبية الوطنية المطالبة بالحرية .

ولم تقتصر مطالب زعماء الحزب العسكري على المسائل المتعلقة بالجيش ، بل تعدت ذلك إلى الرغبة في الإصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة . وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده . ولم يوافق توفيق - بطبيعة الحال - على هذه الخطوة . ورأى فيها اعتداء على سلطته وحقوقه ، ولذلك لم يكن متوقفاً أن تصفو العلاقات بينه وبين زعماء الحزب العسكري . واعتقد الخديو أيضاً أن محمود سامي البارودي هو سبب ما في الجيش من فوضى ، وأغضبه رفض عرابي

(١) رولستين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادي ،

والبارودي لمحاولة الحكومة تسخير الجنود في حفر الترع بقصد إبعادهم عن العاصمة ، وازدياد اتصالهم بزعماء الحزب الوطني ، ولذلك قرر الخديو عزل البارودي من منصبه وعين مكانه صهره داود يكن باشا ، الذي اتبع الشدة في معاملة ضباط الجيش ، فخطر عليهم الاجتماع بالمتازل أو التحدث في السياسة ولكن أمراء الآلايات ردوا إليه هذه الأوامر العسكرية قائلين إنها « مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكري » .

ووجد عرابي أن الحل الطبيعي للتخلص من تلك الحالة هو إقامة الحياة النيابية الدستورية ووضع حد للسيطرة الإنجليزية الفرنسية على الحكومة ، فاتصل بالعلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان لمساعدته على تحقيق ذلك . واجتمع عرابي بزعماء الحزب الوطني ، وكان قد تجمع لديهم بعض عرائض يطالب الشعب فيها بعزل وزارة رياض ودعوة مجلس نواب على أساس دستوري ، واتفق معهم على القيام بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة ، وحدد لهذه المظاهرة الوطنية يوم ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ أمام سراي عابدين . وكتب عرابي إلى وزير الحرية يخبره بأمر هذه المظاهرة ، وطمان فواصل الدول الأوروبية على أرواح الأجانب المقيمين في القاهرة .

وفي اليوم المحدد لهذه المظاهرة الوطنية ، احتشد في ميدان عابدين ما يقرب من أربعة آلاف جندي معهم مدفعيتهم وضباطهم ، وتجمعت وراءهم الآلاف من أهل القاهرة ووفود الأقاليم لترى تجدي أجده « فلاحي » مصر للخديو الذي كان يعتقد ألا رأى إلا رأيه . ونزل توفيق إلى الميدان يحيط به المستر تشارلز كوكسن (Cookson) قنصل إنجلترا بالإسكندرية ، والجنرال الأمريكي استون (Stone) رئيس أركان حرب الجيش المصري ، وسير أوكلاند كلفن (Sir Auckland Colvin) المراقب المالي البريطاني ، وبعض الضباط الأوروبيين والوطنيين . وقد شجع كلفن

الخديو على أن يواجه الجيش بنفسه ، وكان يوحى إليه بما يقوله وما يفعله . ويروي عرابي بنفسه ما حدث في ذلك اليوم التاريخي المشهود فيقول : « ولما وقعت بين يديه (الخديو) مشيراً بالسلام خاطبني بقوله ما أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟ فأجبته بقولي : « جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة » ، فقال : « وما هي هذه الطلبات » ؟ فقلت : « إسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين في القرارات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرتم بوضعها » فقال : « كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها ، وأنا خديو البلد أعمل زي ما أنا عاوز ، وقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي وما أتم إلا عبادة إلهنا ، فقلت : « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً ، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم » . وعند ذلك أشار كلفن على الخديو بالعودة إلى القصر ، وأخذ كوكسن يغدو ويروح بين عرابي والخديو . ثم جاء آخر الأمر يخبره باستسلام الخديو لبعض هذه المطالب . ثم قال وزير رياض باشا في اليوم التالي ، وبعد أربعة أيام أسندت الوزارة إلى محمد شريف باشا بطل الدستور ، كما أحال المطالب الخاصة بتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش إلى القسطنطينية .

ولقد ظل شريف باشا مترددا في تشكيل وزارته الثالثة حتى تعهد له العرابيون بعدم تدخل العسكريين الوطنيين في السياسة ، وأسند نظارة الجهادية والبحرية إلى محمود سامي البارودي . وأوضح شريف باشا في كتابه الذي رفعه إلى الخديو الأسباب التي دفعته إلى قبول الوزارة ، وأشار إلى أنه قبلها نزولا على إرادة الأمة . وحرص شريف على أن يضع في برنامج وزارته الجديدة ما يدعو الدول الأجنبية إلى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، لأن الدول الأوروبية لم تكن راضية عنه منذ أن وقف

مواقفه المشهورة في عهد الخديو إسماعيل . وفي يوم ١٨ سبتمبر ١٨٨١ ، قابل شريف وفداً من الأعيان على رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباظة وعبد السنم المويلحي وغيرهم ، وقدموا له عرضة موقفة عليها من ١٥٠٠ من عمد البلاد والأعيان يطلبون فيها إنشاء مجلس النواب وبشروح الحرية في مصر . وفي ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ ، أصدرت الوزارة القوانين العسكرية التي اقترحتها لجنة إصلاح الجيش في عهد البارودي والتي اشتملت على القوانين الخاصة بتحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم في الترقيات والمرتبات والمعاش . وعندما تولى شريف الوزارة تقرر أن يسافر عرابي وآلايه إلى رأس الوادي بمديرية الشرقية وأن يسافر عبد العال حلمي وآلايه السوداني إلى دمياط . وفي ٨ أكتوبر عام ١٨٨١ ، سافر آلاي عرابي من القاهرة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، وخطب في المودعين قائلاً : « سادتي وإخواني : بكم ولكم تننا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد . ولا ننشئ عن عزمننا حتى نضي البلاد وأهلها ، وما قصدا بسعينا إفساداً ولا تدميراً . ولكن لما رأينا أننا بتنا في إذلال واستعباد ولا يتمتع في بلادنا إلا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة » . (١)

وعمل شريف على إقامة الحياة النيابية في مصر ، إذ أنه كان مقتنعاً قبل عام الثورة بضرورة إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة . وفي ٤ أكتوبر ١٨٨١ ، أصدر الخديو مرسوماً بإجراء الانتخابات ، وفعلاً افتتح مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٨١ وانشغل شريف منذ إجراء الانتخابات في إعداد دستور أو «لائحة أساسية» لفرضها على المجلس ، وفي ٢ يناير عام ١٨٨٢ عرض شريف الدستور على المجلس ، وقال في خطابه الذي ألقاه

(١) البرافمي : الثورة العرابية ، ص ١٥٣ .

بهذه المناسبة : « لما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لاثلاث أفكاراً جميعاً كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات وكررتها بالمعرض الذي رفعته أخيراً السدة الحديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، اشتغلت مع رفاقي بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة ، في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أي درجة أي صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازن العمومية وإبداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أي نصرية أو نشر أي قانون أو لائحة مالم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك عهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقهم ، والغاية فإنه لم يجبر عليكم في شيء ما ، ولم يخرج أمر مهم من حد نظركم ومراقبتكم ، إنما لا يخفي عليكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتمهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية ، والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشيء ما حتى نصلح خللنا . يزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية » .^(١) وهكذا ضمن الدستور مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ومراقبة عمال الحكومة ، وحق إقرار القوانين والنسائب . ومن ناحية أخرى ، حرم دستور شريف مجلس النواب حق مناقشة الميزانية وإقرارها من أجل المحافظة على التزامات مصر المالية قبل الدول الأوروبية ، وحتى لا يؤدي

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

ذلك إلى تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون مصر ، ولذلك دب الخلاف بين شريف باشا والمجلس ، إذ رأى الأعضاء أن من حقهم مناقشة الميزانية والموافقة عليها مادام لهم حق الرقابة على الإدارة العامة لمصر .

التدخل الأوروبي وانفراد إنجلترا بالاحتلال :

وفي الوقت الذي حدثت فيه « أزمة الميزانية » بين الوزارة والمجلس ، حاولت الدولة العثمانية والدولتان الاستعماريتان إنجلترا وفرنسا ، استغلال الظروف التي تمر بها مصر والتدخل في شئونها ، فبالنسبة للدولة العثمانية كانت مصر حيوية من ممتلكاتها وازدادت أهميتها خصوصا بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) لأنها كانت المركز المناسب المتوسط الذي يستطيع منه السلطان نشر دعايته للجامعة الإسلامية في شمال إفريقيا ووسطها ، ومن ناحية أخرى اتهم السلطان عبد الحميد كل فرصة للتدخل في شئون مصر وتعزيز مركزه فيها ، ولذلك وجد في حادث عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) فرصة سانحة للتدخل واتحال حق الإشراف عليها ، فأرسل وفدا إلى مصر برئاسة علي نظامي باشا في ٦ أكتوبر ١٨٨١ دون أن يستشير مصر أو يتباحث مع حكومة الخديو في هذا الشأن ، واقتنع المسيو تسو (Tissot) - سفير فرنسا في الأمستات - بأن غرض السلطان من إفاد هذا الوفد هو إرسال قوة عثمانية تحتل مصر وتحل الجيش المصري وتوزع الضباط المصريين على الفرق العثمانية المقيمة في أماكن قاصية من الإمبراطورية ، وخلق توفيق وتنصيب وال عثماني عادي يحكم مصر لمدة خمس سنوات . كما سرت الإشاعات في مصر بأن الأتراك على وشك التدخل لإقرار النظام في مصر ، وأرسل سنكفكز (Sienkiewicz) ، قنصل فرنسا العام في مصر ، إلى باريس أن الجاليات الأوروبية قد انتعجت لهذا الاحتمال .^(١)

(١) Tissot à Barthélemy Saint Hilaire, 15 Sept. 1881, Docu-ments diplomatiques français, 1er Série, IV, No. 134

وأعلن السلطان أن الهدف من البعثة هو إبلاغ الخديو توفيق بموافقتهم على الطريقة التي نجح بها في تسوية مشاكل مصر . وفي الواقع لم يكن هناك مبرر على الإطلاق لزيارة الوفد العثماني لمصر ، فقد ثارت انجلترا وفرنسا ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة إقامة الوفد العثماني في مصر . وفي نفس الوقت قررت انجلترا وفرنسا إرسال بارجنين إلى ميناء الإسكندرية ، ولكنهما غادرتا الميناء في ٢٠ أكتوبر عام ١٨٨١ . غداة مغادرة الوفد العثماني لمصر . (١)

وأما فيما يختص بإنجلترا ، فقد ظلت سياستها الخاصة نحو مصر تعمل حتى عام ١٨٧٠ على بقاء العلاقات بين السلطات والخديو كما تحددها فرمانات ١٨٤١ و ١٨٧٣ و ١٨٧٩ . ولكن بعد فتح قناة السويس للملاحة في عام ١٨٦٩ رأت الحكومة البريطانية أن من الضروري الإشراف على مصر ذاتها . وأخذت بهذا الرأي فعلاً . بد شرائها لأسهم الخديو في قناة السويس عام ١٨٧٥ . وزاد اهتمام إنجلترا بمصر بعد احتلالها لجزيرة برص في عام ١٨٧٨ ، وفكرت جدياً في احتلال مصر والابتسار بها وحدها مد أن احتلت فرنسا تونس في عام ١٨٨١ . (٢) وأما فرنسا ، فقد بنت سياستها على أساس مصالحها الاستعمارية ، وكانت ترى أن صلتها بمصر ديمة ووثيقة إذا قورنت بصلات الدول الأخرى بمصر ، وترى أن مشروع قناة السويس هو مشروعها . ولذلك أصرت على ألا يكون للدولة العثمانية وذ حقيقي في مصر ، وعملت أيضاً على عرقلة نمو المصالح البريطانية استعمارية فيها ، واتفقت مع إنجلترا في عام ١٨٧٥ على أن يكون النفوذ فرنسي استعماري مساوياً للنفوذ الانجليزي الاستعماري في مصر .

(١) Rifaat, The awakening of modern Egypt, pp. 186-187.

(٢) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ٣٠-٣٥ .

وزاد اهتمام فرنسا بمصر عندما جاء الجمهوريون إلى الحكم في فرنسا في أواخر عام ١٨٧٧ • وبذل وادنجتون (Waddington) جهده لمنع احتلال إنجلترا لهذه البلاد • وفي عام ١٨٨١/١٨٨٢ لعب جمبتا ، زعيم الجمهوريين الفرنسيين ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ، دوراً خطيراً في المسألة المصرية • فلقد حرص تماماً على ألا يترك للحكومة الإنجليزية فرصة واحدة للتدخل وحدها في مصر : وعمل على الاشتراك مع الحكومة المصرية في الخطوات التي تتخذها نحو المصريين ، وكان جمبتا -وهو يهودي الأصل- يرى أيضاً أن تأييد الحكم النيابي الديمقراطي في مصر يتعارض مع مصالح فرنسا الاستعمارية : وأقنع حكومة الأحرار في إنجلترا بزعامة جلادستون (Gladstone) بالتعاون مع الحكومة الفرنسية في مصر لصيانة مركز الخديو والنفوذ الأوروبي •

وأظهر جمبتا كرهه للحركة الوطنية المصرية ودمغها «بالتعصب الإسلامي» و «بالاتجاهات العسكرية» و «بالأحلام الثورية» • واستغل جمبتا فرصة افتتاح مجلس النواب في مصر لتطبيق سياسته وأقنع الحكومة البريدائية بإرسال مذكرة مشتركة إلى مصر في ٨ يناير عام ١٨٨٢ • وقد جاء فيها : « إن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام فرمانات التي قبلتها الدولتان رسمياً هو الضمان الوحيد لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي يهم فرنسا وإنجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر • ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد سيكون له أثره في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو • ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب

عليها ، وتعتمد الحكومتان أن مسو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصري والبلاد المصرية » . (١)

وواجه المصريون المذكرة المشتركة بالسخط لاسيما عندما علموا بأن توفيق قد قبل المذكرة وكتب إلى قنصلي إنجلترا وفرنسا يشكر حكومتيهما على ما تبديان من عطف نحوه . وإذا كان توفيق لم يعبا بالرأي العام في مصر ، فإن المذكرة قد أضعفت مركزه أمام الشعب المصري . وشعر المصريون بأن مثل هذه الخطوة الخطيرة التي اتخذتها الدولتان ما كانت لتتخذ دون تدبير مقصود وأنها مقدمة لتطورات هامة . واجتمع قادة الثورة في وزارة الحرية لبحث الموقف ، وهناك انضم إليهم محمود سامي البارودي الذي بدد مخاوفهم وغضبهم ، وأسرع إلى مجلس الوزراء لكي يخبر زملاءه بالأثر الذي أحدثته المذكرة المشتركة على الضباط . فتوجه الوزراء برئاسة شريف باشا إلى الخديو ، واتفق الجميع على ارسال مذكرة الى الباب العالي معربين عن رفضهم لها ، ولام أعضاء مجلس النواب الخديو الذي اعتقدوا أنه طلب من مالت (Malet) ، قنصل إنجلترا العام في مصر ، أن يحصل من الحكومة الإنجليزية على هذا التصريح .

وعلى أية حال ، فقد أدرك المصريون ضرورة توحيد صفوفهم وأصبح اسم عرابي والزعماء العسكريين على كل لسان لاسيما وأن المذكرة المشتركة قد أوضحت بطريق غير مباشر أن التدخل العسكري غير بعيد الاحتمال . وشجعت المذكرة المشتركة المصريين على تحدي المراقبة الثنائية وأصر أعضاء مجلس النواب على موقفهم بالنسبة لمسألة الميزانية . وفي ٢٦ يناير ١٨٨٢

Gambetta à Sienkiewicz, 7 Janv. 1882, Documents di-(١)
plomatiques français, 1er Série, IV, pp. 217-218.

طلب قنصلا إنجلترا وفرنسا - بإيعاز من الزعماء الإيوربيين - ألا يدخل مجلس النواب حق تقرير الميزانية . ولما كان شريف يخشى تدخل الدولتين في مصر ، فقد أراد أن يرجى مسألة حق المجلس في مناقشة الميزانية . ولكن الزعماء المدنيين والعسكريين لم يوافقوا على هذا الرأي ، وانفض العرايون من حول شريف وعملوا على إقصائه عن الحكم . وإزاء مطالبة المدنيين والعسكريين بإسقاط وزارة شريف ، قدم الأخير استقالته في ٢ فبراير عام ١٨٨٢ وألف محمود سامي البارودي في ٤ فبراير عام ١٨٨٢ وزارة الثورة ، وتقلد أوزير وزارة الحرية فيها أحمد عرابي . ومما لاشك فيه أن سقوط وزارة شريف وإسناد الوزارة إلى البارودي يعد انتصاراً حاسماً للحزب العسكري ، وتحدياً سافراً للمراقبة الثنائية والتدخل الأجنبي .

وفي ٧ فبراير عام ١٨٨٢ أقرت حكومة الثورة « اللائحة الأساسية » أو الدستور متضمناً مبدأ مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وحق المجلس في إقرار الميزانية . وفرح النواب والمصريون جميعاً من مدنيين وعسكريين لصدور الدستور ، ويتجلى ذلك في الحفلات العديدة التي أقيمت غداة صدور الدستور . وبقدر ما فرح المصريون كان استياء الأجانب ، وحققت الدولتان على وزارة الثورة وثارت ثائرتها ووجهت صحفها المطاعن إليها وعمل كل من مالت وكلفن على تشويه الثورة لدى الحكومة البريطانية ولدى الرأي العام البريطاني . وظلت إنجلترا تنتظر الفرصة المواتية للتدخل حتى وقع حادث المؤامرة الشركسية فاستغله الإنجليز أسوأ استغلال . ولقد كان لهذه المؤامرة الخطيرة أثر كبير في تطور الأحداث بعد ذلك . وكان هدف المؤامرة التي اكتشفت خيوطها في أبريل عام ١٨٨٢ اغتيال الوزراء وكبار زعماء الحزب الوطني وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة . وكان المتآمرون من الأتراك

هي الأهداف الحقيقية التي دفعت محمد علي لغزو هذه الأقاليم البعيدة التي لم تخضع من قبل للسيطرة العثمانية . فارسال حملة إلى هذه المناطق قد يخلصه من جنده الألبانيين المشاغبيين . ومن ناحية أخرى هددت بقية الممالك الهاريين من مصر والموجودين في دنقلة حكم محمد علي في مصر . وكان محمد علي قد أرسل في عام ١٨١٢ سفارة إلى سلطان القونج تحته على طرد الممالك من ممتلكاته ، ولكن السلطان كان ضعيفاً ولم يستطع تنفيذ ذلك المطلب . ولكن السفارة من ناحية أخرى ، أضررت معها بعض الأخبار المهمة عن الوضع في أقاليم وادي النيل . أما هدف محمد علي الرئيسي من القيام بهذا الغزو فهو محاولة الحصول على عبيد لجيشه ، لأن لم يعد يعتمد على جنده الألبانيين . فأراد محمد علي أن يكون جيشاً على النمط الأوروبي لكي يؤكد تفوقه على جميع منافسيه في الداخل (ومن المحتمل على أفعاله في الخارج أيضاً) .

وإذا كانت المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث لإصلاح الجيش قد أدت إلى سقوطه ، فلقد قام الجند بثورة عسكرية في القاهرة أثناء الحرب الوهاية عندما علموا أن محمد علي يفكر في القيام ببعض الإصلاحات في الجيش . وكان تجنيد جيش من العبيد مسألة تقليدية اتبعتها حكام المسلمين ، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم في الوصول إلى مركز القوة . ولم يقصد محمد علي بغزو المناطق الواقعة جنوب مصر أن يسترق المسلمين الأحرار في هذه الأماكن بل أراد الوصول مباشرة إلى مناطق الوثنيين في أقصى الجنوب وهي المناطق لتقليدية التي تذهب إليها الحملات لجمع العبيد . ومما دفع محمد علي أيضاً لغزو السودان تقرير غير صحيح عن وجود الذهب في السودان . قد أسند محمد علي قيادة الحملة الرئيسية إلى أحد أبنائه وهو إسماعيل امبل باشا ، وغادرت الحملة أسوان في صيف عام ١٨٢٠ ، ووصلت إلى

سنار في يونيو من العام التالي حيث أعلن آخر سلاطين الفونج خضوعه، ولكن مماليك دقله هربوا قبل وصول الحملة ، وقامت حملة أخرى في نفس الوقت في عام ١٨٢١ بغزو كردفان . وبالرغم من أن الفتوحات الأولى كانت سهلة ، فإن استيلاء السودانيين من الحكم الأجانب الجدد ومن ضرائبهم تمثل في شكل ثورة مفاجئة بدأت بذيح إسماعيل باشا وحاشيته في شندي في أكتوبر أو نوفمبر عام ١٨٢٢ ، ولكن أمكن القضاء على هذه الثورة . وإلى وقت قيام الثورة المهدية بعد ذلك بسنين عاماً ظلت لأراضي السودانية خاضعة للحكم التركي المصري (١) .

وقد تلا غزو السودان مباشرتهم تنظيم جيش محمد علي الجديد من العبيد . وكان محمد علي يحتاج في بادئ الأمر إلى تكوين فرقة من الضباط بالجيش المصري فجمع حوالي ألف من المماليك الشبان ممن يمتلكهم الوالي وأعيان مصر في ذلك الوقت ، وكما يقول كلوت بك « ما من عظيم من عظماء القطر إلا وقدم عدداً من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفاً ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصري » ، في ثكنات حديثة البناء في أسوان . وقد تلقى هؤلاء تدريباً عسكرياً أوروبياً على يد ضباط جيش نابليون السابقين الفرنسيين والإيطاليين الذين اتهم أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية فينا . وكان أشهر هؤلاء الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام وعرف في التاريخ المصري باسم سليمان باشا الفرنسي . أما بالنسبة للعساكر فكان الوالي في أول الأمر لا يريد اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤوط لجهلهم للنظام وكرههم لأحكامه ولم يجد باباً مفتوحاً أمامه إلا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار . وقد جلب فعلاً منهم ثلاثين ألفاً في عام ١٨٢٣ وأرسلهم على الفور

(١) انظر :

P. M. Holt. A modern history of the Sudan, pp. 35-48.

فريسينيه في ١٢ مايو القيام بمظاهرة بحرية هدفها إرهاب العسكريين
القائمين بشئون الحكم في مصر وإسقاط الوزارة ، ووافق جرانفل -وزير
خارجية إنجلترا - على هذا الاقتراح في الحال . وأبحرت السفن الإنجليزية
الفرنسية إلى مصر ووصلت إلى الإسكندرية في ٢٠ مايو . ولكن هذه
الترتيبات التي اقترحها فريسينيه كانت ويلة على فرنسا ، لأنها أخرجتها
عن دائرة العمل الفعلي في الأزمة المصرية . وكذلك كانت آثارها ويلة على
مصر لأنها أدت إلى الاحتلال البريطاني لها في النهاية . وعلى أية حال حاول
الباب العالي إقناع الدولتين بطريقة ودية بالعدول عن المظاهرة البحرية في
مياه الإسكندرية دون جدوى .

وقد أدت هذه المظاهرة - من ناحية أخرى - إلى توثيق العلاقات
بين السلطان وعراقي . وقد أحدث وصول السفن الحربية أثراً عميقاً في
مصر ، وعبر عراقي عن موقف المصريين من المظاهرات في رسالة بعث بها
إلى بلنت وقال فيها : « إن كل المقيمين بالبلاد قد جزعوا لإرسال السفن
الفرنسية والإنجليزية ، وهم ينظرون إلى هذا الإجراء على أنه دليل على
سوء لية الدولتين إزاء المصريين ، وعلى تدخلها في شئوننا دون حاجة
إلى ذلك أو أي سبب معقول . وفي الواقع أن المصريين قد صمموا على
عدم الاستسلام لأية دولة تود أن تتدخل في شئوننا الداخلية ، كما صمموا
على المحافظة على المزايا التي أكدتها لهم المعاهدات والدول ، وهم لن
يسمحوا بالتنازل عن أقل قدر من هذه المزايا مادام فيها عرق ينبض بالحياة .
وسيبذلون كل ما في وسعهم للسهر على المصالح الأوروبية وأرواح الرعايا
الأوروبيين وأملاكهم وشرفهم ، مادام هؤلاء الرعايا لا يتعدون الحدود التي
ألزمهم بها القانون . (١)

وجرت محاولات كثيرة بعد وصول السفن الحربية لإسقاط الوزارة الوطنية ، وفي النهاية قدم قنصلا إنجلترا وفرنسا في ٢٥ مايو ١٨٨٢ إلى البارودي إنذاراً في شكل مذكرة ثنائية طالبت بما يأتي :

أولاً : إبعاد عرابي باشا مؤقتاً من مصر ، مع احتفاظه برتبه ومراتبه .

ثانياً : إرسال علي فهمي وعبد العال حلمي إلى داخل مصر ، مع احتفاظهما برتبهما ومراتبهما .

ثالثاً : استقالة الوزارة الحالية .

وأضافت المذكرة : « أن ليس لحكومتنا فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى المحافظة على الوضع الراهن Status quo ، وأن يعيد للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذا الوضع الراهن المعمول به ؛ وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً على حب الانتقام والتشفي فستبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ، وستسهران على تنفيذ هذا العفو » .

وفي اليوم التالي (٢٦ مايو ١٨٨٢) رفضت الوزارة الوطنية المذكرة الثنائية على أساس أن المطالبة التي وردت بها تعتبر اعتداء على الفرمات والمعاهدات الدولية التي حددت وضع مصر . ولكن الخديو خالف رأي وزارته وأعلن موافقته على الإنذار ، ولذلك استقال البارودي في نفس اليوم احتجاجاً على ذلك ، وقال في كتاب إن قبول الخديو الإنذار فيه مساس بحقوق السلطان . ولم يتردد الخديو في قبول استقالة الوزارة مهما تكن النتائج ، فهو لم يعد يهمل إلا استعادة سلطته المطلقة ولو أدى ذلك إلى ضياع مصر . وظل الخديو يومين في حيرة ورفض شريف تأليف

الوزارة مادام العراييون محتفظين بسيطرتهم ، وزاد الموقف خطراً إلى أن وصل إلى الخديو رسالة من كبار رجال الجيش والشرطة يقولون فيها إنه إذا لم يعد عرابي إلى منصبه في اثنتي عشرة ساعة ، فهم غير مسئولين عما تفضي إليه الحوادث . وطالب العراييون بخلع الخديو وتوقيع ولكنهم لما تبينوا عدم موافقة بعض النواب والأعيان على ذلك اكتفوا بالتمسك بعرابي وزيراً للحرية . وفي اليوم التالي (٢٨ مايو) استقبل الخديو وفداً مكوناً من بطريرك الأقباط وحاخام اليهود والأعيان وكبار التجار ورجوه أن يعيد عرابي إلى وزارة الحرية . ونتيجة لذلك لبى توفيق هذا الرجاء ، وبذلك فشلت مذكرة ٢٥ مايو فشلاً ذريعاً .

وتطورت الأحداث في مصر بسرعة ، وفي ٧ يونيو عام ١٨٨٢ ، وصل إلى الإسكندرية وفد من قبل السلطان عبد الحميد برئاسة المشير درويش باشا . وقوبل الوفد في مدينتي الإسكندرية والقاهرة بمظاهرات عظيمة كانت تهتف بسقوط الإنذار النهائي ، وكان يسميه الناس يومئذ اللائحة ، وكان الهتاف الشعبي أن يقول أحد الناس « اللائحة اللائحة » فيرد الجميع قائلين « مرفوضة مرفوضة » . ولقد كانت أهداف درويش باشا متعددة ومتناقضة في نفس الوقت ، فقد كان الهدف الحقيقي من إرسال البعثة مجرد التظاهر بتثبيت مسند الخديوية ، والعمل الجدي في الواقع لتقرير سلطة الباب العالي ، بإلغاء مجلس النواب ، واستدعاء جنود عثمانين إذا لزم الأمر إلى مصر ، ثم التخلص من العسكريين أي من عرابي وزملائه . وقد أخذ درويش يستقصى أسباب الخلاف بين عرابي والخديو ، ولم يقبل عرابي أن يصحبه إلى استانبول حين عرض عليه ذلك ، كما أنه رفض أن يتنازل له عما أخذه على عاتقه من حماية الأمن ، إلا إذا حصل منه على كتاب رسمي يخليه فيه من كل تبعة .

تزايد رواج الشائعات المقلقة وخصوصاً في الإسكندرية بسبب وجود الأساطيل الأجنبية في مياهها ، فطلب الأجانب المقيمون بها من قناصلهم أن يأذنوا بالسلاح استعداداً لمواجهة الطوارئ . وتوترت الأعصاب ، وحدث يوم ١١ يونيه عام ١٨٨٢ شجار بين أحد الوطنيين ويدعى السيد العجان وأحد المالطين من رعايا الإنجليز بأحد أحياء الإسكندرية . ولم يلبث هذا الشجار أن تحول إلى مذبحة مروعة . وقد اتهم عرابي وأنصاره بتدبير هذه المذبحة ولكن لا دليل مادي يؤيد هذا الاتهام . وفي الواقع أن المذبحة قد أحرزت عرابي ورفاقه ، لأن اختلال الأمن في البلاد كان لابد أن يسبب إليهم . ولذلك فإن مذبحة الإسكندرية كانت ضربة موجعة للحركة الوطنية في الصميم ، كما كانت حجة للخديو وأعدائه من الأجانب على فساد الأحوال الداخلية وتعرض أموال الأوروبيين وأرواحهم للخطر بسبب الحركة القومية التي ظل يصفها الإنجليز منذ قامت بالقوضى . ويقيم بعض الكتاب الدليل على اتهام الخديو توفيق وعمر لطفي محافظ الإسكندرية بتدبير المذبحة لأنه كان من مصلحتهما التخلص من عرابي مهما كان الثمن . (١) وقد ذكر في المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطاني في عام ١٨٨٣ حول مصر نبأ برقية من الخديو إلى عمر لطفي على جانب كبير من الخطر وهي : « لقد ضمن عرابي الأمن العام ونشر ذلك في الجرائد ، وقد تحمل مسئولية ذلك أمام القناصل ، فإذا نجح في ضمانه ، فإن الدول سوف تثق به وسوف تفقد بذلك اعتبارنا ، يضاف إلى ذلك أن أساطيل الدول في مياه الإسكندرية وأن عقول الناس في هياج وأن الحرب قريبة الوقوع بين الأوروبيين وغيرهم ... والآن فاختر لنفسك هل تخدم عرابيا في ضمانه أم هل تخدمنا ؟ »

Blunt, op. cit., pp. 497: A.M. Broadly, How we defended (١)
Arabi, p. 190.

حومة الموت قد بعثوا ليناضلوا العدو ويواجهوا نيران مدافعه ... وقد أدى الجنيح واجبهـم رجالاً ونساء ، كباراً وصغاراً ، ولم تكن ثمة أوسمة أو مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهـم — وإنما كانت تثير الحماسة في نفوسهم عاطفة الوطنية والثورة على ما استهدفوا له من فظائع وهم في مواقعهم البواسل المجهولون الذين لم يفكر أحد فيما تحمّلوا من آلام » (١)

وفي مساء ١٢ يوليو انسحب الجيش من الإسكندرية وتحصن عرابي بجهة كفر الدوار. وعندما تأكّد عرابي من انتصار توفيق إلى جانب الإنجليز، أرسل تلغرافاً إلى المديرية والمحافظات يحذر الجميع من اتباع أوامره . كما دعا في خطابه إلى يعقوب سامي باشا ، وكيل وزارة الحرية بالقاهرة، إلى عقد جمعية عمومية من العلماء والأعيان لكي تصدر قراراً في شأن الخديو ، وفيما يجب عمله لصالح الأمة . وفي ١٧ يوليو ١٨٨٢ ، اجتمعت الجمعية العمومية وحضرها نحو أربعمئة عضو وفي مقدمتهم الأمراء المـ. جودون بالقاهرة وشيخ الإسلام وقاضي قضاة مصر والمفتي والنواب ووكلاء الدواوين والمديرين والقضاة والتجار ، وبعض كبار ملاك الأراضي . وبعد التشاور في الأمر ، قررت الجمعية استدعاء الوزراء إلى القاهرة وأوفدت لجنة من أعضائها للسفر إلى الإسكندرية لإبلاغ الوزراء قرار الجمعية . وعندما علم توفيق بهذا القرار أصدر أمره بعزل عرابي من وزارة الجهادية وعده وحده مسئولاً عما يحدث لإصراره على الاستعداد للحرب ورفضه الحضور إلى الإسكندرية . وفي ٢٣ يوليو قررت الجمعية العمومية أنه بناء على احتلال القوات الأجنبية للإسكندرية ، ووجود الأسطول البريطاني في مياهها ، ونظراً للموقف الذي اتخذـه عرابي لصد الأعداء ، وجب إبقاؤه في منصبه بصفته وزيراً للحرية والبحرية على أن يوكل إليه

أمر القيادة العامة للجيش المصري ، وأن يمنح مطلق السلطة في كل ما يتعلق بالعمليات الحربية ، وألا يلتزم أحد بطاعة أوامر الخديو ووزرائه . وهكذا لم يحفل المصريون بأمر توفيق القاضي بعزل عرابي ، بل ازدادوا تمسكاً به والتفافاً حوله ، وأضاف الناس إلى لقب عرابي لقباً جديداً هو « حامي حامي الديار المصرية » . ويعتبر هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية أصدق دليل للرد على الذين يدعون أن الثورة العرابية ما كانت إلا فتنة عسكرية لم تؤيدها الأمة المصرية .

وبعد هذا التأييد المطلق من جانب المصريين أصدر عرابي أمراً يستدعي إلى كفر الدوار خمس الذكور في كل مديرية ، كما استدعى قداماء المحاربين وأمر بإعداد الخيول والمؤن اللازمة للجيش ، وعين البارودي قائداً للقوات المرابطة قرب قناة السويس . كما عين محمود فهمي رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش المصري ، وكان من أكفأ رجال الهندسة الحربية في مصر . وقد قام محمود فهمي بسد ترعة المحمودية بالقرب من كنج عثمان ووضع المدافع على السد لحمايته ، كما أنه وضع في خطته سد ترعة الإسماعيلية لمنع المياه العذبة عن الإسماعيلية والسويس وبور سعيد عند اللزوم ، وسد قناة السويس نفسها لمنع اتخاذها قاعدة عسكرية للإنجليز . واشتركت الأمة المصرية بأكملها في النضال ضد الإنجليز ، وجاءت على اختلاف مذاهبها ونحلها - كما روى عرابي « بالمال والغلال ، والدواب والفاكهة والخضروات ، حتى حطب الحريق وذلك فضلاً عما أمدوا به الجيش من الأقمشة والأربطة اللازمة لتضميد جراح العساكر ، ومن الأهالي من تبرع بنصف ما يملكه من الغلال والمواشي ومنهم من خرج عن جميع مقتضياته ، ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه » .

وعندما تحصن عرابي عند كفر الدوار ، تحول الإنجليز الذين كانوا

قد احتلوا الإسكندرية في ١٣ يوليو إلى مهاجمة البلاد عن طريق قناة السويس وهي المنطقة التي تركها عرابي مكشوفة اعتماداً على تعهد فرديناند ديليبس له بالمحافظة على حيطة القناة وهو التعهد الذي أقنع عرابي بأن الفرنسيين سوف يدافعون عن مصالحهم . ولكن الإنجليز سرعان ما اقتحموا قناة السويس بالرغم من احتجاجات ديليبس ، واحتلوا السويس بأمر من الخديو دون مقاومة في أوائل أغسطس عام ١٨٨٢ . وفي ١٣ سبتمبر هزموا جيش عرابي في معركة التل الكبير . وفي ١٥ سبتمبر احتلوا القاهرة ، فكانت بداية الاحتلال البريطاني لمصر . واستدعى الجنرال دروري لو (Drury Lowe) قائد خيالة الإنجليز عرابي وطلبة عصمت لمقابلته في ثكنات العباسية ، وسأل عرابياً « هل يقبلون أن يكونوا أسرى حرب لجلالة الملكة ؟ فقال عرابي لو أن عندنا من القوى الحربية ما يمكننا به إطالة زمن القتال والمدافعة عن البلاد لما قبلنا ذلك » ، فأمر لو (Lowe) باعتقالهما .

وفي ٢٥ سبتمبر عام ١٨٨٢ ، دخل توفيق القاهرة وبصحبه رئيس وزرائه محمد شريف باشا (الذي كان قد شكل الوزارة الجديدة في ٢٠ أغسطس خلفاً لوزارة إسماعيل راجب باشا) وولزي (Sir Garnet Wolseley) ، قائد جيش الاحتلال ، ودوق كنوت (Connaught) ، ابن ملكة إنجلترا ، وإدوارد مالت ومحمد سلطان باشا . وأقام توفيق في ٣ أكتوبر مأدبة كبرى وحفلاً ساهراً في سراي الجزيرة تكريماً للضباط والقواد الإنجليز ، وأنعم على ستين منهم بالأوسمة المختلفة ، كما أنعم على محمد سلطان بالنيشان المجيدي ومنحه عشرة آلاف جنيه نظير خدماته للعرايين . وبدأ توفيق بالغاء الجيش المصري جملة بحجة أنه انضم إلى العصاة ، وكان هذا توطئة لمحاكمة قواده وضباطه إلا من انحاز أثناء الحرب إلى الخديو . وصدر أمر من توفيق بتشكيل محكمة عسكرية على رأسها

محمد رءوف باشا من أنصار الخديو ، كان الأعضاء إلا واحدا من أصل شركسي ومن الناقمين على عرابي . وانتهت محاكمة عرابي - وكانت من المهازل الكبرى - بنفيه مع زملائه إلى جزيرة سيلان وتجريدتهم من الرتب والألقاب والنياشين ومصادرة جميع ممتلكاتهم . واستقر توفيق في حكم مصر وأرسل إلى جلادستون شاكرأ الحكومة الإنجليزية « باسمه وباسم الشعب المصري » ، على إعادة النظام في مصر ومعبرا عن أمله في أن تتمتع مصر بالرفاهية والسعادة في ظل نصيحة انجلترا وتوجيهاتها .

وظل عرابي بالمنفى حتى سمحت له الحكومة الإنجليزية بالعودة إلى مصر . فعاد إليها في عام ١٩٠١ وعكف على كتابة مذكراته عن الثورة ، وفرغ من كتابتها في عام ١٩١٠ . وقد اختتم عرابي مذكراته بقوله : فعلى الناشئة المصرية أن تجدد وتجتهد وتعمل ليلا ونهارا على استرداد مجدها واستقلالها وحررتها المطلوبة منها ومطالبة الإنجليز بالجلاء حتى يكشف عنها البلاء . . . ثم أناشدهم أن يقولوا أواصر الإخاء بين أبناء وطنهم ويخرجوا مافي قلوبهم من غل وضغينة ويعملوا يدا واحدة ورجلا واحدا لرفع شأن بلادهم . . . هنالك يخرج الله أعداءكم ويولى عليكم خياركم والله على كل شيء قدير . . . » . ومهما كانت النتيجة التي آلت إليها الثورة العرابية ، فلقد سجل عرابي اسمه في تاريخ الكفاح القومي لمصر أول زعيم للحركة الوطنية المصرية ، وأول فلاح دبا إلى حرية بلاده وقام بثورة حقيقية ضد سوء الإدارة والحكومة . وهكذا كانت ثورة أحمد عرابي ثورة قومية على الرغم من باطل المبطلين ، ولم يستطع حتى كرومر نفسه أن ينكر قومية هذه الثورة فقد كتب في كتابه مصر الحديثة : « إن حركة عرابي أكثر من أن تكون مجرد فتنة عسكرية . لقد كان فيها إلى حد ما طبيعة الحركة القومية الحقيقية ، ولم تكن هذه الحركة موجهة كلها أو في جوهرها ضد الأوروبيين والتدخل الأوروبي في الشؤون المصرية ولو أن النفور من

الأوروبيين والتجني عليهم كانوا يسيطران على عقول قواد هذه الحركة ،
إنما كانت هذه الحركة إلى مدى عظيم موجهة من المصريين ضد الحكم
التركي » . (١)

وإذا حاولنا أن نتبع العوامل التي أدت إلى فشل الثورة العرابية ،
نجد أنها تلخص في العوامل الآتية :

(أولاً) التسابق الاستعماري للسيطرة على مصر :

قامت الثورة العرابية في وقت نما فيه الإمبريализم (Imperialism)
الأوروبي وبدأت الدول الاستعمارية كأنجلترا ترى ضرورة تأييد مسند
الخدوية والقضاء على الثورة لصيانة « الوضع » القائم الذي يكفل
استمراره — في نظرها — ضمان مصالحها وكان من أهمها تأمين طريق
مواصلاتها إلى الهند عبر قناة السويس . ولقد أخطأ زعماء الثورة عندما
اعتقدوا أن صراعهم مع الخديو مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام
الدول ، وتصوروا أن إظهار الحرص على احترام التعهدات الدولية الخاصة
بمسألة الديون كقيل وحده بتجريد الدول من أي مبرر للتدخل . ووجه
الخطأ في هذا التصور هو أن المسألة المالية في خطوطها العريضة لم تكن
إلا ستاراً في الحقيقة يخفي وراءه صراعاً سياسياً بين إنجلترا وفرنسا
بخصوصاً على الاستئثار بالنفوذ في مصر .

ولقد كان هناك من الدلائل ما يشير إلى النوايا العدائية لهاتين
الدولتين عندما أرسلتا أسطوليهما إلى ميناء الإسكندرية في ١٩ مايو .
وابتعت إنجلترا الوسائل الدبلوماسية المختلفة التي كانت تبذل في مؤتمر
الاستانة لحل الأزمة ، بل كانت هناك نية مبيتة لتعقيد الأزمة والتسميد

Cromer, Modern Egypt, vol. I, pp. 323-324.

(١)

للتدخل العسكري الإنجليزي . اهتمت الحكومة الإنجليزية منذ نوفمبر عام ١٨٨١ بجميع المعلومات الخاصة بالجيش المصري والتحصينات القائمة في البلاد . وقام سير جارت وولزلي (Sir Garnet Wolseley) — الذي عين قائداً للحملة البريطانية فيما بعد — والورد تشيلدرز بدراسة التقارير التي وصلت لـندن بهذا الخصوص حتى يمكنها إعداد الحملة إذا ما اقتضت الظروف . وبدأت الاستعدادات العسكرية منذ شهر مايو عام ١٨٨٢ ، وقدم وولزلي إلى شيلدرز في ٣ يوليو سنة ١٨٨٢ حرية اللزحف على القاهرة ، عين فيها موقع التل الكبير الذي كان من المحتمل أن يلقي فيه الإنجليز المقاومة من جانب المصريين . وهذه المسائل تكشف فعلاً عن نية بريطانيا الميثة لتصفية الثورة العرابية ، فالتحصينات المصرية التي تذرعت بها للتدخل لم تدعم فجأة ، كما أنها لم تكن تشكل خطراً على الأسطول الإنجليزي . وعلى ذلك كان التسابق الاستعماري على مصر من أهم الأمور التي ضيقت على الثورة العرابية فرصة النجاح وعملت على تصفيتهم . ومن ناحية أخرى ، لم يفهم العرابيون الموقف الدولي على حقيقته إذ اعتقدوا أن فرنسا لن تسمح لإنجلترا بالتدخل المسلح بمفردها .

(ثانياً) تصدع الجبهة الداخلية :

كان التصدع والانقسام الذي حدث في الجبهة الداخلية من أهم العوامل ساعدت الإنجليز على التدخل لتصفية الثورة العرابية . وقد نتج هذا التصدع بسبب الخلاف الذي نشأ بين الزعماء العرابيين وأعضاء مجلس النواب من المدنيين حول موضوع خلع الخديو توفيق وإعلان الجمهورية . ودفع ذلك الاتجاه من جانب العرابيين وبعض الزعماء المدنيين من أمثال سلطان باشا — رئيس مجلس النواب — إلى طعن الثورة من الخلف فقام بتوزيع رسائل الخديو على كبار الضباط ، وأعلن توفيق في هذه الرسائل

بأن الجيش الإنجليزي لم يحضر إلى مصر إلا بأمر من السلطان خدمة الخديو زياتيبدأ مسقطه . واستعان الإنجليزي سلطان باشا على رشوة البدو الموجودين غربي القناة بين الإسماعيلية ورأس الوادي ، فاستمال أكثرهم المال والرشاوي والوعود ، واتخذ الإنجليزي منهم مرشدين وأدلاء للزحف على تلك المناطق الصحراوية التي لا يسهل على الجيش المهاجم أن يتعرف سالكها . وعندما دخل الجنرال وولزلي القاهرة في ١٥ سبتمبر صعبه سلطان باشا نائباً عن الخديو ، وأصبح له نفوذ كبير في القاهرة إذ أمر القبض على من حامت حولهم الشبهات باعتبارهم المحرضين على الثورة و من زعمائها . كما ذهب سلطان باشا في ٢٨ سبتمبر على رأس جماعة من الأعيان إلى وزارة الداخلية وطلبوا من رياض باشا - وزير الداخلية أن يأذن لهم بتقديم بعض الهدايا إلى كل من الأميرال سيمور ، قائد الأسطول الإنجليزي الذي دمر الإسكندرية ، والجنرال وولزلي والجنرال روري لو شكراً لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية . وفي نظير مساعدات والتأييد التام الذي لقيته انجلترا من سلطان باشا ، انعمت عليه لكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذي خوله لقب سير . هكذا أدى الانقسام في النهاية إلى تضعف قوة المقاومة .

(ثالثاً) خيانة رجال الجيش والبدو :

لعبت خيانة بعض رجال الجيش دوراً مهماً في تصفية الثورة العرابية، رافق بعض الضباط الموالين للجيش الإنجليزي في زحفه من ناحية شرق وساحل مدوه وأمدوه بالمعونة . وكان من أشهر الضباط الخونة "ميرالاي علي يوسف الشهير بخنفس ، قائد قلب الجيش المصري ، الذي متراه سلطان باشا بالمال ، فأطلع الإنجليزي على الخطة التي وضعها عرابي بجزم على مواقع الإنجليزي في القصاصين وسلم وولزلي الرسم الذي

وضع لها . وكان يتقدم الجيش الإنجليزي أثناء زحفه على التل الكبير ليف من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو لإرشاد الجيش الإنجليزي أثناء سيره في الصحراء . ومن بين الضباط الذين وقعوا تحت تأثير سلطان باشا أيضاً ، عبدالرحمن حسن ، قائد فرقة الاستطلاع السواري ، وراغب ناشد ، أحد ضباط مقدمة الجيش والأميرالاي حمر رأفت قائد الألالي الثاني شفعية ، والأميرالاي أحمد عبدالغفار ، قائد الألالي الأول خبابة . ولو لم تحدث الخيانة لاستمرت مقاومة العرايين طويلاً ولما انتهى المذيق إلى ما انتهى إليه . ولهذا لم يكن من المصادفة أن أطلق الشعب المصري المثل القائل « الولس كسر عرابي » بعد الهزيمة .

(رابعا) الحرب النفسية وتأثر الوجدان الديني بفكرة الخلافة الإسلامية :

لم تتخذ الدولة العثمانية موقفاً واضحاً من الثورة ، إذ اتهمزت قياً الثورة لاسترداد الامتيازات التي سبق لمصر الحصول عليها ، فتظاهروا أحياناً بتأييد الخديو ، وتارة أخرى بتأييد العرايين حتى تستفيد من وراء هذه السياسة ، ولكن انجلترا وحدها هي التي استفادت من هذه السياسة الحمقاء ، إذ تخاذلت الدولة العثمانية في بادئ الأمر عن الاشتراك في مؤتمر الآستانة ، ثم تراجعت عن هذا الموقف واشتركت في المؤتمر وقبلت إرسال جيش عثماني إلى مصر ، ولكن بعد ضياع الفرصة إذ كانت انجلترا قد قصفت الإسكندرية بمدافعها . وفي أثناء المفاوضات التي دارت بين اللورد دفرن (Lord Dufferin) - سفير انجلترا في القسطنطينية - والحكومة العثمانية للاتفاق على موضوع إرسال الجيش العثماني إلى مصر ، ضغطت إنجلترا على السلطان لإعلان عصيان عرابي . فقد كان الجيش والوطنيون يعدون توفيقاً من الخونة لخروجه على خليفة المسلمين ، وكانوا يرون عراية مدافماً عن الخليفة ضد انجلترا المعتدية . وحملت انجلترا السلطان

عبد الحميد ، الذي أنعم على عرابي بالأمس بالوسام المجيدي الأكبر ، على
علن عرابي طعنة قاتلة بذلك القرار ، وقد نشر بجريدة الجواب التركية
(وكانت تصدر باستانبول باللغة العربية) في ٦ سبتمبر .

وأحضر الإنجليز آلاف النسخ من هذه الجريدة إلى مصر ، وأخذ
أعوان سلطان باشا وعمر لطفي باشا يوزعونها سرّاً في صفوف الجيش وبين
العمد ومشايخ البلاد والأعيان في الريف والمدن فانضم كثير منهم إلى معسكر
الثورة المضادة بسرعة إثر ذلك أمثال « السيد الققي » من المنوفية و« أحمد
عبد الغفار » عمدة تلا . ونتيجة لهذا القرار ضعفت الروح المعنوية ضعفاً
شديداً . وجاء في هذا الإعلان : « أن الدولة العليا السلطانية تعلن أن
وكيلها بمصر هو حضرة فخامتلو دولتو محمد توفيق باشا ، وأن أعمال
عرابي باشا كانت مخالفة لإرادة الدولة العلية . وأن تصرف الدولة العلية
السلطانية إلى عرابي باشا ورفقائه وأعوانه يكون بصفة أنهم عصاة ويتعين
على سكان القطر المصرية حالة كوفهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الأعظم
أن يطيعوا أوامر الخديو المعظم الذي هو في مصر وكيل الخليفة » . وهذا
يدل على أن الجهاد الوطني كان في جوهره جهاداً إسلامياً يدور في فلك
الولاء للسلطان وهو خليفة المسلمين ، أو هكذا تصوّر الناس . فظل
عرابي يعتمد على مساعدة السلطان وتأييده ، حتى أعلن عصيانه ، فكان
لهذا الإعلان أسوأ الأثر كما يقول عرابي نفسه في مذكراته . (١)

(١) مذكرات عرابي ، ج ٢/١٧-٢٠ .

الفصل الخامس

الحركة الوطنية من

الاحتلال الى الحماية

١ - سياسة الاحتلال البريطاني في مصر

٢ - عوامل ظهور الأحزاب السياسية

٣ - الأحزاب السياسية واتجاهاتها

١ — سياسة الاحتلال البريطاني في مصر

دخلت إنجلترا مصر حين لم يكن فيها قوة يعتد بها إذ ضعفت الخديوية المصرية وقضى على مجلس النواب المصري والمراقبة الثنائية . وادعت بريطانيا أنها جاءت لتخليص مصر من الفوضى وإصلاح حال الفلاح المصري وإدخال المدنية والحضارة الغربية إلى مصر ، ولكنها جاءت في الحقيقة لحماية مصالحها السياسية والحربية والاستراتيجية . ولم تفكر إنجلترا في ضم مصر إلى ممتلكاتها أو فرض الحماية عليها لما قد ينتج عن ذلك من مشكلات دولية ومحلية ، ولكنها عملت على أن تكون وحدها صاحبة النفوذ الفعلي في مصر . ولقد وضع دفرن Duferin — سفير إنجلترا في القسطنطينية الذي أرسلته حكومته إلى مصر في ٣ نوفمبر عام ١٨٨٢ لتسوية المسألة المصرية — في اعتباره كل هذه المسائل . واشتملت التعليمات التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى اللورد دفرن على شيء من التناقض : ففي الوقت الذي تؤكد فيه رغبتها في تقصير مدة الاحتلال بقدر الإمكان ترى من اللازم ألا تضع عن كاهلها هذه المهمة حتى توفر الضمانات الكافية لإقرار السلام وتثبيت سلطة الخديو ، ولنمو قدرة المصريين على الحكم الذاتي ووفاء مصر بعهودها للدول الأوروبية . وحاول دفرن أن يحل المشاكل التي واجهته بطريقة تتفق مع مصالح إنجلترا ، وأن يضع نظاماً مستقراً من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد في الإدارة والحكم ، ولم يكن هدف دفرن إقامة حكومة مسئولة أو بناء نظام برلماني حقيقي وإنما تمهيد الطريق لحكم إنجلترا في ظل جيش الاحتلال . ولذلك رأى تصفية الثورة

بتكوين لجان تحقيق ومحاكم لهذا الغرض ، وإنشاء جيش جديد تحت قيادة انجليزية بحيث لا يضم العناصر التي سبق لها الاشتراك في الثورة . واقتراح دفرن كذلك إنشاء بوليس للحفاظ على النظام في الأقاليم تحت إشراف مفتش عام انجليزي وإلناء المراقبة الثنائية ووضع الشؤون المالية تحت إشراف مستشار مالي انجليزي له حق حضور جلسات مجلس الوزراء (١) .

أما من ناحية نظام الحكم ، فقد رأى ضرورة استمرار حكم الخديو - وحق تعيين الوزراء على أن يأخذ بنصيحة المعتمد البريطاني في كل هذه المسائل وينفذها . كما رأى أن النظام النيابي الذي يناسب مصر هو إنشاء مجلسين نيابين ، أحدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والآخر بالجمعية العمومية . ويتكون المجلس الأول من ثلاثين عضواً تعين الحكومة منهم أربعة عشر ، وتنتخب مجالس المديريات بقية الأعضاء . وقد عرف المجلس « بشورى القوانين » لأن أعضائه لم يكن لهم الحق في إجازة أي قانون بل يبدون آراءهم فيما تعرضه الحكومة عليهم من مشروعات ، ولها الحق في أن تقبل رأي المجلس أو ترفضه . كما لم يكن من حق هذا المجلس النظر في بعض أبواب الميزانية المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي حددتها المعاهدات الدولية . أما الجمعية العمومية فتكون من اثنين وثمانين عضواً ، ينتخب الأهالي منهم ستة وأربعين عضواً فقط والباقيون هم الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثون . وكان من اختصاص هذه الجمعية ألا تفرض ضريبة مقررّة جديدة من غير موافقتها ، وأما فيما عدا ذلك فرأيهما كأي مجلس الشورى استشاري محض . كان هذا إذن هو الدستور الذي وضعه اللورد دفرن ، ولكنه كان في حقيقته - كما وصفه أحد

Marlowe, Anglo-Egyptian relations, pp. 132-133.

(١)

أعضاء مجلس العموم البريطاني « صورة كاذبة للحكم الدستوري » (٧).

وهكذا انتقلت السلطة الفعلية في مصر بطريقة مسترة إلى ممثل
انجلترا في مصر أو القنصل البريطاني (British Agent and Consul-
General)، وإلى أعوانه من المستشارين الإنجليز الذين عينوا في الوزارات
المختلفة . وأصبح من الضروري تعيين معتمد بريطاني بدلا من السير إدوارد
مالت ، قنصل بريطانيا في مصر ، يقوم بتنفيذ الاقتراحات التي قدمها اللورد
دفون في تقريره . ولقد رأت الحكومة البريطانية أن إدوارد مالت لا يصلح
للقيام بهذه المهمة لأنه كان بغيضا إلى المصريين ، وكانت تنقصه قوة الخلق
وسعة العيلة اللازمة . ولذلك عينت في ١١ سبتمبر ١٨٨٣ السير إفلين بيرنج
Sir Evelyn Baring (١٨٤١ - ١٩١٧) - اللورد كرومر . Cromer
فيما بعد - معتمداً جديداً في مصر . وكان كرومر - الذي عهدت إليه
الحكومة البريطانية بتنفيذ سياستها في مصر - أحد بناءة الإمبراطورية
البريطانية ، وقد استمد قوته من قوة شخصيته وثقة حكومته فيه وتأيدها
له ، وكانت له مبادئ استعمارية وخطة سلكها في خدمة بلاده . وكان
كرومر بالنسبة لدعاة الامبراطورية والإمبريالزم الرجل الذي أدى رسالة
الحضارة الغربية خير أداء في مصر ، أما من وجهة النظر المصرية ، فقد كان
كرومر ممثلاً للاستعمار ومنفذاً لسياسة الغرب الاستبدادية المتسلطة (١).

وعلى أية حال ، كانت المسألة المالية هي أول مشكلة واجهت كرومر
عند تعيينه ، إذ كان يريد مواجهة النفقات التي استلزمها الاضطرابات التي
نشبت في السودان ، إلى جانب نفقات جيش الاحتلال والتعويضات التي

Hansard, 1883, vol. 286/1310.

Owen, The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt, 1883-1907, Middle Eastern Affairs, 4, pp. 109-113. (١١) (٧)

طالب بها الأجانب بسبب حريق الإسكندرية ، والتأجيل المترتبة على انتشار وباء الكوليرا وانخفاض منسوب النيل في عام ١٨٨٣ ، ورأى كرومر أنه لا بد من المساس بقانون التصفية (Law of Liquidation) - الذي وضع في أوائل عهد توفيق - وذلك بأن تستولي الحكومة المصرية على ما خصص لصندوق الدين وتمتد إلى احتياطيته . ولذلك دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر دولي في لندن في عام ١٨٨٥ لبحث الوسائل الواجب اتخاذها لتلافي إفلاس مصر والظر في تعديل قانون التصفية . وانهى المؤتمر بعقد اتفاقية بين الدول السبع التي حضرت المؤتمر (وهي ألمانيا والنمسا وفرنسا ، وبريطانيا وإيطاليا وروسيا والدولة العثمانية) في ١٧ مارس عام ١٨٨٥ تهدف إلى تحسن مالية مصر . وتوصلت إنجلترا إلى ذلك باسترضائها ألمانيا وروسيا عن طريق اختيار عضوين ألماني وروسي في صندوق الدين . ونتيجة لذلك تمكنت مصر من الحصول على قيسر من مقداره تسعة ملايين من الجنيهات بضمان الدول الكبرى وبفائدة قدرها ثلاثة في المائة .

وعملت قرارات مؤتمر لندن على تحسين أحوال مصر المالية ، فتم دفع تعويضات حريق الإسكندرية ، وسد عجز السنوات ما بين ١٨٨٢ و ١٨٨٥ ، وبقي لدى الحكومة بعد ذلك مليون جنيه ووجه لأعمال الري . وفي الواقع تقدم نظام الري في مصر في عهد الاحتلال البريطاني حتى عام ١٩١٤ بسبب اتباع سياسة التخصيص الاقتصادي التي فرضتها إنجلترا على مصر . وكانت هذه السياسة قائمة على تخصص مصر في الزراعة وبخاصة القطن ، فتوفر بذلك المواد اللازمة للمصانع الإنجليزية ، وتصبح في نفس الوقت سوقاً رائجة للمنتجات الإنجليزية . ويفسر ذلك اهتمام إنجلترا بتحسين نظام الري ، فأصلحت القناطر الخيرية ، وأنشئت قناطر أسبوط

(١٩٠٢) وإسنا (١٩٠٩) وزفتى (١٩٠٣) ، وتم تشييد خزان أسوان فيما بين ١٨٩٨ و ١٩٠٢ وأمكن بواسطته تخزين المياه الكافية للري الصيفي . وأدى الاهتمام بالري إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية زيادة غير كبيرة من ٨١٠٠٠٠٠ فدان في عام ١٨٧٩ إلى ٩١٣٦٧٨ فدان في عام ١٨٨٩ ، ثم إلى ٩٥٨٠٠٠ فدان في عام ١٨٩٩ و ١٠٠٠٠٠٠ فدان في عام ١٩١٣ . كما زادت مساحة المحصول بنسبة أكبر من زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، بسبب انتشار الري الدائم فازدادت مساحة المحصول من ١٧٨٦٢٢٠٠ فدان في عام ١٨٧٩ إلى ٣٣٢٧١١ فدان في عام ١٨٩٩ ثم إلى ٧٧١٢٤١٢ فدان في عام ١٩١٣ (١) . وانصرفت عناية الاحتلال كلها إلى زراعة القطن ليجمع مصر بلداً متخصصاً في إنتاج هذا المحصول ، فازدادت مساحة أرض القطن من ٧٠٧٠٧ فدان في عام ١٨٧٩ إلى ١٠٩٤٣٧٢٣ فدان في عام ١٩١٣ ، أي من ١١.٥٪ من المساحة الكلية للحاصلات إلى ٢٢.٤٪ (٢) .

ومن ناحية أخرى ، بنى الاحتلال الإنجليزي كذبة سياسة العطف على الفلاحين : « أصحاب الجلايب الزرقاء » حتى لا يظهر نوايا انجلترا الحقيقية . فلقد أدرك الاحتلال أن ازدياد ثروة الفلاح واتعاش حالته سيؤديان بالضرورة إلى زيادة دخل الحكومة ، ولذلك خفف وطأة الضرائب وألغى الكرياح والسخرة (٣) ، ودفعت هذه الأعمال الفلاحين إلى الاعتقاد بأن الاحتلال نصير « أصحاب الجلايب الزرقاء » ، ولكن سرعان ما اكتشف الفلاح المصري أن الاحتلال لا يضر له خيراً وذلك عندما وقعت حادثة دنشواي عام ١٩٠٦ . وكانت سياسة التخصيص الاقتصادي التي فرضها الاحتلال

(١) أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٦٠ - ٦٢ .

(٢) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ص ٢٨٠ - ٢٨٢ .

(٣) Cromer, Modern Egypt, vol. II, chs. XLIX & L.

تد قضت بالفعل على كل ما من شأنه أن يغرد ببعض التقدم الصناعي - غامعت
الصناعة ولم تتخذ التدابير الكفيلة برفعها ، بل ألغت الحكومة البعثات الصناعية
إلى الخارج ، وفرضت في أبريل عام ١٩٠١ على جميع المصنوعات القطنية في
مصر ضريبة مقدارها ٨٪ تعادل الرسوم الجمركية التي كانت تحصل إذ
ذاك عن الواردات من الغزل والمنسوجات القطنية . وبالإضافة إلى سياسة
فرض الضرائب على المصنوعات القطنية وغيرها ، كان رؤساء المصالح
الحكومية من الإنجليز يؤثرون السلع البريطانية . ومن بين العوامل التي
أدت إلى انهيار الصناعة أيضاً أن أصحاب رؤوس الأموال من المصريين
فضلوا استثمار مدخراتهم في استصلاح الأراضي وفي الزراعة ، وبخاصة
بعد استقرار قواعد الملكية التامة في الأراضي . وصور اللورد كرومر في
تقريره عن عام ١٩٠٥ تدهور الصناعة إذ كتب يقول : « إن المنسوجات
الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنية
أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً ٠٠٠ » والنتيجة التي نخرج بها من
هذا العرض الموجز هي أنه بانتقال السلطة إلى يد الإنجليز تم توجيه
الاقتصاد المصري لخدمة المجتمع الغربي ، وظل المجتمع المصري محتفظاً
بطابعه الزراعي فترة غير قصيرة .

وفي مجال الإدارة ، حرص كرومر على حرمان المصريين من المشاركة
في إدارة شئون البلاد فقد جعل هذه الإدارة جهد المستطاع لإدارة بريطانية .
ولقد أثبتت هذه السياسة أن ما ذكره اللورد دفرن في تقريره وهو أن
الإنجليز كانوا يريدون « أن يحيا المصريون حياتهم التي ألفوها وأن
يديروا حكومتهم » كان مجرد كلام نظري فقط . فمن عام ١٨٩٦ إلى عام
١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين في الحكومة المصرية من ١٩٣٤ موظف إلى
١٣٢٧٩ موظف ، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٦٩٠ موظف

إلى ١٢٥٢ موظف أي إلى نحو الضعف ، في حين أن عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظف إلى ١٢٢٠٧ موظف أي بزيادة نحو ٥٠٪ فقط . وكان في عام ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظف إنجليزي فقط ، فأصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف في عام ١٩٠٦ . وكانت الوظائف الصغيرة من نصيب المصريين ، إذ شغل الـ ١٣٠٠٠ موظف مصري وظائف سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف وما إلى ذلك ، في حين أسندت الوظائف الإدارية الكبرى إلى الأوروبيين وخاصة الإنجليز . ففي مصلحة السكك الحديدية مثلاً وجد ٣٦ مراقباً يتقاضى الواحد منهم سنوياً ٦٠٠ جنيه فأكثر ، وشغل هذا المنصب من المصريين أربعة فقط ، وكان الغدد الباقي من الأوروبيين . وكان في نفس المصلحة أيضاً ٩٣ مفتشاً يتراوح مرتب الواحد منهم في الشهر ما بين ٢٦ جنيهاً و ٤٨ جنيهاً في الشهر منهم ٧٤ أوروبياً و ١٩ مصرياً .

وبواضح من هذه الأمثلة البسيطة أن الاحتلال البريطاني كان يعمل عامداً على إبقاء المصريين في حالة من القصور والعجز والاعتماد على الإنجليز في القيام بشئون الوظائف المهمة . وأخذت سياسة « نجلزة الإدارة المصرية » في التفاقم بعد أن اطمأن الاحتلال إلى مركزه الدولي منذ توقيع الاتفاق الودي (Entente Cordiale) في عام ١٩٠٤ ، إذ تضاعف بعد ذلك عدد الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية . ففي عام ١٩٠٦ كان هناك مستشار إنجليزي في نظارة الداخلية . أما نظارة المالية فكان المستشار المالي ووكيلاً ومراقب الضرائب بها من الإنجليز . وكان في وزارة الأشغال مستشار ووكيلان ومفتش عام للري . كما شغل الإنجليز أيضاً منصب وكيل نظارة الحربية وسردار الجيش المصري (قائد عام الجيش) . وشغلوا كذلك مناصب المستشار القضائي والمدعي العمومي والمفتش العام للنيابات في نظارة الحقانية . وبذلك سيطر الإنجليز من مستشارين ووكلاء

للنظارات ومديرين للمصالح على جميع النظارات عدا نظارة الخارجية اقلية
أهميتها حيث لم يكن لمصر ، وهي ولاية عثمانية ، علاقات دبلوماسية رسمية
مع الدول . ونام جورست (Gorst) - المعتمد البريطاني بعد كرومر -
بفتح مكتب دائم في لندن لتوظيف الإنجليز في الحكومة المصرية .

ولم تؤد سياسة التعليم في عهد الاحتلال البريطاني إلى تخريج كفايات
مهمة تبس حاجة البلاد ، فإهمال كرومر للتعليم كان من أهم مظاهر حكمه
ومن مميزات إدارته كلها . ولقد وعد اللورد دفرن في تقريره المشهور بأن
ترقية التعليم ستكون من أهم ما يحرص عليه الإنجليز حتى لا تكون
صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء ، ولكن ما أعظم الفرق بين القول
والعمل في معاملة الإنجليز للمصريين . ففي عام ١٨٨٨ بلغت الميزانية
المخصصة للتعليم في مصر ٧٠٠٠٠ جنيه فقط في حين أن ما أتقنه إسمايل
على التعليم في وقت الأزمة المالية كان ٨٧٠٠٠٠ جنيه . ثم أخذت ميزانية
التعليم تزداد بعد عام ١٨٩٠ ، فبلغت في عام ١٩٠٦ بعد إلحاح الرأي العام
المصري والبريطاني ٣٦٢٠٠٠٠ جنيه ، ورغم ذلك فإن هذا المبلغ لا يكاد
يبلغ في الحقيقة ١/٣ من مصروفات تلك السنة . وفي خلال الخمس والعشرين
سنة الأولى من عهد الاحتلال الإنجليزي بلغ مجموع الإيرادات التي خصصتها
الحكومة المصرية ٢٥٨٠٠٠٠٠٠ جنيه أنفق منها على التعليم ٢٠١٠٠٠٠
جنيه فقط أي نحو ١/٢٠ (١) ومن الأمثلة الصارخة الدالة على عدم تشجيع
الإنجليز للتعليم أنه لم يكن ببصر في عام ١٩١٤ سوى ٦٨ مدرسة ابتدائية
وثانوية تنفق عليها الحكومة ، في حين كانت توجد ٧٣٩ مدرسة خاصة
يتردد عليها ٩٩٠٠٠ تلميذ و ٣٢٨ مدرسة من مدارس الإرساليات وغيرها
تضم ٤٨٠٠٠ تلميذ (٢) . ولم يقتصر إهمال التعليم على عدد المدارس بل

(١) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ص ٢٩٣ - ٢٩٦
(٢) Fafran, Egypt in search of political community, p. 55.

إن المدارس تحولت إلى معامل تخرج موظفي الحكومة وأصبحت إلى حد بعيد أداة لنجاسة المعرّين . ولم يكن في مصر كلها سوى ست مدارس عالية ، كان أشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة . واستمر إرسال الطلبة في بعثات إلى الخارج ، ولكن الغالبية العظمى من هؤلاء الطلبة لم تذهب إلى فرنسا كما كان الحال من قبل ولم تدرس العلوم التي أوفدت من أجل دراستها إلى الخارج . ففي الفترة السابقة على الاحتلال الإنجليزي لمصر ذهب إلى فرنسا ٨٠٪ من مجموع المبعوثين ، كما درس ٩٦٪ منهم الموضوعات الفنية ، أما في عهد الاحتلال فقد أوفد ٧٥٪ من هؤلاء المبعوثين إلى إنجلترا وانصرف ٦٥٪ منهم إلى دراسة العلوم الانسانية والاجتماعية . (١)

ولما شعر كرومر في أواخر عهده بالاهتمام بالتعليم العالي والرغبة في إنشاء جامعة مصرية ، حاول القضاء غلى تلك الفكرة ونصح أصحابها بضرورة الانصراف إلى نشر التعليم بين الشعب لأن ذلك أنفع للبلاد من إنشاء الجامعة . وشرع كرومر فعلا في الاستكثار من الكتاب حتى يقف سيل التبرعات للجامعة وترتب على ذلك أن أبناء الأثرياء وحدهم هم الذين كان في إمكانهم تلقي التعليم الفني والعالي بالسفر إلى الخارج . وبالإضافة إلى كل هذه المساوئ التي ارتكبتها كرومر ، قام بإسناد وظائف التدريس إلى الإنجليز دون المصريين . وشرع دوجلاس دنلوب (Douglas Dunlop) - الذي عينه كرومر مستشاراً للتعليم - في عام ١٨٩٠ في سياسة « النجاسة » فقصّر التعليم في مصر على الأهداف التي ترمي إليها إنجلترا ، وعمل على زيادة عدد المدرسين الإنجليز في المدارس الابتدائية وما فوقها وجعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الأولى في المدارس . وهكذا ضمنت إنجلترا تفوق اللغة الإنجليزية في دوائر الحكومة على حساب العربية .

وقد عبر شاعر النيل حافظ إبراهيم عن استياء المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية بقوله مخاطباً كرومر :

بناديك قد أزريت بالعلم والحجا ولم تبق للعلم « لورد » معهدا
وأنتك أخصيت البلاد : وأجد : في مصر العقول تمعدا
قضيت على أم الحيات وإنه قضاء عليها أو سيئس في الردي

ويتضح من هذا أن سياسة الاحتلال قد تأثرت في تلك الفترة بثلاثة عوامل هي ربط التعليم بالحاجة إلى موظفين لدواوين الحكومة ، والتطور الاقتصادي في مصر ، ونمو الحركة الوطنية بين الطبقة المثقفة .

وإذا كان الاحتلال قد قام ببعض التغييرات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي فإن هذه التغييرات لم تكن إلا تدعيماً وإمتداداً لانتهاكات المجتمع والاقتصاد المصري التي كانت قد ظهرت في أواخر عصر إسماعيل . فعندما احتل البريطانيون مصر كانت قد تغيرت أسس البنيان الاقتصادي ، فقد تطور الاقتصاد المصري من النظام الإقطاعي إلى الاقتصاد القائم على الجهد الفردي ، وارتبط بالسوق العالمية نتيجة للتخصص في زراعة القطن وما تبع ذلك من نشاط في حركة التصدير ونمو في رأس المال وقيام مؤسسات قضائية وإدارية . وكانت مصر قبل الاحتلال البريطاني قد شهدت قيام الحكومة المركزية والإدارة الحديثة على النمط الغربي ، فتسرب إلى البلاد النظام الغربي للتعليم - على حساب النمط التقليدي الذي أصاب بعض التطور - وكان هدفه تزويد البلاد بالموظفين . كما ازداد تدفق الأجانب على مصر ، وتغللت الأساليب والسادات الغربية في المجتمع المصري ، وبخاصة في المدن . وعندئذ أخذت أسس التشكيل الاجتماعي تتضح ، ففي القمة كانت الطبقة الحاكمة القائمة على أرستقراطية الأرض

التركية - المصرية ، وفي القاعدة بقيت فئات الفلاحين وأرباب الحرف أو الـ (tiers état) التي برزت منها طبقة وسطى جديدة من أصحاب المهن والموظفين . وتوزع كبار رجال الدين وصغارهم بين هاتين الطبقتين . أما البورجوازية الصناعية والتجارية فإن احتكارات محدد على الصناعة والتجارية قد عرقلت نموها باستثناء التجار ورجال الأعمال الأوروبيين . ولكن بعض الأعمال التي قام بها الاحتلال كانت مسؤولة عن حدوث تغييرات كمية كبيرة ، فمن طريق الإدارة الجديدة التي أدخلها إلى مصر وإلغاء السخرة والضرب بالكرباج نقل الاحتلال ، طوعاً أو كرهاً ، إلى المصريين المفهوم الخاص بأن السلطة خدمة إجتماعية وليست تسلطاً ، وأن الوظيفة خدمة عامة وليست إقطاعية ، وأن الناس متساوون بالفعل أمام القانون ، وأن حقوقهم هي التي تحدد سلطة الحكومة وأن لم ينص على ذلك دستور مكتوب .

أما بالنسبة للاتعاش الذي أدب الأدب العربي في مصر في ظل الاحتلال فلم يكن مرتبطاً بالسياسة الإنجليزية ، وإن يكن الإنجليز قد خلقوا - في حدود ضيقة جداً - بيئة تشجع على العمل الخلاق والفكر الخلاق . ويجب أن نشير هنا إلى الخطى الواسعة التي خطتها مصر نحو الامتزاج بالحضارة الأوروبية في أواخر عصر إسماعيل . ففي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، أخذت طوائف لبنائية وسورية كثيرة من الذين تخرجوا من مدارس اليسوعيين والبعوث النينية الأوروبية والأمريكية المختلفة تهاجر إلى مصر منذ عصر إسماعيل فراراً من اضطهاد العثمانيين أو سعياً وراء الرزق . ولم تلبث هذه الطوائف أن شاركت في حياتنا الأدبية عن طريق الصحافة مثل الأهرام وطريق الكتب والمؤلفات والمترجمات . واثركوا معنا في نهضتنا الأدبية والثقافية ، وكانوا قد سبقونا إلى العناية بالأدب الغربية في بلادهم . وأخذ هؤلاء المهاجرون والمصريون جميعاً

يعملون في حقل غربي جديد وهو ترجمة الآداب الأوروبية بمناها الواسع . ولم تاتر هذه المروية بالاحتفاء في الأدب العربي ، وترجم بعضها عثمان جلال (١٨٢٩ - ١٨٩٨) وغيره من الأدباء ، بين الكثير من أعمال عمالقة الكتاب الغربيين من أمثال مولير (Molière) ، سانت بيير (Saint Pierre) وراسين (Racine) ، ولأسيك (Alexandre le Grand) ، ولا فوتين (La Fontaine) . وكذلك ترجم بعض هؤلاء المهاجرين السوريين لشكسبير وغيره من الغربيين . (١) وقد توج هذا المجهود الخاص بترجمة روائع الأدب العالمي بالثمرة المنتظرة ، وهي ظهور أدب مصري إنساني يتمثل في إنتاج محمود سامي البارودي (١٨٤٠ - ١٩٠٤) وأحمد شوقي (١٨٦٨ - ١٩٣٢) وحافظ إبراهيم (١٨٧١ - ١٩٣٢) . وإسماعيل صبري (١٨٥٤ - ١٩٢٣) وغيرهم . حقيقة أن الاهتمام بالتراث العربي قد ظهر في عصر إسماعيل ، ولكن خطأ شعراء النهضة عندما يشعرون أن خطوات واسعة ، فاستأنفوا حياته القديمة الخصية ، وطوعوه ليؤدي حياتنا العامة أداءً دقيقاً . وبذلك أخذت تضر نصيبها من التفوق والامتياز وتبوءت مكانة متنازة في تاريخ الشعر العربي الحديث .

ولكن ظهر في مصر في مطلع القرن العشرين جيل جديد بثقف ثقافة عميقة بالآداب الإنجليزية وغيرها من الآداب الغربية واختلف عن الجيل السابق في فهم الشعر وتصوره . فأرادوا أن يكون الشعر قبل كل شيء تصويراً لمواطن إنسانية ترجم بها النفس الشاعرة ، وتندفع على لسان الشاعر لحناً خالداً يصور صلته بالعالم والكون من حوله . (٢) ومن رواد هذا الجيل عبد الرحمن شكري (١٨٨٦ - ١٩٥٨) ، وإبراهيم عبد القادر المازني (١٨٨٩ - ١٩٤٩) ، وعباس محمود العقاد (١٨٨٩ - ١٩٦٣) .

(١) شوقي صنف الأدب العربي المعاصر في مضمرة من ٢٤ إلى ٣٣ .

(٢) المرجع السابق من ٤٦ إلى ٩٦ .

وقد تخرج "أولان" من مدرسة المعلمين العليا ، أما العقاد فلم يدرس دراسة
منظمة ، لكنه حقق لنفسه ثقفا أصيلاً بالإنجليزية وما أتجته قرائح
الشعراء والنقاد فيها . ولم يلبث الثلاثة أن ألفوا مدرسة شعرية رائعة
نبشت روحاً سيديداً في شعرنا الغنائي ودفعته قدماً نحو تطور واسع . ومهما
تأكل الأمر يجب ألا ننسى أن التأثير بالرومانسية الأوروبية كان نتيجة لروح
التسامح الشديد الذي سرى بين الشباب لأن المستعمر وأعوانه حالوا بينهم
بين "حريتهم" . فلقد تفتحت أعينهم في أوائل هذا القرن على الاحتلال
الإنجليزي البغيض الذي داس ثرى الوطن وأمجاده .

ومن بين العوامل التي ساعدت على انتعاش الأدب العربي في مصر
ذلك النضج الذي طرأ على بعض تلامذة جمال الدين الأفغاني ، ورجوع
بعض أعظماء البعثات من أوروبا بعد أن تلقوا تعليماً غنياً في الدراسات
الإنسانية ، وحملوا لنا زاداً من الحضارة الأوروبية . وكان من ثمرة هذه
النهضة أن تأسست الجامعة المصرية ودفعت أبوابها في عام ١٩٠٨ ، وألقيت
عليها محاضرات في الأدب والتاريخ والفلسفة ، ألقتها أساتذة مصريون
وأوروبيون من المشرقين . وبدل هذا بشكل واضح على أن مصر انتقلت
في حياتها الفكرية ثقلة كبيرة ، فهي لا تدرس العلم والأدب الغربي لإنشاء
جيش أو طبقة من موظفي الدواوين أو معلمي اللغات في المدارس كما كان
الخلا في عهد محمد علي ، وإنما تدرسهما من أجل أنفسهما ، ومن أجل
البحث الحر والمتعة بهذا البحث . وقد خلق كل ذلك جمهوراً لديه الفراغ
والتعليم والرغبة في القراءة مما ساعده على اقتحام أسوار الحضارة والثقافة
الأوروبية .

٢ - عوامل ظهور الأحزاب السياسية

انتهت الثورة العرابية بسجن زعمائها وتشريدهم ، وخمدت الحركة الوطنية طوال عهد توفيق بسبب ذلك التحالف البغيض بينه وبين سلطات الاحتلال التي ارتمت في أحضانها ودان لها بكيانه . واستبد اللورد كرومر بمصر وأفكر عليها الحقوق النيابية واعتقد أن الاحتلال الإنجليزي كان منجاة لها وإصلاحاً لحالتها وحلاً جاسماً لمشكلتها . ولكن إنجلترا ما كانت تعتمد في احتلالها لمصر على حق شرعي أو قانوني ، إذ كانت البلاد من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية . وعرضت الحكومة العثمانية في أواخر أكتوبر عام ١٨٨٢ الدخول في مفاوضات مع إنجلترا بشأن جلائها عن مصر . ولم تهتم إنجلترا بطلب الدولة العثمانية ، ولكنها وجدت في النهاية أن من صالحها التفاهم مع الحكومة العثمانية بشأن المسألة المصرية لتقوية مركزها في الشرق الأوسط . ولذلك قررت إيفاد سير هنري درمند ولف (Sir Henry Drummond Wolff) في بعثة إلى استانبول والقاهرة للتفاوض مع الحكومة العثمانية على أساس تحديد موعد الجلاء في سنوات معينة ، والاتفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع الدولة العثمانية في ظروف معينة تحدد . واستغرقت مهمة البعثة المدة من أغسطس عام ١٨٨٥ إلى يوليو عام ١٨٨٧ ، وتوصل السير درمند ولف إلى اتفاق مع الحكومة العثمانية في ٢٢ مايو عام ١٨٨٧ ، ولكن عملت فرنسا وروسيا على فشل هذه الاتفاقية ، وهددتا السلطان لأن إنجلترا لم تعين في هذه الاتفاقية تاريخاً فعلياً قريباً للجلاء عن مصر . وأبلغتا السلطان أنه إذا وافق

على شروط السير هنري درمند ولف فإنهما تصبحان في حل من احتلال أي جزء من أجزاء الإمبراطورية العثمانية فتحتل فرنسا سورية ، وتحتل روسيا أرمينيا . وتحت تأثير هذه المعارضة القوية رفض السلطان التصديق على الاتفاقية ، وبذلك لم تعد إنجلترا تفكر إطلاقاً في احتمال دعوة الدولة العثمانية للتعاون معها في المسألة المصرية ، بل أخذت تقوى تدريجياً لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال في مصر . وما ساعدها أيضاً على التمادي في هذا الاتجاه معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء .

وهكذا ضعفت فكرة الجلاء عن مصر فعلاً بعد عام ١٨٨٧ بسبب زيادة المصالح البريطانية في البلاد ، وأصبحت قناة السويس « مصلحة إمبراطورية » ، وزادت مصالح إنجلترا التجارية والقطنية في مصر . كما زادت أهمية مصر في نظر إنجلترا حين فكرت الحكومة البريطانية جدياً في استرجاع السودان لمصر . وفي الحقيقة كان اتفاق الحكم الثنائي (Anglo-Egyptian Convention) الذي أبرمته إنجلترا مع مصر في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها في وادي النيل كله بحيث لم يمكن أن تتزحزح عن مكانها مادام هذا الاتفاق معمولاً به باعتباره نظاماً أساسياً للوضع السياسي في السودان ، ولذلك فإن إنهاءه باتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء ، واقتلاع السيطرة الأجنبية من وادي النيل . وعلى الرغم من ذلك ظل مركز إنجلترا في مصر مزعزجاً لأن مصر ظلت من الناحية الشرعية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، كما أنها لقيت معارضة قوية من جانب الشعب المصري والدول الأوروبية . وخصمياً فرنسا . ونتيجة لذلك رأت إنجلترا أن من الضروري أن تصلح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في مصر ، وجعلت مفتاح ذلك مسألة مراكش . ووقعت إنجلترا معها في ٨ أبريل عام ١٩٠٤ الاتفاق الودي (Entente Cordiale) الذي حصلت به على اعتراف فرنسا بمركزها

الفعلي في مصر ، مع الاحتفاظ بالسلطة السياسية فيها دون تغيير . وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال البريطاني تقدمه في مصر من الناحية الفعلية ، ولم يند هناك ما يحوّل دون فرض السيادة البريطانية الكاملة على البلاد سوى ذلك الخيط الشرعي الرفيع ، الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية . ولكن لم تمرّ عشر سنوات أخرى حتى أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضموناً من الناحية الفعلية والشرعية .

وعلى أية حال فرضت إنجلترا على مصر في الفترة ما بين عامي ١٨٨٢ و١٩١٤ حماية مقنعة (veiled protectorate) ، ففي حين ظلت السلطة الشرعية في البلاد في أيدي الخديوي ومجلس النظار ، تركت السلطة الفعلية في يد اللورد كرومر الذي استمر في منصبه حتى عام ١٩٠٧ . ولكن إذا كانت الحركة الوطنية قد همدت في السنوات العشر الأولى التي تلت الاحتلال ، فإن الوضع قد تغير بعد اعتلاء عباس حلمي الثاني كرمي الخديوية عقب وفاة آية في ٧ يناير عام ١٨٩٢ . وكان عباس الثاني شاباً طموحاً لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره عندما استدعى من النمسا حيث كان يتعلم في التريانون (Therastanium) ، أي مدرسة الأمراء وكان عباس شديد الإعجاب بجده إسماعيل وكان يحقّز والده لضعفه واستسلامه . وساء عندما عاد إلى مصر أن رأي الإنجليز قد فرضوا سيطرتهم على وزارات الحكومة ومباحثها ، فاعتزم وضع حد لهذا التدخل غير المشروع . ولقد شجعه مشاروه على استرداد حقوقه باعتبار أن فرنسا ومن ورائها روسيا تستندان استقلال مصر الذاتي . وقام عباس بتغيير الحاشية التي أحاطت بوالده وتودد إلى المصريين الذين أحبه واستبشروا به خيراً لدرجة أن كرومر اعتقد أن المبادئ الفارسية قد عادت إلى الظهور تحت اسم جديد هو لقب الخديوية ، وأن الحالة قد أصبحت كثيرة الشبه بما كانت عليه عند بدء ثورة ١٨٨١/١٨٨٢ . وفي الواقع كان عباس جريئاً

رابع الأمل ، « مصر يا بحتا » كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الأول . (١)
وعندما حاول الخديو القضاء على سيطرة الاحتلال اصطدم بكرومر الذي
قرر أن يلقنه درساً يفهمه حقيقة الموقف في مصر .

بدأ عباس مقاومة الاحتلال فأقال وزارة مصطفى فهمي في يناير عام ١٨٩٣ ،
وكانت وزارة موالية وخاضعة للنفوذ الإنجليزي وتحظى بثقة كرومر وتأيده .
ولذلك . كانت إقالة الوزارة هي أول دور من أدوار ذلك النزاع الخطير ،
إذ اجتج كرومر بشدة على مسلك الخديو ولم يعترف بوزارة حسين فخري
باشا (١٨٤٣ - ١٩٢٠) التي عينها عباس مكان الوزارة المقالة . وأيدت
الحكومة البريطانية كرومر فاضطر عباس إلى التراجع والموافقة على اقتراح
كرومر بتولية رياض باشا على رأس وزارة جديدة ، وبالإضافة إلى ذلك
استصدر كرومر نصيحة من الحكومة البريطانية لعباس ألا يجري تعديلا
وزارياً دون استشارة المعتمد البريطاني . ولقد أثار موقف عباس هذا
عطف الشعب والتفافه حوله ، ولكن السياسي المعجوز تصيد فرصة أخرى
لتوجيه لطمة قوية إلى عباس عندما احتك الخديو بكتشنر - سردار
الجيش وقتذاك - فبادر كرومر إلى الاتصال برياض باشا يطلب تقديم
اعتذار رسمي من الخديو عباس ينشر في الصحيفة الرسمية ويهدد بخلعه ،
ولم يجد عباس بداً من الاعتذار لأنه وجد نفسه « وخيذاً للمرة الثانية » ،
ولكن هذه الحادثة كانت ضربة قاضية لنفوذ عباس في الجيش . ولقد
انتهى الأمر في الجيش إلى ما توقعته صحيفة الأهرام في تعليقها على الحادث
حين قالت : « إن الضباط والعساكر المصريين سيتبنون بهم الأمر إلى أن
لا يعزفوا رئيساً عسكرياً سوى كتشنر باشا ، ولا رئيساً سياسياً سوى
اللورد كرومر » . (٢)

(١) كرومر : عباس الثاني ، ص ٢١ ، ٢٨ .
(٢) محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ج ١ / ١٦١ - ١٦٢ .

ووجد الخديو نفسه وحيداً أمام كرومر لاسيما وأن قنصلي فرنسا وروسيا اللذين كانا يشجعانه على مقاومة الإنجليز قد تخليا عنه ، ولكن لم يكن من خصال عباس الشاب الاستسلام للهزائم . وحاول عباس الاختباء بالدولة العشائية والسلطان صاحب السيادة الشرعية على مصر من الإنجليز ، فارتقى بين أحضان السلطان عبد الحميد كما يرتقي الطفل بين يدي أبيه طلباً للحماية من كلب ضار . ولكنه لم يلق من السلطان سوى النصائح والتشجيع على مقاومة الاحتلال لأن السلطان نفسه كان عاجزاً عن مقاومة الدول الأوروبية والتخلص من قهودها . وكتب سفير بريطانيا في استانبول في هذا الشأن يقول : « إن السلطان نصح للخديوي بطريقة أبوية أن يفوض أمره إلى الله ، ويرضى بما قسم له ، ويثق بفعل الزمن ، محافظاً دائماً على العلاقات الحسنة مع الإنكليز » .

أما في داخل مصر فلم يدع عباس حلمي فرصة للاتصال بالشعب إلا اقتنصها ، ولذلك مدحه الشعراء ومنجّدوا فيه وطنيته الصادقة وكانت شيئاً جديداً من جانب أسرة محمد علي التي عاملت المصريين من قبل بكثير من الترفع والاحتقار . ولقد دفع الشعراء إلى مدحه خلال الفترة الأولى من حياته شعور وطني خالص . وحاول عبدالله النديم أن يجمع المصريين حوله عن طريق صحيفته « الأستاذ » ، واستأنف جهاده الذي بدأه مع عرابي برغم ماذاق في سني احتفائه العشر من آلام . ووجد عباس في مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨) الزعيم الوطني الشاب الذي استطاع في حداثة سنه أن يحصل علم الجهاد منذ عام ١٨٩٠ عندما كان طالباً بالمدرسة الثانوية . وقد تلقى مصطفى كامل دروسه الأولى في الوطنية وفي السياسة على يد عبدالله النديم منذ عودته من منفاه ، وعرف منه كثيراً من أسرار الثورة العرابية ودسائس السياسة الإنجليزية ، وحاول قدر استطاعته أن يحصل من الشعب والقصر قوة واحدة تواجه الاستعمار . وجاهر مصطفى كامل

في أول حديث له نشر في جريدة الأهرام في ٢٨ يناير عام ١٨٩٥ بالمطالبة بالجلء . وهكذا كان عباس محور الحياة السياسية والوطنية في ذلك الوقت . وسعى للاستناد على المثقفين في فضائه لأن طبقة كبار ملاك الأراضي من المصريين قد ترددت بين الولاء للخديوية أو الاحتلال الذي حاول في سياسته الداخلية كسبهم بجانبه بأن عين منهم نوابا في الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين . واتفق مع مصطفى كامل على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان المتأثرين بالوطنية ممن بلغوا التلميم العالي في مصر والخارج .

وفي ذلك الوقت أيضاً كان لتقدم الشعور بالحرية ونمو الروح القومية في أوروبا وآسيا وفي الدولة العثمانية بوجه خاص أثر كبير على مصر التي تملك ناصية الشرق والغرب . ويميز الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور القوميات المتوثة في ألمانيا وإيطاليا وروسيا واليابان والصين ، ومن ثم تأثرت مصر بهذا التيار إذ لم يكن من المعقول أن تعيش عن العالم بمعزل أو أن تنسى مجدها القديم أو استقلالها . ولم يكن الحكم البريطاني منها تشدق الاستعماريون بقوته ونزاهته سوى حكم أجنبي دكتاتوري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يمثل أمانى الشعب المصري أو يعمل على تحقيقها . حقيقة أن سلطات الاحتلال في مصر قد اكتسبت إلى جانبها العمد والمشايخ وكبار الملاك الزراعيين وبعض العناصر الأخرى ولكنها فشلت في اجتذاب رجال الطبقة الوسطى من سكان المدن المثقفين والبورجوازيين الذين لم يمتلكوا أرضاً ولم يتأثروا بسياسة الاحتلال الزراعية . وعلى ذلك لم يمت الشعور القومي في مصر بل قام شبان الجيل الجديد أو الطليعة المثقفة الناشئة من المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين والمعلمين وغيرهم ينادون بحقوقهم السياسية . فكانوا يتوقون إلى أن يلعبوا دورهم في الحياة السياسية ،

ويحملون الأوتوقراطية الخديوية مسئولية الكوارث التي حلت بمصر ويتجهون إلى تحديد السلطة الخديوية باعتبار ذلك وسيلة للتخلص من التدخل الأجنبي . ولقد تأثر هذا الجيل من المثقفين تأثراً كبيراً بالاتجاهات الغربية واختل عن أولئك الذين تعلموا في الأديرة وتأثروا بالبيئة الدينية التي كان لها وزن كبير خلال الثورة العرابية . وحدث عسكراً بين الفكر التقليدي والفكر المتأثر بالغرب، وانعكس ذلك في برنامج الحزب الليبرالي التي ظهرت في مصر في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٤ .

ترجم مصطفى كامل إذن الحركة الوطنية بعد الاحتلال ، وذكره المصريون بماضيهم . وخلال تاريخهم ، وخص من أجل جهوده لإثارة وعلاقتنا الوطنية وتمييدها . وكانت نشأة مصطفى كامل مختلفة عن ثقلها . أحسب غرابي وغيره من وعاء الثورة العرابية ، فهو لهم يتلق تعليمه في الأديرة . بل تلقاه في المدارس الأميرية . ثم لكاه في فرنسا لأن عطلا اصطفاها وأولها في هذه البعثة . وفي فرنسا تعرف مصطفى كامل على فرنسيين كثيرين من أعلام السياسة البريطانية هما السيدة جوليت آدم (Mme Juliette Adam) (١٨٣٦ - ١٩٣٦) أعظم شخصيات فرنسا في عالم السياسة والسياسة والأدب ، والمسيو فرانسوا ديلونكل (François Deloncle) . الزعيم السياسي وعضو البرلمان الفرنسي . وقد زار مصطفى كامل مجلس النواب الفرنسي في عام ١٨٩٥ . وقدم إليه عريضة تطلب حكومة فرنسا بالاعمال لاستقلال مصر . « جاءت الأمة المصرية تمتعيت بهذه الأمة الكريمة . فرنسا التي حررت عدة من الأمم ، فهل تجاب إلى استعانتها وتضامها وهل فرنسا أذن تعيد لهذا الوطن الجليل مكانته في العالم الإسلامي . الزاوية بلها ١٩٠٤ » . فلتجى فرنسا حرة . (١٩٠٤) .

(١) عبداً الوحيين الزاقي : مصطفى كامل ، ص ٥٢ .

وعلى الرغم من أن مصطفى كامل قد سلم بالمفهوم الليبرالي للوطنية، فإنه كان ممن ورثوا الفكر السياسي لدى جبال الدين الأفغاني : فكان قوى العقيدة الدينية ورأى « أن الدين والوطنية توأمان متلازمان ، وأن الرجل الذي يتمكن الدين من قواده يحب وطنه حباً صادقاً ويفديه بروحه وما تملك يده » .^(١) ولقد آمن مصطفى كامل بأن لمصر كيانا مستقلاً ولكنه أيد النفوذ العثماني في مصر ، إذ اعتقد أن ذلك هو السبيل الوحيد لمناوأة الاستعمار . وقد أجاب الأميرالاي بارنج Baring (مقيق اللورد كرومر) عندما قابله في لندن عام ١٨٩٥ وسأله عن جنسيته بقوله « مصري عثماني » ، وأضاف قائلاً عندما تعجب بارنج لجمعه بين الجنسيتين بقوله : « ليس في الأمر جنسيتان بل في الحقيقة جنسية واحدة لأن مصر بلد تابع للدولة العلية » . وقال مصطفى كامل كذلك في خطبة له في الإسكندرية عام ١٨٩٧ : « إن مظاهرة الأمة المصرية نحو الدولة العلية هي مظاهرة قوية ضد الاحتلال الإنجليزي ، وإشراك أفراد الأمة على اختلافهم في الاكتئاب للجيش العثماني هو اقتراح عام ضد الإنجليز في مصر » .^(٢) ولما كان مصطفى كامل يعتمد في مطالبته بالجلء وتبجح مصر باستقلالها الذاتي على ما للدولة العثمانية من حقوق دولية في مصر ، فإنه كان من الطبيعي أن يؤيد حركة « الجامعة الإسلامية » تحت لواء السلطان العثماني . وكتب مصطفى كامل في عام ١٨٩٨ كتاباً بعنوان « المسألة الشرقية » دافع فيه عن الدولة العثمانية دفاعاً مجيداً وأكد ضرورة المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية قائلاً : « إن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع البشري ، وأن في بقاء ساطانها سلامة أمم الغرب وأمم الشرق »^(٣) ويختم مصطفى كامل الفصل

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩٩ ، ٣٤٦ - ٣٥٤ .

(٣) مصطفى كامل ، المسألة الشرقية ، ص ١٣ .

الأول من كتابه بالدعوة إلى الالتفاف حول الراية العثمانية بقوله : « أم واجب العثمانيين والمسلمين أمام عداوة انكسرتا للدولة العلية فيبين لاينكر، إلا الخونة والخداج والدخلاء . فواجب العثمانيين أن يجتمعوا جميع حول راية السلطنة السنية ، وأن يدافعوا عن ملك بلادهم بكل قواهم ولم تفانى الكثيرون منهم في هذا الغرض الشريف حتى يعيشوا أبد الدهم سادة لا عبيداً وواجب المسلمين أن يلتفوا أجمعين حول راية الخلاف الإسلامية المقدسة ، وأن يعززوها بالأموال والأرواح ففي حفظها حفظ كرامتهم وشرفهم وفي بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية » .^(١) ولقد أنعم عليه السلطان في عام ١٨٩٩ برتبة « المتمايز » فصار مصطفى بك كامل ، وفي عام ١٩٠٤ منحه السلطان رتبة الباشوية .

حقيقة ، دعا مصطفى كامل إلى التقارب الوثيق مع الدولة العثمانية واعتنق أفكار حركة الجامعة الإسلامية ، ولكنه بلا منازع كان أول مصري أكمل لديه الوعي القومي فأداه تأدية من يشعر بمعناه شعوراً لا تردد فيه فكان مصطفى كامل هو أول من هتف بمباراة « تحيا مصر » ، وكان ذلك الاستعمال للتعبيرات القومية المصرية الواضحة في خطبه وبياناته . ولقد تجلّى إيمانه بمصر في رسالته الأولى التي بعث بها إلى الأدبية والمؤرخ مدام جوليت آدم ، ولم يكن يومها قد تعرف عليها ، إذ قال : « إن لم آملا كباراً ، فإني أريد أن أوقف في مصر الهرمة مصر الفتاة . هم يقولوا إن وطني لا وجود له . وأنا أقول يا سيدتي إنه موجود . وأشعر بوجود بما آتس له في نفسي من الحب الشديد . . . » ورد مصطفى كامل علم رحالة ألماني زعم أن الحركة الوطنية غريبة عن مصر ، برسالة جاءت فيها الفقرة التالية : « إن المصريين القائمين بالدعوة الوطنية العاملين ضد الاحتلال

(١) المصدر السابق ، ص ٢٢ .

لهذه المعاهدة ، إلى جانب القرارات التي أصدرتها الحكومة العثمانية
عهد الخديو إسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية . ولك.
مصطفى كامل لم يلبث أن خاب أمله في فرنسا ، وصدمت الحركة الوطنية
صدمتين : الصدمة الأولى بعد حادث فاشودة عام ١٨٩٨ الذي دل على
فرنسا لا تنوي معارضة إنجلترا في احتلال مصر ، والصدمة الثانية بعد
الاتفاق الوزني عام ١٩٠٤ . وبذلك ضعف أمل مصطفى كامل في تسد
أوروبا لإتقاذ مصر وانهار ركن من أهم أركان سياسته ، وكتب إلى جولييه
آدم في ١٠ مايو ١٩٠٤ يقول : « إن مواطني يكرهون اليوم فرنسا أكثر
من إنجلترا نفسها . . . إن موقفني الشخصي بعيد من أصعب المواقف
وأخطرها ، فإن جميع أصدقائي المصريين والفرنسيين الذين كانوا يناضلون
بجانبي أصبحوا إما أصدقاء للإنجليز أو يائسين من الكفاح » (١) .

ولكن مصطفى كامل لم يئس بل استمر في طريقه يحمل علم الجهاد
منادياً بالجهاد . ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيان
المتصلين بالسراي وكثيراً من الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى ، من
الموظفين والطلبة والمحامين . وبدأت مظاهر اليقظة القومية تظهر في الشباب
المثقف بشكل عملي في عام ١٩٠٥ ، عندما فكروا في إنشاء ناد للمدارس
العلمية وتم افتتاحه في أبريل عام ١٩٠٦ . وكان هذا النادي بمثابة معهد
وطني علمي أخلاقي تكون فيه جيل من خيرة الشباب المصري ، إذ أمتزج
الطلبة بالمتخرجين فاكسبوا بهذا الاتصال النضج الفكري والمعنوي . وقد
ظل النادي قائماً يؤدي مهمته خير أداء حتى أغلق بأمر السلطة العسكرية
البريطانية في أوائل الحرب العالمية الأولى .

ولقد تأصلت الحركة الوطنية في نفس مصطفى كامل ، ورأى أن

(١) أحمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ١٨٣ .

الاستقلال والاستقلال ضدان لا يجتمعان وقال : « كل احتلال أجنبي هو عار على الوطن وبنية » . ولذلك خالف الكثيرين من معاصريه الذين كانوا يرون مصانة الاحتلال والتقرب إليه ، وأناد من أخطاء العرايين ونحاول رآب الصدع الداخلي الذي نفذ منه المستعمر . فعمل دائما على إيجاد جو من التفاهم بين المصريين وبين الخديو عباس الثاني ، وتجنب الصدام بينه وبين الخديو حتى في الأوقات التي تيقن فيها ألا مجال لحفظ الود بينهما . كما حاول من ناحية أخرى التوفيق بين عنصري الأمة الدينين - عنصري المسلمين والأقباط - اللذين يتكون منهما الشعب المصري ، وقال : « إن المسلمين والأقباط شعب واحد مرتبط بالوطنية والعادات والأخلاق وأسباب المعاش ولا يمكن التفريق بينهما مدى الأبد » . يحرص على نشر التعليم إدراكا منه أنه أداة لنشر الوعي القومي الصحيح والقضاء على النعرات الدينية التي كان هو يحاربها بكل قوته ، واتهم كرومر بالإهمال المقصود للتعليم .^٤ سدر مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ صخيفتين باللغتين الفرنسية والإنجليزية : ظهرت الأولى وهي صحيفة الانتدار إيجسيان (L'Etendard Egyptien) في ٢ مارس من نفس العام ، والثالية وهي ذي إيجسيان استاندرد (The Egyptian Standard) ، بمعنى اللواء ، في اليوم التالي ، وكاتتا صورتين لجريدة اللواء الصادرة باللغة العربية مع تعديل فحواهما بما يناسب المستوطنين الأجانب بمصر . وأشرف مصطفى كامل على تحرير هذه الصحف الثلاث بنفسه ، واختار تحرير الصخيفتين الصادرتين بالفرنسية والإنجليزية محررين من خيرة الكتاب الأوروبيين .^(١) وتوجت جهود مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ بإنشاء الحزب الوطني في مواجهة ظهور حزب الأمة ، على الرغم من أن مصطفى

Goldschmidt, The Egyptian Nationalist Party; 1892- (١١)
1919, in Political and social change in modern Egypt,
pp. 314-315.

كامل كان لا يؤمن بإنشاء حزب رسمي اعتقاداً منه أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انقسام الأمة .

وتم يعيش مصطفى كامل طويلاً بعد تأليه حزب . منذ أن قام الروح في ١٥ فبراير عام ١٩٠٨ ؛ ولكن حياته القصيرة لم تمنح أنكر . من تكوين تيار قوي استمر عشرات السنوات ، من بعد وفاته . وكان زعامة الحزب الوطني من نصيب محمد توفيق : ١٨٠٠ - ١٩١٩ . وكيل الرئيس الراحل ، وزميله في الرأي والعمل . ومنذ محمد فريد إلى إيجاد نهضة مصرية شاملة في مختلف الحقول . وله يرص أن تنحصر قومية مصر في مفاهيم سياسية عابرة ، بل دعمها تراث علمي ، وتضمن له بذلك تطوير وطنية زميله وصديقها . ولقد اندس محمد فريد في الحركة الوطنية منذ أن تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٨٨٧ . فأخذ يكتب مقالات وطنية في صحف ذبكت العهد (خاصة في المؤيد) حول تاريخ مصر القديم والحديث ، ووجوب إعطاء مصر حقوقها السياسية ومسحها دستوراً نقدياً . ويغبر محمد فريد من أوائل الداعين إلى تأسيس الجامعة المصرية . ومن المساهمين في الحركة التعاونية وفي نقابات العمال . ومن المداخلين بانصاف النلايين ونشر الثقافة وإشراك الشعب في تقرير مصيره . كما أشرف محمد فريد على عدة دراسات موضوعية عن أوضاع مصر الزراعية والثقافية والصناعية ، وكان على اتصال مستمر بالجمعيات المصرية في أوروبا ، ومن الممكن أن تعتبر هذه الجمعيات من الدعائم التي رسخت بها القومية المصرية في الربع الأول من القرن العشرين . فقد كانت تعقد مؤتمرات دورية لدراسة أوضاع مصريي مختلف الحقول ، والبحث فيها على أسس علمية واعية متفتحة . هذا إلى جانب أثر تلك المؤسسات في الدعوة لمصر وحقوقها في أوروبا . واشترك محمد فريد أيضاً في المؤتمرات العالمية ، مثل مؤتمر الشعوب المصرية والسلام ، والاشتراكية الدولية . وكان فريد ينادي في هذه كلها ببدا

« مصر للمصريين » . وقال في خطاب القاءه في مدينة ليون ، في حفلة أقامتها الجالية المصرية هناك لتكريمه : « لا تظنوا أن أبا الهول نائم تماماً . كلا ، فإنه ينام بإحدى عينيه وينظر بالأخرى إلى الأمم الفاتحة التي توالى على مصر . وذهبت كأمس الدابر . وهو رابض مكانه يمثل الأمة المصرية الأبدية التي لا يؤثر فيها المغيرون بل هي دائماً ملأى بالحياة ومن طبيعتها أن تتغاب على الفاتحين فتدمجهم فيها . وهذا ما يجعل أملنا شديداً في نيل استقلالنا وحریتنا » .

لم يستمر موقف الخديو عباس حلمي الثاني من الاحتلال فترة طويلة ، إذ تضعف عباس وخار عزمه أمام اللطمتين القاسيتين اللتين تلقاهما . من كرومر . وفقد الخديو الأمل في أية مساعدة حقيقية من المصادر التي كان يرجو مساعدتها ، فبدأ سياسة التسليم للاحتلال بعد حادث فاشودة ، ووافق على اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ . وتوالى خضوعه للاحتلال إذ شهد الغرض الذي كان يقيمه جيش الاحتلال في ميدان عابدين بمناسبة ميلاد الملكة فيكتوريا ثم الملك إدوارد السابع من بعدها ، ووقف للمرة الأولى تحت العلم البريطاني بجوار اللورد كرومر في عام ١٩٠٤ ، مرتدياً بدلة التشريف الكبري يحيط به حرسه الخاص ، وقبل تعيين ياور انجليزي له في عام ١٩٠٥ وهو الجنرال واتسن . وانصرف عباس في غمرة يأسه إلى المال يجمعه في شره ولا يبالي شيئاً غير تحقيق منفعة ، متعذراً عن مسلكه بأنه يماضي دولة قوية قاهرة تحتاج في حربها إلى المال ، وبأنه لا يدري أينتهي الأمر بطفره فينجح في إجلائها أم تظفر هي فتطرده خارج مصر ؟ وأدى إنجراف عباس إلى تحول الشعب عنه وسخطه عليه ، كما فترت علاقة الخديو بمصطفى كامل . وهكذا خضعت « السلطة الشرعية الحاكمة » في مصر للاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠٦ ، ولم يبد الخديو أي اعتراض على تزايد السيطرة البريطانية في الإدارة . ولقد

أدى هذا التغيير في موقف الخديو إلى حدوث انقسام في صفوف الحزب الوطني التي ظلت متحدة متماسكة فترة من الزمن ، فانقسمت إلى ثلاث جماعات متميزة كونت في عامي ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ الأحزاب السياسية المصرية الرئيسية الثلاثة في تلك الفترة ، وهي الحزب الوطني وحزب الإصلاح الدستوري وحزب الأمة .

وهكذا يتبين أن تطور الحركة الوطنية وحدث تغييرات اجتماعية وفكرية من أهم العوامل التي أدت أخيراً إلى قيام الأحزاب السياسية . فلقد تيسر للأعيان والمثقفين - وهما الطبقتان الأساسيتان اللتان لعبتا الدور الأساسي في الحياة الحزبية في مصر - الاتصال بأوروبا وبفكرها السياسي . كما شهدت الفترة التي سبقت قيام الأحزاب وواكبتها صدور مجلات و جرائد اهتمت كثيراً بنشر الفكر الأوروبي في عام ١٨٩٨ . فقد كانت في مصر ١٦٩ جريدة ومجلة وبلغ عددها عام ١٩١٣ إلى ٢٨٢ . وهذه الصحف وإن كانت تعبر أساساً عن وجهات نظر سياسية قد تضمنت كثيراً من الأعمال الفكرية ذات القيمة الكبرى . وبالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى سياسية واقتصادية ساعدت على ظهور وتكوين تلك الأحزاب السياسية وهي :

(١) حادثة طابة ١٩٠٦ (١)

طابة هذه موقع على رأس خليج العقبة إلى الجنوب الغربي من أم الرشراش أو إيلات الحالية . وعندما تولى عباس الثاني خديوية مصر في عام ١٨٩٢ أرادت الدولة العثمانية أن تخرج ميناء من فرمان التولية ولكن عارضت إنجلترا و انتهى الخلاف بأن بقيت إدارتها في يد مصر . ولكن في

(١) يونان لينب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣ ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤٧ - ٣٠٥ .

يناير عام ١٩٠٦ احتل الأتراك طابة في محاولة لانتزاع ما تيسر لهم انتزاعه من سيناء . وقد تدخل الإنجليز لوقف محاولات العثمانيين والاحتفاظ بسياء لمصر وأدى ذلك إلى قيام أزمة عنيفة بين الدولة العثمانية وبريطانيا من يناير إلى مايو عام ١٩٠٦ . ورأت إنجلترا أن قبول مطالب الدولة العثمانية يعتبر خطراً على حرية قناة السويس وسلامة مصر والأسرة الخديوية ، وأرسلت إنجلترا قوة إلى خليج العقبة . وبدأت المحادثات بين الإنجليز والعثمانيين وتكونت لجنة إنجليزية - مصرية - عثمانية لرسم الحدود المصرية واتفق على تحديدها بخط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومُتصرفيه القدس وشبه جزيرة سيناء ، جعل كل شبه جزيرة سيناء - باستثناء خليج العقبة - ملكاً لمصر ، وبقيت مدينة طابة ملكاً لمصر .

وقد اجتذبت هذه الحادثة اهتمام الرأي العام المصري فانقسم إزاءها: فقلل الكثيرون من أهمية طابة وأظهروا عطفاً على وجهة النظر العثمانية ، وأنكروا على بريطانيا تدخلها في المسألة . ومما دعا هذا الفريق إلى اتخاذ مثل هذا الموقف إستنكارهم لدور الحماية الذي اتخذته إنجلترا في المشكلة وخشوا أن تكون تلك مقدمة لإنهاء السيادة العثمانية وضم مصر إلى إنجلترا أو إعلان الحماية عليها . أما الفريق الآخر ، فكان يرى أنه يجب ألا يقع تنازل للسلطان عن أي جزء من الأراضي المصرية ، بحكم أن مصر مقيض لها أن تستقل عن كل من إنجلترا والدولة العثمانية . وكان الفريق الأول أقوى من الفريق الثاني . وكما حدث إبان أزمة فاشودة كان معظم المصريين على استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية في سبيل التعبير عن كرههم للاحتلال البريطاني . وقد انزعج تلامذة محمد عبده لهذا الاتجاه ودعوا إلى اجتماع يضم من ينصون نحوهم - وكان هذا الاجتماع هو أساس نشأة حزب الأمة . أما مصطفى كامل فإنه رفض الاعتراف بحق إنجلترا في حماية مصر وطالبها بسرعة الجلاء ، ووقف بجانب الدولة

العثمانية يدافع عن مطالب دولة الخلافة . ووقفت صحيفتا اللواء والمؤيد
تضدان الدولة العثمانية وتحلان على الإنجليز ، وهذا امتداد لإيمان
مصطفى كامل والشيخ علي يوسف (صاحب المؤيد) بفكرة الجامعة
الإسلامية وأهمية المحافظة على سيادة السلطان العثماني في مصر . (١)
وتعتبر حادثة طابة السبب المباشر لظهور الأحزاب السياسية .

(٢) حادثة دنشواي (١٩٠٦)

وفي نفس العام وقعت أيضاً حادثة دنشواي المشهورة فاستثارت
الشعور القومي فغذى الحركة القومية بزاد جديد ، وأخذت به تمتد إلى
أعماق الريف . ويتلخص الحادث في أن بعض الضباط الإنجليز خرجوا في
رحلة لهم إلى مديرية المنوفية لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواي .
واستاء أهالي دنشواي من صيد الحمام ، واشتعلت ثورتهم عندما أصابت
طلقات الضباط الجرن وأشعلت فيه النار وعندما أطلقوا النار على الأهالي .
وفي ٢٧ يونيو عام ١٩٠٦ أصدرت المحكمة التي شكلت لمحاكمة أهالي
دنشواي أحكاماً لا تقبل الطعن تقضي على أربعة من الفلاحين بالشنق ،
وعلى اثنين بالسجن لمدة ١٥ سنة وعلى واحد بالسجن لمدة ١٥ سنة وعلى
سنة آخرين بالسجن سبع سنوات وعلى ثلاثة بالحبس سنة مع الشغل مع
جلد كل منهم خمسين جلدة . ونفذ الحكم في اليوم التالي على مرأى من
الآباء والأبناء والأزواج ، وآمن في ذلك الوقت من لم يكن قد صدق
دعوة « مصطفى كامل » عندما قال : « لا يغرنكم من المحتلين نعومة
الملبس فقد يغلب عليهم زبانية الجحيم » .

وهكذا أثارت هذه الحادثة المشاعر ضد وحشية الإنجليز وقربت

(١). Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism, pp. 59-60.

بن المصري العادي ومصطفى كامل ، وأتتهرت صحيفتا (اللواء والمؤيد) هذه الفرصة فأخذتا تنشران آراءهما عن الجامعة الإسلامية وتتناولان بؤس الفلاحين وتنددان بالسياسة الإنسانية التي كان الإنجليز ينادون بها وبسببهم الحضارية التي يدعونها . كما انضم الأقباط إلى موجة انتقاد العامة ضد الاحتلال البريطاني . وبذلك حقق مصطفى كامل الوحدة الدينية التي كان يصبو إليها . وقد وصف قاسم أمين الحالة النفسية السيئة يوم تنفيذ حكم دنشواي بقوله : « رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلباً مجروحاً وزوراً مخنوقاً ، ودهشة عصبية بادية في الأيدي وفي الأصوات ، كان الحزن على جميع الوجوه ، حزن ساكن مستسلم للقوة ، مختلط بشيء من الدهشة والذهول . وترى الناس يتكلمون بصوت خافت ، وعبارات متقطعة ، وهيئة بائسة ، منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين في دار ميت ، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف في كل مكان من المدينة » (١) وبعد أيام من تنفيذ الحكم نشر حافظ إبراهيم قصيدته عن دنشواي ويقول فيها :

ليت شعري . . . أهلك محكمة التف تيش عادت أم عهد نيرون عاداً ؟
كيف يحلو من القوي التشنفي من ضعيف ألقى إليه القيادا ؟

وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى اقتماش الحركة الوطنية بعد فترة الركود والضعف التي اتابتها قبل وقوع الحادث . وأضاف تزايد العداء ضد الاحتلال إلى صفوف الحركة الوطنية العناصر الكثيرة التي كانت مترددة من قبل . كما زادت حادثة دنشواي من روح التذمر بين الفلاحين وركزتها وبلورتها ووجهتها ضد الاحتلال وهذا يعتبر تحولاً جديداً في تاريخ الحركة الوطنية لأنه قبل دنشواي حمل سكان المدن وجدهم ،

(١) الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٠٢ .

وبخاصة المثقفين ، عبء الحركة الوطنية . ولقد تزايدت قوة الفلاحين وأصبح من الصعب مواجهتها كما حدث فعلا في ثورة ١٩١٩ . وبسبب هذه القوة التي اكتسبتها الحركة الوطنية واصات سلطات الاحتلال عليها لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال من كبار الملاك والفئة المنظمة إليهم من المثقفين على مواصلة جهودهم . وهكذا ساعد حادث دنشواي على بلورة الوضع في مصر واستقطابه في النهاية ، إلى أن ظهرت بشكل رسمي الأحزاب المصرية الرئيسة الثلاثة المعروفة حينئذ .

(٢) سياسة الاحتلال الاقتصادية واثرها في إثارة السخط :

تدفق رأس المال الأجنبي في مصر بعد عام ١٨٩٧ لأن إعادة فتح السودان بمساعدة انجلترا ثبت مركز الاحتلال في مصر وأكسبه صفة الدوام فاطمان أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب ، فتضاعف رأس المال الأجنبي خمسا وعشرين مرة بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٧ فشارت مخاوف المصريين . وزاد من مخاوفهم أن ثلاثة أرباعه كان مستغلا في شركات الأراضي والرهون العقارية، وأدى هذا إلى أن الأراضي التي يملكها الأجانب تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٨٨٧ و ١٩٠٦ وهدد ملكية المصريين لأراضيهم . وبالإضافة إلى ذلك اشتكى كثيرون من المصريين من العقوبات التي وضعها كرومر في سبيل قيام الصناعة في مصر . كما أن صغار الملاك والفلاحين المعدمين لم يفيدوا كثيراً من سياسة الاحتلال الاقتصادية ولم تحسن حالتهم ، فتخفيض الضرائب كان ضئيلاً واستمرت الضرائب مرتفعة تصل إلى أكثر من ربع القيمة الإيجارية للأرض . وكانت قروض البنك الأهلي (تأسس في عام ١٨٩٨) تعطي بضمان الأراضي ، لذلك ساعدت كبار الملاك ومتوسطيهم على زيادة ملكياتهم ، أما صغار الملاك فساعدتهم على الاحتفاظ بأراضيهم دون أن يتزعجها منهم المرابون ، لكنها

لم تمكنهم من تحسين حالهم بزيادة ملكياتهم ، فتركوا لعوامل تفتت الملكية الناتجة عن نظام الوراثة ، وأدى هذا إلى تضخم عدد صغار الملاك الذين يملك كل منهم قدانا أو أقل ، وهي مساحة ضئيلة لاتعمل أسرة ، لذلك كان بعضهم يُؤجر أراضي إضافية من كبار الملاك أو يعمل أجيراً ، وفقد بعضهم أرضه وتحولوا إلى أجراء . لذلك فإن سياسة كرومر الزراعية أدت إلى حركة استقطاب في الملكيات الزراعية ، وإلى زيادة التناقضات الطبقية بين كبار الملاك وصغار الملاك والفلاحين وتقوية روح التذمر في الريف .

وكان من بين العوامل التي زادت من تدمير صغار الملاك والفلاحين ذلك الارتفاع الكبير في الأسعار بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٦ حين وقع حادث دنشواي ، فقد تضاعف سعر القطن من القطن وتضاعفت القيمة الإيجارية للأرض حوالي مرتين ونصف فزاد ثراء كبار الملاك ولحق الضرر بهذا القطاع الكبير الفقير من أهل الريف . وهكذا انقسم الريف قسماً دنشواي إلى ملاك أغنياء أفادوا من سياسة الاجتلال الزراعية ، وفلاحين وصغار ملاكهم يفيدوا كثيراً . من تلك السياسة . هذا حال الريف ، أما بالنسبة للمدن فلم ينس الوضع أحسن حالاً ، إذ ارتفعت تكاليف المعيشة وبخاصة إيجار المساكن ارتفاعاً كبيراً في نفس الفترة قبل دنشواي ، وتأثر بذلك الفقراء وذوو الدخل المحدود . كما عجز العمال عن استيائهم بإضرابات متوالية ، إذ أضرب عمال السجائر بالقاهرة في عام ١٨٩٩/١٩٠٠ يطالبون برفع أجورهم ، وقاموا بإضراب آخر في ديسمبر ١٩٠٣ . ولقد أسهم ارتفاع تكاليف المعيشة الذي اشتدت وطأته عام ١٩٠٧ في تحريك العمل الجماعي للطبقة العاملة . وقد أصبح موضوع « غلاء المعيشة » في هذه السنة من الموضوعات اليومية في الصحف وفي أماكن التجمع بالأحياء الوطنية بالقاهرة والإسكندرية . بل لقد أصبح على حد ما جاء في الأهرام

(فبراير ١٩٠٧) - « حديث السواد الأعظم من الشعب الذي يصرف جل كلامه واهتمامه إلى الغلاء المحقق به من كل جهة : غلاء المأكول وغلاء المشروب وغلاء المسكن وغلاء الملابس » . وتألفت في القاهرة « لجنة للدفاع عن حقوق المستأجرين » جعلت أهدافها « تخفيض إيجارات المساكن ووضع حد لاستبداد المالكين ، ووضع نظام لرفع الإيجارات » . (١) . وقد عبر شاعر النيل حافظ إبراهيم عن هذا الاستياء في القاهرة فقال :

أيشتكى الفقر غاديننا ورائحنا ونحن نمشي على أرض من الذهب

وعلى أية حال ظل الأمر كذلك ولم تستعد مصر استقرارها الاقتصادي إلا قبيل الحرب العالمية الأولى .

(٤) اثر الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥)

بعد أن تلقت القيصرية الروسية أول ضربة في حرب القرم أمام إنجلترا وفرنسا والدولة العثمانية في أوائل النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، تلاشي النفوذ الروسي في أوروبا إلى حد كبير ، واضطرت روسيا إلى الاتجاه وجهه شرقية ، إلى التوسع في شمال آسيا ووسطها ، حيث أخذت تصّالحم بالنفوذ الإنجليزي ، ثم بنفوذ اليابان الذي أخذ يظهر ويتفوق في شرقي آسيا . فانهزمت القيصرية الروسية في حربها مع اليابان في أوائل القرن العشرين ، حين دمرت الجيوش اليابانية الجيوش الروسية في شرقي آسيا في موقعة موكدن Mukden (فبراير - مارس ١٩٠٥) ، وحين حطم الأسطول الياباني الأسطول الروسي في موقعة تسوشيما Teushima (مايو ١٩٠٥) . وقد ألهب انتصار اليابان على روسيا مشاعر الشرفيين

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ص ٧٦ - ٧٧ .

وزودهم بالأمل في كسر حدة الموجة الإمبريالية الأوروبية ، كما جذبت اليابان الانتباه لأنها كانت في فترة قصيرة قد اصطنعت أساليب التقدم في جوانبه المادية وقفزت طفرة واحدة إلى حيز الدول الكبرى . كما ربط الشرقيون بين انتصار اليابان وبين أخذها بالنظام البرلماني الأوروبي الذي عزل إليه تقدم اليابان وقوتها وثارت موجة من الإعجاب بهذا النظام تجاوزت أصدائها في الشرق الأقصى وفي إيران وتركيا ومصر ذاتها . وقد استرعى انتصار اليابان نظر مصطفى كامل ، فقدمه إلى أبناء مصر ليحشهم ويشجعهم على استئناف كفاحهم ، حتى النهاية ، ولذلك ألف كتاباً عن اليابان نشره في عام ١٩٠٤ تحت عنوان « بلاد الشمس المشرقة » .

وتعرض مصطفى كامل في هذا الكتاب لتاريخ اليابان من أقدم العصور حتى عام ١٨٩٤ - حين حاربت الصين ثم تدخلت الدول الأوروبية لحماية الصين . كما تناول الحرب الروسية اليابانية . والكتاب في مجموعة يدور حول مدح اليابان التي لم تعتمد إلا على قوتها الذاتية للتخلص من التقاليد الموروثة البالية ولتكون بلداً صناعياً كبلاد أوروبا ولتسمنو إلى مصاف الدول الكبرى . وكان هدف مصطفى كامل من وراء تأليف الكتاب أن ينظر المصريون بعين الاعتبار إلى الأمة اليابانية التي لم تكن شيئاً مذكوراً يوم أن كانوا أصحاب الحول والطول . وأراد مصطفى كامل أيضاً أن يبين للمصريين كيف ترقى الأمم المتمسكة بأهداب الوطنية ، وكان ذلك الدرس الذي قدمه لمواطنيه مناسباً للطرف على أثر توقيع الوفاق الودي الذي حطم الأمل الخاص باستعادة مصر أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسا ، بل لقد ألف حافظ إبراهيم قصيدة عن نهضة اليابان أحرزت شعبية واسعة .

وفي غمرة كل هذه الأحداث والتيارات ظهرت الأحزاب السياسية التي نستعرض لنشأتها وبرامجها بشيء من التفصيل في الصفحات التالية.

٣- الأحزاب السياسية واتجاهاتها

حزب الأمة :

لم تجد دعوة مصطفى كامل تجاوبا بين طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية والمثقفين من أبناءهم لأنهم حرصوا على صيانة أهدافهم الطبقية، وقد انتهى الأمر إلى ظهورهم في كتل يعرف باسم حزب الأمة . ولقد شعر المثقفون من أبناء تلك الطبقة بحاجتهم إلى صحيفة تعبر عن اتجاههم، ولذلك فكروا في إصدارها عام ١٩٠٣ لكنها لم تتحقق إلا بعد أن ألحّت الظروف في إصدارها ، وفي ظل اشتداد الحركة القومية ولا سيما بعد حادث طابة الذي تحطم على صغرته كل أمل يعقده المصريون على دولة الخلافة . فدعا أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) - من شيعة الشيخ محمد عبده - لاجتماع وضعت فيه خطة العمل والمبادئ التي تقوم عليها جريدة مستقلة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص إلى الدولة العثمانية أو إلى الخديو أو سلطات الاحتلال البريطاني في مصر . وبعد إقناع كبار ملاك الأراضي الزراعية تألفت شركة « الجريدة » (وهو اسم الصحيفة السياسية) واكتسبوا لإنشائها بمبلغ عشرين ألف جنيه ، ويصدر العدد الأول منها في ٩ مارس عام ١٩٠٧ .

وكتب لطفي السيد في افتتاحية العدد الأول من « الجريدة » يقول :
« ما الجريدة إلا صحيفة مصرية ، شعارها الاعتدال الصريح ، ومراعيها إرشاد الأمة المصرية إلى أسباب الرقي الصحيح ، والحض على اتخاذها ،

خلاص النصح للحكومة والأمة ، بتبيين ما هو خير وأولى . تنقد أعمال أفراد وأعمال الحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن ، من غير تعرض بوظفين والأفراد في أشخاصهم أو أعمالهم التي لا مناسب لها بجسم الكل . نبي لا ينقسم ، وهو الأمة » . (١) ولقد بدأت « الجريدة » في الصدور رامج مرسوم تضمن ستة مبادئ هي :

- ١ - قبول نوع الحكومة القائمة .
- ٢ - عدم نشر المسائل التي تثير حساسيات دينية .
- ٣ - خلق رأي عام صحي في البلاد .
- ٤ - بحث مسائل المصلحة العامة بواسطة باب خاص .
- ٥ - التعامل مع الآخرين بروح الاعتدال .
- ٦ - الجرأة في التعبير عن المبدأ .

وفي ٢١ سبتمبر من نفس العام قرر أعضاء شركة الجريدة تحويلها إلى حزب سياسي أطلقوا عليه اسم حزب الأمة ، على أن تكون صحيفة الجريدة هي لسان حال هذا الحزب . وكان قوائم هذا الحزب جماعة من الباشوات والملوك مثل محمود سليمان باشا ، وحسن باشا عبدالرزاق ، وحمد بك الباسل ، وفخري بك عبد النور وسليمان أباطة وعبد الرحيم الدمرداش وعلي شعراوي باشا ومحمد الحفني الطرزي وعبد الخالق ثروت ومحمد الشريعي . وقد رأس الحزب بعد تأليفه محمود سليمان باشا ، العضو بمجلس شورى القوانين وأحد كبار أثرياء الصعيد ، وتولى وكالته حسن عبد الرزاق الذي كان صديقاً حميماً لمحمد عبده ، ثم خلفه فيها

Ahmed, op. cit., pp. 85-112.

(١)

علي شعراوي •

وقد أطلق اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أتباع المرحوم المفتي السابق الشيخ محمد عبده » (the followers of the late Mufti, Sheikh Mohammed Abdou) ^(١) ، كما وصفهم محمد رشيد رضا بأنهم « أركان أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهاء القطر » • وذكر كرومر في التقرير الذي رفعه إلى حكومته في عام ١٩٠٦ أن أعضاء هذا الحزب « مجردون عن صبغة الجامعة الإسلامية » وهذا نص ما كتبه : ^(٢)

«They are truly Nationalists in the sense of wishing to advance the interests of their countrymen and co-religionists, but they are not tainted with Panislamism».

وكان الشيخ محمد عبده قد افترق عن أستاذه جمال الدين الأفغاني في عام ١٨٨٤ ، وعاد إلى مصر بعد أربع سنوات عندما صدر عفو الخديو توفيق عنه • وانصرف بعد عودته إلى مصر إلى الإصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ، واختلف في ذلك عن أستاذه الذي أراد أن يكون ذلك الإصلاح والتجديد عن طريق السياسة دون سواها • كما أدرك الشيخ محمد عبده أنه لن يستطيع البقاء في وطنه وتنفيذ برنامجه في الإصلاح إلا بمداواة الإنجليز ، فأخرجهم من مصر لا يمكن أن يتم إلا بالسير في الجهاد عن طريق الحكمة • ولذلك بني محمد عبده خطته على تربية الأمة المصرية وتكوينها ، حتى تكون مصدر الإدارة والسياسة في بلادها • وأيقن محمد عبده منذ البداية أنه لن يتمكن من تنفيذ إصلاحاته إلا من طريق رسمي ، وهذا يوضح لنا سبب اتصالاته بالخديو والإنجليز • وكانت

Alexander, The truth about Egypt, p. 81.

(١)

Alexander, op. cit., p. 81.

(٢)

علاقات محمد عبده بالخديو طيبة في بادئ الأمر ، فأقنعه بإصلاح الأزهر
والمحاكم الشرعية والأوقاف ، ولكن سرعان ما انقلب الشيخ محمد عبده
معارضاً له بسبب تصرفه في أموال الأوقاف ، وتوترت العلاقات حتى إن
الخديو غضب ممن شاركوا في تشييع جنازة الشيخ محمد عبده في
عام ١٩٠٥ .

وفي الفترة الأخيرة من جهاده تمكن الشيخ محمد عبده من أن يجتذب إليه
إليه فريقاً يعتقد به من التلاميذ والمريدين ، من كبار رجال الحكومة
والأعيان ، الذين تأثروا بمذهبه في الإصلاح والتجديد عن طريق التربية
والتعليم . ويعتبر « سعد زغلول » من أشد من تأثر بتعاليم الأستاذ الإمام .
ومن أقطاب شيعته ، فلم يكن كثره تلميذاً محسوباً ، بل كان - كما يقول
تشارلز آدمز (مؤلف كتاب الإسلام والتجديد في مصر Islam and
Modernism in Egypt - مريداً - وكان أيام طلبه للعلم في كنف محمد
عبده : فاستاد من علمه ومن أخلاقه وبلاغته ولذا اختاره نبعونه في تحرير
أوراقه المصرية . وكذا سعد في البداية يؤمن بالتعاور مع البريطانيين عن
إصلاح الإدارة سالكتاً السبيل الأناني ، الذي سار عليه محمد عبده والذي
أصبح مبدأ - ن مبادئ - تسيغه فيما بعد . وهذا المبدأ يخالف تماماً المبدأ
الذي سنه مصطفى كمال . فلتقد أعاد المؤمنون بثبوت السياسة المصرية .
من شيعه الأستاذ الإمام النظر في سياسة الاعتماد على الدول الأجنبية
(فرنسا والدولة العثمانية) في الحصول على استقلال البلاد . ورأوا
الارتكاز على الشعب نفسه في الحصول على الحرية . وكان من بين الذين
تأثروا أيضاً بمذهب الأستاذ الإمام لطفي السيد الذي اكتمل تفكيره
السياسي والقومي حين فكر في إصدار الجريدة ، وقد كتب إلى الخديو
قبل ذلك بسبع سنوات تقريراً ضافياً يفصح فيه عن اتجاهاته الفكرية
والسياسية الجديدة يقول فيه : « إن مصر لا يمكن أن تستقل إلا بجهود

أبنائها وإن المصلحة الوطنية تنفي أن يرأس الخديو حركة شاملة للتعليم العام » . (١) ويذكر المرحوم الأستاذ شفيق غربال أن للأستاذ أحمد لطفي السيد الفضل في أنه ارتفع بموقف الأعيان من مستوى المصالح المباشرة التي يفهمونها إلى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدر الحرية ويحتكم للعقل . (٢)

وكان لطفي السيد يدرك أن مصر لم تفد شيئاً من العلاقة الشرعية التي تربطها بالدولة العثمانية التي نظمتها معاهدة لندن في يوليو عام ١٨٤٠م ، وتحقق أنه لا يمكن الاعتماد على فرنسا ولا على أية دولة أخرى في المسألة المصرية ، فلن « يحرر مصر إلا المصريون » . ولم يجد لطفي السيد وسيلة يدعو بها المصريين سوى الصحافة التي كان يهواها ، ومن ثم كان التفكير في إصدار صحيفة « الجريدة » التي كان ظهورها يعتبر بداية تبلور الكامل لفكرة القومية المصرية المستندة إلى الفهم الصحيح للشعب ومقوماته باعتباره مجموعاً له مثله الخاصة وتفكيره الخاص . وإذا كان حزب الأمة قد تكون من عنصرين هما عنصر المفكرين من ذوي العقائد الحرة ، وعنصر الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، فإن العنصر الأول هو الذي كان يقود الحركة . وكان المثقفون من أعضاء هذا الحزب أصحاب مذهب سياسي اجتماعي ، إذ تشبعوا بالنظريات الأوروبية الليبرالية وتعاليم محمد عبده ، فلم يمتنعوا بأهداب التقاليد بل رحبوا بالتطورات الاجتماعية . ودعوا إلى التحرر الفكري وإلى التعاون مع الأوروبيين في كل ميادين الحياة ومجالات النشاط الثقافية والاقتصادية والسياسية . وكان الكثيرون ممن

(١) أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،

ج ١ ، ص ٢٨ .

نقم الأزهر عليهم فيما يعد لتقدمية أفكارهم من أعضاء حزب الأمة أو من المتعلمين عليه - مثل أحمد لطفي السيد وطه حسين ومحمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرزاق .

وقد جاء في ديباجة برنامج الحزب أن الاستقلال التام لا يمكن لحصول عليه بالكلام وأن هناك مقدمات يتج عنها هذا الاستقلال وأن هذه المقدمات أغراض يجب السعي إليها . وبعد ذلك تضمن برنامج الحزب لبادئها التالية : (١) .

١ - أن يعضد بسعيه وأمواله ونصائحه
حزكة التعليم العام والمشروعات التي تساعد على
تحقيق رغباته العامة من التقدم إلى المدنية .

٢ - أن يوجه همه ويصرف قواه للحصول على
حقه الطبيعي ، وهو الاشتراك في إنحكومة في وضع
القوانين والمشروعات العامة ، بالسعي في توسيع
اختصاصات مجالس المديرية ومجلس شورى
القوانين والجمعية العمومية حتى يكون له رأي
معدود في القوانين التي يعامل بها كقوانين المحاكم
الأهلية والإدارة والري ونحوها حتى يصل بالتدرج
إلى المجلس النيابي الذي يوافق حالة البلاد
السياسية .

٣ - أن يواصل السعي ولا يدع فرصة تفوته
في مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا
لرغابه موصلا إلى مقاصده فيكون في مدارس
الحكومة الابتدائية مجانيا وإلجباريا .

(١) يونان لبیب-رزق : الحياة الحزبية في مصر ، ص ٥١ - ٥٢ .

٤ - ان يسعى ما استطاع في توسيع نطاق
الجمعية الزراعية توصلًا إلى تقدم زراعة البلاد
إنماء حاصلاتها وتنويع مزارعها .

٥ - الا يهمل الصناعة بل يدأب على رقيها بفتح
المدارس الحرة أو الأميرية .

٦ - ان تعطي الوظائف في المصالح المصرية
للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تآيل
عدد الأجانب بقدر الإمكان حتى يتأنى للمصريين أن
يحكموا أنفسهم بأنفسهم .

٧ - ان تكون محاكمة الأجانب المقيمين في
مصر جنائيا امام المحاكم المختلطة .

ومن الواضح أن حركة حزب الأمة استهدفت أهدافا مستمدة من
طبيعة نشأته وتكوينه . وكان من أهمها المطالبة بالدستور ، لأنه يتيح
لهذه الطبقة الاشتراك في الحكم مع السلطتين الشرعية (الخديو) والفعلية
(الإنجليز) . ولم يكن حزب الأمة يعتقد أن الإنجليز هم الأعداء
الوحيدون الذين يجب أن توجه كل الجهود لمحاربتهم - كما يرى مصطفى
كامل - وإنما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يقل خطراً على مصالح
الأمة عن الإنجليز بسلطتهم المطلقة . وهكذا نجد أن حركة حزب الأمة
تستهدف الخديو والإنجليز معاً . أما الهدف الثاني فكان الاستقلال عن
كل من الدولة العثمانية وإنجلترا ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لتلك الطبقة
التي لم ترغب في العودة إلى أوضاع ما قبل الاحتلال إذ تعرضوا لاستبداد
الخديو وبطاته وازدراء الأتراك والجراكسة والأرمن والأرناؤود . وبذلك
رفع حزب الأمة لواء « القومية المصرية » وأخذ يدعو إلى الاستقلال التام ،
ولكن على أساس التدرج ، فالاحتلال في نظره قوة أت بها ظروف سياسية

وتذهب بها ظروف سياسية ، فإن صدق وعده وترك مصر لأهلها ، فذلك ما يجب على انجلترا الإتيان به « وإلا فلن يستطيع أن يغير من صبغته شيئاً ولا أن ينتقل من كونه إحتلالاً فعلياً إلى أن يكون إحتلالاً بالقانون. » (١) ومن هنا كان حزب الأمة يرى أن تقوية الأمة سوف يؤدي إلى زوال الإحتلال ، ولذلك دعا قبل كل شيء إلى إعداد الأمة وتعليم الشعب الجاهل بعكس الحزب الوطني الذي كان يرى أن الإحتلال هو علة العمل .

وقد أدى هذا الاختلاف بين الحزبين في النظر إلى الإحتلال إلى وجود اختلاف في التعامل معه . ففي الوقت الذي رفض الحزب الوطني الاعتراف بالإحتلال أو التعامل معه ، اعترف حزب الأمة بالإنجيز حقيقة واقعة ورأى ضرورة التعامل معهم لوضع أيديهم على مواطن الإصلاح بوصفهم القوة الفعلية في البلاد . وكانت الجريدة تصور الإحتلال على أنه حقيقة واقعة ، وترى أن عدم الاعتراف بشئ لا يعني عدم وجوده ، ولا يقلل من سلطته أو نفوذه . وكان هدف هذا السياسة بطبيعة الحال هو إعداد الأمة للاستقلال الذاتي ، إلى أن تنهيا الظروف بما يؤدي لزوال الإحتلال ، أو حتى « يستأثر حزب الاستقلال الذاتي بجميع حواس الأمة وملكتها ، على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام » . (٢) وكان مذهب المثقفين من أعضاء حزب الأمة هو : « أن الوطنية ينبغي ألا تكون اندفاعاً عاطفياً أعمى ، يتخبط على غير هدى من المنطق السليم والتفكير الهادئ المتزن . وينبغي ألا تقام على أساس من الأوهام التي لا سبيل إلى تحقيقها ، من مثل التعلق بالجاهلية الإسلامية أو الرابطة العثمانية . والأحرى بالمصري أن يفكر في نفسه أولاً ، وفي مصلحته قبل كل شيء ، وهي مصلحة يتفق

(١) الجريدة في ٦ يوليو عام ١٩٠٨ .

(٢) الجريدة في ١٧ مايو عام ١٩٠٨ .

فيها سائر المصريين - وهم يعنون بهم المقيمين في مصر ممن استوطنوها
- على اختلاف نحلهم ومذاهبهم ، ولا يشاركونهم فعلاً غير المسلمين » (١) .

وكان موقف حزب الأمة من الاحتلال وقيام العلاقات الودية بين بعض
أعضائه وبعض كبار الموظفين الإنجليز من الأمور التي أثارت شكوك أعداء
هذا الحزب . واتهمت صحيفة « الجريدة » في ذلك الوقت بأنها إنجليزية
الميل ، وأنشئت بوحى من اللورد كرومر . وفي الواقع أن كرومر وكبار
مساعديه في مصر عملوا جاهدين لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال
من كبار الملاك والفئة المنضمة إليه على إنشاء الجريدة وتكوين الحزب ،
كما أسند كرومر نظارة المعارف إلى سعد زغلول في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٦ .
ويعتبر تعيين سعد زغلول من النتائج المباشرة لحادثة دنشواي ، فقد أرادت
سلطات الاحتلال تعديل سياستها في مصر بأن تسند بعض المناصب الكبيرة
إلى الأكفاء من المصريين لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ،
وتجذب في ذلك الوقت الكثيرين من المثقفين من أعضاء حزب الأمة .
ويبدو اعتراف الجريدة بسلطة الاستعمار وحرصها عن حسن الصلة به
بشكل واضح في مقال كتبه لطفى السيد في صحيفة الجريدة بتاريخ ٢٣
مارس عام ١٩٠٧ عنوانه « حالتنا السياسية » جاء في نهايته « الأمة المصرية
أمة تحب السلام والطاعة ، كما تحب الإخلاص لحكومتها . وهي تحترم
السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية فنظن أنه قد حان الوقت لأن
تسمح لها السلطان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات ، لكي لا تبقى
ضائعة المركز بين السلطين ، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هي أمة
مستعدة لأن تؤهل لحكم نفسها بنفسها ، ولتقوم بواجبات الأمم في السعي
في تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية » (٢) .

(١) محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) الجريدة في ٢٣ مارس عام ١٩٠٧ .

وعلى أية حال فتفسير الصلة التي قامت بين حزب الأمة والاحتلال أن
كرومر كان يستغل عدم موافقة الأغنياء على تطرف الحزب الوطني وكرههم
اتجاهه نحو الدولة العشائية فشجع هؤلاء وغيرهم من المعتدلين في نظرتهم
إلى الاحتلال متوسعا فيهم الوقوف في وجه الخديو عباس والأوتوقراطية
الخديوية . ومن ناحية أخرى ، فإن كثيراً من العناصر البارزة في تكوين
الحزب كانت تنتمي إلى أسرات لعبت دوراً في الثورة العرابية ، ومن هنا
كانت معارضتهم للسلطة الخديوية المطلقة وكذلك معارضتهم لسلطة
الإنجليز . وإذا كان رجال حزب الأمة قد حرصوا على حسن صلتهم
بالاحتلال فلأنهم كانوا يعتقدون أن مصر في ضعفها واحتلالها لا تستطيع
أن تكافحه ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح حكمها الاجتماعية
والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال . وعلى الرغم من
ذلك اتبع حزب الأمة في ذلك كل وسيلة شريفة توصل للمقاصد التي كان
أعظمها منح الأمة الاستقلال الذاتي إلى أن تهيأ الظروف بما يؤدي إلى
زوال الاحتلال . . .

ولكن الكثيرين من المصريين لم يستجيبوا لآراء حزب الأمة ودعوته
مثلما استجابوا لأسلوب مصطفى كامل واللواء ، فلم تلق أيديولوجية
« القومية المصرية » قبولاً يماثل قبول أيديولوجية « الجامعة الإسلامية »
التي وجدت رواجاً كبيراً في مجتمع عاش طول عمره إسلامياً . كما أن
صحيفة الجريدة على الرغم من أنها راجت رواجاً حسناً ، واستطاعت أن
تثبت كيانها ، لم تحظ بانتشار يماثل جرائد الحزب الوطني ، التي كانت
تقدم لقراءها المقالات الحماسية التي تخاطب العاطفة . ومع ذلك فبفضل
الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والإدراك الشامل الذي إمتاز به
أحمد لطفي أنشيد ، أثارت الجريدة موجة من الفكر والوعي استطنعت
أن توسع أفق الثقافة المصرية بمزجها بالثقافة الغربية وتقليد آراء الكتاب

والمؤلفين وفقهاء الدستور والعلوم السياسية . فأثارت في أفتى الثقافة المصرية تصوراً جديداً للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأمم . على أسس علمية إلى أفكار مدنية لا علاقة لها بالدين . وزحمد لداني السيد العضل الأكبر في تحويل الوطنية المصرية نحو الوجهة الديوقراطية ، ذات الطابع العلمي المدروس . وقد صبغ إيمانه القومي بصبغة مناقبية ودعمها ببحوث كانت الأولى من نوعها — في ماهية الأمة ، والوطن ، ووضع الفرد فيها . وإلى جانب عنايته بتعويد الشعب على تعابير الأمة والوطن المصريين ، وتعريفه الشخصية المصرية خلال التاريخ ، عنى بتصوير القيم ، فجعل الأخلاق والعادات والمناقب مصرية ، بعد أن كانت عربية أو إسلامية . ولقد حدد الشخصية المصرية في مقال كتبه في صحيفة الجريدة في عام ١٩١٣ جاء فيه : (١)

« كذلك نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل مطلقاً أن ننسب إلى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو بربرية أو تركية وشركية أو سورية أو رومية . أقمنا في مصر وطناً لنا ومقدناً معها عقد صدق ترزقنا من خيرها . ونقوم على مصالحها ونفدي شرفها بأرواحنا . فما النزر اليسير الذي لا يزال يحجب الانتساب إلى قوم غير المصريين أو إلى وطن غير مصر إلا ناكث عهده ومتاجر بشرفه . إذ من القواعد الأولية للعيشة الإنسانية أن « الغرم بالغنم » فالذي يعيش في مصر يجب أن يدفع ثمن هذه العيشة الراضية محبة لها وحناناً عليها ، وأقل أقدار المحبة عدم عقوقها والانتساب إلى غيرها . »

وهكذا حاول أحمد لطفي السيد أن يكشف عن الشخصية المصرية الأصلية ويرز سماتها وملامحها ويلمس أهدافها الحقيقية ، ولم يكن ذلك غريباً

(١) الجريدة في ٩ يناير عام ١٩١٣ :

على ابن الهرة الذي ننشأ « في أسرة مصرية صميعة لا تعرف لها إلا الوطن المصري ولا تعترف إلا بالأمصرية ولا تنتمي إلا إلى مصر ، ذلك البلد الطيب الذي ننشأ التمدن فيه منذ أقدم العصور .. وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرفي والمجند » . ولذلك ندد لطفي السيد بفكرة الجامعة الإسلامية وقال إنها غير ملائمة للعصر ولا متفقة مع النمو الذاتي المستقل للشعب المصري .

وعلى الرغم من أن أحمد نسفي السيد حاول أن يرتفع « بالأعيان » من أعضاء حزب الأمة عن مستوى المصالح التي يفهمونها إلى مذهب يسعى للمصالحة العامة ، فإن الحزب لم يحول إلى حزب قومي بمعنى الكلمة ، ولم يحتل بسوء « شعبية الحزب الوطني » ومن ناحية أخرى لم يحقق الحزب أبداً آمال كرومر والنوابر الإنجليزية بسبب قيامه في الوقت الذي اتسمت فيه الهوة بين المتحررين والأتباع .. فبعد توقيع الاتفاق الودي مع فرنسا ، انتهى كرومر علناً نبات الاحتياز واعتبر نفسه السيد الأمر الناهي الذي يستطيع أن يسيطر الدولة أينما شاء . ونتيجة لذلك انهارت الآمال التي علقها حزب الأمة على التعاون مع الإنجليز . كما كان التقرير الأخير الذي نشره كرومر على أثر رحيله من مصر ضربة موجهة إلى حزب الأمة ، لأنه صب احتقاره على المبادئ التي اعتز بها مفكروه وظنوا أن احتيازاً نسعى إلى تطبيقها في مصر . فقال كرومر في تقريره : (١)

«Can any sane man (Cromer asked) believe that a country which has for centuries past been exposed to the worst forms of misgovernment at the hands of its rulers, from Pharaohs to Pashas, and in which but ten years ago,

Egypt, No. 1 (1907), Cd. 3394, P. 7, cit. in Ahmed, (١)
op. cit., pp. 71-72.

only 9.5 per cent. of the men and 5 per cent. of the women. could read and write, is capable of suddenly springing into a position which will enable it to exercise full rights of autonomy».

وهاجمت الجريدة «التقرير» وانتقدته، وما لبث أن تطور النهج الذي سار عليه حزب الأمة بعد انتهاء عهد كرومر (١٩٠٧) في ظل سياسة الوفاق في عهد خلفه السير إلدون جورست (Sir Eldon Gorst) عندما أرادت إنجلترا في عهده - وكان واحداً من رجال الاحتلال خدم في مصر من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٩٠٤ - معالجة الحركة القومية بطرقها من زاوية جديدة وهي كسب الخديو بجانب الاحتلال باسترضائه برد بعض السطات إليه، وكانت الخطة تقضي ألا يعمد البريطاني في هذا الإرضاء أو الإغضاب، ولكن جورست انصرف نحو السلطة الشرعية - كما كان يشلها عباس - الحرافة شديداً، فأخذ يرضى شره الخديو إلى السلطة والمال ويطلق يده في كل ما تشتهي نفسه منهما، واختار الخديو وأسير فاستثار هذا الحركة القومية في جانبها المتطرف، المتمثل في الحزب الوطني، والمعتدل الممثل في حزب الأمة (الذي كان كرومر يطلق على مثقفيه اسم الجيرونديز Girondists، أي المعتدلين) (١) حتى تطور على نحو يتنازل منهجه في الحملة على الاحتلال ثم الخديو، ولا غرو فقد بس «الأعيان والمثقفون» في ظل سياسة الوفاق مبلغ اشتداد الخديو الذي هددموهم في المشاركة في الحكم أو التفاهم مع الاحتلال على مصلحة مصر. وهكذا صرف جورست المصيرين إلى محاربة الخديو بدلا من محاربة المحتلين، ووقف الإنجليز موقف المتفرج، يتدخلون للتوسط ولحل النزاع حينما يحلو لهم ذلك. وتحقق بذلك ما أوصى به اللورد دوفن في تقريره الذي

وضعه في السنة الأولى للاحتلال ، إذ نصح بأن لا يتولى الإنجليز حكم مصر المباشر وإدارتها ، مقترحاً أن تحكم بأيدٍ مصرية موالية للاحتلال ، حتى تنقُ أخطاء الحكم على رهوس المصريين أنفسهم . ولما اتخذ حزب الأمة موقف المعارضة من السلطة الشرعية والفعلية بدأ الخلاف بين أعضائه فقد رفض الموظفون منهم الوقوف موقف المعارضة دون حماية تسندهم إذ ارتبطوا بحزب الأمة على أساس التعاون مع الحكومة ، وانقسم فريق الأعيان : فمنهم من رأى أنه يستطيع الإفادة الشخصية من علاقته السياسية بالخديو فانشقوا على الجريدة وهاجموها ؛ ومنهم من ظل يؤلف الحزب ، وكانوا يؤمنون بأن مصالحهم باعتبارهم طبقة لا تتفق مع محاولات الخديو التوسع في سلطانه ، فلا غرو أن تمثل حملة لطفي السيد على سياسة الوفاق حقيقة موقفهم من الخديو واتجاهات المثقفين . واستخدم الاحتلال القوة في نهاية عهد جورست للتنكيل والضغط على الحريات والمحاكمات ومصادرة الصحف .

ولكن قلت حدة التوتر بين حزب الأمة والوكالة البريطانية خلال الفترة التي شغل فيها اللورد كتشنر منصب المقيم البريطاني في مصر (١٩١١ بـ ١٩١٤) ، خلفاً لجورست . وكان كتشنر أيضاً قد عمل من قبل في مصر ، وكان قائداً عاماً للجيش المصري الذي هزم الدراويش واسترجع السودان . وكان كتشنر رجلاً عسكرياً صرفاً يحقر السياسة والساسة ويؤمن بضرورة إيجاد حكومة قوية تتمشى مع مطالب دعاة القوة في مصر وفي إنجلترا على السواء ، خاصة أن سياسة الوفاق قد أدت إلى قصم عرى الصلات التي قامت بين الخديو والوطنيين . ولهذا كان على كتشنر أن يعود إلى سياسة كرومر ويسير على نفس النهج لكي يخدم أغراض بلاده ، ولكن بوسائل جديدة قامت على الإمعان في سياسة الرءاء وبطرق المسألة المصرية من جانب المصريين ، فسعى يسترضي « أصحاب الجلايب الزرقاء »

بحماية الملكية الصغيرة (إذ أصدر قانون الأقدنة انخسفة الذي نص على عدم إمكان نزع ملكية من يملكون أقل من خمسة أفدنة بسبب تراكم الديون عليهم) ، والمثقفين بمنحهم حق التمثيل في تنظيم جديد حل محل مجالس التسييلية القائمة هو الجمعية التشريعية ، مع خلق الحريات وتشتيت الاتجاه المتطرف من النضال القومي والقضاء عليه . وهكذا ألغى كتشنر نظام الهيئتين شبه النيابيتين القائمتين : الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وأنشأ بدلها نظام الجمعية التشريعية في يوليو عام ١٩١٣ ، مشكلة من ٦٦ عضواً يمثلون المهن والهيئات ، وكانت مدة العضوية ٦ سنوات يتغير ثلثهم كل سنتين ، أما انتخابها فكان على درجتين وقد بلغ أعضاؤها من كبار ملاك الأراضي ٤٩ عضواً .

ومن المحتمل أن الهدف الذي كان يسمى إليه كتشنر من إعادة تشكيل الحياة النيابية الصورية أن يوصل أبوابها أمام فئات « البهايين » وأن يجعل الجمعية التشريعية أداة تمثيل لأصحاب المصالح الزراعية الذين لا يتأثرون بالتهيج السياسي ، مما يؤدي إلى تغليب الاعتدال على عملاقتها بالحكومة فيكون استعمالها للسلطات الممنوحة لها استعمالاً معتولاً . ولكن قدر لهذه الجمعية أن تتحول من محض هيئة استشارية إلى أداة واعدة للمعارضة برزت فيها كتلة الوطنيين الدستوريين من المحامين والأعيان الذين تزعمهم سعد زغلول . وكانت الجمعية التشريعية هي الساحة التي تبلورت فيها هذه الزعامة حول سعد زغلول ، ففي أول جلسة انتخب بإجماع الآراء وكيلاً للجمعية ، فتجلى بمناقشاته حرصه على رعاية مصالح الرثمة . وهكذا أصبحت الجمعية التشريعية أداة لتدريب رجال السياسة البرلمانيين الذين تزعموا ثورة ١٩١٩ وتصدروا الحياة السياسية في أعقابها .

الحزب الوطني :

بعد أن تكون حرب الأمة بقليل ظهر الحزب الوطني على مسرح الأحداث السياسية بصفة رسمية . وعلى أية حال قام هذا الحزب أولاً « حركة » سياسية قبل قيامه حزباً رسمياً منظماً له رئيس وأعضاء ومجلس إدارة . ولقد كتب مصطفى كامل في اللواء في عام ١٩٠٧ : « إن الحزب الوطني المصري الذي جعل أولى مراميهِ وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها إليها ، موجود فيها فعلاً من ثلاثة عشر عاماً مضت ، فهو وإن لم يظهر بشكل نظامي وبلائحة ولجنة إدارة قد يظهر بأعماله واتفق أعضاؤه على خدمة البلاد بكل قوة » . (١) وكان مصطفى كامل قد فكر في عام ١٩٠٠ في جعل الحزب حزباً منظماً على غرار الأحزاب الأوروبية ، ولكنه اعتزم تنفيذ فكرته فعلاً في عام ١٩٠٧ . ففي تلك السنة ساعد حادث دنشواي - كما ذكرنا قبل ذلك - على بلورة الوضع في مصر بحيث أدى إلى ظهور الأحزاب المصرية الثلاثة . وكان من الطبيعي أن يتأثر موقف الخديو عباس الثاني بالأحوال التي جرت بعد دنشواي من حيث قوة الحركة الوطنية واتجاه الوضع السياسي إلى الاستقطاب ، فكان عليه أن يحدد موقفه إلى جانب الحركة الوطنية أو ضدها . وقد اتخذ موقفه إلى جانب الحركة الوطنية لعدة عوامل ، منها ما بدأ من قوة الحركة الوطنية وقوة الشعور ضد الاحتلال . ومنها أنه بعد أن زار لندن في عام ١٩٠١ قابل فاس نمر (١٨٥٦ - ١٩٥١) ، حليف كرومر وصاحب جريدة المقطم ، وصرح له باستعداده للتعاون مع الاحتلال ومع كرومر ، ولجأ إلى شرط يضعه لهذا التعاون وهو أن يكون له نصيبه في حكومة البلاد . لكن هذا الشرط لم يتحقق فما كان كرومر يقبل منه سوى التسليم الكامل دون

(١) الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٥٥ .

مقابل • ومن ذلك يتبين أن النزاع بين عباس الثاني والمحتلين كان نزاعاً على نفوذ الحكم ولم يكن نزاعاً على حقوق الأمة ولا على مبادئ القضية الوطنية • وضائق عباساً الثاني موقف كرومر ووجد في دنشواي فرصة للانتقام •

وكانت القطيعة — كما نعلم — قد قامت بين عباس الثاني ومصطفى كامل منذ نوفمبر عام ١٩٠٤ ، لكن الطرفين تجنباً للتطرف في العداء لشعور كل منهما بضغف موقفه تجاه الاجتلال وحاجته إلى الآخر • وحين وقعت حادثة دنشواي رأى فيها كل منهما فرصة لتوجيه ضربة قاضية لكرومر وسياسته ، فكتب مصطفى كامل الخديو عن طريق رئيس ديوانه أحمد شفيق باشا ينشد تعاونه ، ووجد استجابة لدى عباس • بذلك أفاد مصطفى كامل من اتصالات عباس في بريطانيا وما له من أعوان هناك ، في الحملة الناجحة التي قام بها في لندن ضد سياسة الاحتلال • وحين عاد كل من عباس الثاني ومصطفى إلى مصر في خريف عام ١٩٠٦ توسط الدكتور محمود صادق رمضان (١٨٦٨ — ١٩٤١) ، طبيب القصر ، والصدیق الحمیم للزعماء الوطنيين بين الطرفين ، فاجتمع عباس الثاني سراً في أكتوبر بكل من مصطفى كامل ومحمد فريد ولطف باشا سليم (وهو من أكبر أنصار مصطفى كامل) • وفي هذا الاجتماع رسمت خطة التعاون بين الطرفين ، وتقرر إنشاء الحزب الوطني ، كما تقرر إصدار جريدتي الاجبسيان ستاندارد باللغة الإنجليزية ، ولينتدار اجبسيان باللغة الفرنسية ، وتم رصد مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه إنجليزي لتحقيق ذلك • وقد عاد التعاون بين الخديو ومصطفى كامل ، وتوالت اجتماعاتهما • وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى عودة التعاون بين الخديو ومصطفى كامل ، كما أدت إلى أن الحكومة البريطانية تبنت خطأ سياسة كرومر في مصر فكفت عن تأييدها ، فأدى ذلك في النهاية إلى استقالة كرومر وتعيين جوزست محله ،

وبعد ظهور « الجريدة » أخذ مصطفى كامل يشبك فيها لميولها الإنجليزية ، وعندما عاد من أوروبا في أكتوبر عام ١٩٠٧ ، ألقى خطبة مهمة بالإسكندرية (٢٤ أكتوبر) جعلها دعوة عامة إلى الانضمام إلى الحزب الوطني ، واتخذ « الجلاء » مبدأ للحزب ، حتى صار أصبح تعريف له أنه « حزب الجلاء » . وقد تكلم مصطفى كامل في خطبته عن حياة مصر الوطنية بعد الاتفاق الودي ، ونوه بالخطوات الواسعة التي خطتها الحركة الوطنية برغم هذا الاتفاق ، بعد أن كان الإنجليز يظنون أنه سيقضي على أمل الأمة ، وأبان لأول مرة أن اعتماد الأمة على نفسها هو سبيلها إلى الاستقلال ، وقال في هذا الصدد : (١) :

« إن العزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحاً جديدة وأرشدتنا إلى الحقيقة التي لا قوام لشغب بدونها ولا حياة لأمة بغيرها ولا وجود لنفر من الناس إذا لم يتبعوها ، وهي أن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها ، وأن الشعب كالفرد لا يكون آمناً على نفسه إلا إذا كان قوياً بنفسه مستجمعاً لكل عدد الدفاع وآلات اللب عن الشرف والمال والحياة » .

وفي ٢٧ ديسمبر من نفس العام عقدت أول جمعة عمومية للحزب اجتماعاً حافلاً تمثلت فيه طبقات الأمة ، وافتتح مصطفى كامل الاجتماع بخطبة تحدث فيها عن أغراض الحزب فقال : (٢) :

« إننا لسنا حزباً سياسياً فقط بل نحن قبل كل شيء حزب حياة للأمة وإنهاض لها ، فلا نقفل

(١) انظر نص الخطبة في المصدر السابق ، ص ٤٦٦ - ٤٦٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

التعليم بين سائر الطبقات لحظة واحدة، وهو يرمي إلى الاستقلال أس كل سعادة ، ويعمل لنشر التعليم حتى لا يبقى مصري جاهلاً تحت سماء مصر ، ويسعى للوفاق بين الأمة وتقريب المسافة بينها وبين الشعوب الأخرى ، هو يرمي قبل كل شيء إلى أن يكون المصري إنساناً باسمي معاني الكلمة ، وأقصد بالمصري ليس فقط الذي نراه في المدائن يجد ويعمل ، بل أقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذي قضى القرون من السنين وهو يعتقد أنه ملك للحاكم ومتاع لا إرادة له ، فأسمى عمل تقوم به هو إنهاء ذلك الفلاح العزيز وإعلاء مكانته ، فهو هو ممثل النشاط المصري ، ومصدر كل خير ونعيم ؛ فلنحى عصر ينطق فيه التاريخ بأن الفلاح ألقى أثقال القرون الماضية وصار رجلاً حراً بفضل أبناء وطنه المتعلمين المجاهدين في سبيل حريته وسعادته .

وتم التصديق في هذا الاجتماع على لائحة الحزب التي نصت على أن رئيس الحزب هو مصطفى كامل مدى الحياة وأن الجمعية العمومية للحزب تجتمع مرة في كل سنة في شهر ديسمبر باسم «المؤتمر الوطني» ، واختصاصاتها انتخاب اللجنة الإدارية والتصديق على ميزانية الحزب وأعماله والنظر في اقتراحات الأعضاء . كما تقرر أن تؤلف اللجنة الإدارية من ثلاثين عضواً عدا الرئيس ، وتنتخب لمدة ثلاث سنوات ، وتجتمع مرة في كل شهر على الأقل ، وتنتخب وكيلين للحزب وسكرتيراً وأميناً للصندوق من بين أعضائها ، ولجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء من بينهم الوكيلان والسكرتير وأمين الصندوق لتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية ، وتجتمع مرة في كل أسبوع على الأقل ، وينشأ ناد للحزب وفروع له في الأقاليم .

ولقد اشتمل برنامج الحزب الوطني على ما يأتي : (١)

١ - استقلال مصر كما قرره معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ وضمنته فرمانات السلطانية - ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لأسرة محمد علي ، والضامن للاستقلال الداخلي للبلاد (ويدخل تحته كافة البلاد التي ضمت لمصر بمقتضى فرمانات سلطانية) ، وهو الاستقلال الذي وعدت إنجلترا باحترامه وتمهدت رسمياً بذلك .

٢ - إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسؤولة أمام مجلس نيابي تام كمجالس النواب في أوروبا .

٣ - احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التي ارتبطت بها حكومة مصر لسداد الديون . وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية ما دامت مصر مدينة لأوروبا ، وما دامت أوروبا تطلب هذه المراقبة .

٤ - انتقاد الأعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وإرشاد الحكومة إلى خير الرعية ورغائبها والإصلاحات اللازمة لهما .

٥ - العمل لنشر التعليم في أنحاء الديار على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء النصيب الأوفر منه ، ومحاربة الخزعبلات والترهات ، ونشر البادئ الدينية السليمة الداعية للرفي ، وحث

(١) يونان لببيب رزق : الحياة الحزبية في مصر ، ص ٥٨ .

الأغنياء والقادرين على بذل المساعدة لنشر التعليم
بتأسيس الكليات في البلاد . وإرسال الإرساليات
إلى أوروبا ، وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

٦ - ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل
فروع الحياة ، والعمل والجد وراء نيل الأمة استقلالها
العلمي والاقتصادي .

٧ - إرشاد الأهالي بكافة الوسائل الممكنة إلى
حقائق الأحوال وبث الشعور الوطني فيهم ، ودعوتهم
للاتحاد والائتلاف ، وتمكين المحبة بين المسلمين
والأقباط وتنبيههم إلى واجباتهم نه و بلادهم ،
والعمل للمحافظة على الأمن العام والسكينة في
كافة أرجاء القطر .

٨ - مساعدة كل مشروع يعود على القطر
بالنجاح والاجتهاد في تحسين الأحوال الصحية حتى
يزداد عدد السكان فتزداد الأمة قوة على قوتها .

٩ - تقوية روابط المحبة بين الوطنيين
والأجانب وإزالة سوء التفاهم بينهم ، والسعي لجعل
محاكمة المجرمين الأجانب أمام المحاكم المخططة .

١٠ - بذل الجهود لتقوية علائق المحبة والارتباط
والتعلق التام بين مصر والدولة العلية ، وإنماء
علائق المحبة والثقة بين مصر ودول أوروبا ، ونفى
كل تهمة عن مصر ، والعمل لإيجاد أنصار لها في كل
أنحاء العالم حتى تكون لها قوة أدبية سامية تساعد
على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية ، والتغلب على
النساعي التي تعمل ضدها ويراد بها إخفاء الحقيقة .

وهكذا كان الحزب الوطني يختلف عن حزب الأمة في مبادئ أساسيين: أولهما هو عنفه في مهاجمة الاستعمار وتخصيصه حياته لغرس بغضه وكرهه في نفوس المصريين ، وثانيهما هو إقامة دعوته الجديدة إلى الوطنية وإلى القومية المصرية على أساس من الدين ومن الدعوة إلى التضامن بين الأمم الإسلامية ، والتمسك بمعاهدة عام ١٨٤٠ التي تمنح مصر استقلالاً داخلياً وتعترف بالسيادة التركية . ومن ناحية أخرى يتضح من برنامج الحزب الوطني أن الحزب لم يهتم اهتماماً كبيراً بالمشكلات الاقتصادية . وأهمل المشكلات الاجتماعية إهمالاً يكاد يكون تاماً . ويرجع ذلك إلى أن تكوين الحزب الوطني والأحزاب السياسية الأخرى التي عرفتها مصر كان تكوينها بورجوازيًا ، بحيث كانت وسائلها مقصورة في أغلب الأحوال على التهييج والإثارة بحكم أن المشكلات السياسية ، لا الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي خلقتها ، ولأن كبار رجالها كانوا من الأغنياء والمحامين والأدباء والصحفيين والأطباء والمهندسين ، لا من رجال الاقتصاد أو ممثلي الطبقات . فلقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيان المتصلين بالسراي وكثيراً من الفئات المثقفة في مصر من الطبقة المتوسطة ، من الموظفين والطلبة والمحامين ، وخصوصاً من الشباب الذين ألهم شعورهم بقوة الخطاية النادرة ، ولكنه لم يجتذب إليه الخاصة من جيله سواء أكانوا من الأعيان أم من المفكرين .^(١) ولذلك فإن القول بأن الحزب الوطني كان يمثل الاتلجنتسيا (Intellectuals) قول غير صحيح ؛ لأن الطبقة المثقفة كانت منقسمة بين الحزب الوطني وحزب الأمة . وكانت الصفوة المتعلمة تعليماً غربياً من هذه الطبقة تنحاز إلى حزب الأمة . ولعل هذا هو السبب في أن هذا الحزب كان يقف موقفاً تقديمياً من التطور

(١) فتحي رضوان : كفاحنا الوطني في نصف قرن ، ص ٧٣-٧٤ .

الاجتماعي ، بينما كان الحزب الوطني يقف موقفا رجحيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين .

كما أن مصطفى كامل لم يكتسب تأثيراً قوياً على الفلاحين في القرى ، وذلك لسببين : أولهما أن نشاط الحزب الوطني قد تركز في المدن دون القرى ، وكان نشاطه الرئيسي في القاهرة والإسكندرية ، وثانيهما ، أن الاحتلال كسب مهادة الفلاحين في الريف بإلغاء السخرة والكرج ، وما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية ، ويضاف إلى ذلك أن دعوة مصطفى كامل التي تتجه إلى توثيق الصلات بالدولة العثمانية ، لم تكن تلقى حفاضة من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة العنف التركي . ولعل تخلص الدعوة الوطنية في عام ١٩١٩ من التعلق بالدولة العثمانية ، كان من الأسباب التي دفعت الفلاحين إلى الاشتراك في هذه الثورة . ومع ذلك يمكن القول بأن مصطفى كامل كان قد لقي استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الراجح من مأساة دنشواي . أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطني لاجتذابها جدياً عندما انتقلت قيادته إلى محمد فريد . فظهرت فيه الدعوة إلى إنشاء نقابات للعمال ونشر الجمعيات التعاونية وتنظيم نشر الثقافة الشعبية في مدارس الشعب الليلية التي كانت تعلم العمال القراءة والكتابة ومبادئ التربية الوطنية والدين وتاريخ مصر والتاريخ الإسلامي . فقام محمد فريد مثلاً بإنشاء نقابة للعمال في عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ فرعاً تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين (وهي ليست أول نقابة للعمال في مصر ، كما يقول الراجحي ^(١) ، فقد سبقتها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال الترام المختلطة في عام ١٩٠٨) . كما طالب محمد فريد بإعادة النظر في القوانين الضريبية لإعفاء العمال

(١) الراجحي : محمد فريد ، ص ١١٠ .

والفلاحين والطبقات الفقيرة من الغريبة وتقرير التأمين الاجتماعي للفئات العاملة وتحقيق مستوى لائق لهم من الناحية الصحية والتعليمية . على أن أهم ما عمله الحزب الوطني هو اجتذاب طلبة المدارس إلى الحركة الوطنية ويعتبر الطلبة عنصراً جديداً قوياً من عناصر المقاومة الشعبية بحكم كثرتهم واتمائهم إلى طبقات مختلفة وخصوصا الطبقات الوسطى والفقيرة .

كانت سياسة محمد فريد الوطنية استمراراً لسياسة مصطفى كامل ، فقد وضعها قواعدها ، واتخذها الجلاء أساساً لها . وكان محمد فريد شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء ، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى في عدولها عن الجلاء ومطالبتها انجلترا بالإصلاحات الداخلية ، وكان يرى في هذه الخطة خروجاً على أساس القضية الوطنية . وقال في هذا الصدد : « إن الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعد على إخلاص على ترقياها وتمدينها » . وقال أيضاً في خطبة جامعة عن الحالة السياسية في مصر في عام ١٩٠٨ : (٢)

« يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلاء من أمة عزيزة الجانب كثيرة الجيوش والأساطيل ، إن هذا المطلب يعد تهورا وجنونا إذا لم يكن لنا أساطيل تعادل الأساطيل الإنكليزية وجيوش تضارع جيوشها ، أي أننا لا نطلب الجلاء أبد الأبد ، حيث إنه من الجنون الحقيقي أن نعتقد بأن مصر يكون لها في يوم من الأيام هذه القوة الهائلة ، فكانهم يقولون للمصريين : اقبلوا الاحتلال شاكرين وامتثلوا لحكم القوة صاغرين ، فإن الحق في جانبها دائما ، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ، وسموا

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ .

هذا التحول اعتدالا في المبدأ ، وما هو إلا خيانة كبرى
للوطن وبنيه ، وأخذوا من ثم في تولية وجوههم شطر
لوندرة عاصمة الإنكليز ، لطلب بعض الإصلاحات
البسيطة ، تعمية على الراي العام ونضليلا له ،
واقتزارا بوعود أعضاء مجلس النواب الإنكليزي ،
الذين القوا ماسموه (اللجنة البرلمانية المصرية) ،
لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلي ،
بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة ، وقد كثرت توجيه
الأسئلة من هؤلاء الأعضاء إلى وزير الخارجية
الإنكليزية عن شؤون مصر الداخلية ، كان مصر
أصبحت مستعمرة إنكليزية تسأل حكومة إنجلترا
عن إدارتها واستبشر بعض البسطاء خيرا بهذا
الاهتمام الظاهري ، الذي من ظاهره الرحمة ومن
باطنه العذاب ، ونسوا الأمر الأساسي الذي لا يجوز
أن يكون لنا مطلب غيره من الإنكليز ، ألا وهو الجلاء
العاجل » .

وبالإضافة إلى تمسك محمد فريد بالجلاء ، جعل الدستور أساسا
ثانيا للحركة الوطنية ، وهنا أيضا كان متفقا في المبدأ والخطة مع مصطفى
كامل . كما ندد محمد فريد « بسياسة الوفاق » بين المعتمد البريطاني
جورست والخديو عباس حلمي الثاني ، غير أنه تعرض لحرب مشبوبة من
القوتين المتحالفتين . وعمل محمد فريد منذ أن تولى رئاسة الحزب الوطني
على تحقيق ما يلي : (١)

(١) الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه ، وإجباط المساعي التي
كانت تبذل لإحله والتخلص منه .

(١) المصدر السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

٢) إنشاء اللجان الفرعية للحزب في أقسام العاصمة وفي البادر والأقاليم .

٣) تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصنائع مجانا .

٤) وضع تقرير سنوي مفصل عن حالة البلاد .

٥) الدعاية للقضية الوطنية في أوروبا وبخاصة في إنجلترا .

ولكن الحزب الوطني لم يلبث أن تلقى ضربات قاضية من الإنجليز ، بعد مقتل بطرس غالي باشا ، رئيس الوزراء ، في ٢٠ فبراير عام ١٩١٠ ، على يد إبراهيم ناصف الورداني بسبب توقيع اتفاقية السردان عام ١٨٩٩ ، ورياسة المحكمة المخصصة في حادثة دنشواي ، وإعادة قانون المطبوعات ، ثم سعيه في إنفاذ مشروع مد امتياز القناة . وكان الورداني صيدليا من التحسين لمبادئ الحزب الوطني المناوئ للخدوي عباس وقتذاك ، بعد أن مال إلى مهادنة المستعمرين و... مع ممثلهم جورست . وكان الحزب الوطني يرى أن بطرس غالي هو عضد الخديو الأيمن في سياسته الجديدة . ولقد عين اللورد كتشنر خلفا لجورست ، وتبع العنابر المتطرفة في الحزب الوطني ، وعرضهم لسلسلة من المحاكمات والاضطهادات ، ولم يكد يمضي عام كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب قد هاجر إلى خارج البلاد عام ١٩١٢ .

وبقيام الحرب العالمية الأولى ينتهي الدور التاريخي للحزب الوطني في قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها ، فبالإضافة إلى تشتت أعضاء الحزب ، فإن الحرب العالمية كانت فاصلا حجب الحزب الوطني فترة طويلة من الوقت عن الرأي العام . ثم لم تكد تنتهي الحرب حتى كانت الظروف الدولية والأيدولوجية التي كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها قد تغيرت . ففرنسا

أصبحت حليفة لبريطانيا ، والدولة العثمانية انهارت انهياراً تاماً . وفضلاً عن ذلك ، كانت وفاة محمد فريد واختفاء زعامته القوية زعامة مصطفى كامل من بين آخر من عوامل تخلف الحزب . ولكن أهم سبب لنجاح الحزب سبباً رئيسياً ، هو ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت في « الوفد المصري » الذي كذن على رأسه زعيم وخطيب جماهيري فذ هو سعد زكاري ، وقد أصبحت هذه القيادة في فطنة وذكاء إلى القاعدة الشعبية التي تبرز من الفلاحين ، فتغلغلت لجان الوفد في كثير من القرى الصغيرة في مصر . بينما كان الحزب الوطني لا يزال يعتمد على نشاطه في المدن . ومنذ ذلك التاريخ . لم يعد الحزب الوطني يؤثر تأثيراً يذكر في مجرى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ، بل أصبح فيما بعد أداة من الأدوات التي كان يستغلها القصر في ضرب التحركات الشعبية .

حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية :

مرت علاقة الحزب الوطني بالخدوي عباس حلمي الثاني بفترة ركود . ولم يشأ الخديو أن يبقى وحيداً بلا حزب ينصره وينطق باسمه ويجمع له الأنصار . فقد كان الخديو أدرك الناس بشعبية الحزب الوطني وصعوبة مقاومته إلا بسلاح حزبي آخر ينازعه شعبيته ويسلب منه ثقة المواطنين . ومن ناحية أخرى ، فوجئ الخديو بقيام حزب الأمة من أعضاء شركة الجريدة : وكان معنى ذلك في نظره أن تلاميذ الإمام محمد عبده وأصدقاء الوكالة البريطانية لم يكتفوا بإصدار « الجريدة » لتقف منه موقفاً عدائياً وإنما تجاوزوا هذا العمل بتكوين حزب سياسي يكون له موقف الجريدة . وهكذا وجد الخديو ضالته في شخص الشيخ علي يوسف (١٨٦٣-١٩١٣) ، صاحب جريدة « المؤيد » التي تأسست عام ١٨٨٩ . وكان علي يوسف أزهرى الثقافة ووجه سياسة المؤيد وجهة خاصة ، فجعلها بوقاً للرأي

المحافظ ، وصارت بذلك صحيفة الفئات المتعصبة والرجعية . ولقد أيد علي يوسف الجامعة الإسلامية بكل قواه ، وهاجم حركات القومية والتقدمية ؛ ولم يفرق بين الاستعمار والثبشير ، بل كان يدعو إلى محاربتهما معا ؛ وبسلاح مشترك من الجهاد الديني والوطني .

وفي ١٥ ديسمبر عام ١٩٠٧ أسس الشيخ علي يوسف بإيعاز من الخديو حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، وقد تلخصت مبادئ هذا الحزب فيما يلي : (١)

١ - تأييد السلطة الخديوية فيما منحها
الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الإداري .

٢ - الاعتماد على الوعود والتصريحات التي
أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلال القطر المصري ،
ومطالبتها بتحقيقها ، وإلّا فدّ بها .

٣ - المطالبة بمجلس نيابي مصري يكون تام
السلطة فيما يتعلق بالمصريين ، والمصالح المصرية .

٤ - أن يكون التعليم الابتدائي عاما ومجانا .

٥ - أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في البلاد .

٦ - أن تعطى الوظائف في المصالح المصرية
للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل
عدد الأجانب بقدر الإمكان ، حتى يتأني للمصريين
أن يحكموا أنفسهم .

٧ - أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين في

- مصر جنائيا امام المحاكم المختلطة ، كما يتقاضون
امامها اليوم في الحقوق المدنية ، إلى ان يتم توحيد
المحاكم المصرية لجميع ميكانها ، تحقيقا لأعظم مبدأ
بين سكان البلد الواحد ، وهو المساواة امام القانون .

وكان الشيخ علي يوسف صحفيا قبل أن يكون مؤسس حزب ، ونجح في
ميدان الصحافة حتى غدا المؤيد من أوسع الصحف انتشارا ، ولكنه لم
يصب نجاحا في ميدان الحزبية فلم ينضم إليه غير عدد قليل من دعاة
الرجعية والجمود ومن نحا نحوهم من غمار العامة . ولم يحظ حزب
الإصلاح الدستوري بتأييد جماهيري مثل ما حظى به الحزب الوطني ، كما
أنه لم يحظ بتأييد طبقي مثل ما تمتع به حزب الأمة .

وهكذا انقسمت مصر إزاء النزاع بين السلطة الشرعية والسلطة
الفعلية إلى معسكرين ، أحدهما يحارب الاستعمار ، ويتذرع إلى ذلك
بكل وسيلة ممكنة ، فيعتمد على نفوذ الخديو آنأ ، وعلى نفوذ تركيا
آنأ آخر ، وعلى نفوذ فرنسا في بعض الأحيان . وذلك هو الحزب الوطني
كما رأينا - يؤيده شباب مصر وطلبة المدارس . أما المعسكر الآخر
فقد جنح إلى موالة الإنجليز واكتساب رضائهم ، معتقدا أن مصر في ضعفها
وانحلالها لا تستطيع أن تكافحهم ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح
حالتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال .
وذلك هو حزب الأمة ، يؤيده كبار الملاك ، ويشايعهم نفر من أصدقاء
الشيخ محمد عبده . وبين هذين الحزبين الكبيرين وقف حزب علي يوسف
يمبر عن اتجاهات الخديو .

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب الثلاثة الرئيسية ، تألفت في مصر عدة
أحزاب صغيرة في الفترة ما بين ١٩٠٧ و ١٩٠٩ . وكان الاختلاف بينها

ينحصر في علاقات كل منها مع الخديو ومع السلطان ومع الاحتلال . ولم
تتم بعض تلك الأحزاب بقضايا مصر الأساسية ، من رفاهية مادية وإصلاح
اقتصادي ونهضة اجتماعية وثقافية وعلمية . ولم تؤثر هذه الأحزاب تأثيراً
جدياً في العلاقات بين القوى السياسية الكبرى لأنها في الواقع لم يكن لها
جذور ضاربة في الأرض المصرية ، فكلها كانت تمثل فكراً متخلفاً أو وضعا
مندثراً . وهذه الأحزاب هي :

الحزب الوطني الحر :

كون فريق باع نفسه للاستعمار حزباً أطلق عليه اسم «الحزب الوطني
الحر» وما هو بوطني وما هو بحر . وكان الحزب الوطني الحر أول
الأحزاب التي لم تهتم بقضايا مصر الأساسية ، وكانت تمثل صحيفة
«المقطم» التي تحيزت لسلطات الاحتلال البريطاني . وقد أسس هذا
الحزب محمد وحيد الأيوبي في مايو عام ١٩٠٧ . ولكن الإعلان الرسمي
عنه كان في السنة التالية ، حينما كتب الأيوبي مقالا في المقطم يودع اللورد
كرومر ، عند انتهاء مدة خدمته ، وداعاً حاراً ، ويرحب بخليفته ، جورست ،
ترحيماً أحر . وفي سبتمبر من تلك السنة كتب الأيوبي رسالة مفتوحة إلى
السير إدوارد جراي (Grey) - وزير خارجية إنجلترا - تحدث فيها عن
فوائد الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم استعرض مبادئ حزبه التي اشتملت
على ما يلي : (١)

١ - مسألة المحتلين والسعي في نيل ثقتهم
والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته
وإنجازه وتبنيهم بالحسن إلى مواضع النقص
التي يرى الحزب في تبنيهم إليها فائدة لمصر وأهلها

(١) يونان ليب رزق : المصدر السابق ، ص ٣٢-٣٣ .

كما هو حال الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية
الراقية التي تربط مصالحهم بمصالحها لأن طريق
المسألة هذه هي الطريق الوحيدة التي تضمن للأمم
الضعيفة بلوغ الاستقلال في كنف الأمم القوية
المنرفة عليها .

٢ - مسألة الأجانب من سكان القطر المصري
على اختلاف مللهم ودينتهم وعددهم جميعا ، إخوانا لنا ،
لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

٣ - السعي في تعميم التعليم الابتدائي بين
طبقات الأ . كلها وتوسيع نطاق التعليم العالي شيئا
تشينا مع اجتناب الطفرة التي تؤدي إلى ضد
المقصود وقد تكون عائقا عن ارتقاء المعارف وتقدمها .
والاهتمام بترقية لغة البلاد وتعليم كل ما يمكن تعليمه
من العلوم بها على شرط ألا يكون ذلك سببا في تقصير
المتعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات
الأجنبية وبعبارة أخرى أن لا يكون تعليمهم باللغة العربية
حائلا دون إتقانهم للعلوم ومباراتهم لإخوانهم الذين
يتعلمونها باللغات الأجنبية . وإرسال الإرساليات من
الطلبة إلى أوروبا لتعلم العلوم حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة
العلماء الأكفاء الذين يعمل عليهم في الترجمة والتأليف
والتصنيف لكي يبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات
الأوروبية في علومها كما بزتها في آدابها .

٤ - السعي في إعداد العامة لقبول الإصلاح
والمزايا النافعة في التمدن الغربي وذلك بإزالة
أوهامهم ومخاوفهم من الإصلاحات الصحية التي
لا تقوى الأمة إلا بها والإصلاحات الإدارية التي لا تنظم
أحوال الأمة إلا بها أيضا وما شاكل ذلك .

٥ - السعي إلى الحكم النيابي من أبوابه وذلك بإقناع الحكومة الإنكليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسالتنا وإخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجاً حتى إذا آن أوانه وأمنت عوانته باستعداد الأمة له كنا أول المطالبين به بالطرق المشروعة التي تضمن لنا نيله .

٦ - السعي في تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضلونها ويموهون عليها ليرتعوها إلى المصائب والمحن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخلونهم وسائط لقضاء أوطارهم .

وهكذا اشتمل برنامج الحزب الوطني الحر على مبادئ تدعو كلها إلى المسألة الكاملة للمحتلين وبقائهم في مصر بهدف الاستفادة منهم . ولم يتطرف اتجاه سياسي في تأييد الوجود الاحتلالي بصورة سافرة كما تطرف اتجاه رئيس الحزب وحيد الأيوبي ووكيله نشأت بك . ولما كان هذا الحزب قد تأسس في رحاب جريدة المقطم ، فإن فرسان المقطم الثلاثة ، منكاريوس ونمر وصروف ، كانوا من موجبي الحزب من وراء ستار . أما باقي الأعضاء فكانوا من السوريين المتعاونين مع الاحتلال ، أو من المصريين الذين رشاهم الاستعمار للحد من نشاط مصطفى كامل وحزبه المتطرف في وطنيته .

حزب المصريين المستقلين :

أثار « الاتجاه الإسلامي » الذي تميزت به أقوال وأعمال الحزب الوطني مخاوف الأقلية القبطية . وقد احتّمى هؤلاء من « الاتجاه الإسلامي » بالمغالاة في رفع شعار المصرية واعتبار أن الوطنية القبطية إنما هي صنو

للوطنية المصرية بغض النظر عن الدين • وقد أدت وفاة مصطفى كامل وما دخل على الحزب الوطني بل على الموقف السياسي كله من تغييرات إلى أن يكون الأقباط ما أسموه « بحزب المصريين المستقلين » • فتفجر العداء بين الحزب الوطني وحزب الأمة من جانب والخديو عباس حلمي الثاني من جانب آخر كان من الأسباب المؤدية إلى تخوف الأقباط من الحزبين الكبيرين وإلى شعورهم بأن هذا التطرف قد يؤدي بمصر إلى مهام خطيرة • وعندما تزايدت الدعوة للدستور تزايدت مخاوف الأقباط من احتمالات الاستجابة لهذه الدعوة وما يمكن أن يترتب عليها من تغيير مركزهم إزاء الأغلبية • وقد أسس هذا الحزب الدكتور في الحقوق أخنوخ فانوس (١٨٥٦ - ١٩١٨) عام ١٩٠٨ • وكان معظم أعضاء الحزب من الأقباط ، باستثناء نفر من المسلمين المتعاونين مع الاحتلال ، مع أن مؤسس الحزب لم يكن قبطيا ولا مسلما ، بل بروتستانتيا • وكانت ثقافته أمريكية فقد درس في كلية أسيوط الأمريكية ثم في الجامعة الأمريكية ببيروت •

وكانت مبادئ الحزب ، شأن مبادئ الأحزاب الأخرى ، محصورة في نطاق مصر كما يلي : (١)

- ١ - وحدة مصر والسودان •
- ٢ - استقلال مصر •
- ٣ - إلغاء الامتيازات •
- ٤ - سعادة وفلاح سكان مصر •
- ٥ - اعتبار كلمة مصري مطلقة على الأصل والتجنس بالجنسية المصرية •
- ٦ - وجوب تسهيل شروط التجنس •

Landau, op. cit., pp. 144-145.

(١)

وتحقيق ذلك يتطلب :

- أ) إقامة صداقة حقيقية بين مصر وبريطانيا .
- ب) إقامة علاقات طيبة مع الأجانب المقيمين في مصر وضمان حقوقهم ومصالحهم بالقانون .
- ج) فصل الدين عن السياسة بالقانون .
- د) فرض ضريبة الدخل على الأجانب .
- هـ) عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، تعطي بمقتضاها تسهيلات تجارية لبريطانيا وضمانات عسكرية لمصر .
- و) إنشاء مجلسين نيابيين لهذا سلطة سن القوانين ، ويكون الأجانب المنتخبون الذين أقاموا في مصر خمس سنوات على الأقل نصف أعضاء أحد المجلسين .
- ز) التعليم الابتدائي الإجباري للجنسين .
- ح) توحيد القضاء ووضع قانون عام ومدني وجنائي واحد .

ولأخنوخ فانوس عدة مقالات وأبحاث في القومية المصرية الفرعونية ، وفي الوسائل لإعادة بناء مجد مصر القديم . وكان شعاره ورمز حركته مصريون قبل كل شيء . وهذا البرنامج يعطي بلا شك صورة حية للتناقض الذي وقع فيه الأقباط في ذلك الوقت . لأنه لم يكن نابعا من « اقتناع فكري » بقدر ما كان نابعا من « ضرورات دينية » فسلبه هذا مضمون تقديمي .

حزب مصر الفتاة :

تأسس هذا الحزب على أثر نجاح حزب تركيا الفتاة في الدولة العثمانية في عام ١٩٠٨ ، وكان مؤسسه وزعيمه إدريس رانغ بك . أما

عن مبادئ الحزب ، الذي يكاد يكون مجهولا ، فقد حفظتها لنا رسالة وجهها مؤسس الحزب إلى البرلمان البريطاني . ويدعى الكاتب القومية المصرية ، ولكنه يطالب بحماية تلك القومية عن طريق بقاء الاحتلال البريطاني في مصر . ويؤجـم سلبية الحزب الوطني ويدافع عن نيات الاستعمار ويعدد خدماته في مصر . وتأسس هذا الحزب في الحقيقة يمثل تطرفاً سياسياً في الحياة الحزبية المصرية . فإن هذا الحزب كان يدين بالولاء لسلطة الخديو وسلطة الاحتلال ، ويجسد سياسة الوفاق بينهما . ويوضح برنامج الحزب هذا التطرف في الجمع بين الولاء لكل سلطة في مصر ، فيشتمل البرنامج على ما يلي . (١)

١ - احترام وإجلال حقوق الحضرة الفخيمة
الخديوية وامتيازاتها وكذلك امتيازات السلالة
الكريمة الخديوية بأكملها .

٢ - احترام حقوق الدولة العثمانية صاحبة
السيادة على مصر .

٣ - اتفاق افكار الحزب مع افكار جمهور من
ساسة الإنكليز يخص منهم بالذكر جناب اللورد
كرومر .

وقد غير إدريس راغب بك اسم الحزب فيما بعد إلى « الحزب
الدستوري » فتضايق زعماء حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ،
ورغم اتخاذ الحزب لهذا الاسم الجديد ، كان ممثلاً أميناً لجمود المحافظين
الراغبين في الإبقاء على الأمور على ما هي عليه ، ورفض أسلوب المطالبة
العاجلة بحياة دستورية ، وحدد عشرين سنة كاملة ليستطيع الشعب أن ينال

(١) يونان ليبب بزق ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

توقه الدستورية ويتمكن من استخدامها استخداماً حسناً • وحسبى في
سوره لطبيعة الانتخابات بعد هذه الفترة الطويلة ، وضع شروطاً منها أن
لون للتعلم خمسة أصوات في عملية الاقتراع التي تجري لتكون
جالس النيابة •

حزب النبلاء :

ظهر هذا الحزب في أكتوبر عام ١٩٠٨ ، ليؤكد أن « الأرستقراطية
تركية » لم تنته بعد • ولقد دفع حسن حلمي زاده رئيس الحزب وسكرتيه
حمود طاهر حقي إلى تكوين حزب النبلاء ذلك الهجوم الذي شنه الحزب
وطبني على الخديو عباس حلمي الثاني في النصف الثاني من عام ١٩٠٨ •
بلغ هذا الهجوم الذروة بمقالات محمد فريد المشهورة « ماذا يقولون »
التي عرض فيها بالخديو وسياسته الجديدة (سياسة الوفاق) ، وذكره
أساديه القديمة في الانتصار للدستور والحركة الوطنية • فكتب في اللواء
تاريخ ١١ أبريل عام ١٩٠٨ يقول : « لا يخطر على بال مصر أن سمو الخديو
لمتربي في وسط الأمم الحرة وبجانب أكبر إمبراطور دستوري (الإمبراطور
برانيسيس جوزيف إمبراطور النمسا) ينخدع بما تزنيه له سياسة السير
الدون جورست اللينة الملمس ، ويضع نفسه فعلا تحت حماية انكلترا ،
بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا ، إن لم يكن
أكثر ، من وجود الاحتلال الأجنبي ببلاده ، وتوق نفسه العالية إلى أن
يكون حراً في بلاده ، يحكمها بصفة أمير دستوري بالاشتراك مع مجلس
نيابي عالم بقوته وبالواجب عليه ، ولذلك فنحن نلفظ كل « ما يقولون »
ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابي سائرة في طريقها ، وليس في
استطاعة أحد أن يوقفها » (١) كما رأى النبلاء أن سياسة تأييد الحزب

(١) محمد فريد : المصدر السابق ، ص ٨١ •

الوطني للدولة العثمانية لا تجدي مادام على عدائه للإنجليز ، إذ تصور أن لا إنقاذ للدولة العثمانية من محتتها بدون العون الإنجليزي • ولقد أرسلوا فعلا برقية إلى السير إدوارد جراي أثناء أزمة البوسنة والهرسك يطلبون منه أن تعمل بريطانيا على المحافظة على الدولة العثمانية • ولقد حدد حسن حلمي بك أهداف حزبه فيما يلي : (١)

١ - الولاء للدولة العثمانية •

٢ - الولاء للأسرة الخديوية •

٣ - التعاون مع بريطانيا لتجديد مصر •

وأيا كان الأمر فإن حزب النبلاء لم يقدم في العمل السياسي المصري أكثر من مدلول فكري دون أي عمل فعلي •

★ ★ ★

وقد أدت جوانب الخلاف بين الأحزاب الرئيسية إلى خوض الصحف في مهاترات لم تكن تستهدف الحق دائماً ، وقد كان كثير منها يتصل بالأشخاص لا بالمسائل العامة • وقد أفست هذه المهاترات الأخلاق والأذواق ، فتولد في المصريين ميل جامع لتبغ هذا السباب والتشفي بسماعه ، وأصبحت هوائتهم الفاسدة أن يترقبوا في شوق طلوع اليوم الجديد ليستمتعوا بمزيد من السباب ، وليأخذوا مقاعدتهم في حفل مصارعة الثيران ، وقد غدا أقدر الناس على السباب وعلى رده هو أبرعهم في أعين الناس • وبذلك استنفدت طاقة المصريين فيما لا طائل تحته ، وصرفت عن مواجهة الإستعمار ، عدوهم الأول ، الذي استراح من حربهم بعد أن أصبح

Alexander, op. cit., p. 195.

(١)

كل منهم حرباً على صاحبه • واركتبت الصحف باسم الحرية أبشع جريمة
في تمزيق شمل المصريين وتفريق كلمتهم • وكان مقال الجريدة « تعالوا
تتفق أو نخلف » من أوضح ما كتب في بيان الفروق والاختلافات بين هذه
الأحزاب ، وقد جاء فيه •

« ... (فاللؤيد) يتحيز دائماً في سياسته
العامة إلى إحدى السلطتين ، وأما في جزئيات
المسائل وتقدير الحوادث فإنه يجري من النقيض إلى
النقيض ، أي من (اللواء) إلى (المقطم) . فأحياناً
يكون كالاول ، وأحياناً كالثاني ، وغالباً ينفرد في هذا
الميدان الفسيح بدينكم النقيضين ، مراعيًا في ذلك
حالة مصلحة سياسته العامة التي ذكرناها . وأما
(الجريدة) فإنها لا تتحيز لجهة من السلطتين ، ولا
تتفق مع طرف من طرفي النقيض ، وليس من سياستها
أن تخدم سلطة مطلقاً بل قلمها وقف على خدمة الأمة
دون سواها ... وبذلك لا يمكن أن تكون متفقة
السياسة مع (اللؤيد) . وأما (المقطم) فإنه يتحيز
إلى سلطة قسر الدوبارة ، ويزين أعمال المحتلين ولو
كان مأوئها الخطل ، ويقول بالرضا عن الاحتلال ...
وأما (الجريدة) فإنها لا تقول بالرضا عن الاحتلال
مطلقاً ... وبهذا لا يمكن أن تكون (الجريدة)
و (المقطم) متفقتي المذهب ... وأما (اللواء) فإنها
تدعو إلى الاستقلال بالطفرة ، وخطتها عدائية
للمحتلين ، ونحن نرى أن الطفرة محال ، وعواقب
التشبث بها خطيرة جداً ... كما نرى أن معاداة
المحتلين وتقبيح أعمالهم التي لا يحكم العدل بتبجحها
لبس من الاعتدال الذي هو شعارنا في شيء » .

كما نرى حافظ إبراهيم فوضى الرأي في ذلك الوقت بهذه الآيات : (١)

(١) ديوان حافظ إبراهيم : ج ٢/ ٢٠٤ .

وهذه حفت تطحن منسجين الذباب
وأخرى تمنع على الأقرب
وهذا يلود بقصر الأمير
ونفذت إلى منسجه الأرحب
وهذا يلود بقصر السفير
ويظن في زوده الأعمد
وهذا يصنع مع الصائحين
على غير قصده ولا مأرب

وهكذا عمل الاحتلال البريطاني على تفتيت الحركة الوطنية المصرية ، ويرجع ذلك إلى سياسة التفاهم التي التزم بها المعتمد البريطاني جورست مع الخديو . وعندما قامت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ كان عباس يقوم برحلته المعتادة إلى الآستانة ، ولكنه لم يعد إلى مصر بعد ذلك . ففي ١٨ ديسمبر من نفس العام فرضت إنجلترا حمايتها على البلاد مسفرة بذلك عن نياتها الحقيقية نحو مصر ، وواضحة جداً لسياسة الغموض التي سارت عليها منذ البداية . وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس حلمي الثاني ، وتولية السلطان حسين كامل عرش مصر . ومهما كان الأمر ، فقد أنهى خلع الخديو واستبدال الحماية بالاحتلال عهداً كان جهد النضال القومي موزعاً فيه بين مقاومة الاحتلال والسعي لإنشاء الحكومة الدستورية ، واتجه المناضلون إلى تركيز الجهود ضد الحماية - وليدة الاحتلال - لإزالتها ولإرغام البريطانيين على الجلاء . وفي ذلك الوقت كان هذا الفريق الذي يرى ضرورة التعاون مع الإنجليز وتنفيذ ، علاقة مصر بإنجلترا على أساس الاعتراف باستقلال مصر ، يتبوأ مركز الصدارة في حياة البلاد . ولم يعد هناك من يرى ربط المسألة المصرية بمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ وانهار بذلك آخر أساس لنظرية الحزب الوطني في علاج المسألة المصرية ولم يبق غير مبدأ « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » .

النَّصِل

ثورة ١٩١٩

١ - قيام الثورة وموقف قياداتها من الجماهير

٢ - القوى الاجتماعية الجديدة في الثورة

١ - قيام الثورة وموقف قيادتها من الجماهير

عندما أعلنت الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية ، قررت بريطانيا إعلان الحماية على مصر ، وهو إجراء وسط بين ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية وترك أمورها على ما هي عليه . ولم يكن فرض الحماية على مصر من جانب واحد أمراً مقبولاً من المصريين جميعاً نولاً ظروف الحرب التي لم تمكن أحداً من الإدلاء برأيه صراحة ، خاصة وقد أعلنت الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر ، وتحدثت الحريات وانتشرت جيوش الاحتلال في البلاد . وبينما كان الساسة المصريون يفكرون في مصير البلاد في فترة أواخر الحرب ، حاولت السلطات البريطانية تثبيت الحماية وربط مصر بالإمبراطورية البريطانية لأهميتها بالنسبة إلى المواصلات الجوية والبحرية العالمية . ولكن المعتمد البريطاني ريجنالد ونجت ^(١) (Wingate) حذر الحكومة البريطانية من طبيعة مشاعر المصريين في المراحل الأخيرة من الحرب ، ولفت نظرها إلى ضرورة تحديد معنى الحماية ، ورغبة كل المصريين من السلطان إلى الفلاح - في تحقيق استقلال مصر الذاتي .

وبعد انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ، استيقظت الحركة الوطنية المصرية التي اضطرت إلى الخمود بسبب ظروف الحرب العالمية ، وركب « سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبي

(١) عين ونجت في هذا المنصب منذ أوائل عام ١٩١٩ خلفاً للسير هنري مكماهون .

العنيد » . وكان « الوفد المصري » قد تألف بعد انتهاء الحرب مباشرة في نوفمبر ١٩١٨ ، بهدف « السعي للاستقلال بالطرق السلمية المشروعة » ، مما استوجب الحصول على توكيدات من شتى أطراف البلاد لهذا الغرض .^(١) ويبدو أنه كان هناك تفاهم بين رئيس الحكومة - حسين رشدي - والقادة على أن يكون هناك مسعيان : أحدهما رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة البريطانية ، والآخر شعبي يشده أزر الرسميين لدى الشعب المصري نفسه ولدى الرأي العام في بريطانيا وفي غيرها من البلاد ولدى ممثلي الدول في مفاوضات الصلح . وفي ١٣ نوفمبر ١٩١٨ توجه سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي - أعضاء الوفد إلى دار الحماية ، حيث تقابلوا مع ريجنالد ونجت ، وطالب سعد بإلغاء الأحكام العرفية ، وأن تكون صداقة مصر لبريطانيا صداقة الند للند ، وطالب سعد كذلك بالاستقلال التام لمصر ، وأكد عزم بلاده على احترام التزاماتها وخاصة المالية . وتلا ذلك أن تقدم الوفد إلى الحكومة طالبا السفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فوافقت . وتقدم الوفد إلى دار الحماية للترخيص لأعضائه بالسفر إلى بريطانيا لانجاز المهمة المنوطة به . ولكن السلطات البريطانية رفضت هذا الطلب . وفي ٨ مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل - من أعضاء الوفد - ونفوا في اليوم التالي إلى جزيرة مالطة ، فاندلعت الثورة .

وتشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ ، إلى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، ج١/٧٩ .

زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاستقلال التام . ولكن الأمر تطور ، بسبب التجاء السلطات البريطانية ، تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التي يعاينها الشعب تقديراً واعياً سليماً - إلى مقابلة محاولته السلمية هذه بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت في صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية، وظهوره في شكل ثورة عارمة ضد الإنجليز . فلقد خاضت مصر غمار حرب لم تكن منها شيئاً ، بل زاد فيها الشعب شقاء وخصوصاً طبقة الفلاحين ، العمال ، والموظفين . كما وضع للشعب مقدار استغلال، انجلترا له مدة الحرب ، وكيف جئدت ما يزيد على المليون من خيرة رجاله . فلقد كان المصريون « يربطون بالحبال عند تجنيدهم ، ويساقون كالأنعام وينقلون في مركبات الحيوان » ، واستولت بريطانيا على المحصولات الزراعية بشن بحس ، واشتدت سلطات الاحتلال في جمع الضرائب والدواب^(١) ، وقاسى الشعب المصري الضنك والكرب في حين استطاعت قلة من المصريين وعدد من الأجانب جمع ثروات طائلة .

وأي ذلك بدت الثورة في شكلها الذي ظهرت به ، انفجاراً بكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطأ العفوية والتنظيم السريع ، ولكن هذا « الانفجار » سرعان ما تحول إلى ثورة عندما اشتمل على عناصر جديدة في النضال الوطني ، دلت على وقوع تغيير عميق في كيان المجتمع المصري ، ونقص هذه العناصر الأقباط والمرأة المصرية . ولقد كانت القاهرة بحكم قيادتها التقليدي للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول ما ظهر فيها رد الفعل الذي أحدثه القبض على سعد زغلول ورفاقه . ومن القاهرة انتقلت الحركة إلى الأقاليم . وكانت الطبقة

(١) انظر : عبدالرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ج ١ .

البورجوازية في المدن أول من استجاب لنداء الثورة ، وتبعتها الطبقة
العمالية فيها . أما في القرى فكان الفلاحون هم الذين حملوا عبء النضال
بتأييد الأعيان . وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وفادته منذ البداية ،
وانبث افرادها بين العمال في المدن ، والملاحين في القرى يوقظون الوعي
والشعور وينظمون الصفوف . ولقد مرت ثورة ١٩١٩ بمرحلتين رئيسيتين:
مرحلة الثورة العنيفة في مارس ١٩١٩ ، وهي المرحلة التي اشتركت فيها
جموع الشعب من فلاحين وعمال ومثقفين من الإسكندرية إلى أسوان ،
وقطعت خلالها خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتليفون في
كل من الوجهين البحري والقبلي ووسائل المواصلات في المدن، والتي قابلتها
القوات البريطانية بكل عنف وقسوة ؛ ثم المرحلة الثانية بعد مارس ، وهي
المرحلة الطويلة التي انحصرت الثورة فيها أو كادت في المدن ، واتخذت
شكل مظاهرات الطلبة وتحركات المثقفين .

وقد اتخذ دعاة الثورة في القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون
شئونهم ويرسمون خططها ومن هذه الأماكن ما كان سرا ومنها ما هو
معروف . وفي طليعة هذه الأخيرة : الأزهر وبيت الأمة (بيت سعد زغلول) ،
ودار محمود سليمان باشا بشارع الفلكي ومحل جروبي بشارع المناخ ،
ومحل « صولت » بشارع « فؤاد » ، وغيرها من الأماكن التي يذكرها
الرافعي في كتابه ثورة ١٩١٩ . وكان الأزهر هو المكان الفسيح الذي لم
تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه بسبب
مكاته ومنزله الدينية ، ولهذا أصبح محفلا عاما للخطابة يتبارى فيه
الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحي إلى جانب
العالم المسلم . وظهر خطباء للثورة عرفوا بمذاهبهم الخطابية التي تسترعي

الأسماع من أمثال الأستاذ يوسف الجندي والدكتور زكي مبارك والدكتور محبوب ثابت، ومن أمثال القمص مرقص سرجيوس والقمص بولس غبريال، ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمود أبو العيون من علماء الأزهر . وفي الحق أن اتحاد عنصري الأمة في ثورة ١٩١٩ هو أعظم انجازات الثورة إطلاقاً ، حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق أي نصيب من الاستقلال . ولقد قال القمص سرجيوس في إحدى خطبه : « إذا كان الاستقلال موقوفاً على الاتحاد ، وكان الأقباط في مصر حائلاً دون ذلك ، فأني مستعد لأن أضع يدي في يد إخواني المسلمين للقضاء على الأتساق أجمعين ، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة » . وقد استجبت المرأة المصرية كذلك للسفور الوطني ، فنزلت لأول مرة في حياتها إلى ميدان النضال السياسي مسجلة الخطوة الأولى في أخطر تطور اجتماعي في تاريخ البلاد . ففي يوم ٦ مارس قامت السيدات والآنسات بمظاهرة كبرى مكونة من عدد يربو على الثلاثمائة من كرام العائلات ، وأعددن احتجاجاً مكتوباً ليقدمنه إلى معلمي الدول يحتجن فيه « على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهائلة » . ولقد وجدت المرأة المصرية في الثورة الناشئة فرصة العمر لتؤكد وجودها في المجتمع المصري الذي كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين .

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لإحداث تغيير اجتماعي ، ومع ذلك فلم تخل من ارهاصات طبقية طفيفة . فقد وجد إلى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت . فعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمود باشا سليمان في أمسيوط ، وكان رئيساً للجنة المركزية للوفد ووالد محمد محمود عضو الوفد المصري ، لتخريبه وإحراقه ، واراد البعض أن ينبههم إلى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : « وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين؟

نحن طلاب قوت » . (١) ولم يكن الوفد ، يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الأولى عقب القبض على سعد زغلول وصحبته ، أن هذه المظاهرات سوف تتطور إلى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها إلى أدناها . والحق لقد كان من رأي سعد زغلول نفسه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق الأعباء ، ومشحون بالجند والسلاح والأرصاء ، ولكنها إذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق والتماهم المتنفس لا يجر بالأمم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد (عبد العزيز فهمي) ، أفضى إليه مندوبو طلبة الحقوق في اليوم التالي للاعتقال بما يهمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامعة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالاقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تديير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه في المدن والنجور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل الأمر إلى أيدي اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التي ظهرت إبان الثورة ، والتي نشأت تلقائيا وسط المعارك دون أن تتلقى وحيا من الوفد . ومعنى هذا أن الشعب قد قفز إلى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته التي كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة ، تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية في إطار قانوني داخل مؤتمر الصلح . وفي الحقيقة أن دور الوفد في التنظيم الثوري سوف يأتي بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى يد لجنة الوفد المركزية التي سوف تشكل بمناسبة سفر الوفد إلى أوروبا . وعلى أية حال فإن ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة مهيمنة فعالة ، سوف يكرن نقطة تحول في تاريخ الحركة

(١) فكري أباطة : الضاحك الباكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٥٤ .

الوطنية كلها . ففيما يتصل بالوفد ، فإن توكيله الذي كان - حتى ذلك الحين - كما يقول الدكتور هيكل في كتابه « مذكرات في السياسة المصرية » - أمرا صوريا لحاجة انجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة ، فأصبح الشعب هو الأصل والوفد هو الوكيل . وفيما يتصل بالانجليز ، فلم يعد يجديهم أن يكتسبوا تسليما من جانب الدول الأوروبية بمركزهم في مصر واعترافا منها بالحماية ، لأن البت في المسألة المصرية لم يعد في يد دول أوروبا ، وإنما أصبح في يد الشعب المصري ، وبهذا باتت المسألة المصرية مسألة مصرية لا مسألة دولية .

وإذا كانت قيادة الوفد قد اتابها الرعب من ثورة الشعب في مارس ، فإن تلك الثورة لم تحدث هذا التأثير المتخاذل في كل أعضاء الوفد . فنجاح سعد زغلول أفاد كثيرا من ثورة مارس ، فبدأ يشعر بأن وراءه قوة شعبية تحميه في موقفه الأمر الذي دفعه إلى مزيد من الثورية والتشدد في موقفه ، فربط نفسه بالقوة الشعبية أكثر مما ربط نفسه بأعضاء الوفد من الأرستقراطية الزراعية . لذلك عارض زملاءه في قبول مشروع ملنر رغم أن غالبية الوفد من الأرستقراطية الزراعية كانت تجذ قبوله . فالمسألة في نظره ليست أغلبية بل مسألة توكيل ، بمعنى أن سعدا لا يهمه أن أغلبية الوفد تجذ هذا المشروع ولن يخضع للأغلبية ، ولكنه موكل عن الأمة ومسئول أمامها ولن يحترم إلا إرادتها . وتلك حقيقة أساسية في الموقف داخل القيادة الوفدية ، ألا وهي أن الخلاف بين سعد وبقية أعضاء الوفد - باستثناء سينوف حنا وواصف غالي - كان في تقدير قوة الشعب كطاقة ثورية ، بل في انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم في الامراع بحل يتيح لهم شيئا من التنفس السياسي والاقتصادي . هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس ، التي أجبرت بريطانيا على فك أسره وإطلاقه من منفاه ، فمست جواب نفسه وأذابت جليد الاعتدال الذي

اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته إبان فترة الاحتلال أقرب ما يكون إلى حزب الأمة .

ولقد أفهمت ثورة الشعب في مارس سعد زغلول أن المسرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية ، وأن حزب الأمة لا يستطيع أن يكون الممثل الرئيسي فيه ، بل أدرك أن مصر أصبحت مسرحاً لتحركات ثورية شعبية لم يكن يحلم بها قبل الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم ، فقد كان الموقف يتطلب تطوراً في ثورية القيادات القديمة لارتفاع إلى مستوى التضحيات التي بذلتها الأمة في سخط في ثورة مارس . ولقد عبّر سعد زغلول عن احساسه بقوة الطبقات الشعبية وصدق ثورتها في خطابه الذي ألقاه في ٤ يوليو عام ١٩٢٤ في حقل نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس إذ قال : «أفرح كثيراً وأسر كثيراً كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط، بل هي منبعثة أيضاً وعلى الأخص في الطبقة التي سماها حسادنا طبقة الرعاع ، وافتخر بأني من الرعاع مثلكم . ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا ، لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار . ولما انتصر المبدأ الوطني ، فطبقة الرعاع هي الطبقة الأكثر عدداً في الأمة ، والتي ليس لها صالح خاص ، والتي مبدؤها ثابت على الدوام : مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . إن الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف في المنصب العالي إذا قال : يحيا الوطن ، فإنما يقول تحيا وظيفتي أو مصلحتي ، ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ومن ذوي الوظائف تقلبوا أو تغيروا ، ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم » .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان سعد زغلول يرفض أن يعطي حركة الشعب في ١٩١٩ مضموناً اجتماعياً ، فيقول في نفس الخطاب : « لا يطرِب

سمعي أكثر من أن رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادي ليحيى الوطن ، وليس
يطمح في شيء إلا أن يعيش كما هو » ، ويتضح ذلك أيضاً من سياسته وهو
رئيس وزراء في وزارة الشعب عام ١٩٢٤ ، فلم يعترف بنقابات العمال ،
ولم يرفع شعار الأرض بالنسبة للفلاحين ، والحقيقة أن المضمون الاجتماعي
لثورة ١٩١٩ ، كان الضمان الوحيد لبقاء الطبقات الشعبية في صفوف
الثورة ، فلما دبر مصرع السردار ، لم يكن الأمر في حاجة إلى أكثر من
دقائق لكي ينظم كل شيء ، وتقف الجماهير عاجزة عن أن تمد يدها
وتنتهي ثورة ١٩١٩ . وهكذا كانت قيادة ثورة ١٩١٩ تنتمي بمصممة عامة
إلى الأرستقراطية الزراعية التي كانت تخشى من الثورة ، وبالتالي من
تحولها من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية . أما سعد زغلول ، فمع أنه
كان يدرك قوة الشعب وطاقاته الثورية ، إلا أنه بدوره كان يرفض المضمون
الاجتماعي الشعبي للثورة .

٢ - القوى الاجتماعية الجديدة في ثورة ١٩١٩

بدأ الاختمار الثوري ، إذن ، ينساب بين المجتمع المصري ضد الاحتلال عندما استطاع ذلك الاحتلال بوجهه السافر أن ينفذ إلى قلب المجتمع إبان الحرب بطريقة مباشرة وحساسة بالقيم التي كانت قوام ذلك الروح والتي كان يسيها وعياً مباشراً ويحرم عليها حرصه على كيانه وحياته . ولما كان الاحتلال أكثر مساساً واحتكاً بالقاعدة الشعبية ، ونظراً لأنها كانت إذ ذاك وهي البيئة المحافظة تمثل مكن هذا الروح في قوته - فقد كانت تلك تأهل بطاقات ثورية كبيرة . وكان هذا الاختمار الثوري ينمو في فترة الحرب في ظل الحماية ضد الاحتلال فربط مصر بشعور واحد وإن تجلى مختلفاً في مستوياته بين فرد وآخر أو طبقة وأخرى كل باختلاف النظر والاستعداد للتجاوب مع تحديات الاحتلال بين الفلاحين والعمال والمثقفين والرأسمالية والأعيان . وينبغي أن نشير الآن إلى القوى الاجتماعية التي حركت ثورة ١٩١٩ ، وأفزعت الجناح المتخلف من قيادة الثورة ، وطورت من ثورية سعد زغلول . وهذه القوى الاجتماعية الرئيسية ثلاث : الفلاحون والعمال والمثقفون . وقد تطورت كل قوة من هذه القوى الثلاث خلال فترة الاحتلال تطورا جعل من مجموعها ومن تحالفها القوة المضاربة في ثورة ١٩١٩ .

الفلاحون :

« الفلاح المصري صبور ، لكنه لا يقبل الظلم والاستبداد ويثور عليهما في النهاية ، ويجب أن ننظر إلى دوره في ثورة ١٩١٩ باعتباره حلقة

في سلسلة طويلة من الثورات ضد الظلم والاستبداد بالإضافة إلى تحرير البلاد من أجنبي ظالم مستبد « . قيار عن التلاح المصري في بعض الأحيان أنه مستكين ، يرضى بالظلم وينام على الضيم ، وأن مئات السنين التي عاشها يعاني الظلم والاضطهاد قد صيرته إلى هذه الحال من التبلد . ولكن هذا القول عار تماماً من الصحة . حقيقة أن حرفة الزراعة عكمت الفلاح الصبر ، وصحيح أن سيطرة الحكومة المصرية على وسائل الري والصرف تجعل رزق الفلاح بل وحياته في يدها ، مما يجعله يقبل الخضوع لسلطانها عن طيب خاطر ، لكن هذا شيء والاستكانة للظلم شيء آخر . والشواهد كثيرة في التاريخ المصري على جرأة الفلاح وشجاعته وثورته . على الظلم . فثار الفلاحون ضد الاحتلال الفرنسي في مصر ، وثاروا ضد محمد علي وابنه إبراهيم خصوصاً في الدسعيد ، كما اشتركوا في الثورة العرابية . ومن الثابت أن التبرعات والهبات من المحصولات الزراعية والماشية التي خاض بها الجيش العرابي الحرب ضد الإنجليز ، كانت من فقراء الفلاحين ، وهم الذين بنوا الخنادق للجيش المصري في معارك كفر الدوار .

ولا شك أن النكسة التي أصابت الثورة العرابية كان لها أثرها على الفلاحين . كذلك كان لسياسة الاحتلال إزاءهم أثرها . لقد قدر الاحتلال الإنجليزي ما للفلاحين كطبقة من وزن باعتبارهم الغالبية الساحقة من الشعب . ولذلك قامت سياسة الاحتلال تجاه الفلاحين على أساسين ، الأول الحرص على اجتذابهم إلى صفه وإبعادهم عن التأثير بتيار الحركة الوطنية الصاعد . وساعده على اتباع هذه السياسة ما قام به من إصلاحات في نظام الري والصرف واستصلاح الأراضي ، لرفع إنتاج مصر كمزرعة تمد بريطانيا بالمواد الخام وبخاصة القطن وتمكينها من سداد ديونها للأوروبيين . يضاف إلى ذلك أن الاحتلال قام بإصلاح في النظام الضرائبي مما أدى إلى إلغاء كثير من الضرائب الصغيرة بينما استبقى

المصدر الرئيسي للإيراد ، وهو ضريبة الأرض ، كما هو . ولقد أدت هذه السياسة إلى تحييد شعور الفلاحين تجاه الاحتلال وإلى حصر نشاط الحركة الوطنية في المدن . لكن عدم وجود مضمون اجتماعي لسياسة الاحتلال الزراعية هذه أدى إلى أن الرخاء الذي أوجدته راح إلى جيوب كبار الملاك الزراعيين ، كما حصل استغلال في الملكية الزراعية ففلت الملكيات المتوسطة ، وزادت الملكيات الكبيرة عددا ومساحة ، وتمزقت الملكيات الصغيرة للتفتت وزاد عدد الفلاحين المعدمين . وهكذا زاد الأغنياء غنى وبقى الفقراء على فقرهم في وقت ارتفعت فيه الأسعار في أوائل القرن العشرين ، مما أدى إلى تدمير الفلاحين .

أما الأساس الثاني لسياسة الاحتلال تجاه الفلاحين فهو ضرورة القضاء بكل سرعة وشدة على أية حركة معادية تقوم بينهم قبل أن تستفحل وتجرفهم في تيار الحركة الوطنية ، سياسة الإرهاب تلك هي التي أمّلت تصرفات الاحتلال في حادث دنشواي . كانت دنشواي نقطة تحول في شعور الفلاحين تجاه الاحتلال ، إذ اتضحت لهم بشاعته وأنه ليس صديقا لهم كما يدعى . (١) وهكذا أدت سياسة الاحتلال في النهاية عند قيام الحرب العالمية الأولى إلى تحويل الفلاحين إلى طبقة متدمرة اجتماعيا وسياسيا . وقد زادت سياسة الاحتلال خلال الحرب من هذا التدمير . فأعطت السلطات العسكرية الأولوية المطلقة لمتطلبات الحرب واستولت على الكثير من محصولات الفلاحين ومواشيهم ودواجنهم ولم تعوضهم عنها التعويض المناسب ، في الوقت الذي أدت فيه الإجراءات وظروف الحرب إلى ارتفاع الأسعار . وكوفت السلطات العسكرية فرقا من المال وفرقا للنقل بالدواب لمساعدة قواتها المعاربة ، وجمع الفلاحون بالأكراه لهذه الفرق فيما عرف

(١) عن دنشواي واحداها راجع : محمد جمال الدين السيد :

دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٠ . وقد مات منهم الكثيرون في مياهين السرب في الشرق الأوسط .
ثانياً . وفي عام ١٩١٦ كان ينتظم في هذه الفرق حوالي عشرة آلاف في
فرنسا وثمانية آلاف في العراق . وفي عام ١٩١٨ كان هناك مائة خمسة
وثلاثون ألفاً في سورية ، مما يوضح ضخامة الأعداد التي جمعت . وتلك
أعباء وقب معظما على الفلاحين الفقراء وقد اقترنت في أذهانهم بالاحتلال
بإعلان الحماية .

وهكذا تعرض الفلاح المصري لضروب من الذل أعادت إلى ذهنه
ذكرى المظالم التي عاناها أيام الحكم التركي القديم . وما ان اندلعت ثورة
١٩١٩ حتى اندفع الفلاحون تلقائياً إلى المساهمة فيها مع باقي طبقات
الشعب . وقد دعمت ثورتهم مختلف مديريات القطر . وكان أهم ما قاموا
به مهاجمة محطات السكك الحديدية وقطع الخطوط الحديدية وأسلاك
البرق والتليفون وإتلاف الطرق . وقد أصابوا ٦٣ محطة سكة حديد
وقطعوا الخطوط الحديدية في ٢٠٠ نقطة ، وكان هدفهم من ذلك شل حركة
المواصلات وتعويق حركة القوات البريطانية . وقام الفلاحون أيضاً
بمهاجمة مراكز البوليس والاستيلاء على ما بها من سلاح ، وبمهاجمة
القوات البريطانية وبخاصة في مديرية أسيوط . رنات معارك الفلاحين في
أسيوط وحولها ضد القوات البريطانية من أمجد معاركهم . فقد هاجم
الثوار القوات البريطانية في أسيوط واضطروها إلى اتخاذ موقف الدفاع
رغم ما تكبدوه من مئات القتلى والجرحى . وتوالت النجذات البريطانية
مسرعة ، فوصلت طائرتان حريتان أمطرتا الثوار وابلا من القنابل ، وسارت
النجذات من القاهرة في البواخر النيلية ، فهاجمها الآلاف من الفلاحين على
ضفاف النيل في مركز ديروط . (١) ورغم أن المدافع الرشاشة حصدت

(١) انظر : احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي ،

منهم عدة مئات فقد تكرر الهجوم .

بدأ اشتراك الفلاحين في الثورة في ١٢ ما.س ، ثم خرجوا منها بسرعة بعد حوالي أسبوعين . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها ضعف تسليح الفلاحين ، فقد كان المصريون ممنوعين بقتضى القانون من حمل السلاح إلا بترخيص . وكان الفلاحون يفتقرون إلى قيادة عسكرية وسياسية توجه عملياتهم وتنظمها . يضاف إلى ذلك كثرة عدد القوات البريطانية في مصر منذ قيام الحرب ، والوسائل الوحشية التي لجأت إليها السلطات العسكرية للقضاء على ثورة الفلاحين فقد سيرت الفرق العسكرية والقطارات الحربية المسلحة والسفن المحملة بالجند والمدافع وارسلت الطائرات للقضاء على الثورة . واتبعت تلك القوات تجاه القرى الثائرة أو التي يقع بالقرب منها اعتداء على السكك الحديدية ، اتبعت سياسة النهب والحرق والاعتداء على النساء وجلد الرجال وقتل من يدي أية مقاومة لتلك الإجراءات . ومن البلاد التي ارتكبت فيها تلك الفظائع العزيرة والبدرشين ونزلة الشوبك بالوجه القبلي ، وميت القرش وتفنها الأشراف وكفر الشيخ بالوجه البحري ، كما أنهم فرضوا على قرى مركز كفر الشيخ أن تقدم كل منها عدداً محدداً من رجالها يجلد بكل يوم زيادة في الاذلال والتنكيل .

ومن العوامل التي أدت إلى سرعة خروج الفلاحين من الثورة تخوف قياداتها منهم . فلقد حملت ثورتهم مضمونا اجتماعيا إلى جانب المضمون السياسي ، فلم يصبوا نقتهم على الأجني المحتل فقط ، بل صبوها أيضا على الملكيات الكبيرة . وكانت قيادة الثورة حينئذ في أيدي كبار الملاك الزراعيين من أعضاء حزب الأمة السابق ومن المتعاطفين معهم ، أي أنها قيادة وطنية في اتجاهاتها السياسية رجعية في اتجاهاتها الاجتماعية . وقد خشوا أن تتحول ثورة الفلاحين إلى ثورة اجتماعية تطيح بهم ، بدل أن

تلتزم طريق الثورة السياسية المرسوم ، ومن أدلة الخوف من ثورة الفلاحين تلك الحكومات المحلية والمجالس التي قامت للحفاظ على الأموال والأموال والأرواح .

كانت ثورة ١٩١٩ أول ثورة في تاريخ مصر الحديث على النطاق القومي ، ولو لم يشترك فيها الفلاحون والعمال لانتقلت إلى حركة مقاومة عادية محدودة يحمل لواءها الطلبة وحدهم ولما كان لها أثر كبير . ولكن ثورة الفلاحين بانتشارها في معظم بلاد القطر ، وبأعمال العنف التي صاحبها ، اكتسبت ثورة ١٩١٩ الطابع القومي وطابع القوة الإيجابية، وتلك عوامل أفضت بريطانيا بقوة الثورة والتأييد الذي تجده بين جميع طبقات الشعب ، وبخاصة بين غالبية الشعب من الفلاحين . ولو تيسر لثورة الفلاحين أن تستمر لأمكن لثورة ١٩١٩ أن تحقق كثيراً من النتائج في المجالين الخارجي والداخلي ولتغيرت قيادة تلك الثورة ، واكتسبت مضموماً اجتماعياً ، ولحق الفلاحون بعض المكاسب ، أما خروجهم المبكر بالإضافة إلى خروج العمال ، فقد حرم ثورة ١٩١٩ من قاعدتها العريضة ومن النشاط الإيجابي الذي ميز أدوارها الأولى وعادت إلى طريق المقاومة السلبية من إضرابات ومقاطعة وهو الطريق الذي رسمته زعامتها منذ البداية «السعي إلى الاستقلال بالطرق السلمية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً» . ولما كانت تلك الوسائل محدودة النتائج فقد تحمّ السعي إلى الاتفاق مع المحتل وبدأت الحركة الوطنية تدور في حلقة المفاوضات للفرغة حتى عام ١٩٣٦ وبمعدا . ومن الناحية الداخلية فإن خروج الفلاحين والعمال من الثورة أقسح المجال أمام الطبقة البورجوازية بشقيها في الريف وفي المدن بالاستئثار بالمكاسب بحيث خرج ائفلاحون والعمال صفر اليدين دون أن يحققوا أية مكاسب تذكر مقابل ما بذلوا من تضحيات .

وحفزت فيهم الرغبة للخلاص والنجر من تبعه الاستعمار • ودخل العمال ميدان الثورة وهم مؤمنون بأن انتصار العمل الوطني ونيل الاستقلال كميل بتحقيق مطالبهم وحل قضاياهم، وبهذا نشروا بذور المضمون الاجتماعي على أرض ثورة ١٩١٩ • ولكن لم تخرج الطبقة العاملة على الإطلاق بمكاسب من هذه الثورة ، بل سرعان ما فرضت البورجوازية المصرية حمايتها على الحركة العمالية •

المثقفون (أو الانتلجنسيا) :

اتجه البعض إلى تسمية ثورة ١٩١٩ « بثورة الأندية » تقديرًا للدور الطبقة المثقفة في الثورة • والابقة المثقفة الثورية التي تشير إليها هنا والتي حصلت عبء ثورة ١٩١٩ كانت من أبناء الطبقة المتوسطة من أهالي المدن والقرى بصفة أساسية ، أما مثقفو طبقة كبار ملاك الأراضي فقد اقتصر دورهم على نشر الأفكار القومية والغربية في مصر ، أي على التمهيد للثورة بنشر الأفكار الليبرالية ، إذ بعد تطور الأحداث في مارس ١٩١٩ ، وظهر اتجاهات اجتماعية إلى جانب الاتجاهات السياسية ، و « المطالبة بالقوت إلى جانب المطالبة بالاستقلال » ، خشي هؤلاء اشتداد الجانب الاجتماعي في الثورة ، وهو موقف ينبثق عن موقف طبقتهم العليا ومن الرغبة في المحافظة على مصالحها • وتوقعوا عن مساهمة الركب الثوري ، وعملوا على الالتقاء مع الإنجليز عند منتصف الطريق • ومن ناحية أخرى، يصعب القول بوجود مثقفين وقتذاك ينتمون إلى الطبقة الدنيا — العمال والفلاحين — وإن وجدوا ، متقني تلك الفترة من تبني قضايا هذه الطبقة • فقد كان العمال والفلاحون أصغر مادي عن تعليم أبنائهم نظراً للظروف التاريخية ، وبسبب عدم قدرة الدولة على توفير التعليم ، وخاصة منذ الاحتلال الإنجليزي ، لذلك فإنهم لم يتمكنوا من تلقي التعليم باغلاق

فضلاً عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة
أخصها السكك الحديدية . وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال
المشتغلين في تلك المشروعات تدريجياً ، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة
كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة .

وقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معيشية سيئة . فقد كانت
أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم
ضد ما يتعرضون له من مخاطر إصابات العمل ، والمرض والشيخوخة وغير
ذلك . وفي الواقع أنه ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بمصر
تشريع صناعي لتنظيم أمور العمال ، من حيث الأجر وساعات العمل
وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال . ولهذا شعر العمال بوجوب
تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم . وكان بعض هؤلاء العمال من الأجانب ،
وكانوا يعلمون مبلغ ما يفيد العمال في الخارج من النقابات ، فكونوا مع
إخوانهم المصريين نقابات خاصة بهم .

وقد سجل عام ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا أو الطبقة العمالية
المكونة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة .
ففي هذا العام أضرب عمال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات
أمام مباني الحكومة واصطدموا مع البوليس ، واستطاعوا في النهاية أن
يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل . وقد
حاولوا تأليف نقابة لهم على أثر إضرابهم هذا ، ولكن التوفيق لم يلزمهم .
فعادوا مرة ثانية في عام ١٩٠٣ . وفي عام ١٩٠٨ ، عندما تهدد
مصالحهم الخطر بعد أن عمدت الشركات إلى استخدام الآلات مكان العمل
اليدوي ، قاموا بإضراب آخر ، ونجحوا هذه المرة في تأليف نقابة لهم في
أكتوبر من نفس العام . وقد اقتدى سائقوا ترام القاهرة بعمال السجائر

وأنشأوا نقابتهم في عام ١٩٠٨ ، لكنها ظلت زماما على مدى ، لمزيد الشركة بالتفصل المنضمين للنقابة . ثم كونت طرائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها ، ومن أمثلة ذلك نقابة مستخدمي المكاتب ، ونقابة كتبة المحامين الأهلية ، ونقابة كتبة المحامين المختلط ، ونقابة مستخدمي المحاكم المختلطة الخ . .

وعندما أخذ الحزب الوطني ، تحت زعامة محمد فريد ، في بث الوعي بين العمال وتكوين رأي عام بينهم عن طريق تأسيس نقابات للعمال والصناع ، أنشأ ببولاق في عام ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وما لبثت أن أنشئت على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية والمنصورة وغيرها . وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب العالمية ، وهي نقابة مصرية صميمة ، وكانت أغراضها طبقا للائحتها ، تنحصر في السعي إلى تحسين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها — على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال إزاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحققة ، لكن الظاهر أن هذه النقابة كانت تعمل سرا لهذا الغرض ، بدليل الصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير الذي أعلنه بعض أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة في أكتوبر عام ١٩١٠ . وعلى ذلك فقد كان هناك وحيي بنابي يشاخي وهو العامل في هذه النقابة ، وهو من الحزب الملمدة الزملي ، وهو من ينظم واللائحة ليلال في بعض هذه الحزب ، واسمها بالثورة يتمثل في الاتجاه إلى الضرب إلى الضرب إلى الضرب . . والأهداف .

وهكذا انتعشت حركة الطبقة العاملة المصرية في الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤ ، ولم تنجح الاجراءات الإدارية التي اتخذتها سلطات الاحتلال

والحكومات الموالية في الحد من نمو حركة الطبقة العاملة . كما لم يمنع كصوص الحكومة عن الاعتراف القانوني بالتنظيم النقابي نمو هذا التنظيم واتساع نشاطه وانتقال قيادته إلى العناصر الوطنية من العمال . ولقد قامت الحرب العالمية الأولى في فترة كانت الطبقة العاملة المصرية مقبلة على تأكيد جانب كبير من حقوقها ومن مطالبها الاقتصادية . وبإعلان الحرب وجدت هذه الطبقة نفسها في ظروف جديدة ، كان لها أبعاد الأثر في نموها وحركتها سنوات طويلة . والواقع انه لم يفض على نشوب الحرب أكثر من شهرين حتى صدر قانون منع التجمهر (١٨ أكتوبر ١٩١٤) الذي اعتبر «تجمهراً» كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في طريق أو محل عام ولو لم يكن له قصد جنائي . وجعل عقوبة المخالفة الحبس لمدة أقصاها ستة شهور أو غرامة أقصاها عشرون جنيها . وتلي ذلك القانون ، إعلان الأحكام العرفية ووضع رقابة على الصحف في ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، ثم إعلان الحماية البريطانية على البلاد في ١٨ ديسمبر من نفس العام وتعطيل الجمعية التشريعية . ولقد كان صدور هذه القوانين والقرارات ضربة شديدة للطبقة العاملة ، إذ انها كانت تعني في الواقع تجريد العمال من أسلحة العمل الجماعي ، وشل حركتهم في العمل الاقتصادي والوطني ، كما كانت تعني انه إذا تعرض العمل ونقاباتهم لاجراءات تعسفية من جانب أصحاب العمل — وخاصة الشركات الأجنبية والإدارات الأدروية في المرافق — فلن تتاح لهم فرصة لمقاومتها بسلاح الاضراب أو بالعمل النقابي الذي مارسوه في سنوات ما قبل الحرب . ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال قد وجدت ضالتها في هذه الظروف الاستثنائية لتوجيه ضربتها إلى العناصر الوطنية النشيطة بحجة تأمين جهود الحرب في المنطقة . ولم يكن غريبا أن يكون الحزب الوطني ، أول من يتلقى الضربة ، باعتباره أنشط الأحزاب الوطنية وأكثرها عداوة للاستعمار وأقدرها على الاتصال وتحريك العمال والفئات الشعبية

الأخرى . وقد قامت سلطات الاخلال بحملة -تألات واسعة ضد رجال هذا الحزب ، كما هاجمت أنديته العمالية ومدارس الاسر التي أنشأها للعمال ، وضبطت أوراقها ودفاترها وسجلاتها .

وبإعلان الحرب اشتدت وطأة الحياة على أبناء الطبقة العاملة نتيجة للغلاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية . فقد ارتفعت أسعار الذرة بنسبة ٨١٪ والأرز ٧٢٪ والبقول ١١٤٪ والقمح ١٣١٪ والسكر ١٩٤٪ والبترول ١٠٣٪ ، وبلغ سعر الفحم تسعة أمثال ما كان عليه قبل الحرب . وفي الوقت الذي كان العمال يعانون هذه الصعوبات ، ظهرت حركة بين أصحاب الأعمال (الأجانب والمصريين) وخاصة في المهن والصناعات التي تأثرت بالحرب في سنواتها المبكرة ، تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال . وقد أدت هذه الحركة - ضمن عوامل أخرى - (مثل عرقلة حركة التجارة الخارجية ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم ، ووقف مشروعات البناء والتشييد) إلى ظهور البطالة واستفحالها بين العمال الوطنيين والأجانب على حد سواء . وكانت صناعة السجائر - بالذات - من الصناعات التي تأثرت كثيرا لوقف تصدير منتجاتها من ناحية وصعوبة استيراد الكميات الكافية من الدخان لانتاجها .

ولم تكن القوانين الاستثنائية ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، وشبح البطالة هي العvisلة الوحيدة للحرب أو سمة الظروف التي خلقتها وطحننت بها الطبقة العاملة المصرية . لقد كان ينتظر هذه الطبقة فوق كل ذلك الكثير من الأحداث والمشاق بسبب الحرب . ولعل أبشع ما أصاب الطبقة العاملة - والفلاحين طبعاً - خلال سنوات الحرب هو حشدهم لجماعات وقطعانا في « فرقة العمل المصرية » أو ما أطلق عليه العامة تعبير « الشغل في السلطة » . ولقد تشكلت هذه الفرقة مع بداية الحرب وتحرك الجنود

التركية في اتجاه قناة السويس (فبراير ١٩١٥ ثم أغسطس ١٩١٦) وذلك
لسد حاجة القوات البريطانية إلى الأيدي العاملة لاستخدامها في الأعمال
المدنية وأعمال الانشاء الضرورية للجهود الحربية مثل تسييد الطرق ومد
خطوط السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق وإقامة الاستحكامات ومد
أنابيب المياه وطمرها تحت الرمال ونقل أدوات التليفون والتلغراف والمهمات
والذخائر .

ولم يكن لسياسة القهر التي مارستها سلطات الاحتلال البريطاني
ضد الشعب المصري خلال سنوات الحرب أن تستمر طويلا دون رد فعل
قوي لمواجهتها . ولما كان نصيب الطبقة العاملة المصرية من اجراءات القهر
والاستغلال أكبر نصيب ، فمن الطبيعي أن تتوقع أن تكون الطبقة العاملة
أول من يكر إلى الانتفاض والحركة . صحيح أن الأمة تحركت بكل فئاتها
في مارس عام ١٩١٩ ، ولكن إذا كانت هذه الحركة - كما يتفق المؤرخون -
بعيدة الجذور في تاريخنا المعاصر فإن ظروف القهر والاستغلال
الاستعماري - طوال سنوات الحرب كانت مشعل انفجارها واندفاعها .
وما إن لاحت بشائر السلام وانتقل مسرح العمليات الحربية من منطقة القتال
وسيناء إلى فلسطين ، وخفت يد السلطات العسكرية نسبيا عن الشئون
اليومية للحياة في القاهرة والإسكندرية ، حتى بدأ عمال السجاير يعودون
رويدا رويدا إلى ممارسة أساليب العمل الجماعي للدفاع عن مصالحهم
ولرفع بعض ما حل بهم من حيف أصحاب الأعمال . وفي فبراير عام ١٩١٨
اعلن عمال الدخان والسجاير في الإسكندرية الاضراب العام ، وأصدر
العمال منشورا إلى الجمهور يشرحون فيه وجهة نظرهم جاء فيه :

« كنا والسلام يتسم للعالم والخير يتدفق
عليه نتناول اجورا تكاد لا تكفي احتياجاتنا ، وعندما

ذهمتنا هذه الحرب وما جرت من غلاء في المعيشة،
قلنا سحابة سيف ثم تنقشع ، وانخذلنا لها العدة من
اجهاد الجسم واتباع التقتير والاكتفاء بما هو دون
الضروري ، آمليين انفراج الأزمة ، ولكن لم تزل
الحال في اشتداد والغلاء في اطراد وازدياد حتى
ضاق بنا الدرع . هذا ما حدا بنا إلى الامتناع عن
اعمل ، ون اسين هذا قمنا نطالب بزيادة الأجر ،
فما لبثنا أن سمعنا من أصحاب معاملنا عندما
توسط سعادة محافظتنا في الأمر حجباً نوردها
ليطلع عليها الجمهور ويعلم . نهـا مبلغ تعنتهم،
مفنديـن كل اعتراض من اعتراضاتهم بأدلة وجاعليـن
مصلحتنا في مؤخرة مصلحتهم فتمثل أمام المطلع
على هذا المنشور الحقيقة كما هي . »

ولقد كان اضراب عمال السجور أول إشارة للعودة إلى أسلوب
العمل الجماعي المنظم الذي حظرت ظروف القهر الاستعماري والعسكري
استخدامه ، فلم تلبث الحركة أن امتدت إلى عمال الترام ، وعمال السكك
الحديدية وعمال المياه وعمال المطابع والمحلات التجارية في القاهرة
والإسكندرية . وبلغت الحركة ذروتها في الشهور المبكرة من عام ١٩١٩ قبيل
الانفجار الثوري في مارس عام ١٩١٩ . ولم تكن حركة تجديد العمل
الجماعي قاصرة في أهدافها على تحسين شروط العمل ، وإنما اتجهت في
الوقت ذاته - بوضوح أكثر - نحو هدف إحياء التنظيم النقابي وتجديد
نشاطه مع التطلع للحصول على الاعتراف القانوني بالوجود النقابي .
وبذلك يمكننا أن نميز في هذه الحركة اتجاهين بارزين : اتجاه نحو إنشاء
النقابات المفردة والآخر نحو إحياء نقابة الصنائع اليدوية التي تحملت أكبر
الخسائر بسبب الحرب ، وكان ارتباطها بالحزب الوطني من العوامل المشددة
لتعرضها لقسط أكبر من طغيان سلطات الاحتلال . ثم أتاحت ظروف

الانفجار الثوري (١٩١٩) الفرصة للطبقة النسالية للقيام بالزيد من النشاط في الحركة العمالية . وفي أحضان هذا المد الثوري تم تأليف عدد كبير من النقابات يقدرها لاكير في كتابه « انشيوعية والقمومية في الشرق الأوسط » - استنادا إلى الإحصاءات الرسمية - في الفترة ما بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢١ بنحو ٣٨ نقابة في القاهرة و ٣٣ في الإسكندرية و ١٨ في منطقة القتال .

ولقد دلت هذه الأحداث والتيارات بما شملته من بحث للعمل الجماعي من أجل تحسين شروط العمل وتجديد التنظيم النقابي على مدى عمق الطاقات المكبوتة في صميم الطبقة العاملة المصرية وقدرتها على المبادرة إلى الحركة والنضال فور انتهاء الحرب . ولكن الطبقة العاملة في هذه الفترة كانت لايزال يشغل كاهلها الكثير من آثار القهر التي تعرضت له طوال سنوات الحرب . ولهذا فقد جاءت مطالبها - في الأغلب والأعم - مطالب مباشرة لاتكاد ترقى عن الأمل في تحسين متواضع وعاجل في الأجور . وخلت المطالب الجديدة من اللوحات الرائعة التي طالما ظهرت في اضرابات ما قبل الحرب مثل مطلب التعويض عن إصابة العمل ومكافأة نهاية الخدمة واللجان المشتركة لتسوية الشكاوى والاعتراف بالوجود النقابي . ولقد كانت الطبقة العاملة بحاجة إلى قيادة واعية - وربما قيادة موحدة أيضا - لتبدأ العمل بها لأن حيث تركتها سياسة القهر الاستعماري خلال الحرب ، إنما من الواجب انتزيمه التي وصلت إليها عام ١٩١٩ أو بعده .

ومع هذا القدر أذ الطبقة العاملة المصرية كانت بحاجة إلى مساعدة من أجلها الأممية العاملة بدلا من البري وراء مطالب عزيمية مباشرة منا وهناك . ولا ينبغي أن نلاحظ أن هذه العواطف انشأها النقابيون بعد الحرب ، بل بديرة منذ ما قبل الحرب . فمما لا شك فيه أن هذه القيادات تحو تجمع

في مواقع معينة ، وشغلتها مهمة الحصول العاجل على مكاسب مباشرة عن التفكير الشامل في المطالب الأساسية للطبقة العاملة . ولا غرو فقد كان التكتل العنصري أو القومي غالبا ما يحكم حركتهم ويعجز عن النظر عبر حدوده ، فهناك مطالب للعمال الأرمن ، وأخرى للعمال الإيطاليين وثالث للعمال اليونانيين وهكذا . ولهذا كان من المحتم أن تقع المسؤولية على عاتق رجال الحزب الوطني العاملين في نقابة الصنائع اليدوية . وكان يؤهلهم لحمل هذه المسؤولية ما عرف عنهم من حماس وطني ، فضلا عن نظرته الشاملة إلى التنظيم النقابي والمشكلات انحالية . وكما تصدى قناد نقابة الصنائع اليدوية في الاسكندرية لاتبهايات النقابة المنفردة ، فانهم تصدوا أيضا لصياغة المطالب الأساسية الشاملة للطبقة العاملة . وأسفروا جهودهم عن ميلاد وثيقة تاريخية غني جانب كبير من الأهمية نشروها بعنوان « مشروع قانون لحماية العمال » (٢ مارس ١٩١٩) ، والبلا على مشارف الانفجار الثوري .^(١)

إذن دخل العمال المصريون أحداث ثورة ١٩١٩ حاملين معهم مطالبهم الأساسية وقضاياهم القديمة والجديدة كما صورتها هذه الوثيقة التاريخية واندفعوا للمشاركة في الثورة لا باعتبارها عملا وطنيا وثوريا فحسب، ولكن لأنها أطلقت لهم فرص العمل الجماعي من عقالها وجعلت من سلاح الأحزاب - الذي كان سلاحا نقائيا - أداة من أدوات العمل الثوري الوطني . ولقد أحييت أحداث ثورة ١٩١٩ في نفوس العمال ذكريات النضال القديم من خلال اضرابات الترام والسكك الحديدية في سنوات ما قبل الحرب ، كما أحييت بالنسبة للعمال العائدين من فرقة العمل المصرية ذكريات الإهانة والاستغلال والاذلال في سيناء وفلسطين وغاليبولي وفرنسا والعراق ،

(١) قامت ثورة ١٩١٩ يوم ٨ مارس أي بعد نشر الوثيقة بنحو اسبوع.

العمال :

تعتبر الطبقة العاملة المصرية من القوى الصناعية الجديدة في مصر^(١) . فلقد كتب كرومر في تقريره عام ١٩٠٥ يقول : « بأن الصنائع التي اشتغل الوطنيون أنفسهم بها ، قرونا طويلا أخذت في الانقراض » . ان الترامواي يحل محل الحمبر لنقل الركاب وبانقراض ركوب الحمبر تنقضي صناعة السروج وتوابعها . . . ومنذ قل استعمال البلاط البلدي لتبليط أراضي الغرف وأصبح يصنع من الخشب أخذت صناعة الحصر تنقرض . . . أما صناعة النسيج ففي الحطاط . . . والمنسوجات الأوروبية تحل محل المنسوجات الوطنية . . . وفي هذه الظروف المتغيرة صدر قانون ٩ يناير عام ١٨٩٠ بتقرير حرية العمل والصناعة ، ففضى بذلك على الطوائف الحرفية نهائيا . وكانت تصفية نظام الطوائف كنظام مركزي في الكيان الاقتصادي من أهم العوامل التي أراحت من الطريق عقبة أمام الاستثمارات الرأسمالية الواسعة ، التي تعتبر بحق السبب في ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة .

وتنتيجة لكل هذه التطورات شهدت مصر في الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعي ، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التي كانت تعمل فيها الطبقة العمالية ، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، وكذلك اتجاه الحزب الوطني نحو تنظيم صفوف العمال والصناع في نقابات للاستفادة بهم في الصراع ضد الاستقلال . ومنذ أوائل القرن العشرين كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر في مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجائر والسكر وحليج الأقطان والترامواي ،

(١) عن نشأة هذه الطبقة وتطورها انظر : أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ؛ رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر من ١٨٩٩ إلى ١٩٥٢ .

المدارس وانقاص ميزانية التعليم ، مع تحديد مهمة التعليم بتخريج الموظفين فقط ، وهي السياسة التي ارتبطت باسم « دنلوب » المستشار الإنجليزي لوزارة المعارف ، وإذا قيل أن بعض أبناء القرى قد تمكنوا من التسرب إلى دور العلم في تلك الفترة ، فإنه يمكن الرد بأن هؤلاء كانوا يفسدون أساساً إلى الأزهر ومعاهده لرخص التعليم به ، وحتى هؤلاء فكانوا من أبناء الطبقة المتوسطة في الريف الذين يتمكنون من الاستغناء مادياً عن أبنائهم في فلاحه الأرض إلى جوارهم . وهكذا إذا سلمنا بأن المثقفين الذين حملوا عبء ثورة ١٩١٩ كانوا أساساً من أبناء الطبقة المتوسطة في المدن والريف فيجدر بالامام سريعاً بطبيعة تكوين هؤلاء المثقفين وظروف نشأتهم وذلك لإبراز حقيقة المسيرة التي اختطوها لأنفسهم أثناء الثورة وما بعدها .

لقد كان ليل محمد علي إلى الاقتباس من الغرب عند تأسيس دولته الجديدة أثره في وضع البذور الأولى لفئات المثقفين ، وذلك نتيجة إقامة المدارس على الأساس الغربي وإرساله البعثات إلى أوروبا . ولكن نسي الاتجاه العلماني على حساب التعليم الديني ، نتيجة عدم اهتمام الدولة وتذالك بتطوير الأزهر ، ولوقوف بعض رجالات الأزهر موقف الجمود أمام التيارات الغربية الحديثة التي غزت البلاد ، وأخيراً لاعتماد أجهزة الدولة التي كانت في اتساع مطرد على خريجي المدارس الأميرية الحديثة ما كان يفتح مجال التوظيف أمام هؤلاء الخريجين . وربما أدى فتح هذه المدارس إلى خلق « ثنائية فكرية » بين مدرسة الأزهر والمدرسة الجديدة في التعليم ، ولكن استطاعت الطبقة الجديدة أن تتزعزع القيادة الفكرية من رجال الدين ، وساهمت بالنصيب الأكبر في قضايا التغيير الاجتماعي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وفي تحرر المرأة والحياة النامية .

ولم يكن نمو المثقفين أمرا عديدا وعلميا فحسب ، بل إنهم اكتسبوا شحنة ثورية كبيرة خلال النضال السياسي والاقتصادي الطويل الذي مروا به حتى اندلاع ثورة ١٩١٩ . فأسرة محمد علي وإن كانت قد استعانت بهذه الطبقة في إدارة الدولة ، إلا أن عناصر الأتراك الشراكسة ظلت تحتل المناصب الرئيسية في أجهزة الدولة من محمد علي إلى إسماعيل ، ولهذا نشأت بين طبقة المثقفين المصريين وبين طبقة الأتراك والشراكسة ، منافسة شديدة كانت في مقدمة العوامل التي حركت ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ . وفي أوائل عهد الاحتلال البريطاني احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا ودلائل فئات استولت على أهم المناصب وأعلوها نفوذا في الدولة ، وأكبرها أجرا ، وهم الأجانب والسوريون (العناصر الشامية) والإنجليز . وأما الأجانب ، فقد كانوا يحكمون بمرکز النشاط الاقتصادي في مصر في يد العناصر الأجنبية ، يفضلون عن المصريين في الشركات والمصانع على وجه الخصوص ، ويحتلون فيها المناصب العليا والوسطى ، ويترك للمصريين الفئات . وكان هؤلاء الأجانب يجدون الحماية الكاملة في ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، كما كانوا يجدون الاعتراف الكامل بالوضع الذي صار لهم في مصر من السياسة الإنجليزية .

وكانت الفئة الثانية التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر هم السوريون . وكان السوريون وخاصة المسيحيين ، يكونون في مصر جالية على درجة كبيرة من النفوذ ، وهم تكن هذه الجالية تستمد أهميتها من عدد أعضائها ، بل كانت تستسدها من المراكز التي كان يشغلها أفرادها فقد كان معظم أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية ومن كبار رجال الطبقة الوسطى فيها من الموظفين . وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوضع الذي صار لهم في مصر عندما بدأ إسماعيل في تسخير الإدارة المصرية بالصيغة الأوروبية ، فغدا أخذت المناصب يزدحم بها الذين هم من اللغتين العربية والفرنسية ،

اجتمعون للقاهرة على ان...
ولما عجز عدد المصريين النسيب...
السوريين ، الذين سرعان ما...
طموحهم ، وامتلاكهم خاصة...
من كل الأجانب . وعندما احتل...
ساعدت الظروف على احتضانهم...
الاعتماد على المصريين من...
ورأوا أن الأقباط لا يفضلون...
أمامهم سوى السوريين .

وكانت الفئة الثالثة التي...
والمناصب هم الإنجليز أنفسهم .
الاحتلال قد قامت على استخدام...
ويساعدوا ، وخصوصا في دوائر...
قضائي ومستشار للعارف وبعدها...
للأقاليم . على أنه باستمرار...
الوظائف في حكومتها كثيرا ، وفي...
العنصر المصري ، فقد زاد عدد...
المبدأ القاضي بأن يكون غرض...
شئونهم بأنفسهم . لهذا أخذ...
طال اختبارهم للوظائف في حكومتهم ،
على ترقيةهم إلى أعلى المناصب في حكومتهم ، بعد النظام القاضي بأن

(١) انظر : محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ،
ج ١ / ٢٢١ - ٢٢٨ .

المنصب الذي يتقلده غير مصري لا يتقلده مصري إذا خلا ، بل يتقلده غير مصري على الدوام . وواضح أن الاحتلال البريطاني كان يعمل عامداً على إبقاء المصريين في حالة من القصور والعجز والاعتماد على الإنجليز في القيام بشؤون الوظائف الهامة . ذلك أن سياسة التعليم ، التي كانت تجري على يد الاحتلال ، لم يكن من شأنها في الواقع أن تقضي إلى تخريج كفاءات هامة تسد حاجة البلاد . ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الإنجليز على الدوام الذريعة لشغل الوظائف العليا بالعناصر الإنجليزية ، ومن ثم يسيطرون تماماً على شؤون البلاد .

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى معنة للطبقة الوسطى المثقفة . ففي الوقت الذي كانت قطاعات أخرى من الشعب تستفيد من حالة الحرب في الأثراء ، كانت هذه الطبقة تعاني أسوأ آثار الحرب الاقتصادية وتآجها . فإن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل وخصوصاً أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود ، وذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه في نفس الوقت ارتفاع مماثل في دخل أصحاب المهن والموظفين . ولقد عمدت الحكومة إلى منح الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى ، رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠٪ على زيادتها السابقة قبلت الزيادة ١٠٠٪ .

على أن انتهاء الحرب العظمى كان إيذاناً بازدياد متاعب هذه الطبقة ، ففي المدة ما بين ١٦ أغسطس عام ١٩١٨ وأول سبتمبر عام ١٩١٨ ، تقدم للقومسيون الطبي في لندن مائة وثلاثون شاباً إنجليزياً من راغبي التوظيف في مصر ، وقد نجح هؤلاء جميعاً ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة إلى إيجاد أقسام جديدة في مصالحها لاستيفائه . وقد نشر الأستاذ فكري أباطة في ذلك الحين مقالا أبدى فيه تخوفه من ازدياد

عدد الموظفين الإنجليز فقال : « وقد علينا عديد أتومين . جيش جرار من شبان الانجليز ، زاحمنا حتى في أصنصر وطلائع . » مرثا العزيزة وسارت حكومتنا مع أتوافدين على النصف الثاني من المبدأ المشهور أحرار في بلادنا - كرماء لضيوفنا فألحقهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجؤا للمحاكم طالبيين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولا يزال ، ملخصا في كلمتين : رقتناه للأسفناء ، ولو أنصفت لقات رقتناه للأسببدال » .

وهكذا يتضح جليا أن سياسة الإنجليز نحو الطبقة الوسطى المثقفة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة في محاربة الاحتلال . وسنرى كيف أثر هذا على النشء من هذه الطبقة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية في مصر وهم الطلبة . ولقد كان لهؤلاء تراثهم الثوري الزاخر بالتنظيم والمواقف ، الذي مكّنهم من تحمل الأعباء التي ألقيت على عاتقهم من حيث القدرة على تنظيم أنفسهم علنيا وسريا ، وعلى العمل في وسط الجساهر . ففي عام ١٩٠٥ بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين بإنشاء نادي المدارس العليا ، ويعد هذا النادي مسئولا عن المظاهرات الوطنية التي شهدتها مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى . وفي ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب ، وتقييد الحريات ، حمل الطلبة مسئولية نشر الوعي السياسي والوطني بين الأهالي وذلك من خلال مناقشاتهم لأوضاع الاحتلال وأعوانه في البلاد . وكما كان القبض على سعد زغلول يوم ٨ مارس هو العامل المباشر لقيام ثورة ١٩١٩ ، فقد كان الطلبة هم الذين أطلقوا الشرارة الأولى لهذه الثورة ، وهم الذين فجروا الثورة عند باقي عناصر الأمة وفئاتها . ففي اليوم التالي للقبض على سعد زغلول ، تظاهر طلبة المدارس العليا وبعض المدارس الثانوية احتجاجا على اعتقال سعد ، وللمطالبة برفع الحماية . وعندما سرى

خبر هذه المظاهرات . أجمع الطلبة دون استثناء على التظاهر ثانية، فخرجت مظاهراتهم تطوف أنحاء القاهرة في اليوم الثاني للثورة ، وهو اليوم الذي بدأ فيه اشتراك العمال في الثورة ، وقد نظم الطلبة أنفسهم في لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم طوال مدة الثورة ، وكانت هذه اللجان تعمل بوحى من شعورها الخاص في المراحل الأولى للثورة ، وقبل أن تنضوي تحت لواء الوفد . ولتوضيح ضخامة حركة الطلبة يمكن القول أن عدد المعتقلين منهم في القاهرة عقب مظاهرة اليوم الأول فقط كانوا ثلاثمائة طالب ، كذلك بلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الديني في الإسكندرية وحدهم ١٥٠ طالبا .

ومن الفئات المثقفة أيضا التي اشتركت في الثورة أصحاب المهن الحرة . وكانت هذه الفئة من أخطر العناصر الثورية ، فكانت مكاتب المحامين خلايا للثورة تزخر بالحركة والنشاط . ولقد كان الأستاذ يوسف الجندي الذي أعلن استقلال إقليم « زفتي » أثناء الثورة أحد المحامين بهذا الإقليم . وقد اشترك المحامون في الثورة منذ يومها الثالث ، فقد اجتمعوا يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالإضراب وتأجيل النظر في القضايا ، فوافق أغلب القضاة على التأجيل . وتبعهم المحامون الشرعيون فأضرَبوا في يوم ١٥ مارس وطلبوا تأجيل القضايا .

أما بالنسبة لموقف الموظفين من الثورة ، فرغم تأخر قيامهم بالإضراب بالنسبة لباقي عناصر الأمة نظرا لوضعهم الاقتصادي ، فقد كان لاضرابهم أثر بالغ الخطورة على سلطات الاحتلال لنحكمهم في أجهزة الحكم ، ولأن هذا الإضراب كان يعني انتقال هذه الأجهزة إلى أيدي الثوار . ومن ناحية أخرى فلم يكن تأخر اضراب الموظفين يعني عدم مشاركتهم في الثورة ، فقد سارع بعضهم إلى تحرير العرائض وجمع التوقيعات عليها لرفعها إلى السلطان احتجاجا على اعتقال الزعماء ورفع الحماية ، كما قام

البعض الآخر بالأضراب يوم ١٠ مارس ، أما الإضراب العام لجميع الموظفين الذي استمر ثلاثة أيام فقد كاذ في أول أبريل بسد أن تسلموا مرتباتهم . وكان موقف الموظفين قد بدأ ينخذ شكلا حاسما منذ ٢٥ مارس عندما قرروا تأليف لجنة من الموظفين للتعبير عن موقفهم إزاء الأحداث وقتذاك . وقد أعيد تشكيل هذه اللجنة وزادت من أهميتها وعملها حتى أصبحت المسئولة عن إسقاط وزارة رشدي باشا الرابعة التي تألفت ضد الأفراج عن سعد وصحبه في ٧ أبريل . وقد تكونت هذه اللجنة من ٣٢ عضوا . وسيت «لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحتها» . وعندما بدأ تعثر الثورة ، خرج الموظفون بسرعة ، ثم تحول أصحاب المهن الحرة إلى أصحاب مطالب يطمعون في مناصب الوزارة والبرلمان ، وبقي العنصر الأخير والثالث هو الطلبة .

وعلى أية حال لم تستطع الثورة أن تحقق شيئا مباشرا للعمال والفلاحين ، ولكن الأوضاع بعد تصريح فبراير عام ١٩٢٢ مكنت الوزارات المصرية المتعاقبة من تمصير الإدارة المصرية تدريجيا ، ولا سيما وزارة سعد في عام ١٩٢٤ ، وكان ذلك لصالح المثقفين المصريين . ثم مكنت هذه الأوضاع الحكومات المصرية منذ عام ١٩٢٤ من التوسع في التعليم ، فزاد عدد الطلبة في المدارس في عام ١٩٢٤ إلى ٣٢٤ ألف ، ثم إلى ما يقرب من ٩٠٠ ألف في عام ١٩٣٣ ، كما زادت ميزانية التعليم بالنسبة إلى الميزانية العامة من ٤٪ في عام ١٩١٩ إلى ٢٪ قبل الحرب العالمية الثانية . وكان هذا مكسبا أيضا للمثقفين المصريين . وهكذا كانت طبقة المثقفين في طليعة الطبقات التي خرجت بمكاسب واضحة من الثورة .

وبرغم تعثر ثورة ١٩١٩ وإخفاقها أن تؤد تمهيداً من تلك الثورة عدة

نتائج هامة نجعلها فيا يلي :

١ - استطاعت الثورة أن تلغي الحماية البريطانية عام ١٩٢٢ حقيقة أن إلغاء الحماية لم يؤد إلى الاستقلال الذي تطلع إليه المصريون بسبب التخفظات الأربع المصاحبة لإلغاء الحماية في تصريح فبراير عام ١٩٢٢ ومع هذا فإن إلغاء الحماية أتاح فرصة للرأسمالية المصرية للتنفس السياسي وتصير وظائف الدولة ، وفتح الباب أمام أبنائها للدخول ، كما أن مقاعد البرلمان والوزارات أتاح لها فرصة المشاركة في الحكم . وبذلك اتسم موقف الرأسمالية المصرية بسبب هذه المشاركة بطابع المهادنة أو المساومة .

٢ - كما أدى هذا الحد من التنفس السياسي للرأسمالية المصرية إلى تأسيس بنك مصر ، كمؤسسة لتجمع الرأسمالية الوطنية في مواجهة الاحتكارات الأجنبية ، وإن كان تطور بعض قطاعات من الرأسمالية المصرية في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، سينتهي إلى ظهور الرأسمالية الاحتكارية المصرية ، الأمر الذي سيخرج الرأسمالية المصرية بصفة عامة خارج معسكر الثورة الوطنية الديمقراطية .

٣ - كان اشتراك المرأة في ثورة ١٩١٩ علامة حاسمة في حركة تحرير المرأة المصرية التي بدأت في السنوات الأولى من القرن العشرين . غير أن هذا التطور في الحركة النسائية كان مشوبا بكثير من الشوائب ، لأن الحركة النسائية بدلا من أن تتطور تطورا ثوريا حدث لها ما حدث للحركة العمالية . وقد استخدمت الحركة النسائية في مصر لخدمة القصر والأحزاب الرجعية . كذلك عجزت الحركة النسائية المصرية بسبب طبيعة العناصر المسيطرة عليها ، من أن تتطور تطورا ثوريا نضاليا ، فظلت تسم بطابع الانحلال إلى حد كبير ، والابتعاد عن مجال العمل الوطني السياسي ، وحصر نشاطها

في مجال الخدمة الاجتماعية ذات الطابع الإحساني . مما أدى إلى تسيع حقيقة التناقضات الرئيسية بين الطبقات الشعبية والارستقراطية المستغلة.

ولكن إذا كان الشعب المصري قد فشل في تحقيق ما شلقه على ثورة ١٩١٩ من آمال ، فإن ذلك يرجع إلى بعض الأسباب . السبب الأول كما يقول الميثاق هو « أن القيادات الثورية أغفلت إغفالاً يكاد أن يكون تاماً مطالب التغيير الاجتماعي » . فثورة ١٩١٩ لم تكن ثورة اشراكية املاقاً ، كما أن طبيعة قيادتها لم تؤهلها للقيام بهذا الدور ، فهي ثورة التحرر الوطني القائمة على فكرة التحالف بين الطبقات : وهي الرأسمالية المصرية والمثقفون والعمال والفلاحون ، والتحالف بقيادة الرأسمالية . ولقد خرج العمال والفلاحون دون مكاسب على الإطلاق من هذه الثورة ، ومن الواضح أن قيادة الثورة كانت حريصة على خروج هذين القطاعين من الثورة منذ البداية ، حتى لا تكتسب الثورة ذلك الطابع النضالي العنيف الذي اتخذته في مارس ، أو حتى لا يكون هناك احتمال تحول الثورة كلها من ثورة سياسية فقط إلى ثورة سياسية واجتماعية معا . ولقد أثر خروج العمال والفلاحين على مسار الثورة كلها ، إذ جعل منها أو انتهى بها إلى حركة سياسية أسلوبها في تحقيق الاستقلال أسلوب المساومة السياسية مع الاحتلال . حقيقة أن هذا التحول الجذري في مجرى الثورة قد بدأ في عام ١٩٢٤ ، ولكن تحول الثورة من ثورة إلى حركة سياسية مركزة في المدن أسلوبها مظاهرات الطلبة وتجمعات المثقفين ، هذا كله لا بد أن يحدد بخروج العمال والفلاحين من معسكر الثورة رغم إرادتهم . ويقول الميثاق في هذا الشأن : « إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها . لكن القيادات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ بإغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها

إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية » .

ومن الأسباب التي أدت إلى تحول الثورة ضد الإنجليز إلى حركة سياسية ، دستور ١٩٢٣ وما أدى إليه من نزاع بين الوفد وهو قيادة الحركة الوطنية من ناحية وبين السراي من ناحية أخرى . ودون شك كان لهذا الصراع دلالاته البالغة ، لكن الوفد لم يرفع أبدا شعار إسقاط السراي ، فلم ينطور هذا الصراع تطورا ثوريا ، بل بقي في إطار دستور ١٩٢٣ ، الأمر الذي جعل الحركة الوطنية دائما في موقف الضعيف العاجز عن حسم ذلك التناقض بين الحركة الوطنية والأسرة الحاكمة .

ومن ناحية أخرى لم يخدم الموقف الدولي الحركة الوطنية في مصر ، أو في غيرها من المستعمرات الآسيوية والافريقية ، فالدول الاستعمارية كانت في عنفوان قوتها . حقيقة لقد أدت ثورة أكتوبر ١٩١٧ إلى ظهور الانحاد السوفييتي ، الذي استطاع أن يقدم بعض المساعدات للحركات الوطنية في البلاد القريبة منه مثل تركيا والصين وإيران ، ولكنه بسبب بعده عن مصر من ناحية ومشاكله الداخلية من ناحية أخرى ، لم يتمكن من تقديم أية مساعدة للحركة الوطنية المصرية . وحتى إذا كان في إمكانه ذلك ، فمن المشكوك فيه تماما أن قيادة ثورة ١٩١٩ كانت على استعداد لتقبل هذه المساعدة . فالوفد خلال عام ١٩١٩ كان يركز في اعتماده دوليا على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها . ومن هنا جاء نشاط الوفد لدى الدوائر الأمريكية الرسمية وغير الرسمية . فلما فشلت هذه المحاولات واعترفت الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر ، كان مسعى الوفد إلى حل القضية المصرية في إطار التفاهم المباشر والضيق مع انجلترا وحدها

وذلك هو الخط السياسي الذي تلى الوفاء بقرعة، حتى وقع معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وعلى ذلك يجب أن نعتبر معاهدة ١٩٣٦ التاج الطبيعي للخط الذي شاعت ثورة ١٩١٩ أن تسير عليه بالفتح . وكان توقيع معاهدة ١٩٣٦ من العوامل التي أضفت الوفاء ، فبدأ نفوذه في السيطرة على الحركة الوطنية يتدهور . ولما كان الوفاء يمثل بشكل رئيسي اتجاهها لبراليا بورجوازياء فان معاهدة ١٩٣٦ وتدهور نفوذ الوفاء سيؤدي إلى تيارات سياسية في أقصى اليمين ذات الاتجاه الفاشستي مؤيدة من الرأسمالية الاحتكارية وتيارات سياسية في أقصى اليسار مثلة في نشاط جماعات «اركسية» متخلفة . من الحرب العالمية الثانية والحركة الوطنية السرية عبارة عن محصلة التفاعل أو التناقض بين هذه الاتجاهات الثلاثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التيار الليبرالي البورجوازي التقدمي «مناه» في الوفاء في الوسط ، وتيار فاشستي ديني مثالي في «عروة الأنوان» في اليمين ، وتيار يساري في أقصى اليسار مثالي في جماعات «اركسية» .

الفصل الرابع

تصنيف ٢٨ فبراير وظهور التكملة لـ ياسية

۱ - (بیت) اسم حضرت ۲۹ فبرایم

١٩١٩

١ - لجنة ملتر وتصريح ٢٨ فبراير

عندما تفاقت الحالة السياسية في مصر بسبب منع الوفد من السفر واستقالة حكومة حسين رشدي باشا تضامنا مع الوفد ، قررت الحكومة البريطانية استدعاء مندوبها السامي في مصر ريجالد ونجت لتتخذ من على تطور الأحوال في مصر . وغادر ونجت مصر في ٢١ يناير عام ١٩١٩ . ولقد كان ذلك توطئة لإفلاته من منصبه وهو الرجل الذي أحسن لها النصيحة وأشار عليها بقبول سفر الوزيرين المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيها بعد فوات الأوان . ولما شبت الثورة بعد رجيل ونجت استبدلت به مندوبا آخر أكثر شكيمه وأقوى بأسا وهو المارشال اللبني فاتح القدس . وقد جاء في البيان الرسمي الذي أذيع في لندن في ٢١ مارس عام ١٩١٩ انه « وكل إليه أن يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية ، وأن يتخذ جميع الرسائل التي يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد وحتى يدير جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظرا إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصري على قاعدة ثابتة عادلة » . وتدل لهجة البيان على أن الحكومة البريطانية ، برغم الثورة ، كانت مصرة على توكيد الحماية وتشيتها ، كما أن اختيار المارشال اللبني بالذات يدل على إتجاهها إلى قمع الثورة بقوة السلاح .

وصل اللبني إلى القاهرة في ٢٥ مارس ، وفي اليوم التالي أدلى بتصريح هام إلى بعض الكبراء والأعيان من استدعاهم خصيصا لسماعه وحدد أغراضه فيما يلي :

١ - وضع حد للاضطرابات العالية .

٢ - عن تحريات دقيقة في جميع الأسباب التي حملت أهل البلاد على الشكاوى .

٣ - إزالة كل الشكاوى التي تستوجب العدالة إزالتها .

ولقد رأى النبي أن القوة ليست وحدها القادرة على حل المشاكل، ولذلك اتبع خطة تقوم في ظاهرها على احترام عواطف الشعب ومحاولة كسب ثقته، وباطنها استدراجه لقبول الحماية البريطانية أي أنه اتبع خطة أساسها المزج بين الشدة واللين . وشاء النبي في بداية الخطة الإفراج عن سعد وزملائه فأرسل في ٣١ مارس عام ١٩١٩ ينصح بإطلاق سراحهم والسماح لهم بالسفر إلى أوروبا . ولم تجد بريطانيا مناصا من الاذعان لندوبها السامي ، فقد منحت كل السلطات ليتصرف في الموقف . وعلى أية حال فقد وافقت على هذا الحل بعد أن اتخذت عدتها في مؤتمر الصلح لكي يرفض مطالب مصر ، بل يرفض أيضا سماع هذه المطالب ، واستوثقت من أنه سيقر الحماية البريطانية في معاهدة الصلح . وفي ٧ أبريل أذاع النبي بلاغا يعلن فيه أنه بالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد لم يبق حجر على السفر ، وإن جميع المصريين الذين يزيدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وإن « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر » . وسارع الوفد في القاهرة إلى تنظيم نفسه ، فتقرر أن يسافر الأعضاء الآتية أسماؤهم : علي شعراوي باشا وسنيت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك . على أن ينضم إليهم في مالطة سعد ورفاقه . ولتعزيز جهوده بالمال فتح باب

التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب في منح المنح ، حتى كانت التبرعات تجمع في المقاهي والمتدييات ، وشملت حركة التبرعات الفقراء والأغنياء على السواء . وفي ١١ أبريل عام ١٩١٩ غادر الوفد البلاد ، وفي اليوم التالي تألفت في القاهرة لجنة مركزية تنوب عن الوفد في غيابه وتتولى انشاء اللجان التي تنوب عنه في الأقاليم .

وبعد وصول الوفد إلى باريس في ١٩ أبريل عام ١٩١٩ عمل على تنسيق أعماله وتنظيمها ، فقسم نفسه إلى ثلاث لجان : الأولى "سياسة وتكون من سعد وشعراوي وعبد اللطيف : لكباتي ، والثانية للدعاية والنشر وتكون من إسماعيل صدقي وعبد العزيز فهمي وحافظ عفيفي وويضا واصف ، والثالثة للحفلات وتكون من إسماعيل صدقي وحسين واصف وجورج خياط . وبدأت اللجان أعمالها وفي نفس الوقت بدأت اتصالاتها بالمسؤولين وبوفود الأمم ورجال الصحافة . ولكن بريطانيا عندما صرحت بسفر الزعماء واطلاق سراح المعتقلين منهم كانت غير صادقة النية في إيجاد جو من التفاهم الودي بينها وبين المصريين ذلك لأن الشواهد نفسها أكدت بعد ذلك أنها ما قصدت من كل هذا إلا تخفيف حدة الثورة المصرية كي تنصرف بدورها إلى « مؤتمر الصلح » . وتضع المراقيل بعد ذلك في وجه سامنا مصر وتغلق دونهم أبواب المؤتمر فلا يعترف بهم أحد ولا يسمع صوتهم رسمي من الرسميين . فعندما وصل الوفد إلى فرنسا أرسل سعد إلى الرئيس ودرو ولسون - صاحب مبدأ حق تقرير المصير - يطلب منه الاذن في مقابلة خاصة للوفد المصري . فلم يجيء الرد المتتظر من رسول السلام وإنما جاءه رد لم يكن متوقعا : فان الولايات المتحدة اعترفت بالحماية البريطانية على مصر في ١٩ أبريل ، أي في نفس اليوم الذي حصل فيه التعرف إلى باريس . وفي ٢٢ أبريل اذاعت دار الحماية في القاهرة نس الكتاب الذي تلقت من مامبسون جاري مذهب الولايات

المتحدة بمصر ويقول فيه : « أتشرف بإخباركم أن حكومتى قد كلفتني أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك وفي التعديلات التي قد تتج عن هذا القرار فيما يخص حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة فقد كلفت أن أقول أن الرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصري المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي ، على أنه ينظران بعين الأسف إلى أي مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة » .

ويرجع موقف ولسون هذا إلى عدة عوامل رئيسية : أولا - أنه لم يكن في وسعه اغضاب إنجلترا برفض الاعتراف بحمايتها على مصر ، لأنه كان بحاجة إلى مساندتها في الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية في أوروبا . وثانيا - أن إنجلترا كانت حليفة اليابان التي كانت تخشاهما الولايات المتحدة ، وكان اليابانيون يطالبون في ذلك الوقت بـ (كيو تشاو Kiaw) (Chaw) وغيرها في الشرق الأقصى . وثالثا - أن ولسون كان يزداد انعزالا في المؤتمر : فقد عارض مطامع إيطاليا وتسبب عن ذلك انسحاب الوفد الإيطالي وعودته إلى بلاده . ورابعا - أن ولسون وقع تحت نفوذ لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الأكبر في مؤتمر الصلح ، وربما أدخل لويد جورج في روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الأجنبية ، وأن كلمة منه تحقن الدماء وتميد الأمن وتصون أرواح الأوروبيين ومرافق العمران ؛ وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم إلى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويشر باجتنابها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصون للسلام وأمنى للحروب .

والحق أن الوفد صدم باعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر،
بدا لسعد أول وهلة أن العمل في أوروبا لا يجدي ، وأن تركيز العمل
بمصر أجدي والزم . وقد لمس وقع الصدمة في نفوس فريق من زملائه
إذا هو أفدح ، وتوالت الخدمات التي أعدتها بريطانيا للوفد ، إذ أعلنت
شروط الصلح التي قررها الحلفاء ، وسلمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر
رساي يوم ٧ مايو عام ١٩١٩ ، وفيها المواد الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧
لى المادة ١٥٤) وتحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية والتنازل
عن الامتيازات في القطر المصري ونقل السلطات المخولة لتركيا بموجب
تفاقية عام ١٨٨٨ عن حرية المرور في قناة السويس إلى بريطانيا . وهكذا
كسبت بريطانيا قبل مضي ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد إلى باريس
اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر . ولقد اغتبطت سياسة بريطانيا بما نالوه من
نصر في المؤتمر وشعروا بمزيد من الاطمئنان حول مركز الحماية في مصر .
وتجلى ذلك الشعور في خطبة ألقاها اللورد كيرزون باسم حكومته في ١٥
مايو عام ١٩١٩ في مجلس اللوردات عن الحالة في مصر . فقد أقر فعلاً بأن
الحالة في مصر قد نحتت عن ذي قبل ، وأن لم تبعث في رأيه على الرضا
وأن النظام قد عاد مع نلاقل متقطعة ، ثم أخذ يشير إلى بعض الأحداث
التي حدثت كإضراب الموظفين والطلبة وغير ذلك ، ثم تكلم عن اعتراف
ولسن بالحماية البريطانية على مصر وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا
بها على أثر إعلانها عام ١٩١٤ ، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على
ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها . ونوه بما اعتزمته بريطانيا كعلاج
للاضطرابات في مصر من إيفاد لجنة برئاسة ملنر لتحقيق أسباب ذلك .
واقترح القانون النظامي اللازم في سبيل الحكم الذاتي ، وضمان المصالح

الأجنبية في ظل الحماية البريطانية . (١) وكانت هذه الخطبة إيذاً باصرار الحكومة البريطانية على تأكيد الحماية وتثبيتها ، ومناوأة الأهداف القومية ، وإلقاء اليأس في نفوس المصريين لكي يعترفوا بالأمر الواقع ، ولكن الأمة قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة ، فلم تكن الثورة قد انقضت بعد حتى يتلاشى غرضها القومي الأسمى .

وفي ٢١ مايو عام ١٩١٥ . وهو اليوم الذي انتهت فيه خطبة كيرزن ، بدأت بريطانيا تنفذ ما اعترفته ، فاستدعت رجلاً كان بينه وبين سعد جفاء وهو محمد سعيد باشا . وكلفته بتشكيل وزارة جديدة بعد استقالة وزارة حسين رشدي التي كانت قد عادت في ٩ أبريل بعد سفر الوفد ، ولكنها لم تستمر طويلاً لأنها شعرت بالخرج من مطالب الضباط والموظفين . فلقد طلب الضباط الوطنيون أن تسند الحراسة إليهم ، لأن اسناد الحراسة في الميادين العامة إلى أناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها كثيراً ما أدى إلى ازهاق الأرواح . كما ألف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضواً لمخاطبة الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط ، وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وأن قبول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين مع إبطال الأحكام العرفية . ولكن فشلت وزارة حسين رشدي في التوفيق بين مطالب الشعب والموظفين وإرادة السلطة العسكرية . وألف محمد سعيد وزارته بغير برنامج قومي وصرح لندوبي الصحف يوم تأليفها « أنها وزارة إدارية » لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسي وليست لها صبغة سياسية . وكانت مهمة هذه الوزارة الأولى : إعادة السكينة والنظام في مصر ، فوجه سعيد جهده كله في ذلك ، فمضى بسياسة كان ظاهرها كسب ثقة الشعب وباطنها دفعه

(١) أنظر : مضابط مجلس اللوردات البرلماني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٣٤ ، ص ٦٨٠ .

إلى الرضا بالواقع ، فحاول شغل الشعب عن الكفاح السياسي بالاهتمام
بالمسائل الجزئية الخاصة بزيادة أجور الموظفين والافراج عن بعض المعتقلين،
لتهدئة الخواطر ، فنجح في ذلك نجاحا كان موضع تقدير النبي . ولقد
كان من نتائج امضاء معاهدة الصلح ونجاح الوزارة في التعجيل باعادة
السكينة أن تساهلت السلطات العسكرية وأذعنت لإقناعه بتحويل قضايا
الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية ، كما استجاب النبي
لطلب الوزارة الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين كما ألغيت الرقابة
على الصحف ، على أن ذلك ما لبث أن تكشف مغزاة أمام الشعب، وارتاب
الناس في نيات رئيس الوزراء حتى نقم عليه أحد الطلاب ويدعى سيدعلي
محمد من أهالي كفر الزيات قبول الوزارة وتهيئة الخواطر للرضا بالواقع،
فألقى عليه قبلة ، في ٢ سبتمبر عام ١٩١٩ فانفجرت ولكنها لم تصبه .

أما عن موقف سعيد باشا من لجنة ملنر ، فلقد أبدى اعتراضه على
مجيء لجنة انجليزية إلى مصر من قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكانت
ذريعتة في هذا « انه ما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق
تركيا إلى إنجلترا ، فكيف يمكن الشروع في مفاوضات على قاعدة
راسخة ؟ » ^(١) وعلى هذا كتب النبي إلى حكومته ينصحها بعدم قدوم
اللجنة قبل شهر سبتمبر ، بحجة اتاحة الفرصة للوراثة الجديدة للاستقرار
والقبض على ناصية الأمور . وفي أوائل سبتمبر عام ١٩١٩ صدرت الأوامر
إلى المصالح الحكومية ودواوينها باعداد التقارير والبيانات والاحصاءات
اللازمة للجنة حين وصولها إلى البلاد . وفي ٢٢ سبتمبر أعلن تأليفها
رسميا في لندن من جميع الأحزاب الإنجليزية برئاسة اللورد ألفريد ملنر
(Milner) وزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود (Renel Rood) ،

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، ج ١/ ٥٢٤ .

وكان سكرتيراً بالوكالة البريطانية في مصر من ١٨٧٠ إلى ١٩٠١ ، والجنرال
السير جون سكسويل (John Maxwell) - تدعى الآن وحدة للقوات
البريطانية في مصر - عند نشوب الحرب العالمية ، والجنرال السير أوين توماس
(Owen Thomas) ، عضو البرلمان ، والمستر سبنسر (Spender) ،
رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ، والمستر ميرست (Hirst)
المستشار القضائي في وزارة الخارجية ، ومن المتخصصين في القانون
الدولي - ومنذ أوائل أكتوبر قامت مظاهرات الاحتجاج عليها في القاهرة
والإسكندرية . وفي ١٤ نوفمبر نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعادت فيه
قرب قدوم لجنة ملتر وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسي الذي
يلائهم مصر تحت الحماية - فرد الحزب الوطني على ذلك ببذنه المشهور
« لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » . وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام .
وبعد نشر هذا البلاغ واشتداد المظاهرات قدم محمد سعيد باشا استقالته
إذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة ، وخلفه يوسف وهبه باشا (وهو
قبطي) في ٢١ نوفمبر وسار على « السنة الإدارية » التي استنها سلفه ،
والترزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم يتخذ له موقفا معها أو عليها .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت إلى مصر في ٧
ديسمبر عام ١٩١٩ . ومنذ وصول اللجنة رأت الأدلة الكثيرة على وجود
معارضة شديدة منظمة لمقاومتها . وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة
الوفد المركزية بيانا إلى الأمة المصرية قالت فيه : لقد أجمعت الأمة المصرية
على مقاطعة لجنة لورد ملتر ، وبنت هذه الخطوة السياسية على الأسباب
المشروعة الآتية : (١)

(١) احمد شفيق : المصدر السابق ، ص ٥٨١ - ٥٨٣ .

أولاً - لأن المسألة المصرية مسألة دولية : فقبول المفاوضة مع لجنة ملتر يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين انجلترا .

ثانياً - لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، مع أن الأمة لم تقبل الحماية ، بل رفضتها رفضاً باتاً ، وأعلنت أنها لا ترضى بغير الاستقلال التام .

ثالثاً - لأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون تحت الأحكام لعرفية والقوانين الاستثنائية . فإصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من الاجماع الذي تجلّى في كثير من المظاهر ، لا يفيد إلا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الاجماع القومي .

ولم تلبث الحرب أن أعلنت على اللجنة ، واتفقت كلمة معظم الكتاب على أن سعد زغلول 'نقيم' بباريس هو الوكيل الذي أفا به الشعب المصري عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته في الأمر . وشاع بين أبناء الرف أن أعضاء اللجنة المنيرية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبي غير معروف . ورويت في ذلك أحاديث شتى تدخل في باب الطرائف ولكنها تدل في الوقت نفسه على الجذ في كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لرعيم الوفد . فكان السلاح الساذج إذا سأله أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر إلى ذهنه أنه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والأجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد في باريس . يخبرك أين الطريق ؟ وإذا سأله : هل لك أولاد ؟ أو سيّال : كم أجرك في اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله إلى سعد في باريس فهو أعلم بالجواب .

ولما رأى سائر روح الوطنية المصرية ، لجأ إلى الملاينة وحاول أن يفسر غرض اللجنة تمهيرا يحافظ به على الحدود التي رسمتها الحكمة البريطانية ويحجب في ظاهرها الكلمات المأثورة التي تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية فأصدر في ٢٩ ديسمبر عام ١٩١٩ بلاغه المشهور الذي قال فيه : « أن اللجنة ترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق وبنية يستلزم كل سبب للتنافر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهودهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية Self Governing Institution وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية ، آراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقييد أو حصرها في دائرة مخصوصة ... » (١) . ولقد اتخذ سعد زغلول قرارا نشر في بلاغ بعث به إلى مصر عقب نشر اللجنة بيانها قال فيه ما نصه : (٢)

« يحاول الأقوياء بجميع الوسائل ان يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تنخدعوا إذا وعدوكم ولا تخافوا إذا هددوكم ، والبتوا على التمسك بحقكم في الاستقلال التام فهو أمضى سلاح في أيديكم وأقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا - وليس في قوة إيمانكم الوطني ما يجعل احتمالا لذلك - خذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم واتكروم حاضركم ومددتم للسرقة اعناقكم وحنيتم للدل ظهوركم وأنزلتم بأمتهكم ذلا لا يرفع منه عز ، وان تفعلوا - كما هو أكبر ظني في

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٢٢٦ .

(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٧٢ .

عظم إخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم - فقد
استبقيتم لأنفسكم قوة الحق وأعدتكم لنصرتكم قوة
العدل . فلا تذاوا وان قهرتم ، ولا تخشوا وان
ظلمتم ، ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل
غيركم . وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ،
وتتحقق بإذن الله الإله القدير آمالي وآمالكم نسي
الاستقلال التام » .

ولقد وصل ذلك البيان القاهرة ونشر في صحفها في منتصف يناير ، وكانت
لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقب صدور البيان المتقدم
من لجنة ملنر ، فتعاقبت على أثره صدور البلاغات المختلفة في هذا المعنى .

وجدت لجنة ملنر بهذا أن لارجاء في الاتفاق بينها وبين الأمة على
قاعدة يانها ، لأن الأمة لم تكن تجد مصلحتها في تجاء ، وفدها النائب
عنها في قنيتوا . وأجمعت الأمة على المقاطعة إجماعا منظما محكما ، وميز
هذا الإجماع وقف حسين رشدي وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت - الوزراء
المعارضين ييمثذ باسم أصدقاء الوفد - من هذا الاجماع موقفا حياديا ،
فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا في ٧ يناير عام ١٩٢٠ خطابا
إلى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو وأصحابه إلى القاهرة لمفاوضة
ملنر بعد الوعود التي أفضى بها إليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم .
فلما أجاب الوفد بامتناع ذلك لأن بيان ملنر يحصر الغرض من المفاوضة
في الحكم الذاتي ، أجابوه بتفسيرهم كلمة الحكم الذاتي التي جاءت في
النصيغة الإنجازية ، وقالوا ان ملنر لا يرى مانعا من دخول الوفد المفاوضة
على أساس الاستقلال التام ، وإن كان هو لا يستطيع الجهر بهذا الأساس .
ولكن رفض سعد العودة ولم يكن في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة
بمعزل عن اجماع الأمة وموقف الوفد في باريس ولجنته المركزية في القاهرة
وإلا خسرت الجانبين ، ولم يخطر على بال الوفد أو بعض أعضائه العودة

إلا إذا كان الغرض من العودة الوصول إلى عقد معاهدة من استقلال مصر التام . ولم يكن سعد يرفض المناقشة بما جرت في أوروبا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجربة الدولة المبرعة في بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن مصر وهي تجهل نصوص هذا التوكيل .

وفي ١٨ مارس عام ١٩٢٠ غادرت لجنة ملنر مصر بعد أن قضت فيها نحو ثلاثة أشهر ، ولقد توصل ملنر خلال هذه الفترة إلى حقيقة لا ريب فيها وهي أن مصر لن تتفاوض مع الإنجليز إلا عن طريق سعد زغلول . ولذلك قابل عدلي يكن قبل سفره وأبلغه أنه أزمع العودة إلى لندن ، وأنه قرر أرجاء كتابة تقريره حتى أواخر شهر أبريل ، وذكر أنه يدع الباب مفتوحا ، وأنه على استعداد لمفاوضة الوفد . وفي نفس الوقت كانت كل أبواب مؤتمر الصلح قد أوصدت أمام الوفد المصري بباريس ، فأخذ يتصل بالصحف ويقيم المآذب للدعاية للقضية المصرية . كما استمال الوفد بعض كبار الكتاب الأوروبيين ، فنشر بعضهم مقالات وبحوثا دفاعا عن مطالب المصريين ، وألف فيكتور مرجيت - أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين - رسالة باسم «صوت مصر» (La voix de l'Egypte) قدم لها أناتول فرانس (Anatole France) أكبر أدباء فرنسا في ذلك العصر بمقدمة وجيزة ، هي في ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية . وبالإضافة إلى ذلك نذب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا ، واستعان أيضا بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك ، فدافع عن مطالب الأمة المصرية وقدم عنها في أغسطس عام ١٩١٩ مذكرة إلى لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي وأصدرت اللجنة قرارا لصالح مصر . وعندما عاد ملنر إلى لندن ، أرسل المستر هيرست ، أحد أعضاء لجنته ، إلى باريس ليدعو الوفد للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة .

وفي ٥ يونية عام ١٩٢٠ وصل الوفد إلى لندن ، وبعد يومين بدأت
المباحثات بين سعد وملنر في وزارة المستعمرات البريطانية ، وقدم ملنر
مشروعا للماهدة ينص على أن الوفد ، وقدم الوفد مشروعا ثانيا رفضه
ملنر ، ثم صدرت في النهاية مذكرة مشتركة قال ملنر أنها أقصى ماتستطيع
بريطانيا التنازل عنه . هذه المذكرة لم تكن اتفاقا بين البلدين ، بل لم تعد
أن تكون قاعدة لتسوية المسألة المصرية بشكل مقبول ، وهي في الواقع
أساس لكل المفاوضات التي دارت بين البلدين حتى عام ١٩٣٦ حين أمكن
توقيع الماهدة المرجوة تحت ضغط الموقف الدولي . ولقد انطوى مشروع
ملنر على اقتراحات بشأن تنظيم الحماية فبريطانيا الضامنة لاستقلال مصر
وعلاقاتها الخارجية يجب أن تتم برضاها ، كما ينبغي أن تبقى بمصر قوات
عسكرية بريطانية نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا إلى جانب تعيين
مستشار مالي انجليزي يقوم مقام صندوق الدين ، وترث بريطانيا الامتيازات
الأجنبية أي أنها تصبح وحدها صاحبة هذه الامتيازات القضائية . وواضح
من هذا المشروع أنه لم يخرج بمصر عن الحماية الصريحة في أضيق حدودها .
وأن اللجنة لم تتقرب به خطوة واحدة إلى موقف المصريين ولم تزد على أن
جست فيه ما يريده بريطانيا بحذافيره إلى أقصى مداه ، وليس فيه شيء
يصح أن يقال انه كان موضع تفاهم أو اتفاق بين المندوبين الإنجليز
والمندوبين المصريين ، لأنه دون المطالب من جانب واحد ولم يترشح فيها
قيد أنملة إلى جانب المطالب الأخرى .

أما مشروع الوفد فقد تضمن انهاء الحماية مع استرداد مصر لكامل
سيادتها الداخلية والخارجية ، وجلاء القوات البريطانية في ظرف مدة معينة
مع بقاء قوات بريطانية في شرق القناة تقام منشأتها على نفقة بريطانيا لصد
أي هجمات على القناة ، وبعد انقضاء عشر سنوات تدور مفاوضات للبحث
في بقاء هذه القاعدة . وفي حالة قيام أي خلاف يرغم إلى عصبة الأمم

للفصل فيه، وتبرم معاهدة دفاعية تتعهد فيها بريطانيا . . . مع مصر ضد
أي اعتداء خارجي ولا يجوز لمصر عقد أي . . . اتفاقية خارجة دون موافقته
بريطانيا . وتقول جميع الامتيازات الأجنبية إلى بريطانيا فضلا عن تعيين
نائب عام بريطاني في المحاكم المختلطة ومستشار مالي بريد "بريطانيا" له اختصاصات
صندوق الدين . كما جاء بمشروع الاتفاق ارجاء البتة في مسألة السودان
باتفاق خاص . ولقد زاد هذا المشروع على مشروع ملتر كرما بتقديم
تعهد من جانب مصر بأن تندم لبريطانيا داخل حدودها جميع ما يحتاج إليه
حريرا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل وذلك في حاضرة اشبالك
بريطانيا مع دولة أخرى حتى إذا لم تكن سلامة مصر نفسها مهددة .

وتوقفت المفاوضات ، ثم توسط عدلي يكن في الأمر ، فاضطر سعد
إلى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي في لندن حتى تسلم مذكرة
اللجنة الثانية في ٥ أغسطس فالتفت بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل
مرة أخرى في بعض العبارات . وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر
البحث فيها إلى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء الأعضاء بين القبول
والرفض . واقترح بعضهم عرض المشروع الأخير على الأمة لتبدي ملاحظتها
عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء . وتردد
سعد في العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى بواذر
الانقسام والشتات تبدو في داخل الوفد ، فأثر أن يتداركها وأن يرجىء
ظهورها ما استطاع . فقرر إيفاد أربعة من الأعضاء إلى القاهرة وهم محمد
محمود وأحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكباتي وعلي ماهر ، ينضم إليهم
في القاهرة مصطفى النحاس ووريسا واصف وحافظ عفيفي، لعرض الموضوع
على طوائف الأمة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ، والرجوع
بها إلى الوفد في النهاية لاستئناف البحث فيها جميعا مع لجنة ملتر . وفي
١٦ أغسطس عام ١٩٢٠ سافر سعد زغلول من لندن إلى باريس وتبعه

الأعضاء في اليوم التالي ، وتبعهم عدلي يكن يوم ١٨ أغسطس •

عرض المشروع على الأمة • وأشار فريق - وبخاصة الحزب الوطني - برفضه رفضا تاما وحبذ فريق آخر قبوله • ولكن لاتجاه العام كان أميل إلى قبوله بعد تديله على أساس « تحفظات » تحد من تدخل بريطانيا في شؤون مصر بعد عقد المعاهدة ، وتلغى كل ما تمتلئ عليه من تهديد استقلال مصر بسجرد زوال الأسباب الدائمة لذلك • وبعد شهرين يوما مضت غي عرض المشروع والتعقيب عليه في الصند راجع إلى الكونغرس • المندوبون بدأوا اطلعوا عليه من الآراء وكتبوا بيانا مسكرا في الأمة على ما قابلتهم به من الحفاوة والبرع بالاستشارة التي « خلقت فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تديره لجميع الظروف السياسة التي تحيط الآن بالفصل في مصيره • • • » • وعاد أعضاء الوفد من القاهرة ، فبدأ المنر الوفد إلى لندن النظر في نتيجة الإفتاء ، وسافر عدلي وتبعه سعد إليها في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٠ • وأند نبين من خلال المقابلات الأولى للمنر أنه كان يرفض البحث في التحفظات ، وكان يرى قبول المشروع كله أو رفضه كله مع معارضة شدة بشدة في تضمين المعاهدة نصا يقرر إلغاء الحماية • وكانت هذه هي نهاية المفاوضات ، فقد غادر الوفد إنجلترا في ١٠ نوفمبر ، بعد أن أرسل منها نداء مؤنرا إلى الأمة ، أشاد فيه بنتيجة الاستشارة في مشروع الاتفاق ، ووصف تلك النتيجة بأنها « تثبت ان الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في القضاء بغير معنى ، بل أتم تريدون استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غدا أشعة الوضوء على مصر الحرة • وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والإيمان بأنفسنا ، وبعدالة قضيتنا المقدسة إيماننا هادئا صادقا » •

وبعد عودة أعضاء الوفد إلى باريس نشبت بينهم الخلافات التي

تطورت إلى مالا تحمد عقباه وترك آثارها الباقية في حياة مصر السياسية .
فقد تقدم أعضاء الوفد بمشروع يقضي بأن يفرض عدلي يكن لمفارقة
ملتر في هذه الحفظات على حين يقف الوفد يرقب الموقف ، ووافقت أغلبية
الوفد على هذا الاقتراح وطلبت من سعد أن يوقع عليه ورفض سعد :
فقد كانت المادة في نظر . . . مسألة أغلبية بل . . . مسألة توكيل بمعنى
أن سعدا لا يهمه أن أغلبية الوفد تجذ هذا المشروع ولن يخضع للأغلبية
ولكنه موكل عن الأمة ومستول أمامها ولن يحترم إلا إرادتها . وهذه
حقيقة هامة تجب على . . . كما تجب على رئيس الوفد بعد وهي عدم
الاكتراث برأي أغلبية أعضاء الوفد حول . . . سائل التي يعرف أن اتجاهات
الأمة تعارضها . ولقد كان الوفد كله - باستثناء سنوت حنا وواصف
غالي - يعارض سعد ويرى أن يفوز عدلي لمفاوضة الإنجليز بينما كان
سعد يرى العودة إلى مصر لقيادة الحركة الوطنية فيها . وكانت الغالبية
المعارضة لسعد تقول أن الأمة لا تقوي على متابعة المعارضة والمقاومة . وتلك
حقيقة أساسية في الموقف ألا وهي أن الخلاف بين سعد وبين بقية أعضاء
الوفد كان في تقدير قوة الشعب كقوة ثورية في حل القضية المصرية . بل
ونكاد نقول في انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم في
الاسراع بحل يتيح لهم شيء من التنفس السياسي والاقتصادي .

حدث هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس التي أجبرت
بريطانيا على فك أسره وإطلاقه من منفاه وأذابت جليد الاعتدال الذي
اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته خلال الاحتلال أقرب إلى حزب
الأمة وأبعد من الحزب الوطني . فلقد أفهمث ثورة مارس سعد زغلول أن
المسرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية وأن حزب الأمة لا يستطيع
أن يكون الممثل الرئيسي فيه ، ولخص سعد زغلول خلافه مع الأرستقراطية
الزراعية في خطبته التي ألقاها في القاهرة في ٢١ يناير عام ١٩٢١ بعد عودته

بقوله « لقد رأيناهم يقابلون بوجوه هشة باسمه كل خير يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعبسون للأخبار التي تدل على قوة روحها » ان حزب الأمة عاد إلى بدايته وانتهى إلى غايته » . ويعتبر هذا الخطاب بلا ريب إعلاناً لانسلاخ الاستقرائية الزراعية من قيادة الثورة ودخول الثورة في مرحلة جديدة ارتفعت إلى مستوى الوعي القومي الذي انتشر منذ مارس عام ١٩١٩ . وأضافت إلى قضية الاستقلال من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤ قضية التناقض الطبقي أو بمعنى أدق تحالف الطبقات الوطنية ضد الأرستقراطية الزراعية . وعلى الرغم من ذلك لم يترحم سعد هذا الاحساس إلى مطالب اجتماعية داخل الإطار الوطني مما يمكن أن يحافظ على تحالف الطبقات الوطنية .

على أية حال رفع ملتر تقريراً لحكومته وضع فيه القواعد السياسية التي سارت عليها بريطانيا . حتى عام ١٩٣٦ . ولقد أوصى في تقريره بالعدول عن سياسة الحماية نتيجة لهماج الرأي العام المصري عليها واقترح عقد معاهدة يرضاها الفريقان توفق بين أمانى مصر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب . كما أوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوة عسكرية في مصر لكي تتمكن بذلك من حماية مواصلاتها ، وأن يكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب وبمصالحهم ، وأن تترك بريطانيا شئون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف باستقلال مصر مقيداً بهذه القيود ومشروطاً بها وذلك فضلاً عن استبعاد السودان نهائياً من هذه التسوية وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الاتفاقية الثنائية عام ١٨٩٩ . ولم تر الحكومة البريطانية ان تنقيد بقبول أو رفض التقرير ولكنها أخذت عنه فكرتين الأولى ضرورة ابدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وبريطانيا تبث على رضا المصريين ، والثانية أن الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة ولكن رجالها يتناوتون استعداداً لقبول جوهر التسوية وأنه من

الممكن أن تبنى خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت . وعلى هذا أبلغت الحكومة البريطانية السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير عام ١٩٢١ برغبتها في تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للوصول - إذا أمكن - إلى استبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا وتمكنها من تلبية « سمات الكافة » لنزول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة نصر والشعب المصري . وفي أواسط مارس عُمِّرت الوزارة على عدلي بمن قبلها على أن يكون هدفه المباشر استئناف المفاوضات .

وسميت وزارة عدلي « وزارة الثقة » ، وترجع هذه التسمية إلى سعد ، فهو الذي اختارها لها ، ذلك أنه حين جاء اللورد ملنر إلى مصر على رأس لجته قابل ضمن من قابله ، عدلي ورشدي وثروت ، فصارحوه الرأي بأن اللجنة يحسن أن تتوجه بالحادثة إلى الوفد . وكان سعد قد أرسل برقية إلى وكيل لجنة الوفد المركزية في ٢٦ يناير عام ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم ، قال فيه : « قد أرسلنا قرارنا لتلغرافيا إلى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر ، وقد تبيننا أن ما قالوه للورد كان مملوءا حكمة ووطنية خالصة » . وكان سعد على اتصال بعدلي أثناء وجود لجنة ملنر في مصر وبعد رحيلها: ورأى تأليف « وزارة ثقة » تضع الدستور وتتولى المفاوضات . وقد ذكر عدلي في خطاب تشكيله الوزارة أنه سيدعو الوفد برئاسة سعد زغلول للاشتراك في المباحثات ، وأن الأمة سيكون لها - على لسان مثليها في الجمعية الوطنية - القول الفصل في هذا الاتفاق ، وإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير الدستور . وعرض عدلي على سعد الاشتراك في المفاوضات ، فجاء رد سعد - وكان لا يزال في باريس - أنه سيحضر إلى مصر . وفي ٤ أبريل وصل سعد إلى الإسكندرية حيث استقبل بها بالقاهرة

في اليوم التالي استقبال الأبطال •

ولكن سرعان ما وقع الصدام بين سعد زغلول وعدلي يكن ، فكان سعد يريد المفاوضة في إطار المبادئ التي يراها كممثل للأمة وكان عدلي يريد المفاوضة بوفد رسمي تضطلع به الوزارة • ولم يكن الاتفاق على خطة واحدة ميسورا بين الوفد واتجاه عدلي الذي يبلور اتجاه المعتدلين في نزعتهم والحاقدين على الثورة والناقمين عليها • ولذلك لم يوافق عدلي على الشروط التي كان سعد قد قدمها إليه قبل مجيئه إلى مصر وعقب أن تسلم بيان الوزارة • وتضمنت هذه الشروط ما يلي : (١)

أولا : الوصول إلى إلغاء الحماية الغاء تاما صريحا بمعنى الغاء الحماية التي فرضت على مصر في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ •

ثانيا : الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً تاما ودوليا عاما سواء في الداخل والخارج مع مراعاة إرادة الأمة التي أبدتها في التحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر •

ثالثا : الغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول في المفاوضات •

رابعا : تكور، غالبية المفاوضين الرسميين للوفد ، وأن تكون رئاسة المفاوضات من الوفد •

وقد وقع الصدام حول الشرط الرابع لأن عدلي يكن تمسك بأن تكون

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٣٢٠ -

له الرئاسة ما دام رئيسا للحكومة مستندا في ذلك إلى أن التقاليد السياسية لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون رئيسا . وفي الحقيقة فإن الموقف السياسي في تقدير عدلي يكن كان يدفعه لهذا التحدي . ون أن يخشى شيئا . ذلك أن أقصى ما كان سعد زغلول يستطيع أن يعمل في تلك الحالة . أن يجمع أعضاء الوفد ليستصدر منهم قرارا بعدم الثقة بـ عدلي . وكان عدلي يعلم أن إقرار الوفد قرارا بعدم الثقة به أمر مستحيل ، لأن أغلبية الوفد كانت في صفه بل كانت تعمل تحت قيادته لا قيادة سعد زغلول . وفي ٢٥ أبريل ألقى سعد خطابا بشبرا أعلن فيه الخلاف ووصف عدلي وإخوانه بأهم برادع الإنجليز ، وأنهم إذا ما تفاوضوا مع الإنجليز فإن ذلك لا يعني سوى أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس .^(٢) وراح بعض أنصار سعد يتفوهون بأن الاحتلال على يده خير من الاستقلال على يد عدلي .

وظل الخلاف بين سعد والوزارة عنيفا أشد العنف قرابة شهرين ، انقسمت الأمة في أثناهما إلى سعديين وعدليين . ولما كان سعد أقرب إلى قلوب الجماهير فقد كسب الجولة وهوت إليه قلوب عامة المصريين . واتسم حينئذ بعزة نفس قوية وثقة بالنفس لاحد لها ، فكتب له التاريخ أنه أقوى من استطاع أن يهز ضمير المصريين والشرقيين على وجه العموم في الصدر الأول من القرن العشرين . ولكن يعاب على سعد اسرافه في الخصومة وعدم تحرزه في رمي خصومه بالاتهامات . ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ ساسة مصر لجيل كامل ، فإنه يتحمل مسؤولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من اسفاف كانت له آثاره الوخيمة

(٢) تحية الرئيس في منقاه ، خطبة الرئيس في شبرا في ٢٥ أبريل

على أخلاق البلاد . ومن ناحية أخرى أخطأ عدلي كذلك في السفر مع وفد
مفاوضته إلى لندن في هذا الجو المشحون بالخلاف .

وبدأت المفاوضات في لندن بين عدلي يكن ، كيرزون في يوليو عام
١٩٢١ . ولم يكن من المتوقع نجاح مفاوضات عدلي - كيرزون في هذا
الطرف ، فقد استغل الإنجليز الخلاف الذي نشب بين سعد وعدلي ،
واشتلوا في شروطهم . وفي ١٠ نوفمبر سلم كيرزون عدلي مشروع الحكومة
البريطانية ورأى الوفد الرسمي أنه لا يحقق الغاية التي سافر من أجلها
للمفاوضة فقرر ألا يسترسل فيها أكثر من ذلك . وفشلت المفاوضات في
النهاية لسببين رئيسيين : أولهما إصرار بريطانيا على إبقاء حامية في مصر ،
وعدم الاتفاق حول تحديد الإشراف على شؤون مصر الخارجية (١) .
وعلى الرغم من ذلك فقد قرر لنصوص مشروع كيرزون - وهي أسوأ حالا
من نصوص مشروع ملتر - أن تحدد العلاقات بين مصر وبريطانيا لمدة
أربعة عشر عاما تقريبا ، وذلك بعد أن اتحدت عنوانا جديدا هو : تصريح
٢٨ فبراير المشهور . وهذا هو التطور الذي كسبته القضية المصرية
بانقسام قيادتها .

ومما لا شك فيه أن تصريح ٢٨ فبراير كان مخرجا للسياسة البريطانية
أكثر منه مخرجا لمصر . وسعت إليه السلطات البريطانية في مصر وألحت
على حكومتها في إصداره . فلقد كان الموقف بعد تعذر الحكومة البريطانية
الاتفاق مع المعتدلين يقتضي أمرا من اثنين : إما أن تدعن بريطانيا لمصر ،
وإما أن تتشبث بريطانيا بموقفها وتحمل مصر على الإذعان لشروطهما .
وفيما يتعلق بالأمر الأول ، كان سعد قد أصبح في نظر الحكومة الإنجليزية

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال
إلى المهادنة ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

مهيجا كبيرا يثير الشعب والعداوة ضد بريطانيا ، ومن ثم فلم يكن متوقعا أن تلجأ الحكومة الإنجليزية إلى هذا الحل • وأما بخصوص الأمر الثاني فكان لا يقبل تمذرا عن الأول اذ اعترضته صعوبتان : الأولى الخوف من استمرار الاضطرابات في مصر ، والثانية تمثل في أن النبي ، المنسوب السامي البريطاني ، كان ضد سياسة التشدد التي كانت تتبعها الحكومة البريطانية • وقد كان بسبب هذا الوضع أن ظهر في ذلك الوقت عدة حلول قصد بها الخروج من هذا المأزق ، ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير غير واحد منها وهو الذي استقر عليه الرأي أخيراً • فقامت بريطانيا بإبعاد سعد ونفيه إلى سيشل التي نقل منها بعد ذلك إلى جبل طارق بسبب سوء حالته الصحية • وأفسح نفي سعد الفرصة للوصول إلى اتفاق بين النبي وثروت وعدلي وصدقي في ١٢ يناير ١٩٢٢ • ونص الاتفاق على تأليف وزارة برئاسة ثروت باشا بشرط أن توافق الحكومة البريطانية - دون أن تنتظر عقد معاهدة - على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإعادة وزارة الخارجية وإنشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية وإلغاء الأحكام العسكرية ، وأن تستبقي فقط للتسوية أربع نقاط هي : تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، والسودان • (١) وقد طلب النبي من حكومته اعتماد هذا الاتفاق • وبعد أخذ ورد وافقت الحكومة البريطانية على هذا المشروع بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع • وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش ، وبسبب الرغبة في إيجاد

(١) الكتاب الأبيض الانجليزي ، ترجمة إبراهيم عبد القادر المازني ،

• قوة توازن قوة البرلمان •

وقد احتوى المشروع المعدل على وثيقتين هامتين : الأولى تصريح بإنهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة ، والثاني كتاب مفصل إلى السلطان • وفي ٢٨ فبراير أصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد وجاء فيه : (٢)

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة • وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر مستقلة ذات سيادة •

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضييمات (اقرار الاجراءات العسكرية التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ المفعول على جميع ساكني مصر ، تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر ١٩١٤ •

٣ - إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بمسرة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

(٢) المصدر السابق ، وثيقة رقم ٣٥ ، ص ٤٦ - ٥١ •

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر •

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة •

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات •

(د) السودان •

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن •

وبعد إصدار التصريح لم يبد أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقي • فقد ظل الشعب المصري يردد صيحته المتطرفة من أجل الاستقلال التام • وخاب ظن النبي الذي كان يعتقد أن اعطاء مصر جرة من الاستقلال سوف يلبيها عن المطالبة بالباقي ، وان مقاومتها التي ظلت مستمرة طوال ثلاث سنوات كاملة ، سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال • أما حزب المعتدلين الذي أراد النبي أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يقيم منها طوال حياته • وظهر ذلك بشكل رسمي في الانتخابات الأولى التي فاز فيها بستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا • وعلى الرغم من ذلك ، فقد كان تصريح ٢٨ فبراير توجها متواضعا لمرحلة من الكفاح الشعبي استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر • فقد سقط به علم الحماية على أرض المعركة في مصر ، وبالرغم مما بذلت بريطانيا من جهود لحمل الدول في مؤتمر الصلح على الاعتراف بها •

وقد ترتبت على صدور تصريح ٢٨ فبراير نتائج هامة نلخصها فيما يلي :

١ - تهيئة الفرصة للعناصر غير المتشددة والمعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس غريبا أن يستبج تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي يكن خصم سعد .

٢ - ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) إلى الخطوط الأمامية كقوة معارضة في الداخل وبذلك تشتت جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصر من ناحية وبين كفاحهم ضد الإنجليز من ناحية أخرى .

٣ - انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكلة من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وان احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته وأصبح الوفد منذ هذا الوقت وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور القيادات الشعبية للسياسة المصرية .

٢ - الأحزاب السياسية في أعتاب ثورة ١٩١٩

بعد تصريح ٢٨ فبراير لم يتعد وضع مصر الواقعي كونها محمية : فانجلترا كانت ولا تزال تضطلع بمهمة الدفاع عنها ، وظل وضعها إزاء الدول الأجنبية على ماكان عليه قبل التصريح . وحاولت انجلترا من جديد أن تتوصل إلى عقد معاهدة مع الزعماء المصريين ولكنهم لم يقبلوا الشروط التي حاولت انجلترا أن تفرضها عليهم ، فبقيت العلاقات معلقة بين البلدين مما أدى إلى الانقلابات السياسية التي شهدتها مصر وعرقلة عملية الإصلاح الداخلي التي كانت في ميسس الحاجة إليها بعد حصولها على الاستقلال الذاتي . فتفتت وحدة البلاد السياسية بعد هبوط المدى الثوري الذي أشاعته ثورة ١٩١٩ ، وأخذت تظهر فيها تكتلات سياسية هي امتداد لما كان قبل عام ١٩١٤ مع الاختلاف في التفاصيل الذي كان يمليه تطور البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى .

ولقد بدأ الشقاق يدب في صفوف الوفد نفسه ، فاختلف أعضاؤه منذ السنة الأولى لاشتغالهم بالقضية المصرية ، وهم في أوروبا لم يعودوا إلى مصر بعد . وأدى هذا الخلاف إلى تصدع الوفد من أعلى ، فلم ينفصل عنه السياسيون الطموحون فحسب ، أمثال محمد محمود ، وإسماعيل صدقي ، بل لطفي السيد أيضا ، وهو ذلك المتعقل القنوع وزميل سعد في التلمذة على محمد عبده . وأصبح سعد زغلول أيضا أكثر تعنتا في تصرفاته مع الآخرين وأضيق في مفهومه للأمة المصرية . حقيقة استطاع سعد زغلول أن يجمع الشعب تحت زعامته أثناء الثورة ، ولكن كان من الصعب

عليه أن يستمر في تزعم كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي . فقام نزاع خطير بين سعد وعدلي يكن على رئاسة وفد المفاوضات واعترض سعد على رئاسة عدلي لفد المفاوضات المصرية . واستبد سعد برأيه في الاصرار على رئاسته للمفاوضين المصريين ، متجاهلا رأي كثرة أعضاء الوفد الذين كانوا يؤيدون رئاسة عدلي للمفاوضات . واندفع الناس في تنزيه سعد وتمادوا في تحقير عدلي والمختلفين مع سعد في الرأي ممن جروا على تسميتهم « بالمنشقين » حيناً و « بالخونة » حيناً آخر ، وانحدرت القضية الوطنية إلى خلافات شخصية هي أشبه بخلافات الأسر والعصبيات في الريف وبين البدو . وتوالت الاحتجاجات على سعد من أعضاء الوفد ، فلا يبالي بهم ، ويبضي في قبول استقالاتهم وإحلال غيرهم محلهم ، ويزيد على ذلك فصل من تشتم منه رائحة المعارضة . وبعث واحد وثلاثون عضواً من أعضاء الجمعية التشريعية ببرقية في ٢ نوفمبر عام ١٩٢١ يسحبون فيها منه توكيلهم لاستبداده برأيه وتورطه في سلسلة أغلاط سياسية ، ويعلمون ثقتهم بالوفد الرسمي للمفاوضة وتعظيمه رعاية لمصلحة البلاد .

وقد كان لهذا الموقف أسوأ الأثر في مستقبل مصر السياسي ، فقد قسمت المصريين إلى شعب وقصر ، وألجأت القصر إلى أن يعمل في الظلام ، وإلى أن يلتمس العون والسند من قوى خارجية أجنبية . وزاد الأمر سوءاً أن الشعب نفسه قد تقسمته أهواء الأحزاب التي يزعم كل منها أنه ينطق باسمه ، وهي جميعاً أحزاب مصطنعة لا مبرر لوجودها ، فكلها قد وجدت لأسباب شخصية ، ولا فرق بين إرماجها ، لأنها جميعاً متولدة عن حزب الأمة . وقد بدأت جميعاً مستندة إلى العصبيات وإلى أصحاب المصالح من كبار الملائكة . ولم يكن من السهل بالنسبة لسعد أن يستمر في تزعم كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي . فانتزع سعد إلى صفه الطبقة الوسطى وفئات المثقفين الذين سبق لهم الالتفاف حول مصطفى كامل واللواء ، كما

١. تشاع أن يؤثر تأثيراً فعالاً في جماهير المصريين يكاد يقرب من مستوى عبادة البطولة . أما الفئات التي كانت تلجأ حول حزب الأمة والجريدة فتحوّلت إلى جانب عدلي يكن وحزب الأحرار الدستوريين . وقد تألف هذا الحزب في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وجع عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم منضمين إليهم فريق من المثقفين المتحررين . وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وتمثيله لطبقة الخاصة من الأعيان والمثقفين . ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية ، التي كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، إلا ما لقبه أبوه الروحي حزب الأمة في عام ١٩٠٧ من وجوم واستنكار . بل إن الدكتور محمد حسين هيكل يذكر في « مذكرات في السياسة المصرية » أن الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعان عن تأليفه ، وراحت تتهمه بأنه في حرصه على الاتفاق مع الإنجليز سوف يفرط في حقوق الوطن .

وعلى أية حال حمل الحزب منذ تأليفه العداء السافر لسعد والوفد . وكان برنامججه كالآتي : (١)

أولا : (١) الاستمرار في العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالاً فعليا تاما .

(ب) إنهاء الاخلال البريطاني لمصر .

(ج) الحرص ، فيما يختص بالمفاوضات المقبلة ، على أن الأمور التي احتفظت بها إنجلترا لا يؤدي الاتفاق على شيء منها إلى المساس بأي حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أي مظهر من مظاهره .

(١) أحمد بيلي : عدلي يكن ، ص ٢٦٦ - ٢٧٠ .

(د) التمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، وبخفظ سيادتها وحقوقها عليه وبرعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه .

ثانيا : ادخال مصر في جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثا : تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة "رأسة" وحقوق العرش .

رابعا : السعي في ترفية شأن الهيئات النيابية المحلية ، كمجالس المديرات والمجالس البلدية ، واستكمال هذا النظام النيابي حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة حق القيام .

خامسا : الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعباءه ، فلا تقيد حريته إلا في مصلحة عامة لا صارف لها .

سادسا : السعي في إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل اعتداء خارجي .

سابعا : معاربة الأمية في البلاد ، وتوجيه قوى الأمة والحكومة جميعا للقضاء عليها بأن يجعل التعليم الأولي إجباريا ومجانيا ، وصرف العناية في تمكين البنين والبنات ، من الحصول على ما يريدون من أنواع التعليم بكافة درجاته ، ووضع خطط التعليم على وجه يمكن كلا الفريقين من أن يرقى إلى كماله الخاص ، والسعي في جعل اللغة العربية لغة التعليم في المعاهد العلمية العمومية في مصر بأعداد الوسائل لذلك من نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والتزيد من البعثات المدرسية إلى أوروبا وأمريكا - إلى غير ذلك من طرائق نقل العلم إلى لغتنا وبلادنا ، مع الحرص دائما على اتصال مصر بالحركة العلمية في العالم .

تاسعا : السعي في اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام إنتشار الثقة
بالحالة المالية في مصر .

عاشرا : السعي في توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

حادي عشر : الجري على قاعدة الباب المفتوح في الاتفاقات الجمركية،
والمساواة في الرسوم على الواردات ، مع مراعاة حماية المصنوعات المصرية .

خامس عشر : السعي في تعميم شركات التعاون بأنواعها وترقية
شأنها .

سادس عشر : السعي في تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها
المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عواتقها كثيرا من الأعمال العامة التي
من شأنها أن تكون أعمالا حرة في يد الأفراد والشركات .

ثامن عشر : السعي في تنظيم العلاقات في المصانع والمتاجر بين العمال
وأرباب الأعمال على قاعدة العدل ، اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن
تحكم أحد الفريقين .

وعلى الرغم من أن مبادئ الحزب وأهدافه التي أعلنها رئيسه في
خفل افتتاحه كانت تتضمن استكمال استقلال مصر ، والتمسك بعدم فصل
السودان عن مصر ، وبحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه ، وتأيد النظام
الدستوري والدفاع عن حرية الفرد ، بالرغم من هذا ، فلم تمض سوى أيام
قليل حتى قتل اثنان من أعضائه هما : حسن عبدالرزاق باشا وإسماعيل
زهدي بك . ومن عيوب هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع الإنجليز
للوصول إلى حل القضية المصرية - وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة

ويعسونها كياسة • ويرجع ضعف الحزب منذ البداية إلى اتباعه سياسة الاعتدال » والكياسة : في فترة كانت فيها مصر تمر بثورة وطنية • فلم تعد تجدي هذه السياسة مع الجماهير ، وفشل الحزب منذ البداية ولجأ إلى القصر وأحياناً إلى الإنجليز وكل الطرق غير المشروعة • ورغم أن عدلي يكن لم يكن بطبيعته ميالاً إلى الخصومة الحزبية، إلا أنه قبل رئاسة الحزب بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من رئاسته سنداً لحزبهم • على أن عدلي لم يكن يلبث أن عاد إلى طبيعته ، فانتقل من رئاسة الحزب في عام ١٩٢٤ وخلفه عبدالعزيز فهمي •

أما الحزب الوطني فقد اضحل وأصبح نفوذه من الناحية الواقعية في حكم العدم ، ولا سيما بعد موت البقية الصالحة من مجاهديه الأولين الذين استهلكهم النفي والتشريد فلم يعيشوا طويلاً بعد عودتهم ، أمثال عبدالعزيز جاويش وأحمد فؤاد وأمين الرافعي • وكان فريق كبير من رجاله قد انضموا إلى الوفد في أول الثورة ، حين ظنوا أن ذلك هو السبيل إلى ضم الصفوف وتوحيد الجهود • لم يخفف الحزب الوطني من الحياة السياسية ولم يزل • ولكن وجود هذا الحزب قد أصبح استمراراً لوجوده القديم ، وكأنه موجود بحكم العادة ، أو كأنه موجود لأنه غير معدوم ، فحياته لا تزيد عن أن تكون حياة تنفي من صاحبها صفه الموت • ولكن الناظر في تصرفاته يحس أنه قد ضل عن مبادئه الأساسية التي قام عليها ، وتمسك بشعور جعلت منه شيئاً آخر غير الحزب الذي أنشأه مصطفى كامل • فقد طغت عليه قيم العصر وتفكيره ، حتى أصبح لا يفرق عن الأحزاب الأخرى إلا في المبدأ المشهور (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) • وقد كانت فكرة الجامعة الإسلامية هي الخاصة المميزة للحزب كما أنشأه مصطفى كامل ، ربما فهمه الذين خلفوا من بعده • ولكن هذه الفكرة اختفت من الحزب الوطني اختفاء يكاد يكون تاماً ، بل لقد أصبح رجاله ينكرونها

ويضطنحون، الحجج في نفيها عن مصطفى كامل ، ويظنون أن دفاعه عن الدولة العثمانية تهمة تحتاج إلى أن نلتس الأعداء في تبرئته منها . ولم يعد للفكرة الإسلامية وجود إلا في نفر قليل من رجاله ، هم الذين قاموا بتأسيس جمعية الشبان المسلمين عام ١٩٢٧ . وقد تلخصت مبادئ الحزب الوطني فيما يلي : (١)

أولا : استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً تاماً غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال .

ثانيا : إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسؤولة أمام مجلس نيابي تام السلطة .

ثالثا : احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديوان ، احتراماً لا يمس سيادة البلاد .

رابعا : تعهد الشعور الوطني وتنميته والمحافظة على تضامن الأمة واتحاد عناصرها .

خامسا : السعي في تحسين الأحوال الصحية والعمل على ترقية الأحوال الاجتماعية .

سادسا : العمل على نشر التعليم في جميع البلاد على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء نصيبهم منه ، والبحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الرسائل العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

سابعاً : ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة.

ثامناً : نقد الأعدال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وارشاد الحكومة إلى خير الأمة ورغباتها والاصلاحات اللازمة لها .

تاسعاً : المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والأجانب .

عاشراً : احكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر وجميع الأمم الأخرى .

ولشأ بمصر حزبان جديدان هما الحزب الوطني أيام الحرب والحزب الاشتراكي بعد الحرب ، وقد قتل الحزبان في المهد . ومن الحقائق الواضحة أن العمل الاشتراكي بدأ أول ما بدأ في مصر على يد عناصر أجنبية لا وطنية . وفي عام ١٩٠٩ تنس الحزب الوطني بزعامة محمد فريد حركة تأسيس النقابات للعمال والصناع والمزارعين ، وهناك من الدلائل ما يؤكد الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد ، فتمد كان متأثراً بحركة حزب العمال في بريطانيا ، وقد أعرب عن اعجابه بهذا الحزب وبمبادئه وبزعمائه في خطابه الذي ألقاه محمد فريد في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني في ٧ يناير ١٩١٠ . ولكن هذ الاتجاه الاشتراكي الذي بدأه محمد فريد لم يقدر له الاستمرار والبقاء ، فقد سنى الحزب الوطني في عهد كتشتر وفي ظروف الحرب العالمية الأولى ، وأفلتت بذلك قيادة العمل الاشتراكي من يد العناصر الوطنية . ومع ذلك فقد بذلت محاولة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من جانب بعض العناصر الوطنية المثقفة لتأليف حزب اشتراكي مصري . ولكن فشلت المحاولة حين رأى البعض أن ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية غير ملائمة لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية .

وتم الاتفاق على أن يكون اسم الحزب هو «الحزب الديمقراطي» ، وأن تكون المبادئ الديمقراطية هي التي يسعى للدفاع عنها والدعوة إليها في مصر ، بينما يوجه جهوده في سبيل القضية الوطنية بالتنسيق مع الوفد ، وقد تأسس الحزب في سبتمبر سنة ١٩١٩ ونشر برنامجه في جريدة النظار ، وخبه من الناحية الاقتصادية ترتيب الطبقات العاملة أدنيا وماديا ، والاعاز لمن لا يستطيع العمل ، وإنماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكار جميعا بقدر الامكان .

وعندما انتاز العمال المصريون إلى جانب القضية الوطنية قام الحزب الاشتراكي المصري على أكتاف العمال الأجانب الذين أصبح منهم قاده وقد قام هذا الحزب في عام ١٩٢١ في الاسكندرية بزعامة جوزيف روزنتال وكان ظهور هذا الحزب في الاسكندرية ، وليس في القاهرة ، أمرا طبيعيا والاسكندرية التي كانت تغص بالاجاليات الأجنبية ، كانت بحكم موقعه على البحر المتوسط أشبه بنافذة تهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج . وفي هذه المدينة لقي المذهب الجديد أول استجاب له بين الموظفين والصناع الأجانب من اليونانيين والنمساويين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهود ، ثم من العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية . وكان تأليه الحزب الاشتراكي من العناصر الأجنبية من أهم العوامل التي كفلت ل إبراز نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل في شئونه ، وذلك بسبب ما كان يتمتع به الأجانب في مصر من الامتيازات الأجنبية ، وفي ظل هذه الحماية أخذ روزنتال يسعى لاتزاع النقابات التي تألفت في ظروف ثور ١٩١٩ من سيطرة البورجوازيين .

ولم يكد الحزب الاشتراكي المصري يعلن عن قيامه حتى تعرض

للمهجوم من كل فئات الرأي العام المصري تقريبا . فشر الأستاذ فكري أباطة مثلا مقالا في جريدة اللواء في ٥ سبتمبر عام ١٩٢١ ، استنكر فيه تأليف الحزب باعتباره سابقا لأوانه وركز فيه على أولوية التحرر الوطني على التحرر الاجتماعي . وفي يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر الحزب الاشتراكي برنامجا على الرأي العام المصري ، وصدره بدياجه طويلة يليغة أعلن فيها « صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية » ، فقال فيها : « ... ان الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدتها أقلية صغيرة متعديّة تستأثر برؤس الأموال وأرزاق الطبيعة استثنائا لا تبرره عدالة في العالم ، وانزلت بها بالغ السخف ، وفازت باستلاب ثمره كدس وجهادها . ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات إلى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا إلى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيتها ، وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصري سيطرة محققة معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى إلى خلق الغني الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة . لذلك كان من الضروري أن يمتد إلى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا إلى تخفيف ظلمها وويلها الفادح ، وتحقيقا لتلك الغاية نهض إخوان العمل في مصر لتأليف الحزب الاشتراكي ، وهذه مبادئه التي سيعمل لتحقيقها : (١)

(السياسية)

١ - تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي واقضاء ذلك الاستعمار عن وادي النيل بأسره .

(١) انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ،

ص ٥١٣ - ٥٢٦ .

٢ - تأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتأخي مع جميع الأمم
قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة •

٣ - محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد •

٤ - مقاومة العسكرية والديكتاتورية وأنظمة التسليح في البر والبحر والهواء •

٥ - مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية •

٦ - إلغاء المعاهدات السرية •

(الاقتصادية)

١ - العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى ، ومحو التفريق بين المجتمع في الحقوق الطبيعية ، وإخماد استبداد المستغلين والمثله والسعي إلى مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادئ الثلاثة الآتية :

٢ - توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمة •

٣ - التوزيع العادل للثروات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والاشخصية •

٤ - إخماد المزاخمة الرأسمالية •

(الاجتماعية)

١ - اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بعد

مجانيا ملزما ، والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة .

٢ - العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية .

٣ - العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة .

وسيعمل الحزب على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبي والدعوة السلمية ، مستعينا في ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتي :

١ - انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتاج والاستهلاك .

٢ - اعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .

٣ - تحرير حقوق النيابة والانتخابات من القيود المالية وغيرها ، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ - الدعوة بطريق النشر والخطابة .

وأخذ الحزب الاشتراكي ، بعد اعلان برنامجهم ، يمارس نشاطه السياسي والاجتماعي فعمل على اجتذاب خريجي المدارس الصناعية والعمال ، وزادت حركات الاعتصاب بين العمال . ولكن سرعان فادب الانقسام في صفوفه بسبب الاختلافات الأيديولوجية . فقد وجدت العناصر الشيوعية ان مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين ، مما من شأنه إعاقة ترويج المذهب الشيوعي ، فرأت ان

تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تفوص في بحر بورجوازي ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها . وتغلب الجناح الذي كان يدعو إلى الدولية الشيوعية ، وانضم إلى الكومترن وأعلن برنامجا الذي نص على تأميم قناة السويس ، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن ثماني ساعات، وأن يتساوى المصريون والأجانب في الأجور ، وأن تخضع المصانع لنظام التفتيش ، وأن تتألف تعاونيات للإنتاج والتوزيع . وبالنسبة إلى الفلاحين نص برنامج الحزب على إلغاء تأجير الأرض مقابل نصف المحصول، وإلغاء ديون الفلاح الذي يملك أقل من ثلاثين فداناً ، وعدم دفع الفلاح الذي يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب ، وتحديد مساحة الأراضي التي يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى .

وهكذا اتسعت قاعدة المشتغلين بالسياسة عما كانت عليه الأحوال قبل عام ١٩١٤ . ودخل القصر الحلبة السياسية من جديد بعد تصريح ٢٨ فبراير ، فحين أعلن فؤاد نفسه ملكاً ازداد طموحه وجبه للسلطة ، واتجه إلى انعاش سلطة جديده محمد علي وإسماعيل بقدر ما تسمح به الظروف الحديثة . وأصبح فؤاد بالفعل عاملاً فعالاً في السياسة المحلية بالشكل الذي كان عليه عباس الثاني قبل خلعهِ . وبذلك كان إلغاء الحماية مؤذناً بعودة المنافسة القديمة بين القصر والوطنيين . اصطدم الملك بالوفد ، وحاول أن يضم إلى صفه الأحرار الدستوريين ، ونجح في ذلك بعض الشيء - ثم حين لم يسيطر عليهم السيطرة الكاملة حاول في يناير ١٩٢٥ أن يؤسس حزباً جديداً أطوع له هو الحزب المعروف باسم «حزب الاتحاد» . وعهد القصر إلى حسن نشأت وكيل الديوان الملكي بتأليف الحزب الذي وضعت تحت تصرفه اعتمادات ضخمة . ورغم ما قيل من أن الفرنسي من إنشاء حزب الاتحاد هو إيجاد حزب ثالث بين الوفد والأحرار الدستوريين يمكن الملك من إقامة التوازن السياسي في البلاد ، فإن القصد الحقيقي

من انشاء الحزب كان تمكين الملك من أن يحكم براسيم بدلا من الحكومات البرلمانية . وتوات استقلالات الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية البرلمانية . وكانوا يبررون استقالاتهم بما ذاع من أن الحزب الوفدي تحيط به الشكوك من جهة والاخلاص الواجب للملك ، وأخذ الانجليز يذكرون ناز هذه الفتنة ، بينما أخذت صحف الوفد من ناحية وصحف الأحرار الدستوريين والحزب الوطني من ناحية أخرى تتبادل الاتهام بعدم الاخلاص للعرش . ولم يلبث الحزب الجديد (الاتحاد) أن أصدر محيقتين باسمه ، إحداهما عربية اسمها « الاتحاد » والأخرى فرنسية اسمها « الليبرية » . ويعيد تأليف حزب « الاتحاد » إلى الأذهان تأليف حزب الأعيان في عام ١٩٠٨ حين لم يرض الخديو عباس حلمي الثاني كل الرضى عن اتجاهات حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية . وقد مثل حزب الاتحاد طبقة النبلاء واتباع القصر من الوصوليين الذين أرادوا الافادة من صلة الحزب بالقصر ، لينالوا ما يتغنون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسي الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم أو لذويهم . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لحمل الجماهير على الاشتراك في هذا الحزب ، إلا أنه لم يخرج عن نطاقه الأرستقراطي الضيق ، ولم يلق تأييدا شعبيا ، فظل أضعف الأحزاب المعاصرة شأنا وأقلها نفوذا الأمر الذي يفسر الفشل الذريع الذي منى به في الانتخابات المتتالية .

وهكذا أصبحت السياسة في مصر تنازعا على السلطة وجرا وراء المغام ، ومساومة على بيع الذمم والضمان . وقد عبر شوقي في قصيدته « شهيد الحق » التي كتبها في الذكرى السابعة عشرة لوفاة مصطفى كامل عن هذا الوضع المؤسف فقال : (١)

(١) ديوان شوقي : ج ١ / ٢٦٢-٢٦٦ .

والأمّ الخلفُ ينكمو ؟ إلا ما ؟	وهذه الضجة الكبرى علما
وفيم يكيّد بضمكمو لبعض ؟	وتبوءون العداوة والخصاما ؟
وأين الفوز ؟ لا مصر استقرت	على حالٍ ولا المودان داما
وأين ذهبتُم بالحق لما	ركبتُم في قضيته الظلاما
ممن شبتُم بكم في القطر تارا	على محلكه كانت سلاما
إذا ما راضها بالعقل قوم	أجد لها هوى قوم ضراما
تراميتُم فقال النياس : قوم	إلى الخذلان أمرهم ترام
وكانت مصر أول من أصبتُم	قلم نحص الجراح ولا الكلاما

وتحقق للانجليز ما قصدوا إليه وما أرادوه من شغل المصريين بأنفسهم وضرب بعضهم ببعض ، وأصبح المغلوب منهم يلجأ إلى الانجليز طالبا انصافه ، فيتظاهرون بإقامة العدل حيناً ويسرعون إلى انجاء المستغيث ، ويعرضون تارة أخرى معذرين بأن ذلك من شئون مصر الداخلية التي ليس من حقهم أن يتدخلوا فيها . أصبحت كل الأحزاب باستثناء الحزب الوطني - تسعى إلى الكيد لخصومها عند المندوب السامي في مصر حيناً ، وفي الصحف الانجليزية حيناً آخر ، وبارسال مندوبين يسافرون إلى انجلترا تارة ثالثة . وكان للانجليز في كل سياستهم هدف واحد ، وهو الارتباط مع المصريين بمعاهدة ، وانشاء علاقة مستقرة أساسها الود والتفاهم بين السادة والعبيد ، يستطيع السادة معها أن يناموا ملء جفونهم ، لا يخشون انتفاضاً ولا انتقاماً . كانت هذه العلاقة هي هدف سياستهم منذ كرومر . وقد استطاعوا أن يحققوا هذا الأمر ، واستطاعوا بفضل الجيل الذي تعهدوه بالتربية والتنشئة والتدعيم ووالوه بالمعونة وبالتأييد منذ شبابه الأول ، ثم دفعوا به إلى الصفوف الأولى ، ودسّوه على مختلف الأحزاب وفي مختلف المناصب ، واستطاعوا عن طريق هذا الجيل ، وعن طريق

المتزوجين منهم بالانجليزيات خاصة ، أن يحققوا كل أهدافهم، وأن يقيموا ما سموه « الصداقة الانجليزية - المصرية » • ولولا قصر نظر المصريين وسوء تقديرهم وفساد تفكيرهم وتحكم الأناية في ساستهم ونفسي الجهل ما نجحت حيلة الانجليز في أن يصرفوا بأس المختصين بينهم وينصبوا أنفسهم - وهم الغرباء - حكاما يلجأ إليهم الأخوة للقضاء فيما بينهم من نزاع •

الفصل الثامن

التطور السياسي في مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢

صحب إصدار تصريح ٢٨ فبراير نفي سعد زغلول ومجموعة من كبار معاونيه إلى سيشل ، وألف عبدالخالق ثروت وزارته في أول مارس عام ١٩٢٢ . وسارع السلطان فؤاد بإعلان نفسه ملكا على مصر ، وشكلت وزارة ثروت في ٣٠ أبريل ١٩٢٢ لجنة من ثلاثين عضوا لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب . ولم تمثل اللجنة الاتجاهات الشعبية ، ولم يشترك فيها الوفد ولا الحزب الوطني ، بل كانت تمثل أسماء كبار المالكين . وضمت اللجنة عددا من رجال القانون وآخرين ممن ليست لهم بالفقه الدستوري أية صلة ، كبطريك الأقباط ومفتي الديار المصرية . وانكبت اللجنة على وضع مشروع الدستور وسعد زغلول معتقل في سيشل . وفي ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ صدر الدستور طبقاً للمشروع الذي وضعتة لجنة الثلاثين .

ورغم أنه جاء دستورا ممثلا للطبقة البورجوازية أكثر منه دستور شعبي ، إلا أن الملك فؤاد لم يكن راضيا عنه ، وكان ناقما على ما أسماه انتقاص لسلطة الملك . ومع ذلك فقد منح الدستور للملك حق حل مجلس النواب ، وتأجيل انعقاده ، وإصدار مراسيم في حالة غيبة البرلمان وتعيين الوزراء وإقالتهم . وفضلا عن ذلك ، فهناك مجلس شيوخ ، يعين الملك خمسمهم ويختب الباقون ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيها في العام . وهكذا تم وضع النظام الدستوري المصري في غيبة سعد زغلول ، كالم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ أبريل عام ١٩٢٣ . ولما عاد سعد ورفاقه إلى مصر في سبتمبر من نفس العام ، نال نصرا مبينا في معركة الانتخابات التي جرت في يناير عام ١٩٢٤ ، وألف

وزارته الأولى والأخيرة ، (١)

ونتيجة لدستور ١٩٢٣ ، قفز الملك إلى الخطوط الأمامية كقوة معارضة للثورة الشعبية بزعامة الوفد ، وأخذ يتامر مع قوى الثورة المضادة ، كالأستعمار وكبار الملاك والملايين ، من أجل تفويض الحياة النيابية والقضاء على الدستور وحكم البلاد حكما أوتوقراطيا استبداديا . وبمكتم المعركة السياسية الدستورية انتقل الوفد منذ أبريل عام ١٩٢٤ من كونه هيئة موكلة عن الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي ، ولو أنه احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبية وتصديه لقيادة الثورة الشعبية . ولقد بذل الملك فؤاد غاية جهده لتحطيم الوفد والقضاء على تفوذه الشعبي . وبدأ الملك فؤاد محاولاته بهذا الصدد خلال عهد وزارة سعد الشعبية . وفيما بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣٦ ، وفتق الملك فؤاد في أن يجمع حول القصر عددا من الساسة الطموحين الذين لم يقبلوا لأسباب مختلفة رئاسة مصطفى النحاس لحزب الوفد على أثر وفاة سعد زغلول عام ١٩٢٧ ، والذين أخذوا يتطلعون لتحقيق مطامعهم بمعزل عن الوفد . كما ألقى الملك فؤاد خلال هذه الفترة في معركته ضد الوفد بأحزاب جديدة كحزب « الاتحاد » وحزب « الشعب » الذي تأسس في نوفمبر عام ١٩٣٠ برئاسة إسماعيل صدقي . وليس غريبا أن تشهد مصر إبان هذه الفترة صراعا حزبيا عنيفا للوصول إلى السلطة ، وهو صراع كان الملك فؤاد يغذيه لاعتقاده بأن بقاء العرش مرتين باستفحاله . وخاض حزب الوفد المعركة السياسية والدستورية للوصول إلى الحكم ، وظل - رغم أخطائه وتذبذبه وضعف قيادته سياسيا - يمثل القيادة الرئيسية للحركة الوطنية والمحور الرئيسي الذي دارت حوله كل التيارات الشعبية للسياسة المصرية .

(١) كانت تعرف باسم « وزارة الشعب » واستمرت في الحكم من يناير ١٩٢٤ إلى نوفمبر ١٩٢٤ .

وفي خلال هذه الفترة انشغلت السياسة المصرية بالمفاوضات مع بريطانيا بهدف الوصول إلى تسوية للمسألة المصرية لتحقيق الأمان القومي . وكان سعد زغلول قد طالب - بمجرد أن أُلِّف وزارته الشعبية - بإعادة النظر في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي صدر من طرف واحد من جانب بريطانيا، والذي استنكر الشعب صدوره وأعلن سعد من منفاه أنه نكبة وطنية كبرى . ولذلك دعا رمزي مكدونالد (Ramsay Mac Donald) - رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها - سعد زغلول ليزور إنجلترا بقصد إجراء المفاوضات . وفي ٢٣ سبتمبر عام ١٩٢٤ وصل سعد إلى لندن، واستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات في ٢٥ و ٢٩ و ٢٣ أكتوبر ١٩٢٤ ، ولم تصل إلى نتيجة ما بسبب رفض مكدونالد لمطالب سعد، التي تضمنت سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وسحب المستشارين البريطانيين المالي والقضائي ، وإزالة كل إشراف بريطاني على علاقات مصر الخارجية ، وتنازل بريطانيا عن مطالبتها بحماية الأجانب والأقليات، وتنازلها كذلك عن طلبها المشاركة في الدفاع عن قناة السويس .

وسار حزب الأحرار الدستوريين والوفد شوطا في المفاوضات خلال هذه الفترة ، فأجريت مفاوضات ثروت - تشمبرلين (١٩٢٧ - ١٩٢٨) ، ومفاوضات محمد محمد - هندرسون (١٩٢٩) ، ومفاوضات مصطفى النحاس - هندرسون (١٩٣٠) . ومع أن هذه المفاوضات لم تصادف أي نجاح ، بل تحطمت على صخرة السودان ، إلا أن مشروع مفاوضات النحاس - هندرسون عام ١٩٣٠ ، كان الأساس الذي طالبت الجبهة الوطنية المصرية عام ١٩٣٦ باتخاذها للمفاوضة ، التي انتهت بالمعاهدة المصرية - الانجليزية عام ١٩٣٦ . ولقد نالت بريطانيا أثناء المفاوضات بين النحاس وهندرسون إقرار الوفد لأول مرة في تاريخه للقواعد التي وضعتها الحكومة البريطانية للاتفاق مع مصر . وهكذا برز عامل هام في تطور حزب الوفد

من ناحية وفي تطور المفاوضات المصرية البريطانية من ناحية أخرى، ألا وهو تقارب الوفد وبريطانيا وانتهاء الخصومة العنيفة بينهما • ويدل على ذلك التصريح المشهور الذي أدلى به مصطفى النحاس - رئيس الوفد - عقب فشل مباحثاته مع هندرسون ، وقال فيه أنه وإن كان قد خسر المعاهدة إلا أنه قد كسب صداقة الإنجليز •

وساعدت الظروف الخارجية والداخلية فيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٥ على الوصول إلى حل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا • فكان اضطراب السياسة الدولية وتزايد إيطاليا الفاشية الأمر ومصالح بريطانيا الإقليمية في أفريقيا ، من العوامل التي ساعدت على زيادة التقارب بين الإنجليز والوفد من ناحية ، وجعلت بريطانيا من ناحية أخرى تسعى للوصول إلى تسوية للمسألة المصرية • فكانت بريطانيا تشعر - رغم وجود قوات الاحتلال - بضعف مركزها في مصر ، وكانت تخشى أن يشور المصريون كما ثاروا في عام ١٩١٩ ، خاصة وقد تشكلت الجبهة الوطنية من كبار الزعماء السياسيين • كما كانت الدعاية الإيطالية ضد بريطانيا قائمة على قدم وساق ، تحض مصر على التقرب من إيطاليا وتدند بسياسة بريطانيا الامبراطورية في مصر وتطالب بنصيب في إدارة شركة قناة السويس •

وتعرضت مصر خلال هذه الفترة ، كذلك ، للأزمة الدستورية التي تلت إلغاء دستور ١٩٢٣ وإعلان دستور ١٩٣٠ الرجعي الذي هدد سلطة الأمة وحقوقها • فقد أعطى الملك سلطات واسعة ، ونصّ على أن ينوده غير قابلة للتعديل مدى عشر سنوات ، وحدد من أهمية طرح الثقة بالوزارة، ومنح سلطات تشريعية للسلطة التنفيذية خلال فترة العطلة البرلمانية البالغة سبعة شهور • كما خول الملك إصدار قوانين مالية ، ونصّ على عدم صدور قانون لا يوافق عليه الملك ، وعلى دعوة الملك للبرلمان بمحض

إرادته ، وجعل عدد الشيوخ المعينين ثلاثة أخماس مجموعهم الكلي بدلاً من خمسي الأعضاء ، بقا لدستور ١٩٢٣ . وقام الوفديون والأحرار الدستوريون بمهاجمة الدستور والحض على مقاطعة الانتخابات . ولما كانت وزارة إسماعيل صدقي تبغي عقد معاهدة مع بريطانيا حتى تستمر في الحكم ، فقد عمدت إلى تزييف انتخابات عام ١٩٣١ حتى يخرج منها صدقي منتصراً ويقوم برلمان يستند إليه في استئناف السير بالمعاهدة إلى نهايتها . وبرغم مقاطعة الشعب لهذه الانتخابات ، وتفاقم الاضطرابات في مختلف مدن مصر وقرائها ، حصل صدقي في هذه الانتخابات على أغلبية لحزبه الذي كان قد فرغ لتوّه من تأسيسه بأمر السراي ، وهو حزب « الشعب » . ولكن الشعب قاوم وزارة صدقي مقاومة عنيفة ، وأصر على إرجاع دستور ١٩٢٣ والإطاحة بدستور صدقي .

وفي سبتمبر عام ١٩٣٣ استقالت وزارة صدقي ، وتلتها وزارة عبدالفتاح بحى ، ثم وزارة محمد توفيق نسيم في نوفمبر عام ١٩٣٤ . وكان أول عمل لوزارة نسيم هو إلغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس النواب والشيوخ القائمين على أساسه ، كمنحولة لترضية الشعب الذي ناضل أربع سنوات في سبيل إلغاء نظام صدقي الذي فرض عليه فرضاً . ولكن إلغاء دستور ١٩٣٠ لم يقرن بإعادة دستور ١٩٢٣ ، مما أسخط الشعب على وزارة نسيم التي لم تكن تتحرك في شيء من شئون البلاد إلا باستشارة الانجليز . وقام لطابة بدور كبير لتوحيد صفوف الأحزاب في جبهة وطنية واحدة تكون من الوفد والأحرار الدستوريين وحزب الشعب والاتحاد والحزب الوطني بعض المستقلين . وصارت هذه الجبهة تعمل في وقت واحد لإعادة الدستور وعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا ، لاعتقادها بأن الالتزامات الداخلية التي تعرضت لها مصر ترجع إلى عدم الوصول إلى تسوية للعلاقات المصرية لبريطانية من ناحية ، وأن عدم اتمام الاتفاق مع بريطانيا يثير الاحتكاك

بين البلدين من ناحية أخرى . وهكذا تهيأت لمفاوضات عام ١٩٣٦ تلك الظروف الخارجية والداخلية ، التي أسهمت في الوصول بها إلى تسوية المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، ولكنها لم تكن في الحقيقة تسوية في صالح القضية الوطنية رغم ما أضفى عليها من نعت الشرف والاستقلال .

وقد بدأت المباحثات التمهيدية للمفاوضات في القاهرة في ٢ مارس عام ١٩٣٦ ، وكان يرأس الوفد البريطاني المندوب السامي سير مايلز لامبسون Lampson (أو النورد كيلرن Killearn فيما بعد) يواؤه خبراء بحريون وحريون وجويون وقانونيون ، بينما كانت هيئة المفاوضات المصرية برئاسة مصطفى النحاس . و انتهت المفاوضات في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بتوقيع معاهدة « الصداقة والمودة والتحالف » مع بريطانيا في لندن . وكانت معاهدة « تحالف » حقا ، ولكنه تحالف دائم وتبعية دائمة واحتلال دائم . فقد نصت المعاهدة على شروط من أهمها :

١ - انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة القوات البريطانية (المادة الأولى) .

٢ - انضمام مصر إلى عصبة الأمم بتأييد الحكومة البريطانية (المادة الثانية) .

٣ - عقد محالفة بين الطرفين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما (المادة الرابعة) .

٤ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة (المادة الخامسة) .

٥ - إذا أنقضى خلاف بين أحد الطرفين ودولة أخرى إلى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأي لحل هذا الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة (المادة السادسة) .

٦ - حددت المعونة التي تقدمها مصر « في حالة الحرب أو خطر الحرب الواهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » باستعمال المواني والمطارات ووسائل المواصلات ، وأن تتخذ الحكومة المصرية جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية ، بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة فعالة على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة (المادة السابعة) .

٧ - « بما أن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر هي في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات ، كما هي أيضاً طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة من الإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يكفل بفردده حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة ، يرخص ... ملك مصر ... للملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القناة ... قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ... ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال . كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » . وفي ملحق هذه المادة نص على ألا تزيد القوات البريطانية التي توجد بقرب القناة على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار ومعهم العدد الضروري من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية (المادة الثامنة) .

٩ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل

اتفاقيتي ١٨٩٩ ، اتفق الطرفان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين . واتفق الطرفان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان هي رفاهية السودانيين . وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء . كذلك نص على أن يكون جنود بريطانيون ومصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين . وتكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام . ولا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية (المادة الحادية عشرة) .

١٠ - اعترفت إنجلترا بأن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر ، واتفق الطرفان على إلغاء هذا النظام وما يتبع ذلك من إلغاء القيود التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري على الأجانب (المادة الثانية عشرة) .

وإذا كانت معاهدة ١٩٣٦ قد أنهت مرحلة من مراحل العلاقات المصرية - البريطانية بدأت باحتلال مصر عام ١٨٨٢ ، فإنها تعتبر كذلك نقطة تحول حاسمة في تاريخ مصر المعاصر . فلقد توهّم المصريون أنهم قد حصلوا على الاستقلال ، وانصرفوا وصرفتهم الأحزاب إلى النضال المرتبط بتقلبات الحكم . وكان هذا بداية الانهيار السياسي الذي جعل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتمية تاريخية . ففي ٢٨ أبريل عام ١٩٣٦ توفي الملك فؤاد ونودي بابنه فاروق ملكا ، وكان يبلغ السادسة عشرة من عمره .

وتألف مجلس وصاية من الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبري ، وتولى سلطات الملك الدستورية حتى بلغ فاروق ثمانية عشر عاما من عمره في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، فتولى سلطاته الدستورية منذ ذلك اليوم . وفي ذلك الوقت الذي كان فاروق قاصرا ويخضع للوصاية ، لم يكن هناك عداء بينه وبين الوفد ، فلما انتهت الوصاية قفز العداء بين الملك والوفد إلى المقدمة . وبدأ الملك يجمع حوله العناصر المعارضة والكارهة للوفد ، ويلقي بها في المعركة ضده . ونتيجة لذلك لم يتح للوفد - وهو حزب الأغلبية - أن ينفرد بالوزارة أكثر من أربع سنوات وعشرة شهور متقطعة منذ أن تولى فاروق العرش حتى يناير عام ١٩٥٢ .

وكان الشعب المصري يؤمل في الملك فاروق الخير ، وقلما وجد ملك شاب من عطف الشعب ومحبه مثلهما وجد فاروق من الشعب المصري حين اعتلى العرش . ولكن فاروق لم يقدر حب الشعب وعطفه ، وتحركت في نفسه مع الزمن نزعة الحكم المطلق والاستبداد والظلم . وقد شجعه على تحطيم الدستور وتجاهل حقوق الشعب ، كبار رجال القصر الذين كان يختارهم لمعاونته ، والذين كانوا يزينون له الحكم المطلق والعدوان على الدستور . وهكذا راح رجال البلاط بمناوراتهم ودسائسهم يعملون بنشاط - بالتعاون مع أحزاب المعارضة - لإغراء الملك على إقامة الوزارات وإقالتها ، وإيجاد البرلمانات التي يشاء وقتما يشاء . وهكذا شهدت مصر خلال عهد فاروق ثمان عشرة وزارة ، وكانت وزارة أحمد نجيب الهملاي (يوليو ١٩٥٢) آخر وزارة تولى في عهد الملكية .

وأصبح الوفد بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية (اتفاقية مونتريه ١٩٣٧) صاحب النفوذ الشعبي الأكبر والأغلبية البرلمانية المطلقة . وتصور الوفد أن القضية الوطنية التي نشأ من أجلها قد انتهت

بعد معاهدة ١٩٣٦ • ولكن لم يفض عام ونصف عام على إبرام المعاهدة حتى بدأ الموقف يتغير ، فسرعان ما أدرك المصريون أن المعاهدة رغم ما أحاطه الوفد بها من هالة كبيرة باعتبارها انتصارا للحركة الوطنية ، كانت في الحقيقة حماية مقنعة • وانقسم حزب الوفد نفسه ذلك الانقسام المشهور عام ١٩٣٧ ، الذي أدى إلى خروج الجماعة التي أطلقت على نفسها «الهيئة السعدية» برئاسة أحمد ماهر • وفي نفس الوقت أخذت تتسرب إلى قيادات الوفد عناصر إقطاعية وشبه إقطاعية تنتمي إلى طبقة كبار الملاك الزراعيين • وترتب على ذلك صراع داخل الوفد بين العناصر التقليدية التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة وبين العناصر الإقطاعية ، الأمر الذي هدد الوفد بالتبزيق الشديد واتساع الهوة السحيقة بين قيادة الوفد الجديدة وبين القواعد الجماهيرية للوفد • وهكذا حمل الوفد في تكوينه بذور ضعفه التي ظل يعاني منها طيلة بقائه •

وشهدت سنوات الحرب العالمية الثانية تطورات لا يبدو أن الوفد أدرك جميع دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية • فقد زادت الهوة نتيجة للحرب بين الأغنياء والفقراء • ففيسا بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٤ ارتفع عدد أصحاب الملايين في مصر من ٥٠ إلى ٤٠٠ • وازدادت الودائع في البنوك خلال السنوات الثلاث الأولى من تلك الفترة من ٤٥ إلى ١٢٠ مليوناً من الجنيهات • ولكن التضخم المالي وما استتبعه من غلاء في الأسعار لم يصحبه ارتفاعاً في أجور العمال ، وخاصة أجور الفلاحين ، ومرتبات الموظفين • وأعقب انتهاء الحرب خروج مئات الآلاف من العمال من أعمالهم • وعانى المصريون من أزمة في المواد التموينية وخصوصاً الخبز ، لدرجة أن الناس هاجموا المخازن للحصول عليه وكانوا يخطفون الرغيف من حامله في الشوارع •

على أن تدخل الإنجليز عام ١٩٤٢ في إجبار فاروق على تكليف

مصطفى النحاس بتأليف الوزارة حمل معه لطة كبيرة لنفوذ الوفد والملكية معا لم يتمكنوا من التغلب على آثارها . ففي ٢ فبراير ١٩٤٦ قدمت وزارة حسين سري استقالتها ، واستدعى الملك الزعماء السياسيين في محاولة لتشكيل وزارة قومية أو ائتلافية . ولكن قبل أن يتم لقاء الزعماء السياسيين بالملك في ٣ فبراير قابل السفير البريطاني سير مايلز لامبسون الملك وشكا من أن دعاية المحور لم تتوقف في مصر ، وأن العناصر الموالية للمحور تتحرك في حرية ، وأن الطلبة يشجعون على القيام بمظاهرات في صالح روميل . ونظراً لخطورة الموقف أصر لامبسون على تشكيل وزارة ترضى عنها غالبية الشعب ، وطلب من الملك دعوة مصطفى النحاس الذي يحظى بتأييد غالبية الرأي العام . وأجاب الملك بأنه قد دعا الزعماء السياسيين بما فيهم مصطفى النحاس لتشكيل وزارة ائتلافية . والواقع أن الملك كان مصمماً على ألا يدع الوفد وحده يتفرد بالحكم حتى لا يجد صعوبة في الإطاحة به إذا اقتربت قوات المحور من القاهرة . وعندما علمت السفارة البريطانية أن النحاس عند مقابلته للملك رفض تأليف وزارة ائتلافية ، سلم السفير البريطاني رئيس الديوان الملكي صباح يوم ٤ فبراير الإنذار الآتي : « إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساءً أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة ، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث » .

وأسرع الملك بعد تسلم الإنذار بدعوة الزعماء السياسيين للاجتماع به ، وخاطبهم قائلاً : « إنني مستعد فيما يتعلق بشخصي أن أضحي بكل شيء . . فلا شيء يعنيني ، غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها » . ولم يصل الزعماء إلى قرار حاسم بشأن تأليف الوزارة ، ولكنهم وقعوا على قرار قالوا فيه أن الإنذار يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها . وحمل رئيس الديوان قرار الزعماء إلى السفارة البريطانية حيث أخبره السفير بأنه سيوافيهم برأيه في الساعة التاسعة . وانصرف الزعماء حوالي الساعة

السابعة مساءً ، ولكن قبيل الساعة التاسعة بقليل : حضر السفير ومعه الجنرال ستون ، قائد القوات البريطانية في مصر : وفي صحبتهما عدد من الدبابات والعربات المصفحة التي حاصرت القصر من جميع الجهات . وتوجه السفير وستون ومعهما عدد من الضباط البريطانيين المستنحين إلى مكتب الملك واجتمعا به ، وقبل الملك : « إن بدعوة مصطفى انطاس لتشكيل وزارة وفدية » . ولقد خرج الأسير والتر اسكندر - الذي كان يشغل منصب السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية - وجهة النظر البريطانية بالنسبة لحادث ٤ فبراير فقال : (١)

« على الرغم من أن سري باشا كان في السلطة - منذ نوفمبر ١٩٤٠ حتى فبراير ١٩٤٢ - فقد وجد صعوبة كبرى في إغلاق المفوضية الفرنسية التابعة لفيشي التي كانت تعمل علانية في القاهرة ضد جهود الحلفاء . وأخيراً أقدمت الوزارة على إغلاق المفوضية الفرنسية وغضب فاروق غضباً عنيفاً إلى حد اضطر معه سري باشا إلى تقديم استقالته في ٢ فبراير . وللمرة الثانية كان دروميل يتقدم بسرعة نحو مصر وسقطت بنغازي . وكانت غالبية المصريين تعتقد أن الانجليز سينهزمون ، وخرجت المظاهرات تطوف بأسوار قصر عابدين هاتفة « يحيا روميل » . وتذكرنا في هذه الأونة أن الجنرال ويفل حين كان يتقدم بسرعة في آخر مرة عام ١٩٤١ عثرنا في مركز القيادة العسكرية الإيطالية على نسخ من أوراقنا . وكانت هذه الأوراق تطابق الرسائل التي أرسلناها إلى وزير الحربية (صالح حرب) في وزارة علي ماهر . وبالإضافة إلى ذلك فإن مسألة طرد الإيطاليين

(١) نقلاً عن محمد انيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ص ٣٠-٣١ .

المصريين في مصر لم يكن أمراً سهلاً .. إذ لم يتم ذلك إلا بعد تدخل بريطانيا من إعلان إيطاليا الحرب في عام ١٩٤٠ .. ثم تم إعلان ١٩٤٠ - كنا نمر بأحلك المراحل في الحرب .. كانت وزارة ولم تحل مشاكلها ووزارة الخارجية رأينا تقدم هذا الاقتراح أو ذاك .. لكنها كانت ترفضه من ذلك » .

لقد أدرك الإنجليز أن الارتباط بالوفد يعني الارتباط بالشعب المصري ككل ، وكانوا على ثقة من أن وصول الوفد إلى الحكم سيقوى من قضية الائتلاف وسيضرب كافة النشاطات المعادية لبريطانيا . وكانت هذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها الإنجليز لصالح حزب الأغلبية ، لا لأن هذا الحزب قد أصبح عميلاً بريطانيا لكن لأن بريطانيا ، في ظروف الحرب العالمية الثانية خصوصاً أواخر ١٩٤١ ، كانت في أشد الحاجة إلى حزب الأغلبية في الحكم . وقد أوضح الدراسات التاريخية الحديثة (١) العوامل التي دفعت الوفد - رغم اتهاماته وبغية الكثير من أعضائه في الوصول إلى الحكم - إلى المسلك الذي سلكه في أزمة فبراير وهي :

١ - أن المصالح التاريخية والموضوعية بين القصر والوفد - ثم تحسن القصر - لم تبد متغيرة - كان يحدث أثراً آلياً مضاداً داخل دوائر الوفد .

٢ - لم يكن أمام الناس - بسبب علاقته بالقصر وعلاقة القصر بالمحور - من أمل في حالة انتصار المحور . فالنحاس هو الصانع الأول لماهدة ١٩٣٦ . ولم يحاول لا ظاهراً أو باطناً أن يستجيب لإغراءات التآمر مع المحور قبل الحرب أو في أثناءها .

(١) انظر : د. عبد النبي . المرجع السابق ، ص ٩٠ - ٩١ .

٣ - من الناحية النظرية كان النحاس يجد صعوبة أقل من خصومه في أن يشترك في أهداف الحلفاء في الحرب • يرمي الناحية العملية كانت معارك الوفد تعارب من أجل الدفاع عن الدستور وحرية الانتخابات ، فالوفد كان يقف دائماً مدافعاً عن الديموقراطية •

وإذا كان الوفد قد قبل الحكم إسهاماً من جانبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية ، فإنه خرج من هذا الحادث بخسارة وطنية كبيرة • ويمكن القول بأن الإنذار الذي وجهه السفير البريطاني في ٤ فبراير إلى الملك كان بداية النهاية بالنسبة للوفد ، والملكية في مصر • فقد انطوى الإنذار على إهانة للمصريين وجرح لكرامتهم • وظلت هذه الحادثة جرحاً في قلوب الضباط لا يندمل ، وكانت عاملاً أساسياً في تكوين هيئة الضباط الأحرار الذين قدر لهم أن يصنعوا تاريخاً جديداً لمصر • وكتب الملازم جمال عبدالناصر يعلق على الحادث بقوله : « إني أشعر بخزي وعار شديدين لأن جيشنا سكت على هذا الاعتداء وارتضاه ، ولكني مسرور ، على كل حال ، لأن ضباطنا كانوا يشغلون وقت فراغهم بالحديث عن المتع والمسرّات ، ولكنهم الآن بدأوا يتحدثون عن الانتقام والثأر • لو كان الانجليز أحسوا أن بعض المصريين ينوون التضحية ، ويقابلون القوة بالقوة ، لانسحبوا كأي امرأة من العاهرات ... » (١)

وكان الوطنيون المصريون ينتظرون من بريطانيا أن تدرك أن معاهدة ١٩٣٦ التي لم تحدث تغييراً يذكر في طبيعة العلاقات بين بريطانيا ومصر قد استنفدت أغراضها ، وأنه ينبغي لها أن تستعد للجلاء عن مصر • وأعلن مجلس الوزراء في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ البيان التالي : « إن حقوق مصر

(١) كمال رفعت : مذكرات - حرب التحرير الوطنية ١٩٣٦ - ١٩٥٤ ،

ص ١٥ •

الوطنية كما أجمع عليها رأي الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادي النيل في وحدة مصر والسودان» (٢) وردت الحكومة البريطانية بمذكرة أعلنت فيها أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها تلك المعاهدة سليمة في جوهرها . ولم يكد هذا الرد يذاع حتى عمت المظاهرات البلاد في فبراير ١٩٤٦ ، وحاولت بريطانيا تهدئة الحالة فنقلت سفيرها « بطل » حادث ٤ فبراير ، وأجلت قواتها عن قلعة القاهرة وسلمتها للجيش المصري في ٤ يوليو من نفس العام . ودخلت في مفاوضات مع حكومة إسماعيل صدقي لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ . ولكن رصيد عدم الثقة الذي كان لبريطانيا عند المصريين ، وعدم اشتراك الوفد في المفاوضات ، وحرص بريطانيا على استمرار التحالف وعلى تكوين لجنة دفاع مشتركة وعدم إرضاء مصر بالنسبة للسودان أدت إلى « إنكار المصريين للاتفاق ولصدقي بأشأ نفسه » .

ومن ناحية أخرى ، كان الوفد يسعى إلى التقرب من الملك في سبيل العودة إلى الحكم . وجدير بالذكر أن هذه السياسة لم تكن تمثل تفكير جميع العناصر الوفدية ، وخاصة الشباب والمفكرين . ولكن أنصارها وعلى رأسهم مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ، ساروا بها إلى أن دعى الوفد إلى الحكم عام ١٩٥٠ . ومما لا ريب فيه أن الوفد كان يقامر على الجواد الخاسر . فقد زعزت فضائح الأسرة المالكة أسس الملكية بكل ما تمثله . وجاءت حرب فلسطين فزعزت أسس النظام القائم كله . فقد كشفت الهزيمة في فلسطين لا عن تقصير في إمداد الجيش بالأسلحة اللازمة فقط ، وإنما عن عجز في تصور أبعاد المعركة محليا ودوليا . ولما عاد الجيش المصري من

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في انقلاب الثورة المصرية ، ج ٢ /

فلسطين ، وكان ضباطه وجنوده قد امتلأت نفوسهم بالمرارة ، تلقفتهم السلطة الحاكمة بالتفريق والتشتيت والاعتقال . ولكن النتيجة الحاسمة التي خرج بها ضباط الجيش الصغار من عرب فلسطين ، كانت ضرورة تطهير الجيش من عناصر الخيانة ، ثم إعادة تنظيمه ، وسأشرح ما ربطوا بين ضرورة ذلك وضرورة تطهير البلاد من الطغيان والفساد : وكان ذلك يعني الالتحام التام بين الجيش والحركة الوطنية .

كما أخذت الصحافة تشحن المصريين بالسخط وتصب جام غضبها على الملك وذلك لأول مرة منذ اعتلائه العرش . فباستثناء الفترة التي فرض فيها الإنجليز مصطفى النحاس على الملك (١٩٤٢ - ١٩٤٤) ، كان الملك يقيل الوزراء والوزارات ويبعث بالدستور كما يشاء ، ويحكم البلاد حكما مباشرا . وشعر الوفد بعد أن تسلم الحكم عام ١٩٥٠ ، بوسط مشهد من أشد المشاهد تخاذلا في تاريخه ، أنه قد فقد الكثير من رصيده الوطني عند الشعب بسبب الخلافات في صفوفه ، وتسابق بعض زعمائه إلى إرضاء القصر ، واتقاد بعض الوفديين لسياسة الوفد ، وتمرد بعضهم على زعامة الحزب . ورغم ذلك لم يتردد فؤاد سراج الدين في الدفاع عن الملك وأعوانه وخاصة في قضية الأسلحة الفاسدة . وعندما عاتب الدكتور محمد حسين هيكल سراج الدين على موقفه هذا ، أجابه بأن الوفد أقصى عن الحكم طيلة عشر سنوات وله العذر في الاتفاق مع القصر . (١)

ولقد أعلنت حكومة الوفد في خطاب العرش في ١٦ يناير ١٩٥٠ أنها

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢/ ٣٥٤ .

« لا تقتر في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليلم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه ، وصياته تحت التاج المصري » . وأدركت بعد أشهر من الحكم أن تحقيق هذا المطلب القومي يكاد يكون طريقها الوحيد إلى استعادة هيئة الوفد ونفوذه . ولذلك دخلت في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، ولكنها تبينت أن بريطانيا ترفض فكرة الجلاء إلا إذا ضمنت اشتراك مصر في حلف دفاعي مشترك يضم مصر وبريطانيا ودولاً أخرى . ولم يكن هناك سبيل أمام الحكومة الوفدية لإرضاء الشعب الساخط وكسبه إلى جانبها إلا إلغاء المعاهدة في ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ ، وإعلان وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري . ورأت بريطانيا والملك في هذه التطورات تهديداً خطيراً لمركزيهما ، فأخذتا يعملان على التخلص من الوفد . وكانت بريطانيا قد حاولت تعويض الملك عن حادث ٤ فبراير فمحتة رتبة جنرال في الجيش البريطاني .

وبغض النظر عن الدواعي والملابسات الحزبية التي أحاطت بإلغاء المعاهدة ، فإن هذا الحدث كان بالغ الأهمية في النضال الوطني للشعب المصري . لقد كان انتصاراً حققه الشعب بنضاله واعتبره فاتحة لمعركة فاصلة ، هي « معركة القنال » التي خاضها الشعب بكل طبقاته وفتاته وتشكيلاته ، وضرب فيها أروع مثل للتضحية والفداء . وبلغت « معركة القنال » أوجها في ١٢ ير عام ١٩٥٢ عندما هاجم الفدائيون المصريون في وضح النهار حامية التل الكبير البريطانية وسفوا مخزناً للذخيرة . وبينما تصاعد الكفاح الوطني المسلح ضد القاعدة البريطانية في منطقة القنال ، حرقت القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ . وفي نفس الليلة أعلنت الأحكام العرفية ، وأقيمت وزارة الوفد في اليوم التالي وشكل على ماهر الوزارة التي تلتها . ومن المؤكد أن الذين خططوا لحرق القاهرة وباشروا تنفيذه

هم الإنجليز لتحقيق ما يلي : (١)

١ - ضرب حكومة الوفد وإيجاد المبرر لذلك ألا يهرس مدم قدرتها على السيطرة على الموقف وحماية أرواح وممتلكات المصريين والإجانب وليس هناك سبب أقوى من ذلك - حالة أية وزارة .

٢ إخماد الحركة الوطنية ضد القاعدة البريطانية في منطقة القنال والتي تمثل في الكفاح - لسلح من جانب الفدائيين المصريين (أو الإرهابيين كما يسميهم الإنجليز) وهي الحركة التي اشتركت فيها بشكل بارز قوات البوليس المصري . كما يضاف إلى ذلك انسحاب العمال المصريين من العمل في القاعدة البريطانية وإيقاف منع تموين القاعدة بما تحتاجه من مؤن ولوازم .

وإزاء هذه التطورات الخطيرة قررت الطليعة الوطنية للجيش المصري تولى زمام الكفاح الوطني بعد أن عجزت القيادات التقليدية عن حسم التناقضات بين قوى الشعب وبين القوى المعادية للشعب . لقد كان الجيش المصري منذ الاحتلال قاصراً على أبناء الطبقة الأرستقراطية الموالية للسراي ، واستمر الموقف على هذا النحو حتى وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومعاهدة مونتري في عام ١٩٣٧ . وتأهباً للحرب العالمية الثانية بدأت الحكومات المصرية الشروع في التوسع في الجيش المصري ، وكان ذلك يعني دخول طلبة من أبناء الطبقة المتوسطة والمتوسطة الصغيرة الكلية الحربية ، وبالتالي وجودهم في صفوف الجيش وهم أكثر اتصالاً بالأصول الاجتماعية الشعبية . وهكذا وجدت نواة في الجيش المصري من أبناء الطبقات الشعبية التي تشاركها آلامها وتستشعر باتجاهاتها الوطنية ، وبمعنى آخر وجدت الطليعة في الجيش

(١) محمد انيس : حريق القاهرة ، ص ٥١ - ٥٤ .

المصري التي رفضت أن تضع نفسها في خدمة الراي ، وربطت نفسها بالقوى الوطنية والشعبية . وتم تشكيل تنظيم « الضباط الأحرار » بشكل سري في أوائل الأربعينات ، وأعيد تنظيمه في أواخر عام ١٩٤٩ . وعقب حريق القاهرة ونزول الجيش إلى الشوارع بناء على أوامر الملك لقمع المظاهرات الشعبية التي كانت تنادي بسقوطه وسقوط النظام الملكي عموماً، وزع الضباط الأحرار منشوراً أهاب أولاً بالجيش ألا يكون أداة في يد الطاغية لضرب الشعب، كما أوضح ثانياً أن الجيش لن يقف ضد المظاهرات الشعبية ولن يرغم الشعب على قبول نظام لا يقبله ، وأكد ثالثاً أن الجيش قد صار ملتصقاً مع الشعب في نضاله الوطني الرائع .

وفوجيء المواطنون في الساعة السابعة والنصف من صباح الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ببيان تذيعه الإذاعة المصرية باسم القائد العام للقوات المسلحة ، يعان انتفاضة الجيش المصري على الطغيان وعلى الفساد الذي استشري في البلاد ، وجاء في هذا البيان :

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرسوخة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرثسون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين . وأما فترة ما بعد هذه الحرب ، فقد تضاعفت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك ، فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نشق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستلتقي هذا الخبر بالابتهاج والترحيب » .

والحق أن أفراد الشعب المصري في مختلف مدن القطر وبنادره وقراه، قد استقبلوا « الحركة المباركة » - كما كان يطلق على الثورة وقتئذ - بالفرح والبشر والارتياح ، وذلك منذ أن استمعوا إلى بيانها الأول. وشعر الشعب أن « انحرمة » ليست لحساب الجيش فقط ، بل ولحسابه أيضا، فطفقوا يعلنون عن تأييدها بطرق شتى ، وانفجرت موجة التأييد الشعبي للثورة تكتسح كل شيء وتمهد للعمل القادم العظيم .

★ ★ ★

اجتازت الثورة خطواتها الأولى بنجاح ملحوظ ، وكان عليها أن تبدأ مرحلة التحرر الوطني، وذلك بمواجهة السيطرة الداخلية المستغلة القائمة على تحالف الإقطاع والرأسمالية من ناحية والسيطرة الخارجية المعتدية المتمثلة في الاستعمار الرابض على ضفاف القناة من ناحية أخرى . ولم تكن الثورة تملك وقتئذ من دليل للعمل غير المبادئ والأهداف الستة التي وضعتها أسلوبا للعمل والتحرر الوطني لتحقيق أهداف الشعب وهي:

- ١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه .
- ٢ - القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال .
- ٣ - القضاء على الاحتكار .
- ٤ - إقامة عدالة اجتماعية سليمة .
- ٥ - إقامة جيش وطني قوي .
- ٦ - إقامة حياة ديموقراطية سليمة .

وهذه المبادئ والأهداف الستة - التي صاغها جمال عبد الناصر - هي التي حددت معالم الطريق أمام ثورة يوليو ، ووضعت الحلول للمشاكل القاسية التي كان يعانيها المجتمع المصري عند قيام الثورة ، والتي كان على

الثورة أن تواجهها لكي تنقل مصر من عهد الإقطاع والاستغلال إلى عهد تسوده المبادئ الاشتراكية ومبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية . وبذلك كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ في جوهرها وحقيقة أمرها ثورة سياسية اجتماعية، وتضمنت هذه المبادئ الستة حصيلة تجربة ماضية عاش خلالها قائد الثورة فكان لها أكبر الأثر في بلورة أفكاره ومعتقداته .

وكان لا بد للعهد الجديد من إلغاء نظم الحكم التي قام عليها النظام القديم ، فألغت الثورة دستور ١٩٢٣ الذي نص على الحكم الملكي ، وانهى نظام الأحزاب القديمة . ولم تكبد تبدأ سنة ١٩٥٣ حتى دانت الثورة قد أعلنت البدء في وضع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة ، وقبل ذلك في سبتمبر عام ١٩٥٢ كانت وزارة الثورة قد أصدرت قانون الإصلاح الزراعي للقضاء على الإقطاع من نواحيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية (١) . وفي ١٨ يونية ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة إعلان

١) كانت مصر تعاني من سوء توزيع الملكية المزمع وما استتبعه من سوء توزيع في الدخل وتغير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي البؤس . والجديد التالي يوضح توزيع الملكية الزراعية في مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي :

حجم الملكية	عدد الملاك	%	المساحة التي يملكونها	نسبتها المئوية إلى الأراضي المزروعة
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤١٨٧٨	٩٤.٢	٢١٢١٨٦٤	٣٥.٥
من ٥ - ١٠ أفدنة	٧٩٢٥٩	٢.٨	٥٢٥٩٠٤	٨.٨
من ١٠ - ٥٠ فدان	٦٩١١٥	٢.٥	١٢٨١٤٣٣	٢١.٥
من ٥٠ - ١٠٠ فدان	٦٣٧٨	٠.٢	٤٢٩٤٩٤	٧.٢
من ١٠٠ - ٢٠٠ فدان	٣١٨٤	٠.١	٣٤٦٧٧٥	٧.٣
أكثر من ٢٠٠ فدان	١٧٨٦	٠.١	١١٧٦٨٠١	١٩.٣

الجمهورية وإلغاء النظام الملكي وإنهاء حكم أسرة محمد
الألقاب من أفراد هذه الأسرة . وفي ١٦ يناير ١٩٥٦ أعلن دس
المصرية » باسم الشعب مدعما سلطة الهيئة التنفيذية ، وآ
برنامج الثورة السابق الإشارة إليه . وقدس ذلك الد
والعدالة والمساواة ، وسجل الشعب المصري متفاعلا في الك
مستوياته والتزاماته حيال النضال العربي المشترك ، لعزة
ومجدها . ونص الدستور على أن مصر دولة عربية جمهور
السيادة فيها للأمة ودينها الإسلام ، ولغتها العربية والتضام
فيها . كما نص الدستور على أن تكون رئاسة الجمهورية لر
وأما السلطة التشريعية فلمجلس الأمة ومدته خمس سنوات
قانون بغير قراره ، ويعرض عليه مشروع الميزانية العامة لل
الجمهورية حق حل مجلس الأمة . وأما رئيس الجمهورية
الأمة ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه
الجمهورية ست سنوات ، ورئيس الجمهورية هو الذي ي
السياسة العامة للحكومة في جميع النواحي السياسية
والاجتماعية والإدارية ، ويشرف على تنفيذها . وله حق ا
والاعتراض عليها وتنفيذها ، وهو القائد الأعلى للقوات المد
إعلان الحرب بعد موافقة مجلس الأمة .

وقبل إعلان الجمهورية في مصر عملت الثورة المصرية
السودان . فلقد كان المفاوضون الإنجليز خلال النصف
العشرين ، يدعون دائما المحافظة على حقوق السودانيين و
هو فصل السودان عن مصر ، ولكن الثورة أعادت بناء ج
جديد ، وعلى أساس مختلف عن الماضي ، فزات فكرة التاج
النظرية السياسية القديمة . وكانت وجهة نظرها عملية قبل

استفادة من تجارب الماضي ، والمفاوضات السابقة ، وأكبر فهما لظروف السودان الحقيقية وتطوره ، وأكثر تقديرًا للظروف العالمية الموجودة .
ورأت الثورة أن العمل على احترام السودانيين في تقرير مصيرهم ، ربما كان خير كليل بتوثيق الروابط بينهم وبين مصر ، ورضعت وجهة نظر الثورة في هذا الموضوع مذكرة الحكومة المصرية في ٢ نوفمبر ١٩٥٢ ، حيث جاء بها « تؤمن الحكومة المصرية إيمانًا وطيدًا بحقوق السودانيين في تقرير المصير وممارستهم له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات الكافية » .
و بحت حكومة الثورة في الوصول إلى عقد اتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ التي قامت على أربعة مبادئ أساسية هي :

١ - إنهاء الحكم الثنائي المصري البريطاني .

٢ - حق أهل السودان في تقرير مصيرهم ، وتقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان .

٣ - ممارسة السودانيين لشئون الحكم في بلادهم أثناء فترة الانتقال السابقة على تقرير المصير .

٤ - الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليمًا واحدًا .

وكان لإبرام اتفاقية السودان ، من هذه الناحية ، أثر عميق ، ذلك بأن حكومة الثورة بثوة عليها قد أقامت الدليل العملي على أن مصر مصممة على أن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتي فعلا ، وعلى أن يكون لهم تقرير المصير يقينا . وفي أول يناير ١٩٥٦ أعلنت الجمعية التأسيسية استقلال السودان ، وكانت حكومة الثورة أول حكومة في العالم اعترفت بهذا الاستقلال وباركته .

وقد تمسك بمصر ، من الجانبين الجانبيين المصري والإنجليزي على
 الدولتين ، فإذ لم يبق بمصر شيء من مواردها ، وبسبب
 انشغالها في الدفاع عن مصر الشرقية ، لم تستطع الشعوب العربية
 قد أصبحت تولى يد يديها ، فتحت من نفسها متمسكة بدمائها ، وكان يدير
 دفة السياسة البريطانية وزارة المحافظين ، ووجدت أن الاستمرار في مقاومة
 مطالب مصر المشروعة بحيث لن يؤدي إلى أي نتيجة غشبية ، فبدت ، ورأت
 أن الدفاع عن مركزها في الشرق الأوسط ، بمصالحها البروتونية تستدعي
 شيئا من التقارب مع مصر ، والتنازل عن سياسة الإمبريالية القديمة ،
 فالتسلط بها ربما يسر على نمو نفوذ روسيا في الشرق الأوسط ، وعلى
 هذا الأساس ، كان عام ١٩١٤ بريطانيا أن تعد النظر في أمر قاعدة القناة نتيجة
 لتجربة الحرب العالمية الثانية وتطور قوة الطيران البعيد المدى ، وإشياء
 أهمية الهند كدعم من الإمبراطورية ، استقلالها ، وإلزامها اتجهت أنظار
 بريطانيا إلى إنشاء قاعدة جديدة لها في الأردن أو قبرص أو ليبيا ، أو في
 هذه جميعها أو بعضها ، ونحوها من هذا كانت وزارة المحافظين تفهم جيدا
 تطور موقف حزب العمال من مونسرع العبلاء وخصوصا بعد أن أبدى
 زعماءه من أمثال أتلي وبيغن رأيهم بتأييد فكرة الجلاء ، والاتفاق مع
 مصر الثورية ، فرأت الحكومة البريطانية أنه ربما كان من الأفضل لها
 العناية بحماية الممر في القناة ، وكسب صداقة مصر ، والتمسك بالبقاء
 في قاعدة قناة السويس متحدة بذلك مصر واليابان ، وخصوصا بعد
 أن قررت لندن توطيد دوائهم إمبراطوريتنا في أفريقيا الاستوائية ، وعلى أية
 حال نجحت المناوشات بين الجانبين المصري والبريطاني ، وفي أكتوبر
 ١٩٥٤ عقد الاتفاق النهائي التفصيلي الثامن عشر من سلسلة الجلاء عن منطقة
 القناة ، وكانت أهم بنود هذا الاتفاق كما يلي :

١ - تجلو القوات البريطانية جزءا من الأراضي المصرية خلال فترة

عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالي .

٢ - انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وكذلك جميع ما تفرّع عنها من اتفاقات أخرى .

٣ - تبقى أجزاء من قاعدة السويس الحالية في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً .

٤ - في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية (الموقع عليها في ١٣ أبريل ١٩٥٠) أو على تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها وإدارة فعالة .

٥ - في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس ، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه .

٦ - في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، يجري التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة .

٧ - تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التي هي جزء لا يتجزأ من مصر - طريق مائي له أهميته من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في ٢٦ أكتوبر عام ١٨٨٨ .

٨ - يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه ، وتشاور الحكومتان خلال اثني عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

وبذلك تكون اتفاقية الجزائر قد حققت أمنية مصر التي كانت تصبو إليها منذ زمن طويل ، وهي جلاء القوات البريطانية ، كما أعفيتها من الارتباط بأجهزة الدفاع البريطاني عن الشرق الأوسط . وكانت بريطانيا تريد قبل أن تتخلى عن قاعدة القناة أن تربط مصر بنوع من أنواع التحالف مع الغرب ، الأمر الذي رفضته حكومة الثورة رفضا باتا . ومع أن هذه الاتفاقية كانت تنص على حق عودة القوات البريطانية إلى منطقة القناة في حالة تعرض مصر أو إحدى الدول العربية المنضمة إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي أو تركيا لهجوم مسلح من الخارج ، فقد كان من الحقائق المسلم بها أن مصر لن تمكن بريطانيا من إعادة قواتها إلى منطقة القناة لأي سبب من الأسباب ، وآية ذلك تأكيدات جمال عبد الناصر المتتالية بأن مصر ستبعب سياسة الحياد في الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي . وعلى العموم ، فقد اغتنمت حكومة الثورة فرصة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، فأعلنت في أول يناير عام ١٩٥٧ إلغاء هذه الاتفاقية ، وانقطع بذلك آخر خيط يربط مصر ببريطانيا ، ومن ثم تكون اتفاقية الجلاء قد مكنت مصر من استعادة سيادتها على جميع أراضيها « ووضعت (كما قال جمال عبدالناصر) الهدف الأكبر من ثورة ٢٣ يوليو موضع التنفيذ الفعلي ، فخلصت أرض الوطن لأبنائه شريفة عزيزة منيعة ، بعد أن قاست اثنين وسبعين عاما مريرة حزينة » .

وهكذا افتتحت ثورة يوليو عهدا جديدا : لا في مصر وحدها ، بل في الشرق الأوسط كله ، فلقد زلزلت النظم التي كانت راسية في هذه المنطقة ،

وبدأت عهد النضال ضد الاستعمار ، أيا كان شكله . لقد نالت شركة القناة تمثل تزامن نفوذ إنجلترا : فرنسا في أراضي مصر ، وكان من الطبيعي أن تشرف مصر المستقلة النخبة على هذه القناة التي تمر بأراضيها والتي أنشئت بعرق وسواعد الفلاحين المصريين ، وأذن الوقت للشعب المصري الذي بذل التضحيات الجسيمة في إنشاء قناة السويس ، أن يستفيد من هذه الأرباح الطائلة التي تذهب إلى جيوب الأجانب ولا تستفيد منها مصر إلا القدر القليل . وسنحت لمصر انفرصة لتحقيق هذا الحلم حين رفضت إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تمويل السد العالي ، فرأى جمال عبد الناصر الاستفادة من الظروف الدولية الموجودة في عام ١٩٥٦ من انقسام العالم إلى معسكرين اشتد بينهما أوار الحرب الباردة ، ليعلن تأميم مصر لشركة القناة .

كانت سياسة الثورة كما أعلنها جمال عبدالناصر باديء ذي بدء :

أولاً : عدم ربط مصر بالأحلاف العسكرية أو بمشروعات دفاع مشترك ، فيما عدا الحلف العربي في حدود ميثاق الجامعة العربية ، وإيثار مبدأ التعايش السلمي وعدم الانحياز . ولم تكن سياسة التعايش السلمي والحياد الإيجابي هذه التي اعتنقها قائد الثورة في جوهرها وحقيقة أمرها سوى انطباعات للماضي الذي عاش فيه رالتجربة التي مر بها .

ثانياً : العمل على تقوية مصر من الناحية الحربية حتى لا تفكر إسرائيل التي أرسى الغرب قواعدها وأمدتها بالمساعدات الضخمة تفكيراً جدياً في مهاجمة مصر أو البلاد العربية الأخرى المجاورة لها .

ثالثاً : العمل على تحرير الوطن العربي الكبير الذي لازال جاساب

كبير منه خاضعا للنفوذ الأوروبي ، سواء كان ذلك النفوذ احتلالا أو حماية أو تغللا اقتصاديا .

كان هدف جمال عبد الناصر ، توحيد العالم العربي وتنبه الوعي القومي العربي ، بحيث أصبح اسمه رمزا للقومية العربية وعنوانا لها . وعمل عبد الناصر على توحيد كلمة العرب ليكون لهم مركز مرموق في العالم ، وليستطيعوا القيام بدورهم في بناء صرح السلام العالمي . واستلزمت هذه السياسة ، وخاصة أمام الخطر الإسرائيلي المتزايد ، عملا إيجابيا للحصول على السلاح ، ومشروعا في بناء الاقتصاد القومي . أما من حيث الحصول على السلاح فقد التجأت مصر أولا إلى الغرب ، وكانت تظن أن عقد معاهدة الجلاء سيساعدها على ذلك ، ولكنها لم تجد منه أذنا صاغية ، وأخذ يتسلل الأعذار المختلفة . والواقع أن الغرب لم يكن يريد في ذلك الوقت أن تصبح مصر قوة حقيقية في شرق البحر المتوسط ، لها مكائدها ولها وزنها . فكان يهم الغرب أن تبقى إسرائيل في الشرق الأوسط عاسى الدوام نقطة ارتكاز ، وادعى الغرب تبريرا لسياسته أنه يعمل على توازن القوى في شرق البحر المتوسط ، منذ أن عقدت اتفاقية ٢٥ مايو عام ١٩٥٠ . ولذا لم يكن أمام مصر سوى الالتجاء إلى المعسكر الشرقي ، وكانت صفقة الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا التي أحدثت رجة في العالم الغربي ، فأعلن كثير من صحفه ودوائره السياسية أن هذه المساعدة من قبل العالم الاشتراكي فيها تهديد للسلام العالمي . وأما من ناحية بناء الاقتصاد القومي ، فلقد كانت إحدى دعائمه الكبرى ، كما وجدت حكومة الثورة ، إنشاء السد العالي . ورأى الغرب في أول الأمر أن من صالحه معاونة مصر في هذا المشروع ، وذلك للرد على صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية ، فسياسة الغرب كما كان يتراءى له العمل على وقف تقدم النفوذ الروسي واتشار الشيوعية ، وذلك عن طريق مساعدة الدول الصغيرة التي تحتاج إلى معاونة

اقتصادية حتى تستقر أمورها وأحوالها الاجتماعية ، ولكن الغرب كان يفهم من وراء تلك المساعدة أن تسلك مصر في سياستها الطريق الذي يرتضيه .

ومع هذا فقد أصبح الغرب يعتقد أنه يجب أن يكون على حذر من سير مصر قدما في سياستها ، فلقد تعود الغرب ، وخاصة إنجلترا ، ألا تكون لمصر سياسة خارجية مستقلة بالمعنى الصحيح . فمنذ إعلان تصريح ٢٨ فبراير إلى قيام ثورة يوليو ، لم يكن لمصر استقلال في سياستها الخارجية ، وذلك في غير محاولة التخلص من قيود الاحتلال البغيضة ، ثم قيود الحماية الثقيلة بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم التحفظات الأربعة المشهورة التي جعلت استقلال مصر اسما لا حقيقة ، ثم التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦ بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم تعود بريطانيا ولا العالم الخارجي أن يكون لمصر دور إيجابي واضح في السياسة الدولية . فلما حاول جمال عبد الناصر أن يجعل لمصر مركزا ممتازا في الشرق الأوسط ، وحصلت عليه سياسة اقتصادية متحررة ، ولما حاول أن ينطق باسم العرب وبنسبته إليهم وإنصافهم ، ويسمى على مساعدتهم وتحريرهم ، ولما حاول ألا ينادى من الظروف الدولية القائمة وأهمها انقسام العالم إلى معسكرين اثنين مناهرين ، المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي ، بدأ الغرب بفكر في إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء ونسى الظروف العالمية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وتجاهل إصرار الشعوب الصغيرة التي كانت مستضعفة إلى وقت قريب على التحرر من التسلط الأوروبي .

لكن الغرب لم يترك مصر في وقت مصر عند حدها كما يتراءى له رغاسة بعد أن اشتدته في غير بادونج ، وكان لها صوت مدو مسموع في مناقشة الأمم وقراراتها . فنادى مندوبها جمال عبد الناصر بأهمية التعاون بين الدول الآسيوية الأفريقية ، وطالب بتقييم عدة التوفيق الدولي وتصفية

الاستعمار ، وباحترام حقوق الدول الصغيرة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .
 وازداد في ذلك الوقت - قدما على مصر وغضبا على سياستها حين اعترفت
 حكومة الثورة بالجمهورية الصينية الديموقراطية الشعبية - فرأى في
 تحديا للسياسة العالمية المناهضة للشيوعية التي تتبناها الولايات المتحدة
 بالذات ، فأثارت هذه الخطوة حفيظة الدوائر السياسية في واشنطن التي
 لم يرقها هذا الموقف ، وحين أكد جمال عبد الناصر المبادئ التي نادى بها
 في باندونج بعد ذلك في مؤتمر برونكس من حيث استنكار سياسة التكتلات
 الدولية وما قد تؤدي إليه من عواقب سياسية وخيمة ومن تهديد للمسلم
 العالمي ومن حيث ضرورة الاعتراف بالصين الشعبية ، ومن حيث ضرورة
 الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الجزائري ، رأى الغرب أن يقف ، دفاعا
 حاسما من الجمهورية المصرية ، ينصحي بعدم التعاون معها وخلافه .
 أعلنت الحكومة المصرية بكل وضوح مناهضتها لحلف بغداد ومقاوليها
 لسياسته ، وأوضح قائده الخطيرة بالنسبة للغرب ، فارتدت أوروبا
 عن مصر بدعوى إرضاء التهمة لتمويل الدول العربي ، على أناس أراد
 مشروع السد يؤثر في جنوب السودان وأوغندا وأثيوبيا ، وعلى أن
 الشك في قدرة مصر على تركيز مواردها في هذا البرنامج الإنشائي الكبير .

وكانت الإجابة على هذه الشائعات التي قصدها :
 المصرية وإثارة الشك في سياستها الاقتصادية ، بأن تديم شراكتها
 حتى تستطيع الحكومة بموارد القناة الخمسة إتمام مشروع السد
 الاقتصادي . وفي مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، رد عبد الناصر في خطاب للبرلمان
 لجهود رده التاريخي بتأميم الشركة العالمية لتجارة السويس البحرية ودور
 بنت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ مشروعية حق التأميم
 ومبرراته ، (تعلنه الشركة عن الوفاء بالتزاماتها ورجاء لها في أداء واجباتها)
 وتوقع ازدياد هذا الإجماع اقرب من التوقعات السابقة .

قرار التأمين كان ضربة قاصمة لاحتكارات الاستعمار. فقد أدركت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أن مصر حينما تمتلك شركة قناة السويس وتحول أرباحها إلى بناء السد العالي ، وتقسيم صرح الاقتصاد الوطني المتين ، سيكون لها شأن في هدم معقل الاستعمار كلها وتحرير الشعوب وزوال سيطرة الاستعمار على مقدرات الأمم . وفي اليوم التالي لتأمين القناة أعلن أنطوني إيدن ، رئيس وزراء بريطانيا ، في مجلس العموم البريطاني: «أن القرار التعسفي الذي اتخذته الحكومة المصرية بتأمين شركة قناة السويس يضر مصالح شعوب كثيرة وأن الحكومة البريطانية تتشاور مع الحكومات الأخرى المعنية بالأمر بشأن الموقف الخطير الذي نشأ عن التأمين » .

وأسرعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات ضد مصر ، فجمدت أرصدها الإستراتيجية . وحذت فرنسا حذو حليفتهما فجمدت جميع أرصدة مصر وأموالها لديها ، وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية . وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد ظهرت منذ صدور قرار التأمين حليفتهما بريطانيا وفرنسا في موقفهما العدائي نحو مصر ، وأرسل جون فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكية ، نائبه روبرت ميرفي بعد يومين من قرار التأمين ليحضر اجتماع سلوين لويد ، وزير الخارجية البريطانية ، وكريستيان ينو ، وزير الخارجية الفرنسية ، في لندن ، بل لم يلبث أن طار دالاس نفسه برفقة كبار مستشاريه ليشارك في المحادثات مع وزيري الخارجية البريطاني والفرنسي . وفي لندن ، اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث للتشاور فيما يجب اتخاذه من إجراءات لإحباط قرار التأمين ، وأصدروا في أغسطس ١٩٥٦ بياناً حملوا فيه بشدة على « قيام دولة واحدة بالاستيلاء التعسفي على هيئة دولية » . وطالب البيان « بعقد مؤتمر عاجل يجمع بين الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ والدول الأخرى التي لها مصلحة حيوية في استخدام القناة » وتقرر عقد

المؤتمر في لندن في يوم ١٦ أغسطس عام ١٩٥٦ ، وبلغ عدد الدول التي تقرر دعوتها أربع وعشرون دولة ، ثمان منها هي الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ ، وهي مصر وفرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وتركيا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ، وست عشرة دولة أخرى وقع عليها الاختيار .

وأعلنت مصر في ١٤ أغسطس « أن الحكومة المصرية تعتبر اقتراح إقامة لجنة دولية (لإدارة القناة) ليس إلا تعبيرا مهذبا عما ينبغي تسميته بالاستعمار الدولي ، وأن هذا الاقتراح الذي يركز على بيانات مضللة لاعطاء شركة مصرية الصفة الدولية ، إنما يبين بوضوح أن حكومات البيان الثلاثي ترمي إلى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها » . واقترحت مصر دعوة الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ لعقد مؤتمر لبحث عقد اتفاق بين تلك الحكومات جميعها ، يؤكد من جديد ويضمن حرية الملاحة في قناة السويس . ولقد أحدثت اقتراحات مصر بمقد معاهدة تضمن حرية الملاحة انقساما كبيرا في الرأي العام البريطاني . فقد أصدر حزب العمال البريطاني في اليوم التالي بيانا قال فيه : « إننا لو استثنينا الحصار الذي يفرضه عبدالناصر على إسرائيل فليس فيما فعله ما يبرر اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة » . وإلى جانب الانقسام الذي وقع في صفوف الشعب البريطاني إزاء مسألة القناة ، لم يلبث أن وقع بصدد هذه المسألة انقسام آخر بين الحكومتين البريطانية والأمريكية قبل انعقاد مؤتمر لندن .

وفي جو التهديد بالعدوان على مصر ، اجتمع مؤتمر لندن (١٦-٢٣ أغسطس ١٩٥٦) لبحث مسألة القناة . وقدمت جملة مشروعات في ذلك المؤتمر من بينها مشروع للهند وضع على مبادئ أهمها الاعتراف بسيادة مصر على القناة كجزء لا يتجزأ منها وكممر له أهمية دولية وحرية الملاحة وتحديد رسوم عادلة والاعتراف بمصالح الدول التي تستخدم القناة ،

ووضع كذلك مشروع اسباني ، ولكن المشروع الذي انفض عنه المؤتمر وهو مشروع مستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية يؤكد تدويل القناة، فتعاون مصر « والدول ذات المصلحة في إدارة القناة وصيانتها وتحسينها » . ولقد عارضت روسيا المشروع الأمريكي ، وندد شيلوف مندوب روسيا بفكرة استخدام القوة ضد مصر وانتقد المشروع الأمريكي وأوضح أن فيه معنى تنازل مصر عن حقوقها في السيادة إلى هيئة دولية تصرف في ثروة مصر القومية . كما أعلن أن تدويل القناة ليس إلا شعارا استعماريا ، ولذا لن توافق عليه روسيا ، ولقد كان من صالح روسيا انتهاز هذه الفرصة لاستبعاد النفوذ الغربي نهائيا من هذه المنطقة المهمة من العالم .

ثم جاءت لجنة منريس - رئيس وزراء استراليا - تعرض على مصر قرار أغلبية أعضاء مؤتمر لندن ، ورفضت مصر المشروع جملة وتفصيلا: فهو منشيء دولة داخل ولأنه استعمار جماعي . وعاد الغرب من ناحية إلى تأليف هيئة المنتصين ، ورفضتها مصر ، ولم تستطع هذه الهيئة الجديدة القيام بأي عمل سوى عرقلة الملاحة في القناة . واختلفت الدول الثلاث إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة في فهم وظيفتها ، فلقد فهمت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية أنها وسيلة لإرغام مصر على قبول فكرة التدويل وفهمت الحكومة الأمريكية أنها حل مؤقت للمرور من القناة أو بعيدا عنها . ورؤي أخيرا أن تكون مهمتها العمل على تمهيد الطريق لحل مشكلة القناة وللمحافظة على التعاون بين الدول فيما يختص باستخدام القناة .

ولقد رأت روسيا انتهاز هذه الفرصة لاسماع صوتها في مسائل الشرق الأوسط وخاصة مسألة القناة ، فأعربت عن رغبتها في الاشتراك في حل هذه المشكلة ، وذلك بعقد اجتماع من الدول الست « روسيا وأمريكا وفرنسا وإنجلترا والهند ومصر » لمناقشة هذه المسألة . ولكن الغرب

رفض هذا الاقتراح لأنه لا يرغب في اشتراك روسيا في المتوسط . وعلى ذلك فقد رفضت روسيا مشروع هيئة المنته نتيجة ذلك أن التجا الجانبان المصري من ناحية والإنجليزي ناحية أخرى إلى مجلس الأمن . واستطاع المجلس أن يصل إلى فيما يختص بالقناة ، وافقت عليها الحكومة المصرية وهي :

١ - حرية الملاحة في القناة .

٢ - احترام سيادة مصر .

٣ - انفصال إدارة القناة عن سياسة أي دولة .

٤ - تحديد الرسوم والمصروفات يكون وفقا لاتفاق يبر المتفعة .

٥ - تخصيص جانب عادل من الرسوم لتحسين القناة

٦ - اللجوء إلى التحكيم في حالة الخلاف بين الحكو القناة السابقة .

وبقي أمر تطبيق هذه المبادئ في مفاوضات أخرى أوصى بها بين مصر من ناحية وإنجلترا وفرنسا من ناحية أخرى في مد ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦ .

ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية قررتا بالرغم من سياسة السلام وحل المشكلة عن طريق استخدام القوة ضد أرادت الدولتان أن تعطيا الحكومة المصرية درسا لكي لا تتحدو

مصالح لهما ، فلم تكن الدولتان تتصوران أن تترك القناة التي تريحان منها الغنائم الطائلة تحت رحمة الحكومة المصرية ، هذه القناة التي ترى انجلترا أنها صاحبة المصلحة الاولى فيها والتي ترى فرنسا أنها صاحبة فكرتها ومشروعها وإدارتها . لقد كان إيدن يعتقد أنه تساهل أكثر من اللازم في ترك قاعدة القناة التي كانت تعتبر من أعظم قواعد العالم لمصر، فهو يرى ان توقف مصر عند حدها ، وذلك باستخدام القوة هذه المرة، وكانت الحكومة الفرنسية مع ذلك الرأي ، وكانت قد أوغرت صدرها سياسة مصر الجزائرية .

واتفقت الدولتان مع إسرائيل على سياسة مبيتة بمقتضاها تبدأ إسرائيل بالاعتداء ثم تقدم الحكومتان الإنجليزية والفرنسية إنذارهما إلى مصر ، وكان يقصد بذلك الانذار احتلال انجلترا وفرنسا للقناة . وبالفعل هاجمت القوات الإسرائيلية الحدود المصرية في شبه جزيرة سيناء في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، وأسرت بريطانيا وفرنسا بالاشتراك في العمليات العسكرية العدوانية ، بعد أن قدما إنذارا إلى مصر يقضي بوقف الأعمال الحربية في مدة ١٢ ساعة والانسحاب مسافة عشرة أميال غربي قناة السويس والتسليم باحتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس ، بحجة الفصل بين المتقاتلين وحماية الملاحة في القناة . وعجزت بريطانيا وفرنسا عن تنفيذ مؤامرتها وخططها العدوانية ، ولم تتمكن إلا من إزلال قواتها في جزء من بور سعيد بعد ارتكاب أعمال وحشية ضد السكان الآمنين . وأما الجيش الإسرائيلي ، فلم يستطع — برغم كل ما كان أمامه ووراءه بمقتضى التدابير والترتيبات السالفة الذكر — أن يتقدم في سيناء إلا بعد صدور القرار المصري بالانسحاب منها ، حتى لا يضرب الجيش المصري من وراء ظهره بالغزو البريطاني الفرنسي لمنطقة القناة .

وأندر الاتحاد السوفيتي الدولتين المعتديتين باستخدام الصواريخ
الموجهة ضدهما ، كما أندر إسرائيل بإعادة النظر في موقفه من «وجودها»
ووقفت الأمة العربية والبلاد الآسيوية الأفريقية إلى جانب مصر واستنكر
العدوان الثلاثي عليها • واظير العالم الحر سخطة الشديد على ما ارتكبه
دول العدوان من جرائم • وعندما تأكدت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل
الرأي العام العالمي لا يؤيدهم في عدوانهم على مصر ، وأن الشعب المصري
بقيادة عبدالناصر دفع عن بلاده دفاع الأبطال ، وأن نذر الحرب العالم
الثالثة قد ظهر في الأفق ، صدعت لقرارات الأمم المتحدة بوقف القتال
والانسحاب من الأراضي المصرية ، وحت قوات الأمم المتحدة في منطقة
القناة للإشراف على عمليات الانسحاب والاستقرار على خطوط الهدنة
بين البلاد العربية وإسرائيل • وانسحبت قوات بريطانيا وفرنسا في عجز
بينما تراجعت القوات الإسرائيلية في بضع شديد ، وصارت تخرب وتبده
كل ما يصل إلى أيديها • وهكذا فشل العدوان الثلاثي الذي دبته بريطانيا
وفرنسا للتخلص من حكومة الثورة واتخذتا من إسرائيل أداة له • ويسمى
تلخيص النتائج التي تمخض عنها هذا العدوان فيما يلي :

١ - استخلاص استقلال مصر الكامل وقطع آخر خيط يربط البلاد
بريطانيا : فقد أفادت مصر من انتصارها القومي على العدوان الثلاثي
فألغت التزاماتها المقررة بمقتضى اتفاقية الجلاء وذلك بمقتضى القرار
الجمهوري بقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٧ الصادر في أول يناير عام ١٩٥٧
والذي قضى باعتبار اتفاق أكتوبر ١٩٥٤ كأن لم يكن ابتداء من ٣١ أكتوبر
١٩٥٦ •

٢ - القضاء على الاستعمار الاقتصادي الأجنبي وتسلمه على الاقتصاد

المصري : وقد تم ذلك عن طريق تمصير البنوك الأجنبية والمؤسسات الائتمانية والتأمينية ، ثم تأميم الممتلكات البريطانية والفرنسية وشركات الاحتكار الأجنبي التي كانت تتسلط على جزء كبير من اقتصادات مصر . وبفضل قوانين التأميم والتأميم ، احتفظت مصر بأرباح الشركات الأجنبية السابقة لكي تساعد على رضاء البلاد بدلا من أن تساعد على إحداث عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها .

٣ - تصفية الاستعمار وإنهاء عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة .
وقد تم ذلك نتيجة للهزيمة المبررة التي مني بها الاستعمار في حرب السويس . إذ لا شك أن هزيمة دولتين كبيرتين تركتزان على عميل لهما في المنطقة على يد دولة صغيرة متحررة ، إنما كان نقطة تحول في تاريخ الاستعمار من جهة ، وأول مسمار يدق في نعشه من جهة أخرى . فلم تعد الشعوب المتطلعة للاستقلال والحرية - ولا سيما الشعوب الأفريقية - تخشى بأس الاستعمار كما كانت في الماضي ، بل هبت تطالب بتصفية الاستعمار وتلج في ذلك وتستخدم أساليب القوة لإرغامه على الرحيل من بلادها .

٤ - يقظة القومية العربية ووحدة النضال العربي : فقد ألهب العدوان الثلاثي الشعور العربي . بالتضامن ، فأرغم الشعب السوري حكومته على طلب دخول الحرب رسميا إلى جانب مصر . ومع أن الظروف لم تسمح بإجابة هذا الطلب ، فقد أدى الشعب السوري واجبه في المعركة المشتركة ضد الاستعمار ، فنسف أنابيب البترول البريطانية في بلاده . كذلك أدت بقية الشعوب العربية دورها ، فنسفت أنابيب البترول البريطانية في البحرين وليبيا ، كما نسفت الأنابيب الخاصة بشركة أرامكو في المملكة السعودية . ولقد كان من أوضح : أسرع النتائج لهذه اليقظة القومية العربية أن بدأت المشاورات بين سورية ومصر لقيام الجمهورية العربية المتحدة ،

وهي المشاورات التي أدت الى وحدة الشعبين المصريين
وحدة شعبية حرة تتم في أول فبراير ١٩٥٨ بين إقليد
العربي . حقيقة أن هذه الوحدة لم تستمر طويلاً ، و
ما تمثله الوحدة العربية من خطورة على الكيان الم
الاستعمار الغربي في فلسطين وهو « إسرائيل » للقضاء

فصير

وثائق غير منشورة

1. British:

a) Foreign Office Papers (public Record Office, London):

F.O. 78 (Turkey: Egypt): General Correspondence.

F.O. 141 (Egypt): Consular Archives.

F.O. 142 (Egypt): Letter Books.

F.O. 146 (France): Embassy Archives: Correspondence

F.O. 195 (Turkey): Embassy Archives: Correspondence

Supplement to general correspondence:

F.O. 97/408 (1841 — 1848): Transit through Egypt,
Navigation of the Nile.

b) Palmerston papers: (Broadlands Papers, National Register of Archives, London).

c) The India Office Records: Factory Records (India Office Library, London):

(Egypt and the Red Sea): Letters to the East India
Company from the agent in Egypt:

— Vol. 10 (1834 — 38).

— Vol. 15 (1849 — 53).

2. French:

Archives du Ministère des Affaires Etrangères (M. A. E.), Paris:

a) Egypte: Correspondance Politique des Consuls (C. P.). Tomes 4-58

Tarabou: Correspondance Politique: Tomes 303-307.

b) Correspondance Consulaire et Commerciale:

Alexandria: Tomes 26-28 (1833-1835).

Le Caire: Tomes 27-30 (1833-1866).

وثائق منشورة

1. Documents Diplomatiques Français (D.D.F.) première série (1871-1900).
2. Hansard's Parliamentary Debates: 3rd Series.
3. Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record: 1535-1914, Vol. 1, Princeton, N.J., 1956.
4. Nahoum, Haim, Recueil de Firmans Impériaux Ottomans adressés aux valis et aux Khedives d'Egypte, 1006 H — 1322 H (1597 J.C. — 1904 J.C.) Le Caire, 1934.
5. Parliamentary Papers:
 - a) 1837, (539) VI: Report... on Steam Communication with India.
 - b) 1840, (277) xxi: Report on Egypt and Candia.
6. Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt: 1914 - 1951. Information Papers, No. 19, London, 1952.

الكتب العربية

- ١ - أحمد أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- ٢ - أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ٣ - أ.ب. كلوت : لمحة عامة إلى مصر ، جزآن ، ترجمة محمد مسعود ، القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٤ - أحمد رشاد : مصطفى كامل - حياته وكفاحه ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٥ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٦ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٧ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٨ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغاني السياسية ، المجلة التاريخية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٩ - أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل (١٧٩٨ - ١٨٧٩) ، في كتاب المجمل في التاريخ المصري ، نشر حسن إبراهيم حسن ، القاهرة ، ١٩٤٢ .
- ١٠ - أحمد لطفي السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
- ١١ - أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، العدد ١٣١ من كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

- ١٢ - أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٣ - أبيس صانغ : الفكرة العربية في مصر ، بيروت ، ١٩٥٩ .
- ١٤ - بيمر كرابيتس : إسماعيل المفتري عليه ، ترجمة قواد صروف ، القاهرة ، ١٩٣٣ .
- ١٥ - تيودور روثستين : تاريخ المسألة المصرية من ١٨٧٥ إلى ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
- ١٦ - جمال الدين الشيال : رفاعة رافع الطهطاوي ١٨٠١ - ١٨٧٣ ، سلسلة نوايف الفكر العربي رقم ٢٤ ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ١٧ - جورج جندي وجالك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، القاهرة ، ١٩٣٧ .
- ١٨ - ج. كرستوفر هيرولد : بونايرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٩ - ج. ج. نوبل : علي مبارك - أبو التعليم ، سلسلة أعلام العرب ، رقم ٧ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٢٠ - ج. ج. فوزي النجار : لطف السيد والشخصية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٢١ - حسين فوزي النجار : أحمد لطف السيد أستاذ الجيل ، سلسلة أعلام العرب رقم ٣٩ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٢٢ - حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
- ٢٣ - دافيد لانز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبدالعظيم أنيس ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢٤ - رفاعة رافع الطهطاوي : تخلص الإبريز في تلخيص باريز أو الديوان النفيس بإيوان باريس ، القاهرة ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥ م .

- ٢٥ - رفاعه رافع الطهطاوي : مناهج الالباب المصرية في مباحث الاداب
العصرية ، القاهرة ، ١٣٣٠هـ / ١٩١٢ م .
- ٢٦ - رفاعه رافع الطهطاوي : المرشد الأمين للبات والسير ، القاهرة ،
١٢٨٩هـ / ١٨٧٢ - ١٨٧٣ م .
- ٢٧ - رفاعه رافع الطهطاوي : مقدمة وطنية مصرية ، القاهرة ، ١٢٨٣هـ /
١٨٦٦ م .
- ٢٨ - رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ،
القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٢٩ - سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي ،
القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٣٠ - شوقي ضيف : الادب العربي المعاصر في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٣١ - صبحي وحيدة : في اصول المسألة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- ٣٢ - عباس محمود العقاد : زعيم الثورة سعد زغلول ، كتاب الهلال ،
القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ٣٣ - عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء ،
بولاك ، ١٢٩٧هـ / ١٨٧٩ - ١٨٨٠ .
- ٣٤ - عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم
في مصر ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ .
- ٣٥ - عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٠ .
- ٣٦ - عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ٣٧ - عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الانجليزي ، القاهرة ،
١٩٤٩ .
- ٣٨ - عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية ،
القاهرة ، ١٩٥٠ .

- ٣٩ - عبد الرحمن الراقعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٤٠ - عبد الرحمن الراقعي : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ : تاريخنا القومي في سبع سنوات : ١٩٥٢ - ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ٤١ - عبد الرحمن الراقعي : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩) ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٤٢ - عبد الرحمن الراقعي : ثورة ١٩١٩ ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٤٣ - عبد العزيز الشناوي : السخرة في جفر قناة السويس ، الاسكندرية ، ١٩٥٨ .
- ٤٤ - عبد العزيز الشناوي : عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، سلسلة أعلام العرب رقم ٦٧ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٤٥ - عبد العزيز رفاعي : ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤ - ١٩٢٣ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٤٦ - عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٤٧ - عبد اللطيف حمزه : قصة الصحافة العربية في مصر ، بغداد ، ١٩٦٧ .
- ٤٨ - علي الحديدي : ميدالله النديم خطيب الوطنية ، سلسلة أعلام العرب رقم ٩ ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٤٩ - علي مبارك : اخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة ، ٢٠ جزءاً ، القاهرة ١٣٠٥ - ١٣٠٦ هـ/ ١٨٨٧ - ١٨٨٩ م .
- ٥٠ - فكري ابازة : الضاحك الباكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٥١ - لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٥٢ - محمد أنيس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها

- التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٥٣ - محمد انيس : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٥٤ - محمد جمال الدين المسدي : دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ
مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٥٥ - محمد حسين هيكل : زيات في السيرة المصرية ، جزعان ،
القاهرة ، ١٩٥١ - ١٩٥٣ .
- ٥٦ - محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ٣
أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٧ .
- ٥٧ - محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- ٥٨ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ١٨٨٢-
١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ٥٩ - محمد فؤاد شكرى : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١-١٨١١ ،
٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٦٠ - محمد فؤاد شكرى : عبدالله جالك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ،
القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ٦١ - محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل
السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٦٢ - محمد كامل مرسي : الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من
عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة .
- ٦٣ - محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، الجزء
الأول ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٦٤ - محمد محمود السزوي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر ،
الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- ٦٥ - محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره في البلاد العربية ،
معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

- ٦٦ - محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥٦ ، الاسكندرية ، ١٩٥٦ .
- ٦٧ - محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، الاسكندرية ، ١٩٥٢ .
- ٦٨ - محمود الشرقاوي وعبدالله المشد : علي مبارك - حياته ودعوته وآثاره ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٦٩ - محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .
- ٧٠ - مصطفى كامل : المسألة الشرقية ، القاهرة ، ١٨٩٨ .
- ٧١ - نجيب معلوف : ثوبار باشا وما تم على يديه ، القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٧٢ - نقولا ترك : مذكرات نتولا ترك ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فبيت ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- ٧٣ - وزارة الحربية : الحملات الاستعمارية على مصر في القرن التاسع عشر ، دراسات عسكرية قومية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٧٤ - يونان ليب رزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٧٥ - يونان ليب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

الكتب الاجنبية

1. Ahmed, J.M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, 1960.
2. Addison, H., Thomas Waghorn and the Overland Route, Royal-Central Asian Journal, April 1958, Pt. II.
3. Albrecht-Carrie, R., A diplomatic history of Europe since

- the Congress of Vienna, London, 1961.
4. Alexander, J., *The Truth about Egypt*, London, 1911.
 5. Anonyms, *The present crisis in Egypt in relation to Our Overland Communications*, No. 1, London, 1851.
 6. Anonymous, *The Egyptian Railway or, the interests of England in Egypt*, London, 1852.
 7. Anonymous, *Railways in Egypt; Communication with India*, London, 1857.
 8. Baer, G., *A history of landownership in modern Egypt 1800-1950*, London, 1962.
 9. Bulwer, H., *The life of Henry John Temple, Viscount Palmerston*, 3 vols., London, 1870-1874.
 10. Bullard, R.W., *Britain and the Middle East. From the earliest times to 1963*, London, 1964.
 11. Bréhier, L., *L'Egypte de 1798 à 1900*, Paris, 1901.
 12. Bainville, J., «L'expédition française en Egypte (1798 — 1801)», in *Précis de l'histoire d'Egypte*, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. III, Cairo, 1933.
 13. Blunt, W.S., *The secret history of the British occupation of Egypt*, London, 1923.
 14. Broadley, A.M., *How we defended Arabi and his friends*, London, 1884.
 15. Charles - Roux, F., *Autour d'une route, L'Angleterre, l'Isthme de Suez et l'Egypte au XVIIIème siècle*, Paris, 1922.

16. Charles - Roux, F., Les origines de l'expédition d'Egypte, Paris, 1910.
17. Charles - Roux, F., L'Egypte de 1801 à 1882, vol. VI in Histoire de la nation égyptienne, ed. Gabriel Hanotaux, Paris, 1936.
18. Cromer, Lord, Modern Egypt, 2 vols., London, 1908.
19. Cromer, Lord, Abbas II, London, 1915.
20. Dodwell, H. The founder of modern Egypt: A study of Muhammad Ali Cambridge, England, 1967.
21. Douin, G., Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805-1807), Société royale de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1926.
22. Douin, G., Histoire du règne du Khédive Ismail, Tome I, Rome, 1933.
23. Driault, E., La Question d'Orient, Paris, 1912.
24. Driault, E., Mohamed Aly et Napoléon (1807 - 1814). Société royale de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1925.
25. Freycinet, C. de, la Question d'Egypte, Paris 1904.
26. Ghorbal, S., The beginnings of the Egyptian Question and the rise of Mehemet Ali, London, 1928.
27. Goldschmidt, A., The Egyptian Nationalist Party: 1892 — 1914, in P.M. Holt (ed.), Political and social change in modern Egypt, London, 1968.
28. Gibb, H.A.R. and Harold Bowen, Islamic society and the

- West, Vol. I: Islamic society in the eighteenth century, 2 parts, London, 1950-1957.
29. Heyworth — Dunne, J., An introduction to the history of education in modern Egypt, London, n.d. (1939).
 30. Holt, P. M., Egypt and the Fertile Crescent: 1516 — 1922, London, 1968.
 31. Holt, P.M. (ed.), Political and social change in modern Egypt: historical studies from the Ottoman conquest to the United Arab Republic, London, 1968.
 32. Holt, P. M., A modern history of the Soudan, London, 1961.
 33. Hallberg, C. W., The Suez Canal: its history and diplomatic importance, New York, Columbia University Press, 1931.
 34. Hoskins, H. L., British routes to India, New York, 1928.
 35. Hourani, A., Arabic thought in the Liberal age: 1798 — 1939, London, 1962.
 36. de la Jonquière, A., L'expédition d'Egypte, 5 Vols, Paris, 1900.
 37. Landau, J., Parliaments and parties in Egypt, New York, 1953.
 38. Lesseps, Ferdinand De, Lettres, journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, 5 Vols. Paris, 1875 — 81.
 39. MacCoan, C., Egypt as it is, London, 1877.
 40. Marlowe, J., Anglo-Egyptian relations: 1800-1953, London, 1954.

41. Mariowe, J., *The making of the Suez Canal*, London, 1964.
42. Ninet, J., *Arabi Pacha*, Paris, 1882.
43. Omar, O. A., *Reassessment of Abbas Hilmi I, Viceroy of Egypt (1848 - 1854)*, Bulletin of the Faculty of Arts, Alexandria University, vol. XXIV, 1970. pp. 1-29.
44. Owen, R., *The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt: 1883 - 1907*, St. Antony's Papers, No. 17, Middle Eastern Affairs, 4, 1965.
45. Ri'at, M., *The awakening of modern Egypt*, London, 1947.
46. Rivlin, H.A. B. *The agricultural policy of Muhammad Ali in Egypt*, Cambridge, Mass., 1961.
47. Sabry, M., *L'empire Egyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française: 1836-1879*, Paris, 1933.
48. Safran, N., *Egypt in search of political Community. An analysis of intellectual and political evolution of Egypt, 1804 - 1882*, Cambridge, Mass., 1961.
49. Safwat, M.M., *Great Britain and Egypt: The problem of evacuation with special reference to the mission of Sir Henry Drummond Wolff*, Bulletin of the Egyptian Historical Society, vol. 2, 1949.
50. Sammarco, A., *Les règnes de Abbas, de Said et d'Ismail (1848 - 1879)*, in *Précis de l'histoire d'Egypte*, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. IV, Cairo, 1935.
51. Sayed, A.L. el., *The rôle of the Ulema in Egypt during the early nineteenth Century*, in P.M. Holt, *Political and so-*

cial change in modern Egypt, London, 1968.

52. Swain, J.E., The struggle for the control of the Mediterranean prior to 1848. A study in Anglo-French relations, Boston, 1933.
53. de Vaulabelle, A., Histoire moderne de l'Egypte (1801 — 1834), in Histoire scientifique et militaire de l'expédition française en Egypte, Vols. IX, X Paris, 1830 — 1836.
54. Waghorn, T., Egypt as it is in 1838, London, 1838.
55. Wood, Alfred C., A history of the Levant Company, Oxford, 1935.

المحتويات

صفحة

٢	الإهداء
٥	مقدمة
١١	الفصل الاول : دراسة عن بعض مصادر تاريخ مصر الحديث
١٤٥	الفصل الثانى : المجتمع المصرى العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨)
١٧٥	الفصل الثالث : مصر فى النصف الاول للقرن التاسع عشر
٢٥٣	الفصل الرابع : نمو الوعى القومى وقيام الثورة العربية
٣٢٧	الفصل الخامس : الحركة الوطنية من الاحتلال الى الحماية
٤٠٣	* الفصل السادس : ثورة ١٩١٩
٤٤١	الفصل السابع : تصريح ٢٨ فبراير وظهور التكتلات السياسية
٤٨٥	الفصل الثامن : التطور السياسى فى مصر من ١٩٢٤ الى ١٩٥٢
٥٢٥	المراجع :